... قلب طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب كما في ليلى ...

... تعدّ حدود الله فقد ظلم نفسه

١٥

٢١٨٧

من متى من متى على تملك هذا الكتاب المستطاب المسمى بحاشية حفيد شريف على القسم الثالث من مفتاح السكاكي وانا تراب اقدام الطلاب محمد [illegible]

الكلام المقبول عند اهل البلاغة متصف بوصف من الاوصاف الثلاثة والمقابل مردود

الايجاز والاطناب والاطناب

النسبة على قسمين اسنادي وتعليقي مثال الاول زيد قايم وضرب زيد مثال الثاني ضرب زيد عمرو يوم الجمعة امام الامير في الدار وقيل الاسناد على قسمين حملي وتعليقي محمد دام افادته

قال مولانا عصام الدين سمعت من استادنا العلامة التفتازاني ان الفرق بين قولنا فتامل وبين قولنا فتدبر ان الاول لوجدان الكلام والثاني في البطلان في الكلام

ساد قومه يسودهم سيادة وسوددا فهو سيد وهم سادة تقديره فعلة بالتحريك لان تقديره سيد فيعل وهو مثل سرى وسراة ولا نظير لها يدل على ذلك انه يجمع على سيائد بالهمزة مثل تبيع وتبايع واهل البصرة تقدير سيد فيعل وجمع على فعلة كانهم جمعوا سايدا مثل قايد وقادة وذايد وذادة وقالوا انما جمعت العرب الجيد والسيد على جيايد وسيايد بالهمزة على غير قياس لان جمع فيعل فياعل بلا همز ضاح ضاح

قوله اول قولي اني احمد الله [illegible] لقول شيخنا الهمام وان جاز الامران جاز الامران اي حلول المصدر في محل اني وعدم الحلول اي فتح الالف وكسره لا يخفى ان المبتداء في الكلام هو لفظ اول وهو عبارة عن القول المضاف اليه لان الاضافة بيانية قطعا فهما متحدان في المدلول ثم لفظ القول يحتمل كونه مصدرا للمبني الفاعل او المبني للمفعول ويقال للثاني الحاصل بالمصدر فان المقول يحصل من القول اي فعل المتكلم واما مقول القول اي اني احمد الله فهو الحاصل بالمصدر لا غير فعلى هذا ان كان المراد بالقول فعل المتكلم [illegible] الواقع في صدر النون المشددة يكون الحمل من الحمل الغير المتعارف وحمل هو هو والمعنى قولي الذي هو فعل من افعالي احمد الله وهو ادعائي اذ الحمد ليس من الفعل بل ما يحصل منه وان كان المراد به ما يحصل منه يكسر الالف والمعنى مقولي اني احمد الله كذا حققه المحققون

اختلف القوم في لفظ الله بل انه في الاصل جامد ام مشتق استدل الاول بانه في الاصل كان علما للذات المقدسة لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لو كان وصفا لما افادت كلمة التوحيد توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فان هذا لا يمنع الشركة ولان ذاته من الا ... ... عليه ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه والحق انه كان وصفا في الاصل لكن لما غلب على الذات بحيث لا يستعمل في غيره صار كالعلم له مثل الثريا والصعق فاجرى مجراه في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف وعدم تطرق احتمال الشركة اليه وهذا اصله اله حذف الهمزة وعوض عنها ال وادغم واجيب الله وهو اما مشتق من قولهم اله بالمكان اذا اقام به كما قال الشاعر الهنا بدار ما تبين رسومها فان ذاته تعالى باق قايم دايم والمصدر حينئذ بمعنى الفاعل اي الاله بالمكان فان مكان كل شيء بجنبه او من اله يأله الاهة والوهة والوهية اي عبد عبادة والمصدر بمعنى المفعول اي المالوه او من اله يأله الها اذا تحير فان ارباب العقول متحيرون في معرفته وح هو بمعنى مالوه اي متحير فيه او من اله يأله اذا فزع ولجاء وح هو بمعنى ما يولع واليه فان اهل الله فازعون ولاجئون اليه او من اله الفصيل بامه اذا اولع بها وح بمعنى مالوه عليه اي محروص عليه فان العابد الحق حريص عليه في شدايد احواله هذا كله في المهموز او من وله بالله اذا اضطرب عقله وح بمعنى مولوه به وهو كان ولاه فقلب الواو همزة كما في وشاح اوشاح ... شديدة عشقه ومحبته قال الله تعالى يحبهم ويحبونه والذين آمنوا اشد حبا لله فانه تعالى محبوب للمؤمن والمسلم والكافر وهذا من المثال او من لاه يليه ليها اذا احتجب وارتفع فان ذاته المقدسة محجوب ومرفوع عن العقول لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير هذا من الاجوف فلا بد من قلب المكان ثم قلب الياء بالهمزة وقال بعض انه في الاصل كان سريانيا فعرب وكان اصله لاها بمعنى الله في لسان السرياني وقد حذف الالف المقصورة حين التعريب وعوض عنه اللام فادغم كذا حققه المحققون فتامل وتدبر ملك

... القدماء واما سبق العلم يلزم كون ذات الله مسبوقا وتقدم الشيء على نفسه والكل ... وعلى الثاني يلزم ... الثاني وبانه لو كان مدلوله مجرد ذاته المخصوص لما افاد قوله ... الظرف يقتضي ما يتعلق به من فعل او شبهه او معناه والعلم الغير المنقول من الوصف ليس ... من ذلك اصلا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

نحمدك اللهم على ما هديتنا اليه من دقايق المعاني ببدايع البيان وعلمتنا عليه من حقايق المباني بمدارج البرهان و
على نبيك المبعوث باشرف الاديان ورسولك المبشر بنبي عدنان محمد سيد الانام وعلى آله الكرام واصحابه العظام والذين اتبعوهم
باحسان الى يوم القيام وبعد فقد طال ما جال في صدري ودار في خلدي ان ارتب القسم الثالث من مفتاح العلوم شرحا
يذلل صعابه ويميط عن مخدراته نقابه انقد فيه نتايج الافكار واودع فيه خزاين الاسرار وكان يحول بيني
وبينه صروف الزمان وخطوب الحدثان حتى ابتليت في اواخر العمر بالارتحال الى ما وراء النهر فوجدت هناك
اقواما عطشى الاكباد يحومون حول الكتاب ولا يهتدون الى موارده سبيلا وآخرين منحرفين
عن السداد قد خاضوا في لجج بلا ارشاد فلم يجدوا على شفا اندره دليلا وكانوا في حل تراكيبه
والكشف عن نكت اساليبه متكلين على شروح اكثرها جروح واشملها دخول
مجروح لا يرى بعليل فيها شفاء ولا لغليل رواء كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء وقد
اتخذوها مسارح انظارهم ومطارح افكارهم فقلنا لهم يا اهل الكتاب لستم على شيء
تتغنون بالاضرام وتستسمنون ذا ورم تضيعون الاعمار ولا تستفيدون ما لا يزار
وتحسبون انكم تحسنون صنعا فلعمري ما انتم الا كباسط كفيه الى الماء او كتارح من السير
بلا رشاد بل كطالب للترقي الى السماء فهل ادلكم على تجارة تنجيكم من الشقاء فوقعوا في
حيرة واضطراب وقالوا ان هذا لشيء عجاب ما سمعنا بهذا في آبائنا الاولين فاتت
بآية ان كنت من الصادقين فارنيناهم من آياتنا الكبرى فظلت اعناقهم لها خاضعين
وقالوا آمنا بما جاءنا من الحق المبين فربنا من لدنك علما وهيئ لنا من امرنا رشدا فوجهنا ركاب
النظر شطر مطالبهم وتوجهنا تلقاء مدين مآربهم على عليهم ما ينجيهم من الضلال ويخلصهم بالجزل
نوال في عبارات موضحة بلا املال واشارات مونقة بلا اخلال تشيد فيه قواعد الفوايد وتمهد فيه مراسم
الفوايد معرضين عما لا طايل في رده ولا حاصل في نقده مقتصرين على تمحيص الصواب وتمييز القشر من اللباب

هديته مني الى كل ذكي جبل على الانصاف طبعه وعصم عن الاعتساف نفسه و
قليل ما هم فان اكثرهم كما ترى انا على قلوبهم اكنة فلا يكادون يفقهون حديثا اولئك كالانعام
بل هم اضل سبيلا او يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فاذا جاءهم ما عرفوا
من الحق كفروا به وارادوا تبييضا وتدليسا اولئك حزب الشيطان الا ان حزب
الشيطان هم الخاسرون ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك
انت الوهاب منك المبدا واليك المآب قال المصنف القسم الثالث من
الكتاب اقول رتب كتابه على ثلثة اقسام وارد فيها تمهيد وفنين وتوجيهه
ان علم العربية المسمى بعلم الادب علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة
وينقسم على ما صرحوا به الى اثني عشر قسما منها اصول هي العمدة في ذلك الاحتراز ومنها
فروع اما الاصول فالبحث فيها اما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة
ومن حيث صورها وهياتها فعلم الصرف او من حيث انتساب بعضها الى البعض بالاصالة والفرعية
فعلم الاشتقاق واما عن المركبات على الاطلاق فاما باعتبار هياتها التركيبية وتاديتها
لمعانيها الاصلية فعلم النحو او باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى فعلم المعاني
او باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح فعلم البيان واما عن المركبات الموزونة
فاما من حيث وزنها فعلم العروض او من حيث اواخر ابياتها فعلم القافية واما الفروع
فالبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فعلم الخط او يختص بالمنظوم فالعلم المسمى
بقرض الشعر او بالمنثور فعلم انشاء النثر من الرسائل والخطب او لا يختص بشيء منهما فعلم
المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه ذيلا لعلمي البلاغة لا قسما براسه فاورد
المصنف الاصول وترك منها اللغة لان مباحثها جزئية منتشرة مع كونها مستقصاة
في الكتب المبسوطة الا انه جعل القسم الاول من كتابه في الصرف وخلط به الاشتقاق
بانواعه الثلثة لان معرفة هيات المفردات انما تتم بمعرفة نسبة بعضها الى البعض اصالة
وفرعية والقسم الثاني في النحو وتمم بان تمام علمي المعاني والبيان عوضا لانهما
يجريان منه مجرى الاخص من الاعم لكونهما المرجع في معرفة دقايق الكلام ومزاياه والمرقاة
المنصوبة الى ذروة الاعجاز مع كثرة اصولهما وفروعهما اوردهما في القسم الثالث وانما جمعهما
فيه لاتحادهما فيما هو الغرض منهما اعني البلاغة المكتسبة وما يتفرع عليها من توفية

مقامات الكلام عنها والترقي الى الكشف عن وجوه الاعجاز ولكون البيان شعبة من المعاني
وزعم ان علم الاستدلال جزء من علم البلاغة الا انه كما قال مبني على التحقيق البحت وتحكيم العقل
الصرف والتحرز عن شوائب الاحتمال بخلاف سائر اجزائه المبنية على لطائف المناسبات الخطابية
المستخرجة بقوة القرائح فلم يستحسن ان يكون معها في قرن ولان يجعل معهما على حدة فافرده
عنهما في تكملة للقسم الثالث واختير ان التدرب في علم المعاني والبيان يتوقف على ممارسة
النظم المحوج الى علمي العروض والقوافي فجعلهما من تتمة الغرض منهما واوردهما في فن وما راى
البعض الجمال مطاعن في القران متعلقة بعلم النظم جعل دفعهما فنا ثانيا من تتمة الغرض فظهر ان
علمي البلاغة هما الغاية القصوى وكان ان ماذكر قبلهما وسيلتان وما تاخر ذكره عنهما وان الكتاب
كما صرح به منحصر في ثلثة اقسام لا ان التكملة والفنين من تتمة القسم الثالث ثم انه بعدما عين ان
كل قسم في اي علم تفنن في ذكر الاقسام فقال اما القسم الاول من الكتاب فيشتمل على ثلثة فصول وترك
اما في القسمين الباقيين اعتمادا على ظهور كونهما قسيمين للاول واعاد التعيين منهما للبعد والعهد
وحيث كان اللام في القسم الثالث للعهد كما في نظيريه فقوله من الكتاب اما صفة له مؤكدة بان يقدر
متعلقه معرفة اي الكائن منه على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته واما حال مؤكدة
من المبتدا عند من يجوزه او من ضميره في الخبر اعني في علمي المعاني والبيان اذ لا مانع ههنا
في القسم الاول وتثنية العلم تنبيه على انهما نوعان منه متمايزان معلوما وحدا ولفظا المعاني
والبيان علمان لهذين العلمين كالنحو والصرف منقول علم المعاني كسجرة الاراك والقسم الثالث
موضع العبارات والالفاظ المخصوصة ان هذه العبارات في بيان معلوميهما وما هو تتمة لهما من
الغرض فيكون بيانه لولات الالفاظ ظرفا لها وهذا توسع شائع يقال من الاية في تحريم
الخمر وتلك القصيدة في مدح فلان اي في بيانهما او تشاد لها ولا تنافيه ما اشتهر ايضا من كون الالفاظ
اوعية وقوالب لانفس المعاني لكونها مستفادة وماخوذة منها ومن على ذلك الفصول والابواب
والمقدمات المذكورة في الكتب قال **المقدمة** فيه مقدمة **اقول** ٦ لا اشكال في
كون القسم الثالث ظرفا لكل واحد من جزئيه اعني المقدمة والفصلين وايراد اللام الجارة في
لفظ البيان والضبط لوجود معنى الاختصاص بجواز ابدالها بفي بنائه على التوسع المشهور ولذلك
قال الفصل الاول في ضبط معاقد علم المعاني وتوحيد الغرض لما مر ولانيا فيه تفسيره في الحدين
الى الاحترازين وجعل العلمين ظرفا للاشعار باحاطتهما بهم مستقلين بافادته والحد عنده هو

هو المعرف الجامع المانع والغرض هو الفائدة المترتبة على الشيء من حيث هي مطلوبة بالاقدام
عليه وذكرهما في المقدمة بصيرة للطالب بتصور ما يطلبه اجمالا وتعيين فائدة ليتوفر عليه
ما يستحقه من الجد والاجتهاد ومعاقدهما موضوعاتهما ومباديهما فان ذوات المسائل متوقفة
عليها مربوطة بها اشد ارتباط حتى عدت من اجزاء العلوم وان كان الراجح ان حقيقة كل علم
مسائله كما يشعر به قوله والكلام فيهما وموضوع المعاني هو التراكيب الخبرية والطلبية من حيث
انها تفيد معاني مغايرة لاصل المعنى وهي موضوع البيان لكن من حيث انها مختلفة في وضوح
الدلالة ولما بين تلك التراكيب في الفصل الاول افرد في الفصل الثاني على ضبط الدلالات سابقا
الحيثية المعتبرة هنا كيف يصنع كل منهما مضبوط في فصله كما يتبادر من قوله وفصلان لضبط
معاقدهما قال **المقدمة** اعلم ان علم المعاني **اقول** ان المقدمة في بيان
حديهما والغرض فيهما وكلمة اعلم حث للمخاطب ان يلقي سمعه الى ما يعقبها وهو تمهيد يقال
تتبعت الشيء اذا استقريته شيئا فشيئا واراد بالتتبع ههنا المعرفة المسببة له فانه مجاز لا
يشتبه وفيه فوائد التنبيه على طريق العلم والاشعار بصعوبة المطلب فعلى الطالب ان يشمر ولا
عليه ان يقلد صاحبه كما سياتي والاشارة من اول الامر الى ان علم الله تع وملائكته بالخواص
معرفة العرب لا يسمى علم المعاني وقوله في الافادة قيد للخواص او صفة لها واما حال منها واما
اخرج الى ذلك لان المتبادر من خواص التراكيب ما يختص بها ما مطلقا على الاطلاق واما بالاضافة فيندرج
الصفات المختصة بها الراجعة الى هيأتها التركيبية او مفرداتها الواقعة فيها فلما قيدت بالافادة
تخصصت بالمعاني التي تفيدها التراكيب وجعلت الافادة ظرفا للخواص لانها منبعها فكانها
بها واختيرت الافادة على الدلالة لان المعتبر في الخواص افادة التراكيب اياها للسامع المجردة
دلالتها عليها وما يتصل عطف على الخواص ومتعلقها للتراكيب حمل الاستحسان على المحسنات البديعية
غير صحيح لان تلك المحسنات لا مدخل لها في الاحتراز المذكور ولا في تحصيل البلاغة اصلا فكيف
تجعل جزءا من علم المعاني واذا جاز في حد مع جعلها تابعة لها خارجة عنه كما لا تقبله فطرة سليمة
والتمسك بذكر الاتصال المنبئ عن التبعية وهم فان معلومات علم واحد قد يتصل بعضها ببعض
على ان المشهور في المعاني عندنا وجوه التحسين لا وجوه الاستحسان فالصواب ان يحمل الاستحسان
على مفهومه الحقيقي وعبره على عدمه وذلك ان التركيب المفيد لخاصية الخبر المؤكد مثلا قد يستحسن من
متكلم في مقام مشتمل على انه قصدها ولا يستحسن من آخر في ذلك المقام لسوء ظن به فلا يحمل على قصدها

بل علی ان صدوره منه اتفاقی وکذا حال المخاطب وقد صرح بذلک حیث قال ومن تمام البلاغة ما قد سبق

بی من ان نظم الکلام اذا استحسن من بلیغ لا یمنع ان لا یستحسن مثله من غیر البلیغ وان اتحد المقام بل لا بد

لحسن الکلام من انطباق له علی ما لا جله یساق ومن صاحبه لیغترف بعجائب الحسن ان یتخطاها ولا بد مع ذلک

من اذن لا فتنانات الکلام مسوغة فطرانه لا بد لصاحب المعانی مع معرفة الخواص من معرفة کون التراکیب

مستحسنة وغیر مستحسنة لیتمکن من ایراد تراکیب منطبقة علی ما سیقت لاجله ومجتنبة فی مواقعها

ومن جملة کل ترکیب یرد علیه علی ما یلیق بحال المتکلم فان البلغاء ایضا علی درجات متفاوتة فربما

یستحسن کلام فی مقام من بلیغ متمحل علی دقائق حججه ولا یستحسن مثله فی ذلک المقام من ادون

فی البلاغة فلا یحمل علیها ابلغ مما یناسب متمحلا مرتبته وقوله لیحترز متعلق بالتتبع وتنبیه علی الغرض

ویجوز جعله جزء من الحد فان فیوده قد لا تکون لاخراج شیء والمراد ان هذا الاحتراز فایدة

العلم لا جلا فینبغی ان یقصده المتتبع فلو قصد بتحصیله غرضا اخر لم یخرج بذلک عن کونه علم المعانی

وذکر الوقوف بعد المعرفة اشارة الی حضور تلک المعلومات مشاهدة اذ بذلک مع الرعایة الفلا

مشاهدة عادة تمکن من الاحتراز والحال هو الامر الداعی الی ایراد الکلام علی وجه مخصوص فذلک الوجه

مقتضی الحال وتطبیق الکلام علی مقتضاه ایراده مشتملا علیه فانکار المخاطب مثلا امر مقتضی تاکید الخبر

لرده فالانکار حال والتاکید مقتضاه وتطبیقک کلامک علیه ایراده موکدا والکلام غیر کل جملة علی خواص

تناسب بما ینبغی من مقتضیات الاحوال وسیرد علیک ان شاء الله تع مزید تفصیل لهذا المقام ثم الخطا

فی تطبیق تراکیب الکلام اما لعدم معرفة خواصها واما لعدم المعرفة بان تلک التراکیب مستحسن فمن

ومن ثمة تامل واعلم ایضا ان اسماء العلوم کالمعانی مثلا قد تطلق علی معلوماتها التی هی القواعد

وعلی الملکة الحاصلة من ادراک القواعد مرة بعد اخری اعنی ملکة استحضارها متی ارید **قال**

واعنی بتراکیب الکلام **اقول** معرفة المضاف من حیث هو مضاف تتوقف علی معرفة

المضاف الیه فاذا احتاج الی تفسیر او تعیین کان بالمضاف الیه اولی بالتقدیم فلذلک قدم

علی تفسیر الخواص تعیین التراکیب التی اطلقها واراد بها فبین انها فی التراکیب الصادرة عمن له

فضل تمییز ومعرفة بین الامور الداعیة الی ترکیب الکلام علی وجوه مختلفة وفضل معرفة بدقائق معان

مناسبة لتلک الوجوه فیورد کلاما من تراکیبه علی ما ینبغی فاصلا بینها بما یناسبه واما الذی تجرد تمییزه

ومعرفته عن الفضل فلا یمیز بین مقتضیات الدواعی ولا یعرف دقائق المعانی فیتجرد تراکیبه

تلک الوجوه ولا یقصد بها افادة شیء تناسبها بل غایة همته مقصورة علی افادة المعانی الاصلیة

الاصلیة بلا تصرف منه یعتد به فالتراکیب الصادرة عنه فی نزولها عن اعتبار الرویة وافادة

اللطیفة بمنزلة اصوات تصدر عن حیوانات علی مقتضی طباعها وقوله وهی تراکیب البلغاء

جملة توسطت بین المعطوفین لزیادة تعیین المراد مع الاشعار بان فضل التمییز والمعرفة

هو البلاغة او ما یساویها وقد یرد بها الصادرة مرفوعا معطوفا علی تراکیب البلغاء فالضمیر فی

سواهم راجع للبلغاء والصناعة علم متعلق بکیفیة العمل سواء حصل بمزاولة العمل کعلم الخیاطة

او بدونها کعلم الطب مثلا وقد تطلق علی ملکة یقتدر بها علی استعمال موضوعات ما علی وجه البصیرة

لتحصیل غرض من الاغراض بحسب الامکان وانما اطلقت علیهما لانهما المطلوبة من العلوم العملیة

فصناعة البلاغة علم المعانی والبیان وان حمل علی المعنی الثانی کانت الاضافة بیانیة

واما تفسیر حد البلاغة وما یتعلق به من السؤال والجواب فالموضع اللائق به آخر الکتاب وذکر

حیوانات للقصد الی غیر معین ولیتوصل بها الی تنکیر اصوات فیوصف بجملة تصدر وفاعل

دون عنها اشعارا بانها محال تخرج هذه الاصوات عنها بلا قصد منها ولفظة ما مصدریة ای

بحسب اتفاق الاصوات وحصولها بلا علة مقتضیة لها فاصلة ایاها او موصولة ای بحسب ما

یتفق حصولها من الامور التی لا تقتضیها **قال** واعنی بخاصیة الترکیب **اقول**

قصد بتعریف الخواص لمجرد تعیین المراد بها فی التراکیب فاختار المفرد الدال علی الماهیة مضافا

الی مفرد مثلها لان المقصود بالتعریف هو الماهیة دون جزئیاتها والحق به الیاء المشددة

تنبیها علی قوة الاختصاص بتراکیب البلغاء کما مر او دلالة علی ان الخواص اسم جمع للخاصیة

بمعنی الاثر فیقال ما خاصیة ذلک الشیء ای ما اثره الناشی منه واما قول الاطباء هذا الدواء یعمل بالخاصیة

فقد عبروا بها عن السبب المجهول للاثر المعلوم وهذا الموضع من مواضع الکتاب فاستمع لما یتلی

علیک قد ذکر فی صدر الکتاب ان بعضا من علم البلاغة مبنی علی لطائف الاعتبارات الخطابیة

وبعضا اخر علی التحقیق البحت کما نقلنا عنه ثم صرح فی اخر القسم الثالث بان کلا من باب الحد

والاستدلال جزء من علم البلاغة وقال هناک ایضا وعندک علم ان مقام الاستدلال بالنسبة الی سائر

مقامات الکلام جزء واحد من جملتها وعرف علم الاستدلال بانه تتبع خواص تراکیب الکلام فی

الاستدلال ولم یبین هناک ان المراد بالخواص ماذا فوجب ان یکون تعریفها للخاصیة متناولا

للخواص الخطابیة والاستدلالیة اعنی بخاصیة ترکیب البلیغ فی الافادة المعنی الذی یسبق

منه الی الفهم عند سماعه حال کون ذلک المعنی جاریا مجری اللازم لذلک الترکیب بسبب صدوره عن

البليغ وهذا هو الخواص الخطابية المبنية على المناسبات العرفية والعلاقات الظنية كما بين التأكيد
ودفع الشك ورد الانكار فهذه الخواص ليست لازمة لتركيب من حيث هو بل جارية مجرى اللازم لعدم
عند اذا البليغ بل ومعرفة ان يقصد بتركيبه ما يناسبها او المعنى الذي يسبق الى الفهم من تركيب البليغ
حال كون ذلك المعنى لازما له لما هو هو اي لذاته وهذا هو الخواص الاسنادية اوردها في التكملة
فان عكوس القضايا ونتائج الاقيسة لوازم عقلية يستحيل انفكاكها عن تراكيبها لذاتها اذ لم يرد
بالتراكيب الالفاظ من حيث انفسها بل من حيث الدلالة على معانيها التي يمتنع تخلفها عن ... تلك
اللوازم بسبب علاقات عقلية قطعية وقوله حينئذ اشارة الى ان الخواص الاسنادية لا يلزم التراكيب
المفيدة لها الا تكون في حين من احيان البليغ بخلاف الخطابية فانها توجد في اتم اوقاته فان قلت
اذا كانت لازمة لتركيب من حيث هو هو فاذا صدر مثلا عن غيره كانت لازمة له ايضا فتوجد الخواص
العزيزة لتراكيب البلغاء قلت ... لازمة لكنها ليست مقصودة بالافادة الا للبليغ وقد اعتبر في
الخواص الخطابية فان التركيب المؤكد اذا صدر عن غير البليغ لا يحمل الا على معناه الوضعي والسبب في
ذلك كله عدم شعوره بالمناسبات الظنية والقطعية وعدم قصده الى رعايتها ولا شك ان المعتبر
في المتعارف هو المعاني التي يقصدها المتكلم ودفع قوله يسبق دون يصل اليها اشارة الى ان من
حق المعاني ان تسابق الالفاظ فتصل الى الفهم قبل استقرار الالفاظ في الاذان ودفع قوله ذلك
التركيب بوضع اسم الاشارة موصوفا بالمظهر موضع المضمر مزيد اعتناء بتمييز التركيب لافادة جليلة
وقوله لكونه صادرا من ... جاريا وقد عطف عليه لا النفس ذلك التركيب دفعا لتوهم بعيدا غير
كون الجريان معللا بذات التركيب وتصريحا بالتقابل بين قسمي الخاصية قوله لما هو هو الضمير
للموصول والاخر للتركيب وحينئذ ظرف مستقر صفة للازما اي لازما حاصلا في حين من احيانه
لا من احيان التركيب لشمول اللزوم الذاتي وما يقال من ان اللازم هو خاصية الامثال او خاصية لما
اخرج على مقتضى ظاهر الحال وهو مثل التعجب الذي تضمنه قوله تعالى كيف تكفرون بالله مع وضوح
الايات فما لا يعتد به اصلا اذ كلها خواص خطابية مبنية على اعتبارات لغيته كما لا يخفى
على ذي مسكة **قال** واعني بالفهم **اقول** اطلق الفهم في تعريف الخاصية
واراد به ما منه فاحتاج الى تعيينه كما في التراكيب والفطرة الخلقة التي جبل عليها الانسان
وسلامتها خلوها عن الافات القادحة في ادراك لطائف التراكيب والاطلاع على ما بينها من المناسبات
الذوقية وقوله اشارة الى ان فطرة الانسان على ... خلوها لا افة واما فطرة الله التي

التي فطر الناس عليها من السلامة عن العقائد الباطلة والاخلاق الردية فلا تناسب المقام
كيف وبلغاء الجاهلية كانوا على هذه الفطرة وقد بدلوا فطرة الله تبديلا فلا بد في الخواص
من كون المخاطب ذا فطرة سليمة كما لا بد لها من كون المتكلم ذا افضل تمييز ومعرفة **قال**
مثل ما يسبق **اقول** فرغ من تعريف الخاصية مع ما هو من تتمته اعني تعيين
المراد من لفظ الفهم فشرع في تمثيلها توضيحا لها فقوله مثل بالنصب اي بدل ما يسبق حال منه واما مصدر
ليسبق بتقدير مضاف اي مثل سبق ما يسبق ولا يخرج من التقدير لان ما موصولة لا مصدرية بدليل
رجوع المستتر في يسبق اليها وتبيينها بقوله من ان يكون وفي خطاب فهمك تنشيط للمخاطب
وتنبيه على ان الاخذ في ذكرنا بد ينبغي ان يكون كذلك ... العارف بصياغة الكلام من افضل
تمييز ومعرفة والصياغة في الصنعة المعروفة شبه تاليف الكلام بترتيب كلماته متناسقة الدلالات
على حسب الاغراض المقصودة منه بصياغة الحلي ومنه قول الجاحظ ان الشعر صياغة وضرب من
التصوير والمستتر في ان يكون راجع الى التركيب ان زيدا منطلق واقتصر في المثال الاول على ذكر
القصد لان الكلام المؤكد لمعان اخر ظاهرة وذكر في الاخرين اللزوم لكونهما اقرب الى اللزوم من
الاول ولم يرد ان فيهما لزوما عقليا لان الكلام المجرد عن التاكيد جاز ان يحصل به نفي الشك
او رد الانكار فلا يلزم عقلا مجرد الاخبار ولا مجرد القصد الى الاخبار واما الاختصار الحاصل بحذف
المسند اليه فانه وان كان لازما للتركيب المأخوذ مع حذفه لزوما عقليا لكنه نسب اللزوم الى
طلب افادته وذلك لا يلزمه قطعا فالاختصار في حكم الخواص الاسنادية وقيد السامع من العارف
معتبر في الجميع والمتبادر منه ... بتركيب لا اختصار صورته فيه تحصيل المطلوب مع
في الاختصار لانه لازم فلا بد ان يكون مقصودا للعارف اما وحده واما مع افادة لطيفة اخرى
من اللطائف الخطابية التي يلوح بها الى ما يشير اليها باب طي المسند اليه واضافة الوصول الى
الاختصار ربانية مشعرة بوقوع الاختصار موقعه **قال** وكذا اذا لفظ بالمسند اليه
اقول لفظه ذا من كذا اشارة الى مصدر يسبق في مثل ما يسبق اي ومثل السبق في
هذه الامثلة السبق اذا لفظ العارف بالمسند اليه ان لم يتركه اذ هناك ايضا يسبق الى الفهم
معان مقصودة كالاحتياط وزيادة التقرير وغيرهما وجاز ان تكون اشارة الى ما يسبق
اي ومثل ما يسبق في هذه الصور ما يسبق اذا لفظ قوله وهكذا اذا عرف اي عرف المسند اليه
او نكره الى اخر ما ذكره وجاز ان يراد بحرف المعلوم تعميم هذه الانواع للمسند اليه وغيره فاعا

لفظة كذا مصدرة بحرف التنبيه لكثرة ما ذكر بعدها وانما لكثير مع العموم وما صرح به من
امثلة الخواص واشار اليه بكونها خطابية جارية مجرى اللازم سواء كان ضعفاء وانما لم يتم بامثلة
اللازم لما هو هو لانه افرد الخواص الاسنادية في التكملة وقلما يوجد لازم كذلك من غيرها
قوله على ما يطلعك ما مصدرية والجار متعلق بيسبق في قوله كما يسبق الى فهم هذه الخواص
المصرح بها والمشار اليها كائنة على ان يطلعك عليها سوق الكلام في العلمين وقد تجعل موصولة
اي كائنة على الوجه الذي يطلعك على جميعها عليه ذلك السياق والمقصود احالته بمعرفتها على
قواعد هذين العلمين معا فان الخواص كما عرفت هي المعاني المغايرة لاصل المعنى وقد يعبر
عنها بالتي يفيدها التراكيب لا لمجرد الوضع سواء افادها بعض مفرداتها او هيآتها التركيبية
ولا شك ان المعاني المجازية والكنائية منها داخلة فيها فالبحث عن افادة التراكيب للخواص
سواء كانت مقصودة اصلية منها او كانت من مستتبعاتها وظيفة علم المعاني ولذلك ذكر
فيه معاني مجازية وكنائية والبحث عن كيفية افادتها للمعاني التي قصدت بها اصالة وظيفة
علم البيان لا ان افادة المستتبعات مما لا ينضبط كيفيتها فالاطلاع على جميع الخواص من
الافادة وكيفيتها انما هو في العلمين لا في احدهما وقوله شيئا فشيئا نصب على المصدر اي
مدرجا وقوله باذن الله تعالى متعلق بيطلعك او بسياق **قال** واما علم البيان
اقول ايراد العلمين في قسم واحد مشعر بتغايرهما فحين ذكر حد احدهما كان مظنة
ان يقع في ذهن السامع ان حد الاخر قريب من هذا ويتردد فيه انه ماذا فاورد كلمة اما تفصيلا
للمجمل الواقع في ذهنه وازالة لتردده وقد يقال اراد تفصيل ما في المقدمة من الحدين والغرض
فجعل اما كلمة اعلم مكان اما لانها تغني غناءها ثم جعل هذه قرينة لها نظرا الى المعنى وصرح
بالمعرفة في هذا الحد اشعارا بانها المرادة في الحد الاول كما ان تصريحه بالتتبع هناك مشعر
بان المراد هنا المعرفة المستندة اليه ان علم البيان معرفة ايراد كل معنى واحد من المعاني التي
يقصدها البلغاء في تراكيب مختلفة في مراتب وضوح الدلالة عليه فان العارف بالقواعد البيانية
يتمكن بها من ايراد كل معنى يقصده في عبارات مختلفة وذلك لان له لوازم وملزومات
مختلفة بحسب القرب والبعد فيختلف دلالتها وان استحالة في الاحاطة بها لا ينافي الاجمال
كما في سائر العلوم وذكر الايراد هاهنا انسب بالطرق التي عبر بها عن التراكيب الموصلة
الى معانيها ايصال الطرق الى ما يقصد بها كما ان ذكر الافادة هناك انسب بالخواص التي هي

من الآثار واقتصر على الوضوح لان مقابله مردود واما اختلاف مراتبه فلا يتعرض وان وصف
بعضها بالخفاء نظرا الى ما هو اجلى منه وصرح بالنقصان وان كان مفهوما من الزيادة تنبيها على
انه مقصود ايضا والوضوح صفة للمدلول ووصف به الدلالة تبعا او صفة لها لاتصافها بالظهور
في انفسها على حسب تفاوت اسبابها في القوة وسيأتيك في الفصل الثاني ان الاختلاف انما
هو في الدلالات العقلية دون الوضعية وتبين هنا ان الدال بالوضعية وحدها كاصوات
الحيوانات فايراد المعنى الواحد في تلك الطرق انما يكون بالدلالة العقلية وقوله ليحترز متعلق
بالمعرفة وتنبيه على ما هو فائدة العلم وينبغي ان يكون مقصودا للعارف كما مر ولا حاجة الى
جعله جزءا من الحد لاخراج معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لانها خارجة عن المعرفة المستندة
للتتبع وذكر الوقوف لما مر والمراد من الكلام هو المعنى الذي يفاد به وتمام المراد كيفية
افادته اياه فانها من توابع افادة المعنى وتتمتها والمتكفل بالاحتراز عن الخطاء في الافادة
علم المعاني وعن الخطاء في كيفيتها علم البيان وتبديل التطبيق بالمطابقة تفنن في
العبارة واشارة الى ان تصرف المتكلم في الافادة اكثر منه في كيفيتها **قال**
وفي ما ذكرنا ما ينبه **اقول** قد تبين مما ذكر في الحدين ان معرفة خواص تراكيب البلغاء
وكيفية افادتها لها موكولة الى هذين العلمين ولا شك ان خواص تراكيب نظم القرآن اكثر
ووجوه دلالاتها عليها احسن والطف فلا بد لمن اراد الوقوف عليها اذا لم يكن بليغا سليقة في
تحصيل مراده من العلمين وبذلك يظهر فضلهما ووجوب الاعتناء بشانهما وقد عرفت ان المراد
من الكلام هو الخواص وان تمامه كيفية افادتها ولا امتناع في وقوف البشر على تمام مراده بهذا المعنى
وان كان وقوفه على جميع ما اراده من كلامه ممتنعا عند بعض المعتزلة ومنهم المصنف وقد يقال اراد به جميع ما اريد
فيه من الشروح فقوله ببيان شانه انه من حقه ان يكون معلوما لاهله وقد يغفل عنه وقد اصاب
بذكر الحكيم محزه وقوله فالويل تنفير عن التفسير بدون تحصيلهما وبيان لمضرة اهمالهما والمقصود منهما وذلك
ان من لم يعرف حق ذكر قواعدهما وشرع في تفسير القرآن واستخراج لطائفه افرط غالبا وان اصاب
نادرا كان مخطئا في اقدامه عليه برأيه ومنه يعلم ان الناظر في العلوم الاسلامية يجب ان يعتني بهما
اذ لا غنى عنه في تفسير آيات منه **قال** ولما كان علم البيان فرع مما وضع المقدمة لبيان الحدين
والغرض فالحق به بيان ترتيب ابواب العلمين في الفصلين وحاصله ان علم المعاني كما عرفت يبحث فيه عن
افادة التراكيب خواصها وعلم البيان يبحث فيه عن كيفية تلك الافادة ولا خفاء في ان كيفية الافادة متفرعة

عليها وبمنزلة شعبة منها وكالمركب بالقياس اليها فكان حق العلم الباحث عنها ان يوخر عما يبحث عن
نفسها وقوله لا ينفصل حتى تتأنيث الضمير على ان الجملة صفة شعبة وبتذكيره على انه خبر ثان والا
الزائد هو الكيفية التي ضمت الى الافادة على وجه الاضافة وقوله جرى جواب لما رتب كون المركب
على كونه شعبة ورتب تأخيره على تركيبه وكلمة من في عنه وعن المفرد اتصالية كما في قوله علوا انت مني
بمنزلة هرون من موسى والاولى صفة للمحذوف والثانية حال اي جرى مجرى كائنا منه مثل مجرى المركب كائنا
من المفرد ولا جرم آثرنا جملة استينافية بيانا للنتيجة قال الفراء معنى لا جرم في الاصل لا بد ولا محالة
ثم استعمل بمعنى حقا فيجرى مجرى القسم ويجاب باللام فيقال لا جرم لافعلن **قال** **الفصل**
الاول اضافة المعاني الى علم المعاني وحده ولما على ان ضبط معاقد البيان في الفصل الثاني كما
اشرنا اليه لكنه غير اسلوب الكلام هناك فقال الفصل الثاني في علم البيان اي في ضبط معاقده والكلام
ولم يصرح بذلك اعتمادا على ما ذكره هنا والكلام فيه بمعنى التكلم ومعطوف على الضبط ولما اراد ضبط
التراكيب التي هي موضوع المعاني ولم يكن تلك التراكيب موضوعا له مطلقا بل من حيث يقصد بها تطبيقها
على مقتضى الحال ولم يكن ذلك التطبيق ايضا على الاطلاق كما يتوهم من عبارته في بيان الغرض بل مقيدا
بمقتضى الحال الذي يقتضيه ما يعتبر في تأديته الى ازيد من دلالات وضعية احتاج الى تحديد ذلك الاصل
انقسام مقتضى الحال الى ذينك القسمين واستغنى القسم الاول عن علم المعاني والذي يشهد به الذوق السليم
ان قوله فنا الح وافر بتفصيل لقوله ان مقتضى الحال عند التكلم يتفاوت الى تارة يكون مقتضاه ما لا يفتقر
اخرى الى ما يفتقر وان حق قوله كما يستحق ان يكون موخرا عن القسم الثاني لانه المستحق لان ينفصل ويعتني
به في هذا العلم الا انه بادر بالحوالة دفعا لان يتوهم من اول الامر ان تفصيله الذي شرع فيه واف علي ارادة
بيان تفاوته وليس كذلك بل هو بمقدار حاجته اليه هنا والمراد بما لا يفتقر في تأديته اي اداية والقائه
الى السامع هو المعنى لانه المقصود الاصلي بالاداء وجاز ان يراد اللفظ لانه مؤدى وملقى اليه ايضا و
بالدلالات العضية دلالات المفردات وبقوله كيف كانت ان الالفاظ لا يعتبر فيها كونها صحيحة واللازم
قوله المجرد يتعلق بنظم على معنى التعليل لا النظم وجمع لها التفصيل مجرد التأليف منها حتى يتأتى الاصل المعنى
لا التفصيل كيفيات وصفات يتفاضل بها لمراتب تراكيب الكلام ويستفاد منها خواصها ويستحق ان يسمى
جمع مفرد الفاظها تشبيها بنظم الدرر المتناسقة وقوله يخرجها صفة لنظم اي ذلك النظم المحصل لمجرد التأليف
بين تلك الالفاظ يخرجها عن حكم النعيق وسواء زدها الى ما ذكره في النحو من ان وضع المفردات ليس للافادة
مستتبعا لها لاستلزامها الدور كما هو المشهور بل لافادة المعاني التركيبية فالمفردات ما لم تؤلف في حكم النعيق

خلوها عن الفائدة فاذا الفت على القواعد النحوية فهي خرجت عن حكمه وافادت فائدة معتبرة في
صناعة النحو لكنها في صناعة البلاغة كاصوات الحيوانات والاقرب بحسب المعنى ان يخرجها صفة للتأليف
على انه في قوة النكرة والضمير في سمياه وتنزلنه راجع الى الحال لا يفتقر فان عني به المعنى احتيج في الثاني
الى تقدير اي تنزلنا لفظه وان عني به اللفظ احتيج اليه في الاول اي سمينا معناه لا نقال اذا كان مقتضى
الحال ما ذكر وقد وجب على البليغ رعايته كان الصادر عنه كاصوات الحيوانات لانا نقول اذا كان المخاطب
ممن لا يفهم الا اصل المعنى لزم ان يخاطب بما يناسبه لكنه مع ذلك يقصد بكلامه معنى زائدا يفهمه سامع آخر
هو بحر بمعزل عن الخواص رعاية لمقتضى الحال وبذلك يرتفع عن منزلة الاصوات **قال**
وطا هو ان الخطاء اي الخطاء في تطبيق الكلام على مقتضى الحال الذي نحن بصدده اي قريبة وتجعل
المعاني وسيلة الى الاحتراز عنه لا يجامع فيما لا يفتقر في تأديته الى زيد من دلالات وضعية اذ لا تمييز
فكيف يتصور وقوعه ممن له عقل وفطانة وانما الذي يشوبه فيه الخطاء المذكور ثم ان الغبار المرتفع
المانع عن الابصار هو القسم الثاني فيحتاج فيه الى علم المعاني دون الاول وفضلا مصدر منصوب بفعل محذوف
ابدا يتوسط بين نفي على وادنى التنبيه بنفي الادنى واستبعاد على نفي الاعلى واستحالته ويقع بعد نفي
صريح كقولنا لا يجامع او ضمني كما في قولك تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا عن قانونها ومعنى
قولك فضل عن المال كذا اذا ذهب اكثره وبقي اقله ولما اشتمل على معنى الذهاب والبقاء ومعنى التلذذ
الكثرة ظهر هناك توجيهان فمن نظر الى المعنى الاول قال تقدير الكلام هنا فضل اي بقي عدم مجامعة
الخطاء للادنى التمييز عن وقوعه من العاقل المتفطن اي وقوعه منه منتف بالكلية والباقي هو ذلك
العدم وفيه بعوث شيئان معتبران في اصل الاستعمال كون الباقي من جنس الذاهب وكونه اقل منه
اذ ليس انتفاء الادنى من جنس الاعلى ولا معنى لكونه اقل منه ومن نظر الى المعنى الثاني قال عدم مجامعة فضل
انتفاء مجامعة الخطاء الادنى التمييز عن انتفاء وقوعه من العاقل المتفطن اي مجامعة للفطانة على معنى
ان الانتفاء الاول لكونه انتفاء ممكن مستبعد قليل بالنسبة الى الانتفاء الثاني لانه انتفاء ممتنع وفيه
بعوث منه اصل الاستعمال معنى الذهاب والبقاء ويحتاج الى تقدير النفي بعد فضلا والى التكلف في تعلق
عن المفرد في مثلها بان يجعل تعلقها بفضلا باعتبار معنى الغلبة او باعتبار الاستعمال الاصلي دون المعنى
المراد وقد يوجه توجيها ثالثا مبنيا على اعتبار ورود النفي على الادنى بعد توسط فضلا بينه وبين الاعلى
كانه قيل لا يجامع الخطاء ادنى التمييز فضلا عن مجامعة للفطانة على معنى فضلت اي بقيت المجامعة الاعلى
التي هي من جنس الثانية وذهبت الثانية ثم اورد النفي على البقية واذا انتفى بقية الشيء كان عدمها اقدم

في الاستغناء وكان حاصل المعنى تحقيق المبيّنة ما عداها فيظهر المبالغة المقصودة **قال** وان

اختلج قد تبين ان مقتضى الحال على قسمين وان الاحتراز عن الخطأ في القسم الاول لا يحتاج فيه الى

علم المعاني فتبين ان الاحتياج اليه انما يكون في القسم الثاني فاشار الى شبهة ربما وقعت في بعض

الاذهان واوردها بكلمة ان ولفظ الاختلاج الدال على الخطور والاضطراب مع ذكر الوهم الذي هو في

الاباطيل تنبيها على ضعفها وتقريرها ان الاحتراز عن الخطأ في القسم الثاني ان لم يتوقف على علم المعاني

كان مستغنى عنه بالكلية وان توقف عليه لزم ان يتوقف تعريفه الذي تحصيل المعرفة بعلم المعاني ان معلومية على

تعريف سابق على التعريف الاول وذلك لان العلوم المدونة كسبية سواء كانت قطعية او ظنية فلا بد لها

من ادلة تناسبها وتكشف شيء منها ومن اخذ شيئا منها تقليدا لا يتبحر علما به بل حاكيا له ثم ان علم المعاني هو معرفة

قواعد مستخرجة من تتبع جزئيات من تراكيب البلغاء ونعرف ما هو الحاصل لخواص المستفادة منها بحث مقتضيات الاحوال

مثلا اذا تتبعت جزئيات كثيرة من تراكيب الكلام المؤكد وعرفت انها تفيد دفع الشك او رد الانكار او

غيرهما وتبين لك ان افادتها لتلك المعاني لاشتمالها على التاكيد المناسب لها بوجه خطابي حصل عندك

قاعدة كلية هي ان كل كلام مؤكد من حيث هو مؤكد صالح لافادة تلك المعاني فهذه القاعدة مسألة من علم

المعاني دليلها استقراء تلك الجزئيات وقس على ذلك تتبع جزئيات سائر انواع التراكيب واستخراج

القواعد منها فيكون الجزئيات التي استقريت حال استقرائها للقواعد متوقف معرفتها على معرفة خواص

تلك الجزئيات ولا شك ان خواص تلك الجزئيات مما يفتقر في تاديتها الى ازيد من دلالات وضعية

فهي من القسم الثاني الموقوف على علم المعاني فتتوقف معرفة تلك الخواص على علم المعاني فقد توقف تعريف علم

المعاني على تعريف سابق بمرتبتين فان كان متعلق التعريفين علما واحدا ادى توقف تعريفه على تعريفه

والا تسلسل فان قلت جاز تعدد التعريف المتعلق بعلوم واحد قلنا ان جوز ذلك كان الدور

او التسلسل في التعريفات المتعددة وانما ذكر تعريفه دون معرفته لانه بصدد تصنيفه في علم المعاني قد تصدى

لتعليمه فقيل له ان تعليمك هذا محال ودخول الفاء في قوله فيتوقف لعدم العقل وان كان الفاصل ماضيين

بلزوم الجزاء للشرط **قال** فاستوضح ما اجتنابه هذا جواب لقوله وان اختلج فيقال استوضحت الشيء

اذا وضعت يدك على عينك تنظر هل تراه واذ قبل ظرف لا جتنا واخنا وكلمة او في موضع الواو واشار الى

ان تقرير الشبهة تارة بكفاية العقل واخرى بكفاية الطبع ولو كانت بمعنى الواو لقال يكفيان الى ان

العقل كافيا في تعلم علم الاستدلال الذي هو تحصيل العلم بالكلية ضروريا لم يحتج عاقل في تحصيله الى التعليم من غيره

فلا حاجة الى تصنيف فيه لتعليمه وان لم يكن كافيا في تحصيل العلم بل كان كسبيا احتيج في تعلمه بل وفي

وفي تعليمه الى قانون اخر للاكتساب لكونه ايضا كسبيا فيحتاج في تعليمه الى الاول فيدور او الى قانون

ثالث كسبي ايضا فيتسلسل وقس على ذلك حال الطبع في علم العروض فقوله فليستغن عن تعليمها اي من تعليم

كل منهما ان كان العقل والطبع كافيين فيهما ومن تعليم احدهما ان كان الكافي احدهما فقرنا به وكذا

الكلام في قوله والا لكان تعليمهما موقوفا وقصد لهذا المعنى حمل الايشتبه على احد سواء حمل كلامه على

الحذف او على ان التعليم المنسوب اليهما تناول بعموم المجاز ما يتعلق بكل منهما وما يتعلق باحدهما ومخص

الجواب الذي اشار اليه في الاستدلال ان بعضا منه ضروري فينتبه المخاطب عليه فان لم ينتبه له

مموها عن دفتر المخاطبين اذ كل متبع لما خلق له وان تنبه علمناه به البعض الاخر الكسبي وكذلك بعلم

الجواب في علم المعاني فيقال ان جماعة نبهوا بسليقتهم خواص جزئيات كثيرة من تراكيب البلغاء

واستنبطوا منها قواعد فدونوها واستشهدوا عليها بتلك الجزئيات فاذا اراد وا تعليم تلك القواعد

لغيرهم نبهوه على خواص تلك الجزئيات فان تنبه لها علم القواعد بدلائلها والا اعرضوا عنه وسلّم

هذا القياس علم البيان والنحو والصرف **قال** واذ قد عرفت اذ اتحققت الاصل الذي

تقدم وما يتبعه من اختلاج الشبهة وجوابها بطريق الاشارة ظهر لك ان من التراكيب ما له خواص اي

معان تفتقر في تاديتها الى ازيد من دلالات وضعية وان علم المعاني يبحث فيه عن تلك الخواص

وافادة التراكيب اياها ولا شك ان التعرض لخواص تراكيب الكلام من حيث انها مفادة بها موقوف على

التعرض للتراكيب توقفا معلوما بالضرورة فوجب عليه ان يتعرض لها بايرادها تحت الضبط لينضبط

التراكيب التي هي موضوع علم المعاني **قال** لا يخفى عليك ان التعرض لها منتشرة اي بحسب

على الانتشار معلوم لكن في علم النحو ليس يحصل به ما هو مقصودنا من ضبط معاقد المعاني في قوله وما يتبع

الاعتبارات في نظر ارباب هذه الصناعة وقوله ثم حمل معطوف على تعيين فان الضبط انما يحصل

بالتعيين والحمل شيئا فشيئا الى ان حملا مدرجا كانا على ما يوجبه سوق الكلام وتقتضيه الايقاب اذ كان

الحمل المدرج من تمام الضبط لم يحصل الضبط الا بتدريج ايضا الا انا نقول يكفيه ههنا الضبط الحاصل بتعيين

الاصل وحمل ما عداه عليه اجمالا **قال** والسابق في الاعتبار حصر اصول التراكيب التامة في الخبر و

الطلب المنحصر عنده في التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء وادعى ان ما سواها كلها فروع متولدة

فقيل راجعا سواها المذكور من الخبر والطلب فان الخبر ايضا قد يمتنع اجراؤه على اصله فيحمل على معنى اخر كالدعاء

في رحمك الله وكالمعاني المقصودة بصيغ العقود وغيرها وقيل اراد ما سوى الابواب الخمسة لانه

للحمل هناك فقال في صدر القانون الثاني متى امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل تولد منها ما يناسب المقام

وساق الكلام في بيان المعاني المتولدة منها اجمالا وتعرض لها ايضا في تفاصيل الابواب ثمة
فكانه لم يلتفت الى تنويع انشاء اجراء الخبر على الاصل اما لقلتها او لعدم تعلق غرض البحث عنها ولم يعتد ايضا
بالترجي لانحطاطه عن ان يعد اصلا برأسه وعدم اندراجه في احد الاصلين وعند بعضهم ان طلب
الاقبال خارج عن النداء الذي هو صوت يهتف به الرجل لكنه يلزمه وان التمني ليس طلبا ولا يستلزمه
فان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته **قال** وعسى ان الحكم بان ما سمي ذلك فروع نشأت من امتناع
اجراء الكلام على الاصل مما يستبعد ويظن انه مما يرمى به جزافا اذ هناك انواع كثيرة كالاستعمال كالتوبيخ
والانكار والتعجب والاستبطاء والتهديد وغيرها فاني سيجيء ردها الى ما ذكر فدفعه بانا سنوضحه ازالة
الخفاء عنه على وجه يستنقذه وما في عاني المصدرية اي في فهمك او موصولة اي في الذي تراه
اي تحمل منه الآية والعامل في الظرف على ما فيهما من معنى المقاربة اي لعلك قاربت في فهمك او في
شان ما اريته والضمير في نتيجته لما ذكر من ان المسمى بذلك فروع او للموصول الذي هو عبارة عن غايل
افتحمته عيني اي ازدرته واستحقرته واجتليت العروس اذا نظرت اليها مجلوة مكشوفة شبه الصورة
المعقولة بالصورة المحسوسة فاثبت لها اقتحام العين والاجتلاء وكشف القناع قوله بخلافه
اي بخلاف الاقتحام اي وجدت من نفسك الاستحسان والاستعظام فلما عينهما اي اذا كان السابق
في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينهما لافتتاح الحديث لانا نحن منتصبون له ومتوجهون اليه
من بيان خواص التراكيب **قال** اعلم ان المعتبين قوله فرقة يحوجها اي تحكم باحتياجها الى
التعريف وتزعم انهما كسبيان ومحصول ما استدل به على ما اختاره من استغناء الخبر عن التعريف
ان العقلاء الذين لم يزاولوا اكتساب الاشياء بالحدود والرسوم ولا عرفوا كيف تكتسب الاشياء
بهما بل الصغار الذين لا يتوهم منهم ذلك اصلا يعرفون مفهومي الصادق والكاذب اللذين يوصف بهما
المتكلم وذلك لانهم اذا صدقوا المتكلم اي حكموا بانه صادق اوردوا ابدا تصديقهم في مقام التصديق
اي في مقام صالح في نفسه لان يوصف فيه المتكلم بانه صادق وكذلك اذا كذبوه اي وصفوه بانه
كاذب فلولا انهم عارفون بهذين المفهومين ومميزون للمقامات الصالحة في انفسهما لهما عن
غيرها لما تيسر منهم ذلك على الاستمرار قطعا ثم ان مفهوم الصادق هو المتكلم بالخبر الصدق ومفهوم الكاذب
هو المتكلم بالخبر الكذب فيتوقف معرفتهما على معرفة مفهوم الخبر الذي هو جزء لهما وما يتوقف عليه
التصور الضروري اولى بان يكون ضروريا وانت تعلم ان مرجع ما ذكره الى ان الحكم بان هذا
صادق وذاك كاذب ضروري لا يتوقف على كسب قطعا لصدوره عمن لا يتصور منه اكتساب اصلا

فوجب ان يكون تصورات اطرافه وما يتوقف عليه ضرورية الا انه زاد عليه ان الحاكم بذلك
الحكم يميز المقامات الصالحة في انفسها للاتصاف المحكوم عليه بالمحكوم به عما هي من غيرها وبهذا
المقدار لا يندفع السؤال المشهور وهو ان اللازم بداهة تصور مفهوم الصادق والكاذب بوجه ما
وليس يلزم منها بداهة تصور كنه الخبر الذي هو المتنازع فيه **قال** اما في الخبر الى اختيار قوله
توهم الاستغناء وما في لما زائدة ومن لم يمارس صنعة مخصصة لكل احد بعد تخصيصه بصفة
كونه من العقلاء وقائل الحدود بالرسوم على مصطلح القوم مبالغة في نفي الممارسة وقوله بل
الصغار يروى بالنصب عطفا على كل احد والضمير في يعرفون لهما معا او للصغار فيقدر لكل احد
الخبر اي يعرف وبالجر عطفا على العقلاء وعطفه على من لم يمارس ممنوع اذ لا تمييز وجمع الضمير في
يعرفون ح لرجوعه الى ما دل عليه كل احد من معنى الجماعة والمراد بالكل ان عرفانهم للصادق
والكاذب وان لم يكن مطلوبا لكنه يستلزمه فلا استدراك لدفع توهم عدم الاستلزام وقوله
الخبر الصدق والخبر الكذب اي الصادق والكاذب فان الخبر يوصف بهما اصالة والمتكلم تبعا
وانما لم يصرح بلفظهما دفعا لتوهم اتحادهما بما ذكر اولا **قال** بما طال لحدود **اقول**
يبين ان تصور الخبر بديهي فلا يصح تحديده اصلا الا انه تنزل عن ذلك الى تزييف حدود الفرقة
الاولى ليعلم بطلانها على مذهبهم ايضا **قوله** والحدود مبتدأ خبره لينها صلحت اولا على
تقدير القول على المشهور واما على تاويله بمعنى لا يصلح للتعويل في صيغة التمني اشارة الى ان صلوحها
لكالمستحيل وتجويزه وقوع الانشائية خبر المبتدأ بلا تقدير ولا تاويل ليس بشيء والحد الاول للجمهور
وارادوا بالكلام المركب التام المتناول للخبر والانشاء وباحتماله للصدق والكذب ان ذلك
الكلام اذا لم يلاحظ معه خصوصية المتكلم ولا خصوصيته بل نظر الى محصل مفهومه وهو ان المحكوم عليه
والمحكوم به اوليس اياه كان صالحا للاتصاف بكل منهما بدلا عن الآخر على سواء فيندرج فيه خبر
الصادق قطعا ونحو قولنا اجتماع النقيضين حق وباطل ثم ان بعضهم بدلوا في هذا الحد الصدق
والكذب بالتصديق والتكذيب متوهمين اندفاع الدور بذلك اي الكلام الذي يحتمل ان يقال
في شانه انه صادق او كاذب والحد الثاني لابي الحسين واتباعه وارادوا بالكلام على ما صرحوا
به المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة فالحرف الواحد وما انتظم من الحروف المتخيلة او المكتوبة
وما انتظم من المسموعة التي لا تتميز ليس بكلام وقد يزاد بعد المتميزة قيدان آخران فيقال
المتواضع عليها اذا صدرت عن قادر واحد فيخرج بالاول المهملات التي هي على اكثر من حرف واحد

وبان في نحو ضرب اذا صدرت حروفه عن قادرين مثلا قالوا وهذا هو الكلام الذي يسمى الشخص متكلما في اللغة فان اورد عليهم نحو قد اجابوا بانه مركب من الحروف تقديرا اعني همزة الاستفهام فلا مخلص عنه الا الالتزام واتما تعرض المصنف لتعريفهم الكلام بهذا لما يرد عليهم من الالزام واخرجوا بقيد المفيد اضافة امر الى امر الالفاظ المفردة وبقيد النفي والاثبات المركبات الناقصة كالاضافية والوصفية والمركبات التامة الانشائية بالقياس الى معانيها الحقيقية وبقيد بنفسه اي بصريحه كما سياتي المركبات الانشائية من حيث افادتها للوازمها الخبرية كافادة قم مثلا معنى اطلب منك القيام والمراد بالاضافة ان كان المعنى المصدري فنفيا واثباتا نصب على المصدرية اي اضافة نفي او اثبات وان اريد بها النسبة التي بين الامرين فالنصب على البدلية اي نسبة نفي واثبات وفائدته من الامور تاكيد الاطلاق في جانبي المسند والمسند اليه واعلم ان الطلب المستعمل في معنى الخبر مجازا داخل في الحد الاول لان احتمال الصدق والكذب انما هو بالنظر الى المعنى المقصود لا في الثاني لان افادته لمعنى الخبر ليست بنفسه بل بالقرينة الا اذا صار حقيقة فيه بالاستعمال ولصاحبه ان يلتزم ذلك لا الاشتهار ان مفردات الكلم قد تستعمل في معان اخر كيفت ولم يضرب ولا تخرج بذلك عن اصولها وحدودها والحد الثالث لعبد القاهر وهو قريب من الحد الثاني فالقول يعني المركب مطلقا المتقضي بمعنى المفيد وبصريحه بمعنى بنفسه والنسبة بمعنى الاضافة والمعلوم بمعنى الامر مضموما اليه صفة المعلومية وقد اشار بذلك الى ان المسند والمسند اليه لا بد ان يكونا معلومين ولو بوجه ما

قال اقول ابطل الحد الاول بان صاحبه حين اراد تفسير تجويز الصدق والكذب الماخوذين فيما اخذ في تعريفهما الخبر فصار حده دوريا واجيب عنه بان الماخوذ في الخبر هو الصدق والكذب اللذان هما صفة الخبر اعني مطابقته للواقع وعدم مطابقته له وما اخذ في حده الخبر صفة للمتكلم وايضا الخبر الماخوذ في تعريفهما ليس بمعنى الكلام بل بمعنى الاخبار اي الكشف والاعلام ولهذا اعدي بعن فصدق المتكلم اخباره وكشفه عن الشيء الذي هو المسند اليه على الوجه الذي هو في نفسه متلبس بذلك الوجه من ثبوت المسند له او انتفائه عنه وكذبه اخباره وكشفه عن الشيء لا على ما هو به وحمل الشيء على النسبة اي الاخبار عنها على الوجه الذي هي متلبسة به من الثبوت والانتفاء بعيد لان المتعارف في الاستعمال اخبرت عن زيد مثلا دون اخبرت عن نسبة القيام اليه ثم قال ومن ترك

ترك في هذا الحد الصدق والكذب ذاهبا الى التصديق والتكذيب فقد وسع دائرة الدور لان تصديق الكلام هو الحكم بكونه صادقا وتكذيبه هو الحكم بكونه كاذبا فيزيد في الدور مرتبة فيختفي ويصير اقبح قوله كيف دار مفعول ثان لترى وكلمة كيف في موضع الحال من ضمير دار اي على اي صفة دار الحد الاول والمعنى انه دار كائنا على صفة عجيبة ظاهرة فقد انسلخ عن معنى الاستفهام فجاز ان يعمل فيه الظرف السابق عليه اعني حين عرف وان روعي جانب الصيغة قدر كيف دار قبل حين ويجعل المذكور تفسيرا له ولما جعله ظرفا لترى فهو بعيد المذكور ترى وقس على ذلك حال الظرف والاستفهام المذكورين في كل واحد من الحدين الاخرين

قال والحد الثاني **اقول** اي والا ترى الحد الثاني كيف خرج عن ان يكون مطردا حين وجب كا نطلبه نبيا ولما ليس من المحدود وهو مثل قولنا في باب الوصف دون الاخبار الغلام الذي لزيد او ليس لزيد ومثل قولنا ان زيدا غلام او ليس غلاما بفتح ان لا بكسرها فلا يكون مطردا وبين دخولها في الحد بان كل واحد منهما كلام عند صاحبه لكونه منتظما من الحروف المسموعة المتميزة ومفيد بصريحه اضافة امر الى امر اثباتا او نفيا وذلك لانهما يفيدان اضافة الغلام الى زيد اثباتا او نفيا وهذا ظاهر في المثال الثاني واما في الاول فلا ولى ان يقال انه يفيد نسبة امر هو الكون لزيد الى امر هو الغلام لان تقديره هكذا الغلام الذي كان اي لزيد فالمنسوب هو الكينونة لزيد والمنسوب اليه هو الغلام وليس المراد بالنسبة مجرد التعلق الذي يوجد في غلام زيد بل ما يصلح للاثبات والنفي لا يقال يلزم المثال الاول معنى قولنا في باب الوصف ايضا زيد الذي له غلام او ليس له غلام وبذلك يتم كلامه لانه اذا نظر الى هذا المعنى اللازم لم يكن المثال مفيدا بصريحه على ان المسند في هذا المعنى هو حصول الغلام لزيد لا كونه غلاما كما يفهم من كلامه وكانه اورد بصريحه مكان بنفسه تنبيها على اتحاد مؤداهما وبين خروج المثالين عن المحدود اعني الخبر بانتفاء لازمه عنهما اعني احتمال الصدق والكذب لكنه بالغ في نفي الاحتمال فقد صفته اي لا يصح لهما الاحتمال فضلا عن الاتصاف به وقوله فلا نزاع دفع لان يقال قد منعتم كون المحتمل للصدق والكذب حدا للخبر فكيف جعلتم الاحتمال لازما للخبر تستدلون بانتفائه على انتفاء الخبرية اذ على هذا يكون تحديدا به صحيحا اي لا نزاع لاحد في ان الاحتمال لازم للخبر شامل لجميع افراده انما النزاع في ان يكون مذكورا في حده والحال ما تقدم من لزوم الدور والجواب ان المراد بالاثبات والنفي هو الحكم بوقوع النسبة ولا وقوعها اعني ايقاعها وانتزاعها وليس في

اي من المثالين ابتاع ولا انتزاعها عن المتكلم بل منها اشارة الى حكم منقول كما سيصرح المصنف
فلا ننقض بها اصلا **قال** واما الحد الثالث ابطله اولا بعدم انعكاسه لخروج ما يؤمن
افراد المحدود اتفاقا عنه وقال الامتناع ان يقال مبالغة في امتناع كون ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوما
حتى كان القول به ممتنع وثانيا بعدم اطراده لانتقاضه بالنقيضين المذكورين في ابطال الحد الثاني
وقال فتدبر اي في انتقاضه بها وذلك بان تعلم ان القول بتناولهما كالكلام في الحد الثاني وان المنتفي
بعبارته الآخرة لا يخرجها على قياس ما عرفت هناك والنقضان مندفعان بما قرر لا يجعل القول مرادفا للكلام
بمعنى المركب التام اذ لا مستند له لغة ولا اصطلاحا واما عدم الانعكاس فقد اشار الى جوابه بقوله ولسؤال
المعلومية وجه دفع اي وللسؤال الذي نشأ من اعتبار المعلومية وجه دفع يذكر في الحواشي واراد بها
حاشية المفتاح التي وعدها في صدر الكتاب ولعل ذلك الوجه ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه
اعني المجهول مطلقا له صفة وذات فتلك الصفة اعني مفهوم اللامعلوم معلومة بلا اشتباه كما ان
مفهوم المعلوم كذلك وتلك الذات المتصفة باللامعلومية اذا توجه العقل اليها بهذه الصفة
كما في قولك ما لا يعلم بوجه من الوجوه صارت معلومة بهذا الاعتبار وصالحة لان يحكم عليها بانها
متصفة بامتناع الحكم من حيث اتصافها بهذه الصفة فمعلوميتها باعتبار التوجه اليها بهذه الصفة
كافية في اندراجها تحت المعلوم ودخولها في ذلك القول في حد الخبر ومصححة للحكم عليها بانها لا تنتقض ولا تنفي
الانعكاس
اي لا يحكم عليها اصلا وربما يقال ان عبارته مشعرة بان هناك سؤالا لا يرد به اعتراضه بعدم
وسواء لانم ان ما لا يعلم بوجه من الوجوه ليس معلوما بل هو معلوم باعتبار صفة اللامعلومية كما عرفت
ولذلك السؤال وجه دفع وسواء لو كان ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوما باعتبار لاجتمع النقيضان
لان المراد بها لا يكون معلوما بوجه دائما والجواب عن هذا الدفع انك اذا اخذت ما لا يعلم بوجه من
الوجوه دائما فقد توجهت الى اللامعلومية الدائمية الى الذات فلا بد ان تصير معلومة لك في نفس الامر
بهذا الاعتبار واما لا معلوميتها الدائمية فيجب فرضها العقل حيث توجه اليها بهذه الصفة لا بحسب نفس
الامر فلا تناقض وانما حكم على الحد الاول بالخروج عن كونه معرفا وعلى الآخرين بالخروج عن الاطراد
والانعكاس لشأن الاول دوري لا يفيد معرفة اصلا لاستلزامه المحال وان غير المطرد وغير المنعكس قد
يفيدان معرفة بوجه ما ولذلك جوز جماعة في التعريفات الناقصة ان تكون اعم واخص
واما في الطلب **قال واما في الطلب** استدل على استغناء الطلب عن التعريف لكونه بديهيا بان كل
احد من العقلاء الذين لم يمارسوا اكتساب التصورات من الحدود والرسوم ولا عرفوا كيفية

كيفية ذلك الاكتساب بل الصغار الذين لهم ادنى تميز ولا يتوهم الاكتساب منهم اصلا يوردون
كلا من اقسام الكلام الطلبي الدالة على معنى التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء في
موضعه عن علم بذلك الايراد واختيار ولا يخطئون في ذلك فلا يوردون الكلام الدال على
التمني مثلا في موضع الاستفهام واذا اجابوا عن شيء منها اجابوا بما يناسبه فهم عالمون بتلك
الاقسام ومعانيها ومواضعها اللائقة بها واجوبتها المناسبة اياها وكل واحد منها كلام طلبي
مخصوص والعلم بالخاص مسبوق بتصور العام فيكون مطلق الكلام الطلبي معلوما لهؤلاء بداهة
والجواب ان ذلك انما يتم اذا كان العام ذاتيا للخاص والخاص معلوما بالكنه وكلاهما ممنوعان
هنا وان اراد ان هذه الاقسام ومطلق الكلام الطلبي معلومة بوجه ما فلا نزاع فيه انما الكلام
في تصور الطلب بالكنه قوله واما في الطلب اي واما اختيارنا في الطلب فقول الفرقة
الثانية القائلة باستغنائهما عن التعريف وقوله بتمنى الايام اي بكلام يدل على التمني وهو وما عطف
عليه خبران وتوجيه كلا بدل منه وجعل الاول صفة لكل احد والثاني خبرا للايلام ما قرئ بعيد
قال ثم ان الخبر **اقول** يريد انهما بعد افتراقهما وجدانا بحقيقتهما
البديهيتين يفترقان ايضا باللازم المشهور ثبوته للخبر وانتفاؤه عن الطلب وهذا نوع توطئة
لما سيذكره من بيان مرجع الخبرية ولما قدم مباحث الخبر لطولها على مباحث الطلب اراد ان يحيل
الشارع في كتابه على صدق رجائه وثقته باستيفاء تلك المباحث المختصرة ايضا فقال والكلام في
الطلب وما يتبعه من اقسامه الخمسة وما يتولد منها لا يقتصر على هذا الكلام الاجمالي الذي
اوردناه هنا وقرعنا به سمعك من غير ان ينفذ فيه ويصل معناه على ما ينبغي الى قلبك لكنا في
اوان القصد لتحقيق مباحثه سنفرغ ونصب بتيسير الله تعالى في تقبيح ادنيك بحيث يصل
الى صماخيك كلاما ينقش في ذهنك صورة مباحثه من كيفية انقسامه الى اقسامه وتفصيل احوالها
وتوليدها لما تولد منها النقش الجلي الذي لا خفاء فيه وهذا وعد اقوى واشمل لما سبق من وعد
كشف القناع عن وجوه المتولدات قوله ولنكشف عطف على مقدراتي فلنشرع في
المقصود الاصلي ولنكشف صرح بان ما ذكره في معرض الاستدلال على استغنائهما عن
التعريف تنبيه على حكم بديهي اشارة الى ان ما يعترض به عليه لا يجدي نفعا وقيد التعريف بالحقيقي
اي الذي يحصل في الذهن صورة لم تكن حاصلة فيه احترازا عن التعريف اللفظي اعني الذي يقصد
في تعيين صورة حاصلة من بين سائر الصور بانها المرادة بلفظ كذا كقولك الغضنفر الاسد فانه يجري

البديهيات ايضا بخلاف الاول سواء كان حدا اسميا محصلا لصور المفهومات او حقيقيا محصلا
لصور حقائق الموجودات والقانون كلمة سريانية بمعنى المسطر ثم نقل الى القضية الكلية
من حيث يستخرج بها احكام جزئيات المحكوم عليه فيها وتسمى تلك القضية ايضا اصلا وقاعدة وتلك
الاحكام فروعا واستخراجها من ذلك الاصل تفريعا وانما سمى كلا من بابي الكلام في الخبر والطلب
قانونا لاشتماله على بيان قوانين هي مسائل علم المعاني **قال** القانون الاول
فيما يتعلق بالخبر **اقول** قدم مباحث الخبر لكونه اكثر استعمالا ولاشتماله على الخواص و
اقدم اعتبارا في الاشتقاق فان الفاظ الطلب ماخوذة بتصرف في الفاظ الخبر ثم ان مثل قولنا
زيد قائم يطلق عليه انه خبر ومحتمل للصدق والكذب وانه مفيد للمخاطب وانه صادق او كاذب فاراد
تبيين مرجع ذلك كله فقال اعلم ان مرجع اي مرجع الخبرية التي محصلها في الحقيقة احتمال الصدق و
الكذب الى الحكم الصادر من المتكلم في خبره فان هذا الحكم يتصف بذلك الاحتمال اولا وبالذات ثم
يتصف به المجموع المركب منه ومن طرفيه ثانيا وبالعرض وتخصيصه ان المتصف بالخبرية هو المجموع المركب
انما تحقق خبرية ترجع الى الاحتمال الذي هو من الصفات الذاتية الاولية للحكم فاذا قيل للكلام
انه خبر كان محصوله انه باعتبار حكمه محتمل قوله الخبر الذي هو بصدد الاخبار والاعلام وضمير حكمه
راجع الى الموصول الذي هو عبارة عن الحكم على تضمين معنى الفعل كما يرشد اليه قوله فاعلا ذلك كما يعلم
حاكما في خبره بمفهوم اثباتا كان او نفيا وفاعلا كما تجد الما عبارة عن الحكم اي كالحكم الذي يجد
المخبر فاعلا فلك الحكم فوضع اسم الاشارة موضع الضمير وكما يجد حال من الهاء في بحكمه واما ينبه
والحال من ضمير المخبر في بحكمه اي كائنا على حالة مثل حالة وجدانك اياه فاعلا والحكم هنا بمعنى ايقاع
النسبة او انتزاعها لانه الموصوف بالاحتمال بالصدق او الكذب وهو الذي يفعله المخبر دون وقوع
النسبة او لا وقوعها وانما قال هو لزيد باللام تنبيها على ان الاصل في المسند ان يكون مسندا الى موصوف
قوله لا الى حكم مفعول اي اذا اتى المتكلم بلفظ مشتمل على نسبة ولم يفعل فيه حكما بايقاع تلك النسبة
او انتزاعها بل اشار الى حكم مفعول فان ذلك اللفظ المشتمل على الاشارة الى الحكم المفعول لا يكون
خبرا اي محتملا للصدق والكذب فلم يكن مرجع الخبرية الى الحكم المفعول المشار اليه ومثال ذلك شيئان
احدهما الجملة الواقعة صلة فانه يشار بها الى نسبة قد علمها المخاطب وحكم بها قبل ان يجعل من
الجملة صلة والثاني الجملة التي دخل عليها ان المفتوحة فانك اذا قلت عندي ان زيدا قائم فقد
اشرت الى حكمك بكونه قائما قبل ان تجعل ان مع ما في حيزها محكوما عليه وكان الاولى ان يقول مثلا

مع ذكر الصلة فان قولك مشكور ان زيدا قائم ليس فيه اشارة الى حكم مفعول لاحد بل الى المتوجه
مع ما في حيزها بتاويل مفرد يحكم عليه او به وليس يقتضي ان يشار به الى حكم مفعول بخلاف الصلة
فان اجزاءها الملحوظة تفصيلا فليست بتاويل مفرد ومنها اشارة الى الحكم المخاطب قطعا هذا وقد يقال
من ان الصلة جملة خبرية لم يريدوا به انها خبر حال كونها صلة بل انها كانت خبرا قبل ذلك وكذا
الحال في الجمل الخبرية الواقعة خبرا للمبتدأ او صفة للنكرة او حالا فانها جمل وليست خبرا اي كلاما
مقابلا للطلب في ذلك لخروج نسبها عن كونها مقصودة بالذات فاذا قلت زيد ابوه منطلق كان
القصد الى اثبات انطلاق الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق لابيه فانه مقصود تبعا فليس كل
جملة كلاما ولكل جملة غير انشائية خبرا **قال** فاما الخبر **اقول**
قد علمت ان الخبرية صفة للكلام وانها في المال راجعة الى الاحتمال الذي هو صفة ذاتية للحكم المفعول
للمخبر في خبره ويوصف به الكلام تبعا لذلك الحكم فالآن يريد بيان سبب اتصاف الحكم والخبر بالاحتمال
فذكر كلمة اما لمثل ما مر في حد البيان وصدرها بالفاء لان ذكر الاتصاف بالاحتمال يقتضي ذكر
سببه واشار بذلك الحكم الى الحكم المفعول للمخبر وقال من حيث هو حكم تنبيها على ما مر في حد الخبر من
وجوب قطع النظر عن خصوصية المخبر والحكم لئلا يتصف الحكم بالاحتمال في جميع الصور فان قلت
احتمال الحكم للصدق والكذب هو بعينه امكان تحققه مع كل منهما بدلا عن الاخر فكيف جعل سببا له
قلت ان الاحتمال هو الامكان الذهني اعني تردد الذهن وقد علق بالامكان الذي هو بحسب
نفس الامر اي احتمال الحكم لهما في العقل لامكان تحققه مع كل منهما في نفس الامر وقد يتوهم ان المسبب
احتمال الخبر وسببه احتمال الحكم **قال** ومرجع كون الخبر مفيدا **اقول** اي اعلم
ان مرجع كونه مفيدا والظاهر من عبارته ان ذلك الحكم اشارة الى الحكم المفعول للمخبر في خبره اعني الايقاع
او الانتزاع لكن المقصود الاصلي من الخبر كما لا يخفى افادة المخاطب الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا
وقوعها وذلك الحكم المفعول وسيلة اليه فان المخاطب يستفيد من الخبر وينتقل منه الى متعلقه الذي
هو هذا الحكم المقصود بالاعلام فكانه عبر هنا عن وقوع النسبة او لا وقوعها بذلك الحكم لان ذكر ما
تعلق به اعني الحكم المفعول في قوة ذكره ويرشد الى ذلك قوله او استفادته منه انك تعلم
ذلك الحكم اذ لا اشتباه ان المراد علم المتكلم بالوقوع لا بالايقاع الصادر عنه ولو قال الى
استفادة المخاطب منه الحكم لكان الامر اسوء فان قلت الاستفادة فرع للافادة فكيف ترجع
الافادة الى فرعها قلت اراد ان حكمنا بكون الخبر مفيدا للمخاطب بالنظر الى استفادته منه

احد هذين الامرين وملخصه ان معنى افادته له افادته اياه احدهما فاذا لم يفده شيا منهما لم
يُعد مفيدا له كقولك السماء فوقنا قوله وهي هذا ان الحكم بمعنى الوقوع او اللاوقوع فائدة الخبر لانه
المقصود الاصلي الذي وضع الخبر للاعلام به وكذا لازم فائدة الخبر كون المخبر عالما بالوقوع او اللاوقوع
وقد صرح بذلك في تعريف المسند اليه حيث قال والسبب فى ذلك هو ان فائدة الخبر لما كانت هي
الحكم ولازمه كما عرفت في اول قانون الخبر ولازم الحكم وهو انك تعلم بحكم ايضا ممن قال فائدة الخبر
الحكم ولازمها استفادة كون المتكلم عالما فقد فسر الكلام بما لا يرتضي صاحبه وانما مثل بحفظ التورية
لانه مما يندر ويخفى غالبا قال والاول بدون هذه قال يعني ان التسمية
تسماه لازم فائدة الخبر انما هي بسبب كونه لازما لها واراد بقوله هذه لازم فائدة الخبر وانه باعتبار
في نفسه ايضا فائدة كما صرحت به عبارته المنقولة آنفا ومعنى امتناع الاول بدون هذه انه كلما حصل
للمخاطب العلم بالحكم من الخبر نفسه وجب ان يحصل له منه العلم بكون المخبر عالما بالحكم من الخبر وذلك
من ان المعتبر في العرف فهم المعاني المقصودة للمتكلم فاذا حصل للمخاطب من الخبر علم بالحكم اي
اعتقاد به قطعي او ظني فانه يسمى علما في المتعارف كان ذلك بسبب علمه بان المتكلم عالم به قاصد بالخبر
تفهيمه اياه وهذه بدون الاول لا تمتنع لجواز ان يحصل للمخاطب من الخبر علم بكون المتكلم عالما بالحكم ولا
يحصل له منه العلم بالحكم لكونه معلوما له قبل سماع ذلك الخبر كما في حفظت التورية وما يقال من ان علم
المخاطب بالحكم من الخبر هو حصوله في ذهنه بمجرد سماعه سواء اعتقده ام لا فليس بشيء لان ذلك
قد يحصل بسماع الخبر من النائم ولا يعد خبره مفيدا عند ارباب اللغة وكذا مجرد حصوله في ذهن المتكلم
لا يعد علما عندهم اصلا ولما كان لزوم علم المتكلم بالحكم للحكم باعتبار علم المخاطب بهما من الخبر نفسه كما بينا
لا باعتبار تحققهما في انفسهما كما هو المتبادر من لزوم احد الشيئين للآخر كان ذلك باعثا على تفسير
ولازمها بالاستفادتين اي العلمين واما قوله اللازم المجهول المساوي وقد يقال ان تمتنع وتمتنع
بمعنى حكم العقل بالامتناع وعدم حكمه به اي العقل يحكم بامتناع الاول بدون الثانية ولا يحكم بامتناع
الثانية بدون الاول كما هو حكم اللازم المجهول المساوي فان العقل يحكم بامتناع ملزومه بدونه ولا يحكم
بامتناعه بدون ملزومه ولما كان في الواقع او اعم قال ومرجع كونه صدقا او كذبا
قال اشار بذلك الى ان الحكم المعقول للخبر في خبره اعني الايقاع او الانتزاع
فانه كما مر هو المعقول للخبر وهو المحتمل للصدق والكذب وهو المتصف بمطابقة الواقع ولا مطابقته دون
وقوع النسبة او لا وقوعها وحمل الحكم في هذه المواضع الثلثة على الوقوع او اللاوقوع كما في بحث افادة

افادة الخبر مما لا وجه لصحته ومذهب جمهور المحققين انه لا شك ان الجملة الخبرية كزيد قائم
او ليس بقائم مثلا مشتملة على حكم ايجابي او سلبي معقول للخبر في خبره هذا ويعبر عن هذا الحكم بالنسبة
التامة الذهنية فهذه النسبة الذهنية ان طابقت النسبة التي بين زيد والقيام بحسب نفس الامر
في الكيفية بان تكونا ثبوتيتين معا او سلبيتين معا كان الخبر صادقا وان لم تطابقها بان كانت
الذهنية ثبوتية والنسبة الاخرى سلبية او بالعكس كان الخبر كاذبا وتحقيقه ان الجملة الخبرية
تدل على نسبة تامة ذهنية مشعرة بحصول نسبة اخرى في الواقع موافقة للاول في الكيفية وهذه
النسبة الاخرى مدلولة للخبر بتوسط الاول وهي المقصودة بالافادة كما تقرر فان كانت هذه النسبة
الاخرى المشعر بها حاصلة كان الخبر صادقا والا كان كاذبا ومن ثم قيل ان صدق الخبر ثبوت
مدلوله معه وكذبه تخلف مدلوله ولا استحالة في ذلك لان دلالة الجملة الخبرية على النسبة الذهنية
لا عقلية ودلالة الذهنية على حصول النسبة الاخرى بطريق الاشعار من دون استلزام عقلي فجاز
ان يتخلف عن الجملة الخبرية مدلولها بلا واسطة فضلا عن مدلولها بواسطة وهذا معنى ما قيل
من ان مدلول الخبر هو الصدق واما الكذب فاحتمال عقلي قوله او غير مطابقته اراد او لا مطابقته
على جعل غير بمعنى لا كما يشهد له قوله والى لا طباقه ولا يجوز ارادة غير المطابقة مطلقا لان سائر
صفات الحكم كاليقينية والظنية والضرورية والكسبية مغايرة للمطابقة وليس مرجع الصدق والكذب
اليها واراد برجوع كون الخبر صادقا او كاذبا اليهما ان معنى صدقه وكذبه مطابقته للواقع وعدم مطابقته له
وهذا هو المتعارف بين جمهور الناس فانهم لا يعرفون سوى ذلك وعليه التعويل لما الاعتماد
سيذكر من اجماع المسلمين على تصديق اليهودي وتكذيبه في قوله الاسلام حق مع تأيده بالنقل عن ائمة
اللغة والمتعارف بين اربابها قال وعند بعض اقول اي ومرجع
كون الخبر صدقا او كذبا عند بعض واراد به النظام وذكر بعضنا المذهب في هذا المطلب الى
طباق الحكم المعقول للخبر في خبره لاعتقاده الجازم او ظنه والى لا طباقه لذلك الاعتقاد او الظن
فاذا كان حكمه مطابقا لما ذكر كان صادقا سواء طابق الواقع او لم يطابق والا كان كاذبا فلا
واسطة بين الصادق والكاذب عنده ايضا لان ما لا يطابق الاعتقاد كاذب كما في هذا الاعتقاد
اولا وقدم كون الاعتقاد خطأ على كونه صوابا اذ حينئذ يظهر الافتراق بين معنيي الصدق
ولم يرد بقوله سواء كان ذلك الاعتقاد او الظن خطأ او صوابا انه لا بد على تقديري الطباق واللاطباق
من اعتقاد او ظن حتى يشعر بالواسطة بل اراد انه لا اعتبار بمطابقة الواقع ولا مطابقته اصلا في المذهب

وقوله بناءً نصب على انه مفعول له او حال او مصدر لفعل مقدر هو حال والعامل معنى قوله ومرجعهما عند
بعض اي حكم بعض بمرجوعها الى ما ذكر لاجل البناء او بانيا او مبني بناءً وقوله واحتجاجه عطف على
دعواه اي هذا البعض بنى مذهبه على ان المخبر متى اخبر بخلاف الواقع يدعي تبرءه من الكذب ويحتج
لدعواه هذه بان خبره كان على وفق اعتقاده او ظنه ويسلم له ذلك من يحضره فلولا ان الكذب
عدم مطابقة الاعتقاد لما صح ذلك منه ولما سلم له فوجب ان يكون الصدق مطابقة الاعتقاد ايضا
والجواب انه انما يتبرأ عن الكذب عمدا اي مع العلم بكونه كذبا دفعا لاستحقاق اللائمة عرفا وشرعا
لكن تكذيبنا اياه استدراك من قوله بناءً دفعا لتوهم استحكامه وتشييد ما بني عليه اي اجماع المسلمين على
تكذيب اليهودي في قوله الاسلام باطل مع مطابقته لاعتقاده واجماعهم على تصديقه في قوله الاسلام
حق مع مخالفته لاعتقاده ينحيان اي يقبلان بالقلع على هذا البناء يقال انحى عليه بالسوط اذا اقبل
به عليه والمعنى انهما يقلعان هذا البناء وما بني عليه باقبال وتوجه تام فهو ابلغ من يقلعانه يعني
ان هذا دليل قطعي يثبت به مذهب الجمهور ويضمحل به مذهب النظام ويتلاشى ما بنا عليه لانه
ظني ضعيف جدا اصادق قاطعا فخرج عن كونه صالحا للتمسك به فلم يبق اثر من البناء المذكور
والمبني والمبني عليه قوله ويستوجبان اي يستحقان وذلك لان الاية الكريمة ظاهرة في الدلالة
على راي النظام وقد وقعت في مقابلة القاطع الذي يستحق بل يوجب تاويل النظام اي صرفه
عن ظاهره اما ظهورها فلان الله تعالى كذب المنافقين بابلغ وجه فيما حكي عنهم من قولهم انك
لرسول الله مع مطابقته للواقع دون الاعتقاد فتعين ان الكذب لا مطابقة الاعتقاد
فالصدق مطابقته اذ لا قائل بالفصل واما تاويلها فهو ان التكذيب راجع الى الخبر ضمني يشعر به
تاكيدهم كلامهم بان واللام وكون الجملة اسمية وهو ان اخبارنا هذا صادر عن صميم قلوبنا و
خلوص اعتقادنا ووفور رغبتنا ونشاطنا لا الى خبرهم المذكور صريحا ولدفع توهم رجوعه الى
الصريح زيد قوله والله يعلم انك لرسوله على ما سيأتيك في باب الاطناب قوله كانه يترجم اي
يفسر ويكشف عنه اي عن انه قول عن صميم القلب اي خالصه وقوله لارباب البلاغة متعلق
بيترجم **قال** واذ قد عرفت ان الخبر **اقول** حصر اصول تراكيب
الكلام في قسمين وبين حال تصوريهما وجعل القانون الاول للخبر وذكر مرجع خبريته فشرع
في ضبط بيان الاحوال التي بها يفيد الخبر فوائده اي عرفت مما مضى من بيان مرجع الخبرية
ان الخبر يرجع الى الحكم الذي يحكم المخبر في خبره بمفهوم لمفهوم يعني ان الخبر لا بد فيه من ذلك

ذلك الحكم الذي لا بد فيه من طرفيه فتحققه بهذه الاشياء الثلثة التي هي اجزاؤه بلا توقف على
غيرها الا ان الحكم لما كان جزءا اخيرا له كالصورة ومستلزما للطرفين جعله مرجعا للخبر وانما قال
لمفهوم شئ الا ان المحكوم عليه هو العمدة الكبرى لانه الذي قصد في الخبر اثبات صفة له او نفيها
عنه ولذلك سماه محكوما له وفي قوله شئ اشارة الى ان هناك معنى آخر للاسناد فان النحاة يشترطون
الاسناد الخبري بضم كلمة الى اخرى على وجه يدل على ذلك الحكم ومثل بالشئ والثابت لانهما في غاية
العموم والابهام اي هذا القدر كاف في تحقق الخبر وما زاد من خصوص في المحكوم عليه او به فليس
بمعتبر في تحقق ماهيته بل في تربية الفائدة والتنكير في شئ يدل على صفته اي شئ من الاشياء
يجاز وقوعه مبتدأ والمراد باللاثبوت سلب الثبوت ونفيه وقد يقال فيه السلب لنسبة بالمعدولة
اشعارا بان الثبوت اذا وقع محمولا لا يكون بينهما فرق لان معناهما انتفاء الموضوع في الخارج و
انما تفترقان اذا جعل الثبوت رابطة كما في قولك زيد ليس بكاتب وزيد لا كاتب فان قلت
اذا كان الخبر راجعا الى الحكم بمفهوم لمفهوم لم يتناول الخبر الشرطي قلت سياتي في الكتاب ان الكلمة
الشرطية جملة خبرية هي الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة في نفسها للصدق والكذب
فالخبر عنده منحصر في الحملية وسيكشف لك الحال هناك باذن الله تعالى قوله لا تزيد على ثلثة
اي الاعتبارات الراجعة الى الخبر في افادته للخواص منحصرة في فنون ثلثة راجعة الى اجزائه
الثلثة وليس هذا حصرا عقليا ليعترض عليه بجواز ان يكون هناك اعتبارات يتصف بها المجموع
من حيث هو لا شئ من اجزائه ويتصف بها اثنان منها ولما كان متعلقات المسند والمسند اليه
كالاجزاء منهما ادرج الاعتبارات الراجعة اليها في فنيهما **قال** اما الاعتبار
الراجع الى الحكم **قال** جمع الاعتبار اولا نظرا الى انها فنون ثلثة وافرد هنا لانه
فن واحد من تلك الفنون وقوله في التركيب حال من الحكم والعامل هو الراجع اي الذي يرجع الى
الحكم حال ثبوته في التركيب لا ما يرجع اليه باعتبار كونه فيه فيخرج الاعتبار الذي لا يكون رجوعه
اليه مقيدا بحال كونه واقعا في التركيب ككونه ضروريا او كسبيا يقينيا او ظنيا وقوله من حيث
هو حال الخبر مبتدا اي ماخوذا من هذه الحيثية وقوله من غير التعرض اي لا من جهة التعرض
تفسير لهذه الحيثية او بدل منها لئلا يتوهم ان المقصود رجوع الاعتبار الى الحكم لذاته مع قطع النظر
عما عداه فيعترض بان شيئا من الاعتبارات المذكورة ليس كذلك وكون الحكم لغويا اشارة
الى ما ذهب اليه طائفة من ان الفعل كانبت مثلا موضوع للاسناد الى القادر المختار فاذا

المسند اليه كان الحكم واقعا على ما يقتضيه اصل الوضع واذا اسند الى غيره كان خارجا عنه وعلى
التقديرين كان الحكم منسوبا الى اللغة وكونه عقليا اشارة الى ما هو المختار من ان اللغة لا مدخل
لها في تعيين ما يسند اليه الفعل بل ذلك مفوض الى العقل كما سيأتي تحقيقه ولو قال من غير التعرض
لكونه حقيقة او مجازا كما ذكره في المسند اليه لكان اظهر في كونه وظيفة بيانية وكان مثال الاول
انبت الله البقل فانه حقيقة عقلية على المذهب المختار ولغوية على المذهب الآخر ومثال الثاني انبت
الربيع فانه مجاز اما عقلي او لغوي والاعتبار الراجع الى الحكم ينحصر في تضمين كونه مجردا عن التاكيد
وكونه مؤكدا وللتاكيد اسباب كالتكرير ولام الابتداء وادواتها اما منفردة واما مجتمعة وفي هذا
الامور الى التركيب حيث قال فلكون التركيب تارة غير مكرر الى آخره لظهور هذه الامور في التركيب
وان كانت فائدتها راجعة الى الحكم واورد كاف التشبيه اشعارا بتجويز التاكيد بوجه آخر غير ما ذكره
وفي بعض النسخ فكون بلا كاف وعلى هذه النسخة فقوله فكون التركيب تارة غير مكرر وقوله وفي
النفي كون التركيب غير مكرر معطوف على كون التركيب في الاثبات الا انه قدم متعلق الكون
في المعطوف وعلى النسخة الاول فتقدير الكلام هذا في الاثبات والاعتبار الراجع الى الحكم في
النفي كون التركيب وايراد الكاف في كلها اشارة الى كثرة الامثلة وقوله لا رجل عندي قيل وقوع
عل ان لا بمعنى ليس وقيل مفتوح لان نافية الجنس تفيد عموما لا تاكيدا وقوله فهذه ترجع الى الخبر
حتى دفع لما يتوهم من ان الباء الزائدة داخلة على خبر ليس وان التاكيد لاحقة بالمسند الذي
هو فعل ولام الابتداء واردة على المسند اليه والمسند فهذه اعتبارات راجعة الى المحكوم له ودم
لا الى الحكم فاشار الى ان الكل من حيث المعنى راجعة الى الحكم كما مر **قال** واما الاعتبار الراجع
الى المسند اليه **اقول** قدم الاعتبار الراجع الى الاسناد لانه جزء صوري يحصل الخبر
بالفعل وعقبه بالاعتبار الراجع الى المسند اليه لانه العمدة الكبرى وقوله في التركيب حال من المسند اليه
واحترز عما لا يكون رجوعه اليه معتبرا بحال كونه واقعا في التركيب كالادغام والاعلال وقوله من حيث
حال اخرى منه وقوله من غير التعرض بيان او بدل على قياس ما تحققته في الحكم والبحث عن كونه حقيقة او
مجازا وظيفة بيانية وذكر الحذف في المسند اليه والترك في المسند تفنن في العبارة وذلك
قال فيما سبق الحوت نحو منطلق بترك المسند اليه وقد يقال في اختيار الحذف والطي في المسند اليه
كما سيأتي اشعار بانه الركن الاعظم فكانه ذكر ثم اسقط او طوي واما المسند فقد ترك ولم يؤت به
وتقديم الحذف على الاثبات لكونه انسب وارسخ في اقتضاء الخاصية ولان عدم الذكر متقدم عليه

وقد راعى التفنن ايضا في ذكر امثلة الاعتبارات فاستوفاها في الاسناد لقلتها واقتصر
على مثال الحذف في المسند اليه ولم يتعرض لها في المسند لكثرة اعتباراتها وما للاختصار بعد
الارشاد وقدم التعريف على التنكير في المسند اليه وعكس في المسند رعاية لما هو الاصل في كل
منهما وعقب المعرف بذكر التوابع لانه يستوفيها اتفاقا وتقارنه غالبا وبذكر الفصل لاختصاصه
به وما رواه سيبويه من قول اهل المدينة ظننت رجلا هو خير منك نصب خيرا ولم يستحسنه فقد نسب
ابو عمرو الى اللحن وعد الفصل من اعتبارات المسند اليه لمطابقته اياه لفظا واقترانه به في التلفظ
اولا وان كان معناه متعلقا بهما معا فانه لقصر المسند على المسند اليه ولو جعل من اعتبارات المسند
لكان له ايضا وجه اذ يؤتى به ليفصل بين المسند والنعت وقوله معرفا خبر آخر لكونه لا صفة لعامل
ما تبا لان التعريف يعم الثابت والمحذوف ومن في قوله من احد المعارف بيانية والظرف
صفة للمعرف وكذا قوله مصحوبا وقوله مقرونا صفتان له وقوله مقدما خبر آخر ايضا **قال**
واما الاعتبار الراجع الى المسند **اقول** ترك ههنا قيد في التركيب اتكالا على ما ذكره في قرينة
واشار بقوله ايضا الى ان قيد حيثية المسند معتبر بما فسر به حيثية المسند اليه اعني عدم التعرض لكونه
حقيقة او مجازا وهو مصدر آض بمعنى عاد ويجب حذف ناصبه اي عاد الى الحيثية في المسند
ذلك التفسير المذكور في المسند اليه اي رجعت اليه وتقيدت به قوله وفي افراده اي وفي
افراده اعتبارات من كونه فعلا وفي كونه جملة اعتبارات من كونها اسمية ولا باس حينئذ في
عطف كونه مقدما او مؤخرا على كونه مفردا ولا على كونه متروكا لان الفاصل من تتمة المعطوف
عليه او المعطوف الاول بجواز ان يقدر وكالاعتبار الراجع اليه في افراده وفي كونه جملة وقدم
اعتبارات افراده الفعل لاصالته في كونه مسندا من حيث انه يدل على النسبة الحكمية وفي اعتبارات
كونه جملة الاسمية لكونها على الوضع الطبيعي من تقدم ذكر الذات على ذكر الصفة او ليتيسر بالفعلية
ما يرجع اليها من الشرطية والظرفية وقوله مقيدا خبر آخر لكونه اي مقيدا كل من الفعل والاسم المنكر
والمعرف بنوع قيد يناسبه واعلم ان الاسناد اذا اطلق على الحكم كان المسند والمسند اليه من صفات
المعاني ويوصف بها الالفاظ تبعا واذا اطلق على القسم المذكور كان الامر بالعكس وان اعتبارات
الاسناد تجري في كلا معنييه على سواء واما اعتبارات المسند والمسند اليه فانما يظهر جريانها
في الالفاظ **قال** هذا اذا كانت **اقول** اي انحصار الاعتبارات الراجعة
الى الخبر في فنون ثلثة انما يكون اذا كانت الجملة الخبرية مفردة ليس مع جملة اخرى اما اذا كا

مع اخرى فهناك اعتبارات اخر من فن رابع يعني مباحث الفصل والوصل والايجاز والاطناب
اذا انتظمت اي اقترنت والعامل فيه اذا الكلمة أمّا اي مهما يكن من شيء في زمان انتظامها مع اخرى
فلا ينحصر اعتبارها في الفنون الثلثة لانه يقع اذ ذاك الانتظام حاصل اي يقع في زمان حصول اعتبارات
سوى ما ذكر وقوله فمن رابع خبر مبتدأ محذوف اي هي من فن رابع او بدل من اعتبارات ثم ان الفصل
والوصل يجريان في الجمل الخبرية والانشائية وكذا الايجاز والاطناب بل هما يجريان في جملة واحدة ايضا
وكذا كثير من احوال الاسناد والمسند اليه والمسند يعم الانشاء الا انه لما ذكرها في قانون الخبر اكتفى
به اذ يعرف حال الانشاء بالمقايسة وربما نبه عليها في بعض المواضع بايراد الامثلة الانشائية
قال ولا يتضح **اقول** اي ولا يتضح الكلام في جميع ما ذكر من فنون الاعتبارات الا
الاربعة حق الاتضاح الا بالتعرض لمقتضى الحال وذلك لانه ليس المقصود في علم المعاني من معرفة
تلك الاعتبارات الا ان تورد كلاما مشتملا عليها على وفق مقتضى الحال لتفيد خواص مقصودة مناسبة
اياها او تصدق بانها في كلام غيرك منطبقة على مقتضى الحال ليسبق منها الى فهمك ما يناسبها وبالجملة
في علم المعاني عن افادة التراكيب لخواصها بحسب مطابقة اعتباراتها للاحوال ومقتضياتها اي توجبها
فبالحري اي اذا كان كذلك فلنشتغل بالحري بعدم اتحاد مقتضى الحال ظاهرا اي مستغنيا الا ملتفت اليه
يروى بالتشديد على زيادة الباء اي الحري ذلك **قال** فنقول والله الموفق **اقول**
قد عرفت ان الحال هو الامر الداعي الى ايراد الكلام على وجه مخصوص وكيفية معينة وقد يطلق عليه
المقام ايضا والفرق بينهما بحسب الاعتبار فان ذلك الامر الداعي من حيث انه بمنزلة زمان يقارنه
ذلك الوجه المخصوص يسمى حالا ومن حيث انه بمنزلة مكان حل فيه ذلك الوجه يسمى مقاما ثم انه نبه
على تفاوتهما ... فقال المقامات اذ بذلك يتضح التفاوت بين المقتضيات فذكر مقامات متعلقة
بالمتكلم متباينة اي متقابلة يقتضي كل واحد منها نوعا من الكلام مباينا لما تقتضيه مقابله وهو الى
قوله يباين مقام الذكر ومعرفة مثل تلك المقامات ومقتضياتها بتطبيق الكلام عليها مما لا يحتاج فيه الى
علم المعاني فذكرها ههنا توطئة لا يقال اذا اقتضى كل واحد منها نوعا من الكلام لم يكن داعيا الى
ايراده وجه مخصوص من نظم الكلام فلا يكون حالا لانا نقول خصوصية كل نوع من الكلام وجه
مخصوص لمطلق الكلام ثم ذكر مقامات متعلقة بالمخاطب من خلوه منه واستخباره وانكاره وهي
متغايرة يعني انها ليست متقابلة تقابل المقامات السابقة ومقتضياته لوجوه مختلفة في جملة واحدة
من الاعتبارات الراجعة الى الحكم ولذلك فصلها عما تقدمها بلفظ كذا وكما ذكر مقامين بجامع

بجامع كل منهما كان ما حدهما عداهما اعني مقامي الجد والهزل ذكر ههنا ايضا مقامين بجامع كل منهما
كون واحد من الاحوال المذكورة للمخاطب اعني ذكاءه وغباوته فمع الذكي يتفاوت اقتضاء تلك
الاحوال ومع الغبي وفصلهما عنها بكذا لكونهما جليين وذكر منها التغاير دون التباين نظرا الى
انهما لا يوجبان اختلاف اصل الكلام بل تفاوتا في وجوه الاسناد في كلام واحد ونبه بقوله ولكل من
ذلك اي المذكور من المقامات مقتضى غير مقتضى الاخر على ما هو بصدده من بيان مقتضى الحال وتفاوته
ثم اشار الى الاحوال المعتبرة في الفنون الثلثة الاخيرة بقوله ثم اذا شرعت وانما فصلها عن
احوال الاسناد لان الاسناد جزء من الكلام لا يتصور وجوده قبله حتى يتصور ان المتكلم اخذ
ذلك الموجود وضمه الى غيره فيعتبر له احوال في ذلك الضم بل احواله راجعة الى مجموع الكلام بلا
اعتبار انضمام بخلاف المسند اليه والمسند فانه يتصور وجودهما قبل الكلام وكان المتكلم اذا
اراد ان يشرع في الكلام ياخذ احدهما ويضمه الى الاخر ويجعله مصاحبا له فلكل واحد منهما احوال
في ضمه الى صاحبه وكذلك الجمل المنتظمة فاحوال هذه الفنون الثلثة راجعة الى الاشياء باعتبار
انضمامها الى الاشياء الاخر واراد بقوله كل كلمة ما يتناول طرفي الاسناد ومتعلقاتهما ويتناول الكلمة
ايضا والمعنى ان المسند اليه اذا اريد ضمه الى المسند فله مقام يقتضي تعريفه او تنكيره الى غير ذلك
وكذا المسند وما يتعلق بهما وكذا الجملة اذا اريد ضمها الى الاخرى فلها مقام يقتضي فصلها او وصلها
ولكل حد اي ولكل مرتبة من مراتب الايجاز والاطناب بحسب الحال يجعل العبارة الكلام مقام يقتضيها وانما
افرده للاشارة الى ذلك مع اندراجه في الفن الرابع لانه في نفسه باب برأسه **قال**
وارتفاع شأن الكلام **اقول** لما اشار الى المقامات المقتضية لفنون الاعتبارات
الاربعة رغب في الاعتناء بها فقال ارتفاع شأن الكلام اي الكلام الذي يعتد به ولا يعد من
اصوات الحيوانات في باب حسنه الذاتي وكونه مقبولا عند النقاد وانحطاطه في ذلك الباب
بقدر مصادفة المقام لما يليق به من الاعتبارات والكيفيات فكلما كانت المصادفة اتم واوفر
كان حسنه وقبوله اكمل واكثر وكلما كانت المصادفة انقص كان حسنه اقل قوله وسواء ما يليق
بالمقام من الاعتبارات هو الذي نسميه مقتضى الحال **قال** فان كان مقتضى الحال **اقول**
هذا تفصيل لمصادفة الكلام المقام لمقتضاه وما يترتب عليها من الحسن وانما تعرض لمقتضيات الاحوال
التي المتعلقة باجزاء الكلام وبانتظام جملة مع اخرى وتطبيق الكلام عليها لانها المعتبرة في علم المعاني
وما تقدمها توطئة لها لما تقدم اراد باطلاق الحكم ان لا يقيد بالتاكيد ونحو ذلك انما يحصل تجريد الكلام عن

اقتضى

المؤكدات فالحال يقتضي كيفية مخصوصة من الاطلاق في امر معنوي هو الحكم واقتضى توسط
تلك الكيفية كيفية اخرى في اللفظ من تجريده عن المؤكد فحسن الكلام حينئذ بالتجريد ليفهم
به ما هو المقصود اعني الاطلاق ومجرد الاخبار واذا اقتضى المقام تقييد الحكم بالتاكيد
اقتضى بتوسط اقتران الحكم بالمؤكد كان حسنه بتحليته وتزيينه بشيء من المؤكد بقدر المقتضى ضعفا
وقوة فلفظ المقتضي يروى بصيغة الفاعل اي الحال المقتضي ان كان ضعيفا كالسؤال في
الانكار يحلى الكلام بمؤكد اقل وان كان قويا يحلى باكثر وبصيغة المفعول اي مقتضى الحال من
التاكيد يتفاوت قوة وضعفا فيراعى في ذلك المؤكد قوله وان كان مقتضى الحال طي ذكر المسند
لا يخفى عليك ان الطي والاثبات من الكيفيات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فمن زعم ان
مقتضى الحال على الاطلاق يعتبر اولا في المعنى ثم ثانيا في اللفظ على قياس ما عرفته في الاسناد
فقد سها قوله اثباته على وجه من الوجوه المذكورة يعني كونه معرفا من احد المعارف الى
آخر ما ذكره هناك وقد يتمسك بهذا على ان قوله معرفا وما يتبعه صفة لقوله ثابتا قوله بشيء من
التخصيصات يعني كونه مفردا او جملة باقسامها قوله عند انتظام الجملة مع اخرى الاولى ان
يحمل الاخرى على الجملة الاولى لان كلمة مع تدخل على المتبوع دون التابع فضمير فصلها او وصلها راجع
الى الجملة كما يقتضيه مساق الكلام وكذا ضمير معها اي مع انتظامها وقصر الايجاز والاطناب طي
جمل لا طيها عن بين الجملتين المنتظمتين لان طيها اعم من ذلك والاطية مندرجان في
الفنون الثلثة واعلم ان مقتضى الحال هو الوجه الذي يقتضيه الحال ايراد الكلام عليه من الاطلاق
الحكم وتاكيده وطي المسند اليه واثباته وترك المسند وذكره وغير ذلك مما ذكره ههنا اجمالا وسيأتيك
تفصيلا فالحالة المقتضية للحذف والاثبات للتقديم للتاخير للتعريف للتنكير فتطبيق الكلام على مقتضى الحال
ايراده مشتملا عليه وقد يقال مقتضى الحال هو الكلام المشتمل على ذلك الوجه وتطبيقه جعله مندرجا
تحت المقتضى اندراج الجزئي تحت الكلي فالانكار مثلا يقتضي كلاما مؤكدا فاذا قلت ان زيدا لقائم
كان مطابقا للمقتضى وجزئيا له ويستدل على ذلك بقوله في تعريف المعاني تطبيق الكلام على ما يقتضي
الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم وانت تعلم ان بعض المقتضيات
كالمؤكدات وادوات التعريف مما يذكر فوجب حمل الذكر على التغليب رعاية لما صرح به في الاجمال والتفصيل
فكانه قال على ما يقتضي الحال ايراده في الكلام وايضا كما جعل الالتفات مسموعا النعلق بالمسموع جعل
ايضا ما يتعلق بالمذكور مذكورا **قال** وما ذكرنا حديث اجمالي لا بد من تفصيله **اقول**

اي سنفصل لك حديث مقتضيات الاحوال المتعلقة بالاعتبارات المذكورة بتعيين كل
حالة وما تقتضيه وقد ترتب الكلام ههنا اي في تفصيل تلك الاعتبارات على فنون اربعة
من اجزاء الذلك الكلام بمنزلة الفصول والابواب الا انه سماها بالفنون نظرا الى انها تبيين
فنون الاعتبارات الاربعة وكل من الفصل والوصل من حيث انه امر عارض للجمل المنتظمة يكون
مقتضى الحال او اعتبارا مناسبا له ولذلك قال اولا اذا كان المقتضي فصلها او وصلها ومن حيث
ان له امورا تتعلق به ككون الوصل بالواو وغيرها وكونه للتوسط او دفع الايهام وكون الفصل
لكمال الاتصال او الانقطاع يكون له اعتبار مناسب ولذلك قال ههنا في تفصيل اعتبارات الفصل
والوصل وكذا الكلام في الايجاز والاطناب **قال** وقبل ان نخوض **اقول**
نبه على اصل بديهي يبتني عليه الثبات على مزاولة العلوم ومقاساتها رجاء ان يحتظى منها
كاملة ولذة وافرة واعطاء فنون الاعتبارات حقها في الذكر بكسر الذال وهو باللسان ان تفصل
بعبارات محررة ويمثل لها بشواهد تقررها قوله ليكون اي ذلك الاصل على ذكر منك ضم
الذال وهو بالقلب اي لا يزول عن خاطرك وبيرود ليكون اي انت على ذكر منه اي على تحفظ لا تغفل
عنه قوله في صناعة اي في علم من العلوم وان كان المرجع اي الرجوع في اصول مسائلها وفروعها
الى مجرد العقل بان يستدل عليها بدلائل عقلية او يكتفى بتنبيهات كالعلوم الحكمية والدخيل في
الصناعة المبتدي فيها يقال هو دخيل في بني فلان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم والناشي فيها
المتمرن فيها كانه جبل عليها من نشأ الغلام اذا ارتفع وبلغ والذوق حالة ادراكية تشبه ذوق
الطعوم اللذيذة كانها عيان بعد برهان وقد يطلق على القوة الادراكية التي يتوسل بها الى
تلك الحالة واذا لم يجب تساويهما في العقليات الصرفة فكيف يجب في صناعة مستندة الى
تحكمات وضعية ككون اللام وان مثلا للتاكيد والى اعتبارات الفنية تعتبر بحسب الالف بتراكيب
البلغاء المبنية على مناسبات عادية ككون التاكيد لدفع الشك او رد الانكار واعتناء المتكلم
وانما نفى وجوب التساوي ولم يدع امتناعه لان الدخيل ربما زاد على الناشي في استفادة
الذوق لشدة ذكائه ووفور فطانته ولانه كاف في اثبات مطلوبه فانه اذا لم يجب التساوي
فلا باس على الدخيل في صناعة علم المعاني في ان يقلد صاحبها الناشي عليها الذي صار كالمجتهد
يقبل منه فتواه وان لم يعلم وجهها وانما صرح بالبعض مع كلمة الشك تنبيها على ان فوات الذوق
ان كان فانما يكون في بعض المسائل الخفاء في دليله الاستقرائي واما اكثرها فيتوصل الى دلائلها الواضحة

وبالتنبيه عليها الى ادراكها الذوقي قوله على تمهل اى على تدريج يعني بالمواظبة على الاشتغال

بهذه الصناعة وتتبع تراكيب اهل البلاغة والتعبير عن مناسباتها لما يستفاد منها فاذا قيل لك مثلا

ان الاستفهام اذا امتنع اجراؤه على اصله فربما يفيد الاستبطاء بمعونة المقام كقول القائل كم ادعوك

وتقبلت في بادي الراى فقد قلدت فيه واذا تتبعت التراكيب وتعرفت ان السؤال الداعي

عن عدد دعائه يدل على كثرته المناسبة للاستبطاء في الاجابة فقد ذقته قال وكان شيخنا

اقول يريد تانيس الدخيل بالتقليد وترغيبه في استعمال موجبات الذوق بانه طريقة

معهودة فيما بين ارباب هذه الصناعة ووصف شيخه شرف الدين الطيبي ونفسه بانه

نوتم ان احالته تلك كانت عن قصور منه او عن استقصاره اياه ذلك الامام نفضب على المدح او

دفع على البدل لن تسمح بمثله اى في هذه الصناعة ونسبته ترك السماحة الى الا دوار مجازية معتادة

الا على طريقة اهل النجوم من استناد الحوادث الى الاوضاع الفلكية وما في ماداراته يدور مصدرية

وقد يقال اشار بهذا الى انه قصد بلن تسمح الاستمرار مبالغة في الاطراء تغمده الله اى ستره برضوانه

وجعل غدا الحجة لنا خبر كان وفي الجمع بينهما اشعار بنوع استمرار كما يناسب لفظ كثيرا قال الخالي

على عزم كاتب بيان جهة الحسن كان دينا في ذمة الخائن فاحال به على الذوق اى القوة التي يدرك بها

الى تلك الحالة الذوقية فان هذه القوة تتمها كل الامر في ادراك خواص تراكيب الكلام والترقي

الى مشاهدة الاعجاز وطريق اكتسابها اذا لم تكن سليقية طول خدمة هذين العلمين كما سيذكره

وضمير فيها للمستحسنات حينئذ اى حين ادخيلنا وهو طرف الخبر اعني تمرن اى ظهر واشتهر

والعقد العدد وعلم الادب باطره وصنع اليد بها عبارة عن جعلها ملكة راسخة برسوخ الصنيع في

يد الصباغ على طريق الاستعارة التمثيلية وعاز قاسى وكدح قصدع كدح شدة جده في العمل

ثم انه شبه ادكان التقليد بابا واضع هذه الصناعة ومدونها قد بالغ في الاحالة على الذوق

الذي لا يتكامل موجباته الا على مهل فلا بد للمبتدي من ان يقلد صاحبها في بعض مستحسناتها

ما للتنبيه وهو ضمير الشان وعبد القاهر عطف بيان للامام وكم يعيد خبر على تاويله بعين الخبر الا

يعيد هذه الاحالة اعادة كثيرة وقوله في دلائل الاعجاز ظرف ليعيد فان رد عن جانب الصيغة

قدر مثله معتمدا عليه قال الخبر الاول من المعلوم اقول اى من القضايا

المعلومة لكل احد ان ما يحكم به العقل من ان يقوم المتكلم اى بحسب الطلاق لسانه عن قيد السكوت

بما ينطق به خبرا كان اوطلبا في قال الافادة اى بجعله بقدر ما الا ناقصا ولا زائدا تحاشيا وتجانبا

وتجانبا عن عيب اللغو فانه اذا لم يكن مفيدا اصلا كان لغوا محضا واذا كان ناقصا عن افادة

ما قصد به كان في حكم اللغو واذا كان زائدا عليها كان مشتملا على لغو قوله حال اطلاق اللسان

معمول لمقدر يدل عليه ان يقوم الحكم العقل اى لا معنى لتعلقه به واذا كان حكم العقل ما ذكر فاذا اندفع

اى شرع المتكلم في الكلام مخبرا اى اتيا بالجملة الخبرية لاعلام المخاطب لا للتاسف والتعجب وغيرهما

والتفريغ ونظائرها لزمه ان يكون مقصوده في حكمه بالمسند للمسند اليه في خبره ذاكرا لحق الذي اراد

فيه افادته للمخاطب فائدة ما معناطيا اى متناولا لا مناط الافادة ومتعلقها من الالفاظ بقدر الاحتياج

لا زيد ولا انقص قال فاذا القى اقول شرع في تفصيل مناط الافادة بقدر الاحتياج

من الاعتبارات الراجعة الى الاسناد الخبري وبنى الكلام على افادة المخاطب فائدة الخبر لانها الا

وظهور جريان الاقسام الثلثة فيها وذكر الحضور اشارة الى ان الطرفين كانا حاصلين عنده

ولا انهما غابا فذكرا اليحضرا عنده او وسيلة الى المقصود الذي هو حصول الاسناد في ذهنه وانتقاشه

فيه لا تقال قد يكونان حاضرين عنده حال القاء الجملة اليه فلا يتصور حضورهما بالالقاء

لانا نقول لا محذور في عدم ترتب الغرض او بعضه على ما قصد به مع انه يلزم من سماع لفظيهما

الالتفات اليهما وهو المراد بحضورهما وكفى جواب اذا اى كفى في انتقاش الاسناد بالثبوت او الانتفاء

مجرد حكم الملقي بالاثبات او النفي بمعنى ايقاعه وانتزاعه ويمكن الاسناد في ذهن الملقى اليه

لصادفة الاسناد ذهنه خاليا عن موانع انتقاشه فيه واستشهد لذلك استشهادا معنويا لا

اتاني هواها قبل ان يتنقش في قلبي هوى غيرها واعرف الهوى فتمكن فيه لخلوه عما يمنعه فان

لم يمكن الاسناد في ذهنه بل انكره او تردد فيه بعد الاخبار قلت هو من حيث انه خالي الذهن

مستعد لانتقاش الصور لا يعتمد عليه الا بقبول الحكم وتمكنه فيه وما ذكرته فلامر خارج عن الحالة

التي هو فيها ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائيا لانه خبر ابتدئ به من غير ان يسبقه طلب او انكار

قال واذا القى اقول اى اذا القى الكلمة الخبرية الى طالب لها متحير فيها

وقوله طرفاها مبتدا خبره عنده ودون ظرف وقع حالا من المستتر في عنده اى متجاوزين الاسناد

فانه ليس عنده وقوله فهو مبتدا خبره بين بين اى بين الاثبات والنفي وهي الجملة مع ما عطف

عليها اعني جملة طرفاها عنده دون الاسناد صفة كاشفة لقوله متحيرا وضمير منه للاسناد

والمعنى فهو حاصل في تردد من الاسناد كائن بين بين واللام في لينقذه متعلقة بالقى

لينقذ المتكلم المخاطب كما يقتضيه سياق الكلام نظرا حسن ويؤيده قوله في قسم الانكار

لبرده الحكم نفسه وقد يقال اراد لينقذ حكمه المخاطب والورطة الهلاك واصلها الارض المطمئنة لا طريق
لها وفي اتيان على وجه تنبيه على الفرق بينه وبين ادنى مراتب الانكار اذ هناك يجب التاكيد وههنا
يستحسن لان المانع ضعيف جدا فربما كفى في دفعه استنشاق الاسناد بمجرد الحكم قوله تقوية المنقذ
اراد بالمنقذ الحكم اذ الفعل قد يسند الى الآلة كالقاطع للسكين وهو يتبع قوله في الابتداء اي كفى في ذلك
ان تنعاش حكمه وفي الانكار اي استوجب حكمه تاكيدا وحمل المنقذ على المتكلم بناء على انه فاعل المنقذ
مما يأباه الطباع السليمة **قال** واذا القاها الحاكم **اقول** اي المخاطب حاكم
في الجملة بخلاف حكم المتكلم بان يكون حكم احدهما اثباتا والآخر نفيا وانما قال خلافه لان الحكم بوفاقه
يكون عالما وسيأتي حكمه قوله ليرده تعليل لالقاها واستوجب جواب اذا وليس ثم مفعول الى لا استوجب
قدم على المعمول اعني تاكيدا لئلا ينفصل بينه وبين صفته اعني بحسب ما اشرب اذ لو اخر عن الصفة
ايضا البعد عن عامله جدا يقال اشرب الثوب الصبغ اي تداخله الصبغ اي دخل في اعماقه واجزائه
اعني في اعتقاده متعلق بحسب اي تاكيدا كائنا بمقدار اشراب المخالف الانكار في اعتقاد المتكلم
فانه يبني التاكيد على مقدار الانكار في زعمه واعتقاده لا على قدره في نفس الامر قوله كقولك انك
اي صادق لمن ينكر انكارا تاما وقولك اني لصادق لمن يبالغ في الانكار وقولك والله اني لصادق
كان بناء على هذا القياس المذكور اعني زيادة التاكيد بزيادة الانكار فهو لمن يزيد المبالغة في الانكار
وانما قال ليزيد لان ردها الى حكم المتكلم يحتاج الى الحكم بالتاكيد اذ لو وقف على هذا التاديل لا وقعه في
ورطة الحيرة **قال** وان شئت **اقول** يريد ان شئت شاهدا على ان
التاكيد يزاد بزيادة الانكار فتامل هذه الآية ولا يخفى عليك حسن موقع رب العزة وعلمه كلمة منها
واذ ارسلنا اليهم اثنين عطف بيان او بدل من كلام وكيف يقر متعلق بالتامل على تضمين المعرفة وحيث
قال اي على سبيل الحكاية عن رسل عيسى عليه السلام متعلق به ايضا اي تامل من هذه الجهة متعرفا فعززنا
الثالث الكامل لما القى اليك من ان التاكيد يجب بالانكار وانما اكتفوا في المرة الاولى لان تكذيب
الاثنين تكذيب الثالث ايضا لاتحاد مقالتهم ولما بالغوا اعني اهل انطاكية في تكذيبهم بوجوه ثلثة
زادوا في المرة الثانية اللام وما في معنى القسم اعني ربنا يعلم ولم يتعرض المصنف للقسم المعنوي لانها
لحصول مقصوده بدونه ولما خفي في كونه قسما مع عدم تغيير الكلمة واما قول صاحب الكشاف في توجيه
زيادة التاكيدات لان الاول ابتداء اخبار والثاني جواب عن انكار فلا ينظر الى ان مجموع الثلثة من
منهم اخبار فلا تكذيب لهم في المرة الاولى فيحمل التاكيد فيها على الاعتناء والاستمام منهم بالخبر ونظر

ونظر المصنف احق فعززنا في مشددا اي قويناهما يقال عزز المطر الارض اذا لبدها و
وخففنا من عز يعز اذا غلبه اي فغلبنا هم وقهرناهم بثالث **قال** واخراج الكلام في
هذه الاحوال **اقول** اي في احوال المخاطب اعني خلوه منه وتردده وانكاره على الوجوه
المذكورة بتجريد الكلام عن المؤكد وتاكيده استحسانا ووجوبا بحسب مراتب الانكار وازديادها مقتضى الظاهر
مقتضى ظاهر الحال ويقابله خلاف مقتضى الظاهر وكلاهما مقتضى الحال واضافة اخراج الى مقتضى الظاهر
لادنى ملابسة فانه اخراج يدا فقدم ان البحث عن افادة هذه التراكيب لهذه الخواص المقصودة
منها في الاحوال الثلثة من وظيفة علم المعاني والبحث عن وجوه الدلالات في مراتب الكلام
على وجه كلي وظيفة علم البيان واخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يندرج فيما الكناية التي يبحث
عنها هناك فيطلق عليه اسم الكناية واخراجه على مقتضى الظاهر يندرج فيما يقابل الكناية اعني
التصريح فيطلق عليه اسمه وهو المراد بقوله يسمى التصريح ولما كان في الاندراجين نوع خفاء ورد
فيهما كلمة ان وسيأتيك لهذا الكلام تتمة واعلم ان تاكيد الكلام قد يكون لفوز نشاط المتكلم
وكونه عن صميم قلبه كما قرر وللرد على ظنه الباطل كقولك احسنت اليهم اذا ساء الى وعنونها
الشك ولاظهار كمال العناية كقوله تعالى انك لمن المرسلين او كمال التفرغ والابتهال نحو آمنا او كمال الخوف
نحو انك من تدخل النار فقد اخزيته الى غير ذلك من المعاني التي تناسب التاكيد بوجه خطابي **قال**
والفتى ارينا كل **اقول** اي اريناه وجعلنا كل مبصرا اياه او مبصرين للقلب كالبصر للعين عاملها
جعلها عاملة متصرفة فيه اي في ذلك المبصر يقال استوثق من كذا اذا اخذ منه على ثقة كانك اخذ
منه ثقة واعتمادا عليه اي وقفت ان جواب ابي العباس المبرد لابي اسحق المتفلسف الكندي
صادر عن تحقيق وصدرت ذاتقة به وحين يت لطرف الجواب وفي قوله اي اجدا شعار بانه
كان جازما بوجود الحشو فيكون ما ذكره قدحا في صناعة ابي العباس الحادا لتردده متصديا
لاستفادة منه وذلك اشارة الى الجواب **قال** هذا ثم ذلك **اقول** اي خذ هذا
الذي ذكرناه من اخراج الكلام على مقتضى الظاهر واشار بثم الى تراخي المرتبة اي الاخراج رتبة
اعلى وارفع في البلاغة من الاولى التي هي قريبة من كلام اوساط الناس هو الآتي بالعجائب
من الفنون بكسر الفاء وهو الامر العجيب شبه كلام البلغاء في استجلاب القلوب وتحويلها من حال
الى حال بالسحر فاطلق السحرة عليهم في هذا الفن اي فن الاسناد او فن البلاغة والنفث
نفخ معه شيء من الريق يقال نفث ريقه ينفث بالكسر وهو اقل من التفل والمراد بالكثير ثمرته

فرع نفسه لا انه اكثر واقسام الاخراج لا على مقتضى الظاهر تسعة حاصلة من تنزيل العالم منزلة
احد الثلثة المذكورة ومن تنزيل كل منها منزلة الآخرين وذلك اشارة الى النكت وتعرض ههنا
للازم الفائدة مبالغة مع ان الاقتصار على الفائدة كاف وعلما تمييز عن نسبة المحيط الى المخبر فيه
وعن ذلك اشارة الى العلم والخالى الذهن عن العلم بالفائدة يتناول ايضا ما ثلثة الا ان المراد هم
الخالى عن الاستناد وطرفيه والاعتبارات متعلق باحلوا خطابية اى اقناعية تفيد ظنا
بكونه غير عالم مرجعها اى مرجع تلك الاعتبارات على معنى ان مرجع احلال محل الخالى بسبب الاعتبارات
تخيله بوجوه مختلفة مثل ان لا يجمع مقتضى علمه او يكون علمه تقليديا او مستندا الى دليل ضعيف
او يكون مضمون الجملة امرا غريبا او دقيقا او يظهر منه سؤال او طلب او انكار **قال** وان
شئت فعليك **اقول** تنزيل العالم بشئ منزلة الجاهل به مما يستبعد فاستشهد له بان الله سبحانه
وصف اليهود بالعلم بشئ على طريق المبالغة ثم نفى ذلك العلم عنهم لامر خطابى وهو انهم لم يعملوا
بعلمهم اى ان شئت شاهدا بان المحيط بشئ علما ينزل منزلة الجاهل به فتمسك بكلام رب العزة
معقولا فى حكمه كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بانهم علموا ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة
لما اختاره على كتاب الله تعالى ليس له فى الآخرة نصيب من الثواب اصلا واللام سبيل التوكيد القسمى
لان اللام فى لقد علموا جواب قسم محذوف وتجد آخره ينفيه عنهم لان هذا لا ينفى الشئ لانتفاء
غيره اى لو كانوا يعلمون ان المشترى لا نصيب له لما اشتروا اى لم يكونوا يعلمون ذلك فان قلت
جاز ان يكون متعلق العلم المنفى مضمون قوله ولبئس ما شروا اى باعوا به انفسهم فانه جملة قسمية ايضا
معطوفة على القسمية الاولى فلا يتوارد النفى والاثبات على علم واحد قلت مساق الكلام يقتضى
يقتضى تعلق يعلمون بما تعلق به علموا وايضا مؤدى مذمومية ما شروا به ذواتهم وعدم تعلق نفع
فى الآخرة فيرجع المضمون المتعلق به علموا وحمل الآية على انها مثال لتنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها
منزلة الجاهل لفائدة الخبر ليس بشئ اذ ليس هنا الخطاب لاهل الكتاب وايضا قوله كيف تجد
صدره الخ صريح فى ان الاستشهاد معقود وايضا قوله فيسوقون من تتمة القاعدة فكيف
يورد المثال قبل تمامها قوله ونظيره اى نظير قوله ولقد علموا فى مجرد توارد النفى والاثبات
على شئ باعتبارين قوله وما رميت اى ما رميت حقيقة اذ رميت صورة وذلك لان اثره
كان خارجا عن طوق البشر روى انه صلى الله عليه وسلم لما التقى الجمعان يوم بدر رمى كفا من
الحصباء فى وجوه المشركين فلم يبق مشرك الا شغل بعينيه فانهزموا قوله وان نكثوا ايمانهم

ايمانهم اثبت لهم الايمان باضافتها اليهم وايقاع نكثهم عليها ثم نفيت عنهم بقوله لا ايمان لهم حيث
لم يراعوها ولم يفوا بها قوله فيسوقون الكلام الى هذا اى الى المحيط علما بفائدة الخبر ذلك اى الى الذهن
فيلقى اليه الخبر مجردا وهو عطف على احلوا عدل عن الماضى الى المضارع لتأخر السوق عن الاحلال
او لاستحضار صورته **قال** وهكذا قد يلقون من لا يكون سائلا **اقول**
اراد ان يذكر اقسام نكت الكلام لا على مقتضى الظاهر على ترتيب ما ذكر من اقسام مقتضى الظاهر
فبدا بان غير الخالى يقام مقامه الا انه ذكر هنا افادة العالم مقامه وادرج تنزيل المنكر منزلته فيما سيأتى
من قوله ويقلبون تلك القضية مع المنكر ولم يتعرض لتنزيل السائل منزلة الخالى لا لظهوره او
التاكيد مع السؤال الاستحسانى فاذا ترك لم يتم تنزيله منزلة غيره ثم ذكر تنزيل غير السائل منزلة
السائل لانه اقتصر هنا على افادة الخالى مقامه ولم يتعرض لافادة العالم مقام السائل لظهوره مما لم يفده
تنزيله منزلة الخالى ولا افادة المنكر مقامه لاندراجها فى ويقلبون ثم ذكر ان غير المنكر ينزل منزلته ثم اورد
عكسه وجميع هذه الاقسام فى معرض التفصيل لنكت الكلام لا على مقتضى الظاهر فوجب ان يكون
قوله وذلك اذا احلوا اشارة الى النكت المذكور مطلقا وتلك الاقسام المفصلة ليتفقون معا لطفه
فكانه قال وذلك النكت حاصل اذا احلوا فساقوا واذا كانوا قدموا فاقاموا واذا راوا ملابس
الانكار فنزلوا واذا كان مع المنكر رادع فقلبوا الا انه تفنن فى هذه الجمل بذكر الاحكام على صيغة
المضارع من الفاظ مختلفة وذكر شرائطها على صيغة الماضى كذلك وقدم ذكر الشرط فى الكلمة
الاولى وعطف عليه الحكم دون البواقى اذا عرفت هذا فنقول كلمة ذا من هكذا اشارة الى تنزيل
العالم منزلة الخالى وكلمة قد للتحقيق اى ومثل تنزيل العالم منزلة الجاهل قد ينزلون غير السائل منزلة
السائل من الجملة معطوفة على جملة اذا احلوا فيسوقون نظرا الى المعنى كما بينا والمراد بمن لا يكون
سائلا سوى الخالى لان تقديم الملوح انما يعتبر فيه ضمير يصيرونه للكلام واذا كانوا طرفى يعلمون
ولم يرد ان الملوح جعل المخاطب مترددا او ليكون سائلا حقيقة بل اراد انه من شانه ذلك و
للتنبيه على هذا المعنى زاد لفظ مثل وقال للنفس المتطلعة اى من شان مثله ان يستبشر من بعيد
للنفس المتهيئة لادراك ما يرد عليها الى الحكم ذلك الخبر يقال استشرف الشئ اذا رفعت بصرك
تنظر اليه وبسطت يدك فوق حاجبك كالذى يستظل من الشمس قوله يتميل اى يتكلف الميل و
يتردد والرواية بالياء التحتانية فالجملة بيان للمتحير او حال من الطالب المتحير ولكن ان يقرأه
بالتاء الفوقانية ويجعله مسندا الى ضمير النفس فانه انسب بسياق الكلام حيث قال ابن الغرام

للتلويح قوله مصدقة بأن يعني أن تأكيد هذا النوع في الاستعمال بكلمة أنّ دون غيرها و
يؤذن عطف على قوله وهكذا يقيمون لا على يخرجون والاسلوب الفن أي النوع يقال أخذ فلان
في أساليب من الكلام أي في فنون منه ونسبة السلوك إلى هذا الاسلوب لأن أساليب الكلام
طرق ومنهج المقامات أشارة إلى جزئيات مقام التلويح وإضافة الأمثال إليها مبالغة في كثرتها
أو تنبيه على أن تنزيل غير السائل منزلته قد يكون لغير التلويح من أمارات التردد ودواعي
السؤال والتحرز المنقطع وإصابته عبارة عن الإتيان بالفعل على ما ينبغي من الوجه الأحسن **قال**

أو ما ترى بشارًا **قوله** أي ألا تتأمل فيما ذكرناه وما ترى البحتري الباحث ومن بين النوابغ
العصر والنجاح الفوز بالمطلوب والتنكير الفاتح يعني استهواء استهامته حيلها وتطبيق
مفاصل البلاغة إصابته مجازا مما يقال طبق السيف إذا أصاب المفصل فإن العضو وصفهم بالخوض
عن تنبه الأعاجم المورثة لغات الفصاحة وبأنهم يسكنون البوادي دون البلاد إذ لا تخلو
غالبا عن لسان مخالف فيورث نقصا ما في بلاغتهم والهناء القطران والنُقب بضم النون و
سكون القاف جمع نقبة وهي أول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة وقوله يضع الهناء
مواضع النقب مصراع صار مثلا لمن يحسن الصنعة ويضع الأشياء مواضعها ورجل مولد أي
عربي غير محض وكلمة مولدة أي ليست من أصل لغتهم وأولئك إشارة إلى الأعراب الخلص
فإنهم أئمة البلاغة والباقون يقتدون بهم وإن كانوا علماء المعاني والبيان قوله لما نحن فيه
أي من حسن هذا الأسلوب ورعيهم إياه من كمال البلاغة قوله بحضرة أبي عمرو وفيه تعظيم لما إذ
كان من عظماء القراء وعلماء اللغة والنحو وذلك لا ينافي ما ورد به الرواية المشهورة من
أن أبا عمرو وخلفا كانا يأتيان بشارا ويسلمان عليه بغاية الإعظام ويقولان له يا أبا معاذ
ما أحدثت فيخبرهما وينشدهما ويكتبان منه فأتياه يوما وقالا ما هذه القصيدة التي أحدثتها
في ابن قتيبة قال هي التي بلغتكما قالا بلغنا أنك أكثرت فيها من الغريب قال إن ابن قتيبة
يتباصر بالغريب فأحببت أن أورد عليه ما لا يعرف قالا فأنشدناها فأنشدهما إياها وبشار
بن برد على ما قال الشريف المرتضى كان مقدما في الشعر جدا حتى إن كثيرا من الرواة يلحقه
بمن قبله من المجودين فلا استبعاد في تردد أبي عمرو إليه فإنهم كانوا يأخذون علومهم من
الأعراب ومن يحذو حذوهم فضلا عن استنشاده لأبي عمرو وخلف والأصمعي راوي القصيدة و
القصيد مأخوذة من القصد لأن الشاعر يقصد تجويدها وتهذيبها والتاء للنقل إلى الاسمية

أو من القصيد وهو المخ السمين الذي يتقصد أي يتكسر إذا أخرج من قصبته لسمنه قوله على ما روي
حال من تقبيل أي رواية الأصمعي تقبيل خلف كائنا على ما روي عليه قوله كان أحسن إذ لا سائل
هناك فالتأكيد مستدرك أعرابية أي منسوبة إليهم كأنها على طريقة فصاحتهم وحشية أي غريبة منسوبة
إلى الوحش لا متعارفة مبتذلة ولا يشبه ولا يدخل معطوفا على خبر كان أي كان هذا القول من جنس
كلام غير المخلص وكان غير مشبه بكلام المخلص وغير داخل فيما قصدته بالقصيدة من كونها أعرابية وحشية
أي غير مناسب للقصيدة ويجوز عطفها على كان والعدول إلى المضارع لاستحضار الصورة وتحوي
الكلام لحنا أي معناه والذي يفطن له والمراد صاحبيه أبو عمرو وخلف لما قرأ الأصمعي وخلف على ما توهم
فإن الضمير في قوله وهم راجع إلى الركب وصاحبيه كما يشهد به سلامة الفطرة فتضيع ذكر جعفر أبي
عمرو والفحولة جمع فحل وهو الفوي من الذكور والإبل أشبه به البليغ الكامل وهذا النوع فن البلاغة و
التأخذ من الأخذ ومن رقبته أو فرقة يستجلب بها محبة القلوب إلا أشجة بالرفع على أنه خبر كان
والباء صلة الفعل قال الرحبث القربة بالماء إذا انشق منها الماء وما أنت منه على ريبة تنزيل غير السائل
منزلة التلويح ومنه متعلق بمحذوف قبله بغيره وما بعده أي على ريبة منه أو حال من المجرور ريثما الشذوذ
وقل لي عطف على مقدر أي ارجع إلى نفسك ولفظ شكل كناية وهو مبتدأ خبره إذا خاطب مع جوابه أي
أفتراه وإدخال الهمزة على الجزاء للإنكار ترتبه على الشرط بل لترتب الإنكار عليه أي إذا خاطب بكذا
فلا نظنه غير متصور وقوله وقد تهدر حال في المعنى من ضمير خاطب فإن لم يجعل إضافة إلى ما بعدها فلا إشكال
والا فقد إذا خاطب قبل كما يقال هدر البعير إذا ردد صوته في حنجرته والشقشقة شيء كالرية يخرجها
الفحل من فيه عند سكره يشبه تكلم الفصيح بصوت الفحل في تلك الحالة فيقال هدر بشقشقته و
خطيب ذو شقشقة ومهاب الريح مهابتها جمع مهفهف من هفت الريح أي هبت والقيصوم والشيح
نبتان في البادية ومصعهما كناية عن كون الشخص بدويا وإضافة أف إلى الإجر للاختصاص أو
تشبيه بدني جد يشمر أخرجا لكن ساقه وجائين حال أو مفعول ثان على تضمين التصور معنى الظن
فيتجانف بالرفع عطفا على لا يتصور فإن التجانف ترتب على عدم التصور ولا وجه لنصبه على أنه جواب للنفي
لأن ذلك التصور سبب للتأكيد لا للتجانف ولا على أنه جواب للاستفهام على معنى أيكون منك ظن
عدم تصوره فمنه تجانف لأن ظن المخاطب لا يكون سببا للتجانف بشار وهذا النصب على ما سبق
للأول اللث فيه على جهات ضمير عدم التصور وفاعل قوله وقل لي إلخ جعل ذلك التجنيس المترشح
ظاهرا كأنه يسأل مخاطب قوله وتلطيع أي وتطيه قول بشار في التأكيد لتقدم الملوح وأحد ألسوف

يقال جدا الابل حدوا وحداء اي اي غناء للابل هو السوق قوله وفي التنزيل ولا تخاطبني جملة
معطوفة على جملة قوله ونظيره فيهما اي وفي التنزيل ايضا المثال فان قوله ولا تخاطبني اي لا تدعني
في استدفاع العذاب عنهم مع ما تقدم من قوله واصنع الفلك يلوح بانهم محكوم عليهم بالاغراق واحد الكبرين
تنبه قوله ان النفس لامارة بالسوء تنزيل المخاطب منزلة السائل والثاني لكون الحكم مما ينبه الى الوهم
انكاره سواء حمل النفس على العموم او على نفس يوسف عليه السلام لظهور نزاهتها والملوح في المثال الاخير
اعني الامر بالانقاء يلوح بجنس الخبر المذكور لا بخصوصه **قال** واذا اصابت دفع ادريناك
لي ما ادريناك من تنزيل غير السائل منزلة لتقديم الملوح وقد وقفت على ما سيأتيك في الفن الرابع
من ان ترتب شيء على آخر قد يفوض الى فهم السامع كما في قول القائل ثم يدعوك بدل قوم فلك يدعوك
اعتزل اي الملك الى ادريناك مع ما تقف عليه وقوله على نقاوتها متعلق باعتزل والضمير لتركيبات المجلب
ومنازل الشارح الرباب السعد واحدا حال من كاف اعتزل فنقول ان اقتضى المقام التحقيق لاعتناء
التلويح فالفضل للاولى والاخيرة ردية جدا والثانية فضيلة ما لدلالة الفاء على ان ما بعدها مسبب
لما قبلها وما كان المسبب حاصلا دل على تحقق السبب ففي الفاء اشعار بالتحقق في الجملة وان اقتضى
المقام بيان السببية بطريق التفويض فالفضل للاخيرة والاولى ردية جدا اذ لا دلالة لها على السببية
الا عند قوم من الاصوليين يقال اشتبه عليهم المكسورة الدالة على التحقيق فقط بالمفتوحة المقدرة
باللام الدالة على التعليل والثانية فضيلة ما لحصول اصل المقصود وان اقتضى المقام التصريح بالسببية
فالفضل للثانية والاولى ردية والاخيرة فضيلة ما لحصول اصل المقصود ايضا وان اقتضى المقام
اعتبار التلويح مع التصريح بالسببية فوجب الجمع بين الفاء وان فان قلت كيف يتصور
ترتب السبب على المسبب بالفاء مع ان الواقع ترتبه على السبب قلت من حيث ان ذكر
المسبب يقتضي ذكر سببه والفيصل هو الذي يفصل بين الاشياء وقيل هو القضاء والفاصل بين
الحق والباطل وصف به الحكم مبالغة **قال** وكذلك قد ينزلون منزلة المنكر من لا
يكون اياه اقول عطف الجملة معطوفة على قوله وكذا قد يعنون ونقل ذلك اشارة
الى ما اشير اليه بقوله في هذا اعني تنزيل العالم منزلة الخالي اولا وتنزيل من لا يكون سائلا منزلة
السائل واختير لفظ ذلك لبعد المشار اليه بطول الكلام وملابس الانكار اماراته الظاهرة كانها مشتملة
عليه اشتمال الملابس على صاحبها وثوب حبير اي جديد والمنوال خشبة يلف الحائك الثوب عليها
شبه الكلام الواقع بازاء ملابس الانكار بالحبير وجعل ايراده للمنكر وعلى طريقته واحذ حياكة

حياكة ثم اسندوا الى حدوا الملاوح المخاصم كذبته النفس بالتخفيف اي خيلت اليه ما لا يكون وكلمها
اسمية مبينة بقوله من سهولة والعائد محذوف اي كذبته به والثاني هو التشبيه والعنق للقاوة
ولا شك ان المتصدي ثم عالم بان امامه مكافحا الا ان عدم تدبره لا غترار يشعر بانكاره وكذا
شقيق عالم بان في بني عمه رماحا الا ان مجيئه هكذا يدل لا بشجاعته واصغار رمحه على فخذه
عرضا امارة انكاره فنزل العالم منزلة المنكر وصدرت الجملة الاسمية بما هو علم التأكيد اعني ان قوله
ويقلبون عطف على ينزلون مدرج معه تحت كذلك لتقاربهما مع شدة الارتباط بينهما فلذلك
لم يقل وكذا يقلبون ومعنى القضية عبارة عن تنزيل غير المنكر منزلة فقلبها تنزيل المنكر
منزلة غيره فلا حاجة الى قوله المنكر الا للتصريح بما علم ضمنا وليعود الضمير في معه الى المذكور لفظا
اي مع المنكر دلائل وامارات اذا تأملها ارتدع عن انكاره ومعنى معيتها مع المنكر كونها معلومة له
حاضرة عنده كدلالة حقية الاسلام فانها لظهورها شاملة للمنكر جديرة بان يتأملها
فقد يعترف فيقال ما عبارة عن العقل مع المنكر العقل اذا تأملت ارتدع فحذف الجار
واوصل الفعل ولما كان جعل المنكر كغيره لما ذكره يتضمن اعراضا هو تنزيل وجود شيء منزلة
عدمه لامور تحاكيه له استشهد بقوله تعالى لا ريب فيه اي لا شك في القرآن جعل وجود الريب كعدمه
ونفاه على سبيل الاستغراق لما مع المرتابين من الدلائل المزيلة للريب وغير اسلوب الكلام وتعرض
لارتياب الاشقياء دون انكارهم اشعارا بانه نظير للامتثال ويؤيد كونه نظيرا له سياقه من قوله
ومثل تعين الكلام في اعتبارات الاثبات وقف على اعتبارات النفي واذا جعل لا ريب فيه
ذكر في الكشاف بعد انه لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه لسطوع البرهان على حقيته كان مثالا لانه حكم
فيكون كثير من الاشقياء وقد تمسك كثير لتنزيل الكلام منزلة عدمه وكلمة ذا اشارة الى التلو
تنزيل الانكار منزلة عدمه لوجود ما يقلعه وقوله وكم من شيء في موضع الحال اي قال في حق القرآن
هذا القول وقد كثرت الاشقياء المرتابون فيه **قال** وهذا النوع اعني نفي الكلام على
مقتضى الظاهر اقول منبه لئلا يتوهم ان المراد به نوع من انواع النفي كقلب الحكم
مع المنكر مثلا يقال استهش النفس جعلها ذات هشاشة اي ارتياح وخفة للمعروف وانف اي اعجب
وشتران في حركة القريحة اول ما يستنبط من البئر يفرح فاستعير للعلم المستنبط بجودة الطبيعة
ثم اطلقت على الطبيعة نفسها ونشطه جعله ذا نشاط اي حركة للسرور والامن في معرفة
لاكتساب المعارف والعلوم والادوات الانفس تتاح للاصغاء الى هذا النوع الواقع موقعه والاتماع

تعجب منه حال وروده عليها والقرائح تهتز بوصوله اليها والقوى الدراكة تتحرك سرورا بغدو منازلها
قوله ولا رمادة والا من الامور عظيم مجد والطراد مطاردة الاقران في الحرب اعني حمل بعضهم على
بعض يقال هم فرسان الطراد وطرادا اعني في ميدانها بكسر الميم يتعلق بالطراد الرامية الذين يرمون
سهم البلاغة في حدق البيان والفصاحة والمراد اصابة المحز في الابواب كما في الضمير والمحاورة
المجاورة وانه اي هذا الفن الذي هو نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى بالكناية اي يطلق عليه
الكناية وبيان ذلك ان المجرد عن التاكيد يدل على خلو ذهن المخاطب عن التردد والانكار في
عرف البلغاء دلالة واضحة في الغاية والمؤكد بتاكيد فوقه يدل على انكاره كذلك فاذا القي احدهما
الى المخاطب وقصد به ما اتضح دلالته عليه كان من قبيل التصريح كما تقرر واذا القي المجرد الى العالم واريد
به ما يستلزم خلو ذهنه وعدم علمه استلزاما ادعائيا فقد ذكر ما يدل على اللازم اعني الخلو لينتقل منه
الى ملزومه الادعائي واذا القي المجرد الى المنكر واريد ان معه ما اذا تامله ارتدع عن الانكار فقد
اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم الانكار واريد به ما يستلزمه اذا تامل فيه واذا القي المجرد الى
المتردد وقصد به ان معه ما يزيل تردده فقد اطلق ما يدل على اللازم اعني عدم التردد واريد ما يستلزمه
وكذلك اذا القي المؤكد الى العالم لم يقصد به انكاره بل ان عليه من الامارات ما تستلزم انكاره فالكل من قبيل
الكناية اذ لا قرينة مانعة عن ارادة معانيها الظاهرة وقس على ذلك سائر الاقسام ولا تلتفت
الى ما يقال من ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك تنزلت ذلك
المقام منزلة الذي يطابقه ذلك الكلام بظاهره لان هذا التنزيل لا يستلزم ذلك الايراد
فقد انتقل من اللازم اعني ايراد الكلام على الوجه المذكور الى ملزومه الذي هو التنزيل وانما قلنا
ذلك لان التنزيل والايراد المذكورين فعلان من افعال المتكلم بينهما لزوم وفي اللزوم خفاء حيث
ينتقل من لازمه الظاهر اليه فيكون هذا انتقالا من نفس اللازم الى ملزومه فلا يكون كناية اصطلاحا
اذ لا بد فيها من استعمال لفظ دال على اللازم في ملزومه كما في قولك طويل النجاد والقول بان
المراد من تسميته بالكناية مشابهته اياها يبطله صريح عبارة الكتاب فان قلت الحقيقة والمجاز
والكناية اوصاف للالفاظ معينة الرعاية فيها التي هي اغراض اصلية منها كما سيأتي وما ذكرتم من
المعاني ليس اغراضا اصلية من المركبات المذكورة قلت هي اغراض اصلية منها في
عرف البلغاء وكلامنا عليه وقوله ولان الكناية بتاويل ترك التصريح انواع شتى اقسامها الثلاثة
اعني ما يطلب به نفس الموصوف وما يطلب به نفس الصفة وما يطلب به تخصيص الصفة بالموصوف

بالموصوف وقد تقسم ايضا باعتبار آخر الى التعريض والتلويح والرمز والايماء كما ستقف عليها كلها
مثال اي في علم البيان فان قلت هذا الفن اعني نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر من اي
قسم من تلك الاقسام الثلاثة قلت الظاهر انه من الكناية التي تطلب بها نفس الصفة
فان المطلوب بقوله ان بني عمك فيهم رماح الاشارة الى علامات الانكار **قال**
وان هذا الفن الشائع كما هو مقتضى السياق اي نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر لان
اخراجه على مقتضى الظاهر سهل المأخذ قريب المتناول من العريكة الطبيعة وبقية السنام يقال
فلان لانت عريكته اي انكسرت نخوته وصار سلسا وقيل السنام عبارة عن الانقياد
والدخول تحت التصرف والعمل وقيل النقادة قرونته واسمحت قرونته اي ذلت نفسه
وتابعته على الامر والضمير في منتزاع راجع الى فن وفي لها الى الصور وفي تكرارها الى الصور واظهارها
وكذا بافي الضمائر يعني ان المهارة في هذا الفن لا تتيسر بمجرد الاحاطة بصوره واخوات لها
بل لا بد ايضا من مزاولة التتبع والاشتغال بالتعلم في ازمنة متطاولة ولا بد مع ذلك من
فضل موهبة من الله تعالى لا مدخل للسعي فيه اعني سلامة الفطرة عن الآفات القادحة
في ادراك الدقائق واستقامة الطبيعة على سنن الصواب في تحصيل المطالب وشدة الاشتغال
اليها وصفاء القوة المستنبطة لها وموفور القوة الفائضة بها بلا يتعجز عن كثرتها **قال**
ومن النفث الضوابط **اقول** الضوابط المذكورة في اخراج الكلام على مقتضى الظاهر وعلى
خلافه كانت عامة متناولة للنفي الا ان الامثلة كانت من الاثبات الذي هو الاصل فاشار
الى ان اتقان اعتبارات الاثبات كاف في الوقوف على اعتبارات النفي فلذلك ترك
امثلته **قال** واعلم انك اذا حذقت في هذا الفن **اقول** اي في فن الاسناد
ويشهد لذلك اشارته ايضا الى اعتبارات النفي الجارية على مقتضى الظاهر وعلى خلافه عند
ذوق سليم وان انزال القرآن المجيد على مناهج العسمين معا الكذافة المهارة وصدق الهمة
خلوص الغريزة واستفراغ الجهد بالعلم بذل الطاقة وبالحرمة وطلب بامر صدق تمنك و
استفراغ جهدك والحرمة ذلك والجملة معترضة بين الشرط وجزائه يقال تسلقت الجدار اذا
تسورته وعلاه وضمير به للفن كضمير فيه والعثور الاطلاع اي تطلع على تفاصيل الاسباب المقتضية
لوروده على مناهج الاخراج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه **قال** الفن الثاني
لما تقرر ان مدار حسن الكلام وقبحه على انطباق تركيبه **اقول** قد تقدم ان ارتفاع

شأن الكلام في الحسن واتحطاطه فيه بحسب انطباقه على مقتضى الحال فيتفاوت حسنه زيادة
ونقصانا بتفاوت الانطباق عليه شدة وضعفا ومنه يعلم ان مدار الحسن على الانطباق وجودا
بوجوده وعدما بعدمه فقد علم هنا كما علم ايضا ان مدار قبحه اعني لا حسنه على لا انطباقه قوله على
انطباق تركيبه اشار بزيادة لفظ تركيب الى ان انطباق الكلام على مقتضى الحال انما هو بحسب تركيبه
سواء كان راجعا الى الهيئة التركيبية او الى مفرداته من حيث انها واقعة فيه قوله وجب جواب الى
ونحوها ان شرح قوله انها الحريص وصفه بالحرص الانتصاب والتعرض نشيطا له وتنبيها له على
انه لا يبحث عن اعتبارات المسند اليه الا المتصف بها والاقتداح الاستخراج من الزند وهو
الاعلى من العودين والاسفل زندة والزناد جمع فان حمل على حقيقته الجمعية كان مجازا عن
العقل الدراكة لان عقلك لا يشبه بجمع من الزند وان حمل على مجموع العودين اللذين هما
كالة واحدة فقد شبه العقل به لاشتماله على نكت لطيفة مضيئة يستخرج منه كسقط النار
بالاقتداح والمرتبة الفضيلة والتفاضل التغالب في الفضل كالتسابق في السبق والتناضل
في الرمي والتخاطر في الاصل ما يختلج في القلب اطلق على محله اعني القلب وقوله نور عقلك و
عين بصيرتك من قبيل لجين الماء وجاز ان يستعار النور للقوى الدراكة وان يجعل العين
تخييلا على تشبيه البصيرة بالبصر اعني نور العين وقوله في التصفح متعلق بترجع وفي ايراد
حال من مقتضيات الاحوال واراد بالكيفيات المختلفة ما يجمع كالاثبات والتعريف والتو
وبالصور المتنافية ما لا يجمع كالحذف والاثبات وكالتعريف والتنكير وقد يقال المختلفة ما يجمع
بقاءه على لفظه كالذكر والحذف والتقديم والتاخير والمتنافية ما يتبدل معها اللفظ كالتعريف
بالاضمار والعلمية والاشارة والموصولية وحتى متعلقة بترجع والمعرض الثوب الذي
تعرض فيها الجارية على المشتري وضمير يتولبه للمسند اليه والرهان مصدر راهنه والمراد
براهن عليه والجياد جمع الجواد من الفرس والنضال في الاصل المناضلة اي المراماة والمراد
ما يناضل عليه قوله فتعرف بالنصب عطف على ترجع ولتضمنه معنى العلم علق بالاستفهام وكلمة
في ايما زائدة وفي قوله تعرفه وتنكره تنبيه على ان المصادر المذكورة منها كالطي والتقديم و
التاخير وغيرها مصادر الافعال المبنية للمفعول ايضا فيه تفنن ولذلك عاد الى لفظ التنكير
في قوله او اطلاقه حال التنكير وفي قوله والحالة التي تقتضي تنكيره قوله او معرفا باللام عطف
على الاحوال المذكورة اعني مضمرا وما عطف عليه اي او تعرفه معرفا باللام ولو قال او باللام على تقدير

او تعرفه باللام لا يهم عطف الظرف اللغو على الحال قوله تعقيبه اي تعقيب المسند اليه المعرف في
تقدم سبب تخصيص التوابع بالمعرف وان الفصل مخصوص به قوله يقتضي تقديمه اي تقديم المسند اليه
معرفا او منكرا لا يدل على تاخيره عن تنكيره وتعريفه لان التقديم عليه هنا ولا للمعرف والمنكر معا قدمه على تخصيص
المنكر من التخصيص والاطلاق واما تاخير القصر عنه اعني تخصيصه بالمنكر فلعله لانه في المسند اليه
على المسند انما قال على الخبر دون المسند لان حصره فيه لا يتصور الا اذا كان في موقع الخبر فان قلت
لم اخر بل تخصيص المنكر باطلاقه ولم يقابل تعقيب المعرف بما يليق به اعني تركه قلت لان المقتضى
للتعقيب هو القصد الى زيادة تخصيصه كما سيذكره فالمقتضي لترك التعقيب عدم القصد اليها وهو فضل
للاول على ما ينبغي ان يستغني به عن ذكر الثاني وتفصيله واما تخصيص المنكر واطلاقه فلم يتفصل احدهما عن الاخر
بل احالها على المهارة فيما تقدم منها فلا بد من ذكرهما صريحا واحالتهما معا اشعارا بالاستمام بكل منهما قال
اما الحالة التي تقتضي طيه اي ذكر المسند اليه اقول شرع في التفصيل بعد الاجمال الضابط وكلمة
اذا ههنا ظرفية مجردة اي هذه الحالة ثابتة في وقت كون السامع مستحضرا له الخ ويعلم منه ان
حضورية الحالة بمضمونها اضيف اليه الظرف وقد يقال اذا شرطية ليست بظرف بل التقدير اي الحالة التي
وقت كون السامع مستحضرا له ان استحضار المسند اليه وعرفانه قصد المتكلم اليه عند ذكر المسند اشارة
الى وجود القرينة المجوزة للحذف فان الحذف بدونها الغاز وتعمية ولا بد منها من استحضار
السامع ذات المسند اليه ومن عرفانه قصد المتكلم اليه ولا يتبع القرينة المجوزة من مرجح يدعو
المتكلم وضيق المقام اما للاختلال الوزن او خوف ملال السامع او سآمة المتكلم او فوت الفرصة
انما قال بناء على الظاهر لان المسند اليه ركن الكلام فلا يكون ذكره عبثا في الحقيقة بل بالنظر الى
الظاهر لوجود القرينة المغنية عنه اولانه يذكر التخييل اي ايقاع الشيء في الخيال اي ان ما ذكر
ليس امرا حقيقيا بل امرا تخييليا في الحذف العدول مع اللفظ المقدر وفي الذكر اللفظ مع العقل ايضا
وقوله من حيث الظاهر متعلق بالتخييل دون التعويل اذ لم يرد ان التعويل من حيث الظاهر مثل
بل اراد ان هناك تخييلا ناشيا من حيث الظاهر قوله وكم بين الشاهدين اي كم فرق حاصل بين
الشاهدين اي بينهما فرق كثير وقيل هذه الجملة الاسمية في موقع الحال من شاهدي العقل وشهادة
اللفظ قوله واما لايهام اراد انه امر حقيقي محقق لا تخييل اصلا بخلاف التعويل الخ هناك ثبت ثبوت
واطلق اللسان اولا ايها ما لادعاء كونه في الخبث والرذالة بحيث يتلوث به كل لسان ذكره
وقيد بالمخاطب ثانيا لاستبعاد ان يدعي انه من الشرف والنباهة بحيث يتلوث بكل لسان

ذكره بل ذلك تواضع من المتكلم على معنى انه اصونه عن لساني قوله واما ان الخبر لا يصلح الا له
اشار الخبر على المسند دلالة على ان المسند اليه المحذوف لا يكون الا مبتدأ فان الفاعل لا يحذف واورد
هذا مثالا لا مخصوصا لعلته والمعنى انه خالق لما يشاء خلقه وفاعل لما يريد فعله فلا يرد على المصنف
انه تعالى يشاء ويريد ايمان الكافر وطاعة الفاسق ولا يخلقها ولا يفعلها ومثال الادعاء في قولك
واهب الالوف اي الامير فان قلت اذا لم يصلح الخبر الا له كان حذفه احترازا عن العبث قلت
لا شك ان القصد الى عدم صلاحيته لغيره مغاير للقصد الى الاحتراز عن العبث فيجوز ان يقصد كل
منهما مع الذهول عن الآخر وان يقصدا معا وقس على ذلك سائر النكت التي يمكن اجتماعها قوله
واما لان الاستعمال وارد على تركه او ترك نظائره وورود الاستعمال على تركها [illegible]
فانك اذا سمعت من العرب كلاما حذف فيه المسند اليه من غير قياس [illegible]
فقد راعيت الاستعمال الوارد على تركه كقولك رمية من غير رام وضغث قليل ونفخت نفسي الى
غير ذلك واذا سمعت منهم حذف فيه المسند اليه ثابت وتكلمت به بعينه في غرض من الاغراض
فقد راعيت ايضا الاستعمال الوارد على تركه واما الاستعمال الوارد على ترك نظائره فمختص بالقياس
وايضا الحذف لورود الاستعمال على تركه لا يتصور ممن تكلم بذلك الكلام اولا بخلاف الحذف لورود
الاستعمال على ترك نظائره فانه يتصور منه ومن غيره فالضمير في كقولهم ان كان للفصحاء كان
مثالا للاستعمال الوارد على ترك النظائر وكذا ان كان للنحاة ثم يسمعوا خصوصية هذا التركيب وان
سمعوا كان مثالا للاستعمال الوارد على تركه ولما كان في اتباع الاستعمال نوع خفاء قرنه بمثال
قال واما الاغراض [illegible] اقول يعني ان الحذف لا ينحصر فيما ذكر بل هناك
اغراض اخر كاختبار تنبه السامع او مقدار تنبهه والتنبيه على فطانته والاحتراز عن نسبته الى العبث
او عن تحقير يشعر به لفظ المسند اليه وكاجتماع الامور المذكورة ثنتان او ثلاث او ازيد كما اشرنا اليه
قوله لا يهتدي الى [illegible] الا العقل السليم والطبع المستقيم [illegible] يهتديان الى ادراك تلك الاغراض
من تراكيب البلغاء دون غيرهما فتتبع تراكيبهم وراجعها فيما قصدوا بها من الاغراض تهتدي اليها ولذلك امر
بالمراجعة اليها في الامثلة التي ذكرها وكلمة ما في قلما وطالما كافة للفعل عن طلب الفاعل وكذلك
كثيرا [illegible] موصولة واذا جعلت مصدرية والمصدر فاعلا فحقها ان تكتب مفصولة ومثال [illegible]
موضع التهدي الى الاغراض ومعنى القلة النفي بدليل الحصر الاتي في قوله اذ لم ينل الا على [illegible]
جعل ظرفا لتجد ولا لقوله راجعها بل هو تعليل لراجعة وكذا حيث وحين المذكوران فيما بعد و

منها يحمل ضيق المقام والاحتراز عن العبث وتخييل العدول [illegible] سهر دائم
[illegible] علتي سهر والجملة استئنافية فيقدر على الاول ما لك عليلا وعلى الثاني ما سبب علتك وقوله
وحزن حال اي حزن طويل [illegible] سريع والحذف لتطهير اللسان عنه والمحذوف اسم ظاهر لا ضمير كما يتوهم من قوله
يوم سريع والبين في [illegible] شكر [illegible] لا اتركه البتة وان تأخر وايادي جمع ايد بمعنى
النعمة وهو مفعول ثان او [illegible] شكر النعمة او بدل اشتمال من [illegible] الايادي لم تمنن من المنة
او المن بمعنى القطع ولا مظهرات الشكوى [illegible] مذكرة للفقر الذي يتضمنه غير
بالرفع على انها بمعنى غير لكن اعربها اعراب ما بعدها وزلة النعل كناية عن الفقر والحذف لتطهير عن
اللسان او [illegible] التعين والحسب ما يعد الرجل من مفاخر نفسه وآبائه والمعنى ان احسابهم
كالحسا ووجوههم لجمالها اضاءت ظلم الليل البهيم وبدلت دجاه بالضياء [illegible]
الجزع وهو [illegible] الخرزة المعروفة تنظيمه في سلكه وهذا تخييل وتصوير [illegible] احسابهم
وبهجة وجوههم وقوله كما انقض كوكب صفة لنجوم بتقدير العائد اي كوكب منها
والمراد انهم سادة وكبراء يهتدى بهم اذا مات منهم سيد قام مقامه آخر منهم يجتمع اليه الباقون
نصب على التمييز اي عن قائله ويحتمل الحال قوله اذ لم يقل هذه سورة انزلناها وذلك لتعيين الخبر
لها فان السورة الموصوفة بما ذكر من الصفات ليست الا هذه ويجوز ان يجعل من حذف المسند
اي فيما اوحيناه اليك سورة انزلناها والحذف في نار حامية للاختصار ودفع التكرار او على [illegible]
وانما قال على احد الاعتبارين فيهما لما سبق اي من حملها على حذف الخبر اي صبر جميل اجمل [illegible]
معروفة امثل [illegible] فان فسرت بالمشهورة كطاعة الخلص من المؤمنين
فالتقدير امركم او الذي يطلب منكم وان فسرت بالمشهورة باتها باللسان دون القلب فالتقدير
طاعتكم فان قلت لا بد في الحذف من استحضار المحذوف كما مر فكيف جاز في كلام واحد
ان يقدر المسند تارة والمسند اليه اخرى على وجوه مختلفة قلت جاز ذلك باعتبار تعاطي القرائن
فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف قال واما الحالة التي تقتضي اثباته فهي ان يكون الخبر
اقول [illegible] في بيان الحالة اظهر مما ذكره هنا اذ المعنى ان المذكور هنا
نفس الحالة الاخرى التي يحوج الى التأويل وهو ان يقال تلك الحالة اعتبار خصوصيتها و
كونها حالة مقتضية كذا فهي بالاعتبار الثاني حاصلة في زمان ثبوتها بالاعتبار الاول و
المراد بعموم نسبة الخبر الى كل مسند اليه ان يكون الخبر المذكور في ذلك المقام صالحا لان

الى متعدد واما لعدم قرينة معينة لما التعارض القرائن المعينة فان لم يرد تخصيص المسند اليه
الثابت بمعين جاز الحذف فيهم حيث لا قرينة معينة اصلا انسب الركب ما يصلح له دفعا للتحكم كقولك
ويمن هذا الا فسق اي كل احد وحيث تعارضت القرائن عملا على مقتضى كل بدلا من الآخر كان
لا عد معروف وان اريد تخصيصه بواحد على التعيين فلا بد من ذكره لعدم قرينة معينة
وليس المراد بالتخصيص القصر في الثبوت بل التخصيص بالذكر في الاثبات ومن زعم ان عموم نسبة الخبر
بمعنى صلاحيته في نفسه للمتعدد وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة مطلقا لان مثل خالق ما يشاء
وخبر من هذا الجاهل وجد فيه قرينة الحذف فقد سها لان انتفاء قرينتين مخصوصتين لا يستلزم انتفاءها
مطلقا اذ لهما افراد اخر كتقدم الذكر في السؤال وغيره فان قلت اذا لم توجد قرينة الحذف
وجب الذكر فان موجبا للاثبات لا مرجحا قلت الحالة المقتضية تتناول الموجب والمرجح
فلا اشكال قوله زيد جاء على صيغة اسم الفاعل او على صيغة الماضي فيشكل دلالة الجملة الفعلية في
الخبر كتكرر المفرد وانجح من نجح الامر اذا تيسر وسهل والباء في به زائدة في المفعول اي القدر المطلوب
واسهل حصولا من كل ما يطلب او من النجح حاجة اذا قضيتها وبناء التفضيل من باب الافعال
قياس عند سيبويه والباء في للسببية الالية اي هو اقضى للحوائج من كل ما يتوسل به فيها ولولا
الالية لكان الخبر حقيقا بتعلقه لان الاقضى للحوائج كلها لكن ربما كان غيره اولى بان يجعل
وسيلة واله في طلبها والحقيبة ما يحمله الراكب خلفه واضافتها الى الرحل مجازية لادنى ملابسة
قوله واذا اتحد الراكب تنبيه عطف على راغبة الا على معمولها اعني اذا رغبتها لفساد المعنى فقد اشار
فيها الخبر الى الجملة الشرطية ايضا لكنه ترك الاسمية قوله او يذكر ضرب عطفا على يكون والمعنى وبراد
ذكره فان ارادة ذكره للاحتياط حالة مقتضية لاثباته لا الذكر نفسه واحتياطا مفعول له على طريقة
قولك ضرب زيد تاديبا وقوله لقلة علة للاحتياط وبالقرائن متعلق بالاعتماد على تضمين معنى
الوثوق وقوله او للتنبيه عطف على احتياطا فان حذف اللام مع شرائط النصب غير واجب
اراد بزيادة الايضاح ان المسند اليه يكون واضحا لاجل القرائن لكنه يذكر لزيادة ايضاحه وتقريره
في ذهن السامع قوله كما يكون في بعض الاسماء يعني كاسماء الاوصاف مثل العالم والزاهد
والجاهل والفاسق وكالاعلام اللقبية وكالكنى والاعلام الاسمية اذ قد يلاحظ فيها المعاني صفة
كاسد وكلب وابن فضل وابي جهل قوله والمقام مقام ذلك اي مقام التعظيم او الاهانة
وهذا الشرط معتبر في جميع ما ذكره وسيأتي في المسند اليه وحسن لانه يشير اليه في بعض المواضع

المواضع تذكيرا او تاكيدا ولذلك اعاد الفعل في قوله او يذكر تبركا ولو ابدل اصغاء السامع بسماع المخاطب
ليتناول تبرطوسى لكان اولى اي فخ بجط قوله فيبسط بالرفع على انه جزاء او بالنصب عطفا على
المقدر المنصوب اي او ان يذكر للاصغاء فيبسط والافتراص انتهاز الفرصة واغتنام الوقت والواو في
وكان للعطف على قيل او للحال بتقدير قد من ضميره وانما كان يتم الجواب بمجرد عصا لان السؤال عن الجنس
كما اذا قيل لك ما عندك يقول كتاب وكلمة ثم للتراخي في الرتبة وبني عطف على مقدر اي فلم يقتصر على جواب
تام والمعطوف يتم هو مجموع الافعال الثلاثة اعني ذكر المسند اليه وزاد فعال والعطف على كان وجه حسن
اي ثم تخطى الجواب التام وقيل كان المراد بالسؤال عن الجنس استحضار ماهيته بصفاتها لنظرا لي
المباينة البعيدة بين المقلوب عنه والمقلوب اليه ويشهد القدرة الباهرة فلما فطن موسى لذلك
اجاب بانها خشبة من جنس العصا متصفة بما يتصف به افراد جنسها من الاتكاء عليها والهش بها وما
يناسبهما فليس هناك بسط للافتراص التي ربما يعد جراءة في تلك الحضرة قوله ونظير فرط البسط
اي في مجرد البسط لا في كونه للافتراص اذ البسط هنا للابتهاج لا في كونه بذكر المسند اليه والزيادة عليه
والاصل ان يقال بالمواظبة عليها اي على العبادة الا انه نزع الخافض وعدي المصدر بالايصال قوله او لان
الاصل اي الراجح سوذكره منع جواز الحذف لقيام القرينة يقصد رعاية الاصل اذ لم يعارضه شيء من
نكت الحذف قوله او ما جرى هذا المجرى يريد به مثل سر طريف الانكار على السامع والتصريح بالتسمية المسند اليه
تشرف بجريانه على لسانك او التشرف بذلك او التعجب منه نحو الصبي يقاوم الاسد وايصال زيادة
المسرة الى المخاطب نحو حبيبك على الباب وتعيين كونه مقدما او مؤخرا وكان حق العبارة ان يقال
او لما جرى هذا المجرى الا انه عطفه على المجرور الذي يجوز حذف اللام منه اعني قوله لان الاصل قال
واما الحالة التي تقتضي تعرفه قال لما كان تعرفه اي كونه معرفة على وجوه مختلفة ذكر اولا الحالة
المقتضية لتعريفه على الاطلاق ثم بين الحالات المقتضية لتلك الوجوه ضبطا للكلام وتفصيلا
للمرام وزاد لفظ مثل تحقيقا للفائدة بان ما هو على حالها وضعفها معتدا بها ومعنى الاعتداد انها تعد
في متعارف الناس فائدة فيفا الفاء في كذا قوله والسبب في ذلك اي في اقتضاء القصد
الى افادة الفائدة المعتد بها تعرف المسند اليه واراد بفائدة الخبر ههنا ما هو اعم من المصطلح عليها في الحكم
بوقوع النسبة او لا وقوعها وبلازمه كون المتكلم عالما بذلك الحكم كما مر وجواب لما محذوف اي لما كان
فائدة الحكم او لازمه الذي هو حكم ايضا انحصرت فائدة الخبر في الحكم ولا شك ان الاحكام متفاوتة
فمنها ما يبعد تحققه في نفس الامر لكثرة شرائطه وموانعه ومنها ما يقرب لقلتها على مراتب متفاوتة

متى كان الحكم بعيد التحقق في الواقع كان بعيد الارتسام في الاذهان فكان اعلامه للسامع يعتد به
ومتى كان تحققه ابعد كان ارتسامه ايضا ابعد فكان تعريفه اي اعلامه افيد فزاد الاعتداد بالحكم
على بعده عن كونه معلوما لان الحكم الذي من شانه ان يعلم بادي النظر لا يعتد باعلامه عرفا
وعلى بعده عن المعلومية على بعد تحققه في نفسه وبعد تحققه في نفسه بحسب تخصيص المسند اليه
والمسند كلما ازداد خصوصا ازداد الحكم بعدا وان شئت فتبينها على ما ذكرناه فاعتبر حال المثالين ينكشف
لك ما قررناه من ان بعد تحققه بحسب تخصيص المسند والمسند اليه ومن ان الاعتداد بحسب البعد
انما ناسب الكلم ثانيا ان تحقق الحكم وافضى الى احتمال تحققه نفسا في العبارة وينفتح بجزوم على انه جواب الامر
يعني فاعتبر قوله ثم ان تخصيص المسند اليه يريد انه قد تقرر فيما تقدم ان المسند اليه اذا كان اخص
فائدة الخبر اقوى ثم ان تخصيصه وان اتوا ما ان تكون معرفة حضوريا اذا كان مقيدة بقيد زائد فظهر
ان القصد الى افادة فائدة كاملة يعتد بمثلها يقتضي تعرف المسند اليه قوله وتفرق اي اقسام
المعرفات وانما ترك العاطف بين الاخبار لشبهها بكلام الاتي الجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام كانه
اقسام المعرفات جملة الاشياء واما ما يقال من ان الخبر اذا تعدد لفظا التعدد المبتدا حقيقة او حكما وجب
ادخال الواو بين الفاظ الخبر اشعارا بان المجموع خبر واحد فلم يلتفت اليه المصنف لان اشعار
العاطف بالاستقلال كل خبر اعلمه اظهر الاترى ان ترك الواو في حلو حامض اولى من ادخاله الذي
جوزه ابو علي والقيد المذكور في علم النحو هو ان لا يكون المضاف متوغلا في الابهام كغير وشبه واشهر
المضاف بشابهة المضاف اليه او بمغايرته قوله او لما زاد على ذلك اي على كون المسند اليه احد اقسام
المعرفات والضمير في قوله من كونه للمسند اليه المعرف او لاحد الاقسام والتوابع جمع تابع لانه صار اسما
بالحكمة كما في صدر هذا الفن او جمع تابعة فتوصف بالجمع كما في تنبيه المصنف هنا وما عدا المعطوف من
التوابع تخصيص للمسند اليه ظاهر فكانه ادرج فيها تغليبا او نظرا الى العطف ايضا اي وقد عرفت حال الفصل
وكونه مخصصا للحكم بالقصر **قال** واما الحكاية التي يقتضي كونه مضمرا فهي اذا كان المقام مقام
حكاية **اقول** اي كان الموضع موضع حكاية وتعبير عن نفس المتكلم في المسند اليه قوله انا
الذي يجدوني معناه اي صرت غصة في صدورهم لا ازفه لا تسوغ ولا تؤوب ترك نون الوقاية مع
نون الاعراب في يجدونني واورد بدل ضمير الغائب الراجع الى الموصول ضمير المتكلم نظرا الى اتحاد
الموصول بالمبتدا الذي هو انا كما في قول علي انا الذي سمتني امي حيدره ونظيره انت الذي نزل
الايام ما خولته المذكورة بعده وفي صدورهم منعول ثان ليجدوني ولا ارتقى حال او الصدر بالفتح ام

اسم المصدر ونصب على الحال او على المصدر اي ارتقاء صدر والمرقش لقب بشار بن برد
لرقشته اي قرطة كانت له في صغره ومعنى البيت دعوى الاشتهار وان لا اخفى على احد وكذلك
الجملة الاولى وهذه بيت طلعتني وشهرتني اطلعت مستبشرة اي انا معها يعرفني من
يعرفها ونحن التاركون والاخذون المشهورون بذلك على ان اللام للعهد او المخصوصون بذلك
انما للجنس اي لا يعتد احد تحيرا على خلاف ما اردنا قوله على ذلك اي اشارة الى كونهم في
الظلام اي نحن مع ما بينا من نسبة العمومة قد فرشنا بيننا بسط مختوم بيننا عنه غاشيه
وقد تمكن فينا الشر والفساد بحيث لا يقبل الصلاح كالكسر في القدح العظيم الذي لا يقبل
شعبا اي مصلحي الاقداح لم يقدر على صلاحه بحيث يكون عيبه بل يبقى مستاخا اي منهما لا يلتئم
مستترا من تشاجرت اشتانه اي اختلفت قوله او مقام خطاب اي موضع تعبير عن حاضر وقد توجه
اليه الخطاب في المسند اليه من عداك حال من المنادى لما في النداء من معنى الفعل وصفة للاعلام
بتقدير متعلقه معرفة وتالدا الجدات او يا قديم الشرف كانا من طرفي الاب والام تنزل الايام منزلها
اي تنزلها ان تتجاوز طورها وتظهر جورها وتمسك الارض من ان تخسف باهلها وتضطرب فتخرج الاشياء
عن نظامها اي لك مقدرة تامة ومرحمة عامة وقد علموا جملة معترضة اي قد علم الناس ذلك و
حسبك المذكورين قوله قبيحة بهم صفة اقوام دخلي انا خبر كان والسمع في الاصل مصدر
فاطلق اولا بمعنى الجمع وثانيا بمعنى الواحد اي يخبث قبلك باقوام كثيرة فخلي سكانهم اي ولمن قاموا بي
سمعا واسماعا وابصارا اي فلم يذهب اسماعنا بسماع نعيهم ولا ابصارنا بالبكاء عليهم وانت مع ذلك
لم تدع لنا منهم الاشغافا اي قليلا فقيلا اي صار اقرب سبب ذلك الى حد لا غاية ورائه والاقلع
السين في بعض النسخ فاضافة الى السمن من اضافة البعض الى الكل والجون مثل الجون وذلك
رجل صتم اي قوي وقوم صتم وقيل جمع جون في لغة ربيعة والكلية جانب العادي والجثوم جمع
جاثم من جثم الطائر اذا التصق صدره بالارض وهذا البيت من ابيات لابن الدمينة كتبها
الى حبيبة امامة بعد عليها ما نال فرشت نارها من الشاق فاجابته بابيات منها قولها وانت
الذي اخلفتني ما وعدتني تعده عليه جناياته **قال** وحق الخطاب ان يكون مع
مخاطب معين **اقول** وذلك لان ضمير المخاطب موضوع بوضع عام لكل معين من المخاطبين
او موضوع لمعنى كلي بشرط استعماله في جزئياته المعينة على اختلاف الرايين فحقه ان يستعمل
فيما وضع له او اشترط فيه وضعه استعماله فيه واراد بقوله مع مخاطب ان حق الخطاب ان يكون

حاصلا مع مخاطب معين متوجها اليه ولو قال المخاطب معين لكان اظهر فان قولك حصل
الخطاب له ادل على المعنى من قولك حصل الخطاب معه ثم ترك اي حق الخطاب ميلا ودخيا با
الى غير معين قوله كانك قلت ان الكريم والحسن يعني كانك لا تقصد منا مكرما او محسنا
معينا كذلك في صورة الخطاب وفائدة العدول عن سنن العبارة الى الخطاب المبالغة
في تشهير سوء معاملته كانك احضرت كل احد ممن يصلح ان يخاطب فخاطبته بسوء معاملته
معه وصورته في ذهنه وقوله قصدا مفعول له للمنفي في قوله فلا تريد اي ترك ارادة المخاطب
المعين قصدا وكانه قال اللئيم او الحسن مع ان الظاهر والاحسن بالواو او بان الا ان كل واحد منهما
شرطه جزاء على حدة قوله قصدا الى تفظيع حال المجرمين يريد ان عموم الخطاب يقتضي
نسبة الروية الى كل من يصلح ان يكون رائيا ممن يتيح ان يكون مخاطبا باعتبار الروية
كما اعانة يدل على ان حال المجرمين لفظاعتها حصلت لها غاية الظهور فلا يختص بحال
المجرمين رؤيته راء دون راء بل كل من يتاتى منه الروية يتيسر له رؤيتها فله مدخل في
الخطاب برؤيتها قوله وكذا الامثال اي تحتمل قوله تع ولو ترى اذ المجرمون على العموم بل عليه
امثال الكثيرة كقوله تع ولو ترى اذ المجرمون موقوفون وقد يقصد تعميم الخطاب تحسين الحال كقوله تع
اذا رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا او اتماما قال او كان المسند اليه في
ذهن السامع عطفا على قوله كان المقام مقام حكاية ولم يقل ومقام غيبة عطفا على مقام خطاب
لان الاسماء الظاهرة للغيبة ايضا والضابط ان مقام كون المسند اليه ضمير الغيبة اجتماع امرين
ا كونه حاضرا في ذهن السامع وحضوره فيه اما لكونه مذكورا لفظا او معنى واما لكونه في حكم المذكور
لقرائن الاحوال لفظية كانت او معنوية ب ان يقصد الاشارة اليه من حيث انه حاضر فيه فاذا
لم يكن حاضرا لم يعبر عنه بضمير الغيبة الا اذا اجري على خلاف مقتضى الظاهر كما في ضمير الشان ونحوه
باب نعم على ما سياتي وكذا اذا كان حاضرا ولم يقصد الاشارة اليه من هذه الحيثية كقولك ان
جاءك زيد فقد جاءك فاضل كامل مع اجتماع هذين الامرين قد يترك الضمير اجراء على خلاف المقتضى
كقولك جاءني رجل فقال الرجل قوله من البيض الوجوه اي من البيض وجوههم وبني بسنان
بدل او نصب على المدح وحيث نشأوا مفعول حلوا اي محلا نشأوا من الشرف الرفيع الكعب
ومن الحسب الموروث وابو اسحق كنية المستعصم بالله ويد العلى استعارة بالكناية وتخييل
وطول اليد كناية عن الاقتدار والوصول الى المطالب العالية وقناة الظهر مجتمع فقراته وقيام

وقيام القناة استواء القامة واشتداد الكاهل اي ما بين الكتفين عبارة عن غاية القوة
وكمال الثبات واتي شرطية جزاؤها فلجته ومن متعلقة بابينه واللجة معظم الماء والساحل
شاطئ البحر قوله وعنه مذاهب اي طرق يذهب فيها وينقضي بها عن المكروه والصبر عليه
فكيف لا عيدا اذا لم يكن هناك طريق من تلك الطرق فان قيل لا يلزم من كونه محمودا
حال الاختيار ان يكون محمودا حال الاضطرار فضلا عن كونه بطريق الاولى كما يشعر به
فكيف لا اجيب بانه في حال الاختيار والقاء النفس في التهلكة باختيار فاذا حمد فيها كان
لما لم يكن القاء باحمد اولى وايضا كونه محمودا كناية عن وجوب الذهاب اليه والتعويل عليه
قوله ليس عنه مهرب اي لا مهرب منها سواء دفعا الى نقص او لا مهرب اصلا واراد
لم يكون الصبر مهربا بانه بمنزلة المهرب المنجي في المال **قال** واما الحالة التي تقتضي
كونه علما قوله بعينه اي ملتبسا بعينه وشخصه احتراز عن النكرة وقوله ابتداء اي اول
مرة احتراز عن ضمير الغيبة والمعرف بلام العهد وقوله بطريق يخصه اي لا يطلق على
غيره باعتبار وضع واحد فلا يخرج به الاعلام المشتركة بل سائر المعارف فان قلت هذا
القيد يخرج ما عدا العلم من المعارف والنكرات فلا حاجة الى غيره قلت نعم لكن في تفصيل
القيود والاحترازات تحقيق لمقام العلمية على وجه ابلغ لا يقال علم الجنس كاسامة
خارج عن الضابط المذكور لانا نقول لا باس اذ الكلام في الاعلام الشخصية وعلمية اسامة
تقديرية لضرورة الاحكام قوله ابو مالك قاصر من قصرت الشيء على الشيء اذا حبسته عليه لا يتجاوز
الى غيره اي هو كريم وعلوية لا يتطرق حاجته ويشيع عطيته ولفظ الاله يكذا معرفا باللام علما
على ذات المعبود بالحق واما الله فمن الاعلام الغالبة نظرا الى الاصل ومن المختصة نظرا الى
انه بعد حذف الهمزة لا يصح اطلاقه على غيره تع والله يعلم جرى مجرى القسم وجوابه ما تركت
قتالهم والبا في باشقر للتعدية اي حتى جرحوني وعلوا فرسي بدم اشقر في زبد ككثرته
علما انه يعتذر بذلك عن فراره قوله قال الله تع تبت يدا ابي لهب غير الاسلوب لان العلم
هنا مضاف اليه في الظاهر ومسند اليه في الحقيقة لان ذكر اليد كناية اي تب ابو لهب وهذا
دعاء وتب الثاني بعده خبر قوله والاسم صالح للتعظيم او للاهانة دون غيره من الالقاب
التي يمكن ان يعبر بها عن المسند اليه وصلاحية العلم لاحدهما باعتبار انبائه عن معنى
الاصلي عن شرف وكمال او محنة ونقصان فالكنية علم صدر باب او ام او ابن او بنت واللقب

علم يشعر بمدح او ذم مقصود منه قطعا دلالة عليهما من الاعلام تسمى اسماء والكنى والالقاب المحمودة
كالنبي الفضل واخي المعالي وابي المفاخر وشمس الائمة وفخر الاسلام وصدر الافاضل والمذمومة
كالنبي الفضول وابي الشر وابي جهل وقفة وبطة وكرز قوله او كناية عطف على تعظيم او اهانة
وتوجيه الكناية في ابي لهب انهم قد يعتبرون في الاعلام المعنى الاصلي الا انهم يكنون
اولادهم ويلقبونهم بما يدل على معان مستحسنة يتفألون بذلك ومن البين في ملاحظة المعنى
الاصلي في الكنية قول الشاعر قصدت ابا المحاسن كي اراه • بشوق كاد يجذبني اليه
فلما ان رأيت رأيت فردا • ولم ار من بنيه ابنا لديه • وقول من خاطب من الكفرة الصديق
رضي الله عنه بابي الفصيل فابو لهب معناه الاصلي الملابس اللهب ملابسة ملازمة كان معنى
ابي الخير ملازم الخير وكون الشخص جهنميا ملزوم لكونه ملابسا للهب الحقيقي فاطلق ابو لهب على
الشخص المسمى به ولوحظ معه معناه الاصلي اعني ملابسة اللهب لينتقل منه الى لازمه وهو كونه
جهنميا وانما قال هو جهنمي بالتنكير تهويلا كانه قال اي جهنمي ولك ان تقول انه اشتهر بهذا الاسم
وبكونه جهنميا صار هذا الاسم دالا على كونه جهنميا دلالة حاتم على انه جواد فاذا اطلق على ذلك المسمى
وقصد به الانتقال الى وصفه لم يكن مجازا بل كناية ايضا بلا اعتبار المعنى الاصلي وان اطلق على
شخص آخر كان استعارة واذا اطلق ابو جهل وقصد به الى كونه جاهلا فقد اعتبرت المعنى
الاصلي ولم يجعله كناية عن شيء ثم قيل فان هذا المقام مما اشتبه على اقوام قوله او مقام ابهام
عطف على مقام تعظيم وترك لفظة الابهام او ابدالها بالاعلام اولى بالاستلذاذ والتبرك قوله
او ما اشبه كل عطف على مقام احضار او مقام ابهام وذلك اشارة الى جميع ما ذكر ومن الامور التي
لها مدخل في الاعتبار واتباع المخاطب في التسمية بنحو سعيد او في المسارة بنحو سفاك وسفاح
والتنبيه على غباوته بانه لا يتعين عنده المسند اليه الا باسمه الذي يخصه **قال** واما
اقول اي كون المسند اليه موصولا اي معبرا عنه بموصول في حاصله في
زمان فتح مثلا احضار الخ ولفظة متى للمجرد الظرفية مجازا او تأمل المعنى ما سبق بحيثية قوله
معلومية الانتساب الى المشار اليه اي المعين عند المخاطب يشار اليه باعتبار تعينه عنده واما
الجملة الواقعة صفة فهي معلومة الانتساب الى شيء ما لا الى شيء معين عنده الا ترى انها لا تقع
صفة الا للنكرة قوله واتصل باحضار اشارة الى ترجيح الموصولية بعد ذكر المرجح ولا بد منها في كل حاله
لكنه قد لا يفصلها لعدم المرجح كما في المضمر والعلم وقد يفصلها كما في الموصول واسم الاشارة واما

اراد بالغرض الباعث اه ول للغاية التي يقصد حصولها بايراد الموصول كزيادة التقرير
والايماء الى وجه بناء الخبر وللحامل الذي تقدم وجوده على ايراده كعدم العلم بغير الصلة والاستهجان
قوله سواه اي سوى انتساب الجملة اليه قوله فتقول الذي اي فحينئذ تقول فان قلت
جاز ان تجعل تلك الجملة صفة للنكرة فلا يتعين الموصول قلت الكلام على تقدير كون المسند اليه
معرفة والمقصود وجه التعريف واختار في المثال الاول معك لانه انسب بحسن وقال في
الثاني معنا دون معي ليشعر بعلم المخاطب بالصلة ونبه في الثالث على انه اذا انتفى علم المتكلم
والمخاطب معا في مادة جاز ان يلاحظ انتفاء كليهما او احدهما قوله او ان يقصد زيادة القصد
ليندرج مع الاغراض السابقة في كونه حاملا متقدم الوجود على ذكر الموصول فان زيادة التقرير
غاية متأخرة عنه والمراودة مفاعلة من راد يرود اذا جاء وذهب كان المعنى خادعه صاحبه
في يده اي خادعته عن نفسه واحتالت في طلب مواقعته اياها فاستهجن في الحكم بالمراودة
على المرأة التصريح باسمها وذكرت بالموصول الذي يفيد زيادة تقرير ثبوت المسند للمسند اليه
فان كونه في بيتها وتمكنها من نيل المراد منه مما يحقق مراودتها ويفيد ايضا زيادة
تقرير المقصود اعني نزاهة يوسف عليه السلام لان امتناعه منها مع كمال قدرتها عليه يدل على
طهارة ذيله جدا ويفيد ايضا زيادة تقرير المسند اليه وتعيينه لان في زليخا وامرأة
العزيز بسبب تجويز الاشتراك في الاول واحتمال الجنس في الثاني احتمال اللبس في التي هو في بيتها
لا اشارة الى المعهودة معينة قوله والعدول عن التصريح تأخير هذا الاستطراد عن التمثيل
بقوله وراودته التي هو في بيتها اشعار بانه مثال الاستهجان وزيادة التقرير معا قوله
كثيرا اي مصيرا كثيرا او زمانا كثيرا او ان اورث المصير تطويلا ومن لطف هذا النوع اعني العدول
عن التصريح ما يحكى انه وقع في قوله قالت لترب معها جالسة في قصرها هذا الذي اراه من
قالت فتى يشكو الغرام عاشق قالت لمن قالت لمن قالت لمن ودلالة ابن اخت خالك
وابن الك على المخاطب بشهادة العرف وقرينة المقام المخصصة للعام فان الثاني يتناول
اخاه والاول يتناوله وابن خالة اخوي قوله ليعدل عن التصريح بنسبة الكافة الى المتكلم
اراد انه لما لم يصرح باسمه بل كنى عنه صارت نسبة الكافة غير مصرح بها تبعا لان الكناية
مما فيه نفس النسبة والرفعة جعل فيه عرق عن ان يشيد به صغار العلم وتنكيرها للتعظيم والتحالف
معنى لا بد من حال يحول اي لا تحول ولا انتقال لاحد الامرين بل هو لازم قطعا لانه ان كان حياة قال

في اقراره فقد دخل في ربقة الكذب بالانكار وان كان كاذبا فيه فقد دخل بالانكار في
ربقة التهمة بفتح الهاء وتوسيط لا محالة بين الكذب والتهمة اشعار بتعلقه بهما قوله وكذا
ما يحكى قيل فيه انه لم يوافق المعطوف عليه والظاهر انه اراد تشبيه المحكي بالمحكي لا الحكاية
بالحكاية ومعنى اين انت في اي شغل انت عجب فكرتك سل لكن نحو اغبار الا استطعم تعنتا
ولما كان في هذا السؤال سوء ادب غاظ شريحا فحمله على موضوعه الحقيقي اي السؤال عن المكان
واجاب بانه غلط اي انا بين جاديين قوله بعيد سحيق اي مكانك بعيد في غاية البعد فقد
تعب في الاشتغال عنه وفيه نوع سخرية منه لاشتغاله بما لا فائدة فيه ولما اطلع ابو حكيم على قلة
عقله انكسر سورة غضبه فرحب به وقال خير مقدم ثم دعا له اي ابقاك ملتبسا بالموافقة
والبنين وزاد في الدعاء بكون الولد هنيئا اي لا تبقى به مرضيا وبلوغه حد الفروسية قوله
الشرط املك تامة عليك او لك وهذا مثل في وجوب المحافظة على الشروط والعهود اي ما
تواففوا ملكة وفقر فانك مثل في زوجتك اي يجب عليك الوفاء بالشرط قوله ما يشق تقصيد
عدته بالتبيع على التضمن معنى التنقيص **قال** او ان تومئ عطف على قوله او ان
وهذا هو الغرض الرابع وهو غاية مفارقة عن ايراد المسند اليه موصولا وقد ذكره باسلوب الخطاب
كالغرض الاول بعد ذكر الثاني والثالث بصيغة المبني للمفعول وبذلك اشار الى ايراد
المسند اليه موصولا واختير لفظ البعيد لبعد العهد عن المشار اليه بتوسط فقنة العدول عن
التصريح وقد فسر الوجه بعلة انشاء الخبر للمسند اليه نظرا الى ظاهر المثالين فورد ان
الوجه بهذا المعنى لم يوجد في بعض الامثلة المنتزعة على الايماء كقوله ان الذي سمك السماء وان الذي
ضرب وان الذين ترونهم وان الذي الوحشة في داره فدفعه بعضهم بان كلمة هذا في
قوله ثم يتفرع على هذا اشارة الى ايراد المسند اليه موصولا فيه مردود بان لفظه ثم وذكر التفرع واسم
الاشارة للقريب تنادي على فساده وفسر ايضا بطريقة الخبر وجهته كقولك عملت هذا العمل على وجه كذا
اي على طريقة وطرزه فالمعنى ان تاتي بالموصول مع الصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي
طريق وجنس من الثواب والعقاب والمدح والذم الى غير ذلك وحاصله ان تاتي بما يحصل الكلام
على وجه ينبه الفطن على خاتمته كالارصاد في علم البديع وليس شيء منها اولا فلانه ينبغي مسند الكل
لفظ البناء الذي لطرف واجناس مختلفة هو الخبر نفسه لا بناؤه واما ثانيا فلان الايماء
بهذا المعنى لا يكون ذريعة الى وسيلة الى التعظيم والاهانة نحو المعاني المنتزعة كما ستعرفه

ستعرفه فالصواب ان يفسر الوجه بعلة بناء الخبر اي اسناده الى المبتدأ او ربطه به فانه
كانت علة لثبوت الخبر في نفس الامر ولا فالايمان سبب لثبوت الدرجات وعلة باعثة
على اسناده الى الموصول وبنائه عليه وكذا الكفر بالقبائح الى الدركات ثم يتفرع على هذا اي على
الايماء الى وجه بناء الخبر وهو عطف على مقدر يدل عليه ان تومئ اي فيحصل الايماء ثم يتفرع وقوله
ربما جعل استئناف لبيان الاعتبارات اللطيفة قوله الى التعريض بالتعظيم اي لغير الخبر من
المتكلم والمخاطب والغائب نحو الذي يرافقني او يرافقك او يرافق زيدا فالمرافقة المفيدة
باحديها علة لثبوت الاستحقاق ادعاء وباعثة على الاسناد وذكرها وسيلة الى التعظيم وكذا
الحال في اقلاب الخبر وقس بالاهانة قوله ومنها اي ومن التعريض بالتعظيم في باب الموصول
ما لم يحصل لانه ليس من باب المسند اليه وايضا التعريض بالتعظيم هنا من الحذف لا من الايماء اذ
جاء بعد الخطية الصغيرة والكبيرة التي يقصر العبارة عن بيانها لكثرتها وفظاعتها وحشتها وقوله
وربما جعل ذريعة الى التعظيم شان الخبر افرد تعظيم شان الخبر عما تقدم لانه لظهوره بمنزلة
الحاصل من حاق الكلام فلا يندرج في التعظيم الحاصل عرض الكلام اي جانبه وربما جعل ذريعة
الى تحقير الخبر ايضا كقولك الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه وسمك السماء ليس علة لبناء البيت
بل هو علة حاملة على اسناده الى المسند اليه وبنائه عليه وذريعة الى تعظيم شان الخبر بناء
على تشابه اثار المؤثر الواحد ولما كون مرتبة الصلة بحيث يومئ الى ان الخبر عن الموصول
من جنس البناء فلا مدخل له في التعظيم الا ترى انه لو قيل ان الذي سمك السماء كان تعظيم
شان بناء البيت باقيا بلا شبهة ولا ايماء فيه بهذا المعنى اصلا فالتعظيم ناش من ذكر
الصلة لا من ايمائها الى جنس الخبر وقس على ذلك حال المرافقة والمفارقة فان التعظيم والاهانة
ناشئ منهما تقدم الموصول او تاخر وضرب البيت في مكان المهاجرة معلول لزوال المحبة عادة
لكنه سبب حامل لاسناد الزوال اليها وذريعة الى تحقيق الزوال ودليل على ثبوته بخلاف سمك السماء
اذ لا يدل على تحقق بناء البيت ولو قيل غالت الغول ود التي ضرب بيتا مهاجرة لكان
في تحقيق الخبر ايضا وكذا ظن المخاطبين بكون تلك الجماعة اخوانا لهم علة باعثة على
شفاء الغليل اليهم وذريعة للتنبيه على الخطا ولو قيل يشفي صدركم غليل صدور الذين ترونهم
اخوانكم لكان التنبيه على الخطا باقيا على حاله وكذا ثبوت الوحشة في دار الميت باعث
على الاخبار بانها سبل الرحمة اياه تسلية للمتحقين وفيه تنبيه على معنى آخر سوى الاول بهم

تعقيبا بما يوجب تلك الوحشة من فرنهم وتفجعهم ولو اقر الموصول لكان التنبيه على ذلك المعنى
باقيا قطعا فقد استبان ان الايماء بمعنى الاشعار بجنس الخبر ليس وسيلة الى تلك المعاني
كيف ولا يشتبه على ذي مسكة ان قولك الذي يرافقك يستحق الاجلال وقولك يستحق الاجلال
الذي يرافقك يتساويان في التعظيم الناشئ من ايراد المسند اليه موصولا ثم ان المصنف اورد
الكلام في الجملة الاسمية لكونها على الوضع الطبيعي من تقدم ذكر الذات على الصفة فذكر بناء
الخبر دون اثبات المسند والا فلا فرق بينها وبين الفعلية في افادة نوع النكت اعني الايماء
وما يتفرع عليه وانما اطنبنا في توضيح المقام لتنبيك على انه الحكمة في دفع توهمات الاوهام قوله
بنا لنا بيتا دعائمه اعز واطول بيت العز والشرف دعائم ذلك البيت اعزه اي اقوى واطول من دعائم كل بيت و
تمت الكوفة كوفة الجند لانها جند كسرى بها غالت اي اهلكت ودخلها غول فلا يبرح جيع ع
ذلك النحب الوجد اليها تروعهم تطلعنوا تم والغليل ما يجده الانسان من شدة الغيظ وحرارة العطش
يقال بجرعة اي القاء على الارض قوله وربما قصد بذلك عطف على الاغراض المذكورة بحسب
المعنى اي ما يقصد بايراد المسند اليه موصولا ما ذكر وربما قصد ولا يجوز عطفه على قوله وربما جعل ذريعة
لانه قد استوفى فروع الايماء بقوله او على معنى ان معطوفا على خطأ وايضا كان المناسب ح
لتطفله بهذا القرب الايماء وما لم يقل وان تقصد عطفا على تومى بل غير الاسلوب الى ربما قصد
اشارة الى ان ايراد المسند اليه موصولا له مدخل ما في التشويق المذكور وليس مستقلا بافادته
او لا بد من تقديره ايضا والمعنى انه قد يقصد بايراد المسند اليه موصولا تشويق السامع وتوجه
ذهنه الى الخبر وذلك بان يكون الصلة امرا غريبا مشوقا الى سماع الخبر فياخذ الخبر من ذهنه
الى مع مكانه اي تمكين فيه وذلك لان الوارد بعد التوجه والانتظار اعز وادخل في القبول
وجتى متعلق بيتوجه ومنتظرا حال من فاعله قال تكلف ذاك الشاعر في تنويه البسقط المراد حيوان
الناس في خلقة آدم عليه السلم من اكاد الذي هو التراب وقد يقال اراد جبرتهم في حشر الاجساد
لان البيت من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا قوله وفي بعض العبارات اي في المعاني
التي تعتبر وتجعل اغراضا من ايراد المسند اليه موصولا وجم من جام الطائر حول الماء ليقع
الموضع الذي تمكن فيه من شربه وذلك المعاني كالترغيب في قولك الذي حسن خلقه وكمال
جماله وذم خلقه والحث على الترحم كما في قولك الذي ذهب امواله وسبي اولاده او على
التامل كما في قولك الذي تاه فيه الفكر مسالة القضاء والقدر **قال** وربما جعله

التي تقتضي كونه اسم اشارة فهي متى صح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة الحسية
قوله وذلك لان اسماء الاشارة موضوعة في اصلها لان يشار بها الى المحسوس مشاهد
فان اشير بها الى غير محسوس او الى محسوس غير مشاهد فلجعله بمنزلة المحسوس المشاهد وتنزيل
الاشارة العقلية منزلة الحسية قوله واتصل بذلك جاء اي باعث فان عدم طريق الى
الاحضار سوى الاشارة الحسية باعث متقدم لا غاية متأخرة عن ايراد المسند اليه اسم الاشارة
نعم تنبيه المخاطب على ذلك العدم غاية متأخرة عن ذلك الايراد وكذا القصد المتعلق بأكمل
التمييز وتعيينه باعث متقدم واسم الاشارة وان كان بحسب الوضع والاستعمال مشتركا ولا
للتعدد الا انه بسبب اقترانه بالاشارة الحسية يفيد اكمل تمييز وتعيين اذ لا يبقى اشتباه
اصلا بعد الاشارة التي هي بمنزلة وضع اليد وبيانا المقصود به عند العقل والحس معا بخلاف العلم و
المضمرات المقصود بهما يتبادر عند العقل وحده ولذلك جعله بعضهم اعرف المعارف ومن جعل
العلم اعرف نظر الى انه بحسب وضعه الواحد لا بعينه والا امعينا ومن جعل المضمر اعرف نظر الى ان
ضمير المتكلم لا يتطرق الاشتباه اليه قطعا فليكن وجهه موقوفا بهما وانت تعلم ان الانسب اتفاقا
تقديم اسم الاشارة على الموصول قوله فرد اعالما عالما بمعنى الاشارة او التنبيه وجعله حالا
مؤكدة اولى ومن نسل شيبان حال اخرى وبين حال من شيبان على طريقة ملة ابرهيم حنيفا
والضال والسلم شجران بالبادية اي موضع كونه من فلص العرب وفصحائهم وكرامهم منفرد في
كأسه من غيره وبهذا مثال القصد الى اكمل تمييز وتعيين قوله سربال ليل جعل ظلمة الليل
سربالا تسربل به الطارق فلا يرى الا بتامل خصوصا اذا كان مثل غبار والكوماء الناقة العظيمة
السنام اي اوجفا اليها قتلا بهذا طارق نجر تني اي قتلتني دعاء عليه وفيه رعاية المشاكلة او
التغني اليها وخاطبها بذلك على مجرى عادتهم في خطاب الحيوانات فالياء في نجرتني ضمير يجب اشباعه
في الكتابة وبهذا مثال الايراد المسند اليه اسم الاشارة حيث لا طريق سواه قوله ولا يعلم الضمير
في به راجع الى المستثنى منه اعني العام المقدر بحسب المعنى فانه المتبهم الذي يدل عليه بعضهم اي ان الام
مبهم او احد على ظلم يراد به وقد يتوهم ان المستثنى ضمير مستتر في يعلم راجع الى احد والا ذلاك
بدل منه كما يشعر به عبارة المصنف في قوله ان كانت الا صيحة ولا ترى الا مساكنهم بالرفع
كما بحثي في مباحث القصر وعلى الحق المكار الاعلى المشترك بينهم يركبونه ولا يراعيه احد منهم اشارة
او لا الى امتيازهما عما عداهما في صفة الذل اي الهوان ثم بيّن ذاتيهما ثم اورد اسم الاشارة

لكن منهما قاصدا بذلك تمييزه اكمل تمييز وتعيينه ليكون اثبات ما اسند اليه من وجه ذلك
بحيث لا يتطرق اليه الباس اصلا والحنف الذل والجوع والرقة القطعة البالية من الحبل
والشيخ الدق والكسر لا يرثيا اى لا يرق ولا يرحم والمقصود الحث على عدم تحمل الضيم بان هذا
صفة اكارها لكاد قوله احسنوا البنى يقال بنية وبنى بالضم فيهما كدمية ودمى وبالكسر فيهما
كجزية وجزى والمراد ما بنوه من صنائع المبار وكانه اشار بكلمة ان الى ان الاتى ما بهم من احسان …
المكارم والايفاء بالعهود وتوثيق العقود بحيث يتم ما يحقق من سنخ الامور وما تقدر منها
واثبات اسم الاشارة لاكمل التمييز قوله اولان يقصد بذلك اى بايراد المسند اليه اسم اشارة
بيان حاله فان جعل القرب والبعد والتوسط داخلة فى معانى اسماء الاشارة كان هذا
بحثا لغويا ذكر توطئة لما يتفرع عليه من مباحث الخواص وان جعلت خارجة عنها مقصودة
البلغاء بحسب مناسبة الالفاظ فى القلة والكثرة والتوسط كان من علم المعانى **قال**
ثم يتفرع عليه ذكر **اقول** اى الاصل فى اسم الاشارة ان يقصد به اكمل التمييز او بيان
الحال ثم يتفرع على كل منهما ما يناسبها اى تارة يقتصر على ان يقصد به اكمل تمييز المسند اليه ليتفرع عنه
السامع غاية الايضاح وهذا امر مقصود فى نفسه يتبعه دفع تطرق الاشتباه فيما اسند اليه
كما مر واخرى يقصد به اكمل التمييز ويتوصل بهذا القصد الى قصد معنى اخر يناسبه كاظهار كمال عناية
المتكلم بتمييز المسند اليه لنوع قرب واعتبار له عنده كما فى قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك
هم المفلحون وكالتنبيه على غباوة السامع اى مرتبة عدادا الحيوانات فيما لم يحمل الشىء متميزا غاية
التمييز بحيث يشاهد لم يدركه كما فى خطاب الفرزدق لمن يهاجيه وكذا ايقصد بانواع …
هذا قربه المكانى واخرى يتوسل بقربه الى … تشبيها للمراتب المعقولة بالمسافات
المحسوسة ولما لم يمكن ارادة المشبه به مع المشبه كان التفرع ههنا بمجرد المناسبة المصححة للارادة
المشبه بخلاف اكمل التمييز وكمال العناية بالتمييز فانهما يجتمعان فى القصد مع المناسبة كما
عرفت قوله كما قالت عائشة رضى الله عنها تنظير فان اسم الاشارة فى كلامها صفة
للمجرور لا مسند اليه او تمثيل لما قصد بقربه التحقير فانه يوجد فى غير المسند اليه ايضا ويا عجبا
منون اى يا قوم اعجبوا عجبا وغير منون ايضا اى يا عجبى احضر فهذا اوانك وتحقيرها عبد الله
من اجل افتائه بوجوب نقض الضفائر على النساء عند الاغتسال اى بهذا الامر نحن اعلم منه
فكيف يخالفنا ومثلا مميزا او حال كانوا يقولون ذلك لما سمعوا الله يضرب المثل الذبابة

والعنكبوت والبعوض قوله وفى موضع آخر خبر لما بعده تغير الاسلوب لانه تمثيل
قوله وهذه فصله عما قبله مع كونه تمثيلا ايضا لان الاحتمال ان يقصد به مجرد قرب الحيوة
بلا تحقير واما الاتى المشار اليه فيه حقير فى نفسه بخلاف ما تقدم ونظم الاية الكريمة الا لهو ولعب
فى خبر اللهو كما فى اكثر النسخ سهو فى سورة الانعام وما الحيوة الدنيا الا لعب ولهو ويريدون
اسم الاشارة قوله وكما يحكيه القائل هذا ايضا تنظير وعطف على قوله وكما يحكيه عز وعلا
وايراد الامثلة بينها تفنن منه ودقة فى موضع كما وهذا خبر بعلى وبالرحى متعلق بتعشق …
المتفاعس كما تعلى هذا المتفاعس بالرحى اى الذى حصل له التقاعس … بسبب كثرة
ادارة الرحى مع الحلاف التعس … وكسحكرة لكونه بعلها قوله ويبعده تعظيمه اى
وان يقصد بالبعد التعظيم بناء على ما تقدم من جعل علو رتبته ورفعة محله بمنزلة بعد فى
المسافة قوله ومن التبعيد لقصد التعظيم قوله تعالى تلك الجنة هذا الكلام تعالى لا اصل الجنة
فى الجنة فهى حاضرة قريبة فتلك للتعظيم وفضله لاحتمال ان يقال تلك الجنة اشارة الى
الجنة الموعودة فى الدنيا اى تلك الموعودة سنخ النبى او رثتموها بخلاف قولها فذلكن فانه
متعين للتعظيم قوله او خلاف تعظيمه عطف على تعظيمه اى او ان يقصد بعده خلاف
تعظيمه اى تحقيره والمراد انه على معنى انه بعيد فى الغاية عن ساحة عز الحضور والقرب قوله
او ما سوى ذلك عطف على قوله ان لا يكون كله او لساعك وذلك اشارة الى ما ذكر من الامور
الداعية الى ايراد اسم الاشارة وما يتفرع عليها وهذا السلك اشارة الى سلك الدعاوى والتفرع
وهذا الفصل اشارة الى فصل كون المسند اليه اسم اشارة ومن جملة اللطائف الداعية ان
يورد اسم الاشارة للتنبيه على ان المشار اليه انما استحق ما ذكر بعده لاجل الصفات السابقة
كقوله تعالى اولئك على هدى وقول الشاعر فذلك ان يهلك فحسنى ثناؤه … الا ان هذين المثالين
عدا من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ومن اللطائف المتفرعة قصد التعظيم بالقرب بناء
على ان عظمة الشىء مما يقتضى التوجه اليه والتقرب منه كقوله تعالى ما خلقت هذا باطلا وان
هذا القرآن يهدى للتى هى اقوم وسيأتى فى اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر نكت اخر كما
ربما امكن اجراء بعضها فى الاخراج على مقتضى الظاهر **قال** واما الحالة التى تقتضى
التعريف باللام **اقول** اى تعريف المسند اليه باللام فهى متى اريد بالمسند اليه …
الحقيقة اى مع الاشارة الى حضورها فى ذهن السامع فان معنى تعريف اللام هو … الاشارة

قال ان يقصد باسم الاشارة الواقع موقع التنبيه بلادة السامع انه لا يدرك الا المحسوسات

كما ستجيء وقوله كالمة تمر من قائل استشهاد بطريق الاستيناف على صدق قوله الماء
مبدأ كل حي مع انه مثال التعريف الحقيقة باللام في غير باب المسند اليه وقوله يأتي في الرفات
استيناف آخر لدفع توهم ان تفسيره للآية مخالف لما ورد في الكتاب والمشهور من ان مبدأ
الانس التراب ومبدأ الجن النار وما روي من ان مبدأ الملائكة الريح فانه دال وجه التوفيق
ثم رجع الى ذكر الامثلة واللام في الرجل والمرأة والدينار والدرهم لتعريف الجنس والحقيقة
وليس يلزم من كون جنس الرجل افضل من جنس المرأة ان لا تكون مرأة افضل من رجل لجواز
ان يكون الجنس الحاصل في ضمن كل فرد من الرجل افضل من جنس المرأة الحاصل في ضمن اي
فرد منها مع كون خصوصية فرد منها افضل من خصوصيات افراد منه واما قولك الكل اعظم من
الجزء فمعناه الظاهر ان كل واحد من افراد الكل اعظم من جزئه فاللام في الكل للاستغراق وفي
الجزء عوض من المضاف اليه وقد يجعل اللام في الكل للجنس لكن يقصد الجنس من حيث وجوده
في ضمن فرد منه لا بعينه كما سيأتي فهو اعظم من جزئه ولا يصح ان يقال جنس الكل اعظم من جنس
الجزء قوله ونعم الرجل حمله على تعريف الجنس للمبالغة كانه يدعي ان جنس الرجل بماهيته
الجامعة للمحاسن او المساوي المنسوبة الى هذا الجنس هو ذلك المخصوص وقد يقال ان المراد
الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه فيرجع الى ما ذكره من ان اللام فيه للعهد الذهني
وسيأتي تمام الكلام في باب الاطناب ان شاء الله تع قوله ومن تعريف الجنس
قيل فصله لاحتمال الاستغراق في بعض الامثلة والبيت الاول يشتمل على اربعة امثلة اي جنس
الخل لجنس الماء وقوله يدني بيان لوجه الشبه والمعنى يقربني خليلي او يبعدني كل من جنس الخليل
لصاحبه قوله الناس ارض اي انهم من هذا الجنس جنس حيث كانوا ولكن عليهم علو مرتبة والكتاب
والحكم والنبوة محمولة على الجنس وقد حملت على الاستغراق ايضا لان اولئك اشارة الى الانبياء
وآبائهم وذرياتهم وقد اوتوا جميع الكتب والاحكام والنبوات على سبيل التوزيع قوله والقرب
المسافة متعلق بقوله يعامل وبين حال من المسافة واذا ما لمت ظرف للقرب نفسه الا انه
في الحقيقة ظرف للطموح وهذا التعريف اشارة الى تعريف الجنس ولفظه مستدركة لان المقصود
ان يترك الاسم منكرا غير معرف بشيء من التعريفات وهذا القرب انما هو بين المنكر وبين المعرف
بلام الجنس اذا اريد به الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه لاجل قرينة تقتضي ذلك
كقولك حيث لا عهد اكلت الخبز وشربت الماء فان مؤدى هذا المعرف مؤدى المنكر وهو الفرد

الفرد المنتشر كانك قلت اكلت خبزا وشربت ماء والفرق انك في المعرف تشير الى كون
ماهية ذلك الفرد معلومة وليس في المنكر هذه الاشارة والتعريف الجنسي الماخوذ بهذا الاعتبار
هو المسمى بتعريف العهد الذهني واذا قصد بالمعرف بلام الجنس الماهية من حيث هي كما في الاشياء
التي يراد تحديدها او اجري الاحكام عليها مما يتنافى بين المعرف والمنكر بون بعيد لان المراد بالمعرف
الماهية من غير ان يلاحظ معها وجودها في ضمن شيء من افرادها وبالمنكر فرد منها مبهم نعم المصادر
التي ليس معها شائبة الوحدة كرجعى وبشرى لا يتحد مؤدى معرفها ومنكرها وهو الماهية من حيث
هي الا ان في المعرف اشارة الى حضورها دون المنكر فكما يجوز ان يعامل المعرف اذا اريد به الفرد
المنتشر معاملة المنكر كما هو المشهور ينبغي ان يجوز ذلك في هذه المصادر قوله يعامل معرفه
كثيرا معاملة غير المعرف اراد ان هذه المعاملة جائزة اذ يجوز ايضا ان يجعل هذا المعرف مبتدأ او ذا حال
كسائر المعارف قوله على اللئيم لم يرد به لئيما معينا اذ ليس في اظهار ملكة الحلم ولا الماهية من حيث
هي بقرينة المرور ولا الاستغراق بل الجنس من حيث وجوده في ضمن بعض افراده والمعنى ولقد
مررت على لئيم من اللئام فعدل الى امر للاستمرار وثم بالحاق التاء مفتوحة يعطف الجمل
قوله ولذلك اي ولكونه بمعنى لئيم يقدر يسبني وصفا لا حالا والمراد ان ذلك مرجح للعدول عن الحال
الى الوصف لانه مرجح للوصفية على الحالية بل المرجح ان جعله وصفا اي على لئيم عادته المستمرة يسبني
ادق في المعنى وادل على وقاره من ان يجعل قيدا للمرور فكانه قال امر دائما على لئيم هو دأبه ان يسبني
فلا التفت اليه ثم اقول لا يعنيني اي لا يريد بي بل يريد غيري اذ لا يهمني الاشتغال به والانتقام منه
قوله ولذا اي المعرف الذي عومل معاملة المنكر غير نظير اي له نظائر كثيرة والمراد الامثلة او
لقوله على اللئيم يسبني نظائر اي اشباه كثيرة في القرآن كقوله تع كمثل الحمار يحمل اسفارا وقوله
الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون ففي الكشاف انه يجوز ان يجعل صفة
للحمار و لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان وفيه ان غير المغضوب
صفة الذين انعمت عليهم اذ لم يقصد بهذه المعرفات شيء بعينه ومن هذا يعلم ان الموصول
كالمعرف باللام في هذه المعاملة قوله او العموم والاستغراق عطف على نفس الحقيقة
او اريد بالمسند اليه بل بتعريفه باللام عموم الحقيقة لافرادها ولما كان العموم قد يطلق على التناول
على سبيل البدل عطف عليه الاستغراق تعيينا للمراد وانما جعل تعريف الاستغراق منفيا بلام
لتعريف الجنس جريا على ما هو المشهور وسيجيء اندراجه مع العهد الذهني تحت التعريف الجنسي

الا انه اشار ههنا الى الاندراج الذي هو تحقق لكونه اظهر فلم يجعله قسما على حدة وقرينة الاستغراق
في ان الانسان ورود الاستثناء وفي المثالين الآخرين صحة وروده فان قلت اللام في
السارق والسارقة موصول وعموم الحكم مستفاد من علية السرقة والسحر قلت ان سلم كون اللام
موصولا فهذا الموصول في حكم المعرف باللام ولا شك ان صحة الاستثناء اي عدم يراد بذلك عموم
اللفظ مع قطع النظر عن العلية لانتفائها اذا كان الساحر عاما وقد وقع في حيز النفي وجب ان
يقصد به نفي العموم لا عموم النفي لما اشتهر من ان النفي يتوجه الى قيد الكلام لا الى الاصل لانا نقول
ليس ذلك كليا الا ترى الى عموم قوله تعالى لا يحب كل مختال فخور والشرح فيه انه ان اعتبر قيد العموم في
الكلام اولا ثم دخول النفي عليه ثانيا كان النفي واردا على المقيد نافيا لتقييده اعني عمومه وان
كان القيد واردا على المنفي فقيد العموم نفيه والتعويل في تعيين احد الاعتبارين على القرائن قوله
او كان المسند اليه حصة معهودة من الحقيقة عطف على قوله اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة وانما قال او
حصة معهودة ليكون عطفا على نفس الحقيقة او العموم اشعارا بان تعريف العهد قسم مستقل من التعريف
مقابل لتعريف الجنس ليس كالاستغراق متولدا من التعريف الجنسي قوله كما اذا قال لك قائل فيه
تنبيه على ان الحصة المعهودة من الحقيقة قد يكون فردا وقد يكون اكثر وعلى ان معهودية الشيء قد تكون
باعتبار كونه مذكورا في كلام شخص آخر قوله تعالى فجمع السحرة اشارة الى جميع المذكورين اعني كل ساحر عليم
ولا شك ان هذا الجميع حصة معهودة من حقيقة الساحر فليس في السحرة استغراق افراد الحقيقة
ليس اللام فيها اسما موصولا وان كان في صفة انما ذلك في الصفات التي يقصد بها الحدوث لا في
الصفات التي صارت بمنزلة الاسماء ولئن سلم فقد مر انه في حكم المعرف باللام فان قلت اذا قلنا
مثلا كل عدد اما زوج او فرد فالاعداد غير خارجة عنهما كان العهد والاستغراق مجتمعين في لفظ
الاعداد قلت اذا قصد بلفظ الاعداد استغراق الافراد فلا حاجة الى ملاحظة كونها مذكورة
حتى تكون معهودة ثم ان الكل اجتماعهما على ان الحصة المعهودة من الحقيقة لا تصدق على جميع افرادها
قطعا فلا يجتمعان اصلا قوله فعصى فرعون الرسول نبه بايراده على ان التعريف باللام الاخص
بالمسند اليه وكثيرا ما يورد الامثلة من غير الباب الذي هو فيه تنبيها على عدم الاختصاص فما ذكر
امثلة للحالة الجارية في غير هذا الباب ايضا فلا حاجة الى تأويلها بما يردها الى الباب قوله وتحرير
ما ذكرنا من فائدة اللام الاستغراق او العهد يذكر في الفن الثالث ذكر هنا كان القول بافادة
اللام لتعريف الحقيقة والاستغراق مشكل ثم حقق كيفية افادتها لا سيما بان اللام موضوعة للعهد فكان

للعهد فكان الاولى ان يذكر ههنا تعريف الحقيقة ايضا **قال** واما الحالة التي
تقتضي التعريف بالاضافة اي تعريف المسند اليه بالاضافة وقوله الى احضاره اي بعينه
متعلق بطريق لتضمنه معنى موصل واصلا مصدر موكد لانتفاء الطريق او حال من الطريق
اي انتفى طريق سواها انتفاء كلية او انتفى ملتبسا بالكلية قوله ان لم يكن عندك منها كما
من الغلام شيء من طرق التعبير عنه سواه اي سوى انه غلام زيد او لم يكن عند سامعك شيء وفيه بحث
لان النسبة الاضافية يجب ان تكون معلومة للمخاطب ولا شك انها تصلح ان تقع صلة بان
تعرف لا اشتباه على خرق مسكه فيقال الذي هو غلام زيد فيرجع الى ان الاضافة اخصر قوله او
طريق سواها اخصر اي لم يكن عند المتكلم طريق غير الاضافة اخصر من الاضافة فيفهم منه ان
ان الاضافة اخصر الطرق الحاصلة عنده في احضاره بعينه وكذا ان يجعل سواها استثناء
من طريق اخصر فيدل على ان الاضافة اخصر الطرق قوله هواي اي مهويي ومحبوبي
اخصر من الذي اهواه والهوى بين جمع يمان بمعنى يمني حذف احدى الياءين وعوض عنها الالف
المتوسطة مصعد اي مبعد في الارض اذا ابعد منها جنيب اي مجنوب مستتبع يقال الكل تابع
جنيب يريد ان جنيب راحل نحو اليمن وجسمي مقيد بمكة فاختار الاختصار لعدم الارتياح الى
بسط الكلام قوله او لان عطف على ما تقدم بحسب المعنى اي يعرف المسند اليه بالاضافة اما
لانتفاء طريق سواها او للاختصار او لان في اضافة حصول مطلوب آخر سوى الاختصار وقد
يقال هو عطف على متى لم يكن عطف ظرف على ظرف اي الحالة المقتضية للاضافة حاصلة
متى لم يكن طريق او حاصلة لان في اضافة وفيه ان اللام ظاهر في الحاصل فلا يلائم
العطف على الزمان قوله مثل ان تغني بالنصب على انه بدل من حصول او حال من مطلوب آخر
وبالجر على انه صفة لقوله او الاولى عطف على المتعذر وتركه فاعل له فيلزم اعمال اسم التفضيل
في الفاعل الظاهر بدون الشرائط في مسألة الكحل فيكون شاذا وجاز ان يكون الاولى
تركه جملة اسمية معطوفة على صلة اللام في المتعذر نظرا الى المعنى كانه قال عن التفصيل
الذي تعذر او الاولى تركه فيلزم جعل الاسمية صلة اللام على وجه التبعية قوله
لجهة من الجهات كضيق المقام لعدم الفرصة واداء التفصيل الى ملال السامع والاشتمال
اسمائهم على ثقل وكراهة سمع او صلاحية نظيره وكاستهجان التصريح بنسبة الفعل القبيح
الى صريح اسمائهم واقتضاء التفصيل تقديم بعض على بعض فيورث عداوة او ادخ ط

قوله بنو مطر هذا من قبيل المتعذر عادة لان المراد القبيلة ويوم اللقاء معمول معنى
التشبيه المستفاد من كانهم والغيل الاجمة وخفان مأسدة مشهورة والاسد اذا كان
ذا شبل كان اشد مقاتلة ومدافعة وقوله اولاد جفنة مما ترك تفصيله للاولوية اذ
المراد اشخاص معدودون والمعنى انهم لم يتفرقوا بموت ابيهم عن مقر عزهم وانهم لا ينتجعون
كسائر الاعراب ترك تفصيلهم احترازا عن تقديم بعضهم على بعض وعن التصريح باسماء
الاناث الداخلة فيهم ومارية ام جفنة قوله قومي هم لم يصرح باسماء قتلة اخيه من
الاقارب ولم يفصلها لانه يورث تاكد العداوة واميم مرخم اميمة اسم امراة كانت تلومه
على ترك الانتقام فدفع لائمتها بان الانتقام منهم يعود بالمضرة اليه لان عز الرجل بعشيرته
قوله فبالناس ترك فيه التفصيل لان مقصوده التفصيل باعتبار كثرة العدد المعلومة
من السبع صريحا فيضيع التفصيل وايضا الاخبار بسبع عن المفصلين يكون لغوا وايضا قد
يستهجن التصريح ببعض اسامي القبائل مثل كلب وكلاب ونمير وقال الا ثلثة نظرا الى
تاويل القبائل بالاحياء ثم عاد الى التانيث قوله او مثل ان تتضمن اي الاضافة اعتبارا
لطيفا منسوبا الى المجاز كما في الاضافة لادنى ملابسة فان الهياة التركيبية في الاضافة
اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لان يخبر عن المضاف بانه للمضاف اليه فاذا
استعملت في ادنى ملابسة كانت مجازا لغويا لا حكميا كما توهم لان المجاز في الحكم انما يكون
بصرف النسبة عن محلها الاصلي الى محل آخر لاجل الملابسة بين المحلين وظاهر انه لم يقصد صرف
نسبة الكوكب عن شئ الى الخرقاء بواسطة ملابسة منها بل نسب الكوكب اليها لظهور جدها في
في تهياة ملابس الشتاء بتفريقها قطنها في قرابتها للغزل لها في زمان طلوعه الذي هو ابتداء
البرد فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف قوله اذا قال فيه
استشهادان احدهما ان الاناء للضيف وقد اضافه الى الضيف لملابسة اياه في شربه منه وفيه
جعل هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الملكي مبالغة في اكرام الضيف ولطف والثاني ان يراد
بعض الصاحب واريد به اللبن واضيف الى الاناء لملابسة اياه بكونه فيه فهذه ايضا اضافة
لادنى ملابسة اي اذا قال الضيف حين ما شربت قال المضيف احلف بالله حلفة واللام في
لتغني جواب القسم والياء مفتوحة بتقدير النون الخفيفة اي لتبعدن ذا الاناء عني و
لتجعلنه في غنى مني كان الطعام محتاج الى من يطعمه وقد يروى بكسر اللام على تقدير ان

ان وليس شئ من هذين المضافين مسندا اليه فكان الاولى تغيير الاسلوب الا انه
تركه تفننا في ايراد الامثلة الخارجة عن الباب قوله او مثل ان تتضمن نوع تعظيم
اي للمضاف اليه او المضاف او غيرهما باعتبار كالمالكية والمملوكية والمصاحبة في الامثلة
الثلثة المذكورة ومثال تحقير المضاف اليه ضارب زيد بالباب ومثال الآخرين مذكور في
الكتاب قوله او غرضا عطف على نوع تعظيم وذلك كالتحريض على اداء حق المضاف في
قولك صديقك بالباب وعكسه في قولك عدوك يسلم عليك والاستعطاف في قولك اسيرك
محتاج اليك والابتهاج والتحزن في نحو حبيبي شفي او مات **قال** واما الحالة
التي تقتضي وصف المعرف اي ايراد نعت للمسند اليه المعرف فهي اذا كان ذلك النعت
مبينا للمسند اليه كاشفا عن ماهيته فالوصف في المثال الاول حد الجسم عند المعتزلة كاشف عن
حقيقته وفيه ايضا اشارة الى علة الحكم اعني الاحتياج الى مكان فارغ يملؤه الجسم بحجمه لا يقال
كل من الاوصاف ثلثة ليس شئ منها كاشفا لانا نقول الوصف في الاصل مصدر فجاز اطلاقه
على المتعدد فيقال المجموع وصف كاشف وايضا تلك الثلاث بمعنى الممتد في الجهات وهي يقال الكل
سوى الطويل المقيد بصفة اعني العريض والعميق والوصف في المثال الثاني يحتمل وجوها ثلثة الكشف
المدح والتخصيص وذلك ان المتقي ان حمل على معناه الشرعي اعني الذي يفعل الواجبات باسرها
ويترك السيئات برمتها فان كان المخاطب جاهلا بذلك المعنى كان الوصف كاشفا وان كان عالما
كان مادحا وان حمل على ما يقرب من معناه اللغوي اعني المجتنب عن المعاصي كان الوصف مخصصا
قوله باسرها اي بتمامها والاسر في الاصل القد الذي يشد به الاسير ويقال هو لك باسره
اي مع اسره قوله ويجتنب الفواحش والمنكرات عن آخرها اي يجتنب جميعها والتقدير متجاوزا
آخرها الا انه ضمن التجاوز معنى التباعد فتعدى بعن اي متباعدا عن آخرها بالتجاوز وفيه مبالغة
ليست في تقدير متباعدا عن آخرها وليس المقام مما يتوهم فيه انه من تجاوز عنه اي عفا ولك ان
تقول المعنى اجتنابا ناشئا عن آخرها وذلك انما يكون اذا بلغ في الاجتناب آخرها ويوضحه قولهم
جاءوا عن آخرهم والفاحشة ما زاد قبحه قوله كانك جدولة شبهه بالجدول ولم يجعله حدا
كالاول لان بعض اجزاء مفهوم المتقي مذكور التزاما وبينهما فرق آخر هو ان الاول من قبيل كشف
الحقائق العينية والثاني من كشف المفهومات الشرعية قوله ووجه الالطاف ان يريد
في العدول عن العبارة الظاهرة اعني الذي يفعل الواجبات باسرها ويجتنب المنكرات عن

آخرها الى قولك الذي يؤمن ويصلي ويزكي فوائد ا ان الحسنات كلها اساس ومنصبا
الا اصلا نصبت تحته فيه لا يستغني عنه شيء منها اصلا وهو شرط لصحتها اعني الايمان ب
انضمام الحسنات القلبية وقالبية ومالية ج الاقتصار من القلبية على الايمان ومن
الاخريين على الصلوة والزكوة تنبيها على انها اصول لما عداها منطوية تحتها د الاشارة
بترتيب ذكرها على تفاضلها ه الايماء الى ان واحدة من العبادات البدنية اعني الصلوة
تستتبع ترك السيئات وفي قوله بامهات العبادات دلالة على ان الصلوة والزكوة وان كانتا
اصلين مستتبعين لما عداهما لكنهما ليستا شرطين لصحته فان الآثام قد يستغنى عنها بعد الولادة
بخلاف الاساس قوله وذكرت الناسي عطف على ذكرت اساس الحسنات قوله ونظيره
اي ونظير قولك المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي في فصله عما تقدمه لان الموصوف هنا
ليس مسندا اليه وانما قال في تنزيل الوصف منزلة الكاشف اي في الكشف لا في كونه كاشفا
على الطف وجه ولم يقل في كون الوصف كاشفا لان الكاشف المطلق هو الحد وقد عرفت ان
وصف المتقي منزل منزلة الحد فالوصف في قول الاوس ايضا منزل منزلته قوله للجرى عليه
اي للموصوف وعليه فاعل للجرى كما وفيه ضمير للوصف نزل ابرازه والالمعي بالرفع على انه خبر ان
في البيت السابق اعني قوله ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا او بالنصب
على المدح وخبر ان قوله بعد خمسة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول
البدع وصف الالمعي وهو الذكي المتوقد بانه يكشف عن معناه بادي النظر وهو انه يصيب في ظنه
كانه رأى المظنون او سمع او دخل في هلك والاشاحة الحذر والبدع الامر الغريب اي لا
ينفع طالب الامور الغريبة الحذر من امر كائن لا محالة قوله حكى عن الاصمعي استيناف
بيان على كون الوصف كاشفا للالمعي قوله وهما يواخي هذا اي يناسب قول الاوس في فصله عنه
الموصوف فيه نكرة ولاحتمال ان لا يكون خبرا وكونه صفة لهلوعا بل هي الامثلة وعلى التقديرين
مجموعهما بمنزلة الكاشف للهلوع قوله عن احمد بن يحيى هو ابو العباس ثعلب اي حكى عنه هذا
الكلام اعني قال الى آخر قوله او مدحا عطف على قوله مبينا اي كان الوصف مدحا للمسند اليه
قوله او كما اذا قلت الله على ان يقال او كما قلت لانه عطف على قولك وسيرد عليك كلام في
اذا منع والمراد بالمتقي هنا المعنى الشرعي ايضا الا انك بنيت الكلام على انه معلوم للتقى مع
وذكرت منه الامور مدحا له وخصصتها بالذكر اظهارا لفضلها على غيرها لا استتباعها لما عداها

لما عداها كما في سورة الكشف بل بحسب المادة وحدها قوله زيادة تخصيص او توضيحا
بازالة الابهام وفي قوله مفيدا غير فائدة الكشف او المدح اشارة الى ان التخصيص
والتمييز يوجد في الوصف الكاشف والمادح ايضا لكن المقصود هناك احدهما لا مجرد التخصيص
كما في الصفة المخصصة ولم يذكر الذم اختصارا قوله وانت تريد بالمتقي المجتنب عن
المعاصي اراد بالمعاصي المنهيات التي تعلق النهي بها صريحا وترك الواجب منهي عنه
ضمنا فلا يدخل في المعاصي بالمعنى المذكور فلا يرد ان المجتنب عن المعاصي كلها يكون
آتيا بالواجبات عن آخرها فلا يكون الوصف مخصصا واعلم ان صاحب الكشاف
ذكر في سورة المتقين هذه الوجوه الثلثة ونقلها المصنف الى المثال المذكور ليكون من
باب المسند اليه قوله وكونه تعلق عطف على كان الوصف مبينا اي الحالة المقتضية
لوصف المعرف هي اذا كان الوصف مبينا او مدحا الى آخره وكونه تعلق بالوصف من البيان
والكشف والمدح والذم والتخصيص والتأكيد مطلوبا **قال** ولما ترى اقول
مقصوده الاشارة هنا اثبات مطالب ثلثة بين كلا منها بتقديم العلة على الحكم المعلل به
الذهن حال وروده عليه بلا توقف الاول ان الوصف حقه ان يكون معلوم الثبوت
للموصوف عند المخاطب قبل جعله صفة له وذلك لان المقصود بالوصف تمييز المخاطب
الموصوف عن غيره بالوصف فلا بد ان يكون معلوم الثبوت للموصوف عنده لاستحالة
ان يتميز شيء عن شيء بما لا يعرف ثبوته له بخلاف الخبر اذ حقه ان لا يكون معلوم الثبوت
للمخبر عنه عند المخاطب ولهذا قيل ان الصفات قبل العلم بها اخبار والاخبار بعد العلم بها
صفات ثم يشتركان في ان حقهما ان يكونا معلومي التحقق للموصوف والمخبر عنه عند المتكلم
فان قلت قد يقصد بالوصف المدح او غيره دون التمييز فلا يثبت المدعى كليا
قلت الاصل في الوصف هو التمييز لكن ربما يقصد به معنى آخر مع كون التمييز حاصلا
ايضا كما بينا اشارة اليه ذلك آنفا وانما قال يمكنك ان تتوصل لان العلم بالمقدمات
غير كاف في حصول المطلوب بل لا بد من التأمل والنظر قوله لما ترى متعلق بيمكنك
والضمير في به لما ترى المطلوب الثاني ان حق كل وصف ان يكون ثابتا في نفسه وذلك
لان تحققه للموصوف فرع على تحققه في نفسه فان قيل لا يلزم من كونه معلوم التحقق
للموصوف عند المتكلم والسامع ان يكون متحققا له حتى يلزم منه تحققه في نفسه لجواز ان يكون

اعتقاده انما غير مطابق فلان الكلام على تقدير مطابقته لذلك الاعتقاد فمدلول يلزم من تحققه
للموصوف تحققه في نفسه واما الاعتقاد بتحققه فيستلزم الاعتقاد بتحققه في نفسه لا تحققه
في نفسه وانما قال ثابتا متحققا تنبيها على ان الثبوت والتحقق بمعنى واحد وذلك المعنى عند
المعتزلة اعم من الوجود فلا يرد عليهم النقض بالاوصاف الاضافية والاعتبارية التي لا وجود
لها في الاعيان كالابوة والبنوة والعمى لجواز ان يقولوا انها ثابتة في انفسها وان
لم تكن موجودة ولما كان هذا الحكم شاملا للخبر ايضا عممه فقال وان حق كل ما تقصد اثباته و
لا شبهة عليك ان حق كل ما تقصد ثبوته للغير سواء كان بطريق الاعلام والاخبار كما في
الخبر او بطريق الاشارة والاحضار كما في الوصف ان يكون في نفسه ثابتا لما علمت من ان
تحقق الشيء للشيء فرع على تحققه في نفسه وزاد ههنا ثبوته عند المتكلم حيث قال وعندك
لان قصدك ثبوت شيء لغيره وحكمك به يستلزم علمك بثبوته له وهو يستلزم علمك بثبوته
في نفسه فلخص من ذلك كله ان الشيء اذا كان ثابتا لغيره وجب ان يكون ثابتا في
نفسه وانه اذا قصد اثباته لذلك الغير فان كان بطريق الوصفية وجب ان يكون ثبوته لذلك
الغير وثبوته في نفسه معلومين للمتكلم والمخاطب وان كان بطريق الخبرية وجب كونهما معلومين
للمتكلم وحده ثم ان معنى قوله كل ما تقصد ثبوته للغير بحيث يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا او معنى
قوله حقه كذا هو ان يكون متصفا بكذا وجوبا فالقضية المثبتة ههنا هي قولنا كل ما يمكنك
ان تجعله وصفا او خبرا يكون ثابتا في نفسه وعندك لا محالة فتنعكس بعكس النقيض على
طريقة المتقدمين الى قولنا كل ما لا يكون ثابتا كذلك اي في نفسه وعندك لا يمكنك بل يمتنع عليك
جعله وصفا وكذا جعله خبرا ايضا فقوله او متحقق اشارة الى انه لا فرق بين العبارتين و
ههنا بحث وهو ان المستحيل منتف اتفاقا لا تحقق ولا ثبوت له اصلا وقد يوصف بصفات
ويحكم عليه باحكام صادقة كقولك المستحيل الذي لم يعقل امتنع الحكم عليه ولا يمكن ان يقال
تلك الصفات والاخبار ثابتة في انفسها بحسب الخارج واما الثبوت الذهني فهم لا يقولون
به قوله وهو اذا استوضحت منه اشارة الى ما له كلامية وهي ان مشايخ المعتزلة
قسموا الاشياء الى الذات والصفة وعرفوا الذات بما يصح ان يعلم ويخبر عنه وزعموا ان الصفة
لا تعلم ولا تشارك الذات في المعلومية وما يتفرع عليها من صحة الاخبار فقد خلل في حد الذات
فرد عليهم بما تبينا من كون الوصف المخبر معلوم التحقق لغيره وفي نفسه يدل على

والاشتراكية

على ان الصفة المقابلة للذات معلومة ايضا فان قولك عالم معناه شيء له العلم فالشيء
هو الذات ومعنى له العلم هو الصفة عندهم فاذا جعل عالم نعتا كان ما يندرج في مفهومه معلوما
ايضا فالصواب ما ذكره ابو الحسين من ان الصفة تعلم تبعا لا اصالة وتحقيقه انهم
وجدوا النسب التي تجعل آلات لملاحظة اطرافها وتعرف احوالها بحيث لا يمكن الاخبار
عنها من حيث الحجة ولا العلم بها على الاستقلال فسموها صفات وسموا اعدائها ذوات فالصفة
معلومة تبعا حيث جعلت آلة لملاحظة غيرها كالمرآة للصور التي تشاهد فيها وهذا
المقدار من المعلومية لا يقتضي صحة الاخبار اذ لا بد للمخبر عنه من ان يكون ملحوظا في
نفسه فلا يلزم اندراج الصفة في حد الذات وقوله اذا استوضحت متعلق بعني وان
تجنب فاعل بمعنى تجنب الصنيع عبارة عن التمويه والحفظ من الزلل قوله وان
تحقق عطف على ان تجنب بيان ان الموصوف والمخبر عنه حقهما ان يكونا ثابتين في
انفسهما لانه قد اثبت لهما ما هو ثابت في نفسه وثبوت الشيء للآخر فرع ثبوت ذلك
الآخر في نفسه فان قلت لا حاجة في هذا الى الاستيضاح بما تقدم قلت نعم لكنه نظر
الى انك متى تحققت ان ثبوت الشيء لغيره فرع ثبوته في نفسه تحققت بلا شبهة
ان ثبوته لغيره فرع ثبوت ذلك الغير في نفسه لان هذا اولى الا ترى انهم جوزوا
كون مبادئ المحمولات الخارجية معدومة فيه كالعمى ولم يجوزوا ذلك في موضوعاتها
ثم لعلك ان الطلب ههنا هو المطلب الثالث وهو ان الجملة الطلبية يمتنع ان تجعل صفة
او خبرا وانما اورد لفظة ثم لان اثبات هذا المقصد لا يتم بما ذكره ههنا وحده بل بما
تقدم من كون الوصف او الخبر ثابتا عند المتكلم قوله كما سيأتيك كل ذلك في قانون
الطلب فانه ذكر هناك ان الطلب يستدعي مطلوبا لا محالة ويعلم منه ان الطلب
في تحصيل شيء والا لما استدعى مطلوبا كذلك وذكر ايضا انه يستدعي فيما هو مطلوب به
ان لا يكون حاصلا وقت الطلب ويعلم منه انه يمتنع ان يحصل الحاصل والا لما استدعى
ان يكون مطلوبه غير حاصل وقت الطلب ولو ترك الحوالة واعتمد على شهادة البديهة
بان الطلب سعي في التحصيل وان تحصيل الحاصل محال لكان اولى قوله مثله بدل من
مطلوبك اي تعلم ان مثل مطلوبك في نحو هل رأيت فقال عندك لجواز ان يكون المطلوب
ثابتا في نفسه ولا يعلمه الطالب فيطلبه واذا لم يكن ثابتا عندك لم يمكنك ان تجعله

وصفا او خبرا ولقائل ان يقول مدلول الكلام الطلبي سوا الطلب الثابت في نفس
الا المطلوب الذي سوليس حاصلا معه فالصواب ان يقال الوصف يجب ان يكون
معلوم الانتساب الى الموصوف عند السامع قبل ان يجري على الموصوف والطلب لا يعلم
المتى طلب الا بالكلام الصادر عن المتكلم الدال عليه وكذا سائر الانشاءات فلا يقع
شئ منها وصفا الا بتاويل واما الخبر فلا يجري فيه ذلك والتمسك بان الخبر يحتمل الصدق
والكذب والانشاء لا يحتملها غلط نشأ من اشتراك لفظ الخبر بين خبر المبتدا وما يقابل
الانشاء واستدلال المصنف على ذلك بان الخبر يجب ان يكون ثابتا في نفسه ومدلول
الكلام الطلبي ليس كذلك فقد ظهر لك بطلان مقدمتيه فزعم بعضهم انه يجوز وقوع
الانشائية خبرا للمبتدا بلا تاويل والمشهور هو التاويل وذلك لان خبر المبتدا يجب ان يلاحظ
من حيث انه حال من احوال المبتدا ونسب اليه سواء اوقعت النسبة بينهما او استفهم عنها
او شك ان نحو اضرب في قولك زيدا اضربه ليس من احوال زيد اذا اجري على ظاهره كان قولك
اضرب زيدا واما اذا اول بمقول في حقه اضربه على معنى انه يستحق ان يؤمر بضربه فقد صار
ملحوظا من حيث انه حال لزيد وفيه مبالغة تعرى عنها قولك اضرب زيدا لانك امرت بضربه
واشرت الى انه مستحق لذلك وقس عليه نحو قوله تع بل انتم لا مرحبا بكم واما مثل اين زيد وفي
القتال فليس مما نحن بصدده لان الاستفهام ههنا داخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدا
المذكور والخبر المقدر لا على الخبر وحده قوله ولذلك اي ولامتناع وقوع الطلب وصفا
او خبرا وقوله سمعنا نقول كقولك سمعت زيدا يقول فيقول اما حال اي سمعته قائلا او
المعنى سمعت قوله قائلا واما بدل بتاويل المصدر اي سمعته قوله وقد يتوهم انه ثاني مفعولي
سمع والمذق اللبن الممزوج بالماء وقوله اي محمل تفسيرا لقوله مقول عنده اي لان زيدا اي
هذا القول مقول عنده تحقيقا بل تقديرا على معنى ان المذق يحمل رائيه على ان يخاطب مثله
المذق اي من يحضره بذلك القول وحاصله جاء وا بمذق لونه لون الذئب الا انه عدل
عنه للمبالغة كانه قيل هو بحيث من رآه قال لصاحبه هل رايت الذئب فهذا اللبن
مثل لونه ولفظ قط لاستيعاب الازمنة الماضية واللام في لا ايراده متعلقة بحمل والضمير
للمذق والورقة بياض تضرب الى السواد والسمار بالفتح اللبن الرقيق وسمر اللبن رققه
بالماء قوله وفي مثل زيد اضربه اي وسمعنا نقول في مثله انه محمول انما قدر ههنا فعال

يقال وفي البيت مقول للاشعار بجواز الامرين قوله ونقشر عطف على نقول اي
ولذلك سمعنا نقشر والظاهر انه اراد تقديرا القول في الآية وحينئذ ان جعل العذاب
المهين معهودا خارجيا قدر القول معرفا اي المقول عنه وان جعل معهودا ذهنيا قدر
منكرا اي مقول عنه وعلى الوجهين يجوز ان يقدر مقولا على انه حال فان الحال في حكم الخبر
وقيل اراد تقشر الاستفهام على وجه يقع صفة بلا تقدير القول فان ما ذكره هو المعنى
من العذاب المهين الشديد الفظيع في الغاية فقوله من فرعون في معنى صفة معرفة
قوله على لفظ من الاستفهام احترازا عن قراءة العامة بلفظ من الجارة فيكون
حالا اي كائنا من فرعون قوله بانه متعلق بنقشر والضمير في كنهه للعذاب اي كنهه
في الشدة والفظاعة وسل تعرفونه بدل من قوله من فرعون ومن هو بدل من مفعول تعرفونه
وقوله في فرط متعلق بمعنى الفعل المستفاد من هو كانه قيل اي عال هو في فرط عتوه
والشكيمة الحديدة المعترضة في فم الفرس وشدة الشكيمة مثل في فرط الاباء عن
الانقياد والنزع عن التجبر وتجاوز الحد في الظلم ماخوذ من لفظ فرعون لاشتهاره بذلك
وقوله ما ظنكم بدل من هل تعرفونه والمعذب على صيغة اسم الفاعل وضمير به للعذاب وقوله
ثم عرف عطف على قال اي عرف حال فرعون في فرط عتوه وشدة شكيمته قوله وسيطلع
لما اظهر بقوله ولما ندري لى ههنا معاني دقيقة لطيفة كانها ثمرات كانت محتجبة في
اكمامها اشار الى ان من خدم كتابه هذا حق خدمته اطلع على نظائرها كثيرا
قال واما الحالة التي تقتضي تاكيده اي تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع
المسمى تاكيدا والمراد بالظن التوهم والاحتمال فان السامع ربما يتوهم في حكمك بالمسند على
المسند اليه انك تجوزت فيه اي نسبت المسند الى غيره ملبوسه بتاويل على طريق المجاز
العقلي او سهوت فيه بان غفلت عما هو له فذكرت غيره مكانه او نسيته فوضعت غيره
موضعه والسهو ما يتنبه صاحبه بادنى تنبيه لانه زوال الصورة عن المدركة فقط دون
النسيان فانه زوالها عن المدركة والحافظة معا فيحتاج الى تحصيلها ابتداء فاذا اردت
دفع ذلك التوهم اكدت المسند اليه تاكيدا لفظيا اما باعادة لفظه بعينه نحو عرف زيد زيد
واما بذكر ما هو في حكم اعادته نحو عرفت انا فيندفع به توهم التجوز والسهو والنسيان او
تاكيدا معنويا بلفظ النفس او العين فيندفع به توهم التجوز دون السهو والنسيان لاحتمال

انه توهم وقوع زيد نفسه موقع عمرو نفسه سهوا او نسيانا قوله وربما كان القصد
بتاكيد المسند اليه التاكيد اللفظي او المعنوي المذكور مجرد تقريره اي تحقيق معناه في
ذهن السامع فانك اذا قلت جاءني زيد وتوهمت ان معنى زيد لم يتقرر في ذهن
السامع اكدته باعادته لتقرره فيه وانما قال مجرد التقرير تنبيها على ان ما تقدم مشتمل على
التقرير ايضا الا انه قصد به شيء آخر من دفع التجوز او غيره فان التاكيد اللفظي
ذكر للشيء مرتين فيفيد تقريره قطعا ولفظ نفسه وعينه في قوة التكرير فلا يخلو من
التقرير واورد لفظة ربما اشعارا بانه قليل بالقياس الى ما تقدم قوله كما يطلعك ليس
متعلقا بقوله وربما كان القصد مجرد التقرير كما توهمه العبارة اذ ليس في فصل اعتبار
التقديم والتاخير مع الفعل ما يطلعك على ان التاكيد قد يقصد به مجرد التقرير بل هو
متعلق بما قبله وذكر مجرد التقرير اعتراض بينهما كانه قيل اما لارادة دفع توهم التجوز او السهو
او النسيان تقتضي تاكيد المسند اليه كما يطلعك عليه ذلك الفصل فانه ذكر هناك ان قولك انا سعيت
في حاجتك بهذا القصد وان قولك سعيت انا في حاجتك يقصد به دفع احتمال التجوز او السهو
او النسيان فيعلم من ذلك ان تكرير المسند اليه في نحو انا عرفت لا يفيد دفع ذلك التوهم الا اذا بين بطريق التكرير
على وجه التاكيد فتكون ارادة دفعه مقتضية لتاكيد المسند اليه لا لتكريره مطلقا قوله او
خلاف الشمول عطف على التجوز اي ان لا يظن بك السامع في حكمك ارادة خلاف الشمول و
الاحاطة فان المسند اليه اذا كان عاما ذا اجزاء يصح ان يقصد بعضها جاز ان يتوهم السامع
انك قصدت بعضها فلا يكون الحكم شاملا محيطا فتؤكده بكل دفعا للتجوز اللغوي
كقولك جاءني الرجال كلهم وليس مما يدفع به توهم السهو او النسيان او التجوز العقلي واما
عرفني الرجلان كلاهما فقد قيل انه لتقرير الشمول لا لدفع خلافه اذ المثنى نص في مدلوله
فلا يجوز ان يقصد به بعضه وقيل لدفع خلاف الشمول في الحكم بناء على ان الفعل الصادر
من احد المتصاحبين يسند اليهما فيكون ح لدفع التجوز العقلي دون اللغوي واما اذا
اردت دفع توهم ان الجائي رسولان منهما وجب ان تقول انفسهما لا كلاهما وكذا اذا اردت
دفع توهم ان احدهما جاء والآخر محرض على ذلك المجيء بطريق عموم المجاز وجب ان تقول
جاءني جاءني الرجلان لان توهم التجوز اللغوي انما هو في المسند واذا اردت دفع
توهم السهو والنسيان وجب ان تقول الرجلان الرجلان قوله ومنه كل رجل الا ادعما

ومما يدفع به ظن خلاف الشمول وان لم يكن تاكيدا اصطلاحيا وذلك لانه في معنى قولك الرجال
كلهم عارفون فبهذا الاعتبار يفيد دفع خلاف الشمول وقد يقال الخبر اذا كان نسبته
الى جميع افراد الجنس على سواء فهم من النكرة العموم كما في قولك تمرة خير من جرادة فرجل
ان في المثالين للشمول ولفظ كل يدفع توهم خلافه واذا ترك التكلف كان لفظ كل في
المثالين لافادة الشمول ابتداء لا لدفع توهم خلافه **قال** واما الحالة التي تقتضي بيانه
اي تعقيب المسند اليه المعرف بالتابع الذي يسمى عطف بيان لافادته بيان متبوعه وتفسيره
وانما قال زيادة ايضاح لان المعرفة لا تخلو عن وضوح قوله بما يخصه من الاسم يتناول
العلم وغيره فان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على سبيل المدح ولا يجب ان يكون اخص
ذلك الاسم به على الاطلاق بل اللازم ان يكون مختصا به في الجملة واقله بالقياس الى
بعض ما يطلق عليه لفظ المتبوع ليتصور ايضاحه اياه وقد صرح في قسم النحو بكون عطف البيان
اعرف لكنه ليس لازما من كونه موضحا لجواز ان يوضح متبوعه عند الاجتماع ولا يكون اوضح منه
عند الانفراد قوله وقولها علت كلمة مبتدأ خبره من هذا القبيل اي من قبيل التابع
الذي يراد به البيان والتفسير وان لم يكن عطف بيان صناعيا ولا متبوعه مسندا اليه
فان اثنين وواحدا من الصفات المؤكدة الا انه لم يقصد بهما مجرد التاكيد كما في
امس الدابر ونفخة واحدة بل قصد بيان ان الغرض الاصلي من متبوعهما هو ذلك المعنى
الذي اكد بهما وليسا في البيان كالصفة الكاشفة اذ فيهما بيان مفهوم المتبوع وفيهما بيان
المقصد الاصلي من مفهومه وتوهم كونهما من عطف البيان باطل لانه عرفه في النحو بما يذكر بعد
الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بيانا له لكونه اعرف الا ترى انه اورد الاية الاخرى
مهنا ولا مجال لتوهم كونها من عطف البيان لانه اشترط كونه اسما قوله وكذا لفظ الجنس
والوحدة وذلك ان اسم الجنس كانسان مثلا ان كان موضوعا للماهية بقيد الوحدة
الفرد المنتشر كانت الوحدة داخلة في مفهومه كالاثنينية في مفهوم الاثنين وان كان
موضوعا للماهية من حيث هي كانت الوحدة مستفادة من تنكيره او تنوينه ولو التزاما
قوله والذي له الكلام مسوق هو العدد في الاول وذلك لان سوق الكلام للنهي عن
اتخاذ الاثنين من جنس الاله لا عن اتخاذ جنس الاله فمصب النهي والاصل فيه هو العدد
واما الجنس فمقيد للنهي عنه متمم اياه قوله والوحدة في الثاني وذلك لان المقصود اثبات

الوحدانية في الالوهية لا اثبات الالوهية فانها مسلمة قوله فتفسير يعني ان تفسيرهما بهذين الوصفين المؤكدين بيان لما هو الغرض الاصلي منهما قوله ومن هذا الباب وجه انه من باب البيان والتفسير وفصله من الاية الاولى لاختلافهما في ان الصفة في الاولى اسم وفي الثانية فعل او ظرف فكانت هذه ابعد من عطف البيان فلذلك قال من وجه وايضا الصفة في الاولى لبيان ان الغرض الاصلي هو العدد والوحدة مع كون الجنس داخلا في المراد وفي الثانية لبيان ان المراد هو الجنس دون الفردية ولذلك قال لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسين والى تقريرهما فكانه اشار بذكر التقرير الى ان اسم الجنس موضوع للماهية فكان القصد منه الى الجنس تقريرا له على معناه الاصلي وتجريدا عما عرض له في الاستعمال باعتبار التنوين والتنكير واذا كان القصد من ابتداء الكلام الى الجنسين فلا اشكال في الاخبار عنهما بالامم امثالكم كانه قيل وما من جنس من هذين الجنسين الا امم ولا شك ان الجنس مفهوم واحد فلا يتصور حينئذ كون الوصف مفيدا لزيادة التعميم وفي الكشاف ان المقصود بهذين الوصفين زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارضين السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم محفوظة احوالها غير مهمل امرها وتوجيهه ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن جاز ان يراد دواب ارض واحدة وطيور جو واحد فيكون استغراقا عرفيا فلما ذكر وصفان نسبتهما الى دواب كل ارض كانت وطيور كل جو كان على السواء اتضح ان الاستغراق حقيقي يتناول دواب جميع الارضين وطيور جميع الافاق فظهر ان الوصفين يفيدان زيادة التعميم والاحاطة لكن يرد عليه ان النكرة المفردة في سياق النفي تدل على كل فرد فرد فلا يصح الاخبار عنها بقوله امم وكذا لا يصح ذلك الاخبار ان اريد بتلك النكرة النوع لان كل نوع امة لا امم وجوابه ان النكرة ههنا محمولة على المجموع من حيث هو بقرينة الخبر والسؤال والجواب اشار حيث قال فان قلت كيف قيل الا امم مع افراد الدابة والطائر قلت لما كان قوله وما من دابة ولا طائر دالا على الاستغراق ومغنيا عن ان يقال وما من دواب ولا طير حمل قوله الا امم على المعنى اذا تحققت ما ذكرنا من الكشف لك ان كلامي الشيخين ليسا متحدين **قال** واما الحالة التي تقتضي البدل عنه اي الابدال عن المسند اليه فلما تقدم من البيان و

والتاكيد والوصف فان المراد بها معانيها المصدرية وانما قال نية تكرير الحكم ولم يقل فان المراد تكرير الحكم لان المتبادر من عبارة تكرير الحكم لفظا وليس كذلك بل هو مكرر نية وقصدا لتوارد وذكر المسند اليه معطوف على نية وقد جعل المبدل منه تارة مسندا اليه نظرا الى الظاهر واخرى توطئة للمسند اليه الذي هو البدل نظرا الى الحقيقة قوله لزيادة التقرير متعلق بذكر المسند اليه وانما قال في التاكيد وربما كان القصد مجرد التقرير وقال ههنا لزيادة التقرير تنبيها على ان المقصود الاصلي في البدل كونه منسوبا اليه فيكون التقرير فيه امرا زائدا بخلاف التاكيد فان التقرير فيه مقصود اصلي اذا عرفت هذا فنقول في الابدال امران ا تكرير الحكم نية وذلك لكون البدل في حكم تكرير العامل بناء على انه المقصود بالنسبة فيكون العامل مذكورا مرتين لانتساب وايضا ورود البدل مع تكرير العامل صريحا ب زيادة التقرير والايضاح وذلك لان كون المسند اليه مذكورا بعد توطئة يقتضي ذكره مرتين فيوجب تقريره وايضاحه قطعا وكونه مذكورا اخر بين اما في بدل الكل وفي بدل البعض ايضا واما في الاشتمال فلان قولك سلب زيد ثوبه يعني سلب شيء من زيد ثوبه ثم تعالى في بدل الاشتمال ذكر المسند اليه اجمالا ثم تفصيلا وكذا في بدل البعض فهما في الايضاح اقوى من بدل الكل وان كانا اضعف منه في التقرير وقد يكون الثاني في بدل الكل اوضح من الاول فيفيد ايضاحا من جهة ايضا وتقديم الاشتمال والبعض على الكل لكونهما اظهر في الايضاح وادخل في البدلية لان الكل يحتمل عطف البيان غالبا ولظهور التوطئة فيهما لان بدل الكل عين المبدل منه فجعل احدهما توطئة نوع تحكم قوله في الانواع الثلثة متعلق بقولك والامر بالتامل لتتضح ان الرابع اعني بدل الغلط انما يكون في كلام لا عن روية وفطانة فهو بمعزل عن تراكيب البلغاء ومن يحذو حذوهم **قال** واما الحالة التي تقتضي العطف اي على المسند اليه وحروفه على راي احد عشر ترك منها ام لاختصاصها بالاستفهام والكلام في الخبر فالواو واذا عطف بها على المسند اليه كان المقصود تفصيلا اي ذكره منفصلا مع رعاية الاختصار فلو قيل مثلا جاء رجلان فات التفصيل ولو قيل جاء زيد وجاء عمرو كان من عطف الجمل وفات الاختصار وليس في الواو تفصيل المسند اذ لا يدل على ان المجيء من احدهما قبل الاخر او بعده او معه فلا يفهم منها تفصيله وتعدده بل يفهم منها اشتراكهما في مطلق المجيء نعم يلزم عقلا تعدد افراد المجيء لامتناع قيام عرض واحد بمحلين والفاء والتفصيل المسند لا لدلالتها على التعقيب وهو ان ملابسة المجيء للثاني

بعد الاول بلا مهلة فيفهم منها تفصيله وتعدده . واما تفصيل المسند اليه فهو وان كان لازما في
الفاء والا انه ليس بمقصود بل المقصود الاصلي بيان التعقيب كان قولك جاءني زيد فعمرو
خطاب لمن عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب بينهما واعتبر الاختصار ههنا ايضا احترازا عن
مثل قولك جاءني زيد فجاءني عمرو وثم مثل الفاء الا انها تدل على المهلة وحتى تشاركهما في
الترتيب وافادة تفصيل المسند لكن لا بد فيها من التدريج بان يكون المسند اليه ذا اجزاء يتعلق
بها المسند شيئا فشيئا حتى يبلغ جزئه الاخير اي الاعلى او الادنى المذكور بعد حتى والترتيب
على هذا الوجه معتبر بحسب الذهن دون الخارج اذ ربما كان حصول المسند لما بعد حتى في
الخارج قبل حصوله لما قبلها او في اثنائه كقولك مات كل اب لي حتى آدم ومات الناس حتى
الانبياء . واستشهد على التدريج بالبيت لظهوره فيه فان التابع لا ينقلب متبوعا والمتبوع
الا بتدريج ولا اشعار بلزوم التدريج لحتى وان كانت لعطف الجمل بان صار جملة عطفت بحتى
على فارقني والمعنى على الحال في الشارة ورقا في الزمان صار متبوعي تابعي وبعده ولو عشت
حتى مات احدث بعده دقائق شر ليس يجحدها بعدي قوله او كان المراد رد السامع
جوز استعمال الاثنين في قصر القلب والافراد وفي دلائل الاعجاز انها تستعمل القلب فقط وان ورد لكن
في قصر القلب انه لم يوجد استعمالها في الافراد الا ان كونها للاستدراك اعني دفع الوهم الغالب
الذي نشأ من الكلام السابق فيقتضي ان يكون قولك ما جاءني زيد لكن عمرو خطابا لمن اعتقد
انتفاء المجيء عنهما بعد نفيك المجيء عن زيد قوله او كان المراد صرف حكمك كلمة بل اذا كان ما
قبلها مثبتا دلت على صرف الحكم عن الاول وجعله في حكم المسكوت بحيث يحتمل ثبوت
المسند له وعدمه كان المتكلم قال الحكم على الثاني ولا تعرض للاول ومن قال ان الحكم على الاول
خطأ اراد ان تعرضه لاثبات المسند للاول كان كذلك لا ان ثبوت المسند له كان غلطا في الواقع
حتى يلزم انتفاؤه عنه فانه مما لم يقل به احد واذا كان ما قبل بل منفيا فهي عند المبرد تدل على
صرف ذلك النفي عن الاول وجعله في حكم المسكوت كما في الاثبات بعينه وعند الجمهور تدل
على ثبوت المسند للثاني وكون الاول في حكم المسكوت فلا صرف للحكم على مذهبهم كذا [illegible] ثم
اختار مذهب المبرد وذهب جماعة الى ان النفي في المتبوع متحقق كالاثبات في التابع وعلى
هذا المذهب بل تكون مفيدة للقصر كما سيتمثل بها المص في مباحثه واما اذا افادت كون
الاول في حكم المسكوت فلا تفيد قصرا اذ لا بد فيه من الحكمين اثباتا ونفيا قوله او كان المراد

المراد الشك فيه اي شك المتكلم في المسند اليه هل هو الاول او الثاني او تشكيك السامع
في ذلك فان التشكيك قد يكون مقصود الغرض يتعلق به قوله على قول الجمهور سلوا
ان اي حرف تفسير وما بعده عطف بيان لما قبله ويؤيده ان ائمة اللغة يعتبرون به
الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد وفصل والضمير المجرور بلا اعادة الجار وان سائر الحروف
العاطفة تقتضي المغايرة بين المعطوفين فان العطف التفسيري بالواو والفاء قليل
فكانه نظر الى التشريك في الاعراب بتوسط حرف قوله وفي العطف اي تفتيش مباحث
العطف مقصورة على ما ذكرنا بل سيأتيك في باب الفصل والوصل فائق تتمة خصوصا
في العطف بالواو قال المص استيناف يرفع ما بعده تارة بواسطة اخذه موصولة وتجر
اخرى باخذه ما زائدة وقد ينصب بوجه بعيد يعني بان يجعل ما نكرة غير موصوفة وينصب بعده
تقديرا اعني او على التمييز ان كان منكرا **قال** واما الحالة التي تقتضي الفصل
اي تعقيب المسند اليه المعرف بما يسمى فصلا قوله تخصيصه اي تخصيص الفصل او المتكلم
للمسند بالمسند اليه اعني جعله خاصا بالمسند اليه لا يتجاوزه الى غيره واشترط في دخول
الفصل ان يكون الخبر معرفا باللام او افعل من كذا متغيرا عن صيغته او غير متغير او فعلا مضارعا
فاورد امثلتها وقدم المعرف لانه الاصل فان اريد بالمنطلق الجنس كان التخصيص مستفادا
من اللام وافاد الفصل تاكيد ذلك التخصيص وان اريد به المعهود كان التخصيص مستفادا من
الفصل وحده ولا استبعاد في جريان التخصيص قلبا او تعيينا في المعهود وقد صرحوا بان
الفصل يفرق بين النعت والخبر ويفيد تاكيد ثبوته للمخبر عنه وقصره فيه واما نحو قولك
الكرم هو التقوى اي لا كرم الا التقوى فقصر المسند اليه على المسند مستفاد من اللام على
طريقة قولك المنطلق زيد وضمير الفصل قد تجرد ههنا عن معنى القصر وافاد تاكيد ثبوت
المسند للمسند اليه فما توهم من ان الفصل قد يفيد تخصيص المسند اليه بالمسند او تاكيد
تخصيصه به فليس بشيء والتخصيص في الامثلة الباقية مستفاد من الفصل اذ لم يجعل تقديم
المبتدا على الخبر مفيدا لحصر الخبر فيه وكان الاولى به ان يمثل بما يكون نصا في الفصل نحو
قولك كان زيد هو القائم بالنصب فان كلمة هو في امثلته المذكورة تحتمل ان تكون مبتدأ و
خبره ما بعده **قال** واما الحالة التي تقتضي تنكيره اي تنكير المسند اليه فهي اذا
كان المقام اي موضع ذكر الكلام للافراد اي لجعل المسند اليه فردا مما يدل عليه لفظه اما تحقيقا

اونوعا فان كان اسم الجنس موضوعا للماهية بقيد وحدة شخصية اونوعية فاطلاقه عليها
ظاهر وان كان موضوعا للماهية من حيث هي كان الافراد الشخصي او النوعي مستفادا من
القرائن وقوله شخصا اونوعا نصب على المصدر اي الافراد افراد تشخص اونوع اوعلى
التميز اي الافراده من حيث الشخصية او النوعية قوله اي من نوع من الماء حمل تنكير
الماء على النوعية فكان تنكير الدابة ايضا كذلك فقوله تلك الدابة اراد به نوعا منها وان كان المتبادر
منه الشخص قوله او من ماء مخصوص اي من نوع مخصوص من الماء وهي النطفة فاعتبر نوعية
الماء من وجهين احدهما اضافته الى نوع من الدابة والثاني اعتبار كونه نطفة فانها نوع من
الماء ممتاز عن سائر انواعه ولم يتعرض لحمل التنكير في ماء ودابة للافراد شخصا اذ لا يلائم قوله تع
فمنهم من يمشي على بطنه الآية فانه تفصيل للانواع لا للاشخاص لا حاجة الى ان يحمل على الدابة قبل الى
بانه دليل الى ان انسب بالمقام الافراد الجارية في غير المسند اليه كما عرفت في نظائره قوله غير
صالح للتعريف اي لا يصلح المقام لتعريف المسند اليه لان المتكلم لا يعرفه بعينه بل انما يعرف منه القدر
الذي يعبر عنه بالنكرة وذلك اما على سبيل الحقيقة او بطريق الادعاء ونصب حقيقة على المصدرية
اي انتفى عنك معرفته انتفاء حقيقة اي انتفاء حقيقيا لا ادعائيا وجعله تمييزا لا وجه له قوله
او تجاهلا عطف على قوله لا تعرف منه حقيقة وفائدة هذا التجاهل هو الارادة بتحقيره وعدم الاعتداد به
واظهار انه غير ملتفت اليه بخصوصه وذكر الكاف بعد مفعول مطلقا او اعتقاديا اي متجاهلا محمولا حال
من فاعل قلت وقوله كانك الى آخره بيان للتجاهل الذي يتضمنه قوله قلت هل لكم في حيوان او
حال اخرى عن ضمير المخاطب اي قلت مشبها انت بمن لا يعرف من الاعلى اصحابه منه الا تلك الصورة
اما عدم معرفتك فمن التنكير واما عدم معرفة اصحابك فمن قولك هل لكم اذ معناه هل لكم رغبة في
معرفة حيوان كذا فاد لكم عليه قوله ولعله حال متعلقة بمعنى قوله كانك لست اي نظر عدم معرفتكم
به مرجوا اي محتملا كونه عندكم اشهر من الشمس قوله وعليه اي وعلى التجاهل وان لم يكن في المسند اليه
كان المثال السابق اعني هل لكم في حيوان ايضا كذلك والتمزيق التفريق وكل ممزق كل تمزيق
وتبدل الفناء في الجزاء اعني انكم لفي خلق جديد لانه بمعنى تجديد خلقكم عدل الى الاسمية للدلالة على
التحقيق قوله كان لم يكونوا اي قالوا ذلك في حقه كان لم يكونوا يعرفون منه قوله وفي
سحرها اي التجاهل المشتمل على نكتة بهيئة تستميل النفوس حسنها الك سحر البلاغة والمتصرف فيه
يصنعه حيث اراد وان ثبت ان توقف كونه كذلك فانظر لفظ كان وما قبله ايضا اعني ما لك مورقا مقولا

في حقك اذا تيت بما كان رايتها فيه لطائف عجيبة يسال عنها الناظر منها وذلك لان التجاهل فيها
دل على انها وان تحققت من الارض وما عليها تغيرت عن حالها و بعدت تجاهلت بها ثم تجاهل فوجب
شجر هذا الموضع اي الخابور من ديار بكر قائلة ما لك مورقا كانك لم تجزع او على انها اخذت
بتفخيم شان المصيبة وتجاوزها الحد المعهود في المصائب حتى تجزع لها كل شجر ومدر فالتكر
كون هذا الشجر مورقا مع شدة جزعه وفرط حزنه قوله او الاستخبار عطف على لفظ كان كان
وفي العدول عن الاستفهام الى الاستخبار رعاية ادب وذكر علام الغيوب اصاب محزه لدلالة على ان
الاستخبار ليس حقيقة واختار او على الواو اشعارا بان كلا على حدة من المثالين كاف في التنبيه
على ما ذكر من ان سوق المعلوم مساق المجهول اي ان سحر البلاغة ولا شك انهم لو اخبروا بانكم ان توليتم
تفسدوا في الارض وتقطعوا ارحامكم وتميز لكم ذلك لاشتهار بالفتنة والصمم والعمى لاشتد
غضبهم ولجوا في الباطل ولم يذعنوا للحق فعدل الى صورة الاستخبار ولفظ التوقع استدراجا
لهم الى الاعتراف بالحق وتليينا لسورة جماحهم قوله متضمنا حال من الاستخبار والتعريض
يريد نقض سيرهم في امر الدين وركاكة العقد وضعف الاعتقاد وذاعيا حال من الاستخبار ايضا
تقال الغرض عليه وعقوبته اذا اشتهر بها كان كل ممنوع مرغوبة وان يتوقع منهم ان يفسدوا في
يتوقع الا مشتهرا عليه ان يتوقع الافساد وتقطيع الارحام من امثالهم وان تولوا شرط معترض
بين يتوقع وفاعله جزاؤه محذوف بما قبله قوله وتامر واعطف على تولوا تغيير الكيلا يتوهم انه من
التولي بمعنى الاعراض وبناء امفعول ليفسدوا ولقطعوا تعال لانحراف القوم على الشيء اذا اشتد
عليه حرصا وتنافروا في القتال او المعنى انهماك شدة الحرص كانه يوقع نفسه في الهلاك قوله اي انهم
بالاستخبار في المعنى وهو نكتة اختياره على التصريح اي استخبرا استخبارا على الوجه المذكور من
التضمن والنفي لهم بهم اي ليطلعهم التأمل في الموقع الذي هو الافساد والتقطيع على ما يثيره
على بعيد ذلك المتوقع وسوا ولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم بمعنى اشتهارهم واثبا لهم و
تكونهم ملعونين صما عميا حتى يوصفوا بذلك في الالسنة قوله لئلا يلبسوا متعلق بالاستخبار
ايضا فهو علة للعلة السابقة اعني ليعلمهم وجعل كلمة اذا في مثل من اذا عرض وما اذا كان
زائدة ايضا كما في قوله حتى اذا ادركوهم فمتى تقع بعدما كما تطرد في اذا الشرط على ما صرح به
وقد يقال ان اذا ظرفية والعامل فيه لئلا يلبسوا وصلة من مقدرة اي لئلا يلبسوا اذا عرض لمن عرض
وقيل خبرها محذوف والشرطية صلة اي لمن اذا عرض انهم لم يلبسوا حلية النمر وهو ركيك جدا

وجاز ان يقدر الجزاء لم يستحق ذلك عرفا قوله على سبيل النصيحة يعني ان التعريض اذا كان
على وجه النصيحة والارشاد الى الحق برفق لم يكن موجبا للغضب بخلاف ما اذا كان على وجه التعيير
والعدول الى اللائق الابلغ فانه يكون اشد اغضابا وايهابا ولبس جلبا للزعبارة عن شرع الغضب
فان البزعلم مبينا وكذا انقلاب الحاليق عبارة عنها والجلاق بالطن الجفن وان لا ينقلب عطف على
لئلا يلبسوا قوله واما لانه لا تعريف لك عطف على قوله اما لانك لا تعرف منه فضلا كون المقام غير
صالح للتعريف الى امور اربعة احدها ما مر والثاني ان لا يعرف السامع من المسند اليه الا العذر الفرعي
يعبر عنه بطريق التنكير وانما لم ينظمه في سلك الاول على قياس ما مر في الموصول بان يقول اما لانك
لا تعرف منه الا انه معك لقصد ايراد حديث التجاهل المخصوص بالمتكلم والثالث ان هناك
مانعا يمنعك من تعيين المسند اليه كارادة الابهام على السامع وتأتي الانكار لدى الحاجة والتحرز عن
التطيير بالاسم الذي يعينه او عن ثقل فيه والرابع ان المسند اليه في شأنه من جهة الارتفاع
والانحطاط واصل الى حد يوهم قصور العبارة عن تعريفه وتعيينه ثم مثل لهذه الاربعة بجملتين
المسند اليه في احديهما مبتدأ وفي الاخرى فاعل قال وقولهم شر اهر ذا ناب من الاعتبار
الاخير اي من الوصول الى حد لا يمكن معه التعريف اذ المراد شر عظيم بلغ من كمال العظمة حدا لا
يكتنه كنهه فهو من قبيل الارتفاع الثاني قوله في مثل هذا التركيب اي في مثل قولهم شر اهر ذا ناب
وهو ما كان المسند اليه فيه مبتدأ نكرة وخبره فعلا قوله وكذا قولك اي هو ايضا من الاعتبار الاخير
الا انه من قبيل الانحطاط الثاني قوله عندي شمة اي شئ قليل حقير فيلزم تحقير مقدار ذلك الشخص
في ذلك النوع ولفظة شمة تدل على القلة والحقارة من وجوه ثلثة جوهر الكلمة وبناء المرة و
التنكير العارض ولا محذور في ذلك لان القلة قابلة للزيادة فيفهم من اجتماع الدوال الثلث ان القلة
في الغاية وكذا الحال في لفظة نفحة قوله ومنه اي ومن الاعتبار الاخير ان نظن الا ظنا اي ظنا
قليلا مستحقرا والمعنى لا نظن بالساعة شيئا من الظن الا ظنا ضعيفا لا اعتداد به قوله وقول ابن ابي
السمط مبتدأ خبره منه ايضا اي هو من الاعتبار الاخير ايضا ولو عطفه على ان نظن الا ظنا لاغناه
عن تكرير منه الا انه راعى التادب فلم ينظمهما في سلك ونظيره ايضا الاشتمال على قسمي الاعتبار الاخير
اعني الارتفاع والانحطاط فاورده جملة على حدة وفائدة لفظة ايضا الاشارة الى ان الضمير
في قوله ومنه ان نظن للاعتبار الاخير للتحقير بخصوصه يقال شأنه يشينه اي عابه والعرف المعروف
والاقتضاء يتعدى الى مفعولين يقال اقتضاه الدين قوله حاجب الاول يرفع حاجب للحكاية

وجر الاول لكونه صفة للمضاف اليه وجاز وقوعه صفة له لكونه معرفة اذ القصد الى المعهود
الا انه ترك اللام رعاية للحكاية وان اريد به اللفظ كان ايضا معرفة لانه ما وضع لهذا اللفظ لا لانه علم
حقيقة بناء على ما توهم من ان وضع لفظ لمعنى يتضمن وضعه لنفسه فكذلك اللفظ علما له فانه باطل قطعا
لان الالفاظ المهملة اذا اريد بها انفسها كانت مشاركة للالفاظ الموضوعة التي اريد بها انفسها
في اجراء حكم المعرفة عليها بلا فرق ودعوى وضع المهملات لانفسها مما لا يلتفت اليه قوله وقال
تعالى جملة فعلية معطوفة على الاسمية التي هي قول ابن ابي السمط منه وحمل تنكير غشاوة
على التهويل والتعظيم اقتضى لحق المقام من حمله على النوعية اي على ابصارهم نوع من الاغطية
غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن ايات الله على ما ذكر في الكشاف قوله في
هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حمل اللام في القصاص لتعريف الجنس لانه المناسب للمقام
دون العهد والحكم المتعلق بجنس القصاص جزء من الحكم فالمعنى ولكم في هذا الجنس من الحكم
الذي هو شرع جنس القصاص حيوة عظيمة اي حيوة الجماعة الذين خلصوا عن القتل فشرع
القصاص او نوع من الحيوة واللام في لمكان متعلق بالارتداع وزيادة لفظ مكان تفخيم للعلم اي
لمكانه ومنزلته قوله اوبيانه بيان لكيفية حصول الحيوة بالارتداع المتفرع على العلم بالاقتصاص
والاول من مفعولي ... وكالعدم العقد المعين وثانيهما الجملة الشرطية وجواب اذا كيف
يسلم وقف على قوله ... الاقتصاص او ذكره قوله فينتبه عطف على يسلم وقفا على ضمير الارتداع
قوله ولمعنى طلب التعظيم قدم الجار على عامله اعني قال تنبيها على اختصاص المثال بالتعظيم كما
نبه بتقديم الجار في المثال الذي يليه على اختصاصه بخلاف التعظيم وتهويل الشئ جعله مما لا يحوم فا
وعطفه على التعظيم يجري مجرى التفسير ودونه في موقع الحال اي قال ذلك متجاوزا ان يقول ولا
شك ان المتبادر من قوله وبخلاف ذلك هو التحقير المقابل للتعظيم لكن لا سبيل الى حمل التنكير
في رضوان من الله للتحقير بل هو للتقليل الذي يقابل التكثير كما صرح به حيث فسره بقدر يسير من
رضوانه وكانه لما كان التقليل مستلزما للتحقير غالبا جعله مقابلا للتعظيم والتهويل فقال اولا
وبخلاف ذلك وفسره بمجرد التقليل كما عرفت وقال ثانيا واما بخلافه اي بخلاف التهويل وفسره
ايضا حيث قال نفحة من عذاب ربك اي قدر يسير منه وهو في الاصل ما ينفحه الريح من التراب
وتجمعه في اصول الشجر وبالتاويل الذي ذكرناه يندفع ما قيل من انه لم يفرق بين التعظيم والتكثير
وبين التقليل والتحقير مع ظهور الفرق لان التعظيم والتحقير بحسب المنزلة والرتبة والتكثير و

والتقليل بحسب العدد والكمية وقوله قصدا الى الافادة حال عن طرفيها قال قوله المعنى رسل
جملة وقعت خبر المبتدأ الذي هو وقوله وان يكذبوك والعائد محذوف اي معناه وفي بعض
النسخ المعول عليه وقال وان يكذبوك وهو ظاهر وهذا المثال يشتمل على قصد التكثير والتعظيم معا
والى الاول اشار بقوله ذو عدد كثير والى الثاني بقوله واولو آيات الى قوله وعزم واما قوله
وما اشبه ذلك فعطف على الانسب بما جرى عادته من ختم الحالات بالمثالات ان يريد بما اشبهه المذكور
من مقتضيات التنكير كقصد العموم في نحو علمت نفس ما قدمت خير من جرادة والانسب بسياق
الكلام والعطف الواو ان يريد بما اشبهه ذلك من جهات تعظيم الرسل وايضا لم يبق شي
من مقتضيات التنكير حتى يعمم لاجله والتنكير في علمت نفس تقليل اجتماعات اذ المقصود استقلال
الكثير في مقام الكبرياء والتنكير في تمرة للافراد الشخصي والعموم مستفاد من تساوي نسبة
الخبر الى افراد الجنس كما مر قال واما الاول تقديم معتمد ... متى كان ذكره اهم اي من ذكر المسند متقدم
المسند اليه لذلك على المسند قال سيبويه في ذكر الفاعل والمفعول كانهم يقدمون الذي هو عندهم
اهم وهم ببيانه اعني وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم وذكر الشيخ عبد القاهر انا لم نجد شيئا
يجري مجرى الاصل في التقديم سوى العناية الا انه لا يكفي ان يقال قدم للعناية بل لا بد ان يفسر وجه
العناية بشي ويعرف فيه معنى فلذلك شرع المصنف في بيان وجوه معنى الاهمية واختار لفظ ثم للدلالة
على التراخي في الرتبة قوله اما لان اصله اي الراجح في المسند اليه هو تقديمه على المسند لان
المسند صفة له وحال من احواله فيكون متقدما عليه طبعا فناسب ان يراعى ذلك في اللفظ اذا لم
يمنع مانع كما في الفاعل فان كون الفعل عاملا يمنع من تقديمه عليه قوله في هذا المعنى اي في ان
الشي يتقدم اذا كان اصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه وقد فصله في اخر الفن الثالث وبين
ان ذلك كالمبتدأ المعرف وذي الحال المعرف الى آخر ما ذكره هناك قوله واما لانه متضمن للاستفهام
كان الاولى ان لا يتعرض له لانه في قانون الخبر كما لم يتعرض له في مباحث العطف وكانه نظر الى انه
من احوال المسند اليه في الكلام وان لم يكن خبرا فاورده هنا على طريق ايراد الامثلة من غير
باب المسند اليه قوله وسيتقرر في القانون الثاني اي سيتقرر هناك الوجه في اقتضاء
تضمن الاستفهام التقديم وهو اشارة الى ما ذكره في آخر باب الاستفهام من انه طلب والطلب انما
يكون لما يهمك ويعنيك الى قوله فلا يعجبك لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام قوله واما لانه
ضمير الشان والقصة هذا ضمير راجع الى الحكم فيجوزون ان يعتبر ان ذلك الخبر شان

شان فيذكر الضمير وانه قصة فيؤنث الا ان الاستعمال على انه لا يؤنث الا اذا كان في
الجملة التي تفسره مؤنث غير فضلة كقولك هي هند مليحة وكلمة عن في قوله عن قريب بمعنى بعد
كقوله ومنهل وردته عن منهل اي وبعد قريب تعرف السر وتفهم منه عرفا اتصال الموعود بالقرب او
بمعنى على كقوله وترج الغنى للخير ان رايته عن السن خير الانزال يريد اي تعرف السر كائنا على قرب
وقد صرح بهذا السر في وضع المضمر موضع المظهر حيث قال متى لم يفهم السامع من الضمير معنى بقي
منتظرا لعقبى الكلام كيف تكون فيتمكن المسموع بعده فضل تمكن في ذهنه وهو السر في التزام تقديمه
قوله اذا ورده اي ورد الخبر السامع او ذهنه ولا يخفى ان التشويق الى الخبر انما يظهر اذا
كان في المسند البطول وشيقوي اذا اشتمل على امر عجيب فلذلك اورد في المثال عطف البيان والصفة
وشايع في الاستعمال كون الفاعل الصانع كناية عن اوصاف ذميمة كالسارق الزاني لكنه
كني به عن الصفات المحمودة كالفاضل البارع والخبر هو صدوق ورجل توطئة له وفي ذكره مبالغة
كانه قيل صدوق معدود من الرجال الصدق قوله وهو احدى خواص تركيب الاخبار في
باب الذي لم يقل تركيب باب الاخبار بالذي على ما هو المشهور لئلا يتوهم كون الباء صلة للاخبار
فيحتاج الى دفعه بانها للاستعانة وانما جعل التشويق احدى آثار هذا التركيب وخواصه الاضافية
اذ له خواص اخر كالقصر وتاكيد الحكم والاجمال والتفصيل قوله كما اذ اقلت كما للتشويق الذكا
يحصل اذا قلت بدل تعب على الحال بتاويل النكرة من المقول هو الذي زيد هو منطلق ولا يبعد
ان يجعل بمعنى مكان ظرفا مقدرا كما ذكر في نصب سعد في الاستثناء ويمثل اولا للاخبار عن
المسند ثانيا للاخبار عن المسند الى المضاف ما خوذا معه اضيف اليه اذ يمتنع الاخبار عن المضاف
وحده وثالثا للاخبار عن المضاف اليه وحده قوله وهو اي التشويق الى الخبر هو
يريد انهم لما التزموا في هذا الباب التشويق الى الخبر التزموا تقديم الموضع اذ لو قدم لم يتصور تشويق
اليه وانما صرح بالتزام تاخير الخبر في التشويق لانه العمدة الكبرى من خواص باب الاخبار
بالذي فكان تقديم المبتدأ متفرعا عليه لا على قصد تاكيد الحكم او الاجمال والتفصيل قوله
والامتناع اي وهو السبب في امتناع الاخبار عن ضمير الشان وذلك لانه لا يخبر عنه في هذا الباب لكون
خبرا والتشويق يوجب تاخير الخبر في هذا الباب فلو اخبر عن ضمير الشان لاوجب تاخيره
وهو ممتنع فالتشويق بتوسط ايجاب التاخير صار سببا لامتناع الاخبار عن ضمير الشان
قال والمراد بالاخبار في عرف النحويين يريد ان هذا بحث نحوي لكنه كلمة

معارف الآن الخبر هنا هو الخبر وبيان شرف المبتدأ عليه مما لا يلتفت اليه فكأنه اراد
ان الافتتاح به في صدر الكلام لما كان على سنن تلك الطريقة المتعارفة انبأ عن تعظيمه وشرفه
في الجملة وقوله والمقام يقتضي ذلك تذكير لما هو معتبر فيما تقدم وتأخر قوله زيادة تخصيص
لم يرد به التخصيص في الثبوت اعني القصر اذ لا اثبات شيئا من التالين بل التخصيص في الاثبات
وهو التخصيص بالذكر لكن يرد ان التخصيص بهذا المعنى حاصل بلا تفاوت قدم المسند اليه او
أخر فلا يكون تقديمه مفيدا لزيادة هذا التخصيص سواء جعلت اضافة الزيادة بيانية اولا
وغاية ما يتكلف له ان الضمير لو كان مؤخرا لاحتمل بحسب الظن ان يكون مسندا الى الغير فاذا
ذكر الضمير تخصص الاثبات بهم مجردا عن ذلك الاحتمال فكان تخصيص الاثبات قد تقوى
بالتقديم وازداد به وما يقال من انه اراد زيادة التخصيص في النسبة الى الحكم بسبب تكرير
الاسناد فليس بشيء لان هذا هو معنى تقوي الاسناد اليه وههنا بحث وهو انه لما
لم يذكر في مقتضيات تقديم المسند اليه التخصيص الحصري في مثل انا سعيت في حاجتك كاكرم
في مقتضيات تقديم المسند فقيل لان لفظ انا مثلا في المثال المذكور عندهم تابع قدم
متبوعه باقيا على حاله لا مسند اليه وفساده ظاهر وان نكّر خبر بان حمل التخصيص ههنا على
القصر مع عدم الظهور في المثال الاول يكفي دعوى كونه مشروطا بكون الخبر فعلا لا شبهة لها
بل هي مردودة بتصريحهم بالقصر في قوله تعالى كلمة هو قائلها وما انت علينا بعزيز الى التحريك و
البغث وبنو قطن قبيلة وزان جمع رزين وهو الوقور والخفوف جمع خاف من الخفة
وصفهم بالمضي في الامور كانهم سيوف وبالشجاعة حيث لم يفارقوا السلاح وبالسكون
والوقار في المجالس وبالاسراع بانفسهم في خدمة الاضياف وقرائهم قوله والملاذم خفوف
الى محل الاستشهاد ذلك لا قوله تجدهم سيوفا اذ ليس تقديم المسند اليه فيه لذلك ولا قوله
جلوس لاحتمال تقديره فيه مؤخرا والباء في بجيك زائدة ومعناه كافيك وهو مبتدأ خبره ان
يعلموا والمقتر من الصرة اي مال كثير او ممن لمضرة اي متمتع بازواج والمنيح بالخاء المعجمة
من الرجال من لا ملاحة له ومن اللحم ما لا طعم له والمليح بالمعجمة ايضا من اتباعه والجواد له
الناقة قبل ان ينفصل قوله انت اي لا انت نافع للاولياء ولا ضار للاعداء بل
انت ملحق بالعدم كذا المسند اليه يثبت له كل واحد من المسندين على جهة مبالغة قوله او
الاشباه في ذلك يروى بالنصب عطفا على زيادة تخصيص وبالجر عطفا على لانه يعيد الى واما

الاشباه ماذكره والاول اظهر وايا ما كان فتلك الاشباه مثل ان يقصد في ابتداء الكلام
تحقيره نحو والحجام حاضر او الترحم عليه نحو اسير المسكين بالباب او تحذير السامع منه
نحو الاسد واقف ههنا والضابطان كل معنى يصلح للاسم المسند اليه اذا اريد تعجيل افادته قدم
قال وأما الحالة التي تقتضي تأخيره عن المسند فهي اذا اشتمل المسند على
وجه من وجوه التقديم لا شك ان ما يقتضي بعينه تأخير المسند اليه وبالعكس فلذلك احال ههنا
تأخير المسند اليه على ما يقتضي تقديم المسند واحال هناك تأخير المسند على ما يقتضي تقديم المسند اليه
لكن يرد عليه ان المسند اليه قد يؤخر بسبب في نفسه بالنظر الى ما يقتضي تقديم المسند مثل
كون اسمه مما يتطير به وكالقصد الى الاستخفاف او كونه قليل الحضور في الذهن وكذا
يؤخر المسند لامثال ما ذكر فلتأخيرهما اسباب مغايرة لجهات تقديم ما يقدم عليه ولكن
المصنف لم يلتفت اليها لقلتها وخفائها او نظر الى اندراجها في جهات التقديم بنوع
تكلف فيقال مثلا كون المسند اليه مما يتطير به يقتضي تقديم المسند وقوله ولا الضبط باحالة
تأخير كل منهما على تقديم الآخر قوله لا الاطلاق المسند اليه وتخصيصه الظاهر ان يعطف
بالواو ليكون من مقابلة المتعدد بالمتعدد فيتوزع اذ ليس لكل واحد من اطلاق المسند اليه
وتخصيصه حالتان تقتضيانه فقيل او بمعنى الواو وذلك لان لما كثر استعمالها في الاباحة
التي معناها جواز الجمع استعملت في معنى الجمع كالواو وعلى هذا نص عليه بعض المحققين ومن
البين في ذلك قول الشاعر سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه وقيل لما شاع في
الالف الجالي ان يذكر نشره باو كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
لان الذي وقع عليه الاتفاق القول بحل احد الامرين والموكول الى السامع التعيين فكذا
ههنا اشتركت الحالتان في اقتضائهما معا وقوله حال التنكير متعلق من حيث المعنى
بكل واحد من الاطلاق والتخصيص قوله استغنيت عن التعريف فيهما اي استغنيت في
الحالتين عن التعليم يعني قد عرفت ان المسند اليه المعرف بوجوه مختلفة من جملتها الاضافة
تقييده بالتوابع لامور تقتضيها فاذا عرفت ذلك عرفت ان انتفاء تلك الامور يقتضي
الاطلاق امكنك ان تعتبر امثالها في المنكر بلا احتياج الى التعليم وايضا بعض موجبات التنكير
يوجب الاطلاق المنكر بلا احتياج الى التعليم وما سوى الاطلاق حقيقة او ادعاء وان لا يكون لك
طريق الى تعريف الزائد على الاطلاق للسامع لا يكون هناك نوع من التخصيص قال

واما الحالة المقتضية لقصر المسند اليه عدل عن الضمير الى الظاهر في هذه الحالة وما قبلها لمزيد الايضاح فيها لكونها آخر احوال المسند اليه الجارية على مقتضى الظاهر على ان اضماره ههنا يوهم رجوعه الى المنكر قوله وانت تريد تقرير صوابه ونفي خطائه هذا في قصر الافراد ظاهر واما في قصر القلب فالصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما مطلقا والخطأ هو التعيين واما قصر التعيين الداخل عنده في الافراد فقد قيل الصواب فيه اعتقاد احدهما والخطأ عدم الترجيح بينهما وفيه نظر لان عدم الترجيح ليس حكما حتى يوصف بكونه خطأ وانما جعل حكم السامع بان زيدا متواتر جواد حكما واحدا مشوبا بصواب وخطأ نظرا الى انه حكم بكونه جامعا بين الوصفين وان كان في الحقيقة حكمين احدهما صواب والآخر خطأ قوله مثل ان يكون بالنصب حال من حكم مشوب وقوله فتقول بالنصب عطفا على يكون او بالرفع اي كانت تقول او كذا قوله بذكر ثلثة من طرق القصر ولم يذكر الرابع اعني التقديم مع ان تقديم المسند يفيد حصر المسند اليه فيه لانه اراد قصره على المسند بلا تغيير في وضعهما ولان التقديم دلالته على القصر بالفحوى لا بالوضع مع انه سيذكره في بحث تقديم المسند قوله وعليه وعلى قصر المسند اليه على المسند لتقرير الصواب ونفي الخطأ والآية الاولى من قصر القلب فقررت فيها ملوحا من اعتقاد السامعين بكون يوسف عليه السلام على احد الوصفين ونفيت الخطأ الذي هو تعيين البشرية والثانية من قصر الافراد لان الظاهر من حال الانسان وان كان كافرا اجتماع الاصلاح والافساد فيه ونهيهم عن الافساد لا ينافي ذلك وقوله مقصورون على الصلاح مبني على ان الاصلاح صلاح وقوله لا يتأتى منا امر سواه يناسب قصر الافراد كما ان لا يتخطاها الى ان يناسب قصر القلب اي ليس يتجاوزه الى صفة الملكية الى البشرية قوله ثم ليس هو كلمة ثم للتراخي في الرتبة فان عدم اختصاص القصر بما بين المسند اليه والمسند وشيوعه فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول وذي الحال والحال الى غير ذلك اعلى مرتبة من جريانه بينهما قوله وله تفريعات كانقسامه الى الافراد والقلب وتأتيه بطرق متعددة لها شروط واحكام مختلفة ولا شك ان افراده بفصل للقصر مع تأخيره عن سائر مباحث القانون يقتضي ان يتوجه اليه بقصده على حدة مع فراغ بال فيكون ذلك اقرب الى الوقوف عليه من ان لا يفرد بفصل او يورد فصله في اثناء مباحث قانون الخبر قوله واعلم ان جميع ذلك اي جميع ما ذكر من مباحث المسند اليه مقتضى ظاهر الحال فان قلت قد تقدم من الامثلة ما

ما ليس على مقتضى الظاهر كقوله اولئك على هدى واولئك الآتي وهذا على الخلاف فان اسم الاشارة فيهما وضع موضع الضمير لتقدم ذكر المشار اليه قلت لعله نظر الى ان الاعيان اذا ذكرت صارت بمنزلة المشار اليه حقيقة فاسم الاشارة هناك في موضعه بخلاف المعاني اذا ذكرت فان حقها ان يعبر عنها بالضمير فاذا عبر عنها باسم الاشارة فقد وضع موضع الضمير ثم انه اشار الى بعض صور اخراج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر ارشادا الى كيفية سلوك طريقه ولما كان بعض الصور المشار اليها من قبيل الالتفات انتقل اليه وبسط الكلام فيه لانه فن من فنون البلاغة له شيوع في الكلام يعم المسند اليه وغيره وله فوائد عامة ولطائف معان يختص بها مواقعه قوله اما لانه اختص شرع في تفصيل اسباب كمال العناية بتمييز المسند اليه مثل ان يختص بحكم بديع فيعتنى بتمييزه ليعلم ان هذا المتميز المتعين هو الذي له هذا الحكم العجيب الشان كما في قوله كم عاقل عاقل اي كامل في عقله اعيت اي اعجزته مذاهبه اي طرق معاشه فليس يهتدي اليها وجاهل جاهل اي كامل في جهله تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الى ما ذكر من كون العاقل مختل الحال والجاهل فارغ البال فقد اختص بحكم بديع وهو جعل الاوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا اي مبطنا للكفر نافيا للصانع الحكيم او قائلا بالاثنين خالق الشر وخالق الخير قوله واما لانه قصد التهكم قد يقال قصد التهكم بالسامع والنداء على كمال بلادته او فطانته وادعاء الظهور لا يقتضي شيئا منها كمال العناية بالتمييز فلا يكون من اسبابه بل تقتضي اسم الاشارة سواء قصد به كمال العناية بالتمييز ام لا ويجاب بان اسم الاشارة بعينه لكمال التمييز كما مر ولا شك ان التهكم مثلا يتأثر بزيادة التمييز فاذا قصد التهكم اعتني بالتمييز فقصد كمال التمييز فاورد اسم الاشارة وقوله اصلا مبالغة في انتفاء المشار اليه عن الحس حتى يكون المبصر هناك بمنزلة فاقد البصر في عدم صلاحيته الخطاب باسم الاشارة الحسية فيتعين قصد التهكم بلا اشتباه قوله او قصد ادعاء كمال ظهوره ايجاد فقد الفعل الفصل وانه تقدم متعلق بالسامع وهذا بالمسند اليه تعاللت اي اظهرت العلة والمرض واشجى من شجي بالكسر اي حزن وشديد حالي البعيد استيناف وقد ظهرت استيناف وذلك واقع موقع الضمير الراجع الى التعلل لادعاء ظهوره كالمحسوس بالبصر قوله وما شاكل ذلك اي ذلك المذكور من اسباب كمال العناية وهو عطف على ادعاء وكان اختيار الواو على او تفننا في العبارة مع التنبيه على عدم منع الجمع واراد بما شاكل ما يتبع اسم الاشارة

واما الحالة المقتضية لقصر المسند اليه فقال عن الضمير الى الظاهر في نوع الحالة وما قبلها
لمزيد الايضاح فيها لكونها آخر احوال المسند اليه الجارية على مقتضى الظاهر على ان اخراجها منها
يوهم رجوعه الى المنكر قوله وانت تريد تقرير صوابه ونفي خطائه هذا في قصر الافراد
ظاهر واما قصر القلب فالصواب فيه اعتقاد ثبوت احدهما مطلقا والخطأ هو التعيين واما
قصر التعيين الداخل عنده في الافراد فقد قيل الصواب فيه اعتقاد احدهما والخطأ عدم
الترجيح بينهما وفيه نظر لان عدم الترجيح ليس حكما حتى يوصف بكونه خطأ وانما جعل
السامع بان زيدا متصف بجواد حكما واحدا مشوبا بصواب وخطأ نظرا الى انه حكم بكونه جامعا
بين الوصفين وان كان في الحقيقة حكمين احدهما صواب والآخر خطأ وقوله مثل ان
يكون بالنصب حال من حكم مشوب وقوله فتقول بالنصب عطفا على يكون او بالرفع اي فانت
تقول واكتفى بذكر ثلثة من طرق القصر ولم يذكر الرابع اعني التقديم مع ان تقديم المسند يفيد
حصر المسند اليه فيه لان ذا راد قصر على المسند بلا تغيير في وضعهما ولان التقديم دلالته على
القصر بالفحوى لا بالوضع مع انه سيذكره في بحث تقديم المسند قوله وعليه وعلى قصر المسند اليه
على المسند لتقرير الصواب ونفي الخطأ والآية الاولى من قصر القلب فقررت فيها موصوفا
من اعتقاد السامعين بكون يوسف عليه السلام على احد الوصفين ونفيت الخطأ الذي
هو تعيين البشرية والثانية من قصر الافراد لان الظاهر من حال الانسان وان كان كافرا
اجتماع الاصلاح والافساد فيه ونفيهم عن الافساد لا ينافي ذلك وقوله مقصورون على
الاصلاح مبني على ان الاصلاح صلاح وقوله لا يناسبها امر سواه يناسب قصر الافراد
كما ان لا يخلطها ان بعض القلب اي ليس يتجاوزه الى صفة الملكية الى البشرية قوله ثم
ليس هو كلمة ثم للتراخي في الرتبة فان عدم اختصاص القصر بما بين المسند اليه والمسند وشيوعه
فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول وذي الحال والحال الى غير ذلك اعلى مرتبة من جريانه فيهما قوله
وله تنويعات كانقسامه الى الافراد والقلب وتادية بطرق متعددة لها شروط واحكام مختلفة
ولا شك ان ايراد فصل للقصر مع تاخيره عن سائر مباحث القانون يقتضي ان يتوجه اليه
بقصد على حدة مع فراغ بال فيكون ذلك اقرب الى الوقوف عليه من ان لا يورد له فصل او
يورد فصله في اثناء مباحث قانون الخبر قوله واعلم ان جميع ذلك
اي جميع ما ذكر من مباحث المسند اليه مقتضى ظاهر الحال فان قلت قد تقدم من الامثلة

ما ليس على مقتضى الظاهر كقوله اولئك على هدى وقوله اولئك آبائي وهذا على الخلف فان اسم الاشارة
فيها وضع موضع الضمير لتقدم ذكر المشار اليه قلت لعله نظر الى ان الاعيان اذا ذكرت
صارت بمنزلة المشار اليه حقيقة فاسم الاشارة هناك في موضعه بخلاف المعاني اذا
ذكرت فان حقها ان يعبر عنها بالضمير فاذا عبر عنها باسم الاشارة فقد وضع موضع الضمير
ثم انه اشار الى بعض صور اخراج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر ارشادا الى كيفية سلوك
طريقه ولما كان بعض الصور المشار اليها من قبيل الالتفات انتقل اليه وبسط الكلام فيه
لانه فن من فنون البلاغة له شيوع في الكلام يعم المسند اليه وغيره وله فوائد عامة ولطائف
معان يختص بها مواقعه قوله اما لانه اختص شرع بتفصيل اسباب كمال العناية بتمييز المسند اليه
مثل ان يختص بحكم بديع فيقتضي تمييزه ليعلم ان هذا المتميز المتعين هو الذي له هذا الحكم
العجيب الشان كما في قوله كم عاقل عاقل اي كامل في عقله اعيت اي اعجزته مذاهبه اي طرق
معاشه فليس يهتدي اليها وجاهل جاهل اي كامل في جهله تلقاه مرزوقا وهذا الشان
ربما ذكر من كون العاقل مختل الحال والجاهل فارغ البال وهذا خص بحكم بديع وهو جعل الاوهام
حائرة والعالم النحرير زنديقا اي مبطنا للكفر نافيا للصانع الحكيم او قائلا بان الله خالق
الشر وخالق الخير قوله واما لانه قصد التهكم قد يقال قصد التهكم بالسامع والنداء على
كمال بلادته او فطانته وادعاء الظهور لا يقتضي شيء منها كمال العناية بالتمييز فلا يكون من
اسبابه بل يقتضي اسم الاشارة سواء قصد به كمال العناية بالتمييز ام لا ويجاب بان اسم الاشارة
يفيد كمال التمييز كما مر ولا شك ان التهكم مثلا يزيد بزيادة التمييز فاذا قصد التهكم اي عنى
بالتمييز فقصد اكمل التمييز فاورد اسم الاشارة وقوله اصلا مبالغة في انتفاء المشار اليه
عن الحس حتى يكون المعبر هناك بمنزلة فاقد البصر في عدم صلاحية الخطاب بالاشارة
الحسية فيتعين قصد التهكم بلا اشتباه قوله او قصد ادعاء اي ادعاء قصد الفعل لطول
الفصل ولانه تقدم متعلق بالسامع وهذا بالمسند اليه تعالى للتنبيه اي الهرب العلة والمرض
واشجى من شجي بالكسر اي حزن وتنبيه على الاستئناف وقد ظفرت بالاستئناف وذلك وقع
موقع الضمير الراجع الى القتل للادعاء ظهوره كالمحسوس بالبصر قوله وما شاكل ذلك
اي ذلك المذكور من اسباب كمال العناية وهو عطف على الادعاء وكان الاحب الواو على او
تفننا في العبارة مع التنبيه على عدم منع الجمع واراد بما شاكل ما يقتضي اسم الاشارة

من باب القرب والبعد والتوسط والتحقير والتعظيم قوله ويوضع المضمر موضع
المظهر كقولهم اي كوضع العرب في قولهم وابتداءً مصدر لفعل في موقع الحال اي يبتدئون ابتداءً
وقوله ومنع غير جري كالبيان لابتداءً ولفظا نصب على المصدر اي ذكر اللفظ او قرينة حال عطف
لفظا بمعنى او تقديرا وقد يروى مجرورا عطفا على جري فيبقى حينئذ لفظا بلا مقابل ومكان ظرف
لقولهم وقوله على قول من لا يرى حيالا من نعم رجلا وبئس رجلا وانما اعتبر هذا القيد لان
الضمير في السؤال الآخر يحتمل ان يكون راجعا الى المخصوص لكنه التزم افراده فيقال نعم رجلين
الزيدان ونعم رجالا الزيدون لان المخصوص متأخر غالبا فعومل بضمير معاملة الضمير المبهم
قوله ليتمكن متعلق بيوضع المضمر والمستتر فيما يعقبه لما والبارز للمضمر قوله يعقبه
الكلام اي آخره قوله فضل تمكن في ذهنه لان الانسان مجبول على شوقه الى معرفة
المبهم وزيادة تلقيه لما سيق اليه بعد الطلب وهذا لا يستقيم في مثل نعم رجلا اذ لا يعرف السامع
ان هناك ضميرا الا بذكر النكرة ومن ثم قيل ليتمكن متعلق بقوله وقولهم هو زيد عالم وهي هند
مليحة فقط وأيد بان قوله وهو السر في التزام تقديم يشعر بان البيان مختص بضمير الشان
لانه الذي تقدم الوعد ببيان سره اي التمكن في ذهن السامع فضل تمكن هو السبب في
التزام تقديم ضمير الشان ورد بان التمكن المذكور وما يتفرع عليه من التزام التقديم جار في
كل ضمير باذ تفسيره بمظهر فالضمير في نعم رجلا للمضمر الذي وضع موضع المظهر والسر الموعود داخل
في السر المذكور قوله قال الله تعالى استشهاد على ان الفائدة هي تمكن ما يعقب الضمير
في ذلك انما يظهر اذا كان ما يعقبه مما يعتنى بشانه ويراد تمكنه كما في الآيتين حتى لا يصح
ان يقال هو الذباب يطير وهي النملة تسير قوله كما يوضع المظهر متعلق بقوله ويوضع
المضمر والمراد بالمظهر غير اسم الاشارة لما سبق وبالمضمر غير ضمير المتكلم لما سيأتي من قوله
ويترك الحكاية الى المظهر قوله اذا اريد تمكين نفسه يعني ان وضع المظهر موضع المضمر يفيد تمكين
نفس المظهر اي تمكين المعنى الذي اريد به بخلاف وضع المضمر موضع المظهر فانه يفيد تمكين ما يعقبه
كما مر قوله ان تأتوا الحق شططا الحق سأله فيه وضع الظاهر موضع ضمير الغائب و
المخاطب ايضا اذ اصله يعطه اياكم والمثال لوضع المظهر موضع المضمر مطلقا فلا حاجة الى
تأويلات يجعل الحق مسندا اليه وكانه افتتح بخارج الباب هنا وفي قوله ربه رجلا لبيته من اول
الامر على التعميم قوله ونظيره اي ونظير قوله الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر حال

حال ثبوت ذلك المظهر في خارج باب المسند اليه نبه على الخروج منها دون قوله نذكرك وربه
رجلا ونغط الحق نغنت في عباراته وتذكيرا في بعض المواضع مع عدم الالتباس فهي شيء منها
في وما انزلنا القران الا ملتبسا بالحق اي بالحكمة الداعية الى انزاله وما نزل الا ملتبسا به
اذ اقتر الحق الثابت بالاوامر والنواهي لم يكن مما نحن فيه قوله ويترك الحكاية عطف على
يوضع المظهر موضع المضمر وانما افرد ترك الحكاية الى المظهر ليبني عليه حديث الالتفات وفعل
نصب على انه مصدر ترك لانه فعل ايضا كانه قيل ترك الخلفاء قوله ادخال الروعة هذا اذا
لم يكن له خوف واريد احداثه وتربية المهابة اذا كان له خوف واريد ازدياده ولم يدخل ههنا
او لشعار بها وقد يقال المهابة يراد بها وفا الحالة التي تكون في قلوب الناظرين الى
الملوك فبينهما تقويتها بازديادها واما الروعة فالخوف الذي يتجدد بمخاطبتهم قوله او
تقوية عطف على ادخال الروعة وعليه اي وعلى ترك الحكاية الى المظهر لتقوية داعي المامور
فان لفظ الله ينبئ عن كمال القدرة ووجوب الاطاعة وسعة الرحمة واستحقاق تفويض
الامر فيقوي الداعية الى التوكل عليه قوله او فعل عطف على فعل الخلفاء حيث يقول
اي حين يقول الشعر حيث للزمان قوله وعليه اي وعلى ترك الحكاية الى المظهر ليكون ادخل
في الاستعطاف فان لفظ العبد ادخل فيه من الضمير خصوصا اذا اضيف الى المخاطب وتمام البيت
مقرا بالذنوب وقد دعاكا قوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار هو عطف على ما تقدم نظرا الى المعنى
اي يترك الحكاية الى المظهر لما ذكر وما جرى مجراه كالتمكن من اجراء الوصف في قوله تعالى فآمنوا بالله و
رسوله النبي الامي وقوله عبدك العاصي فان المضمر خصوصا المتكلم لا يوصف وكالتعظيم في
قولك اغتسل العمر بجاورك الى غير ذلك من المعاني التي يصلح لها ذلك الاسم المظهر قوله
واعلم ان هذا النوع من الاخراج لا على مقتضى الظاهر وهو نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة
لا يختص المسند اليه اي لا يختص به فحذف الجار واوصل الفعل قوله ولا هذا القدر يحتاج الى تقدير اي
ولا النقل مطلقا يختص بهذا القدر وهو نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة بل كل واحد من التكلم و
الخطاب والغيبة ينقل الى الآخر اي الى كل واحد من صاحبيه فالاقسام ستة وقد يفسر هذا
القدر بنقل الكلام من الحكاية الى الغيبة التي في المظهر فانه المذكور في قوله ويترك الحكاية الى
المظهر فلا يحتاج الى ذلك التقدير لكنه لا يلائم تعميمه في المنقول عنه بقوله بل الحكاية الخ وقد
اراد بهذا النوع النقل من اسلوب الى اسلوب وحذف المضاف من تفسيره اي اعني نوع نقل

الكلام من الحكاية الى الغيبة وهو بعيد جدا ثم ان الانتقال من طريق من الثلثة الى الآخر منها
انما يسمى التفاتا اذا كان على خلاف مقتضى الظاهر كما يشعر به لفظ النقل وايراده في الاخراج
لا على مقتضاه وما ذكر من فائدة العامة فلا يكون نحو انا الذي فعل وانت رجل يفعل كذا
من الالتفات في شيء لان حق الضمير العائد الى الموصول او الموصوف ان يكون غائبا لان الاسم
الظاهر غيبة بل لا يبعد ان يجعل مثل انا الذي سمتني امي حيدره وانت الغني الذي خلقتني ونحن قوم
فعلنا وانتم قوم تجهلون من باب الالتفات من الغيبة الى التكلم والخطاب وهو اعني الالتفات
من مباحث علم المعاني لانه بحث عن خواص تراكيب الكلام في الافادة وانما قال صاحب
الكشاف انه يسمى في علم البيان بالالتفات لانه اراد بعلم البيان علوم البلاغة الثلث اعني المعاني والبيان والبديع وكون
الالتفات من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر المندرج تحت الكناية على ما قرر لا يوجب كونه من
مباحث البيان كسائر الجزئيات المندرجة تحت قواعده ثم علق المصنف في علم البديع من
المحسنات المعنوية ولا استبعاد في اشتراك علمين في مسئلة من جهتين كما حقق في
موضعه والتطرية بالهمزة الايراد والاحداث من طرأ عليه اذا ورد وبالياء التجديد من
طريت الثوب اذا عملت به ما يجعله كانه جديد والنشاط بالفتح حركة السرور والملال اي السئم
استملاء من ملئ الاناء بالكسر اذا امتلأ منه ملأن او قدر من ملوء بالضم وافتقد مملوء بكذا و
والاستدرار في الاصل استجلاب الدر اي اللبن والاجرياء جمع حري بمعنى جدير بذلك اي
بالاستكثار وقوله الذين جملة استينافية لبيان كونهم احرياء والهمزة لانكار النفي وتقرير
للاثبات والسجية الطبيعة والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتت عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر وهي
اعز مال عندهم والمجرى العادة وتزيين الاديم وهو كناية عن العيب والاخلال بالعرض
واباحة الحريم اي الحرم تسليط العدو بالاسر والنهب قوله افنزلتم استيناف لبيان
ان كون قربى الاضياف علة مع ذكره بعينه يقتضي الاستكثار اي الالتفات اي الارتياب فيما ذكرنا من كونهم
احرياء متعلقهم قوله فنحن ابنون اي يتوقعون الى لغة في القرى والفا التفصيل المحبب وجعل
الاسلوب بازاء اللون والايراد بازاء الطعم لانه من لطف قوله فان الكلام جليل
ايراد الكلام قربى الازواج وقوله لكن رفع لتوهم ارادة مطلق الانسان والكاز متعلق بما في
الانسان من معنى الفعل اي المتصف بالانسانية بحسب المعنى والمراد الاتصاف بخواصها من
الذكاء والتفطن للدقائق والتلذذ بها قوله قال ربيعة بن مقروم استيناف لبيان الاستكثار

استكثار العرب من الالتفات واستحسانهم اياه وصرح باسماء الشعراء ليعلم ان تلك
الامثلة من كلام العرب العرباء بانت فارقت فاسلى ثم فصار مجهودا موجعا لاخراك
واخلاف الوعد يتعدى الى مفعولين والمواعيد جمع الميعاد او الموعود واخلفتك الالتفات على
مذهبه حيث لا يشترط سبق الطريق الملتفت عنه بل يكتفي بمجرد اقتضاء الظاهر التعبير به
ثم قال اي ربيعة في تلك القصيدة بعد عدة ابيات وهلم الاق بدل من هلم الق في
البيت السابق عليه اعني قوله لما تكلفت الى الالف قلت لها الاتشرعين هلم الق
مسعودا قبلا اي غطيا سهل الفناء اي يسهل ورود فنائه اذا لا حاجب هناك كارباب الحاجات
والرحيب الواسع اي واسع الباع بالعطاء ويحمدون ليس صفة للقوم بل هو بمنزلة يقول
في سمعته يقول سمع به بمعنى سمعه وجملة تمييز والاذكرة للنفي والالتفات فيه مشكل متفق
عليه وقال ربيعة تذكرت فيه التفات من الحكاية الى الخطاب كانه في اخلفتك وهنا
مفعول تذكرت والجملة المتوسطة حال او اعتراض يقال هاجه اي بعثه وحركه وليس في
تهيجك التفات لان مقتضى الظاهر الاستمرار على الخطاب بعد العدول اليه تقضب اي تقطع
والاباتر يروى بالواو وبالفاء ايضا على ان الحلول في هذا الموضع كان عقيب الحلول
بفلج واسلنا التفات من الخطاب بصيغة المفرد الى التكلم بصيغة الجمع وعزة وثبيت بكسر
القاف موضعان والرواية بالفاء بينهما قوله الهدمت اللام جواب قسم مقدر وقلم تقادر
لم يترك والنصائب جمع نصيبة وهي حجارة تنصب حول الحوض ويسد ما بينها من الفرج بالمدرة
المعجونة والازي مصب الماء الى الحوض وقوله هوالة صفة للحياض اي الكاينة لها او
لحوض اي كائن لها وعامل في قوله ادختم اي اصحاب الحياض مغنى مصدر من غني بالمكان
اقام به فيقدر مضاف اي ذو مغنى او يجعل بمعنى اسم الفاعل اي مقيمون وهم ريان اي
متقابلون بحيث يرى بعضهم بعضا فالتفت فيه اسلك من الغيبة الى الخطاب وعمة
بفتح العين والنون والسيد وزيد قبيلتان نريد ان بني السيد لا يوجبون في انهم
لزيد من الحرمة والتبجيل مثل ما يوجبه ابناء القبيلتان حتى انهم لا يجزون قتل واحد منهم
بواحد من زيد والرؤية بمعنى الابصار اي لا يعظمون باعينهم كما يعظمون باعين بني زيد
وهو سوب والضمير في نفوسهم للسيد وكما تراه نصب على المصدر والضمير لزيد والحق اللاينة
والذراع مؤنث مجتنبة اي مشدودة في الجنبة مقروب اي متروك في التراب فالتفت

بدت أي أنوا من الغيبة في زيد الى الخطاب وكذا في نغط من الغيبة الى الحكاية لان الضمير
للرشيد وفي سا لا من الخطاب الى الغيبة كامر وجلوة بكسر الجاء واللام المشددة وهي
الاصل بمعنى العصيرة والبخيلة طرق الخيال اي جاء خيال الحبيبة بالليل والحال انها لا
طروق مثل طروق ليلة تتبلج اي سار في اول الليل يريد به نفسه والمقصود تفصيل طروقه
في تلك الليلة على طروقه في غيره سبه كانه اي لا زما حال من الخيال من سبك بالمكان كذا
اي لزمه بازحلت جمع رحل وهو مسكن الرجل وما يستصحبه من الاثاث ولم يتعرج اي لم
يتعطف ولم يمل عطف على سبه كانه جعل الخيال نفس الحبيبة فالتفت من سببه الى خطابها
في اني اعتدت والرحيلة بالحاء المهملة وبالجيم ايضا القوية على السير اي كيف صرت قوية
على المشي حتى اعتديت لنا والحال ان القوم قد قطعوا مسافة طويلة والمتان جمع متن
وهو ما صلب من الارض والسبسب موضع وقيل الارض المستوية او البيت بصليبة ولا
سهلة يقال طحابه قلبه اذا ذهب به في كل شيء والباء للتعدية طروب اي كثير الطرب
في طلب الحسان وهو خفة تعتري الانسان لشدة سرور او حزن وبعيد تصغير بعد
للتقريب وهو ظرف لطروب او لطحا وحيل وعصر على الروايتين بدل من بعيد اي حين
الشباب وكاد يتصرم اي قبل المشيب يكلفني اي القلب وصال ليلى ويروى بالتاء الفوقانية
على ان ليلى فاعل اي تكلفني شدائد فراقها او على خطاب القلب وقد شطت اي بعد وليها قربها و
عوادي الدهر عوائقه وعادت من المعاداة كان الحوادث تعاديه او من العود اي عادت
العوائق التي كانت عليه من الحيلولة بيننا فالتفت في يكلفني من التكلم الى الخطاب في
يكلفني من الخطاب الى التكلم واذا حمل التاء على خطاب القلب كان فيه التفات آخر من الغيبة
الى الخطاب والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم موضع ويروى بكسرها والخلي الخالي من الحزن والعائر
العوار وهو القذى الرطب الذي تلفظه العين حال الوجع والارمد صفة ذي العائر من رمد بالكسر اذا
هاجت عينه والمراد تشبيه نفسه بذي العائر الارمد في القلق والاضطراب وتشبيه ليلته بليلته
في الطول لانه اختصر في الكلام قوله وذلك اي ما ذكر في البيتين من سوء الحال لاجل نبأ
جاءني وخبرت ذلك النبأ عن ابي الاسود قيل هو خبر قتل ابيه وابو الاسود كنيته وقيل مع
ذلك الخبر منه قوله فالتفت في الابيات الثلثة اما في الاول فمن الحكاية الى الخطاب اذ
القياس تطاول ليلي واما في الثاني فمن الخطاب الى الغيبة حيث قال وبات والقياس وبت على

على الخطاب وليس فيه ولم ترقد وبات له التفات لانهما جاريان على ظاهر ما سبقهما واما في
الثالث فمن الغيبة الى الحكاية في جاءني والقياس جاءه وكانه لم يجد في اشعار الجاهلية
مثال الالتفات من الحكاية الى الغيبة فاقتصر على امثلة الاقسام الخمسة من الستة ومثاله
ما مر من وضع المظهر موضع ضمير المتكلم وقوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر فتبارك الله واعلم ان
كلام الكشاف حيث قال التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة ابيات صريح في ما
ذهب اليه المصنف من عدم اشتراط سبق طريق آخر تحقيقا وما يتوهم من ان في لفظ ذلك
التفاتا من الغيبة الى الخطاب فتكون في تلك الابيات ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ليس
ما يعتد به لجواز ان يكون الكاف خطابا لغير النفس على ان المتبادر من كلامه توزيع الالتفاتات
على الابيات لا ايقاع الفائدة العامة التي ذكروها اعني تطرية نشاط السامع انما يتصور فيما اذا
كان الالتفات تحقيقيا لا تقديريا لانا نقول الخ او ورد على السامع خلاف ما يترقبه من الاسلوب
الظاهر كان له مزيد نشاط ووفور رغبة في الاصغاء الى الكلام قوله اكثر من ان يضبطها القلم
يرد عليه ان ما بعد من لا يصلح ان يكون مفضلا عليه ليس مشاركا لما قبلها في اصل الفعل اعني
الكثرة ونظيره قولهم اكثر من ان يحصى وقولهم الناس اكيس من ان يمدحوا رجلا ما لم يروا عنده آثار احسان
وهو كثير في كلام المولدين فقيل كلمة من متعلقة بفعل تضمنه اسم التفضيل اي متباعدة في الكثرة
من ضبط القلم ومن الاحصاء ومتباعدون في الكياسة من مدح الرجل الخالي عن الاحسان
ورد بان من اذا لم تكن تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلثة ولا شك ان
التفضيل مراد فالمعنى اكثر مما يمكن ان يضبط بالقلم ومما يمكن ان يحصى واكيس ممن ياتي منه
ان يمدح الخالي عن الاحسان الا انه توسع في العبارة اعتمادا على ظهور المراد قال
وهذا النوع اراد به الالتفات اذ هو نوع من اساليب الكلام ولطف قد اشار الى ان الفائدة العامة
كافية لحسن الالتفات في مواقعه كلها لكن ربما اشتمل بعضها على فائدة اخرى فيزداد حسنه فيه
ويختص على صيغة المبني للمفعول الباء داخلة على ما هو مقصور وخاصة على طريق يختص بالعبادة
واختص بها وهو المتعارف في الاستعمال وان كان الاصل دخول الباء على المقصور عليه اعني الله
الخاصة وسياتيك تحقيقه في تقديم المسند ان شاء الله تعالى وقلما تخلو من الوضوح اي لا تخلو الا
للاوحديين في البلاغة بحسب السليقة او للكاملين في الماهر في هذا الفن وقوله للعلماء
النحارير من عطف الصفات بعضها على بعض اشعارا بان الماهر فيه انما يكون للعالم النحرير ومتى

ومتى اختص موقع الالتفات في الكلام بشيء من ذلك المذكور اعني لطائف المعاني كساء الالتفات
المختص موقعه بشيء منها الكلام زيادة بهاء اي حسن ورونق اي طراوة ورفاعل اكورث ووجد
ضمير الالتفات ايضا وليس في بعض النسخ المصححة لفظ في الكلام فالمعنى كسا الشيء الموقع
الشيء السامع ووجد الموقع او الالتفات المختص موقعه ان كان من يسمع اي الكلام حق سماعه
ويعقل لطائفه على وجهها وكلمة ما مبهمة لتاكيد القلة وافرد قليل مع كونه جزاء لهم اما لتقدير موصوف
مفرد اي شيء او فريق قليل ولكونه على صيغة المصدر كالصهيل والنهيق اولان نعم راجع الى من
وفي صيغة الافراد اشعار بالقلة ايضا قوله ام تحسب ... ايضا اقتباس استشهادا على قلة
من يسمع ويعقل فان الاستفهام فيه لانكار الحسبان فيدل على القلة وقوله ولا مرية تقوية للدلالة
على القلة فان الغائص الغائر بالفرائد في غاية القلة قوله من سامعيه اي حق سماعه بان يتفطن
لما فيه من النكت وما موقعه جملة استفهامية في موقع المفعول الثاني اي عرفك ذلك الالتفات
موقعه الحسن الجميل في الغاية بحيث لا يدرك ثم لم يبال عنه قوله ان تصير اي من سامعي التفات
واحد مما ورد في القران لا من معنى كل التفات فيه وانما قال ثم ليشير الى ان التلاقي اعلى رتبة
من الاصاخة في صيرورته سامعا له حق سماعه وخبر لعلك محذوف اي لعلك تصير من سامعيه
الذين يفهمونه واختار الترجي على الجزم لما مر من ان الدخيل ليس كالناشئ قوله اليس ملح
متعلقه وجدانية مشتملة على قصتين تقدمتا لبيان نكتة الالتفات المذكور ولما كان قصة المنعم
اقرب الى ما في الاية وقصة الجاني اظهر في وجدان الحالة المحركة الملجئة الى الاقبال اقتضى
حسن الترتيب والتعليم تقديم الجاني على المنعم والهمزة لانكار النفي وتقرير المنفي وما يشهد خبر ليس
واسم ان المرء الى آخره متنقلا اي متدرجا في الاشتغال وفاعل الايكاد ضمير الشان وهي جملة
موكدة لقوله وجد من نفسه تفاوتا في الحال بينا وهناك اشارة الى الاخذ في استحضار الجنايات
قوله او ما تراك اي تشك فيما ذكرناه وما تراك كيف تصنع ثاني مفعولي ترى واذا كنت
ظرف لكيف تصنع بحسب المعنى وتحول بيان له او استيناف وتثنيته تاكيد لتاخذ من ابتك
سرتين اي اظهر بذلك قوله واحدة فواحدة حال من جناياته اي منفصلة متعاقبة وجملة
وانت فيما بين ذلك واجد حال من ضمير معددا قوله على تزايد اي حال كائنا على تزايد
يحرك ذلك التزايد وانت لا تجيب حال من كاف تدعوك فتقطع بالرفع اي فحينئذ تقطع وبالله
قل بي منعول مشافها لانه بمعنى قائلا له بالمشافهة وفي قل التفات من الغيبة الى الخطاب

الخطاب لان المعتبر في الالتفات وحدة السامع لا سلوبية دون وحدة المخاطب الذي
يلقى اليه الكلام قوله على هذا النصب على المصدر اي مشافهة مثل مشافهته كائنة على هذا النسق
من التوبيخ وفيه اشارة الى ان المشافهة لا يجب ان تكون بخصوصيته ما ذكر بل ما كان على
هذا الطريق من التعيير والتوبيخ وقد يقال معناه يسرد الكلام على هذا المنوال ولا يكتفي بالقدر
المذكور فهو نظير قوله وما جرى في تلك المجرى في قصة المنعم قوله واذا كان الحاضر عطف على
قوله اذا كنت في حديث وان كان بحسب المعنى قسيما لقوله وقد حضر مجلسكما وقال ههنا
حتى يجملك وفيما تقدم الى ان تغلب اشارة الى ان الحالة الغضبية اشد تاثيرا واقوى وثنى
عليه ثاني مفعول لتجدد الصنيعة المعروف والرابعة المعجبة والعارفة العطية والذارفة
السائلة من ذرف الدمع اي سال قوله وما جرى في تلك المجرى اي من المدح والاطراء و
تعداد النعماء وهو عطف على مفعول تقول قوله واذا وعيت اي حفظت وهو عطف على قوله
واذا اخذت قوله على الوجه الذي اي بعد تلاوتك لما قبله على الوجه الذي يجب ذلك الوجه
في التلاوة ومعنى كون التامل قلبيا انه متوجه تام من القلب لا يشارك فيه شائبة وكيف
اصاب عطف على موقعه ولكونه تعليلا لما في حيز العلم اي علمت انه اصاب المحز وطبق لكونه
منبها الغاية للحصر اي السابقة اياه بحيث لا يدركها الحصر ولا يصل اليها من فاته كذا اذا سبقه
ولم يدركه قوله من حقه خبر ان العبد وان تكون قراءته فاعل له واذ اقتدر ظرف له واذا
اخذ بدل من اذا اقتدر اي فرض ولاحظ يقال مثل بين يديه مثولا اذا انتصب قائما وبعد معرضا
وجه والعائد محذوف اي يجد به مع القراءة وصائره بالجر صفة محرك فكان لفظ شبه زائد
كما يشعر به قوله فيما بعد انه لا يجد محركا وذلك اشارة الى الاقبال وعند ظرف للايجاب و
مستدعيه صفة اخرى للحالة وضمير نظيا في قبلها للقراءة وعلى ما هو عليه حال من المنزل اي
كائنا على الوجه الذي هو كائن عليه والا اي ان لا يكن قراءته كذلك لم يكن سوى قارئا حقيقيا
وانما كان الالتفات في الاية منبها على ما ذكره لان الفاتحة انزلت على لسانهم ليقرؤوها فاشير
فيها الى كيفية قراءتهم اياها قوله والوجه اي وذلك الوجه الذي من حق العبد ان تكون
قراءته عليه واذا افتتح متعلق بان يكون اما على التوسع في الظروف واما على كونه معتبرا
لعامله قوله فاذا انتقل ان يكون عطف على اذا افتتح ان يكون محذوا به حذو الافتتاح
اي مقدرا لتقدير الافتتاح مساويا له في كونه عن قلب حاضر وبه فاعل محذوا والضمير للانتقال

المنقول

لكنه يتعدى بنفسه يقال حذوت النعل بالنعل فلا حاجة الى الباء فكانه ضمن معنى الذهاب
اى ندهب به مذهب الافتتاح قوله فانه متى افتتح تعليل لكون ذلك الوجه المذكور هو هذا
قوله على الوجه الذى عرفت يعنى كونه عن قلب حاضر الى آخره وافلا يجد محركا جواب متى
على معنى انه يجد ذلك المحرك قطعا قوله من معبود عظيم الشان يفهم المعانى مستفادة من
لفظ الله الدال على الذات المتصف بجميع صفات الكمال والاكرام ومحاسن الافعال والانعام
فكان عظيم الشان حقيقا بالثناء لغاية كماله وبالشكر لوفور انعامه ونواله ومستحقا للعبادة
غاية الخضوع والتذلل لكونه جامعا لجهات ذلك الاستحقاق مع ان اللام الجارة تنبئ عن
استحقاق الحمد والثناء قوله ثم اذا انتقل نبه بلفظ ثم على المهلة اى ينبغى ان يجرى الحمد اولا
ويتامل ثم ينتقل وهكذا فيما بعده قوله جلائلها ودقائقها اشارة الى ما قيل من ان الرحمن لكونه
ابلغ يتناول جلائل النعم فقدم واردف بما يتناول دقائقها على سبيل التتميم عند هذا اى عند
هذا الوصف والقول والمناداة بالجر على انها صفة خاتمة قوله للامر كله هذا العموم من حذف
مفعول الحكم مع الاحتراز عن الترجيح بلا مرجح وقوله فى العاقبة بازاء يوم الدين فى
نظم الآية وفيه اشارة الى ان اليوم مع اجرائه مجرى المفعول به توسعا باق على ظرفيته بحسب المعنى
ويوم الحشر تفسير لقوله فى العاقبة واللام فى للثواب متعلقة بالحشر وفى قوله يوجب عليك
الاقبال التفات من الغيبة الى الخطاب كما فى الآية بعينه اذا الظاهر ان يقال يوجب عليه
قوله ما تصورت اى ما تصورته من انك تجد من نفسك محركا للاقبال يستدعى شيئا فشيئا
الى حد الايجاب فتستطيع بالنصب عطف على لا ابصر وفلا تطيق عطف على ان لا تقول وفاعله
ضمير القراءة قال وليس ابن حجر بعدما بين النكتة الخاصة فى التفات واحد
من التنزيل شرع يبين اللطائف المختصة فى التفاتات ابيات امرئ القيس وذكر ههنا نسبه
ونسبته تنبيها على انه كان من الملوك فان تلك اللطائف مبنية على ذلك وحجر بضم الحاء المهملة
وسكون الجيم من مشاهير ملوك العرب من قبيلة كندة وبعيد خبر ليس وفيه مستتر راجع الى ابن
حجر وان يكون متعلق ببعيد على تقدير من ان يكون او بدل اشتمال من فاعله المستتر و
المشهود له حال من فاعل بعيد وفائدتها تعليل انتفاء البعد والجائز الجامع كان عادتهم
فى تسابق الفرسان ان تغرز قصبة فى آخر الميدان فمن اخذها عد سابقا وكان له الفضل
والتقدم ثم صار احراز قصبات السبق فى امر عبارة عن التقدم والكمال فيه والدرك نتج

بفتح الراء وسكونها بمعنى الادراك والمتبلد المتمطع من البلادة ومتى الغطغطة والاناسى
جمع انسان العين والنكتة اللطيفة المؤثرة فى القلب من النكت وهو التاثير فى الارض
بنحو قضيب اى الآخذ للمختارات من مختارات النكت وفى افنانه متعلق بالمتبلد
واذا التفت ظرف لبعيد وقد كشط فى نسخة مصححة الف اذ انظر الى ان المعنى على المضى
وكان يمكنه حال من فاعل التفت بتقدير قد والتمثيل ببيت لبيد اناله لاستبعاد افراد
الضمير وجعل الشئ واحد فى بيت وبات له وكذا الحال فى بيت على الخطاب وبات لكم فى الوجه
الآخر وحين قصد ظرف ليكون او لخبره اعنى نقلا وتهويل الخطب جعله هائلا اى عظيما
مخوفا لشدته واستفظاعه وجدانه فظيعا اى شنيعا شديدا وفى الباء متعلق بالتهويل او
حال من الخطب واللام فى للواقع اى الحادث الذى وقع متعلقة بالباء يقال فت اى كسر
فت فى عضده على طريقه يجرح فى عراقيبها كناية عن فل شوكته وتوهين امره ولقد بالغ
حيث وصف الخبر بالايجاع والتفجيع يقال فجعه اى اوجعه والحادثة التى اخبر عنها بالنبا
الاحراق وحاصل تقدير الكلام وليس ابن حجر بعيدا اذا التفت تلك الالتفاتات مع امكان
ان لا يلتفت اصلا او يلتفت التفاتا واحدا من ان يكون نقل ذلك المذكور من الالتفاتات
حين قصد تهويل الخطب منبها وقد ذكر الالتفاته الاول اربع نكت وللثانى ثلاثا وللثالث
واحدة وجمع بين نكتتين من نكت الاول لان تمامها التسلية اعنى كشف الغم والقلق
بان الاول اعتبر فيها كون المسلى ملكا ولم يعتبر ذلك فى الثانية وبان اقامة النفس مقام
المصاب مبنية على صفة الملك فى الثانية دون الاولى قوله فاقامها اى النفس واخذ
يخاطبه اى ذلك المصاب تسلية اى ليحصل بعض التسلى بسبب تفجع مثل هذا الملك
وتحزنه عليه واللام فى لفظاعته متعلقة بابدت وضمير استشعارها للنفس يقال استشعر خوفا
اذا اضمره فى قلبه والكمد الحزن المكتوم والارتماض الاحتراق من الحزن والضجر القلق و
الاضطراب من الغم وضمير لا يقلقه ولا يضجره فى موقع المصدر اى لا يقلق ذلك القلق و
لا يضجر ذلك الضجر وكان من حقها حال من ضمير ابدت وفعل الملوك نصب على انه مصدر
لان تثبت وتتصبر وكذا جريا كانه قيل وتجرى فى الثبات والصبر عليها على سننها والضمير
للنفس الملوك وعند ظرف لان تثبت والنوائب المصائب والبوارق جمع بارقة
وهى سحابة ذات برق فحين لم تفعل اى النفس التثبت والتصبر والمعنى فشكلته حيث لم تفعل

والف للتنبيه لان التشكيك ممتنع لما تقدم وسيأتي حال من المستتر في قائلا كانه حال من
المستتر في الفعل قوله وفي التفاتة الثاني عطف على قوله في التفاتة الاول ولا شك
ان تحزن السلي اذا كان تحزن صدق لا يتفاوت بحضور المصاب وغيبته كان اقوى في
التسلية قوله خاطبك اي في تطاول ليلك اولم اخاطبك اي في بات فنبه بصيغة الغيبة
على ان الغياب لو كان غائبا لم يتغير تحزنه عليه قوله على ان جميع ذلك اي جميع ما ذكر من
تطاول الليل وانتفاء الرقاد وتقاسم الشرق بالليل انما كان لما خصه اي لاجل امر خصه ولم
يتجاوز الى غيره يريد انه نبه في التفاتة الثالث على ان تلك الشدائد كانت لامر ورد عليه
فيكون هو مبتلى بتلك الشدائد ومراده بذلك المخاطب والغائب المذكورين اولا ولولا
الالتفات الثالث لجاز ان يراد بها غيره فيكون تلك الشدائد لامر ورد على غيره لا عليه
وقد يقال حصر مجيء النبأ في المتكلم يفهم بمعونة المقام وفحوى الكلام وان لم يكن في اللفظ ما
يدل على الحصر اجادا اي اوملك جائرا ابا ثرا اي متحيرا ما لكاو اللام في لمقتضى الحال صلة فطن
بالفتح يقال فطنت للشيء فطنة ومن الحكاية بيان للمقتضى ومنها بحث وهو ان حاصل
منع الحكاية ان قوله تطاول ليلك صدر عنه لا عن تعمد وفطانة بمنزلة كلام السكران
فلا يكون الخطاب الذي فيه من جهات حسن الكلام ولا يقصد به ايضا التنبيه على ما ذكره
غاية ما يتكلف لذلك ان يقال لم يرد انه نبه على ان ذلك النبأ جعله كذلك على ما ينبئ به
من العبارة فانه غير معقول بل اراد انه نبه على ان ذلك النبأ لشدته وفظاعته بحيث اذا ورد على
انسان سلب عنه تفطنه لمقتضى الحال وجعله بحيث يجري على لسانه ما كان الغير ولا شك ان التنبيه
على هذا المعنى من كمال تفطنه للحال الذي هو ورود النبأ وتفطنه لمقتضاه الذي هو الخطاب وكذا
اراد بقوله والانسان اذا دهمه اي اصابه وغلبه ما يحار له ان الانسان اذا ابتلي بمثل تلك الحالة
لا يسلم كلامه من امثال ما ذكر الا ان الشاعر لرسوخ عقله وكمال فطانته تثبت في هذا المقام و
نبه على مقتضاه قوله لما وجد خبر انه وبعد لصدنه ظرف له قدم عليه توسعا وحين افاق
بدل من بعد ومشيا نصب على المصدر اي افاقة مشيا او مدبرا كاحال من ضمير افاق قوله فاظه ذلك
اي عدم تثبتها وتقيدها قائلا الاي للمستحق للعتاب والظرف اعني حين معمول وقال فاما ان
يجعل الفاء داخلة على وقال تقديرا اي فوقال حين سكت واما ان يجعل الظرف بمنزلة الشرط
جوابه وقال والمجموع جواب لما وعلى التقديرين يتجه ان المتعارف في جواب لما هو الفعل الماضي

لفظا او معنى بدون الفاء وفي سكت مبالغة لانه جعل الغضب الكامل على فعل كالآمر به و
المغري عليه فعبر عن سكونه بالسكوت وتذكير ضمير عنها او في فنظيره تانيثه ما فقد وجه في
النسخ المعتبرة خاطبك اولم اخاطبك منه أكثر الكاف والدمة الكلام مع النفس جعلها
قوله وانما ذكرت لك ما ذكرت يريد ان التمثيل بما ذكر بعيد كاف لما انا بصدده من ان
الالتفات قد يختص مواقعه بلطائف معان الا اني ذكرت منه الا احتمالات الدقيقة في
التفاتات امرئ القيس ليعلم انه لما اذا اشتهر بالبلاغة واعترف لها مع ان ذكرها ارشاد
للمتعلم الى كيفية استخراج اللطائف المختصة بالتفاتات اخر والبزل جمع بازل والبعير
الداخل في السنة التاسعة وحينئذ يشق نابه ويصير في غاية القوة وقوله لامرئ
النبي من ان تعالى الجل نظرا الى الاسم الشاعر وتوهم انه اراد به اسم ليس بشيء والمطاوي
جمع مطوى موضع الطي قوله والتفاضل ابتداء كلام كالاغراض وضمير اشباهها للطائف
الاعتبارات فذكر الاشباه بمعنى الامثال تفخيم لها وقيل الضمير لما ذكرت والتانيث باعتبار
المعنى **قال** واعلم ان لطائف الاعتبارات اراد باللطائف الخواص والاعتبارات
مناسباتها في تراكيب البلغاء والمرفوعة بالنصب صفة للطائف وهذا الفن فن المسند اليه
والمطامح جمع مطمح من الطموح وهو ارتفاع البصر والنازحة بالجر صفة المطامح جعل
اللطائف لبعدها عن معرفة تفاصيلها وما ينشأ منها على ما ينبغي كالمواضع المرتفعة البعيدة
واللطائف المستخرجة منها كالامور المرفوعة هناك لتقدر كها البصر واستخراجها منها كرفع تلك
الامور قوله لا يتيقنها اي لا يتحقق تلك اللطائف ولا يعرفها حق معرفتها الا بامور
ثلثة ا الجد البليغ والسعي الكامل ب صدق الهمة ووفور الرغبة ج التفتيش [illegible]
والذهن الصافي وانما ذكرها على هذا الترتيب لانه اعتبر ادراك اللطائف ثم ما يقرب منه اعني
السعي ثم ما هو مبدأ السعي ثم ذكر ما هو الاصل ولو اعتبر الواقع لانعكس الترتيب والامتراء
افتعال من المري وهو مسح الضرع لاخراج الدر والاستشراف رفع البصر للنظر وبسط الكف
فوق الحاجب كالمستظل من الشمس للاحت كما لي للطائف التي في تلك المطامح والطبي
بالضم للسباع وذوات الحافر بمنزلة الضرع لذوات الاظلاف والمجهود الطاقة يعني ما
لم تستخرج طاقتك ما هو الخالص الصافي منها ولم تخلف اي انت والتنقير المبالغة في
التفتيش واللام فيه متعلقة بالسعي وضمير عنها لما هنالك وفي ذكر واو كل مع لم تخلف تاكيد

قوله معهود اي لكل حد عهد وصول الناس اليه ووقوفهم عنده وباذا خال ما يوفي علم تميز

اولم تخلف اعني المخاطب وايراد الباء في بجنبك لتضمين المد معنى الاخذ والبطش الاخذ

بقوة والمتوخى المطلوب والباع قدر مد اليدين وصفه بالبسطة لافادة زيادة القدرة

على الاخذ والخفظان لا انزل اي لا انزل متعلق بتبطش وباذا والمرمى موضع الرمي والغرض

الهدف والغسيط قلامة الظفر ومستظهرا حال اخرى اي مستعينا بنفس تتغطى والطاعة

الطبع واراد باستشعار اللطائف جعلها شعارا وهو ما يلي الجسد من الثياب والمعوان كثير

المعونة قوله هذه الطبقة اراد بها علم البلاغة كانه قال هذه الطبقة التي هي فوق طبقات

سائر العلوم والناظر في بانواد البصائر اشارة الى الصفاء اذ هم المخصوصون بالعناية

اشارة الى التوفيق والرغبة والمدلون من ادلى بحجته اذا توسل بها اشارة الى السعي والحكمة

فقد ذكر تلك الامور الثلثة على الترتيب بحسب الواقع والحكمة العلم المشفوع بالعمل وفصل

الخطاب تلخيص الكلام بحيث لا يشتبه على السامع ما اريد به وقد يجعل بمعنى المفعول اي المفصول

من الخطاب الذي يبينه من يخاطب به او الفاعل اي الفاصل من الخطاب بين الحق و

الباطل قوله على ان كلام رب العزة في لقوله وعلماء هذه الطبقة اي هم على ان اعجاز

القران بالبلاغة وكونه واردا على اسلوب لا يبلغ على منواله لا بالصرفة وغيرها كما ذهبت اليه

طائفة قوله وهو انه اشارة الى ان كلامه تع هو هذا المقروء المنتظم من الحروف كما هو مذهب

والطلاوة بالفتح الحسن والقبول واغدقت بالغين المعجمة والدال المهملة اي صارت كثيرة

الماء شبه القران بشجرة طيبة استحكم اصولها بكثرة الماء واثمرت غصونها في السماء قال

اخر الاستدلال نقل عن ارباب السليقة في وصف القران ان له لحلاوة وان عليه لطلاوة

وان اسفله لمغدق وان اعلاه لمثمر وانه يعلو ولا يعلى وما هو بكلام البشر والياء في القوالب

لمزاوجة الاساليب والمراد بها الطرق المذكورة في فن المسند اليه مخرجا على مقتضى الظاهر

وعلى خلافه والحصر فيها لما اشرنا اليه من رد الصرفة واخواتها لا لعدم اعتبار طرق الاسناد

والمسند وغيرها **الفن الثالث** للوجه الذي علمت للوجه الذي علمت

له ان لا بد من التصفح لمقتضيات الاحوال في ايراد المسند اليه على تلك الصور المتنافية

الكيفيات المختلفة عنوانات مدار حسن الكلام على انطباق تركيبه باعتبار مجموعه واجزائه على

مقتضى الحال فلا بد من معرفة مقتضيات الاحوال في باب المسند اليه ليبرز لكل حالة في معرضها

معرضها ولهذا يعني نعلم ان لا بد من معرفة مقتضيات الاحوال في باب المسند ليبرز

بروزه كذلك فقوله للوجه متعلق بتعلم واللفظة له ذكر بها لبعد العهد بجريه مجرى البدل من قوله

للوجه على طريقة قولك بزيد مررت به ويمكن ان يجعل للوجه معمولا لما يعتبره تعلم له وانما قال

ايضا نظرا الى انه وصف الوجه بانه علم لشيء اخر والعائد الى الموصول محذوف اي علمت

له والاواذي جمع آذي وهو الموج جعل الفكر بحر الكثرة واشتماله على امور بعيدة في

في موضع الحال اي الذي خص بتلاطم امواج فكره متجا وزا في ذلك ابناء جنسه والمشار

له في اصل الفكر وكان النشاني منعو الى المستودع واو لها المستتر الراجع الى الموصول

يقال استودعه الشيء اذا طلب ان يكون وديعة عنده وكانه اشار بجعله وديعة الى

وجوب محافظته وكونه محض توفيق والنقاب بوزن الكتاب العلامة كانه ينقب

الاشياء فيصل الى حقائقها والمحدث الصادق الظن في الامور كانه حدث بها و

قوله فلا يحتجب عطف على الصلة اي الذي حدث فلا يحتجب كقوله تع واقرضوا الله و

اراد ببدائع النكت غرائب خواص التراكيب ومكامنها مواضعها التي اختفت فيها

ولطائف السحر البياني وجوه الدلالات اللطيفة المستميلة للقلوب اليها المستخرجة

عن معادنها اي مواضعها المتحققة بها فقد اشار الى علمي البلاغة وقوله المستطلع

الى فائدتها اعني ادراك اعجاز القران على الوجه الذي ادركه ارباب البلاغة السليقية

يقال استطلعت رايه طلبت الاطلاع عليه والطلع بالكسر الاسم من الاطلاع وبالاضافة الى

الاعجاز التنزيلي صار نوعا من الاطلاع قوله ازمام الحكم اي الحكم بكونه معجزا وكفاء

مصدر كافاته اذا قابلته وصرت نظيره وههنا نصب على الحال بمعنى المكافي والمتحدى

اسم مفعول من تحديته اذا نازعته في فعل على سبيل الغلبة قوله وهو ان تطلع الاعجاز

بمعنى الاطلاع عليه هو الطلبة اي المطلوب من فن البلاغة وما يتعلق به قوله انه

لا بد مفعول علمت وان مخففة وضمير الشان محذوف وقوله لمقتضيات الاحوال في

ايراد بفتح الضاد مع كلمة في هو الموافق لما مر في صدر باب المسند اليه وفي بعض النسخ

بكسرها ونصب ايراد على انه مفعول لاسم الفاعل وهذا انسب لقولك عن الاحوال المقتضية

لانواع التفاوت في المسند لا يقال كيف جاز نصبه بالمفعول به ولا اعتماد لانا نقول هو

في المعنى معتمد على الموصوف لان الاضافة بيانية فكانه قيل الاحوال المقتضية ايراد

المسند اليه ولا شك ان تصحيح المقتضيات يستلزم تصحيح المقتضيات وبالعكس فكل واحد
من المستحقين تلازم ما تقدم وما تأخر اما صورة واما معنى قوله في افراده وفي كونه جملة
معطوفان على قوله في المسند اي لانواع التفاوت في افراده وفي كونه جملة قدم الفعلية
لا الاصل في المسند وفي تقييده بالماضي والحال والمستقبل ودون الامر لان الكلام في الخبر وقدم
في الاسم المنكر لانه الاصل متبيا الى المعرف واشار بقوله من جملة المعرفات الى انه لابد
للخصوصية كل منها من حالة تقتضيها وقوله مقيدا صفة فعلا وما عطف عليه وارد لكل
واحد منها الا ومن كونه مؤخرا عطف على من كونه متروكا قدم تأخير المسند ههنا لانه الاصل
واخذه في ضبط الاعتبارات بناء على ان تقديمه بحث عن الاحوال المقتضية له قوله
حتى تهيأ متعلق بالتفحص وفاعل يتسم ضمير المسند والسمة العلامة اقوم سمة اي اعدل طريقة
والطم لكل مقام فهو اي المذكور من الاتمام والاجادة والمطارح اسم مكان من طارحوا الكلام اذا
طرحه بعضهم على بعض كما في المناظرة تدارا اي تمتحن من الرموز بتقديم المهملة على المعجمة و
المطارد اسم مكان من مطاردة الفرسان بعضهم بعضا والجذع من الفرس ما تم له سنتان
والقارح ما تم له خمس سنين وحينئذ يفني **قال** واما الحالة المقتضية لترك
المسند اشار الى وجود القرينة المجوزة لتركه بقوله كان ذكر المسند اليه بحال يعرف منه اي
معنى ذلك الكلام المسند والى مرجح على الاثبات بقوله وتعلق بتركه غرض اي داع سواء كان
لما ادعى قصد حصولهما بالترك وباعثا متقدم الوجود عليه على قياس ما مر ثم فصل الاغراض و
اتباع الاستعمال انما يكون غرضا لغير المستعمل الاول وهو على قسمين آ اتباع استعمال وارد على
الترك كما في الامثلة السماعية نحو كلاهما واز يدك تمرا وفي الامثلة المقيس عليها من القياسيات
ب اتباع استعمال وارد على ترك نظائره كما في الامثلة المقيسة من القياسيات والضابط
الموطد في زيدا قائما ان يكون المبتدأ مصدرا منسوبا الى فاعله او مفعوله او اليهما بعده حال
ولها او من احدهما او افعل تفضيل مضافا الى مصدر كذلك والضابط في كل رجل وضيعته
ان يعطف على المبتدأ بواو بمعنى مع ويكون الخبر المقارنة اي كل رجل مقرون بضيعته وضيعته
اي مقرونة به والضابط في لولا زيد ان يقع المبتدأ بعد لولا ويكون الخبر امرا عاما قوله ونحو
ذلك يعني مثل قولك لعمرك لافعلن ومباحث هذه الضوابط مستوفاة في كتب النحو قوله
واما قصد الاختصار ولم يذكر لفظ القصد في اتباع الاستعمال لان اتباعه في الامثلة التي ذكرها

ذكرها واجب واما الاختصار فقد يقصد فيترك المسند وقد لا يقصد فلا يترك والاحتراز يروى
مرفوعا ومجرورا والجمع بينه وبين الاختصار تنبيه على جواز الاجتماع في الاعتبار ولذلك
جمع ضيق المقام معهما فانها مرجات بجوز اعتبارها مجتمعة ومفرادى واذا المفاجأة تدل على
مطلق الوجود فيحذف خبر المبتدأ بعدها جوازا قياسيا اذا كان عاما فيجوزان يقصد منها
اتباع الاستعمال ايضا ونحو زيد منطلق وعمرو اي منطلق ان جعل من عطف الجملة باسرها على
مثلها فقد حذف فيه المسند من الجملة الثانية لدلالة مسند الاولى عليه وان قصد فيه عطف
عمرو على زيد وعطف منطلق المحذوف على منطلق المذكور فقد حذف فيه المسند ايضا الا ان يعتبر
في ذلك كون المحذوف معطوفا على مسند آخر وفي عطف مفرد في جملة اخرى كما في قولك
كان زيد قائما وعمرو قاعدا وقد فيها تأمل قوله اذا حملته على تقدير النار شر من ذلكم اي من
غيظكم على من يتلو عليكم الآيات واذا حمل على تقدير هو النار كان من حذف المسند اليه وقوله
او لان السامع قد عرف انه شر ولم يعرف خصوصيته فهو طالب لحكم عليه بالتعيين قوله
واما ضيق المقام كملالة المتكلم وفوت الفرصة والمحافظة على وزن او سجع وفي قوله مع قصد
الاختصار اشعار بان ضيق المقام تابع في الغرضية او بان ضيق المقام لا يخلو من
الاختصار الذي هو لازم في الكل قوله قالت لما الحبيبة والحال انا اصفر وجهي
من بؤس من المطالب اي اصفرار وجهك قالها المتنبه على ان المتنهد والمطالب
اذا حمل على سؤال المطالب المتنهد كان من حذف المسند قوله اي التقديرين اولى
اذا جعل كل منهما من ثم السؤال مبتدأ والمطالب خبره كما هو المشهور وهو مذهب سيبويه كان
التقدير الاول اولى لان السؤال حينئذ عن معين يحكم عليه بالمطالب كما اذا قيل ازيد المطالب
ام عمرو ام خالد الا انه اختصر في العبارة فالسائل يطلب السؤال حكما يكون المطالب فيه محكوما به
والخصوصية كالمتنبه مثلا محكوما عليها فيجب ان يلقى اليه الحكم على الوجه الذي يطلبه كما سترفده ولذلك
حكم الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف بانه اذا استخبر من الآتي فقيل زيد كان التقدير الثاني
اولى لان السائل حينئذ يطلب حكما على المطالب بالتعيين فيجب ان يراعى بطلبه هذه المطابقة
بين السؤال والجواب هي المطابقة المعنوية التي اوجبوا رعايتها في نحو زيد اخوك والاخوك زيد حيث
قالوا انما يقدم ويحكم على ما يتصور ان المخاطب طالب للحكم عليه واما زيد في جواب من قام فهو مطابق
السؤال في المطابقة المعنوية سواء جعل فاعلا او مبتدأ لان قام مسند في المعنى الى زيد قدم او

اخر نكتة اذا جعل فاعلا فاتت المطابقة اللفظية لان الجواب جملة فعلية والسؤال اسمية
وانما اختار رعاية فوائد نفي المطابقة اللفظية لنكتة هي ان الاستفهام بالفعل اولى فقولك من قام
اصله اقام زيد ام قام عمرو ام قام بكر فلما تعذر التفصيل وضع لفظ دال على الذات مطلقا وتضمن
معنى الاستفهام فوجب تقديمه على الفعل فصارت الجملة في الصورة اسمية وهي في المعنى على
فعليتها فاختير في الجواب الفعلية اذا لم يكن هناك نوع تنبيه على اصل السؤال والدليل على هذا
الاختيار التصريح بالفعلية في نحو قوله تعالى قل يحييها الذي انشاها وقوله خلقهن العزيز العليم واما
قوله تعالى قل الله ينجيكم في جواب من ينجيكم ففيه مانع هو القصد الى افادة القصر على المذهب المختار
واذا جليت جلوناه الكشف لك حقائق معان في غاية الظهور ولكن من لم يجعل الله له نورا
فما له من نور قوله اي نحن بما عندنا راضون فالقرينة ههنا تاخر عن المحذوف لان في
قوله بما عندنا نوع اشعار بذلك الخبر المقدر قوله وعن المعرضين بون هو كقوله في باب المسند اليه
وكم بين الشهادتين قوله ولكن ان تاخذ من هذا القبيل اي من حذف المسند اي التقدير احق و
كذلك فاحق خبر الاول اخر الى موضع خبر الثاني ليكون كالعوض عنه او هو خبر الثاني دال على
خبر الاول وفي كلامه اشارة الى ان هناك وجها اخر الرابع وهو ان لا حذف فيه واحق خبر عنهما و
افراد الضمير في يرضوه لكونهما في حكم مرضي واحد فان رضا رسول الله رضا الله وفيه اعتبار
لطيف هو التنويه بعظم شانه وعلو مكانه عليه السلام قوله واما ان يخرج وفي بعض النسخ الا ان يخرج
وكلاهما صحيح فان اخراج الذكر الى ما ليس بمراد باعث على الترك داع اليه وعدم اخراجه والحالة
تترتب على الترك وقد عرفت ان الغرض اعم منهما قوله كما اذا قلت يعني اذا قلت ازيد عندك ام
عمرو وكانت ام منقطعة قصد بها الاضراب عن الاستفهام السابق لا متصلة اذ ليست هي بالهمزة داخلين
على المتعادلين وهنا كذلك مرو وكذا اذا قلت ام عمرو عندك كانت منقطعة ايضا لانك تعذر على
الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال العدول عنه الى الجملة دليل على الانقطاع فان قلت لم
لا يجوز ان يكون عمرو في ازيد عندك ام عمرو معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد للمشاركة في
المسند المذكور اعني عندك كما في قولك قام زيد وعمرو فلا يكون هناك ترك مسند للغرض المذكور قلت
لان تقدير الكلام ازيد حصل او حاصل عندك ففي ذلك المقدر مستتر راجع الى زيد وقد انتقل الى
الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قام فيما ذكرته من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما
ينقضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو لم يجز اسناد قام اليهما معا لاشتماله على

ضمير زيد قوله واما الاخبار للسامع الظاهر ترك اللام لان الاخبار نفسه قسم من الغرض
الذي يتعلق به لكنه نظر الى ان اللام مقدر فيما تقدم بحسب المعنى فكانه قال ترك المسند لما ذكر
وللاختبار ثم عاد الى طريقة التفصيل التفاتا فقال وللطلب بتكثير الفائدة بالمذكور اي بما ذكر من
الكلام سواء كان مسندا اليه كما اذا حمل على ترك المسند او مسندا كما اذا حمل على ترك المسند اليه فلفظ
كل واحد من صبر جميل وطاعة معروفة امر مذكور يمكن حمله تارة على ترك المسند واخرى على ترك المسند
اليه في ترك المسند اليه فهذه نكتة مشتركة بين حذف المسند والمسند اليه يمكن ايرادها في حذف
كل منهما قوله اي معروفة بالقول دون الفعل واذا قدر المبتدا امركم او الذي يطلب منكم يراد
بمعروفة انها معلومة لا يشك فيها كطاعة المخلص من المؤمنين على ما مر واذا حمل على حذف الخبر
اريد بمعروفة بها المعنى ايضا **قوله** واما **للحالة المقتضية لذكره**
فهي ان لا يكون ذكر المسند اليه يفيد المسند بوجه من الوجوه اي لا ابتداء ولا بقرينة اخرى
حالية او مقالية فيجب ذكر المسند قوله او ان يكون في ذكر المسند غرض يريد ان
هناك قرينة على المسند الا انه تعلق بذكره غرض مرجح اما غاية مطلوبة واما حاصل محض واما قال
زيادة التقرير لان القرينة تقرر المسند في نفس السامع فذكره يزيد تقريره فيه قوله او تعريض او قصد
التعجب من المسند اليه بذكره فانه مفهوم المسند كما في وجه الاسد مثلا اذا كان مقتضيا للتعجب من
المسند اليه وكان هناك قرينة حالية على المسند فان لم يذكر فهم اسناده الى المسند اليه واما قصد
التعجب منه فلا واذا ذكر مع كونه مستغنى عنه في الظاهر فلا بد من نكتة وحيث كان قصد التعجب
مناسبا حمل عليه وقد يقال اراد ان التعجب الكامل بالذكر اقوى فاذا قصد هذا التعجب فلا بد
من ذكره ولهذا زاد لفظ بذكره قوله مع دلالة قرائن الاحوال الى آخره اي تعم القرائن الكائنة
كنحو وجه الاسد وتلطخ ثوبه وسيفه بالدم والمقالية كان يقال من يقاوم الكماة ...
الاسد زيد قوله او غير ذلك كالتوبيخ والتهديد والترحم والاغراء عليه الى غير ذلك من المعاني
التي يصلح لان يقصد اليها في حق المسند اليه لكون المسند صالحا لذلك النوع من الغرض قوله
والمقام مقام بسط كان يكون اصغاء السامع مطلوبا او كان يقصد الافتخار والابتهاج بذكر
المسند واللام في قوله اولان الاصل للتنظر الى جانب المعنى وكذا في قوله او ليتعين اي بان
دلت القرينة على ان المسند هو العلم مثلا ولم تدل على خصوصية شيء من العبارات التي يعبر
بها عنه من نحو عالم او علم او يعلم او له العلم الى غير ذلك فاذا اريد تعيين شيء منها الغرض تعلق

صرح بذكره والاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس فيه تعرض لاقترانه
بزمان وحدوثه فيه ولا لدوامه نعم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث
بمعونة القرائن كما في صائق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح والمبالغة وكانه
صرح بها تنبيها على ان مجرد الثبوت يستفاد منه صريحا باصل وضعه وقد يستفاد منه غيره بقرينة
وكذا حكم اسم المفعول والصفة المشبهة فلا يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا او الدوام باقتضاء
المقام واما الجملة الاسمية فاذا كان خبرها اسما فقد يقصد بها الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة
القرائن واذا كان خبرها مضارعا فقد تفيد استمرارا تجدديا فليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام
فان قولك زيد قام يفيد تجدد القيام كما سيأتي في كون المسند جملة فعلية قوله
فاصل الاسم دفع لما يقال من ان الصفات كاسمي الفاعل والمفعول تدل على الزمان والتجدد
يعني ان الاصل في الاسم صفة كان كعالم او غير صفة كغلام الدلالة على الثبوت واما الدلالة على
التجدد فامر عارض في الصفات فلا اعتداد به قوله فيستفاد التجدد اي صريحا فان
الفعل يدل بوضعه على التجدد اي الحدوث والاقتران بالزمان وكذا قوله فيورث احتمال
الثبوت والتجدد اراد به صريحا لانه اكتفى بذكره في الاسم ولا شك ان ذكر الظرف يورث ذلك
الاحتمال صريحا بخلاف القرينة التي لا تدل على تعيين الظرف وكذا اذا قرنت دالة على تعينه
قوله وبما حاصل او حصل اختيارا او في موضع الواو نظرا الى انهما متبادلان وقد مر مثله
قوله وبما تيك اي في الحالة المقتضية لافراد المسند فيه اي في الظرف الواقع خبرا الكلام
يدل على ان الاقوى تقدير الفعل قوله لشمول هذه الاعتبارات اي اكثرها كما صرح به في بعض
النسخ اذ ليس هنا مثال التعجب والابانة المسند اليه ولا مثال الاشارة اليه بقوله او غير ذلك والكل صالح
لزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع المخالف والاستلذاذ وبسط الكلام ورعاية الاصل
وتعيين الاسمية من الثلثة وفي الاكثر تعظيم المسند اليه والمعتزلة لما اوجبوا على الله تعالى ثواب
المطيع وعقاب العاصي ونفوا عنه خلق الاعمال القبيحة وارادتها وزعموا ان صفاته تعالى عين
ذاته سموا انفسهم اهل العدل والتوحيد اي نحن قائلون بانه تعالى عادل اي لا يفعل قبيحا ولا يخل بواجب
وبانه تعالى متوحد بالقدم لا شريك له فيه وذكر الناصر لدين الله تاريخ للتصنيف وهو الرابع والثلثون
من الخلفاء العباسية بويع سنة خمس وسبعين وخمسمائة وتوفي في سنة اثنتين وعشرين وستمائة
واما الحالة المقتضية لافراد المسند   وضع لفظ المسند موضع ضميره لافادة

تكميله فان المسند المفرد يشتمل على عدة اقسام واراد بالمفرد ما يقابل الجملة لا المركب وضبط
افراد المسند باجتماع امرين كون المسند فعليا وان لا يقصد من نفس التركيب تقوي الحكم واحترز
بالاول عن كونه سببيا وبالثاني عن قصد التقوي بنفس التركيب فان كلا منهما يقتضي كون
المسند جملة كما سيأتي لا يقال نحو زيد قائم قصد بنفس تركيبه التقوي وليس المسند فيه جملة بل
مفرد لانا نقول ليس فيه من التقوي ما يعتد به لكونه شبيها بالخالي عن الضمير كما ستعرفه فلا
ينافي اوله لفظ التقوي عند اطلاقه وانما قال من نفس التركيب احترازا عن قصد التقوي بالتكرير
او باداة التاكيد فانه لا ينافي افراد المسند كقولك قام زيد قام زيد وان زيدا لقائم قوله و
اعني بالمسند الفعلي جعل في قسم النحو الوصف على قسمين فعليا وهو ما يكون مفهومه ثابتا
للمتبوع نحو مررت برجل كريم وهو الذي تسميه النحويون وصف الشيء بحال نفسه وسببيا وهو
ما يكون مفهومه ثابتا لامر متعلق بمتبوعه نحو برجل كريم ابوه وهو الذي يسمونه وصف الشيء بحال
متعلقه وعلى ذلك القياس جعل المسند هنا قسمين فعليا وسببيا فقوله بالثبوت للمسند اليه اراد
به ما هو المتبادر من لفظه اعني الثبوت الحقيقي وهو قيامه بالمسند اليه وكونه حالا له واراد بالانتفاء
عنه ما يقابله اعني رفع الثبوت الحقيقي يدلك على ذلك انه قال في المسند السببي هو ان يكون مفهومه
مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبني عليه او بالانتفاء عنه مطلوب التعليق بغير ما هو مبني عليه تعليق اثبات
له بنوع ما او نفي عنه بنوع ما فان جعل تعليق اثبات له بنوع ما او نفي عنه بنوع ما في مقابلة الثبوت
لما هو مبني عليه او الانتفاء عنه دليل ظاهر على انه اراد بالثبوت والانتفاء ما ذكرناه لا ما يتناول
الثبوت التعليقي وانتفاءه وفيما ذكره في تعريف الوصف الفعلي والسببي اشعار بذلك ايضا
فلا يرد ما توهم من ان تفسيره للمسند الفعلي يجب ان يكون تفسيرا لمطلق المسند في الجملة الخبرية
اذ لا معنى للمسند فيها الا ما حكم بثبوته للمسند اليه او بانتفائه عنه فينتفي المسند السببي الذي جعله
مقابلا للفعلي قوله كقولك تمثيل للمسند الفعلي سواء كان مفردا او جملة الا ترى انه اورد
الامثلة بعد تقسيمه ثم قال وتفسير تقوي الحكم نذكره فيما بعد فلو كانت امثلة للمسند المفرد لا فرق
عن التعرض لقيدي ضابطة الافراد كما يشهد به الذوق السليم فالمثال الاول للفعلي الذي هو
بعينه والثاني لما هو ظرف متاخر عن المسند اليه محتمل لكونه جملة ومفردا والثالث لما هو
فعل ماض غير متقيد والرابع لما هو مضارع متقيد بالشرط وكلاهما مفرد وقدم الظرف على الفعل
لمشاركته المثال الاول في صيرورته بالتصرف مثالا للسببي الذي هو جملة اسمية والخامس لما هو ظرف

متقدم على المسند اليه وانما اخره لعدم مشاركته للظرف الاول فيما ذكر نحو خالد مبتدأ وفي الدار
خبر ولم يقصد بقوله اذ تقديره استقر او حصل انه لو قدر باسم الفاعل لم يكن مسندا فعليا بل لما
كان المعتبر في المسند الفعلي هو الثبوت الحقيقي او انتفاؤه ولم يكن ذلك ظاهرا في قولك في الدار
اراد تقديره بما يكون ثبوته للمسند اليه ثبوتا حقيقيا الا انه قدره بما هو المختار عنده واورد على
سبيل الاستطراد دليلا عليه وهو ان الظرف يقع صلة وحينئذ يكون مقدرا بالفعل اتفاقا فكذا
ينبغي ان يقدر اذا وقع خبرا لان معناه فيهما واحد لا يقال اذا كان في الدار مقدرا بحصل كان
الخبر فعلا للمبتدأ فلا يجوز تقديمه عليه كما في زيد قام لانا نقول سبب عدم الجواز الالتباس بالفاعل
ولا التباس هنا لان الظرف غير معتمد فلا يجوز اعماله على المختار وانما لم يمثل للمسند المفرد مهنا لانه
اما فعل مضارع واما اسم منكر او معرف وقد ذكر فيما بعد امثلتها وفوائدها ولا يتصور للمطلق مثال
سوى ما يذكر في اقسامه ممن زعم ان ثبتين مقدر باسم الفاعل وان في الدار خالد محمول على ان
خالدا فاعل للظرف كما هو مذهب الاخفش بناء على ان الامثلة للمسند المفرد فقد تعسف بلا طائل
قوله واما الحالة المقتضية لكونه اى لكون المسند المفرد فعلا بدليل ما تقدم من قوله
وفي افراده ومن كونه فعلا وما تاخر من قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة ومعنى تخصيص المسند
باحد الازمنة جعله مخصوصا ومقيدا بالزمان الماضي او الحاضر او المستقبل وانما كان الفعل اخصر
ما يمكن من الطرق للدلالة على الحدث الذي هو المسند وعلى الزمان معا بخلاف الاسم فانه يحتاج في
الدلالة على الزمان الى شئ اخر كقولك زيد قائم في الزمان الماضي وقد يقال خرج بهذا القيد
ايضا نحو زيد قام فانه يفيد التخصيص باحد الازمنة مع التجدد لكنه ليس باخصر لان الضمير في
حكم الملفوظ ولا حاجة الى ذلك لان الكلام في تعيين الحالة المقتضية لكونه فعلا بعد تحقق الحالة
المقتضية لكونه مفردا كما عرفت فمثل زيد قام خارج بضابطة الافراد واما افادة التجدد اى
الحدوث فلازمة لدخول الزمان في مفهوم الفعل اذ لم يعتد بذلك مجرد اقتران الحدث بالزمان
بل حدوثه فيه فذكر افادة التجدد تحقيق للمقام لا تقييد للاحتراز فنحو علم الله ويعلم الله لا يقصد به
تجدد علمه حتى يلزم تغير القديم بل تجدد تعلقه ولا محذور فيه كما علم في موضعه ونحو زيد كاتب وطال
يفهم منه التجدد والاختصاص باحد الازمنة بقرينة العقل والمقام وخصوصية الحدث لا بحسب اصل
وضعه وانما تعرض المفسر الآيتين دلالة على ان كذبتم وكذبتم للماضي ويكسبون وتقتلون للحال
وكلمة ما في الآية الاولى موصولة في الموضعين او مصدرية لكن بيان المصنف لها بقوله من

من كتبته ما لم يكن يقتل لهم وبقوله من اخذا اشارة الى كونها موصولة فيهما وانما بين المكسوب
باخذ الرشى لا بالرشى لان مكسوب العبد حقيقة فعله الذي يثاب عليه او يعاقب واذا
اطلق المكسوب على الرشى مثلا اريد انها مكسوب تحصيلها قوله فانما يكسبون بذلك بعد
اي بعد ما مضى فيكسبون للحال وكذا تقتلون اذ ليس القتل ماضيا محضا لان بعضا منهم قتل محمد
صلى الله عليه وسلم لم يتيسر بعد ولا مستقبلا محضا لانهم قتلوا بعضا كزكريا ويحيى عليهما السلام
وفي تقتلون مجاز عقلي حيث اسند قتل الانبياء السالفة الى الحاضرين ومجاز لغوي ايضا
حيث جعل قصد القتل بمنزلة القتل فان قصد شامل للكل وثابت في الحال لمحمد صلعم
داخل في الفريقين وقد يقال قتله عليه السلام لم يقع اصلا وقتل من قتل قد تقادم
فانى يجتمعان في الحال المنتشر باواخر الماضي واوائل المستقبل فالوجه ان يراد بالفريق
الثاني من قتلوه من الانبياء ويكون التعبير بالمضارع لاستحضار تلك الصورة الشنيعة
والآيات الثلاث الاخيرة امثلة للاستقبال صريحة فيه قوله والمراد بالزمان الماضي
هذه تعريفات تنبيهية يفهم منها اهل اللغة ما هو المقصود بعباراتها فلا يتجه ان لفظ قبل
ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان الماضي زمان آخر وجد هو فيه او يكون الشئ ظرفا
لنفسه ولان لفظ الترقب ان جعل بمعنى الاستقبال فات معنى الترقب اذ لا يتصور ترقب
الاستقبال في الاستقبال وان جعل بمعنى الحال لان كلا من الحال والاستقبال ماخوذا في
تعريف الآخر على انه قد يقال التغاير الاعتباري يصحح الظرفية في الجملة وقد مر في
علوم اخر يلاحظ فيها جانب المعنى فقط ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض بذواتها لا
بازمنة اخرى بخلاف الزمانيات قوله والحاكم في ذلك هو العرف لا غير يريد ان تعيين
مقدار الحال مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد ياكل و
يمشي ويحج ويكتب القرآن ويجاهد الكفار ويعد كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير
ازمنتها هذا واما القائلون بان الزمان موجود متصل لا يجوز اجتماع اجزائه فقد زعموا ان
الحاضر عرض حال في الزمان هو الآن كالنقطة في الخط ولا وجود للزمان عند المتكلم بل مع
موهوم محض منه قوله واما الحالة المقتضية لتقييده اى لتقييد المسند الذي هو الفعل بمفرده
كما يشهد به سياق كلامه وانما خصه بالذكر مع جريان نحو التقييدات في الاسماء المتصلة بالافعال
كالمصدر والصفات لانه الاصل في هذا التقييد فيعلم تقييدها اعداء بالمقايسة عليه واما قوله
فهي كلها تقييدات للمسند فاشارة الى التتميم بمنزلة ايراد الامثلة من غير الباب قوله

مما يتصل اي يتعلق بالفعل سواء كان معمولا له كما عدا الشرط اولا كالشرط وقاطع لفظة نحو
في قوله من نحو المصدر تناول الىسم مذكورا بهما كالمستثنى المنصوب في مثل ما ضربت احدا الا زيدا ثم انه قدم المصدر لشدة الاتصال بالفعل ومع ضعفه لظهر كونه قيدا وعقبه بالزمان اذ
قد يكون مدلول الفعل كالمصدر ثم بالمكان لمناسبته اياه ثم بالمفعول له لكونه لازما للافعال الاختيارية
عنده وعبر عنه بالجاهل ليتناول الغرض المطلوب والباعث المتقدم وما ورد مشاكلة ثم ذكر المفعول به
وجعل السهو منه بناء على ان الجار والمجرور ملحق باهو اقرب اليه من المفاعيل وقد يقال كذلك
صرح فيه بالجار فهو مفعول به اصطلاحا وهو مستبعد في مثل ضربته في يوم الجمعة للتاديب وقوله
او ما ضربت الا زيدا اشارة الى ان المتوسط بين الفعل والمفعول به قد لا يكون حرف جر ولا
شبهة في ان زيدا مفعول به لان المستثنى منه متروك لفظا والفعل لم يعمل فيه لا منه واما كونه
بتوسط حرف فلان الفعل المنفي لا يتعدى الى ما قصد وقوعه عليه الا باداة الاستثناء قوله
كنحو يضرب زيد ان ضرب عمرو وقدم التمثيل بما هو جزاء معنى فقط على ما هو جزاء لفظا ومعنى
لانه اظهر فيما اختاره من الشرطية قوله اكرمت وعلى صيغة الخطاب اي سواء تاخر الشرط
او تقدم فانه قيد للمسند في الجزاء والفرق انه اذا قدم انجزم الجزاء اذا وجدت شرائطه
واما نحو ما يضرب بالرفع على الرواية مع تقدم الشرط عليه لكونه فعلا ماضيا قوله يزداد الحكم
بهما بعدا اي فيكون الفائق في تعريفه اقوى كما سبق حقيقة قوله ولم اذكر كما قيل ان
كان مسندا هو فعل او فيه سر من الشبه بالمعمول كان عليك ان تذكره صريحا فاجاب بان
الخبر في هذا الكلام هو المسند في الحقيقة لا قيد في المسند وذلك لان الافعال الناقصة لا تتم
بمرفوعاتها كلاما فهي في الصورة مسندة الى ما هو فاعلها وفي الحقيقة قيود للمسندات التي
اخبارها الا ترى ان كان في كان زيد منطلقا قيد المسند الذي هو الانطلاق بالزمان الماضي
وحيث كان في المقام دقة لمخالفة الصورة الحقيقة امر بالتامل قوله وقد ظهر لك
من هذا اي مما ذكرناه من ان الشرط قيد للمسند في الجزاء ان الجملة الشرطية اي المركبة من الشرط
والجزاء جملة خبرية هي مضمون الجزاء متقيد بقيد مخصوص هو مضمون الشرط قوله محتملة في
نفسها اشارة الى ما تقدم من ان الاحتمال بحسب الذي يقطع فيه النظر عن خصوصية المتكلم
والخبر ايضا وحاصل ما اختاره ان الجملة الجزائية جملة اسمية او فعلية مستقلة قد حكم فيها
بالنسبة بين طرفيها اما اخبارا او انشاء فهي جملة خبرية او انشائية متقيدة بقيد مخصوص

يجري مجرى الظرف والحال فلا يتغير بذلك القيد عما كانت عليه من الاحتمال وعدمه وانما
جعل الخبرية بالذكر لانه في قانون الخبر وورد الجزاء فعلية لان الكلام في تقييد الفعل
فاذا قلت مثلا ان ضرب عمرو يضرب زيد كان معناه يضرب زيد في وقت ضرب عمرو
ونحن نقول اذا قلت ان جئتني اكرمك او كلما جئتني اكرمك اشتبه على من له ادنى تمييز ان هذا
الكلام قد يكون صادقا وان لم يوجد شيء من المجيء والاكرام اصلا ولو كان اكرمك كلاما خبريا
قد حكم فيه باسناد الاكرام الى المتكلم وقيد ذلك الاكرام بقيد لوجب ان يكون صدقه بتحقق الاكرام
مع ما قيد به فان صدق الخبر انما يكون بتحقق مضمونه مقيدا كان او مطلقا الا ترى ان قولك
ما كرمتك راكبا لا يتصور صدقه الا بتحقق الاكرام مع قيد الركوب ونحو يضرب زيد في وقت
ضرب عمرو ان اريد به معنى الشرطية اعني تعليق ضرب زيد بضرب عمرو جاز صدقه وان لم يوجد
شيء من الضربين وان قصد به مجرد الظرفية وجب ان يكون صدقه بتحقق ضرب زيد مع
كونه في وقت ضرب عمرو فقد انكشف ان الشرط ليس من القيود وان معنى الشرطية في
متعارف اللغة الحكم بالاتصال بين الشرط والجزاء فان طابق الواقع فالشرطية صادقة
والا فكاذبة ولا اعتبار في صدقها وكذبها بوقوع شيء من مضموني طرفيها كما حقق في موضعه
الا ان المصنف لما نظر الى ان الجزاء المقدم على الشرط في صورة جملة مستقلة توهم انه
حكم بالنسبة فيما بين طرفيها وجعل المؤخر ايضا كذلك لا اشتراكهما في التقييد بالشرط
مع حكم هنا برجوع الشرطية الى معنى الحملية واشار الى ذلك في بيان مرجع الخبرية
وقلده في ذلك جماعة وبنوا عليه خيالات وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا قوله واعلم
ان للفعل سيدان الفعل الذي ذكرنا تقييده له ولما يتصل به من فاعله وغيره اعتبارات
في الترك اي احوال مقتضية للترك وما عطف عليه ولو قال من الترك لكان الاعتبارات مقتضيات
الاحوال قوله ولا اعني الفعل مع ارادة افراد اعتبارات القيد الشرطي بالذكر اظهار الاهتمام
بشانها كان لاضمار الفعل مع تفسيره بالمظهر موقع حسن ولعل الباء في بتقييده للتعدية
والظاهر في لفظ اعتبارات الثاني هو النصب عطفا على الاول لكنه يروى بالرفع اما عطفا على
محل اسم ان واما على انه مبتدأ خبره له وحينئذ لا يدخل في حيز اعلم قوله ما نع قريب
كعدم علمه بالقيود او عدم ارادة اعلام السامع بها او عدم الفرصة لذكرها او علم السامع
او بعيد كالخوف من توهم كونه مكثارا او قادرا على الكلام او الاعتماد على شهادة العقل

او ادعاء ظهوره وبالجملة مدار القرب على كثرة الوقوع وظهور الفائدة ومدار البعد على
خلاف ذلك قوله فهي اذا لم يكن المراد المسند المفرد اما اسم او فعل فالمقتضي لكونه فعلا
على ما مر ارادة افادة التجدد والاختصاص باحد الازمنة على اخصر وجه يمكن فعدم هذه الارادة
يكون مقتضيا لكونه اسما قوله افادة الفعل النصب على المصدر من المصدر اي كافادة الفعل
في كونها على اخصر وجه قوله لاغراض متعلق بلم يكن وذلك اشارة الى عدم كون المراد منه
ما ذكر وتلك الاغراض مثل ان لا يكون المسند زمانيا كقولنا الله عالم او لا يختص باحد الازمنة
كقولك زيد غلام او كان مختصا واريد بسط الكلام كقولك زيد ضارب في الزمان الماضي
قوله واما الحالة المقتضية لكونه اي لكون المسند الذي هو اسم منكرا فهي
اذا كان الخبر اي خبر المبتدأ والحكاية ايراد اللفظ على استيفاء صورته الاولى فاذا حكي
منكر استحق التنكير قوله كما اذا اخبر عن رجل يريد الاخبار عنه على طريقة الاخبار بالذي
فان الخبر هناك يكون محكيا على التنكير قطعا وان لم يلزم حكاية اعرابه وقوله بقصد يقال مفعول
لاخبر على طريقة قولك ضرب زيد تأديبا فهو تعليل للفعل الفاعل المتروك كانه علة الى اثم في
للمفعول قوله فان كون المسند اليه نكرة تعليل لاقتضاء تنكير المسند اليه تنكير المسند قوله
ليس في كلام العرب خبر ان وسواء خبر مبتدأ قولنا يمتنع او قلنا يصح بتأويل المصدر واو بمعنى
او والواو ثم مستويان قولنا يمتنع وقولنا يصح والجملة معترضة وفيها اشارة الى ان بعضهم
قالوا بامتناعه عقلا وليس بشيء فان الذي يجب عقلا هو ان يكون كل واحد من المحكوم عليه
والمحكوم به معلوما بوجه ما سواء كانا معرفتين او نكرتين او مختلفين اذ لا شك ان النكرة
معلومة بوجه ما وان لم يكن فيها اشارة الى تعينها ومعلوميتها والقول بان ترك الاصل
في المسند والمسند اليه معا ممتنع عقلا مما لا يلتفت اليه اصلا قوله وتحقيق الكلام فيه اي في
انه ممتنع عقلا او لا ليس مما يهمنا الآن بل يكفينا فيما نحن فيه التمسك بعدم الوقوع المعلوم
بالاستقراء ولا ينافي ان مذهب سيبويه ان من في من ابوك وكذا كم في كم مالك مبتدأ خبره
ما بعده نظرا الى المسند المعرفة الى النكرة لانا نقول مراد المصنف ان ذلك ليس واقعا في الجملة
الخبرية فان قلت قد ورد ذلك في الخبر ايضا نحو قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس
للذي ببكة ونحو قولك مررت برجل افضل منه ابوه فان سيبويه على ان افضل مبتدأ وابوه
خبره قلت له ان يحمل ذلك على القلب الذي يذكره قوله واما ما جاء كانه قيل كيف

ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العرب مع وروده في كلام فصحائهم
فاجاب بان ذلك على طريق القلب مع ان يجري حكم احد جزئي الكلام على الآخر لانا
نجعل كل واحد من المسند اليه والمسند في حكم الآخر واعرب باعرابه واذا رجعت الى
اصل الاستعمال الذي هو الاعتبار وجدت المسند اليه معرفة والمسند نكرة والابيات الثلاثة
من كتاب سيبويه الا ان الثالث لم يتعين انه منسوب الى كتاب ليعتمد عليه والبيت
الاول للقطامي عمرو بن سليم التغلبي وصدره قفي قبل التفرق يا ضباعا ومنه حيث ضباعة
والالف للاطلاق وقوله الوداعا بتقدير مضاف اي موقف الوداع والمراد الدعاء بان لا
يكون وداع وفراق والبيت الثاني لحسان من قصيدة يهجو بها ابا سفيان ويمدح النبي
صلى الله عليه وآله كان سبيئة من بيت راس السبيئة الخمر المشتراة للشرب وبيت
راس قرية من الشام بين غزة والرملة اشتهرت بجودة خمرها والخبر كان قوله يكون
مزاجها عسل وماء بالرفع على انها يكون خبرها مزاجها وعسل وماء
على انيابها او طعم غض من التفاح هصره اجتناء شبه ريقها بخمر ممزوجة بعسل وماء
او بطعم تفاح طري كسره اجتناؤه من الشجر لكمال نضجه ولطافته وصدر البيت الثالث
فانك لا تبالي بعد حول وبعده لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط
النجار اي ذهب السودد وغلب على الناس اللوم والدناءة واشتبه الاصل والنسب
لو تفقوا على هذه الحالة سنة لا تبالي في اي انسان اتجنيا كان ام غير هجين وتوجيه كون
هذا البيت من تنكير المسند اليه وتعريف المسند هو ان ظبي مرفوع على انه اسم كان المحذوف
المفسر بكان المذكور وامك بالنصب خبره وانما اختير تقدير كان لان الاستفهام بالفعل اولى
قوله ولا تظنن بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه اي من كون المسند معرفة والمسند اليه
نكرة قوله والضمير معرفة يعني وان كان عائدا الى النكرة لانه اشارة الى ذلك المنكر
من حيث انه معلوم بوجه ما لا ترى انه يقع بشأنه في نحو قولك جاءني رجل فمررت به وانه تيسر بذلك
الرجل فاسم كان وخبرها معرفتان وهذه الجملة خبر للمبتدأ المنكر الذي هو ظبي المخصص بالاستفهام
قوله فليس المراد انه لم يرد ان محل ورود الاشكال كان امك بان اسم كان هذه نكرة وخبرها
معرفة حتى يجاب بان اسمها ضمير وهو معرفة انما المراد ان مورد الاشكال هو ظبي المنكر على
انه اسم كان المقدر لما عرفت والعدول الى جعله مبتدأ كما ذكرتم مخالفة للاصل لان الاستفهام
وترك الاصل بلا ضرورة لذلك اي دلالة ان ارتفاع ظبي بالفعل المفسر لا بالابتداء قدرنا اصل

الكلام الطبيا كان انك فجعلنا ظبيا مسندا وانك مسندا اليه حتى رجع الكلام الى
اصله من كون المسند نكرة والمسند اليه معرفة قوله وفي البيت التي بيت الكتاب
اعتبارات بعضها سؤال بعضها جواب لا تبخت القول في شي بلا علم كانه اعتماد في
البخت فيحفظ بالنصب على انه جواب النهي لان اياك والبخت بمعنى لا تبخت فمن
الاسئلة ما مر من انه لم لا يجوز ان يكون ظبي مبتدأ خبره الجملة فلا يكون البيت مما نحن فيه
وجوابه ما مر ايضا من انه عدول عن الاولى بلا ضرورة ومنها انه اذا قدر فعل كان الظرف
داخلة على الفعل وهي داخلة على الاسم فلا تتعادلان وجوابه ان ذلك الفعل محذوف
وجوبا والموجود تفسير فكانه لا فعل هناك فلا خلل في التعادل ومنها ان الضمير العائد الى
النكرة اقوى منها في الابهام لانه كناية عنها فيجب ان يكون نكرة وحينئذ يرد الاشكال على
كان انك اذ اجعل اسم كان ضمير ظبي وجوابه ان معنى التعريف هو التعيين كما في الاشارة
الى معلوم من حيث هو معلوم وان كان مبهما وهذا المعنى موجود في الضمير العائد الى النكرة
دونها ولهذا يجري عليه احكام المعارف اتفاقا الا الكلام في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا ومنها
ان المسند اليه فهي اصل الاستعمال لما كان انك وجب تأنيث الفعل لانه مسند الى مونث حقيقي من
الادميين بلا فصل ولو كان الفعل المقدر مونثا لكان مفسره ايضا كذلك وجوابه ان المقدر
مسند في الظاهر الى ظبي فروعي تذكيره ثم كان الواجب على المصنف في بيان اصل الاستعمال
ان يقول ان ظبيا كانت انك بتأنيث الفعل لكنه نظر الى تقدم الخبر المذكر فجعله كالضمير الواقع بين
المذكر والمونث لذات واحدة فيجوز تأنيثه وتذكيره ثم اختار ما وافق نظم البيت
وان هذا النمط اي هذا النوع من التصرف في الكلام الذي ذكرناه يسمى فيما بين علماء المعاني
بالقلب من قلبت الجراب جعلت ظاهره باطنا وباطنه ظاهرا وتأنيث الضمائر باعتبار الشعبة وفي
قوله وهي مما يورث الكلام ملاحة اشارة الى ان القلب بنفسه يحسن الكلام ويزينه فكان مقبولا
مطلقا وان تضمن اعتبارا لطيفا ازداد حسنه على قياس الالتفات قوله ولا يشجع عليها الا
كامل البلاغة فان الكامل في البلاغة يتصرف في الكلام تصرفا ينقلب ويجري احكام اجزاء الكلام
بعضها على بعض اذ ليس هناك الباعث في المقصود اما بشهادة المعنى او اللفظ او بشهادتهما مع اظهار
قوة التصرف في احوال الملفوظ وقوله ثانيا في بيان لقوله كما شيوع الا ان الموجود في اكثر نسخ
الرواية تذكير الضمير نظرا الى القلب وقد سلك في ازالة استبعاد القلب واستنكاره سبيل الترتيب فقال

فقال هو واقع في كلام الناس ومحاوراتهم يتداولونه فيما بينهم فيقولون على سبيل التجدد والاستمرار
عرضت الناقة على الحوض بل واقع في اشعار الفصحاء الماضين بل ثابت في كلام الله الذي هو
فوق كل كلام وللاشعار بقصد الترتيب في اعاد الجار في المعطوفين قوله يريدون عرضت
الحوض على الناقة وذلك لان المعروض عليه يجب ان يكون ذا شعور واختيار وفي هذا القلب اعتبار
لطيف هو ان المعتاد ان يؤتى بالمعروض الى المعروض عليه فحيث اتي بالناقة الى الحوض
جعلت كانها معروضة عليه ومن نظائره ادخلت الخاتم في الاصبع والقلنسوة في الراس واول
قول القطامي فلما ان جرى سمن عليها اي على الناقة يقال طينت السطح اصلحته وسويته
بالطين والفدن القصر والسياع الطين بالتبن يصف ناقة بالسمن وانها كفدن طين صدر
بيت الشماخ منه ولذت ولم يؤثر به حبي ليلى كما غصب [illegible] في منه للاب لم يؤثر لم يخلط
والتي العصب والشدة والغلباء غصب العنق اي انا منه لا من غيره ثم اي غصبت بلا كعب العلباء
بالعود بل شدة وقوة منه وليس في البيتين اعتبار لطيف والحمل على المبالغة بجعل الاصل فرعا
مستبعد جدا قوله وتشقى ارماحه [illegible] لا مودة بينها المواحة اللين والرفق و
الضياطرة جمع ضيطار وهو الرجل الضخم الذي لا غنى فيه [illegible] جمع احمر اللون
وقيل [illegible] لاحق [illegible] للصلح بينهم وتشقى رجال الاعلام بالقتال في القلب
تنبيه على قوة شقائهم وكثرته حتى كانه تعدى منهم الى الرماح وقد يقال لعل ضربهم بالرماح
[illegible] الدالة على [illegible] ثم ليسوا [illegible] في استعارة الشقا
للكسرة ايضا والمهمه المفازة والمغبرة المتلونة بلون الغبرة والارجاء الاطراف جمع رجا بالقصر
وفي قلب التشبيه مبالغة في جعل لون السماء حتى كانه اصل فيها قوله يمشي صدام وزان
شيخا قد تحنى صلبه والتعس خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب والاكباب السقوط على
الوجه يقال كبه فاكب الفرع الزلة اي زلت الغواني شيخا منحنيا فقد صار احدب اذا مشى
يتكلف مشيه الاقعس خوف السقوط او يعثر فيكب ففي القلب تخييل انه من غاية ضعفه يسقط
على وجهه قبل قوله على احد الوجهين وفائدة القلب التي في هذا الوجه المبالغة في تعلق
الاهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجيء الباس اي العذاب اليهم واما على الوجه الاخر وهو ان معنى
اهلكناها اردنا اهلاكها فلا قلب وهناك وجه ثالث لم يلتفت اليه وهو ان المعنى اهلكناها خلق
باسنا اياها اي اشهر ذلك بين الناس قوله [illegible] اهل الادب [illegible] في هذا الفاء [illegible]

اي هو من القلب حال كونه على الوجه الذي يحمل عليه اشار بذلك الى ان له محلا آخر لا
قلب فيه وهو ان المعنى ثم تولّ عنهم الى مكان قريب تتوارى فيه بحيث تسمع كلامهم فانظر
ماذا يرجعون اي اي جواب يردون والنكتة في القلب طلب المسارعة في المراجعة حتى
كانه يرجع قبل ان يسمع الجواب قوله يحمل على تدلى فدنى وذلك لان التدلي تكلف القرب
وتطلبه فيكون متقدما على الدنو وفي لفظ يحمل اشارة الى ان له محملا آخر لا قلب فيه وهو ان
التدلي هو التعلق من الهواء اي اتحاد جبرئيل عليه السلام من النبي صلى الله عليه وسلم في كونه
متدليا من الهواء واقفا بين السماء والارض من تدلت الثمرة من الشجرة قوله او كان المسند اليه
معرفة عطف على قوله او كان المسند اليه نكرة واراد بالمعرفة ما هو الاسماء المشتقة من الافعال فان المراد بها
تستدعي الاستناد الى ما يوصف بها وتعريفها اما بالاضافة وهي للعهد وقد يقصد بها الجنس ايضا
واما باللام اما للعهد او للجنس فقوله غير معهود احتراز عن مثل قولك زيد المنطلق اذا اردت به معهودا
وقوله ولا مقصود به الانحصار احتراز عن مثل قولك زيد الامير اذا اردت به الجنس فانه يفيد الانحصار
وقد يقال انه لا ينفع اذا كان المقام خطابيا واما اذا كان استدلاليا فلا كما سيأتي فلا يكون انتفاء
العهد وقصد الانحصار مقتضيا لتنكير المسند قوله من ارتفاع الشان لم يقل من ارتفاع شانه لان
الضمير ان عاد الى المسند ورد ان ارتفاع شانه لم يتقدم في تنكير المسند اليه وان عاد الى المسند اليه
ورد ان تنكير المسند لا ينبئ عن ارتفاع شان المسند اليه بل قصد بارتفاع الشان الجنس والضمير في
انحطاطه للشان ودلالة النعت في شيء عظيم على ارتفاع الشيء لا شانه وفي دلالة التنكير عليه ايضا
كما مر قوله المقتضية للتخصيص اي تخصيص المسند الذي هو الاسم المنكر وخص الاضافة والوصف
بالذكر لان تخصيص الاسم من حيث انه اسم انما يكون بهما واما تخصيصه بالمفعول ونحوه فهو باعتبار كونه
في معنى الفعل لا من حيث انه اسم ويسمى تقييدا وقد علم ذلك في ضمن تقييد الفعل وتسميته بالاضافة
والوصف تخصيصا والمفعول ونحوه مقيدا مجرد اصطلاح وربما يوجه بان الفعل مسند ثم يقيد وهو الاسم
يضاف او يوصف ثم يسند ففي الاول تقييد مسند وفي الثاني اسناد مقيد فسمي كل قسم باسم
تمييزا بينهما وكان التخصيص بالاسم اولى لان العموم والاستغراق في الاسماء اظهر قوله ان
كان قد سبق على ذكر منك يعني قوله اذا امتنع عن تربية الفائدة مانع قريب او بعيد
واما الحالة المقتضية لكونه اسما معرفا فهي اذا كان اي المسند عند السامع متحققا اي متعينا باحدى
طرق التعريف وقوله معلوما له تاكيد لكونه متحققا اي معلوما باحدى تلك الطرق وقد يتوهم ان

اي ان الثاني في اشارة الى سبب تعريفه مطلقا فان التعريف هو ان يشار الى المعلوم من حيث
انه معلوم والاول اشارة الى تعيين تعريفه بطريق مخصوص على هذا كان الواجب تقديم
الثاني على الاول لكن خبر كان [illegible] الى الخبر ثان [illegible] في قوله فالمسند تنبيه
على ان السؤال ناش من الكلام السابق وانما نشأ منه بناء على ظاهر ما يقال من ان محط الفائدة
هو الخبر فاذا كان معلوما فاني يتصور الفائدة خصوصا اذا كان المسند اليه ايضا معلوما فاجاب
بانه يستفاد لازم الحكم او الحكم لان العلم بكل واحد من الطرفين باحد طرق التعريف لا يستلزم
العلم بالاستناد وقدم اللازم لانه اولى بالاستفادة ههنا قيل واكثر ايضا وانما جعلوا الخبر محط
الفائدة على معنى ان المقصود الاصلي من الكلام استفادة المخبر عنه لا على انه في نفسه مقصود
منه قوله كما تقول [illegible] كاستفادة [illegible] في قولك ومعرفا حال من ضمير قولك قوله اذا علمت
ظرف لقولك لمن يعرف اي كما تقول [illegible] قولك اذا علمت وظاهر قوله لكن لا يعرف ان ذلك الانسان
هو اخوه لا يلائم تقديم الاخ في الامثلة بل تاخيره فكان الوجه ان يقول لكن لا يعرف ان احدهما هو
الآخر كما اشار اليه فيما بعد وقوله معرفا الخ في جميع ذلك حال من ضمير قولك او من ضمير اذا علمت
الاول مع ما عطف عليه قوله ولا يقدم فيما نحن فيه يتبين ان طرفي الكلام الخبري اذا كانا
معرفتين جاز ان يستفيد السامع منه الحكم او لازمه وتمثيل لذلك امثلة قدم منها احد المعرفتين وامثلة
اخرى قدم منها المعرفة الاخرى فاشار ههنا الى ان ما يقدم من المعرفتين لا يقدم بسلامة الامير
اي جزافا بلا سبب داع اليه وهذا مثل في العجم فان المتغلبة من الخدم ياخذون من السوقة
اشياء او يتمسكون في ذلك بسلامة الامير ثم بين الداعي في تلك الامثلة وغيرها واطنب في
التقديم [illegible] حال السامع فاذا تصورته كالطالب ان يعلم حكما على احد هذين المعرفتين كزيد
مثلا قدمته وجعلته محكوما عليه بالآخر رعاية للمطابقة مع ما في ذهن السامع وكذا [illegible] اذا
تصورته كالطالب ان يعلم لازم حكم عليه قوله لكن اذا اتى استدراك من لا يقدم الا لكن اذا
اتى يقدم اذ هناك سبب يقتضيه قوله هل تعلم وقوله هل تحكم على ذلك المثنى به اشارة الى ان
السامع يستفيد ههنا لازم الحكم لان الحكم معلوم له قطعا قوله على الوجه المتصور انه على الوجه الذي
تصورته كالطالب للحكم على ذلك الوجه وكذا معنى قوله على ما تتصور قوله كيف تحكم عليه وفي
ذلك الآخر جعله محكوما عليه وان كان محكوما به لان المخبر به في باب الذي هو المخبر عنه في المعنى
اي كيف تحكم على المثنى الذي هو مخاطبك والآخر هل تحكم عليه بالمخاطب اعتدادا بشانه فقط

او بالآخر او بهما معا ففي هذا المثال يستفيد السامع حصر المثني فيه وان المعتد به ثناؤه
فقط على سبيل قصر التعيين فكأنه قيل الذي اثنى على ثناء معتدا به انت فيكون مستفيدا
للحكم قوله بمحضره ومحضر غيره متعلق بمثل المثال ليفيد قصر التعيين فيستفيد السامع
الحكم ايضا على ما عرفته فلا بد ان يكون ذلك الغير قد اثنى عليه ايضا واذا نقل الثناء بمحضره
تصورته كالمستخبر بل تحكم عليه بالمثني استفاده منه لازم الحكم اذ لم يكن هناك ثناء من غيره قوله
لكن لا يعلمه على التعيين اي لم يتعين عنده انه زيد او عمرو لانه لم يتعين باعتبار نسبة الاخوة
حتى لا يصح الحكم بل ابلغ لك قوله واما باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها عطف الاستغراق على
تعريف الحقيقة كانه تنزيل لان الجنس اذا عرف تعريف الحقيقة يقصد به الاستغراق في المقام الخطابي
فيقال زيد المنطلق اي كل ما في على طريقة قوله هم القوم كل القوم يا ام خالد قوله اعتراض على معنى قول
النحويين يريد انهم حكموا بامتناع تقديم الخبر على المبتدأ اذا كانا معرفتين وبنوا ذلك على امر لفظي
هو دفع الالتباس ولذلك لكان جائزا اذا لم يلتبس كما في قوله بنونا بنو ابنائنا ولم يتنبهوا في ذلك امرا معنويا
داعيا اليه لكنك اذا تاملت ما تلوته عليك عرفت ان السر والحكمة في ذلك هو ان ما تقدم من المعرفتين
هو الذي طلب الحكم عليه فيجب ان يكون مبتدأ ومحكوما عليه وفيه بحث لان ما ذكره انما يجب المحافظة
عليه في افادة خواص التراكيب برعاية مقتضيات الاحوال لا في صحة التركيب بحسب تأدية
اصل المعنى فكيف يتعلق به حكم نحوي قوله وما يسبق الى بعض الخواطر رد على الامام الرازي
حيث قال زيد دال على الذات والمنطلق على الوصف ولا شك ان الوصف يسند الى الذات
لا الذات الى الوصف فزيد هو المحكوم عليه قدم او أخر وتقريره ان المنطلق اذا قدم
وجعل مبتدأ لم يرد به مفهومه المشتمل على معنى نسبي اعني ثبوت الانطلاق لشيء بل اريد به ذاته اعني
ما صدق عليه وزيد اذا أخر وجعل خبرا اريد به مفهوم مسمى بزيد مثلا فيكون الوصف مسندا الى
الذات دون العكس واما قول زيد يا صاحب اسم زيد لان الجزئي الحقيقي لا يقع حمله على
شيء بل هو امر يحمل عليه المفهومات الكلية يشهد بذلك تأملك في المعاني مع قطع النظر عن
خصوص الالفاظ على ان مذهب الكوفيين ان الخبر يجب ان يكون مشتقا او في معناه قوله
فلا معرّج عليه اي لا تعويل ولا اقامة من عرج على المنزل مطيته اذا اقامها عليه قوله واما
قد يقع كانه قيل قد ذكرت ان المقدم من المعرفتين هو المبتدأ قطعا ونحن نجد ما يجب فيه ان
يكون المقدم خبرا كقول الشاعر في تمام المحبوب به ثم وان لم اثم كرا اتي كرا كا شابهت الدمع ان ذاك كنا

اذ لا يشتبه ان المراد كركري فانه المناسب للسياق واللائق بالعشاق وكقوله ايضا في
وصف القلم لعاب الافاعي القاتلات لعابه وارْي الجنى اشتارته ايد عواسل فان المعنى
لعابه لعاب الافاعي اذ المقصود تشبيه مداد قلم الممدوح بالسم في حق الاعداء وبالعسل في
حق الاولياء فاجاب بانه من باب القلب فيكون المقدم مبتدأ فلا نقض على ما ذكرت
الا ان الكلام أخرج على خلاف مقتضى الظاهر للمبالغة المطلوبة من التشبيه المقلوب وكذا
الحال في قوله بنونا بنو ابنائنا الآري العسل والجنى ما يجتنى ويؤخذ طريا والشارة جنيه
واخذه والعاسل من يأخذ العسل وصفه بالطيب والنظافة اذ لم يمسه الا ايدي من اجتناه
قوله واعلم ان القول بتعريف الحقيقة باللام وباستغراقها مشكل قد ذكر
ان اللام في زيد المنطلق وعكسه قد يكون لتعريف الحقيقة واستغراقها لافرادها وكان عليه
اشكال نادرة ههنا ثم اختار انه الاقرب على نقله اذا قلنا الى قوله وكلام الكتاب على ما ترى
فاشار بيان الاشكال وتقريره ان هناك احتمالات ثلاثة لا مزيد عليها الاول ان المراد بتعريف
الحقيقة القصد اليها من حيث هي هي وتمييزها عما عداها ويلزمه محذوران الاول ان يكون اسماء
الاجناس معراة عن طرق التعريف معارف فانها موضوعة لذلك اي للقصد الى الحقيقة وتمييزها
وليس اللام في قوله لذلك صلة للوضع بل للغاية وكونها معارف قول لم يقل به احد واورد على
هذا الكلام اعتراضين منع الملازمة بناء على ان اسماء الاجناس موضوعة للحقائق بقيد حضورها
غير معينة ومنع بطلان اللازم بناء على ان عدم القول بشيء ليس قولا بعدمه الا انه
اخل بحسن الترتيب فقدم منع بطلان اللازم على منع الملازمة وانما نسب التزام كون
اسماء الاجناس معارف الى ملتزم مجهول لانه مكابرة فان سكوت ائمة اللغة عن ذلك مع تعرضهم للانواع
المعارف واحكامها دلالة قاطعة على انها ليست معارف وكذلك امتناع وصفها بالمعارف
وقال لا يكذبن في امتناع مع ان الظاهر بامتناع تنبيها على انه سبب منع ظرف التكذيب فيما التزم
ما اورد في بيان امتناع الوصف المصدر كالخالي عن التنوين لكونه اظهر فان المصادر موضوعة
للحقائق دون الافراد اتفاقا واخصر ايضا للتجنب عن حديث التنوين اذ يجوز ان يقال
التنوين في رجوعا للتنكير فلذا لم يجز وصفه بالمعرفة لا لانه في نفسه غير صالح للوصف
بها فيحتاج الى الجواب بان تنوين التنكير انما هو في غير المتمكن من الاسماء كصه والمتمكن
تنوين نحو رجل للتمكن وكذا تنوين زيد الثاني في قولك مررت بزيد وزيد آخر تنكير

لكونه في معنى مستى بزيد قوله ولئن ذهبت اشارة الى منع الملازمة ونسبه الى المجاز
لانه ما ذهب اليه كثير من العلماء واراد بالاجماع اجماع اهل اللغة فانهم اجمعوا على ان المصادر
المؤكدة موضوعة للحقائق ليس فيها اعتبار الفردية وان كان لبعض الفقهاء فيه خلاف
قوله ولزم عطف على لزم الاول وهو المحذور الثاني ولم يتعرض هنا لالتزام الثاني لكونه
اظهر بطلانا مما تقدم واما منع الملازمة فمبني على اعتبار الفردية وقد دفع هناك واشار اليه
هنا بقوله او نحو الضرب قوله واما ان يكون اللام في اسماء الاجناس كلها او في المصادر
وغيرها للتاكيد تعريف الحقيقة فلم يتلخص احد الاحتمالات الثاني ان المراد بتعريف الحقيقة العهد
اليها حال حضورها اي الاشارة اليها من حيث انها حاضرة في ذهن السامع اما تحقيقا او
تقديرا ويلزم من ذلك ان لا يمتاز تعريف الحقيقة عن تعريف العهد التحقيقي او التقديري
لانه ليس معنى تعريف العهد سوى القصد والاشارة الى الحاضر في الذهن حضورا تحقيقيا
او مجازيا اي يلزم ان يكون تعريف الحقيقة مندرجا في تعريف العهد قسيما منه لا قسيما له كما
يزعمونه وانما ذكر معنى تعريف العهد بطريق الحصر تنبيها على اندفاع ما يتوهم من ان تعريف
العهد هو القصد والاشارة الى حضور الحصة من الحقيقة لا الى حضور الحقيقة فيمتاز التعريفان
قطعا فكانه قال معنى تعريف العهد هو مجرد القصد والاشارة الى الحاضر من حيث انه حاضر واما
ان ذلك الحاضر هو الحقيقة او حصة منها فامر خارج عن حقيقة تعريف العهد بل هو اختلاف راجع
الى المعروض التعريف اعني الحاضر لا الى معنى التعريف اعني الاشارة الى الحضور فلو عبر
خصوصيات الحاضر وسمي الاشارة الى حضور الحقيقة تعريف الحقيقة والى حضور الحصة تعريف العهد
كان ذلك امتيازا بمجرد اصطلاح والكلام في تحقيق ماهية تعريف الحقيقة وامتيازها في
نفسها عن تعريف العهد ثم ان سياق كلامه يقتضي ان يكون مراده بالتحقيق والتقدير في العهد
تحقيق الحضور وتقديره ويؤيد ذلك قوله حقيقة او مجازا فان الحضور المجازي ان لا يكون
الشيء حاضرا لكنه يجعل كالحاضر لكسبا ياتي من الوجوه الخطابية وحينئذ يلزم ان يكون تعريف
المطلق والذكر للعهد التحقيقي ايضا لان المراد بها حاضرة في ذهن السامع تحقيقا وان لم يكن
مذكورا لفظا فعند ذلك مثال التقديري اعتمادا على ما سيذكر من بيان وجوه التقدير وقد يقال
الظاهر انه اراد بالعهد التقديري ما ليس مذكورا لفظا كما هو المشهور وجعلهما مثالين للاحتمال
الثالث المراد بتعريف الحقيقة هو الاستغراق ويلزمه محذوران ان يكون اللام الموضوعة

الموضوعة لتعريف الحقيقة موضوعة لغير التعريف وذلك لان الاستغراق معنى مغاير للتعريف
لوجوده حيث لا يتوهم هناك تعريف نحو كل رجل وكل رجال ولا رجل ولا رجال قوله اذا اثبت
متعلق بلزم على انه قيد لظهور اللزوم لا لنفسه ب ان يكون الجمع بين لام الحقيقة ولفظ المفرد جمعا
بين المتنافيين لدلالة اللام حينئذ على الكثرة ودلالة لفظ المفرد على الوحدة وهذا انما يلزم اذا
كان اسم الجنس المفرد دالا على الماهية بقيد وحدة لا بعينها واما اذا دل على الماهية من حيث
هي فلا على انه جاز على الاول ان يجرد عن معنى الوحدة من غير ان يجعل الكل كلمة واحدة او يراد
كل فرد فرد لا مجموع الافراد فلا منافاة ايضا قوله وان صير في الجمع بينهما اي ان رجع
التجوز في الجمع بينهما الى ان المفرد سلب عنه دلالته على معناه بالمرة وضم اليه اللام وجعل المجموع
دالا على معنى آخر كلفظ مسلمون قوله لوجوه كثيرة مثل جواز تانيث الفعل نحو جاءت
الرجل وجواز تاكيده باجمعون وجواز دخول رب عليه كما في الجمع وجواز عود ضمير الجمع اليه
نحو الرجل ضربوا ولزوم ان لا يكون اللام في الرجل كلمة براسها كالواو والنون في مسلمون
قوله ادناها جعل جوب لوصف بالجمع او جوازه ادنى الوجوه اي اقلها محذورا بحسب اللغة
وقد يقال المراد اقربها الى الوقوع قوله او صحته عطف على وجوب والمقصود ان الوجوب
ان دفع بالمحافظة على الصورة الاصلية فلا تدفع الجواز والصحة كما في اسماء الجموع وقيد
الصحة بقوله على الاطراد لان وصفه بالجمع مسموع في الجملة الا انه شاذ لا يقاس عليه نحو اهلك
الناس الدرهم البيض والدينار الصفر قوله لا اقل من الصحة على الاطراد وهي جملة
معترضة واعتبار معنى العلة نظرا الى ان الصحة بالنسبة الى الوجوب كالبعض من الكل
وكل ذلك على ما ترى فاسد اشارة الى ما لم يتبين فساده من اللوازم في الاحتمال الثاني
والثالث وقد ظهر لك مما قررنا ان القول بكون اللام لاستغراق الحقيقة مشكل ايضا كما
ادعاه في صدر الكلام فلا يرد ان دليله قاصر عن مدعاه **قال** ولا اقرب بناءه
منصوب على انه مفعول له لما تقدم الى ان يقال ان يكون اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير كما قال به
بعض ائمة الاصول هو الصواب بل معنى التعريف مطلقا هو العهد اعني الاشارة الى ان مدلول
اللفظ معهود اي معلوم حاضر في ذهن السامع ففي الكشاف ان معنى تعريف الجنس في كلمة
هو الاشارة الى ما يعرفه كل احد من ان الجنس ما هو في ايضاح المفصل ان زيدا موضوع لمعهود
بينك وبين مخاطبك وان غلام زيد لمعهود بينكما بحسب تلك النسبة المخصوصة ولا تشتبهه لاحد

في اعتبار معنى العهد في الموصول اذا كانت اللام موضوعة لمعنى العهد مطلقا اي سواء كان الحاضر ماهية او حصة منها كان تعريف الحقيقة قسما من العهد كما ان ما هو تعريف العهد قسم اخر منه ثم ان الحاضر ماهية كان او حصة جاز ان يكون حضوره تحقيقيا وان يكون تقديريا فكان الاولى ان يقول تعريف الحقيقة احد قسمي تعريف العهد وهو ان يكون الحاضر الحقيقة اما تحقيقا كما في قولك جاء حداد وهو الحقيقي بالعهد واما تقديرا بان تنزل الحقيقة منزلة المعهود الحقيقي بوجه من الوجوه الخطابية الا انه تعرض لتنزيلها منزلة المعهود لخفائه وكثرة وجوهه بخلاف كونها معهودة تحقيقا فانه قليل ظاهر قوله الا ان ذلك الشيء بدل من قوله بوجه لتقارب اللام والباء في المعنى واختار ذكر الشيء ليعم الحقيقة وغيرها فانه ايضا قد ينزل منزلة المعهود تحقيقا قوله فهو لذلك حاضر في الذهن اي كالحاضر فكانه معهود حقيقة بحضوره كالثمن والماكولات المعتادة الغالبة قوله او على طريق التهكم اي السخرية والاستهزاء او التمليح فيثبت له ما يلزم الاحتياج كالحضور والمعهودية العهدية فيعرف باللام وسيأتي في علم البيان ان الجبن مثلا ينزل منزلة الشجاعة لاحد سببين المذكورين فيقال للجبان اسد قوله على احد الطريقين اي التحقيق والتهكم قوله في شيء ذلك منفعة اسبابا متاخذة اي متعاونة وقوله او غير ذلك اما مجرور عطفا على ما بعد اللام من قوله اما لان الشيء اي او لغير ذلك المذكور مثل كونه امرا عجيبا خارجا عن النظائر او فظيعا فيجعل كانه واما مرفوع كما في بعض النسخ المعتبرة فيكون عطفا على ما تقدم نظرا الى المعنى قوله فمقام الحقيقة لذلك مقام المعهود رجوع الى ما كان بصدده من بيان تعريف الحقيقة بعد الاشارة الى التعميم بذكر الشيء كما مر قوله ثم ان الحقيقة الظاهر من كلام النحاة ان للام معنيان تعريف الحقيقة وتعريف العهد ومن كلام بعضهم ان الاستغراق معنى ثالث وقد يتوهم ان هناك معنى رابعا وهو العهد الذهني الذي هو في حكم المنكر وقد تبين ان معنى اللام واحد هو العهد المتناول لتعريف الحقيقة فلا ينبغي ان يجعل تعريف الحقيقة معنى اخر مقابلا للعهد كما فعلوه وان الاستغراق لا يجوز ان يكون معنى اللام فشرع يبين كيفية استفادة الاستغراق والعهد الذهني من اللام مع كونها موضوعة لذلك المعنى الواحد وقد وقع عبارة الكتاب في نسخة الاصل وعليه اكثر النسخ هكذا ثم ان الحقيقة لكونها من حيث هي هي لا متعددة لتحققها مع التعدد ولا لا متعددة لتحققها مع الوحدة وقد صح عن المصنف تغييرها الى قوله لا متعددة لتحققها مع التعدد ولا

ولا متعددة لتحققها مع التكثر ويعني منه النسخة المغيرة اليها ظاهر وهو ما اشتهر في الكتب الكلامية من ان الماهية من حيث هي ليست واحدة ولا كثيرة ولا شيئا من المتقابلات التي يحمل عليها والا لما اجتمعت مع المقابل الاخر بل هي صالحة لكل واحد من المتقابلين غير متعلقة معا واما النسخة القديمة فقد حملت على نفي التعليل بان يكون اللام في لتحققها متعلقة بالنفي المستفاد من لا التي بمعنى غير منسحبا على هذا التعليل وكذا تكون اللام في لتحققها مع الوحدة متعلقة بمعنى لا متعددة اي متوحدة ولا ان داخلة على نكرة للنفي المنسحب على التعليل وذلك انه ربما يتوهم ان الماهية بسبب تحققها مع التعدد تكون متعددة او انها بسبب تحققها مع الاتحاد اي التوحد تكون لا متعددة فنفى كل واحد من هذين التوهمين وانت خبير بركاكتها فان تحقق الماهية مع صفة لا يستلزم ان تكون مقتضية لها وبان كل واحد منهما يرفع الاخر وبان تعليل صلوحها للتوحد والتكثر بسلب التعليل المذكور لا يصح لان نفي توهم فاسد ناشئ مما لا يصح ان يكون منشأ لا يكون سببا لذلك الصلوح في نفس الامر ولا دليلا عليه كما لا يخفى على ذي نظرة سليمة وقد حملت على تعليل السلب ايضا لان تحققها مع التعدد مثلا دليل على ان التعدد ليس نفسها وهو ظاهر ولا جزءها لان الجزء متقدم فيكون امرا خارجا عنها عارضا لها ورد بان المعية الزمانية لا تنافي الجزئية والمعية الذاتية تنافي العروض لان العرض متاخر على انه خارج عن الشيء قد يكون لازما له مقتضى لذاته فلا يكون ذلك الشيء صالحا لما يقابله ولعل الاعراض عن توجيه ما لا طائل تحته اولى قوله صالحة خبر ان الحقيقة واللام في لكونها متعلقة به ومن حيث هي هي حال من ضمير لكونها اي ماخوذة من هذه الحيثية ولا متعددة نصب على الخبرية قوله فيكون الحكم اي اذا كانت الحقيقة صالحة للتوحد والتكثر لم يكن المعرف باللام دالا بنفسه على الوحدة او الكثرة بل على نفس الحقيقة من حيث حضورها في الذهن تحقيقا او تقديرا فان قصدت به الماهية من هذه الحيثية كما في مقام التعريفات او اجراء الاحكام على الماهيات فذاك وان قصد اليها من حيث وجودها في ضمن الافراد بناء على ان الاحكام المجراة عليها انما تثبت لها في ضمنها كان استغراقها وعدم استغراقها مفوضا الى مقتضى المقام فاذا كان المقام خطابيا يطلب فيه الظن دون اليقين حمل على الاستغراق دفعا لتوهم الترجيح بلا مرجح واذا كان استدلاليا يطلب فيه اليقين حمل على اقل ما تتحقق فيه الحقيقة فقد رجع الاستغراق

والعهد الذهني اعني الحمل على غير معين الى تعريف الحقيقة فاسم الجنس اذا عرف باللام فان
كان هناك حصة من الماهية معهودة حمل عليها والا فان لم يكن هناك ما يدل على ارادة الحقيقة
من حيث وجودها في ضمن افرادها حمل على الحقيقة وان دلت قرينة على ارادتها من حيث
الوجود فان كان المقام مناسبا للاستغراق حمل عليه والا حمل على غير معين وانما قدم
الحصة على الماهية لانها اعرف واقوى في معنى العهد والمعلومية قوله استغراق المتشبعين
للحكم والغر بالكسر هو الذي ينخدع بسهولة لقلة تجاربه والخب بالفتح الخداع المجربز وقوله
مغرورا خبر كان والجملة حال من المعرف بلام الحقيقة والمراد التسوية بين المفرد والجمع
في الحمل على الاستغراق او الاقل وتقديم خبر كان في مثل هذا الموضع واجب وانما زاد لفظ الامام
وهو الاتباع في وهم السامع لان تساوي جميع الافراد في تحقق الحقيقة فيها لا يستلزم ان لا
يكون لبعضها ترجيح من جهات اخرى قوله على اقل ما يحتمل هو على صيغة المبني للمفعول وكذلك
ما يوجب وفي قوله الزائد على الاثنين بواحد اشارة الى رد ما اختير تعنيه من كون الاثنين
جمعا اي هو العدد الزائد على الاثنين لا الاثنان وفيه تنبيه على ان النسبة بين المفرد و
المثنى والجمع كالترتيب بين الواحد والاثنين والثلثة وعلى ان الجمع اذا اطلق على ما فوق الزيد
من اثنين باقل من واحد كان مجازا ايضا كما في قوله تعالى الحج اشهر معلومات قوله وسقف
على هذا اي الحمل على الاقل المتيقن في المقام الاستدلالي في نوع الاستدلال حيث قال
هناك الجملة التي لا تكون مبينة الحال في الكل وخلافه كقولنا المؤمن غر كريم سميت مهملة
ولاحتمالها الكل وخلافه ان استعملت لم تستعمل الا في المتيقن وهو البعض وطلب اليقين
في الاستدلال لا يترك الحقيقة فيه الى المجاز ولا التصريح الى الكناية قوله ومبنى كلامي هذا
ينفي حكمه بان الاقل في الجمع هو ما زاد على الاثنين بواحد قوله ليس بجمع اي ليس بجزئي
من الجزئيات التي تصدق عليها حقيقة صيغ الجموع الاصطلاحية والمراد بها تلك
الصناعة علم البلاغة وسوابقها اللغة والصرف والنحو ولواحقها الحد والاستدلال او علم
العربية فيعني سوابقها السوابق منها وكذا معنى لواحقها وهي علم المعاني وما يتبعه يريد
انه تبين في تلك العلوم تمايز التثنية والجمع بالحد والصيغة وعود الضمير وجواز التانيث
في نحو جاءتني الرجال دون الرجلان وهذا تعريض بصاحب الكشاف حيث قال في
اشهر معلومات ان لفظ الجمع يشترك فيما وراء الواحد قوله عرفي الاستغراق العرفي

العرفي فيما يعد في العرف شمولا واحاطة مع خروج بعض الافراد وغير العرفي والمسمى
بالحقيقي ما يكون شمولا لجميع الافراد في نفس الامر قوله غفار الذنوب اي من شانه
وكرمه ان يغفرها كلها الا ان غفران الكبائر مقيد بالتوبة عند المعتزلة وغفران الشرك مقيد
بها عند الكل ولا يقدح ذلك في شمول الذنوب جميع افرادها قوله واستغراق المفرد يكون
اشمل زاد لفظ يكون اشعارا بان استغراق المفرد قد يكون اشمل لا دائما ومثل النكرة المنفية لا يصح
ذلك فيها وانما صدق لا رجال مع وجود رجل او رجلين لان مدلول الجمع مركب من
الجنس والجمعية فاذا انتفى هذا المفهوم المركب انتفى افراده وهي جمل الجنس وليس الواحد
والاثنان منها واعلم ان المفرد اذا عرف بلام الجنس وقصد به الاستغراق تناول الكل
واحد من افراد مفهومه اعني الاحاد فاذا انسب اليه حكم كان منسوبا الى كل واحد منها واما
الجمع المستغرق فقياسه على المفرد يقتضي تناوله كل جماعة جماعة وحينئذ يشترط ان لا
يتداخل الجماعات واجزاؤها حذرا عن التكرار فاذا انسب اليه حكم كان منسوبا الى كل جماعة
فانه يستلزم ثبوته لها ثبوته للاحاد كالمجئ مثلا فهم ثبوته لكل واحد والا فلا والثاني المفتقر
ولما ان نسبة الوصف الى العظام لا تدل على ثبوت الوصف لكل عظم فاختصر اللفظ بالافراد
وتوصل به الى الاطناب في معناه وسيأتيك تمام الكلام في باب الايجاز ان شاء الله تعالى
وفي الكشاف ان الملك اكثر من الملائكة وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب اكثر
من الكتب واذا كان معناه كل جماعة خرج عنه الواحد والاثنان فيكون استغراق المفرد اشمل لكن
جمهور ائمة التفسير واللغة على ان الجمع المحلى باللام والمضاف كالعالمين والمحسنين وعبيدي
تتناول كل واحد كالمفرد ولذلك يقال ابطل عنه معنى الجمعية وصار للجنسية ويؤيده صحة استثناء
الواحد والاثنين منه نحو جاءني الرجال الا زيدا وقد يراد بالجمع الكل المجموعي كما في قولك الرجال
عندي درهم اذ لا يلزمك الا درهم واحد وقد فرق في المعرف بين المفرد والجمع في جانب القلة
بان المفرد يجوز ان يراد به بعض الجنس الى الواحد وفي الجمع يراد به بعضه لا الى الواحد قوله
واذا عرفت هذا اي كون المعرف باللام في المقام الخطابي محمولا على الاستغراق قوله لزم ان
لا يكون غير زيد منطلقا لان معنى الاول زيد كل منطلق ومعنى الثاني كل منطلق زيد فطابق
زيد المنطلق وعمرو لاستلزامه التناقض وصح لا عمرو لافادة التاكيد ويصح المنطلق زيد و
عمرو بالواو ايضا لان القصد الى حصر المنطلق فيهما معا فتامل قوله لجهات اعتبارية مثل

ان يكون جود غير حاتم مثلا قليلا في نفسه او خفيا او غير عام او واصل الى المخاطبين
قال واما الحالة المقتضية لكونه جملة فجعل الحالة المقتضية لكون المسند جملة
امرين قصد تقوي الحكم بنفس التركيب وكون المسند سببيا اما الاول فلانه اذا اريد ذلك
التقوي وجب ان يسند الفعل الى ضمير المسند اليه ويسند المجموع اليه فيتكرر الاسناد ويكون
المسند جملة واحترز بنفس التركيب عما اذا اريد تقوي الحكم بالتكرير او باداة التاكيد كان زيدا قائم و
المسند اذا كان جملة اسمية لم يتصور هناك تقوي الحكم على ما تصورناه فلم يمثل بها واورد المسند اليه
فيما اذا كان المسند جملة فعلية مضمرا على احواله الثلثة ومظهرا لتشارك الكل في افادة
التقوي وعطف المظهر باو لان الضمائر تفيد التخصيص ايضا بخلافه وقوله كما سياتيك
اشارة الى ما سيذكره من بيان ان سبب التقوي اعني تكرر الاسناد وذكر الشرط مقدما وهو حذا العدم
الفرق في التقوي واورد جملة فعلية اذ حينئذ ينعقد سبب التقوي قوله لما عرفت من ان
الشرطية الى آخره واعاد في الشرطية لفظ قولك وفي الظرفية الكاف ايضا لان الظرف العمدة
لاحتماله الافراد بخلاف الشرطية فانها جملة متيقنة واما الثاني فلما يتبين بقوله واذا كان المسند سببيا
الى آخره وهو عطف على قوله اذا اريد تقوي الحكم وقد تقدم ان المسند السببي بمنزلة وصف الشيء
بحال متعلقه الا ان مثل هذا رجل كريم ابوه وصف سببي ومثل زيد كريم ابوه لا يعد مسندا سببيا
لما سياتي ثم ان ظاهر قوله اذا كان المسند سببيا يدل على ان السببي يكون نفسه جملة لان المتبادر
من قوله المسند هو المسند الذي تصدى لبيان الحالة المقتضية لكونه جملة وعلى هذا فالمسند السببي
في هذه الامثلة هو جملة ابوه منطلق ونظائرها لكن تعريفه يقتضي ان يكون المسند السببي
نفس منطلق وانطلق فقيل يطلق السببي على كل واحد منهما فنبه بعبارته على ذلك فاراد بالمسند
المعنى الاول وبضميره في قوله وهو ان يكون مفهومه المعنى الثاني على طريقة الاستخدام قوله وهو
اي كون المسند سببيا وان رجع الضمير الى المسند احتيج الى تقدير اي ذو ان يكون قوله مع الحكم عليه
العبارة القاصرة ان يقال مع الحكم بثبوته لما هو مبني عليه فان مفهوم المسند ليس محكوما
عليه واجيب بان كل جزء من اجزاء الكلام عمدة كان او فضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند
مثلا حكم عليه بانه ثابت للمسند اليه والمفعول بانه وقع عليه الفعل والمراد بالمبني عليه هو المبتدأ فانه
اساس بني عليه الخبر وقوله مطلوب التعليق بالنصب خبر ان يكون وتعليق اثبات
منصوب على انه مصدر التعليق مثل اولا بالفعل ثم بالصفة المشتقة ثم بالظرف واكتفى بامثلة

امثلة الاثبات لانه الاصل وقوله او يكون بالنصب عطفا على ان يكون وكذا قوله فيطلب بالنصب
عطفا على او يكون ووصف الفعل لاستدعائه الاسناد الى فاعله مع ان كل فعل كذلك لترتب
على كون المسند فعلا موصوفا بهذا قوله فيطلب قوله بسبب ما قبله اي متلبسا بتعلق ما
قبله اي متعلقا به كتعلق الاخ بزيد وقال بنوع اثبات لان ضرب الاخ لشخص ليس ثابتا له
ثبوتا حقيقيا بل هو منتسب اليه بنوع ثبوت فان قلت كان يمكنه ان يجمع بين قسمي المسند
السببي في حد واحد بان يقول هو ان يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مسند اليه
او بالانتفاء عنه الى آخره فلما ذا عدل عنه قلت لئلا ينتقض بمثل زيد منطلق ابوه فان
المسند هنا ليس سببيا ولذلك قيد المسند في القسم الثاني بكونه فعلا واكتفى بان عطف
على الاثبات متصلا بالفعل ولم يذكر في امثلة المتصل افعل التفضيل لانه لا يعمل فيما نصب ما قبله
والسر الذي يطلعك عليه هو ان الاسم المتصل بالفعل مع فاعله الظاهر جعل في الافراد
تابعا لما افاد على مضمر واما جعل مع المضمر مفردا لشبهه بالخالي عن الضمير لعدم تغيره في الحكاية و
الخطاب والغيبة وههنا ابحاث ا ان منطلق ابوه ليس مسندا فعليا فينبغي ان
يكون سببيا لا مقتضيه قياسه على البعث … نعم لكنه اخرج عن السببي محافظة على الضبط
في اقتضاء السببية كون المسند جملة ب ان المسند في مثل انا عرفت اذا قصد به التخصيص جملة
وليس سببيا ولم يقصد هناك تقوي الحكم ايضا واجيب بان ذلك الضمير تاكيد متقدم لا مبتداء
فالمسند مفرد والكلام جملة فعلية وليس بشيء كما سياتي وقد يجاب بان المقصود الاصلي هناك
التخصيص الا انه لما كان سبب التقوي منعقدا كان ايضا مرادا تبعا واشار الى ذلك بانه قال فيما
اجري انا عرفت على ما سبق لا يفيد الا التقوي واذا اعتبر فيه تقديم وتاخير يفيد التخصيص فلم
يورد صيغة الحصر في افادة التخصيص ج ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان خارجة
عما جعله ضابطا لكون المسند جملة واجيب بان جعلها مستثناة عن الحكم المستفاد من
الضابطة تنبيه على خروجها منه ولا ضير د ان المسند في مثل زيد اخوه عمرو يشكل جعله سببيا
اذ لا حاصل لتعليق ذلك الجامد بالمبتدأ الاول تعليق اثبات قلت هو ما اول بكونه مسمى بعمرو كما
فيظهر صحة تعليقه بزيد كما في المشتقات والافعال ه ان نحو زيد ضربته او ضربت غلامه
او قام عمرو في داره لا تقوي فيه وليس ما بعد الفعل اعني فاعله بسبب ما قبله واجيب بالتزام
التقوي بناء على ان الضمير مطلقا يصرف الخبر الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة على ما سيجيء

وانت تعلم ان كون المسند الى زيد جملة في هذه الصورة لم ينشأ من قصد التقوي حتى اذا
لم يقصد كان ايضا مسندا الى زيد ولكن مفردا كما في انا عرفت فتدبر قوله وما ذكرت
انتهى من ان المقتضي لكون المسند جملة اما ارادة التقوي او كون المسند سببيا اذا تحققت
علة حقيقة مضمونه اعترك على ثلث نكت معتد بها في علم النحو ا وجه قول النحاة لابد في
الجملة الواقعة خبرا من ذكر يعود الى المبتدأ ان كان مقدرا وذلك لان التقوي المذكور انما
يكون باسناد الفعل الى ضمير المبتدأ او بصرف الضمير مطلقا للخبر الى المبتدأ اما المسند السببي
بعد بنائه على ما بني عليه او اسناده الى ما بعده لا يكون مطلوب التعليق بغيره الا اذا كان
عليه او المسند اليه تعلق وارتباط بذلك الغير ب ان الجملة الواقعة خبر الضمير الشان مستغنية
عن هذا الحكم الكلي اعني اشتراط العائد وذلك لان التقوي انما يقصد اذا اريد اثبات معنى
للمبتدأ وكون المسند سببيا انما يتصور اذا اريد تعليق معنى به وليس خبر ضمير الشان الا عين المبتدأ
لكونه تفسيرا له ورافعا للابهام فهو نفسه مرتبط بمبتدئه كالخبر المفرد بل اقوى منه ج وجه نيابة تعريف
الجنس والعموم عن الضمير وذلك لان المقصود هو الربط وهو حاصل بهما كما في الضمير فالواو في
عطف نيابة العموم على نيابة تعريف الجنس اشعار بان ليس معنى الجنس الاستغراق بل الماهية
التي هي جنس لزيد يطلق عليه وعلى غيره فاذا ذكر في الخبر عن زيد علم انه هو فكان رابطا به
واما كون العموم رابطا فظاهر اي لا نضيع اجرهم واجر غيرهم ايضا قال والحالة
المقتضية لكون الجملة فعلية بتي ما يقتضي كون المسند جملة على الاطلاق فشرع ببيان الحالات
المقتضية لخصوصيات الجمل الاربع على النمط الذي سبق في المسند المفرد واقسامه قوله فهي اذا
كان المراد اي من الجملة التي وقعت مسندا التجدد اي حدوث المسند للمسند اليه فزيد انطلق يشارك
انطلق زيد في الدلالة على تجدد الانطلاق ويباينه في افادة التقوي واللام في قوله لافادة
ليست صلة للوضع بل هي للغاية وارادها لافادة الدلالة كيلا ينافي ما ذكره في خاتمة النحو من
ان الالفاظ المفردة لا تفيد السامع مسمياتها انما تفيد معانيها التركيبية قوله مؤذن بذلك
اي يكون الفعل موضوعا للدلالة على التجدد فان الفعل لما دل على اقتران حدث بزمان هو متجدد
متغير قطعا ناسب ان يراعى في وضعه تجدد ذلك الحدث في ذلك الزمان المتجدد لا مجرد اقترانه
به قوله اذا كان المراد خلاف التجدد والتغير هذا انما يجري في الاسمية التي خبرها اسم كالمثال
المذكور واما نحو زيد ابوه انطلق فانه يفيد التجدد الا ان في قوله فالاسم الى آخره فانه يدل على ان

على ان خلاف التجدد مستند الى الاسم الذي وقع مسندا في الاسمية لا الى الاسمية
مطلقا فانه توهم فاسد والمراد بخلاف التجدد مطلق الثبوت اعني بلا تعرض للحدوث لا
الاستمرار الثبوتي فانه مفوض الى المقام كما ان الاستمرار التجددي في المضارع مفوض الى
ايضا كما مر قوله الا بالعرض كاسم الفاعل اذا كان عاملا فانه يدل على الزمان اعني الحال او
الاستقبال فيفيد التجدد كالفعل الا انه عارض وكالاسم الموضوع للفعل نحو هيهات فانه بتوسط
ذلك الفعل يدل على التجدد قوله وما شاع من تفاوت الجملتين الفعلية والاسمية يعني سواء
وقعتا مسندا كما مر او لا كما في الآيات المذكورة وتجددا نصب على التمييز وضمير هو فصل
للحصر اي هو يطلعك لا غيره وضمير على انه للشان وخبره كيف تطبق وانما جاز ذلك مع ان
المفسر لضمير الشان لا يكون الا جملة خبرية لانه انخلع عن معنى الاستفهام وصار معناه
تطبق تطبيقا بليغا كما لا وثم جاز ان يكون حينئذ عن طرق التطبيق وقد سبق نظيره وجاز
حال من المنافقين او من ضميرهم في بتراهم والضمير في به للمقول قوله ليرجع متعلق بجاز
وذلك اشارة الى ادعاء الاحداث اي لو جاءوا بالاسمية قد عينا انهم ثابتون في الايمان
لم يكن رائجا عنهم متقبلا منهم كيف والمبادر حينئذ ادعاء الاستمرار وحيث جيء متعلق
بطبق ومع الباء عطف على قوله جملة اسمية اي وكائنة مع الباء وقوله تع فاعل طبق والوجه
في تطبيقه المفصل في رد دعواهم الكاذبة انهم ادعوا احداث الايمان لا ثبوته ليرجع عنهم
فرد ذلك عليهم بانهم مستمرون على عدم الايمان مع التاكيد بالباء فان الجملة الاسمية
بجزئيها كما اذا كانت مثبتة يقصد بها بحسب المقامات استمرار الثبوت كذلك اذا كانت منفية
يقصد بها بحسبها استمرار النفي ويلزم من استمرار انتفاء الاحداث هناك اثبات الشيء
بينة ولو قيل وما هم بمؤمنين لم يبلغ هذه المرتبة في الرد وقد يقال قصد بالاسمية في الجواب
اخراج ذواتهم عن الجنس من الايمان ويلزمه انتفاء احداثه قوله وعلى تفاوت عطف
على قوله على انه والمناسب بما تقدم وما تاخر ان يقال وعلى ان تفاوت وقالم توجد كلمة ان جعل
كيف اصاب بدل اشتمال من تفاوت اي يطلعك على تفاوت كلامهم على كيفية اصابته والضمير
اعني قوله هو راجع الى ما يحكيه جل وعلا ولا شك ان المحكي آمنا وانا معكم الا انه ادخل ها
توصل به الى الحكاية في المحكي تغليبا وبهذا الاعتبار صح ان يكون فيما يحكيه ظرفا للتفاوت كلام
المنافقين بلا تكلف تجريد وقوله تفاوتا مصدر للمصدر والى جملة متعلق بالاول على الاول

والشاكلة الخاصرة والوزين المرعي واذا اصاب السهم شاكلة الرمي تم المرام وانما اختاروا مع
المومنين الفعلية لانهم يدعون احداث الايمان وتجدده واعن التاكيد لان انفسهم لا تساعدهم
على هذا الكلام ومع شياطينهم الاسمية لانهم يدعون الثبات على اليهودية واكدوها لانهم في ذلك
على صدق رغبة ووفور نشاط ونصب سلاما بتقدير الفعل الدال على التجدد ورفعه على انه مبتدأ محذوف
الخبر اي عليكم فيدل على ثبوت السلام بل على دوامه بحسب اقتضاء المقام فيكون تحيته عليه السلام احسن
من تحيتهم قوله فستقف عليها في موضعها اي في الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشروط
المختلفة واما جعل الحالة المقتضية لكونها ظرفية ارادة اختصار والفعلية لارادة احتمال التجدد
والثبوت لان الكلام في الجملة الواقعة خبرا والظرف لا يكون جملة الا بتقدير الفعل وقوله بدل
استقر بفصل على الحال اي مبتدأ امره استقر وعلى اقوى الاحتمالين حال من ضمير مبتدأ اي كائنا عليه
وعلى ما تقدم حال من ضمير كائنا فيه احوال مبتدأ خلة قوله ونظائر ذلك من هذا اي من كون
الظرفية اختصار الفعلية مع ما تقدم من ان الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط
ان مرجع الجمل الاربع المشهورة الى اثنين لان الظرفية رجعت الى الفعلية والشرطية
الى الجملة التي وقعت جزاء وهي اما فعلية او اسمية **قال** واما الحالة المقتضية
لتاخير المسند على عن ضمير المسند الى المظهر نظرا الى تحلل الفاصل اعني تفاصيل الجمل مع رعاية
حسن الاجتماع بين لفظي المسند والمسند اليه وقد تقدم الوجه في اسناد تاخير المسند الى مقتضيات
تقديم المسند اليه ونسب الى بعض الكوفيين ان كون الحكم على المسند اليه مطلوبا يوجب له صدر الكلام
اذ لا بد ان يتعقل المحكوم عليه اولا حتى يكون الحكم على متحقق وبذلك يجب تاخير المسند ايضا
فلا حاجة الى ما ذكر في تقديم المسند اليه فرده بقوله واياك ان تظن اي لا تظن استيجاب صدر
الكلام للمسند اليه حاصلا بكون الحكم عليه مطلوبا اذ ليس كون الحكم عليه مطلوبا مستلزما لما في مرتبة
استيجاب الصدر اي جعله واجبا له بل هو في مرتبة ادنى او سهل الاستيجاب في مرتبة كون الحكم
عليه مطلوبا بل في مرتبة اعلى وفي قوله فلا تغفل اشارة الى ان هذا الظن منشأ الغفلة فان
الحكم كما يتوقف على تعقل المحكوم عليه يتوقف على تعقل المحكوم به فلا يجب من هذه الجهة تقدم احدهما على
الآخر في التعقل على ان التقدم في التعقل لا يستلزم التقدم في التلفظ نعم لما كان المسند اليه ذاتا
يطلب له الحكم بالوصف الذي هو المسند كان الاصل تقدمه عليه تعقلا وذكرا واما وجوب تقدمه عليه
لذلك فكلا الا ترى الى وجوب تاخره في الجملة الفعلية وجوازه في الاسمية **قال**

واما الحالة المقتضية لتقديمه قد سلف منه احالة تاخير المسند اليه على ما يقتضي تقديم المسند
فلا بد من الاهتمام فلا بد من الاهتمام بتفاصيل هذه الحالة قوله والقانون الثاني
موضع تعريض اي تعريض يكون تضمن الاستفهام مقتضيا للتقديم قوله او ان يكون المراد تخصيصه
بالمسند اليه الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص والخصوص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور
عليه اعني ما له الخاصة فيقال مثلا خص المال بزيد اي المال دون غيره الا ان المتعارف في
الاستعمال ادخال الباء على المقصور اعني الخاصة كقولك خص زيد بالمال بناء على تضمين معنى
التمييز والافراد وذلك لان تخصيص شيء باخر في قوة تمييز الآخر به فكانك قلت ميز زيد بالمال
عن غيره ومن هذا الاستعمال خصصت فلانا بالذكر وخصصتك بالعبادة واختص بطاعته ويختص برحمته
من يشاء وكذا قوله تخصيصه بالمسند اليه اي تمييز المسند وافراده من بين الاشياء الصالحة
لان تجعل مسندة باثباته للمسند اليه وهذا معنى قصر المسند على المسند اليه ومن الاستعمال الاصلي
قوله هاهنا من غير ان يختص باحدهما وقوله في ضمير الفصل اذا كان المراد تخصيص المسند بالمسند اليه
كما مر ومعنى قوله تعالى لكم دينكم ولي دين ان دينكم مقصور على الحصول لكم لا يتجاوزه الى الحصول لي
وديني مقصور على الحصول لي لا يتجاوزه الى الحصول لكم فالقصر للافراد والمقصود المتاركة وقد نسخت
باية القتال او كون اللام الجارة مبنيا للاختصاص بمعنى الحصر ان سلم لم يناف دلالة التقديم عليه لجواز
اجتماع الادلة على مدلول واحد قوله فرقده بين النيام والقعود اشارة الى ان القصر تعيين
وان كان عنه داخلا في الافراد قوله وارد خبر للمبتدأ الذي هو مقام قوله على هذا اي على
كونه جوابا للمردد ويمكن جعل المثالين لقصر القلب بان يعتقد السامع كون زيد قائما او كون المتكلم
قيسيا واما جعلهما لقطع الشركة فلا لانه في بين الوصفين تنافي فهذا المعنى اي في
القصر المستفاد من التقديم قوله كقولها اي كقول القائلة وهي ام تابط شرا كانت بعد موته تبكيه
وتثني عليه فسئلت عن سبب شجاعته فذكرت كلمات مشهورة من جملتها والله لقد حملت به في
ليلة مظلمة مشدودة حبك النطاق تحت لي سمى سرج وعلى ابيه درع اشارت بذلك الى ما
تزعم العرب من ان المرأة اذا افزعت ثم وطئت اتت بالولد شجاعا والحبك جمع الحباك
وهو الطريقة في الرمل ونحوه والنطاق شقة تلبسها المرأة وتنفق فان تأتزر المرأة
بها فتشد وسطها وترسل اعلاها على اسفلها الى الركبة والاسفل يجر على الارض وقد يقال تحت
راسي سرج حال من حملت بلا واو والظاهر حينئذ ان سرج فاعل للظرف لا مبتدأ فلا يكون

مما نحن فيه وكانه مثل به على الاحتمال المرجوح اعني كونها سمية وقعت حالا بالضمير وحصل المجيء بها
بعد حال مفردة قوله لهم من ابيات حسان في مدح النبي عليه السلام وقبله له راحة لو ان
معشار جودها على البر كان البر اندى من البحر والنكرة ههنا وفي قوله لها خلق ضيق موصوفة
فقيل ان تقع مبتدأ فلا يجب تقديم الظرف عليها كما في قولنا واجل مسمى عنده على ما صرح
به الا ان الاكثر في الاستعمال تقديم الظرف على النكرة الموصوفة يقال عندي ثوب جيد ولي كتاب
نفيس وعبد كيس وذلك لانه لو اخر لاحتمل ان يكون وصفا اخر فكانه نبه بايراد الامثلة من النكرة
موصوفة وغير موصوفة على ان تقديم الظرف للتنبيه المذكور واجب واولى وانما لم يتقدم في واجل
مسمى لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشأن الساعة ولا يبعد ان يجعل التقديم في لهم للتخصيص
قوله لها اي للدرع فانها مؤنثة سماعية والخلق جمع خلقة وضيق مصدر وصف به الوضين
المنسوج من وضن النسج نسجه وتذكير الضمير المجرور في وضينه للنظر الى الضيق والعاجل
يخطر بالبال وغيره انه استثناء منقطع اي لكنه والبيت للبيد قاله عند النزع والاغر الكريم
الشريف واصله الابيض الجبهة من الفرس والابلج المضيء من بلج الصبح اضاء واشرق وتم اي
تشد به والهداة جمع هاد والعلم الجبل المرتفع وفي رأسه نار جملة اسمية وقعت صفة وجاز
ان يكون نار فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف فلا يكون مما نحن فيه قوله وما شاكل ذلك
اي المذكور من الامثلة قوله فان النعت متعلق بقوله لا نعت وتعليل لكون التقديم منبها
على ان المقدم خبر لا نعت والله لكنه اي ولان النعت لا يتقدم يقال جاءني راكبا رجل بنصب راكبا على
انه حال ولا شك انه لو اخر لكان نعتا مرفوعا فلو لم يمتنع تقديم النعت لجاز رفعه مقدما وذ يقال
اراد انه يجب تقديم الحال اذا كان ذو الحال نكرة لئلا تلتبس بالنعت فيما اذا كان صاحبها
منصوبا ولو جاز تقديم النعت لم يرتفع الالتباس في صورة النصب اصلا قوله لان الظرف
يريد ان هذا التنبيه انما يصار اليه فيما اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا لانه لو اخر الظرف لكان
حمله على الوصف اولى وانما قال عن المنكر لان المتأخر عن المعرف لا يصلح ان يكون وصفا له
اذ المقدر بالفعل او باسم الفاعل نكرة والضمير في منه للظرف ولفظا بالجملة متعلق باولى الا ان
الاول باعتبار الفاعلية والثاني باعتبار المفعولية كقولك زيد بالاكرام اجدر منه بالاهانة
والمعنى معناه زاد جدارته بالاكرام على جدارته بالاهانة قوله لا سيما تعليل للاولوية وذلك اشارة
الى الحمل على الوصف وقوله استدعاء معنا عطف عليه بدل من امرينا وما سبق في النفس الثاني

الثاني هو ما ذكر في تعريف المسند اليه من ان طرفي الحكم كلما ازداد الحكم بعدا فيقوى
الفائدة في الاعلام به وذلك اي ولان المصير الى التنبيه بالتقديم لتعاضد الامرين في
الحمل على الوصف لا يجب تقديم الظرف حيث لا يتعاضدان كما اذا كان المنكر موصوفا
فان المنكر حينئذ لا يستدعي الوصف استدعاءه اذا لم يكن موصوفا فلما ثبت تلك
الاولوية فلا يجب التقديم فان قلت اولوية الحمل على الوصف اذا اخر انما تقتضي اولوية
التقديم لا وجوبه قلت لما الاولوية التامة علة باعثة على التزام التقديم فاذا انتفت
صارت باعثة على ترجيحه كما عرفت قوله وان هذا التقديم انما حكم بان الظرف اذا وقع
خبرا عن المنكر وجب تقديمه وارد فيه بان المنكر اذا كان موصوفا لم يجب ذلك التقديم كان
المتبادر من كلامه وجوب التقديم مطلقا اذا لم يكن المنكر موصوفا فاشار الى ان هناك
تفصيلا وهو ان الظرف الواقع خبرا ان لم يكن له حق في التأخير عن ذلك المنكر قبل صيرورته
مبتدأ فانه يجب تقديمه عليه كما مر وان كان له حق في التأخير عنه لم يجب محافظة على ذلك
الحق القديم وفرقا بين القسمين لا يقال هناك صور اخرى لا يجب التقديم فيها ايضا مثل قوله
ما احد في الدار ولا رجل في الدار لانا نقول يعرف حالهما بالمقايسة على المنكر الموصوف فكما
ان الوصف يخصص فيفوت كمال الاولوية معه كذلك حرف النفي ولا ستغراقه توجبان تخصيصا
فلا يبقى تلك الاولوية معها ايضا ومثل المصدر بالفعل كسلام عليك بالافعال كويل قوله
فلا اي فلا يلتزم وفرقا علة لنفي الالتزام وقوله عن مبتدأ نه ذلك اي عن مبتدئيته
المنكر الذي ليس موصوفا قوله وذلك اي الامر الذي لم يصر بعد مبتدأ وللظرف حق في
التأخير عنه قولك سلام عليك وقوله منزلا حالا من سلاما عليك لان اللفظ المحكي معرفة وكذا
مفيدا حال منه لذلك اي لكونه منزلا منزلة اسلم عليك وفي تنزيله منزلته اشارة الى وجوب حذف
الفعل وقيام المصدر مقامه فيكون هو العامل في عليك ونظر حق التأخير عنه والقياس في
ويل لك قبل صيرورته مبتدأ ان تقول ويلا لك باعمال ويلا في الظرف لانه بمعنى هلاكا الا انه
شاع في الاستعمال ويلك بالاضافة واعاد لفظ بين لطول العهد قوله ليس له ذلك اي
حق في التأخير وانما قال قبل صيرورته مبتدأ لانه بعده صار مبتدأ كان حق الكل ان يتأخر عنه
قوله قد ملكك خصمك لانك ان كل احد ينتظر ما كل خصمه فهو المهم عنده ولولا ذكر المالك لم يحسن
ذكر الخصم قوله اولانه صالح عطف على ما تقدم بحسب المعنى كانه قيل واما تقديم المسند فلكونه متضمنا

للاستهزام أو لأنه صالح للتفاؤل نحو سعيد من يوافقك أو لأنه أهم عند القائل كالأمثلة المذكورة
قوله ما يستحقه أي من جلائل النعم ومن شدائد النقم فإن عذاب الرحمن إنما يكون لموجب
قوي فيكون شديدا وقدم المسند لأن الاهتمام بالوقوع عليه قوله أو كقوله عطف البيت
الأول على وتنبيها على أن الساوي في الاستدلال بصحة التمثيل على طريقه أو كصيب أو لاحتمال التقدير
التخصيص والتقديم مبالغة في إثبات السلم على المرأة التي كانت معه حتى كأنها قطعة قمر ونظم البيت
الثاني في سلك الأول للاشتراك في النظم وتنوين مطر الأول للضرورة وتقديم عليك
لأن الاهتمام بالنفي تعلق السلام بالمخاطب وتقديم خبر ليس ولم يكن اعتنى بنفي وبين الصلوح
للاسمية أيضا والمعنى إذا لم يكن في قلب المحبوب مودة وميل لم ينتفع بشفاعة من خارج وصال
وميل وحيث كان التفاؤل والاستهام القائل قريبين من عقد قلب السامع واستماعه قد نهايه وغير
الأسلوب فيهما ثم عاد الأسلوب فقال أو أن يكون المراد بتقديمه قوله ثلثة في تقديم هذا
المسند مع تنكيره للإبهام ووصفه بالإجلال يهتم الناس بمعرفته تشويق تام إلى ذكر المسند إليه
والدنيا فاعل تشرق أي تضيء ببهجة هذه الثلثة وقد تجعل الدنيا مفعول تشرق على أنه متعد
إما بنفسه أو بتضمين الإنارة وفاعله ضمير الثلثة وفيه عدول عن الاستعمال الشائع إلى النادر وعن
المعنى القوي إلى الضعيف وأما جعل الدنيا ظرفا للإشراق والثلثة فمن قبيل مسخ الكلام وقد قيل إلا
أن يجعل ثلثة مبتدأ خبره محذوف أي لنا ثلثة موصوفة بكذا فيكون شمس الضحى وما عطف عليه
بدلا أو بيانا فيكون المثال خارجا عما نحن فيه قوله وكان رائد الحيوة قدم كالنار على الحيوة ومن
رماد على آخرها للتشويق أي من جنس الرماد أواخر الحيوة وأولها دخان أي هو من جنسه والمراد
بيان وجه الشبه يعني أن زمان الصبى فيه ظلمات الجهل وكدورات الهوى بمنزلة الدخان وزمان
الشيخوخة فيه ضعف القوى واستيلاء البرد واليبس بمنزلة الرماد وقبله وعيشي في الشباب وليس منها
صباي ولاذوا النبي الهجان قوله تطويل الكلام في المسند إذ هناك يزداد التشويق إلى المسند إليه
فيتمكن زيادة تمكن كما في ثلثة تشرق الدنيا دون كالنار ومن رماد قوله أو يكون عطف
على ما بعد أن من قوله أن يكون أي إذا أريد بالجملة إفادة التجدد جعل مسندها فعلا لأنه الموضوع
لإفادته ويقدم البتة على المسند إليه الذي هو فاعله فكما أن إفادة التجدد تقتضي كون المسند
المفرد فعلا على ما مر كذلك تقتضي كونه مقدما على المسند إليه وكيف لا وكونه فعلا يستلزم تقديمه على
فاعله قوله احتراز يريد أنه لو قال ويقدم البتة على ما يسند إليه بلا تقييد بقوله في الدرجة الأولى

الأولى لورد عليه نحو أنا عرفت فإن الفعل فيه قد أسند إلى المبتدأ ولم يتقدم فلما قيد به
لم يرد وأراد بنحو أنا عرفت الجملة الاسمية التي مسندها جملة فعلية يكون المسند إليه فيها
ضميرا عائدا إلى المبتدأ وقد علم من هذا التقييد أيضا أن إفادة التجدد إنما تقتضي وجوب
تقديم المسند الذي هو الفعل على ما يسند إليه في الدرجة الأولى لا على ما يسند إليه مطلقا فلا يلزم
من ذلك أن الاسمية في نحو أنا عرفت لا تفيد التجدد بالقياس إلى المبتدأ بل الثبوت
فإنه توهم فاسد لأن الضمير وما يرجع إليه شيء واحد فكيف يقصد ثبوت المسند وتجدده له
معا وقد سبق أن الجملة الفعلية إذا وقعت مسندا أفادت تجدده للمسند إليه فلا تغفل
قال وإذا سلكت هذه الطريقة أي أن يسند الفعل إلى ما بعده من الضمير
ابتداء ثم بواسطة عوده إلى ما قبله يسند إليه الفعل في الدرجة الثانية قوله وهو أن أنا
مبتدأ أي من أول الأمر بلا اعتبار تقديم وتأخير قوله ولا يقدر عطف على يجري وشبهه في
هذا الاعتبار بزيد عارف وزيد عرف لأنهما متعينان لهذا الاعتبار قوله لا في التلفظ
أي يقدر تقديم وتأخير في التلفظ على معنى أن هناك تقدما وتأخرا صوريا بحسب التلفظ لا حقيقيا
بحسب المعنى فإن ذلك إنما يكون في المزال عن مقره لا فيما هو ثابت في محله وكلمة اللهم يستعمل
فيما إذا قصد استثناء أمر نادر مستبعد كأنه يستعان بالله في تحصيله قوله ثم يقال قدم أنا
ليفيد وجعل مبتدأ لا أنه بقي تأكيدا على حاله حتى يكون أنا عرفت جملة فعلية كما نقله بعضهم عن المصنف
فإن امتناع تقديم التوابع في السعة مشهور فيما بينهم وسيأتي في كلامه ما يدل عليه وتسميتها
بالتوابع وتعريفها بكل ثان يشهد أن بذلك أيضا قوله لا يفيد إلا تقوي الحكم أي لا يفيد
التخصيص إذ ليس هناك تقديم معنوي ليستفاد منه التخصيص ويرد عليه أنه يجوز استفادته
من التقديم اللفظي كما ذهب إليه صاحب الكشاف في قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن
يشاء قوله وسبب تقويته صرح أولا بأن الفعل في نحو أنا عرفت يسند إلى ما بعده
من الضمير ابتداء ثم بواسطة عوده إلى المبتدأ يسند إليه في الدرجة الثانية وثانيا بأن المبتدأ
إذا جاء وبعده ما يصلح أن يسند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه فينعقد بينهما حكم مع قطع النظر عن
وجود الضمير وعدمه ثم إن كان هناك ضمير صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا ويظهر من
كلاميه معا أن في نحو أنا عرفت ثلثة أسانيد الأول إسناده إلى المبتدأ الحاصل بصرفه
ما بعده إلى نفسه الثاني إسناد الفعل إلى الضمير الثالث إسناده إلى المبتدأ بتوسط عود الضمير إليه

وهذا الثالث مذكور في الموضعين وقد حكم بتاخره عن الاولين فمنهم من التزم الاخذ بالثلثة وهو بعيد جدا لانه ان نظر الى المعنى فليس هناك الا اسناد واحد هو اسناد العرفان الى المتكلم مثلا وان نظر الى الاصطلاح فهناك اسنادان اسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدأ ومنهم من قال اسناد الفعل الى الضمير واسناده الى المبتدأ بتوسط عود الضمير متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار اذ هناك اسناد للفعل الى الضمير اصطلاحا فان اعتبر الضمير في نفسه سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل اليه وان اعتبر كونه عائدا الى ما قبله وعبارة عنه سمي ذلك الاسناد اسناد الفعل الى المبتدأ بتوسط العود ولا شك ان اعتبار الضمير في نفسه متقدم على اعتبار عوده الى ما قبله فلذلك قال الاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى واسناده الى المبتدأ بواسطة عوده اليه في الدرجة الثانية فاعترض به اولا ليس الا اسنادا واحدا له اعتباران احدهما متقدم على الاخر واما الاسناد الى المبتدأ بجزئه بما جعل الى نفسه فهو اسناد آخر مغاير بالذات للاسناد المذكور اولا وهو ظاهر ومتقدم في الاعتبار على الاسناد الاول باعتباريه وذلك لان المقتضي لهذا الاسناد هو المبتدأ المتقدم مع مطلق صلاحية ما يذكر بعده وملاحظة هذا المطلق متقدمة على اعتبار اشتماله على الضمير وعوده الى المبتدأ الا انه اشار الى تقدمه على الاعتبار الثاني من الاسناد الاول حيث قال ثم اذا كان متضمنا لضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا وانما اقتصر ههنا على ذكر اعتبارات الثاني لانه داخل في سبب التقوي واما اعتبار الاول فهو وسيلة الى ما هو داخل فيه وهذا القول هو الصواب فان قلت انا عرفت جملتان كبرى وصغرى اتفاقا وفي كل واحد منهما اسناد واحد ففي الصغرى اسناد الفعل الى الضمير وفي الكبرى اسناد الجملة الفعلية الى المبتدأ لكن المصنف زاد في اسناد الفعل الى الضمير اعتبارا وسماه اسناد الفعل الى المبتدأ فظن قوم انه اسناد مغاير بالذات لاسناد الفعل الى الضمير واسناد الجملة الى المبتدأ فوقعوا في التثليث قوله او زيد عرف عطفه باو لانه لا يحتمل التخصيص كما يحتمله اخواته المشاركة له في التقوي ثم ان ظاهر ما ذكره في تعليل التقوي يقتضي تقوي الحكم في مثل زيد مررت به وزيد ابوه منطلق فان التزم ورد انه جعل المسند السببي قسيما لما يراد به التقوي وان خص الضمير المذكور في التعليل بما يسند اليه الفعل اولا كان تقييدا بلا دليل واجيب بان الامثلة المذكورة هنا وما تقدم من ان الفعل يسند الى الضمير ابتداء يدلان على هذا التقييد وفيه بحث سيرد عليك قوله فاذا

لان المذكور في التعليل هو الضمير مطلق ولا دليل في كلامه على التقييد الذي ذكره

فاذا قلت متعلق بقوله لا يفيد الا التقوي الحكم اي اذا اجري هو بعطف الخبر على ما اسس لو قوي فيه مقام لا يناسب التخصيص افاد التقوي فقط وعليه اي على الاعتبار الاول المفيد للتقوي فقط ورد مثل الآيات اذ ليس معنى التخصيص بملائما اذ نظم الآية الاولى لستذوا وتخذوا من دونه لا من دون الله فهو بمعزل والمراد بقوله وهو يتولى الصالحين تحقيق توليه لهم لا حصره فيه اذ غيره قد يتولاهم ومعنى يزعمون يحسبون ويبغون اي يحسبون انهم ليلحق بهم او اخرهم وذلك لكثرتهم والمقصود تحقيق المنع لا ان غيرهم لا يزعمون واريد بقوله وهم قد خرجوا به تحقيق خروجهم متلبسين بالكفر دلالة على انتفاء ما انتحلوه من احداث الايمان بعد الدخول لا قصر الخروج بالكفر عليهم ومحل قد دخلوا وما عطف عليه نصب على الحال من فاعل قالوا قوله وكذلك اذا قلت عطف على فاذا قلت وفصله لانه مثال من النفي يريد ان التقوي لا يختلف بكون خبر المبتدأ المقدم منفيا لان سبب التقوي موجود مثبتا كان الخبر او منفيا قوله من غير شبهة اذ ليس في لا تكذب ما يفيد تأكيدا اصلا وفي كونه اقوى من لا تكذب انت شبهة لكنها تزول بان انت هنا لتأكيد المسند اليه لا لتأكيد الحكم وتقويته فان تقوي الحكم انما يكون بتكرير الاسناد المترتب على كون انت مبتدأ والبار في قوله بانه هو لا غيره متعلق بالتأكيد والمعنى ان الحكم متوجه اليه بنفسه لم يعدل عنه الى من غيره تجوزا او سهوا او نسيانا لا ان انتفاء الكذب ثابت له دون غيره ليكون تخصيصا فقد تبين فيما سبق من ان فائدة تأكيد المسند اليه تقريره ودفع ما يتوهم من التجوز والسهو والنسيان ودفع ان سبب تقوي الحكم تكرر الاسناد ليتضح لك الفرق بين انت لا تكذب ولا تكذب انت وعليه اي وعلى تقوي الحكم بالخبر المنفي ورد مثل الامثلة من التنزيل لان معنى التخصيص لا يناسبها بل قصد في الاول تحقيق عدم اشراكهم لا تخصيصه بهم سواء اريد بهم طائفة مخصوصة او من لا يشرك مطلقا وفي الثاني تحقيق عدم ايمان الكفار ومعنى حق القول ثبت الحكم وسبق العلم بانهم لا يؤمنون ومعنى عميت استترت عليهم طرق الاخبار فلا يسألون عما يحتجون به بل يسكتون حيرة وانقطاعا او لا يسأل بعضهم بعضا كما كان دابهم في الحيوة الدنيا قوله ويقرب وذلك لاسناده عارف الى ضمير عائد الى زيد فيتكرر الاسناد ويفيد زيد عارف تقوي الحكم دون التخصيص على قياس زيد عرف قيل واما هو عارف فيقرب من هو عرف في التقوي ويناسبه في التخصيص لجواز ان يقدر هو مؤخرا على انه تأكيد للمستتر في عارف وفيه تأمل

اكثر اهل مكة وفي الثالث تحقيق عدم تساوي اهل المحشر وفي الرابع تحقيق عدم ايمانهم

والضمير في قوله لانه راجع الى عارف ولعل السر في عدم تفاوت عارف حكاية وخطابا وغيبة
هو ان المعنى على تقدير موصوف اي انا رجل عارف وانت رجل عارف وهو رجل عارف
ولعدم تفاوته اشبه الخالي عن الضمير من الجوامد كحيوان مثلا فيضعف التقوي فلا يكون
نظيرا لهو قريبا ولذلك اي ولشبهه بالخالي عن ضمير دررته بهذا الشبه في حكم كلمة واحدة لم
يحكم على عارف مع ضميره بانه جملة ولا عومل معاملة الجملة في البناء او الذي يدل على ان عارفا
مع ضميره ليس مبنيا انا نعلم ان الخبر في مثل زيد عارف هو عارف مع ضميره كما ان الخبر في
زيد عرف هو عرف مع ضميره ونعلم ايضا ان الاعراب الجاري على عارف هو الذي استحقه المجموع
بسبب كونه خبرا لكن لما امتنع اجراؤه على الجزء الثاني اجري على الاول ولا شك ان ما اجري
عليه اعرابه الذي استحقه لا يكون مبنيا وليس لعارف وحده استحقاق الاعراب الذي اجري
عليه حتى يقال لا يلزم من اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع معربا كما في يضرب في زيد يضرب فان
المضارع له اعراب في نفسه واذا وقع مع فاعله خبرا للمبتدأ كان للمجموع اعراب آخر محلي يختلف بحسب
دواخل المبتدأ دون اعرابه في نفسه وكذا اذا وقع صفة تغير اعرابه المحلي بحسب اعراب الموصوف
دون اعرابه الاول بخلاف عارف فانه يتغير اعرابه الجاري عليه بحسب دواخل المبتدأ وبحسب اعراب موصوفه
فدل على انه الاعراب الذي استحقه المجموع بكونه خبرا او صفة قوله واتبعه كانه قيل عارف
اذا كان مسندا الى ضمير مستتر اشبه الخالي لعدم التفاوت فكان كلمة واحدة فلا تجعل جملة ولا
واما اذا كان مسندا الى الظاهر فليس فيه هذا الشبه فينبغي ان يكون جملة ومبنيا فاجاب
بان المسند الى الظاهر جعل تابعا للمسند الى الضمير في الافراد وعدم البناء فمفعول اتبعه راجع الى
عارف وفاعله نحو عارف ابوه الا انه تسامح فقال نحو زيد عارف ابوه واعلم ان الوصف في
نحو مررت برجل عارف ابوه هو المجموع المركب من اسم الفاعل مع فاعله على قياس عرف ابوه الا
انه اجري اعراب الوصف على الجزء الاول لما ذكر من الاتباع وان الجزء الثاني له اعراب
في نفسه وان المشهور عند النحاة ان اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة لعدم اشتماله على نسبة
اصلية الا انه اذا وقع صلة كان مقدرا بالفعل جملة وفي الاعراب الجاري عليه حينئذ اشكال
واما نحو اقائم الزيدان فجملة وكلام ايضا لاشتماله على نسبة اصلية مقصودة بالذات قوله
وبالاعتبار الثاني اي ونظم الكلام بالاعتبار الثاني يفيد التخصيص وقد قرر ان ترك صيغة
الحصر في افادة التخصيص اشعار بكونه مفيدا للتقوي ايضا لانعقاد سببه وان لم يكن مقصودا

مقصودا اصليا بناء على ان اصل الفعل مقرر عند السامع فلا حاجة الى التاكيد لكنه
لازم قطعا فيقصد اليه تبعا الا ترى ان صاحب الكشاف جمع بينهما في قوله تعالى الله
نزل احسن الحديث حيث قال في ايقاع اسم الله مبتدأ وبناء نزل عليه تاكيد لاسناد
احسن الحديث الى الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر الا عنه قوله
مردوا اي قوم مردوا على النفاق اي تمهروا فيه وتعودوا به والسويداء حبة القلب و
سيأتيك بيانه اي بيان ان نظم الكلام بالاعتبار الثاني يفيد التخصيص [illegible]
الى قوله في ذلك الفصل في الحالة المقتضية للنوع الاول الى آخره وانما كان اعتبار الابتداء
في زيد عرفت او عرفته قطعيا لانه لو فرض انه كان مؤخرا ثم قدم لم يكن لرفعه وجه كما
ان زيدا عرفت لو حمل على الابتداء لم يكن لنصبه وجه وقوله الرفع يفيد تحقيق انك
عرفت زيدا يدل على ان ما ذكره في تعليل التقوي محمول على اطلاقه فيقال ههنا زيد صرف
الى نفسه ما بعده وهو وقوع العرفان عليه ثم لما تضمن الخبر ايقاع العرفان على ضميره تحقيقا
او تقديرا تكرر انتساب الوقوع اليه وتقوى الحكم وقس على ذلك نظائره وهذا هو البحث
الذي وعدناه قوله وجملته على باب التاكيد اي باب التاكيد بالتكرير فان المقدر
الباقي اثره في حكم الملفوظ فهناك تكرير ضمني يعتد به تاكيدا ولا ينافيه امتناع اجتماع
المفسر والمفسر صريحا كما توهم قوله فليس الا التخصيص اي فليس يحتمل الا التخصيص يعني
ان المنصوب على شريطة التفسير اذا كان مصدرا بما كما في الاية لم يجز ان يقدر فيه
المفسر الا مؤخرا لان تقديمه مقدما يؤدي الى توالي حرفي الشرط والجزاء كما ذكره وانه
ممتنع فلا يفيد الا التخصيص واعترض عليه بان الهداية المذكورة اعني الدلالة على ما
يوصل الى المطلوب ليست مخصوصة بثمود واجيب بان المخصوص هو هذه الهداية
مع ما عطف عليها من استحبابهم العمى على الهدى والصواب ان تقدير الكلام مهما يكن من شيء
فهدينا ثمود فوضع كلمة اما موضع حرف الشرط وفعله وقدم شيء مما في حيز الفاء اعني ثمود
عليها ليكون فاصلا بين الحرفين وكالعوض من الشرط المحذوف وليدل على ان المقصود بيان حال
الاسم الواقع بعد اما اعني ثمود مثلا فالتقديم ههنا لهذه الفوائد لا لقصد التخصيص الذي لا
يلائم الاية وما ذكر من الاعتذار تكلف ظاهر ويؤيد ما ذكرنا انك اذا قلت جاءني زيد وعمرو
فقيل لك ماذا فعلت بهما تقول اما زيدا فضربت واما عمرا فاكرمت بلا قصد الى تخصيص في قراءة

النصب تأكيد اثبات الهداية لهم وتحقيقه بالتكرير وبكلمة أما والمثال قراءة الرفع فيتقوى
الحكم بتكرر الاسناد وبتأكده بما في أما من الدلالة على اللزوم والتحقق **قال** وأما نحو
زيد عرف ورجل عرف فليسا من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين **أقول** أي
الا جراء على الظاهر وتقدير التقديم والتأخير وهما المرادان ايضا بوجه تقوي الحكم ووجه التخصيص
وفي قوله على السواء اشارة الى أن نحو زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص مرجوحا الا ترى
الى قوله في باب الاستفهام فلا يحمل نحو قوله تعالى آلله أذن لكم على التقديم فليس المراد أن الاذن
بكر من الله دون غيره ويتوهم كونه اشارة ايضا الى أن نحو رجل عرف يحتمل التقوي مرجوحا
فيما اذا كان المنكر موصوفا نحو رجل مسمى عندنا أي حصل عندنا مردود بأن كلامه في منكر
لا يكون موصوفا كما يدل عليه قوله وانما يرتكب عند المنكر لفوات شرط المبتدأ فنحو رجل
عرف لا ينافي المنكر الموصوف وفي قوله بل حق المعرف أي الأولى والأليق بحاله نوع
اشعار بذلك الاحتمال ايضا وأما قوله وحق المنكر فلمشاكلة اذ قد تبين أن كلامه في
منكر لا يصلح للابتداء الا بنية التقديم فحمله على وجه التخصيص يكون واجبا قوله أن ضمير
الفاعل قيد الضمير بالفاعل لأن انفصال الضمير مطلقا له اسباب أخر وأراد فاعل الفعل بقرينة
قوله الا اذا جرى الفعل فقال في موضع الالباس نحو زيد عمرو ضربه هو احترازا عن نحو هند
زيد ضربته اذ لا ينفصل فاعل ضربته لارتفاع الالتباس بلحوق التاء ولما الصفة الجارية على
غير من هي له فلا يشترط في انفصال ضميرها الالباس نحو هند زيد ضاربته هي وتخصيص الانفصال
في تذنيب التشبيه انما يصح اذا كان الفعل مذكورا فان حذفه يقتضي الانفصال ايضا نحو
نعم لو أنتم تملكون قوله واذا لم يكن معرفا علا احتمل التقديم على الفعل ان اراد تقديمه عليه باقيا على
اسمه ورسمه فاحتماله اياه ممنوع فان كونه تأكيدا أو بدلا يمنع تقديمه كما أن كون زيد
فاعلا يمنعه وان اراد تقديمه عليه باخراجه عن كونه تابعا وجعله مبتدأ فمثله جائز في
الفاعل ايضا واجيب عن ذلك تارة بأن المصنف خالف اجماع النحاة في تجويزه تقديم
التوابع في السعة كما خالف علماء البيان في اركان المجاز العقلي وبما فيه سيذكر
من أن نحو عليك ورحمة الله السلام يلزم أن يكون عديم النظير وان لا يسوغ عند الائمة
التقديم والتأخير وأخرى بأن فسخ التوابع واخراجها عن التبعية واقع كما في جرد قطيفة
والمؤمن العائذات الطير دون فسخ الفاعل وايضا الفاعل عمدة فاذا فسخ زالت الكلمة
وبقي الفعل بلا فاعل ويرد عليه أن الفسخ ليس أمرا محققا بل اعتباري يمكن اعتبار

في زيد قام كما في جرد قطيفة وهو عرف فمن أين الامتناع وبقاء الفعل بلا فاعل
يندفع باعتبار الضمير مقارنا لاعتبار الفسخ قوله مرفوعا بعرف أي على أنه فاعل له لا على
أنه بدل من فاعله المستتر لأن جعل الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال الاسم المظهر منه كما قيل
في وأسروا النجوى قليل في كلام العرب فلا وجه لحمل زيد عرف مع كثرة استعماله على أنه
مقدر بذلك القليل فان قلت كيف لا يحمل عليه بطريق الاحتمال مع وروده صريحا في أفصح الكلام
قلت في الآية وجوه أخر سوى الابدال أن يكون الواو حرفا دالا على كون الفاعل جمعا
كما في أكلوني البراغيث وأن يكون الذين ظلموا نصبا على الذم أو رفعا عليه أو على أنه
مبتدأ تقدم عليه خبره اذ لا التباس كما في زيد قام وعلى تقدير الابدال في الآية لا التباس
فيها بالفاعل لا بارز الضمير بخلاف عرف زيد فان الحمل فيه على البدل يوجب الالتباس بالفاعل
قوله لا بد لذلك الوجه البعيد وهو أن يجعل زيد بدلا من الضمير المبهم قوله لفوات الشرط
يعني فوات ما عدا التقديم من الشرط فنحو رجل عالم جاءني لا يرتكب فيه ذلك الوجه البعيد
لوجود شرط الابتداء وقوله اذ لم يمنع متعلق بقوله وانما يرتكب وقوله كما اذا قلت مثال
لما لا مانع فيه وانهما السامع متعلق بقوله الصحة وتنبيه على أن صحة ارادة تخصيص الجنس هنا
ظاهر فيما يصلح أن يكون سامعا لينبه على أن امتناع ارادته في شر أهر ذا ناب كذلك
ذلك لأن هرير الكلب صوته عند تأذيه وعجزه عما يؤذيه قال في الصحاح موصوفة دون
نباح من قلة صبره على البرد فالا هرار لا يكون الا من الشر فالمعنى أن الذي أهر
من جنس الشر لا من جنس الخير فقد وهم قوله الا اذا جعلت التخصيص على وجه آخر هو التخصيص
الفردي اذ ليس فيه ذلك المانع الذي كان في نفس الكلام قوله يصار اليه كثيرا يعني
في مقامات مثل هذا التركيب نحو رجل جاءني لا في هذا التركيب بعينه ولذلك قدمه عليه
والاستبعاد المستفاد من لفظ اللهم الدال على الندرة راجع الى حمل التخصيص على هذا
الوجه في هذا التركيب بعينه في مواضع استعماله فلا ينافي تلك الكثرة قوله وشر أهر ذا ناب
لا شر ان عطف على قوله رجل جاءني لا رجلان وانما كان نابيا عن مظان استعماله لأنهم يستعملونه
في مقام تفخيم الشر وتفظيعه لا في بيان افراده قوله واذ صرح الائمة بتخصيصه أي
بالحصر فيه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب الا شر فلا يكون مخصصا قوله لا تخصيص النكرة بما يصح وقوعها مبتدأ حتى ينافي تخصيص
النكرة الواقعة مبتدأ واجب صرحوا بأم لا قوله فالوجه جواب اذا أي اذ قد صرحوا

الا الكثرة في مثل هذا التركيب

بتخصيصه مع تحقق ما بيناه من امتناع التخصيص الجنسي وثبوت التخصيص الفردي لزم طلب وجه
له هو تفظيع شان الشر بحمل تنكيره على التهويل والتعظيم ليكون التخصيص نوعيا اذ لا مانع منه
اي شر عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير قوله فهو بحجزه اي التفظيع بحجزها تأوله به من اصحاب
المجاز وطبق المفصل وقد اورد ان المنكر حينئذ موصوف فيصح الابتداء به كالمظهر المعرف فلا
يرتكب فيه ايضا التقديم والتاخير فلا يستفاد التخصيص واجيب بانه يستفاد من طريق
آخر هو مفهوم الصفة كما تقول ضرب اكبر اخوتك اي لا اصغرهما وهو معتبر في عرف اللغة كما
سيصرح به من ان قولك ما ضرب اكبر اخوتك يفيد بدليل الخطاب ان تكون ضاربا الا صغرهما
قوله ولما عرفت من ان بناء الفعل على المبتدا اقوى اي اشد تقوية للحكم فاقوى افعل
تفضيل مبني من المزيد او اشد قوة لافادة الحكم والشرطية اعني اذا استعملوا الا يكادون
ثانيه مغوية تراهم اي البلغاء ووجه الكناية في مثلك لا يبخل ان البخل اذا نفي عمن يكون على
اخص اوصافه وتسد مسده فقد نفي عنه قطعا وفي غيرك لا يجود ان الجود لا بد له من محل
فاذا نفي عمن يغايره فقد اثبت له بلا شبهة وقوله من غير متعلق باستعملوا او كلمة غير بمعنى
لا اي استعمالا ناشئا من عدم ارادة التعريض اي لم ينشأ من ارادته وعلى ان بين متعلق
بالتعريض على تضمين معنى الاطلاق اي على انسانين معينين يعبر عنهما بلفظي المثل والغير كان يراد
مثلا ان زيدا المشتهر بمماثلة المخاطب او بمغايرته لا يبخل ولا يجود فليس في الكلام حينئذ
كناية محضة لان ما قصد به من الحكم على زيد بعدم البخل والجود فقد صرح به وليس فيه ايضا
تعريض اصطلاحي اعني امالة الكلام الى عرض اي جانب منه لان الكلام موجه بخصوص
ذينك الانسانين ومبين حالهما بطريق الاستعمال بل فيه نوع خفاء لعدم التصريح بخصوصهما
حيث كني عن ذاتيهما باشتهارهما من المماثلة والمغايرة فكانه عرض بهما قوله لكونه
تعليل للنفي في لا يكادون واعون من الاعانة واخذاك طرف للمراد اي المعنى الذي
اريد بلفظي المثل والغير اخذا كالاستعمال الذي هو بطريق الكناية بلا تعريض حاصل يحقق
على صيغة المبني للمفعول من تحقيقه اذا علمت حقيقته وبذا اشارة الى كون التقديم
اعون اي سيعلم هناك ان الكنايتين منهما من قبيل الكناية في الحكم وان المقصود بالكناية
فيه تقوية فيعلم حينئذ علما تاما ان تقديمهما اعون لما اريد بهما واما اذا قصد بهما الانسانين
فليس يلزم تقديمهما لفقدان تلك العلة المقتضية له اعني كونه اعون على المراد بهما

وفي فصل واعلم هذا سوال العضل الذي وعد في الحاشية المقتضية
لتقييد الفعل انه يذكره في آخر هذا الفن وقد اعاد هنا ذكر هذه الاعتبارات اعني الترك
واخواته مع كونها مذكورة هناك لبعد العهد وليبني عليها تفاصيلها ولم يرد ان كل واحد من
هذه الاعتبارات جار في كل واحد من الفعل وما يتعلق به من الفاعل وغيره فان الاضمار
مثلا لا يجري في الفعل والحال والتمييز بل اراد انها جارية اجمالا في الفعل ومتعلقاته وانما خص
عدم جريان الترك في الفاعل بالتعرض ليشير الى ان جريانه في غير الفاعل لا يتضح انضاحا
ظاهرا الا فيما ذكره وقوله على الخصوص حال من المتكلم او في موقع المصدر اي تكلما كائنا
على الخصوص قوله الا فاعله اي فاعل الفعل فانه لا يحذف وحده وان كان يحذف مع فعله
بخلاف فاعل المصدر فانه يحذف وحده وتجويز الكسائي حذف فاعل الفعل في تنازع العاملين
مردود وتركيب ما ضرب واكرم الا انا لم يوجد في كلام العرب العرباء فلم يعتد به وان حمله
الجمهور على حذف الفاعل قوله الى نفس الفعل اي يحذف وحده كما يحذف مع فاعله ايضا وكانه
اشار بلفظ النفس هنا الى ان الفاعل لا يتوجه الحذف اليه نفسه ولو عكس فذكر النفس في
الفاعل لكان اظهر في المراد قوله الا في المفعول به وذلك لانه داخل في معقولية
الفعل المتعدي فاذا لم يذكر انساق الذهن اليه انسياقا بسهولة الى انه متروك ويطلب معرفة
حاله هل هو منسي او منوي بحسب القرائن فلذلك انكشف حاله في الترك انكشافا تاما و
بين لتركه مقتضيات بخلاف غيره مما لا يدخل في معقولية الفعل فان الترك لا يتضح فيه كذلك
ويعلم حاله في الترك مما ذكر في ترك المفعول به على طريقة المقايسة قوله ان تعني قرائن
الاحوال المراد بها ما يعم اللفظية والمعنوية وجمعها نظرا الى موارد جنس الفعل لان الكلام في
تركه والا فالمادة الواحدة يكفيها قرينة واحدة واقتصر من مرجحات الترك على ذكر الاختصار
واتباع الاستعمال لان مقصوده هنا بيان القرائن فاعتمد في تفصيل مرجحات ترك
الفعل على ما تقدم في ترك المسند وقد فصلنا لك حال اتباع الاستعمال وان الاستعمال الوارد على
ترك شيء يتناول القياسي ايضا كما يظهر من تمثيله بحديث المثلين فان حذف الفعل فيهما قياسي
قطعا وحظية من حظيت المرأة عند زوجها صارت ذات حظوة والية من الالية والالو
اذا قصر واصله ان رجلا كان لا يحظى عنده امرأة فلما تزوج هذه اجتهدت في ان تحظى
عنده فلم ينفع وطلقها فقالت ذلك اي ان لم تكن لك في النساء حظية فانا غير الية

وقد يروى بغضب الاسمين اى ان لم اكن حظيته فلم اكن اليته فضارمثلا يضرب فى
كل قضية كان الاثان اياما مجتهدا فيها لكنها استغفت عليه بعارض الامن جهته وقصة
حاتم فى قوله لوذات سوار لطمتنى مشهورة وجواب لو محذوف اى لهان على
وقيل هى بمعنى التمنى فلا حاجة الى جواب لكنه لا يتعين مثالا لان لو بمعنى التمنى لا يستلزم
الفعل وقوله او غير ذلك بالجر عطف على قوله كما اذا اردت ضرب المثل بغير ذلك المذكور
من الامثال الواردة على حذف الفعل قوله كما اذا قلت ان زيد جاء ولو عمرو ذهب يعنى اذا لم
يكن هذا الكلام مسموعا بعينه اذ لو كان مسموعا لجاز ان يقصد فيه اتباع الاستعمال الوارد على
ترك قوله وذلك القرائن اى التى تغنى عن ذكر الفعل فيحذف حينئذ لما جوازا واما وجوبا
واما وحده او مع فاعله كثيرة وانا اضبط اى اجمع لك من القرائن فى هذا المقام ما تستعين به على
نشاشة
ذلك عسى يشذ عن جمعى بان يتفيئه عليه وكلمة عسى مقحمة او بتقدير القول لان الجملة لا
تقع صلة للموصول قوله يشذ بدون ان يريد تحقيقا وفائدتها الاشعار بان الشذوذ
عن الضبط محتمل لا قطعى قوله منها ان يكون اى الفعل مفسرا فيحذف وجوبا لان المقصود
الابهام بحذفه ثم تفسيره فلو ذكر لم يتصور تفسيره بهذا المعنى والاسم المرفوع بعد ان ولو وهلا محمول
على انه فاعل فعل محذوف لا مبتدأ لاختصاص هذه الكلمات بالافعال وكذا ما بعد اذا الشرطية
على الاكثر واما همزة الاستفهام فقد يجعل ما بعدها مبتدأ لجواز دخولها على الاسماء والافعال وقد
يجعل فاعلا كما اختاره لان الاستفهام بالفعل اولى فلا يترك اذا امكن وللتنبيه على الفرق اعاد لفظ
نحو وذكر للاستفهام امثلة ثلثة لان المفسر اما ان يوافق المفسر لفظا ومعنى كما فى ازيد ذهب
او معنى كما فى ازيد ذهب به اى اذهب واما ان يناسبه كما فى ازيد ذهب اخوه اى انفرد قوله
ونحو ايا فارهبون اعاد لفظ نحو لان المحذوف هنا الفعل مع الفاعل والمذكور منصوب وفيما
سبق كان المحذوف مجرد الفعل والمذكور مرفوع وسيأتى الكلام فى فاء فارهبون قوله
كما سبق التعرض له اى لكون الفعل محذوفا مفسرا فى الوجوه المذكورة فانه ذكر فى المفعول
ومعناه وحده
بان الفعل يعتبر بشريطة ان يفسر اما بلفظه او بمعناه او بلازمه وان حروف الشرط والتحضيض
يمتنع دخولها على غير الافعال وان دخول الاستفهام واذا على الفعل اوقع وقد مثل فى بحث الفاعل
لاضمار الفعل مع حرف بقوله ان ذو لوثة لانا قوله ومنها ان يكون هناك اى فيما موضع
حذف الفعل حرف اضافة كحرف جر قوله لوضعها على ان تفضى بمعانى الافعال الى ان

ان توصلها الى الاسماء وتضيفها وتنسبها اليها ولذلك سميت حروف الاضافة فهذه
الحروف لا تنفك عن معانى الافعال لكنها لا تدل على خصوصيته فعل بل على الفعل
المطلق فاذا اريد تقييد ذلك المطلق بخصوصية احتيج الى دلالة اخرى ثم تلك الدلالة
الاخرى تتفاوت فتارة يكون الشروع اى فيه اى فى الفعل الذى يضمر اللفظ الدال عليه قوله
فانه اى فان الشروع فى القراءة يفيد ان المراد بسم الله اقرأ والباء فى بسم الله اما
للملابسة على معنى ملتبسا متبركا به اقرأ واما للاستعانة اى باستعانة اسم الله افعل والاول
احسن وقدر اقرأ دون ابتدئ القراءة ليفيد تلبس القراءة كلها بالتسمية واخر قصدا الى
الاختصاص ان ناسب المقام والا فالمجرد الاهتمام قوله فانه يفيد ذلك اى فان الشروع
يفيد تقدير الفعل الذى شرع فيه مؤخرا عن اسم الله قوله يكون الاقتران يعنى ان تقترن
الفعل كله بالقول الذى يقتضى تقدير الفعل الا ان يقترن به مجرد الشروع فيه كما فى بسم الله
والرفاء المواففة والالتيام وهذا دعاء الجاهلية للمعرس وقد ورد النهى عنه والاخبار
فاعل يعوض واليك ظرف لغو ولا يصح ان يجعل الاخبار مبتدأ واليك خبره لان الظرف
الواقع خبرا لا يكون الا مستقرا ولا يجوز ان يكون اليك هنا مستقرا لامتناع الاكتفاء بتقدير
المعنى العام والحذف فى هذه الصور جائز قوله وتارة يكون اى تلك الدلالة الاخرى
عموم الاستعمال اى كثرة استعمال الجار والمجرور مقصودا به معنى ذلك الفعل المقيد او كثرة استعمال
ذلك المعنى لوجوده فى ضمن جميع الافعال قوله لا يراد الا معنى الحصول لانه المعنى العام
الذى يعتمد اليه فى الظروف اذا لم يكن هناك قرينة مخصصة وانما قال معنى الحصول تنبيها
على جواز تقدير الكون والثبوت وغير ذلك مما هو بمعناه ثم ان مفهوم الحصول مع عمومه
للافعال خصوصيته بها يتمايز عن سائرها كالقيام والقعود فلا منافاة بين عمومه وكونه
فعلا مقيدا والحذف فى هذه الصور واجب قوله من مقيدات الاحوال ثم من الاحوال
المتبع للفعل المطلق الذى دل عليه حرف الاضافة وذلك مثل ان يسبق ذكر الفعل نحو خرجت
اليوم وللتاديب او يسبق ما يدل عليه نحو ليحق الحق اى فعل ما فعل قوله فيكون الحال
مغنية دل على انه اراد بالحال ما يتم المقال لان المغنى ههنا قول السائل من يكتبه وقد يقال جعل
القرينة كونه جوابا للسؤال لا نفس السؤال فيكون قرينة حالية ولو اعتبر مثل هذا لما دل لم
تثبت قرينة لفظية اصلا قوله وعليه اى وعلى ترك الفعل جوازا لكون الكلام جوابا للسؤال

واقع قوله تع ولئن سألتهم وذلك لان السؤال نفسه واقع في الآيتين اي حاصل
مذكور فيهما الا ان كون السؤال سؤالا مفروضا مقدرا فيهما وذلك لا يقدح في وقوع ذات السؤال
في الآيتين كالمثال الذي ذكره اولا في الاشتمال على سؤال محقق وان امتاز عنهما بان السؤال فيه
متصف بالسؤالية تحقيقا وقد عرفت التردد في اختيار كون زيد في جواب من قام فاعلا لا
مبتدأ قوله لسؤال مقدر يعني ان ذات السؤال مقدر غير مذكور قوله ضارع لخصومة
اي ذليل لاجل خصومة وهو فاعل فعل محذوف اي يبكيه ضارع وقيل اي ليبكه والثاني انسب
بالمعنى والاول انسب بالسؤال المقدر ومختبط مما تطيح الطوائح اي سائل من اجل اطاحة
المطيحات اي اهلاك المهلكات ماله والمقصود ان يزيد كان معاونا للاذلاء مراعيا للفقراء
ونظم الآية هكذا وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم فقوله يوحى اليك
سهو وقع منه ههنا وفي قسم النحو ايضا قوله ومن الناس على السؤال المقدر فصلا عما قبله لان
المقدر ههنا قرينة للمبتدأ المحذوف لا للفعل نعم الرجل اي لسائل من الرجل فاجيب زيد
اي هو زيد والمطابقة المعنوية بين السؤال والجواب مرعية ههنا اذا جعل كلمة من لطلب ما بعدها
اعني الرجل على عكس ما تقدم في زيد جوابا لقولك من التائب فليكن ذلك على ذكر منك
قوله لهذا الباب اي باب نعم وبئس **قال** وان هذا التركيب
اي الذي بني فيه الفعل للمفعول وذكر الفاعل مرفوعا بمقدر والمناطحة مضاربة الكبشين
بقرونهما والسماك كوكب من الثوابت خص بالذكر لدلالة اسمه على السمو اي العلو والارتفاع
وافتنان الكلام ارتجاله والافانين جمع افنان جمع فن بمعنى النوع وحاق معناه
وسطه وحقيقته ومضوص الشيء مختاره لانه مستعار من فص الخاتم ومستتبعات التركيب
بضمنه من اللطائف التي هي توابع لحاق معناه الذي هو المقصود الاصلي منه قوله فان
جوهر الكلام تعليل لكون موقعه اللائق بان يصل من بليغ كامل اي مثله ونجمه سنخها اي
طريقها للمساومة وهي طلب المبايعة ولا يتبع ذلك اي ما ذكر من التوفية والتلقي عن علم
تام من المتكلم وقوله فان السامع تعليل لقوله ولا يتبع ذلك الى آخره بينه اي بين الكلام
البليغ وبين ما دونه انكره اي الكلام لم يقبله ولم يعتد به منزلة ما يليق به اي بذلك المتكلم الذي اساء به
اعتقاده قوله ومما يشهد لك بهذا اي بان السامع اذا اساء بالمتكلم اعتقاده الى آخره
وفيه رد على ما في الكشاف من ان قراءة علي عليه يتوفون بلفظ المبني للفاعل تناقض

ثم قضى ما روي عنه من تخطئة القائل من المتوفي بلفظ اسم الفاعل وملخص ما في
الكتاب ان التوفي بمعنى الاستيفاء واخذ الحق كاملا لكنه صار حقيقة عرفية في اخذ الروح
واستيفائها فيكون فاعله بالمعنى المتعارف هو الله والملك وجاز ان يراد به استيفاء
مدة العمر ويجعل كناية عن الموت فيكون فاعله الميت وهذا وجه القراءة المنسوبة اليه
عليه الا ان هذه الكناية فيها دقة فلم يكن يتفطن بها اذ ذلك السائل فنزل كلامه على المتعارف
واجابه بما يناسبه مخطئا اياه قوله فهو اول ائمة النحو اراد ابا الاسود بدليل ما اخذ فيه اي
في استخراج علم النحو وتمهيد قواعده بعدما امره به علي عليه الاسباب دعته الى الامر منها
انه قرأ قارئ ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله ومنها ان بنتا لابي الاسود
قالت ما احسن السماء برفع احسن وجر السماء فقال ابوها نجومها فقالت اردت التعجب
فقال اذن فقولي ما احسن السماء ونقل القصة الى علي عليه فقال ذلك من مخالطة العجم
قال ابو سعيد السيرافي في الكشاف على ان اول من رسم النحو ابو الاسود الدؤلي
قوله واذ قد عرفت هذا اي ما ذكرنا من ان موقعه ان يصل الى آخره اذا شحذنا اي
حددنا بها اي بتلك الجهات والمزايا قوله كلمة المدلول عليها بزيد جعل زيد دالا على
السؤال اذ لولاه لم يقدر سؤال الا ان الدال على خصوصية السؤال هو كتب القرآن قوله
بخلافه متعلق بناب اي ناب الكلام مناب الجمل الثلاث ملتبسا بخلاف الكلام اذا قيل
قوله يعني كان اجمع للفوائد اي من كلام آخر كان ابلغ منه يعني اذا شاد اي ما ماده وهو وفا
وانما يعد المفعول فضلة لتمام اصل الكلام بدونه لا لانه ليس مقصودا اصلا والتوزيب وهو
تطبيق الدليل على المدعى اعني سوق المقدمات على وجه يفيد المطلوب ظاهر ههنا وهو ان
الكلام اذا خلا من الفضلة كان كبناء احكم بنيانه وشيد اركانه فيكون افضل مما يشتمل على
فضلة قوله بخلافه اي بخلاف الكلام في النظم الآخر الذي بني فيه الفعل للفاعل فان
اداه متبع فان قلت لا شك ان الحاصل بعد الطلب اعز من المساق بلا تعب فيعارض ما
ذكرتم قلت لا معارضة لان المرزوق من حيث لا يحتسب الذ وميل النفس اليه اكثر من
الاعز على ان النظم الآخر ليس فيه طول يقتضي شوقا وطلبا ليفيد عزة قوله ان الكلام
على ذلك النظم اي النظم الآخر الذي فيه البناء للفاعل يكون كالمناقض من حيث الظاهر
اي اذا نظر الى ظاهره كان هناك تناف يشبه التناقض واذا تؤمل في حقيقته زال التنافي

كون الفاعل عمدة والمفعول فضلة انما هو بالنظر الى حصول اصل الكلام لا بالنظر الى
اداء المعنى المقصود به والتقديم انما يدل على الاعتناء بشأنه في الذكر واداء ما قصد بالكلام
وقد يكون تعلق الفعل بالمفعول هو المقصود الاصلي من الكلام مع ان حصول اصل الكلام
لا يتوقف عليه فليس هناك ما يشبه التناقض ولعل النظر الذي احاله على الحواشي هو ان
ايهام الجمع بين المتنافيين من محسنات الكلام على ما ذكر في وجه حسن نعم الرجل زيد في
بحث الاطناب وقيل هو انه يلزم من هذا الوجدان يكون التشبيه ابلغ من الاستعارة لا
سيما المرشحة اذ بين دعوى الاسدية ونصب القرينة المانعة شبه تناقض وقيل هو ان
تقديم المفعول على الفاعل حاصل في النظم الاول والآخر ايضا تقديرا نكتة زيد ورد بان هذا التقديم
لضرورة الاتصال فلا يدل على ذلك الاعتناء قوله اجمالا اولا لاسناد الاجمال في
موضعين في نكتة فهم من يكتبه ولا شك ان تكرير الاسناد آكد وابلغ وايضا ذكر الشيء
مجملا اولا ومفصلا ثانيا اوقع في قلب السامع من ذكره [illegible] لا ابتداء قوله ومن قبيل
كن بصدده جعل من قبيل الاشتراك في حذف الفعل بناء على السؤال المقدر وان
تغاير ابان المحذوف فيما هو بصدده رافع للفاعل المذكور وههنا ناصب للمفعول قوله تع
وجعلوا لله شركاء الجن ذهب جماعة الى ان الجن مفعول اول لجعلوا وشركاء مفعول الثاني ولله ظرف
لغو متعلق بشركاء محله بعد المفعولين كما ان محل شركاء بعد الجن الا انه لما كان سوق
الكلام لانكار اثبات الشركاء لله قدم ما هو داخل في الانكار فادخل ولم يرض به المصنف
لان المقصود الذي سيق له الكلام انكار ان يتخذ الشريك لله مطلقا جنا كان او غيره
واستفادة هذا المعنى من تقديم لله شركاء على الجن لا يخفى عن ضعف واختار ان لله شركاء
مفعولا جعلوا الا انه قدم المفعول الثاني لانه محل الانكار وان المفعول الاول منكر يستحق
التأخر وجعل الجن منصوبا بفعل مضمر دل عليه السؤال المقدر الناشئ من جعلوا لله شركاء
وفائدة الجمع حينئذ زيادة التوبيخ حيث اثبتوا شركاء لمن لا يمكن ان يكون له شريك واحد
وقد يقال الجن عطف بيان لشركاء او بدل منه وليس المبدل منه في حكم الساقط حتى يختل الكلام بوجه
الى قوله وجعلوا لله الجن وليس بمرضي ايضا لما عرفت قوله فاشتمال المقام على جهة
من جهات الاستدعاء لا شك ان المقتضي بالذات لاثبات الفعل هو تلك الجهة الا انه اسند
الاقتضاء الى اشتمال المقام عليها بواسطتها وعطف التلفظ به اي بالفعل على الاستدعاء لانه

له اي للفعل على طريقة اعجبني زيد وكرمه لان المراد الجهات المقتضية لكونه مذكورا ملفوظا
به كعدم القرينة واصالة الذكر وبسط الكلام وزيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع
الى غير ذلك لا الجهات المستدعية للفعل اي المقتضية لكون المسند فعلا او جملة فعلية
كافادة التجدد والتخصيص باحد الازمنة على اخصر وجه وتقوي الحكم فانها مقتضية لذات
الفعل مثبتا كان او محذوفا وقد فرغ عن بيانها قوله غير مرة اي اكثر من مرة واحدة
وذلك انه ذكر امثال هذه الجهات مرة في اثبات المسند اليه واخرى في اثبات المسند مطلقا
وانما قال على امثالها لانها تغنيها لها وانما لانك ما بحثت على اعيانها بل على امثالها **قال**
واما الحالة المقتضية لترك مفعوله فهي القصد الى التعميم • اذا قصد تعميم المفعول مع
الاختصار بترك لم يذكر مفعول خاص والا لفات الاختصار والتعميم لان السامع ربما يقصر
الفعل على ما ذكر معه ولا يذكر ايضا مفعول عام والا لفات الاختصار المطلوب فلا بد
من قرينة تدل على المفعول العام المتروك وحينئذ كان الحذف لمجرد الاختصار والعموم مستفادا
من ذلك المقدر قلت افادة تعميم المفعول مع حذفه على وجهين ا ان تدل قرينة
على ان المفعول كان يذكر مثلا في الكلام كل احد ثم يقال قد كان منك ما يؤلم اي كل احد فالحذف ههنا
لمجرد الاختصار والعموم مستفاد من المقدر ب ان لا تكون هناك قرينة غير الحذف تدل على
تعين امر خاص او عام من العمومات فيتوصل بعدم ذكر المفعول في المقام الخطابي الى التعميم
بناء على ان تقدير خاص دون آخر ترجيح بلا مرجح فالحذف على هذا الوجه مدخل في تقدير عام
دون حذفه على الوجه الاول فلذلك قال لا وقد يحذف المفعول للقصد الى التعميم مع الاختصار
وقد يحذف للقصد الى مجرد الاختصار ومن لم يميز عنده احد الوجهين عن الآخر اشكل
الامر عليه وانت تعلم ان العام المقدر على الوجه الاول تعيين لفظه ومعناه وعلى
الثاني يتعين معناه فقط وتتساوى تقدير جميع الالفاظ الدالة على ذلك المعنى قوله
والامتناع ويروى بالرفع عطفا على القصد وبالجر عطفا على التعميم والمراد بالامتناع على الاول
امتناع المتكلم وعلى الثاني امتناع الفعل اذا ترك المفعول لقصد التعميم مع الاختصار احد انواع
[illegible] الكلام قوله يعطي اي كل ما يصلح ان يعطى ويدعو اي كل احد ومن البواقي عليهما
ذهابا الى تنزيل الفاعل منزلة اللازم مع كونه متروكا وانما تعليل النهاية المبالغة الحمل على جميع افراد
الحقيقة في المقام الخطابي فكأنه قيل يفعل كل الاعطاء والطريق المذكور هو ايهام ان القصد الى

فرد منها دون آخر يعود الى الترجيح بلا مرجح والسر في ذلك انه اذا قصد نفس الفعل كان
بمنزلة ان يعرف مصدره بلام الحقيقة كما اشار اليه بقوله بفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة
فيجري فيه ما جرى في المعرف بلام الجنس فيقصد تارة الى التعميم كما في نحو فلان يعطي و
اخرى الى نفس الحقيقة بلا تعميم كما في قوله تع وانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم والمعرفة مع ان
ما انتم عليه في امر دياناتكم من جعل الاصنام لله اندادا هو غاية الجهل ونهاية سخافة العقل فقوله
وعليه اي على القصد الى نفس الفعل قوله عز وعلا فلا تجعلوا لله اندادا وانما اورده على صيغة الحصر مع
انه جوز فيه تقدير المفعول كما سيأتي تنبيها على انه الاولى تحقيق قوله او القصد الى مجرد
الاختصار اشار بذكر مجرد الى ان الاختصار لازم لترك المفعول مطلقا الا انه قد يقصد نكتة اخرى
في العمدة في تركه وقد يقصد الاختصار وحده اذ لا يلتبس تعليل لما يستفاد من قوله كقوله
عز وعلا اي ترك فيه المفعول لقصد مجرد الاختصار لنيابة قرائن الاحوال لانه لا يلتبس وكذا الحال في
اخواته اعني قوله لاتضاح والانصباب والظهور واختلاف هذه العبارات من تفننه على ان
تقدير ضمير المفعول لاستدعاء الموصول اياه مما لا بد منه في صحة الكلام وتقديره ذاتك بعينه انظر
اليك في غاية الوضوح وتقدير المفاعيل في الافعال الاربعة اعني يسقون واخواته ليس في تلك الغاية
من الوضوح لاحتمالها القصد الى نفس الفعل كما ذهب اليه الشيخان عبد القاهر وجار الله وذلك
لانها اعتبار المفعول هو الابل والغنم مثلا واحدهما يقابل الآخر فلو قدر المفعول في قبل يسقون
ابلهم وتذودان غنمهما لا يوهم ان ترحم موسى عليه السلام كان من اجل ان مسقيهم ابل ومذودهما غنم
وليس كذلك فانهما لو كانتا تذودان ابلا لما وكانوا يسقون غنما لهم لكان الترحم باقيا بحاله والحق
اعتبار ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشي المضافة اليهم والتقابل بينهما باعتبار المضاف اليه
فلو لم يقدر المفعول لقصد المعنى الاخرى لانهما لو كانتا تذودان مواشيهم وكانوا يسقون غنمهما لم يكن
هناك ترحم فلا يصح ان يقال ان ترحمه كان لاجل انهما كانتا على الذود وان الناس على السقي وهذا
ادق نظرا واصح معنى فلذلك قال لانصباب الكلام قوله لظهور ان المراد لو شاء هدايتكم
لهداكم فقد استمر حذف مفعول المشيئة وما في معناها اذا وقعت شرطا وكان مفعول الشرط مضمون
الجزاء ولم يكن في تعلق المشيئة به غرابة كما في قوله فلو شئت ان ابكي دما لبكيته فان تعلق المشيئة
ببكاء الدم غريب فذكر المفعول ليتقرر تعلق الفعل به ولا يتوهم ان المفعول غيره قوله كقوله تع
سل من شركائكم مستشهدا معنويا للوجه الاخير اذ فيه بعد بخلاف الاولين والمراد بالاختصار القصد الى

الى نفس الفعل والقصد الى مجرد الاختصار وانما قال واكثر فواصل القرآن لان بعض
الفواصل يتعين فيه القصد الى نفس الفعل كقوله تع وتلك حدود الله يبينها لقوم
يعلمون وبعضها يتعين فيه القصد الى مجرد الاختصار كقوله تع فتمتعوا فسوف تعلمون
مآل امركم وعاقبته والابيات الثلثة من قبيل لو شاء لهداكم وما ذكر بينهما اعني قوله وذلك
ان تنظم الى آخره استطراد نبه بايراده فيما بين امثلة المشيئة على ان حذف المفعول في
الفواصل مطرد كحذف مفعول المشيئة وفاعل شاء في قوله اذا شاء راجع الى الصادع المذكور في
البيت السابق فلوان من جند ناجيا لكان هو الصادع الاعصما والصادع بالفتحتين هو الوسط
من الوعول والاعصم هو الذي في ذراعيه بياض مسجورة اي مملوة صفنة بحيخا وبركة
الشبع شجر يتخذ منه القسي والساسم شجر اسود قيل هو الآبنوس والارقال ضرب من
الاسراع والملوتي المفتول القد السير تقد من جلد غير مدبوغ والمحصد المحكم يصف ناقته
بحسن الاطاعة مخافة من الضرب قوله لو شئت على صيغة الحكاية في بعض النسخ
المصححة وبلاد تجد نصب على نزع الخافض اي الى بلاد ولا يجوز ان تكون عوده مفعول شئت
اذ يلزم تخلل الجزاء بين اجزاء الشرط مع الالتباس وعنيق وزرود موضعان قوله او
الرعاية الانسب ان يقدر مضاف اي قصد الرعاية ليناسب ما تقدم وما تأخر في كونه باعثا
على الترك متقدما عليه فان رعاية الفاصلة غايته متاخرة عن الترك قوله من الاعتبارات
المناسبة للترك كعدم العلم او اخفاء امره وتطهير اللسان عنه وعكسه واختبار السامع
ومقدار تنبهه الى غير ذلك مما ذكر في ترك المسند والمسند اليه قال
واما الحالة المقتضية لاثباته اي اثبات المفعول نفرا اي الكلام اي خلوه عما ذكر من مقتضيات
ترك المفعول فيذكر رعاية للاصل مع عدم الداعي الى خلافه او القصد اي قد يذكر المفعول مع وجود
ما يقتضي اثباته لا لقصد الى زيادة تقرير والى بسط الكلام بذكره وكالرعاية على الفاصلة
وما شاكل ذلك كالتسجيل في القضية والتنبيه على الغباوة والاستلذاذ والتبرك والتعظيم و
الاهانة وغير ذلك مما يناسب الاثبات وانما عطف تارة بالواو وتارة باو اشعارا بجواز اجتماع
الاحوال واستقلال كل على حياله قال واما الحالة المقتضية لاضماره فاعلة
لما اعتنى بالفعل وما يتعلق به ذكر ترك الفعل واثباته مع اندراجها في ترك المسند واثباته
وتعرض لحذف المفعول واثباته ليقاس عليه سائر متعلقاته واورد اضمار الفعل والحال

ذكره

مع كونه مندرجين في اضمار المسند اليه واظهاره تذكيرا لسائر احوال الفاعل كالتعريف
والتنكير وغيرهما مما ذكرت في المسند اليه وتنبيها على احوال غيره مما يتعلق بالفعل كحذف الاظهار
مع كونه اصلا لتوقف معرفة الحالة المقتضية له على معرفة الحالة المقتضية للاضمار حيث قال
فهي كون المقام غير ما ذكر قوله زارت الحبيبة فانها في حكم المسبوق بالذكر لكونها
نصب العين وورد اللسان شبه ظلام الليل برواق ممدود عليهما وهو ستر دون السقف
يمد قدام البيت وشبه ما على قلائدها ونطاقها اي شقتيها من الجواهر بالنجوم وقد يراد
بالنطاق المنطقة التي تشد على الخاصرة وهي النسب بالترصيع لكن الشقة اليق بالمراة
قوله في الافتتاح اي ابتداء الكلام بلا سبق ذكر الفاعل وان لم يكن مطلع القصيدة
والقيل والقال بمعنى القول وهو مصدران من الافعال الخنا الفحش والابلاغ ايصال الشيء الى
غايته والاسماع الشتم قوله غير ما ذكر اي من الحكاية والخطاب وتقدم الذكر حقيقة او
حكما وفي وضع اسم الاشارة موصوفا بالمظهر اعني ذلك الرجل موضع المضمر زيادة تعيين
وتمييز قوله او مستدعيا للالتفات من المضمر الى المظهر تمام واما
اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل اضافة الاعتبار الى ما بعده بيانية اذ لم يرد به معناه
المصدري بل الامر الذي يعتبر ويراعى حاله لانه تفصيل لما مر من قوله واعلم ان الفعل وما يتعلق
به اعتبارات مجموعها راجع الى الترك والاثبات الخ ومعنى كونه مع الفعل ان يكون مصاحبا
له سواء كان بينه وبين ما يتعلق به او كان بين متعلقاته وفاعله ان يقع راجع الى اعتبار
التقديم والتاخير قوله فاعل معنوي احتراز عن الفاعل اللفظي فانه لا يتقدم ولم يمثل بنحو
رجل عرف لقلته بخلاف اضمار ومثل للنوع الثاني بالمتعدي الى واحد والى اثنين
بتسميته دون المتعدي الى ثلثة لقلته ورجوعه الى ذينك القسمين اذ واحد مغاير واثنان
متحدان ثم ان المفعولين سواء تغايرا او اتحدا اما ان يتقدما معا على الفعل او يتقدم عليه اولهما
او ثانيهما فالاقسام ستة الا انه اكتفى بذكر اثنين منها واورد في النوع الثالث التقديم بين
الفاعل والمفعول وبين المفعولين متحدين ومتغايرين قوله ان يكون هناك وجود فعل
الخ كان ذلك بحسب زعم المتكلم طابق الواقع اولا والخطأ في الفاعل ان يعتقد غيره وذلك في
قصر القلب والخطأ في تفصيله ان يعتقد شركة غيره معه وذلك في قصر الافراد واما قصر التعيين
الداخل عنده في الافراد فلا خطأ فيه بل المقصود به ازالة تردد المخاطب ومن قال الشاك حاكم

حاكم بتساوي الطرفين في الوقوع بحسب نفس الامر وهو خطأ فقد اخطأ لان الشك ليس
عنده بمعنى تردده بينهما وان كان جازما بان الواقع في الواقع احدهما بعينه لكنه لا يعلمه
قوله تريد رد من زعم الانفراد بذلك اي بما ذكر من السعي والكفاية ومنع العبارة ظاهر
في قصر الافراد لا لانه اراد ما يندرج فيه القلب ايضا لانك اذا ادعيت انك منفرد بالفعل
ومستبد به فقد ادعيت انه صدر منك لا من غيرك ولا بمشاركته وقد يقال الاشارة بالانفراد
الى الافراد وبالاستبداد الى القلب وان كان منحا لما تقدم وما تاخر من تقديمه القلب على
الافراد وانما خص التاكيد في الوجه الاول بنحو لا غير ولا تصريح فيما قصد هنا من نفي الغير
وخص في الوجه الثاني بنحو وحدي لانه ايضا صريح فيما قصد به من قطع الشركة فيكون
التاكيد في كل منهما مفيدا بحجز الشبهة التي خالجته قوله شاهد صدق على ما ذكر اي من
ان تقديم الفاعل المعنوي لنفي انفراد الغير او مشاركته عند من له ذوق لان انكار التعليم
انما يقع موقعه اذا كان المتكلم منفردا بالحرش مستبدا به اذ لو شاركه المخاطب فيه او
بحاز ان يكون اعلم منه بحال الضب فلا ينكر تعليمه اياه وهذا المثل يحتمل كلا من القلب و
الافراد فيتعين بحسب المقام ويضرب لمن تصدى لتعليم من هو اعلم منه قوله ولدليل اي
اذا لم يكن في الكلام فاعل معنوي اذ كان ولم يتقدم لم يكن هناك تخصيص ورد خطأ فيعلم
ان التخصيص فيما ذكر مستفاد من تقديم الفاعل المعنوي واسم ليس ضمير الشان واذا قلت
ظرف له ويجب خبره واما نفي الوجوب فهنا اشارة الى الوجوب فيما اذا قدم قوله فيقصد
عطف على ان يكون والضمير في اذا قلته للمثال الثاني اعني سعيت انا في حاجتك لانه الذي
يدفع به شائبة التجوز او التوهم او النسيان كما مر بخلاف سعيت في حاجتك اذ ليس فيه
ذلك الدفع اصلا وخص البيان بالثاني لانه الذي يلتبس بانا سعيت في حاجتك لاشتمالها
على الفاعل المعنوي وقوله غير مشوب حال من السعي قيل وفيه سماجة لان انتفاء
الشوب بهذه الامور صفة للفاعل الذي هو المؤكد لا للسعي قوله ومنه اي ومما تقدم
فيه الحصر بتقديم الفاعل المعنوي وما انت علينا بعزيز اذ قصد فيه نفي العزة عن شعيب
عليه السلم واثباتها للرهط فيكون تخصيصا للعزة بهم ويلزمه تخصيص عدمها به لان المتبادر
كما يشهد به الذوق السليم هو القصد الى الاول وكانه انما فصله بقوله ومنه لان كلامه
الفعل ومتعلقاته والموجود هنا شبه الفعل اعني الصفة المشبهة والدليل على انه قصد

التخصيص انه لولاه لم يكن كلامه عليه السلم في جوابهم مطابقا لمقالتهم واعترض على
ذلك بانه من باب انا عارف فلا يفيد الاختصاص اتفاقا لاشتراط افادته بكون الخبر فعلا
والتمسك بان قوله ارهطي اعز عليكم جواب له فوجب مطابقته اياه ضعيف لجواز ان لا
يكون جوابا له بل لقولهم ولولا رهطك لرجمناك اذ فهم منه بمعونة المقام ان امتناعهم عن رجمه
كان لعزة رهطه عليهم لا لخوفهم منهم واعلم ان صاحب الكشاف صرح في قوله كلمة موقا لها
فكيف يقال بانه انا عارف لا يفيد الاختصاص اتفاقا وان جعله جوابا لما انت علينا بعزيز
هو الظاهر بان يجعل التنوين للتعظيم فيدل على ثبوت اصل العزة له عليه السلم ولا حاجة الى قولهم
ولولا رهطك لرجمناك على اشتراك العزة فلا يلائمه ارهطي اعز عليكم فان قيل شرط التخصيص
عند المصنف ان يكون المقدم بحيث اذا اخر كان فاعلا معنويا ولا يتصور ذلك فيما نحن فيه
قلت ان الصفة بعد النفي تستقل مع فاعلها كلاما فجاز ان يقال ما عزيز انت على ان يكون
انت تاكيدا للمستتر ثم يقدم ويدخل الباء على عزيز بعد تقديم انت وجعله مبتدا وكذلك قوله
وما انا بطارد الذين آمنوا وما انت عليهم بوكيل مما يلي الضمير حرف النفي وكان الخبر صفة واما
الاثبات نحو انا عارف فلا يجوز فيها ذلك فلا تفيد عنده تخصيصا وان كانت مفيدة اياه
عند من لا يشترط ذلك كما نقلناه قوله اي من نبي اقدما اختار هذا التقدير لان كلامهم انما
وقع في شعيب ورهطه وانهم الاعزة دونه فلا يطابقه اعز من الله الا بتقدير وقد يقال لا
حاجة في المطابقة الى التقدير لان تهاونهم بنبي الله تهاون بالله فحين عز عليهم رهطه دونه
كان رهطه اعز عليهم من الله قوله ولذلك اي ولان التقديم يفيد الاختصاص وثبوت اصل
الفعل مثبتا كان الكلام او منفيا يمتنع ان يقال مع ذلك لان منطوق الثاني يناقض مفهوم الاول
وقوله عند التقديم اشارة الى انه اذا لم يقدم لم يكن منهيا وكلمة لا لان في الموضعين لا مدخل
لها في التناقض انما هي لبيان تمام المعنى قوله وكذلك اذا اكدت اي لا يصح هذا ايضا اذا
دلالة التاكيد الفاعل على ثبوت اصل الفعل فلا تناقض اصلا قوله ولذلك ايضا اي ولان تقديم
الفاعل المعنوي يفيد التخصيص وثبوت اصل الفعل ويدل في صورة النفي على ان السامع اعتقد
ثبوته لذلك المقدم استهجن قوله لاستلزامه ان يكون قد اعتقد لا شبهة في ان رؤية شخص واحد
لكل احد في الدنيا ظاهر الاستحالة فلا يعتقد ما معتقد في حقك ولا يصح منك تسليم وجودها
بنفيها عنك وادعاء ثبوتها لغيرك اتفاقا في الاول اي لان الفساد فيه اعني التناقض في نفس

نفس الادلة وفي الثاني يستهجن لان الفساد فيه باعتبار تحقق مدلوله في الخارج وانما
يمكن تصحيحه بالحمل على الاستغراق العرفي الا ان المتبادر هو الحقيقي فيكون مستهجنا الى
لا منهيا واعترض بان المنفي في ما انا رايت احدا هو الرؤية الواقعة على احد من الناس
لا الواقعة على كل احد منهم وانما عم النفي بوقوع النكرة في سياقه فلا عموم في الاثبات فلا يلزم
ان يعتقد فيك معتقد انك رايت احدا من الناس فتنفي انت تلك الرؤية عنك وتثبتها
لغيرك ولا محذور في ذلك واجيب اولا بان المراد كل احد الا ان لفظ كل سقط عن القلم
ضعفه ظاهر وثانيا بان لفظ احد اذا لم يكن همزته منقلبة عن واو لا يستعمل في الاثبات
الا مع لفظ كل وهذا على تقدير صحته ضعيف ايضا لان الاستهجان جار في نحو ما انا قتلت شعرا
وما انا رايت رجلا على ما صرح به الشيخ عبد القاهر ولا يجري فيه التزام كل في الاثبات وثالثا
بان الفعل اذا نفي على وجه عن فاعل مقدم فهو على ذلك الوجه يكون ثابتا لغير ذلك الفاعل
نفي الرؤية عن المتكلم بالنسبة الى كل احد كانه قيل ما انا رايت زيدا ولا عمرا ولا بكرا الخ فيلزم ان
هناك من راى كل احد منهم بيان ذلك انه لو اريد نفي الرؤية عنه بالنسبة الى معين كزيد مثلا
لوجب ان يقال ما انا رايت زيدا ولو اريد نفيها بالنسبة الى واحد لا بعينه وقع النزاع في رايته
كانه ادعى عليك انك رايت احدا من الناس واردت ان تنفيها عنك وتثبتها لغيرك كان المناسب
ان يقال ما انا رايت الا احدا من الناس لانه معهود باعتبار تعلق الرؤية به وان لا يتعرض للنفي
الرؤية بالنسبة الى باقي الآحاد لكونه لغوا ولما تعرض له دل على ان الرؤية التي نفيت ان
يكون فاعلها رؤية واقعة على كل احد من الناس فيلزم المحذور بخلاف ما اذا قلت انا ما رايت احدا
فانه مستحسن اذ لا يلزم منه الا ان يعتقد معتقد ان هناك شخصا لم ير احدا من الناس وانه غيرك
فتنفيه وتثبت انك المتصف بعدم الرؤية دونه ولا محذور فيه قوله ونحترز اختار لفظ
الاحتراز لان التناقض الذي الزمه انما يتم في صورة واحدة هي ان يكون هناك ضرب واحد
متعلق بمفعول واحد وقد وقع النزاع في فاعل ذلك الضرب فاذا قلت ما انا ضربت فقد نفيت عنك
ذلك الضرب واذا قلت الا زيدا فقد اثبته لك اذ المفروض ان الضرب واحد ومنهم من قال لا نسلم
ان تقديمك ضميرك وايلاءه اي جعله بحيث يلي حرف النفي ويتبعه بلا فصل يقتضي نفي
ان تكون ضربته انما يقتضي ذلك اذا لم يستثن عليها موقياس الاستثناء ان المفرغ
في نحو قولك ما ضربت الا زيدا وهو مندفع بالفرض الذي ذكرناه وزعم بعضهم ان الاولى

ان يقال لا نم ان النفي منتقض بالاجنبي فينبغي ان تكون ضربت زيدا وذلك لانه ليس مستثنى
من النفي بل من الاثبات اذ النفي ههنا للفاعل لا للفعل فكانه قيل ضرب كل احد الا زيدا
منتف عني وثابت لغيري وقد مر مثل ذلك آنفا او لانه ادعي في ما انا رايت احدا ان
الرؤية منتفية على وجه العموم في المفعول فيجب ان تكون ثابتة للغير كذلك واذا لم يكن الفعل
منفيا بالقياس الى المفعول كان النفي مقتصرا على الفاعل لم يصح ذلك الادعاء وكان اللازم
هناك ثبوت رؤية احد من الناس لا ثبوت رؤية كل احد منهم فكانه قيل رؤية احد من الناس
منتفية عني وثابتة لغيري واما ثانيا فلان الاثبات في ما ضربت الا زيدا ليس على عمومه
لان المقدر احد فلا ينافي ان زيدا فلا يصح ان يستثنى منه الا ان يقدر مع احد لفظ كل بناء على
انه في الاثبات لا يستعمل الا معه وهو مردود عند هذا الزاعم وقد يعلل امتناع ما انا ضربت الا زيدا
بما ذكر فيما انا رايت احدا وهو ان المنفي هو الضرب بالنسبة الى كل احد سوى زيد فيستلزم ان
يعتقد معتقد انك ضربت كل احد سوى زيد فنفيت ذلك عنك واثبته لغيرك فان قلت هذا
الوجه مبني على رجوع الاستثناء الى الاثبات وقد تبين ما فيه قلت نعم الا ان ههنا وجها آخر
وهو ان يجعل الاستثناء راجعا الى النفي فيكون المتكلم قد اثبت لنفسه ضرب زيد ونفى عنها
ضرب من عداه والتقديم يقتضي اثبات ذلك المنفي لغيره ونفي ذلك المثبت عنه فكانه قال انا
ضربت زيدا الا غيري وما انا ضربت من سوى زيد اي ضربه غيري فيكون هناك من ضرب كل
احد سوى زيد وهذا وجه وجيه وانت تعلم ان هذا المقام من مداحض الاقدام ترى جماعة فيه
قد تاهوا فلم يثبتوا على ما تخيلوا وقاموا ولقد ثبتنا لك فيه تثبيتا مبينا وآتيناك من لدنا سلطانا
مبينا **قال** والحالة المقتضية للنوع الثاني يعني اعتبار التقديم والتاخير
بين الفعل وغير الفاعل من متعلقاته وصورة هذه الحالة في مثال جزئي من جزئيات
تقديم المفعول به بلا واسطة على سبيل التمثيل واقتصر على قصر القلب لانه ادخل في الرد
عن الخطأ الى الصواب اذا اردت بهذا المثال قصر الافراد قلت في تاكيده زيدا عرفت
وحده كما مر في الفاعل المعنوي قوله لم يحسن ان يقال ما زيدا ضربت بالتقدير واشار الكمال في
علة النهي اعني مناقضة منطوق آخر الكلام مفهوم اوله وكذلك يتناقضان فيما اذا قلت زيدا
لم اضرب ولا احدا من الناس وقلت انا لم اضرب زيدا ولا احدا غيري فلا فرق في لزوم
التناقض في صورة العطف بين ان يكون المقدم يلي حرف النفي او يكون مقدما عليه ايضا

ايضا والنهي الواقع في مسلكي تقديم الفاعل المعنوي والمفعول في صورة النفي مقصور على
الحالة المذكورة وهي ان يقصد بالتقديم تقرير الصواب ورد الخطأ في الفاعل والمفعول
اما اذا لم يقصد به التخصيص فلا نهي كما اذا ظن بك ظان ظنا فاسدا انك تعتقد انك قد ضربت عمرا
او انك تعتقد كون زيد مضروبا للغير فذلك الظان ثم قال بناء على ظنه الفاسد زيدا ضربت
او انا ضربت زيدا فتقدم المفعول او الفاعل في كلامه ردا لخطائك في زعمه فانه يصح منك ان
تقول في جوابه ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس او ما انت ضربت زيدا ولا احد سواك
تنقيدا لما في كلامك ليوافق كلامه لا ليفيد التخصيص وهذا هو الفرق الواضح الذي اشار اليه
قوله وكذلك امتنعوا اي ومثل امتناعهم وانتفائهم عن ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من
الناس امتنعوا عن ان يقال ما زيدا ضربت ولكن اكرمته قوله فتركوه بالنصب جواب للنفي
قوله وكذلك اذا قلت بزيد مررت بيان تقديم المفعول به بواسطة يفيد التخصيص كافادة
تقديم المفعول الصريح ثم اشار الى تعميم الحكم بقوله والتخصيص لازم للتقديم اي التخصيص لازم
غالبا للتقديم اي تقديم ما حقه التاخير سواء كان فاعلا معنويا او مفعولا به صريحا او غير صريح او ظرفا او حالا
الى غير ذلك من متعلقات الفعل وخبر المبتدأ وانما قال غالبا لان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل
لموافقة الكلام السابق كما مر آنفا او لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او رعاية الفاصلة
او غيرها الا ان هذه قليلة فتجعل في حكم العدم قوله وفي معنى قوله وبالآخرة هم يوقنون
يذهب الى انه تعريض مساق كلامه يقتضي ان يقال بدل يذهب يقولون انه تعريض لكون
داخلا في حيز نسمع معطوفا مع الظرف الذي يتعلق به على قوله في معنى اياك نعبد واياك نستعين
يقولون لكنه عدل عن ذلك لانه ليس تواخي صنع ائمة علم المعاني كنظائره مما ذهب اليه [illegible]
الكشاف فصار نظم الكلام مشكلا ووجب ان يجعل جملة يذهب في معنى قوله وبالآخرة عطفا
على نسمع اي ولذلك يذهب وان يجعل قوله وفي قوله لتكونوا شهداء يقولون وفي قوله لالى الله
تحشرون يقولون عطفا على نسمع ايضا الا ان قوله في معنى اياك نعبد يقولون مع ظهوره لئلا
يلزم الفصل بالاجنبي قوله فيما يقولون انها لا تدخل كلما مصدرية وان مكسورة والضمير للقصة
او للآخرة وكنا ضميرا وانها لا تستهم وضمير فيها في المواضع الثلثة للآخرة وقوله في الجنة بدل
من فيها او قيد للفعل اعني لا يتلذذون بعدما قيد بفيها وقد يقال الاول يتعلق بالنفي والثاني
بالمنفي اي لا يكون في الآخرة تلذذهم في الجنة الا بالنعيم والارواح العيقة وقوله ليس

بالآخرة خبر أن في قوله بأن الآخرة وإيقانهم بالنصب عطف على اسمها وقوله في شيء خبر ليس
ومن الإيقان حال منه إن جوز تقديم حال المجرور أو صفة لما يفترع في شيء وعندنا أنه ظرف لغو
الكلمة أي حتى المتصفة بالآخرة عند الله وفي الآية تخصيصان أحدهما من تقديم بالآخرة أي
المؤمنون يوقنون بالآخرة لا بشيء هو غير الآخرة فهذا قصر غير حقيقي قصد به التعريض بأن
الآخرة التي عليها أهل الكتاب ليست بالحقيقة آخرة والثاني من تقديم هم أي المؤمنون هم الموقنون
بالآخرة لا أهل الكتاب فهذا قصر غير حقيقي قصد به التعريض بأن إيقان أهل الكتاب بالآخرة
التي هم عليها ليس في الحقيقة إيقانا قوله إثبات شهادتهم على الأمم أي بتبليغ الرسل إليهم
رسالات الله وذلك كرامة لهذه الأمة وفائدة تقديم لجعلهم أمة وسطا وليس لاختصاص شهادتهم
بكونها على الناس حتى تدخل في كرامتهم بخلاف اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم أي معدلا مزكيا
لهم فإنه كرامة ثانية وعدي شهيدا الثاني بعلى لتضمنه معنى الرقيب دلالة على أن تعديله إياهم
عن خبرة واطلاع على حالهم قوله وتراهم عطف على تسمع أي ولذلك ترى في علم المعاني
قوله لا للعرب وحدهم كما زعمت طائفة من أهل الكتاب قوله أو نوعه في مقابلة كلهم لا شك أن
الواقع في مقابلة الكل هو البعض المطلق إلخ وإذا حمل تعريف الناس على العهد أريد به بعض
مخصوص كالعرب مثلا فيقابله البعض الآخر أعني العجم لا الكل فالأظهر أن يقال التلاميذ من
الأول اختصاصه بذلك البعض المعهود فلا ينافي البعض الآخر الذي يقابله إلا أنه قطع النظر من
خصوصية البعض المعهود وأوقعه في مقابلة الكل وكون الجن مقابلا لجنس الإنس ظاهر وكلا الأمرين
باطل فإنه رسول لكل الناس لا لبعضهم ولكلا الجنسين لا لأحدهما واعلم أن ما ذكره مبني على أن للناس
معمول لرسولا بأن تكون اللام متعلقة بمعنى الرسالة فيه فتقدم على رسولا فيكون من تقديم
معمول معنى الفعل على عامله إذ لو كان معمولا لأرسلنا لكان من تقديم بعض معمولات الفعل على
بعضها فلا يفيد تخصيصا كما سيأتي ولو كان في الأصل صفة لرسولا تقدم فصار حالا فلا يفيد تقديمه
أيضا تخصيصا وقد يقال تعلقه بأرسلنا يجعل قوله رسولا تأكيدا والتأسيس أولى والحال بمنزلة
الوصف فيفيد التخصيص بمفهوم المخالفة كما ذكره الآن ويتم المقصود قوله ولا فائدة للأمثلة
التي تقدمت بعده قوله والتخصيص لازم للتقديم كانت من الإثبات وشرع التي شرع بذكرها إلى
قوله ثم ركب أنه من النفي أي ولا فائدة لتقديم ما حقه التأخير التخصيص ترى في علم المعاني
يتفرعون على التقديم الذي يفيد التخصيص ما يتفرعونه على نفس التخصيص المستفاد من التقييد بالوصف

بالوصف وكأنه جعل التخصيص الحاصل في صورة التقييد بالوصف مكشوفا ظاهرا في
متعارف اللغة فعكس اللغة فلذلك بنى التفريع عليه لا على التقييد بالوصف الدال عليه وقد
يقال المراد تخصيص الوصف بالذكر لا معنى الحصر ويدفعه المقام لفظا النفس عند من له ذوق سليم
قوله فيذهبون عطف على قيل وإذا لمجرد الظرفية والفاء في فكما داخلة تقديرا على قوله
يذهبون أيضا عطف على يتفرعون أي يتفرعون على التقديم فيذهبون أيضا إذا قيل ما زيدا
ضربت إلا أنه ينبغي أن يكون ضاربا لإنسان سواه ذهابا كذهابهم إذا قيل ما ضربت أكبر إخوتك
فذهبوا إلى أنه ينبغي أن يكون ضاربا للأصغر لأنه بتقدير الوصف لما أخاك الأكبر ودليل
الخطاب مفهوم المخالفة وهو شامل لمفهوم الوصف والشرط وغيرهما والحاصل أن ذكر الوصف
في الإثبات يقتضي الإثبات له لئلا يلغو ذكره إذ الكلام فيما إذا لم يظهر للوصف فائدة أخرى
فكذلك التقديم في الإثبات والنفي يقتضيهما كيلا يكون لغوا قوله ولذلك أي ولأن
التقديم فيما ذكر يدل على أنه ضارب لإنسان آخر فيتبعون وذلك لأن منطوق العطف ينافي
مفهوم التقديم كما مر غير مرة فإن قلت إذا كان التقديم كالتقييد بالوصف فكما جاز أن يقال ما
ضربت أكبر إخوتك ولا أصغرهم ينبغي أن يجوز ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس قلت مفهوم
الوصف كما أشرنا إليه إنما يثبت إذا لم يظهر فائدة أخرى فإذا ذكر معه ما يقابله كان المقصود
التنصيص على كل منهما فلا يثبت لشيء من الوصفين مفهوم وكذلك مفهوم التقديم إنما يثبت إذا
لم يظهر له سوى التخصيص فائدة وأما إذا ظهرت فلا أثر كيف جاز في رد مقالة ذلك الظان ما زيدا
ضربت ولا أحدا من الناس فقد يتوهم أن مفهوم التقديم بمنزلة المنطوق عندهم فلا يندفع
بمنطوق آخر بل يتدافعان بخلاف مفهوم الوصف فإنه يحتمل في مقابلة المنطوق وليس
ألا ترى كيف جعل الوصف في إفادة التخصيص أصلا وشبه به التقديم في إفادته قوله و
تسمعهم عطف على تراهم يتفرعون ومعنى لا فيها غول أن الغول مقصور على اللا حصول في خمور الجنة
لا يتجاوزه إلى اللا حصول في خمور الدنيا وبعبارة أخرى عدم الغول مقصور على الحصول
في خمور الجنة لا يتعداه إلى الحصول في خمور الدنيا ومرجعهما إلى ما ذكره بقوله وإن المعنى
بالكسر عطفا على قدم الظرف والمقصود التعريض برداءة خمور الدنيا وأنها موصوفة
بهذه النقيصة الكبرى والغول غائلة الصداع أو الإثم أو اغتيال العقول حيث لا
يدري ويترفون على صيغة المبني للمفعول من نزف الرجل إذا سكر وتقديم هم على يترفون

التنوين الحكم السلبي وتقديم عنها لرعاية الفاصلة قوله ويقولون في قوله تع الم ذلك
الكتاب هو اعني يقولون مع ظرفه المؤخر عنه عطف على يقولون السابق مع ظرفه المقدم عليه
فلا حاجة الى جعله معطوفا على نسيتهم كما توهم ولو اجرى كلامه على نظام واحد لقال وفي قوله تع
الم الخ يقولون ليتم قوله افاد تخصيص نفي الريب بالقرآن جعل معنى كلمة لا اعني النفي
جزء من المسند اليه كما قررناه في العبارة الاخرى ومحصول المعنى ان جنس الريب منتف
عن القرآن وثابت فيما يقابله من كتب الله وانتفاء الجنس بانتفاء جميع افراده وثبوته
بثبوت ادنى فرد منه فلذلك قال على ان ريبا بالتنكير للتقليل قوله دليل خطاب نفي
على انه خبر يرجع اليّ ويصير التقديم بافادته التخصيص بل مفهومه دليل خطاب على ما ذكر والآتيان من
تقديم خبر المبتدأ عليه وقد سبق ان عمم حكم التقديم بحيث يتناوله ايضا فلا يرد ان البحث في
تقديم متعلقات الفعل عليه قوله وعلى هذا متعلق بجواب متى اعني افادتي وافادة تقديم الظرف
على عامله الاختصاص على قياس افادة ما ذكر من تقديم معمولات الفعل على عاملها فان جعل اذا
ظرفية محضة معمولة لقرأت كان الحصر مستفادا من التقديم وحده وان جعلت شرطية
معمولة للجزاء اعني قرأت كما هو المشهور كان الحصر مستفادا من التعليق بالشرط كما ذهب اليه
جمع كان التعليق مستقلا بافادته ولما احتمل المثال بعض الوجوه امر بالفهم وقد يقال اراد ان
يشرع في بيان آخر فقال فافهم اي جميع ما قدمناه من الامثلة المفيدة للتخصيص ثم شرع في بيانه
افادة التقديم التخصيص قوله استدعاء الحكم اي استدعاء التقديم الحكم وثبوتا ونفيا خبر
والمثال الاول لتقديم الفاعل المعنوي والثبوت فيه منطوق والنفي مفهوم والثاني لتقديم
المفعول والمنطوق فيه هو النفي والثالث لتقديم الظرف على نهج الاول في المنطوق والمفهوم
قوله لما عرفت متعلق بلزم وحالة التقديم هي الحالة المقتضية لقوله أن ترى
ما معك الخ وذلك لان تقديم الفاعل او المفعول او غيرهما يدل على انه المقصود الاصلي فلا بد ان
يكون اصل الفعل مسلما على الوجه الذي ذكره والمراد بقوله او غير ذلك من مقيدات الفعل هو
الظرف وسائر المتعلقات كالحال والمصدر وغيرهما قوله استدعى المقام غير ذلك اي
غير الذي نفيته من الفاعل والمفعول اذ الفرض ان الفعل واقع فلا بد له من فاعل يقع منه او
مفعول يقع عليه فيجتمع لذلك اي لاستدعاء المقام غير ما نفيته نفيك الذي هو منطوق كلامك
مع الاثبات الذي هو مفهوم باستدعاء المقام واذا اثبت غير من كان اعتقده انعكس الامر قوله

قوله لكونه خطأ اي لكون اعتقاده خطأ واعلم ان ما ذكره من وجه افادة التقديم التخصيص
جار في تقديم كل ما حقه التأخير من معمولات الفعل وخبر المبتدأ فانه قد يكتفى في افادة
التخصيص بمجرد التقديم اللفظي كما في قوله تع الله يبسط الرزق لمن يشاء على ما مر قوله
ويفيد التقديم في جميع ذلك اي جميع ما ذكر من الفاعل المعنوي والمفعول وغيرهما من مقيدات
الفعل وراء ما سمعت اي بعد ما سمعته من التخصيص نوع اهتمام واعتناء بشأن المقدم اي لكونه
اما للتعظيم او التبرك به او استلذاذه او كونه نصب العين قوله فعلى المؤمن تفريع على ما
تقدم فان اراد انه اذا كان التقديم يفيد مع التخصيص الاهتمام فعلى المؤمن ان يقدر الفعل
في بسم الله مؤخرا ليفيد مع التخصيص الاهتمام باسم الله تعظيما له وتبركا به ورد عليه ان السؤال
باقرأ باسم ربك غير متوجه وذلك لان اصل القراءة غير معلوم للمخاطب لان قوله اقرأ اول
ما لم يعلم اول ما نزل على ما دلت عليه الاحاديث الصحيحة والخلاف انما هو في تمام السورة فكان
الامر باصل القراءة هو المناسب للمقام دون تخصيصها المتوقف على العلم باصلها وايضا المخاطب
هو النبي عليه السلام كما هو الظاهر ولا يتصور منه تجويزه القراءة بغير اسمه تع حتى يقصد بالتقديم احد
وجوه القصر وان اراد انه اذا كان التقديم مفيدا للاهتمام فعلى المؤمن ان يقدر الفعل مؤخرا
ليفيد الاهتمام باسمه تع وان لم يفيد تخصيصا توجه ذلك السؤال وكان جوابه انه انما لم يقدم باسم ربك
كيلا يتوهم التخصيص الذي هو بمعزل عن هذا المقام ولا يقدح ذلك في كون اسمه تع اهم في
نفسه كان تاخيره عن الفعل في قال الله وشكر سعي الله لا ينافيه وبما اوضحناه لك انكشف
عندك ان الوجه الذي اختاره المصنف لا حاجة له سواء قصد التقديم فيه التخصيص او مجرد
الاهتمام وان الاقرب ان يجعل باسم الله متعلقا باقرأ الاول وباسم ربك متعلقا باقرأ الثاني تخلصا عن
فيه العناد والقدر الحادث الى الرشد قوله مقدم الفعل على المفعول دل على انه جعل
باسم ربك مفعولا لاقرأ لان المفعول يطلق على ما يتعلق بالفعل بواسطة حرف الجر كما قرر وكذا
التعدية تطلق على معنى يتناول غير المفعول به كما في قوله غير متعد اي الى مفعول به ثم ان الفعل
كما ينزل منزلة اللازم بقطع النظر عن المفعول بلا واسطة كذلك ينزل منزلته بقطع النظر عن
المفعول بالواسطة فقوله على نحو ما تقدم تشبيه لقطع النظر عما هو بالواسطة بقطع النظر عما هو بغير واسطة
فلا حاجة الى حمل الباء في قوله معترف به وفي الآية على الزيادة كما توهم والوجه الآخر في معطي
ويمنع قصد التعميم في المفعول بالحذف **قال** واكالة المتقنية للنوع الثالث

في تقديم بعض معمولات الفعل على بعض ولفظ ايراده يروى مرفوعا عطفا على محل العناية
وبجرّه الظاهر والمتبادر من كلامه انّ تقديم بعض متعلقات الفعل على بعضها لمجرد الاهتمام
دون التخصيص فقولك علمت منطلقا زيدا يفيد الاهتمام بشان الانطلاق لا تخصيصه بزيد
مع انه في الحقيقة من تقديم الخبر على المبتدا فتدبّر قوله بتقديم ما يُقدّم اراد به ما هو اعم
من تقديم بعض معمولات الفعل على بعضها تعميما للفائدة ولذلك عدّ من هذا القبيل اعني
التقديم لمجرد الاهتمام تقديم المبتدا على الخبر وتقديم العامل سواء كان فعلا تاما او ناقصا او وصفا
او اسما على معموله ومثل ايضا بقوله وجه الحبيب اتمنى مع انه من تقديم المفعول على الفعل قوله
احدهما ان يكون فيه سلامة لان ما ذكره سبب للعناية لا قسم منها وقد يقدر اللام كما احدهما
لان يكون وتقييد المبتدا او ذي الحال بالمعرف احتراز عن المنكر وقد علم وجه اصالة تقدمهما
والعامل بحق المؤثر والفاعل عمدة ومنزلة الجزء من الفعل واختار في المفاعيل الترتيب الذي
اورده وقد تخيّلنا تقديم المفعول المطلق لما مر في تقييد الفعل وتذكر البواقي على اختلاف
وترك المفعول معه لانه منصوب بالواو وعنده فليس من معمولات الفعل وان كان متن مقيدا انه
كما مر هناك ولا يبعد ان يقال هو في حكم التوابع لان اصله العطف لكنه غيّر عن التبعية تنبيها
على المقارنة والمعية وافرد للتمييز مثلا الا فيقل ممثلنا غضبا لان الكلام في معمول صريح
الفعل وايضا فاعل ممثلنا مستتر فلا يظهر ان تقديمه لكونه فاعلا قوله او في حكم فاعل
لم يقل في حكم الفاعل للتلاؤم بكونه في حكم فاعل الفعل المذكور وليس كذلك بل هو في حكم فاعل
لمجرده كما في اعطيت فان زيدا عاطٍ اي آخذ من عطوت اي تناولت واما المزيد كما في
كسوت فان الملابس كانه نظر الى هذا الاختلاف فعطف كسوت على اعطيت مع الاستغناء
عنه لان باب اعطيت عبارة عما يتعدى الى مفعولين متغايرين وحق التابع ان يذكر مع المتبوع
بعده بلا فاصل لاتحادهما في الاعراب من جهة واحدة مطلقا او في الذات على ما قرره كذلك
عرفت انا وفلان زيدا اي المعطوف مع مغايرته متبوعه في الذات يشاركه ساير التوابع في
استحقاق التقديم على غيرها واذا اجتمعت التوابع قدم النعت ثم التاكيد ثم البيان ثم البدل
ثم العطف قوله وغير ذلك بالجر عطفا على التوابع وذلك كالمفعول الاول من باب اعلمت والاسم
المبهم المميز فان اصله التقديم على التمييز وكالمستثنى منه فان اصله التقديم على المستثنى وكالخبر الذي
هو في المعنى فاعل فان اصله التقديم على الظرف مثلا في نحو طاب زيد نفسا يوم الجمعة وقوله

بالاطلاق متعلق بالاصالة واحتراز عن استحقاق الموضع باعتبار عارض كالمفعول اذا كان
ضميرا متصلا والحال من النكرة والخبر عن المنكر ونظائرها قوله وثانيهما ان يكون العامل
فيه ايضا مسالمة لا تخفى نصب عينك بضم النون وفتحها اي منصوبا قدامها وان
الالتفات نعت الموضع عطف عليه لكونه يجري مجرى المفعول له وما في كما مصدرية والتشبيه بحسب المعنى
كانه قيل وثانيهما ان تجد كذا اعتنائه بتقديم ما يقدم لكونه نصب عينك كما تجدك قوله وان
يشترط فيعلق عطف عليه وتقول ثاني مفعولي تجد قوله فتقدم اي المفعول على الفعل
عطف على تقول تفسير له وحق المفسر ان يعقب منسقن وتقديم وجه الحبيب على الفعل لمجرد
الاهتمام نظرا الى اقتضاء المقام وقد يتوهم انه اريد تقديمه على الفاعل وحده فيلزم من
اصالة تقدمه على الفعل ايضا فلذلك لم يفد تخصيصا قوله يفيت شغلك اي ينتصب فزعا
وتقول قد شركاء بتقدير الله عرفت شركاء قوله وجعلوا اي اثبتوا في زعمهم
اعتقادهم ففي الاية والمثال قدّم الظرف المتعلق بشركاء اعني لله عليه وقيل قدم فيهما المفعول
بواسطة على الذي بغير واسطة واذا جعل لله مفعولا ثانيا لجعلوا كان تقديمه على شركاء
على طريقة قولك في الدار رجل قوله او لعارض عطف على لكونه في نفسه وذلك اشارة الى
كونه نصب العين بسبب التفات الخاطر اليه ثم ان المصنف اورد للعارض اربعة امثلة من
عند نفسه وبيّن فيها العارض الذي يورث العناية والاهتمام ثم عقبها باربعة اخرى تماثلها
من نظم القرآن على ترتيب امثلته اعني الاول من الاربعة الاخيرة نظير الاول من الاربعة
الاولى وهكذا قوله ملتفت الخاطر ثاني مفعولي توهمت بمعنى ظننت وقوله فيما تجد
متعلق بلا تتوقف ومنع الكاف للقران في الوقوع يقال كما جاء زيد جاء عمرو اي تقارن مجيئاهما
وقوله مثل متعلق باخذت اي اخذت في الحديث مثل اخذك فيه وقولك لصاحبك
قوله فتحدث هذا هو العارض الذي يورث الاهتمام قوله واعجبني عطف على [illegible]
الاول قوله او كما اذا وعدت عطف على كما اذا اخذت وهو المثال الثاني من
امثلته قوله ما انت تستبعد وقوعه يعني من جهتين مختلفتين في اقتضاء
وقوله من جهته تتعلق متعلق بالتفات والمستتر في تتعلق للجهة والبارز للموعود
وتجد خبر فانك وحال التفات ظرف لتجد وضعفا وقوة تمييز عن نسبة التفات الى
الانكار قوله بالنسبة اي بالنسبة الى الجهتين وضمير تفاوته للانكار وذاك صفة

لنا وقته اى التفاوت الذى هو فى الضعف والقوة فقوة القصد المنتزعة على قوة الانكار المتوجهة
على قوة الجهة فى التبعيد امر عارض يوجب زيادة الاعتناء بذكر المنكر وجعله بغضب عين المتكلم
وقوله فى الاول يتعلق فى المعنى بان تقول الا بارجيت ولا بالكرث كما يشهد له قوله وان
تقول فى الثانى فليتامل فى تصحيحه قوله فقد كر عطف على ان تقول او اراد بالمرفوع هنا الفاعل
والتاكيد وما عطف عليه واما المرفوع الذى قدم عليه المنكر فهو التاكيد والمعطوف اذ لا يتصور
تقديمه على الفاعل لكونه ضميرا متصلا فان قلت هل يجوز ان ينفصل بتقديم هنا عليه الغرض
المذكور مثلا او عدها انا وابى وجدتى كما فى قولك ما ضرب الا انا قلت لا يجوز اذ ليس
غرض مصحح للانفصال اذ ذلك مفوض الى الاستعمال قوله او كما اذا عرفت هذا هو الثالث من
امثلته طرائق الاشتباه بصلة دنت هو العارض الذى اورث الاهتمام فاقتضى تقديم الجار
اعنى من مجيئك على الصفة وقوله او مثل الذى فى قولك الحمد لله عطف على مثل الذى فى قولك رايت
ابكاعة وهو الرابع من امثلته والمحافظة على السجع عارض اورث زيادة الاهتمام بالمجرورين اعنى
اعنى بالحق وبهارون حتى قدما على المفعول بلا واسطة والمناسبة مواضع الحدوث والحصول واما
بعذر لطيفا والطف اى تلك مناسبة تتفاوت فبعضها لطيف وبعضها الطف وقيل صفة
خفاء اى تتفاوت مراتب الخفاء فى اللطافة والعشليع القوة من البلاغة ويقال فى الفارسية
پهلوآوز وعدم شق الغبار كناية عن السبق والظالع هو الذى فى مشيه عيب اى عرج مثال
فى مضى المناشى وقد قرأ من التنزيل تعجب منه ودع له يقال لله دره اى الاكثر خيره واصل
الدر اللبن وتعديد الاحاطة يعلى لتضمنها معنى الاشتمال ومقتضيات بفتح الضاد وكسرها
وقوله لانرى شيئا استيناف لبيان ما قبله منها اتم من لطائف الاعتبارات عليه اى على ذلك
الشى فيه اى فى التنزيل قوله من وجه لطيف متعلق ببراعى كما ان من الطف وجه متعلق براعى
يريد ان كل اعتبار لطيف يراعى فى كلامهم على وجه لطيف فقد روعى ذلك الاعتبار فى التنزيل
على وجوه هى الطف من كل جمع جمع من الوجوه والمقصود ان وجوه الرعاية فى التنزيل زيد فى
الكيفية اى اللطافة والكمية اى العدد فقوله من الطف وجه ابلغ من ان يقال من الطف وجه
وما نحن فيه هو التقديم العارض واذا اجئت ظرف لتستغنى وضمير تجدها للامثلة يعنى انك اذا
اخذت الامثلة التى نلقيها اليك ساوع نظرك وتأملك عندنا يجنولها الى موقفها عنى
نظيم عليك من نظائرها قوله فقدم اى المجرور على الفاعل اللام فى لما متنوع تشديد الميم

الميم او مكسور مع تخفيفه وانك فى كذا اى جد ولج والاستشراء المبالغة والالحاح وفاعل فكان
ضمير الاستشراء الذى دل عليه استمر والمكذبة الخبر وترتبه متميز عن النسبة لا عن الضمير الراجع الى
تلك القرينة وكذا منشها اى ما المكذبة بتهما واسوا منبتها قوله الا ان اى محيلا فى فكر معنى
هذا الكلام وفى التعبير عن القرينة بالمدرة تحقير شانها بجافاتها اى بجوابها واطرافها وهنالك
طرف لعولكان وفاعل لم يلم مساق الحديث قوله ومنها اى ومن الامثلة ان قال تع
فى سورة المؤمنين قالوا ءاذا متنا وكنا ترابا وعظاما ءانا لمبعوثون لقد وعدنا نحن وابائنا
هذا وقال فى سورة النمل قال الذين كفروا ءاذا كنا ترابا وآباؤنا ءانا لمخرجون لقد وعدنا هذا
نحن وآباؤنا والعامل فى اذا فى الآيتين مضمون الاسمية المؤكدة بان واللام اى انبعث
اذا متنا انخرج اذا كنا وتكرار همزة الاستفهام مبالغة فى الانكار وهذا اشارة الى
البعث والاخراج من القبور قوله هنالك اشارة الى الآية الاولى وهنا الى هذه الآية
فقوله لا جزء هنالك كما فى الجهة المنظور فيها هنا والبنى بضم الباء وكسرها جمع بنية بضمها و
كسرها على طريقة غرفة وغرف وسدرة وسدر قوله كما تعرف يعنى بما تقدم من ان حق
التابع ان يذكر بعد المتبوع بلا فاصل فان قلت جاز ان يكون من قوم وصفا ايضا
بتقدير متعلقه معرفا فلا حاجة فى تقديمه الى عارض قلت حذف الموصول مع بعض صلته مما لا
عند البصرية على ان المقصود الاصلى هو الوصف بالكفر كما فى الآية الاولى فتقديم الوصف
الآخر هنا العارض قوله ان يكون من صلة الدنيا يروى بنصب صلة اى لا احتمل
المجرور ان يكون كلمة من الداخلة عليه صلة الدنيا ويروى بجرها فقيل المعنى لا احتمل المجرور
ان يكون بعض الصلة التى هى مجموع الجار والمجرور وقيل معناه لا احتمل ان يكون من جملة
يتبع صلة الدنيا وان لم يكن هنا منها وفى كلامه نظر وهو ان من قوم وان جاز
ان يكون متعلقا بالدنيا من حيث اللفظ لانه اسم تفضيل من الدنو المتعدى بمن الا ان
تعلقه به من حيث المعنى غير معقول اذ لا طائل فيه ان يقال اترفنا عادا ونعمناهم فى الحياة
التى دنت من قوم نوح الانبياء وهو بعيد وهو ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اى
كانت قريبة منها فى الزمان او شبيهة بها فى الاحوال قوله للمحافظة على الفاصلة
اى على الفاصلة الالفية فى طه فقدم لذلك على موسى وزيد ثم لهرون فى الشعراء هذا العارض
المقتضى لتأخير موسى فقدم رعاية للاصل مع المحافظة على الفاصلة النونية ايضا قوله

فما كان الغرض لي من ايراد الامثلة الا مجرد التنبيه على التقديم لعارض يورث الاهتمام
وضمير فيها للنظائر وخالين حال من المستتر في ولنقتصر من هذه الانواع الثلاثة اشارة
الى اعتبار التقديم والتاخير بين الفعل وفاعله المعنوي واعتباره بين الفعل وغير الفاعل المعنوي
واعتباره بين متعلقات الفعل قوله فليكن الى ما عرفته فيما سبق على ذكر منك لتعلم
ان ذلك الطريق قد يسلك في هذه الانواع فينزل المصيب في الفاعل والمفعول منزلة
المخطي فيتقدم وقد يعكس فيترك التقديم وقد يجعل غير الاتم من المتعلقات بمنزلة الاتم
فيتقدم وقد يعكس فيترك تقديم الاتم كل ذلك لاعتبارات خطابية مناسبة لما ذكر ۞
قال وأما الحالات فوصف الشروط بالمختلفة لاختلافها في الاستقبال و
المضي وفي عموم العقلاء وعدمه وفي كونها حرفا واسما وظرفا وغير ظرف ولم يعد اذ و
حيث فانهما بدون ما لا يقعان شرطا وابتدأ بان لانها الاصل وعقبها باذا لزيادة مناسبتها
اياها ثم بسائر الظروف الاقرب فالاقرب ثم بما يختص العقلاء وقدم ما على مهما لانه اصلها
واقرانها وان لم تلهما وفصل لو باعادة الكاف لانها لا تعمل اصلا بخلاف اذا فانها قد تجزم في
الشعر كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل ولانها للمضي وشرطيتها تقديرية ولم يذكر اياما استغناء
عنها بمهما وقوله فالذي جواب اما وضمير عنها للحالات وقوله اما ان فهي للشرط في
الاستقبال شروع في تفاصيل ما بين هذه الكلم اي فهي لتعليق حصول مضمون جملة بحصول
مضمون جملة اخرى في الاستقبال فقوله في الاستقبال ظرف للمعنى المندرج في مفهوم لفظ الشرط
اعني حصول مضمون الجملة الاخرى كما اشرنا اليه ولا يصح جعله ظرفا للتعليق المندرج في مفهومه ايضا
لانه حاصل في الحال وليس القصد الى جعله ظرفا لحصول الجملة الاولى كما لا يخفى قوله الخلو
عن الجزم بوقوع الشرط اقتصر على ذلك لان مقصوده ان يذكر ما به يمتاز ان واذا واما الخلو عن
الجزم بلا وقوع الشرط فهو مشترك بينهما وقد يتوهم ان اقتضاءه مبني على جواز استعمال ان في
المحال اليقيني فانهم اتفقوا على انها للمعاني المشكوكة فالاصل فيها ان لا يجزم بشي من
طرفي الشرط وقد نبه على ذلك حيث قال وهو لا يعلم اتكرمه ام لا وحيث جعل ان لم اكن اباك
من قبيل ما هو خارج عن الاصل بسبب الجزم ولا شك ان الجزم فيه بلا وقوع الشرط لا بوقوعه
وكذا استعمال ان في المحال كانت خارجة عن اصلها قوله في مقام الجزم اي بوقوع الشرط او
لا وقوعه قوله لاستدعاء المقام اياه كما اذا سئل العبد هل سيدك في الدار وهو يعلم انه فيها

فيها فيتجاهل خوفا منه وكما اذا ان كان في الدار اخبره بانك على الباب وكما اذا استطلت ليلتك
فتقول ان لم يطلع الصبح فماذا افعل وانت جازم بانتفاء عدم طلوعه لكنك تتجاهل فتجعل
وتوقعا قوله ان صدقت اي ان ظهر صدقي فالمتكلم جازم بظهور صدقه في الاستقبال
الا ان المخاطب شاك فيه فاستعمل فيه ان تنبيها على شكه وانما لا يتثبت المتكلم ويمكنه
في امره وقد يجعل ان صدقت مثالا للتجاهل ايضا فانه مع جزمه بظهور صدقه في
الاستقبال يتجاهل ويبرز شكه فيه لاعتبار مناسب يستدعيه قوله واما تنزيل المخاطب
منزلة الجاهل فقد يكون المخاطب جازما بوقوع الشرط او لا وقوعه فينزل منزلة الجاهل الشاك فيه
لعدم جريه على موجب علمه كقول الاب للابن المؤذي ان كنت اباك فلا تؤذني اوان
لم اكن اباك فكيف تراعي حقي وكلمة كيف للانكار اي لا يكون عليك رعاية حقي فالابن
عالم بوقوع الشرط في الاول وبعدم وقوعه في الثاني الا انه لما لم يعمل بعلمه نزل منزلة الجاهل
الشاك توبيخا وتبكيتا قوله والامتناع الجزم تعليل لقوله فلما يترك المضارع اي في الجزاء
وحاصله ان الجزاء معلق تحققه بتحقق الشرط الذي في تحققه شبهة فحقه ان يعبر عنه بالمضارع
فلا يترك ذلك الى الماضي الا لنكتة ويعلم مما ذكره من ثبوت الشبهة في تحقق الشرط ان الاصل
فيه ايضا ان يكون مضارعا فلا يعدل عنه الى الماضي الا لغرض وسيأتيك تفصيل الكلام في
ذلك وانما قال نظرا الى اللفظ لان الماضي بواسطة كلمة الشرط قد انتقل الى معنى الاستقبال
الا ان اللفظ باعتبار وضعه الاصلي يؤذن بالتحقيق قوله مثل المثال شمل لنكتة العدول في
الجزاء عن المضارع الى الماضي بقوله تعالى ان يثقفوكم فانه ذكر فيه ثلث جمل معطوفة كل
منها مستقلة بالجزائية احدها يكونوا لكم اعداء اي يظهروا اعداوتهم ويعلنوا ببغضها الا ان نفس
العداوة ثابتة غير متوقفة على وجدانهم للمؤمنين وثانيها يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم
بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وقد ذكرها تارة الجملتان بصيغة المضارع على ما هو
الاصل وثالثها وودوا وقد ذكرت بصيغة الماضي تنبيها على ان لزوم ودادتهم كفر
المؤمنين لوجدانهم اياهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم العداوة وبسط الايدي لجواز
ان ينتفيا حال الوجدان بتذكر القرابة والمعارفة السابقة بخلاف الودادة اذ لا حب
عندهم من كفر المؤمنين فانه اضر الاشياء لهم وانفعها للكفار والذي يحسم مادة المخاصمة
وينقطع دابر المقاتلة والمشاجرة وانما دل الماضي على تحقق اللزوم لان الجزاء معلق بالشرط

بمعناه اذا وقع جزاء تحقق مفهومه جزما على تقدير الشرط قوله ما كان مفعولا يحتمل
وضمير يحتمل لما اتسع المعنى فان قلت الودادة حاصلة قبل المصادقة فلا تكون
معلقة بها فالاولى ان يجعل ودوا حالا بتقدير قد او عطفا على مجموع الشرطية قلت
المراد اظهار الودادة وما يتفرع عليها من الجد والاجتهاد في ارتدادهم كما عرفت في العدا
وجعله حالا او عطفا على مجموع الشرطية عدول عن الظاهر بلا طائل قوله واذا للشرط
اراد ان يذكر كلمات الشرط منفصلة اى واحدة بعد واحدة فصدر عدتها بكلمة اما فقال اما
ان فتذكرها في البواقي التي عطفها عليها ولم يجمع بين ان واذا مع اشتراكهما في
انهما للشرط في الاستقبال الا حينا جعل الاستدلال على شرطية اذا فقوله قال تعالى استئناف
لبيان شرطيتها بادخال اذا المفاجاة في جزائها كما ادخلت في جزاء ان وذلك لقربها
من الفاء لان المفاجاة مصادفة الشيء بغتة فناسب ترتب الشيء على غيره
بلا مهلة واعترض على هذا الاستدلال بجواز ان تكون اذا فيما ذكر من المثال ظرفية
مجردة معمولة لمعنى المفاجاة اى ثم فاجؤوا زمان اشراك فريق منهم في زمان اذا اذاقهم منه رحمة
فالاولى ان يستدل بمثل قولك اذا جئتني اكرمتك قاصدا معنى الاستقبال فلولا انها
للشرط لم ينقلب اكرمتك مستقبلا فان قلت جاز ان يكون القصد الى اكرام مستقبل
لكن عبر عنه بصيغة الماضي تنبيها على تحقق وقوعه فلا يكون هناك انقلاب الماضي
معنى المستقبل بتوسط اذا قلت هذا التاويل لا يطرد في جميع الموارد واما نحو اذا جئتني
اكرمك فيجوز ان يكون اذا فيه ظرفا مجردا معمولا لاكرمك ولا يخفى عليك ان الاستدلال
بالاية تمسك بالظاهر المفيد للظن الغالب الكافي في مباحث الالفاظ فلا يقدح فيه
الاحتمالات البعيدة قوله والاصل عدمها اى في كلمة اذا القطع اى قطع المتكلم بوقوع
الشرط وذلك لغلبة استعمال اذا في المقطوعات كغلبة استعمال ان في المشكوكات
والاستعمال الغالب يستدل به على الوضع والاصالة اذا لم يكن ثمة معارض قوله قطعا
مصدر للمصدر المعرف اعني القطع على نحو جئتني ضربتك ضربا شديدا او تحقيق صفة له
اى قطعا محققا وقوله او باعتبار ما عطف على تحقيقا اى او قطعا ملتبسا باعتبار ما
خطابي او حاصلا بسبب اعتبار والمراد ان القطع على قسمين حقيقي كما في اذا طلعت
الشمس وعرفي فان المظنون قد ينزل منزلة المقطوع لاعتبار خطابي كاظهار الوثوق

الوثوق نحو قولك اذا انعم عليك زيد فاكرمه تعجيل بفاله متطوعا به لكمال جوده وظهور
استحقاق المخاطب وكاظهار الشغف بوقوعه نحو قوله على اذا لاقيت ليلى بخلوة
زيارة بيت الله رجلان حافيا وقد صحف جماعة رجلان برجلاي وبنوا عليه
خرافات في ادب البيت حتى قال بعضهم رجلاي فاعل زيارة وحافيا حال من ضمير
المتكلم في رجلاي لانه في معنى زيارتي بيت الله حافيا وانت خبير بان نسبة زيارة
بيت الله الى الرجلين ركيكة جدا وبان الحال في اذا لم يكن راجلا لم يكن له شغف عظيمة
وقد ذكر هذا التصحيف بمحضر جمع من ادباء الشام فاتخذوه اضحوكة يتلهون بها
قوله وهو النكتة اى كون الاصل في اذا الجزم هو النكتة في تغليب لفظ الماضي
مع اذا على المستقبل قوله في الاستعمال متعلق بتغليب وقوله لكون الماضي وقع
تغليب متعلقان بمعنى التاثير المستفاد من النكتة وانما قال اقرب الى القطع من المستقبل
في الجملة لان المضارع قد يستعمل في الحال فيدل على القطع فلا يكون الماضي اقرب الى
القطع من المضارع مطلقا بل في الجملة قوله نظرا حال من المستتر في اقرب اى منظورا
الى لفظه او مفعول له اى حكم بكونه اقرب لاجل النظر الى لفظه قوله قال تعالى فاذا جاءتهم الحسنة
استشهد بالاية على استعمال اذا في المقطوع مع الماضي واستعمال ان في المشكوك مع
المضارع بناء على ان كلامه تعالى وارد على اسلوب كلامهم والتحقيق في علمه تعالى القطع بالوقوع
او باللاوقوع قوله حيث اريدت الحسنة المطلقة وذلك لان المطلق يجري على
اطلاقه اذا لم يكن معه ما يدل على التقييد واما قوله وان تصبهم حسنة فالمراد بها نوع من
الحسنة اعني الخصب والرخاء لان الاية نزلت في اليهود حين تشاءموا برسول الله
صلى الله عليه وسلم يوم دخل المدينة فنقصت ثمارها وغلت اسعارها فرد الله عليهم
بقوله قل كل من عند الله وكذا اريد بقوله تعالى ولئن اصابكم فضل من الله نوع من
الفضل هو الفتح والغنيمة يدل على ذلك انه وقع في مقابلة قوله فان اصابتكم مصيبة
اى قتل وهزيمة بشهادة ما قبله اعني يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات
او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن ولا شك ان النوع المخصوص اقل وقوعا
من المطلق فكان موقعا لان مع المستقبل وانما استعمل الماضي في ولئن اصابكم لان
الشرط مع اللام الموطئة يلزمه المضي لفظا وايضا الله ذو الفضل العظيم فهناك شائبة

تحقق معنى قوله بلفظ اذا متعلق بقال وحيث ابتدئت تعليل له وقوله لكون حصول
الحسنة المطلقة انما كان لان حصول الحسنة المطلقة مقطوع به وقوله كثرة وقوع
مفعول له للمقطوع اى قطع بحصولها لكثرة وقوعها واتساعها فى الوجود وهذا ما ذكر فى
الكشاف من ان جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه وتحققه فى كل نوع من
الحسنة بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها قوله ولذلك اى ولان الحسنة
المطلقة كثيرة الوقوع متسعة فى الوجود عرفت تعريف عهد للذهاب الى كونها معهودة
او تعريف جنس والمراد ان تعريف مطلق الحسنة اعنى جنسها اما تعريف عهد حتى كانه هو
الاقرب الى الصواب عندى واما تعريف جنس على مذهب الجمهور اى غير راجع الى العهد
لكن اخذ تعريفه على الوجه الاول اقضى لحق البلاغة فانه يدل على اعتبار ان الحسنة المطلقة
لكثرة ورودها فيما بينهم صارت بمنزلة المعهود الحاضر كانها نصب اعينهم فيكون انسب
باستعمال اذا وادخل فى اللوم على دعوى الاختصاص وترك الشكر وتعريف الجنس على
مذهبهم خال عن هذا الاعتبار وبما حققناه لك اتضح عند كل التمام من هذا المقال واندفع ما
توهموه من الاشكال فاقم وجهك للدين القيم وذرهم فى خوضهم يلعبون قوله وبلفظ
ان فى جانب السيئة عطف على قوله بلفظ اذا يريد ان السيئة محمولة على الجنس كالحسنة
الا ان وقوع جنس السيئة نادر بالنسبة الى وقوع جنس الحسنة لعمومها واقامته فجئ
بلفظ ان فى جانب السيئة وتكريرها لانها اذا وقعت لم يقع الا شئ قليل منها بخلاف
الحسنة فان الواقع منها انواع غير منحصرة ولذلك اى لان السيئة لا تقع الا فى النادر
فى قليل من الزمان قيل قد عد ذلك قوله ومنه اى ومما استعمل فيه اذا مع الماضى
فى جانب الحسنة وان مع المضارع فى جانب السيئة الا ان الحسنة ههنا اعنى الرحمة
منكرة كالسيئة فاشار الى وجه تنكيرها بان المقصود منها الى نوع يريد نوع القليل للنظر
الى لفظ الاذاقة فانه بحسب اصل وضعه ينبئ عن معنى القلة وان كان ههنا مستعارا للاتصال
فى اذا اذقنا الناس رحمة فرحوا وطغوا وان تصبهم قدر يسير من السيئة قنطوا و
شكوا كما ان جنس الحسنة بالقياس الى جنس السيئة مقطوع به كذلك قليل منها بالقياس
الى القليل من السيئة قوله فهو المطابق اى القصد الى نوع القليل نظرا الى لفظ
الاذاقة هو المطابق للبلاغة لدلالته على قلة ثباتهم وتمكنهم فى الامور وعدم صبرهم

وتحملهم منها حيث يطيشون لادنى نغبة ويجزعون بادنى مضرة وقد تقابل ارادة
غاية القلة الفرد وغاية الكثرة الجنس فاريد ههنا النوع المتوسط بينهما جمعا بين اذا و
لفظ الاذاقة والجمع بين المتنافيين بتوفير حق كل منهما بقدر الامكان هو المطابق
للبلاغة **قال** واما قوله وان كنتم فى ريب الخطاب فى الآيتين للمرتابين
فى حقية القرآن وحقية حشر الاجساد فقد استعمل ان فيهما مع قطعية وقوعه بل
واقع وذلك مناف لما تقدم من ان الاصل فيها عدم الجزم فاشار الى ان استعمال
ان فيهما للقصد الى توبيخ المخاطبين على الريبة وتصوير ان المقام لا يصلح الا لفرض
الارتياب وذلك لاشتماله على ما يقلع الريبة عن اصلها وهو الاعجاز الذى نبه عليه
بقوله فاتوا بسورة من مثله وابتداء الخلق الذى اشير اليه بقوله فانا خلقناكم
من تراب ثم من نطفة فمثل هذا المقام لا يصلح الا ان يفرض فيه الارتياب الى العاقل
الا على سبيل الفرض كما يفرض المحالات لاغراض تتعلق بفرضها كتبكيت الخصم واثبات
المطلوب بابطال نقيضه والمبالغة فى ثبوت شئ كقوله تع ولو سمعوا فرض فيه سماع
الاصنام لغرض التبكيت والالزام وعبر عنها بالواو التى هى ضمير العقلاء بناء على اعتقاد
المخاطبين فيها الالوهية التى لا تعقل الا لذى العلم ثم الاصل فى فرض المحال كما نبه
عليه بالمثال كلمة لو دون ان لان المحال مقطوع بلا وقوعه الا ان ههنا جعل الارتياب الواقع
بمنزلة المحال لاجل القالع ثم جعل بمنزلة ما لا قطع بعدمه على طريق المسامحة وارخاء العنان
قصدا الى التبكيت والالجام فاستعمل فيه ان قال فى الكشاف فان آمنوا بمثل
ما آمنتم به من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجئ بكلمة الشك
على سبيل الفرض والتقدير ومثله قوله تع قل ان كان للرحمن ولد وقوله ان كان
هذا هو الحق من عندك فامطر علينا فان حقيته عند ذلك القائل امر محقق ونظائره كثيرة ومن ثم
توهم ان كلمة ان تستعمل فى المحال اصالة قوله وتنزيله اى المقام عطف على
لا يصلح وذلك لانه لما لحق الارتياب بالمحال لم يتصور تنزيله منزلة المقطوع بحصوله بل
منزلة المشكوك للغرض المذكور ومثله اى ومثل ان كنتم فى ريب قوله ان كنتم قوما مسرفين
فيمن قرأ بالكسر وذلك لان اسرافهم فى الكفر وطغيانهم فى الشرك كان واقعا واستعمل
فيه ان لقصد التوبيخ والتصوير بناء على اشتمال المقام على ما يقلع الاسراف عن اصله والاجل

لا الغرضة ومعنى افنضرب عنكم انهلكم فنضرب اى نصرف عنكم الذكر اى القرآن وما فيه
من المواعظ صفحا نصب على المصدر اى اعراضا وصرفا او مفعول له او حال اى لا عراضا او
معرضين واذا قرئ ان بالفتح كان تعليلا اى لان كنتم قوما مسرفين فان قيل
الشرط هو الارتياب والاسراف فى الاستقبال وذلك مما لا جزم بوجوده ولا بعدمه فلا حاجة
الى التاويل اجيب بان النظر من حال المرتاب والمسرف بقاؤه على حاله ومثل هذا
يعد فى العرف جزما والصواب ان ليس المراد الارتياب او الاسراف المستقبل بل الماضى
المتحقق فى الحال ومن ثمه قال الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وعند المبرد والزجاج
كلمة ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال المتحضة للزمان مع كثرة استعمال ودهب
كثير من النحاة الى انه اذا اريد بقاء الماضى على معناه مع ان جعل شرطها لفظ كان
كقوله تع ان كنت قلته وان كان قميصه قد من قبل قال فى الكشاف ان كان الشيطان
ينسينك قبل النهى قبح مجالسة المستهزئين فلا تقعد معهم بعد ان ذكرناك فحيث اراد
ان يفيد شرطا ان بالماضى قدر بكان قوله ومنه اى ومما استعمل فيه ان فى مقام
القطع توبيخا وتجهيلا قول العامل عند التقاضى الا ان القطع ههنا بعدم الشرط الذى
هو كونه لم يعمل وفيما سبق كان القطع بوجوده فلذلك لم يقل ومثله والعمالة بالضم اجرة
العمل والتسويف التاخير يترجم اى يتغير ويكشف ومفعول قولوا محذوف اى فقولوا لم
تعمل واقطع مضارع مجزوم جوابا للامر قوله منزلة من لا يعتقد انه عمل اى بل يشك
فى انه عمل فلا يكون له اعتقاد بوجود عمله ولا بعدمه وانما قال الا ان اعتقدتم اسلم اعلى
لانه بيان لمعنى قوله ان كنت لم اعمل فلا يصح ان يقال ان لم تعتقدوا انى عملت علي وتم
وادعى انه قياس تنزيلهم منزلة من لا يعتقد انه عمل فتامل وقوله ويكم دعاء من
العامل عليهم قوله ربما التغليب عطف على قوله فاما لقصد التوبيخ على الرتبة اشارة الى
وجه آخر لاستعمال ان فى الارتياب مع تحققه وهو انه كان فيهم من لا يرتاب بل يعاند مع
كونه عالما بالحقيقة فغلب ذلك اى غير المرتاب ويرد على هذا الوجه انه اذا ادخل المرتاب فى
حكم من لا يرتاب لكان عدم الشرط مقطوعا به فلا يكون ايضا موقعا لان وقد يجاب
بان المراد تغليب من لا قطع بارتيابه وانما يقال من انه لما كان بعضهم مرتابا قطعا
وبعضهم غير مرتاب قطعا نزلوا جميعا منزلة من لا قطع بوجود ارتيابه ولا بعدمه فهو نكتة
نكتة اخرى لاستعمال ان فى الآية لا تعلق لها بالتغليب **قال** وباب التغليب
باب واسع يجرى فى كل فن تنبيه بذلك على انه يجرى فى فنون كثيرة لا يختص بما ذكر
فمن انواعه ان يغلب الاكثر من جنس على الاقل فينسب الى الجميع ما هو منسوب الى الاكثر كما فى قصة
شعيب عليه السلم اذ غلب اتباعه فى نسبة العود كما غلب هو عليهم فى الخطاب فى
قوله او لتعودن ففيه تغليبان قوله والا فما كان اى وان لم يدخل بحكم التغليب لم يصح
نسبة العود اليه اذ لم يكن فى ملتهم حتى يتصور عوده اليها قوله صفيرة فمنها نوع
تغليب
نثره كثيرة لغة والتطفيف بحيثة وفيه اشارة الى مذهبه كما بين فى موضعه وفيها
المذكر على المؤنث فى صفة مشتركة بينهما تطلق على كل منهما بصيغة تمتاز عن الصيغة
الاخرى بعلامة فاذا اريد معا اتى بصيغة المذكر كقوله تع كانت اى امراة لوط من الغابرين
اى الباقين فى القرية والعذاب اى الهلاك وقوله وكانت اى مريم من القانتين
اى المطيعين قوله عدت الانثى من الذكور انها جعلت بمنزلتهم فى التعبير
بلفظ يختص به الذكور وضعا ومنها تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس آخر
مغمور فيما بين تلك الافراد بان يطلق اسم ذلك الجنس منه ولا الذكك الفرد ايضا كقوله
تع واذ قلنا للملائكة اسجدوا فان ابليس داخل فيما اريد بلفظ الملائكة ولذلك تناوله
الامر بالسجود وكان استثناؤه من قوله فسجدوا متصلا على ما هو الاصل فى الاستثناء
وفى قوله عد الانثى من الذكور اشارة الى انه شبيه تغليب المذكر على المؤنث فى
كون اللفظ منه ولا الغير ووضع له ايضا مع رمز لطيفة لا يخفى مكانها ومنها تغليب
الخطاب على الغيبة وهو ان يجتمع فى لفظ واحد جهتا خطاب وغيبة فيعامل معه بالنظر
الى جهة الخطاب كما فى قوله بل انتم قوم تجهلون فان لفظ قوم اسم ظاهر والاسماء
الظاهرة غيب وقد حمل على انتم فصار عبارة عن المخاطب ثم انه وصف بتجهلون
بالتاء دون الياء فغلب جانب خطابه المستفاد من حمله على انتم على جانب غيبته
الثابتة له فى نفسه لان الخطاب اشرف وادل وهو بالحقيقة تغليب جهة المعنى على
جهة اللفظ فان الغيبة فى قوم بحسب اللفظ ومعناه المخاطب ومنها تغليب المخاطب على
الغائب بان يعبر عنهما معا بصيغة موضوعة للمخاطب كقوله تع وما ربك بغافل عما
تعملون ممن قرا بالخطاب فانه لا يجوز ههنا اعتبار خطاب من سواه عليه السلم بلا تغليب

بيان معنى داخلة فى ذلك اللفظ مع الذكورين

فانه جعله فى حكم الانثى

يعنى ان ذاته هو المخاطب كما قال الجمع كما هو ابتداء

لا امتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف او تثنية او جمع فكانه
قيل انت تعمل يا محمد وما يعمل جميع المكلفين وغيرهم واما على قراءة الغيبة فلا يجعل
تغليب عيسى عليه السلم على آدم لم يعهد في كلامهم تغليب الغائب وان كان اكثر على
المخاطب لان تغليب احدهما على المتكلم ولا يبعد ان يجعل من تغليب العقلاء على غيرهم بان
يراد بالواو الجميع ومنها تغليب العقلاء على غيرهم بان يعبر عن الجميع بصيغة تخص العقلاء
كقولك خلق الله الناس والانعام ورزقهم واما قوله تعالى يذرؤكم فقد اجتمع فيه تغليبان لان
المعنى جعل لكم اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ازواجا اي حلائل او ذكورا
واناثا وخلق للانعام من جنسها ازواجا يذرؤكم اي يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام فيه اي في
هذا الجعل الذي هو منبع التكثير بالتوالد والتناسل فقد غلب في يذرؤكم المخاطبون اعني
الناس على الغيب اعني الانعام والا لقيل يذرؤكم واياهن وغلب فيه ايضا العقلاء على
غيرهم والا لقيل يذرؤكم واياكن ولقد احسن من قال التغليب المخاطبين على الغيب حتى
بالكاف لا بالهاء والتغليب العقلاء على غيرهم حتى بالميم لا بالنون ومنها تغليب احد المتناسبين
على الآخر بان يطلق اسمه على الآخر ويثنى بهذا الاعتبار قصدا اليهما ثم المعتبر هو الاسم الاخف او
ان يكون الافضل بذكره كالقمرين فان قلت مجرد اطلاق الاسم على الآخر لا يكفي في التثنية
كما في المشترك بل لا بد من الاشتراك في معنى يصير الاسم من جنس واحد قلت هو مختلف فيه فقد جوز
بعضهم ان يقال قرآن للطهر والحيض وعينان للجارية والباصرة وايضا جاز ان يجعل الآخر مسمى باسمه
ادعاء ثم يأول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم ثم يثنى ولهذا فيثنى باعتباره كما قيل في العلم فيكون
معنى الابوين المسميين بالاب والخافقين المغرب من خفق النجم اي غاب وقيل المشرق
يخفق منه الكوكب اي يلمع وانما فصله عما قبله بقوله ومنه اي ومن هذا الباب لبعده عن الانواع
المتقدمة المتقاربة المذكورة بعد قوله ومن هذا الباب **قال** واما قوله واذا مس
الانسان ضر بلفظ اذا اراد ان الضر اي سوء الحال نادرة كانت لنية فقد استعمل اذا في
المشكوك فيه فينافي ما تقدم من ان الاصل في اذا الجزم بالوقوع واجاب عن ذلك بان هناك
الامور الثلثة تعاضدت في اقتضاء كون الضر مقطوعا به فان لفظ المس ينبئ عن القلة
في معنى الاصابة وتنكير الضر في المقام التوبيخي يدل على تقليله وقد جعل مفعول المس الناس وهم
المتمادون في العصيان مستحقون لان يلحقهم ويحاربهم كل ضرر فاستعمال اذا تنبيه على ان مس قدر

يسير من الضر لامثال هؤلاء حقه ان يكون في حكم المقطوع به وآخر الآية على ما في الروم
دعوا ربهم منيبين اليه وقد وجد في بعض نسخ المتن لفظ دعانا فالصواب حج واذا
مس الانسان ضر على ما في الزمر قوله واما في قوله واذا مسه الشر يريد ان الشر منها
كالضر هناك وقد فات من تلك الامور الثلثة واحد منها اعني تنكيره والا فانه ناب عنه
شيء آخر هو ان الضمير راجع الى الانسان المعرض المتكبر على ما يقتضيه البلاغة الى
مطلق الانسان المذكور في قوله واذا انعمنا على الانسان على ما يتبادر اليه الوهم فيكون
استعمال اذا تنبيها على ان مثله يحق ان يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به فقال ناى
بجانبه اي بنفسه كان الجانب مجاز والمعنى ابعد بنفسه وذهب بها عن محلها وصغا
تكبرا وتعظما قوله وعند النحويين ان اذ في اخواتها المناسب للاجمال السابق في عداد
كلمات الشرط تقديم اذا ما على اذ لكنه عكس لمزيد اهتمام به حيث كان اذ مما للزمان
الماضي معرى عن الشرطية مضافا الى ما بعده من الجملة وبادخال ما الكافة قطعه
للاضافة انتقل الى معنى الشرطية في الاستقبال وكانهم لم يجعلوا اذما كلمة براسها كما زعم بعضهم
فيات على اخواتها من اذما وحيثما وانما وانما قال في باب الشرط لان اذا قد يكون لمجرد
الظرفية بخلاف اخواتها وقال من حيث المعنى اذ بينهما فرق من حيث ان الجزم باذا ما مع كونه
نادرا ايضا اقرب الا السعة قال اذا ما خبت نيرانهم تقد قوله الا في الاحيان الاستقبال
فان قولك آتيك اذا طلعت الشمس اذا لم يكن معه قرينة محمول على طلوع الغد فيتحقق العتب
بترك الاتيان فيه بخلاف قولك ان طلعت فانه لا يختص به وقد يقال ان اذا
محمول على وقت معين بوجود الشرط فيتعذر فيه ترك الاتيان بعد ذلك الطلوع مثلا واذا ما
فيتناوله وغيره فلا يعذر قوله وفيما اعم اي اشد واقوى عموما لانه اكثر افرادا لانه
شامل لجميع الازمنة الاستقبالية فيعم الحكم المعلق به كل وقت من اوقات وقوع شرطه
اذا قال متى دخلت الدار فانت طالق طلقت في اي وقت دخلت من ليل او
نهار لكنه ربما يختص ببعض الاحيان بخلاف متى فيكون اقوى عموما وليس في شيء منها
تكرار الطلاق بتكرر الدخول على ما توهم ان ذلك في كلما وعطف الاحياز على الامكنة
اما تفسير واما تنبيه على ان المكان ما يعتمد عليه كالارض للسرير والحيز هو الفراغ
المتوهم الذي يملأه المتمكن بحجمه واعمية اينما في الامكنة على قياس متى في الازمنة

قوله وحيثما نظيرانيا اي في انه لتعميم الامكنة ايضا وكلمة من في وجوهها تختص بذوي العلم وتعميمهم في الشرط والاستفهام ايضا مراعاة اي مما جرا ايراهم بسلوكه اليه فوقه اي يوصل اليهم الذل والهوان ويلصق بنوعهم بالارغام وما لتعميم الاشياء في الشرط وكذا في الاستفهام فاذا رايت شبحا من بعيد قلت ما هو واذا عرفت انه انسان قلت من هو وقد تطلق كلمة ما على اولي العلم كما في قولهم من لما يعقل ويسأل بها عن صفاتهم كقولك ما زيد قوله ومهما عم على قياس ما تريد في مهما تفعل او كل شيء من الاشياء بحيث لا يختص بخلاف ما فانه قد يختص وجه كونه اتم اذا قدر اصلها ماما ظاهر لان الاولى شرطية والثانية مزيدة لزيادة التعميم في مهما وايضا واذا جعلت كلمة برأسها فوجه كونها اتم وضعها كذلك بمناسبة زيادة البناء لزيادة المعنى واذا قيل اصلها مه بمعنى الكف منضمة الى ما الشرطية فهم زيادة التعميم منها من الامر بالكف عن كل شيء قوله او غير ذلك يعني من الحالات والصفات الراجعة الى القراءة كالتوسط بين الجهر والهمس وكالحدر والتطويل والتثقيل الكراهة قوله والمطلوب بجمع المبهمات اي الفائدة المطلوبة من هذه الكلمات المفيدة للعموم في الازمنة او الامكنة او غيرها ترك التفصيل الى الاجمال في مثل الامور اما وضعا كما اذا قصد عدم التصريح بالذكر واما مع الاحتراز عن تطويل لا يفي بالاحصاء او يفي لكنه ثقيل والاختصار حاصل في الكل قوله الى عدد ما من المتول اعني ان يا زيد الخ الي في قولك مثلا المقول اذا جعلنا الى عدد ربما تعذر استيعابه فانك اذا لم تقيد قولك من ياتني بقيد تعذر استيعاب عدده قطعا وان قيدته بقولك من بني زيد مثلا لم يتعذر قوله مع قيام الاملال اي في صورة التعذر فالاملال لازم واما في غيره فقد يكون املال بسبب الكثرة وقد لا يكون فيقصد الاختصار وترك التفصيل الى الاجمال ولقد احسن من طبق الاية على ما نقله من المعنى وهذا فيه الشي العالية واطرافه جمع فعاله في نظم الاية ان يقال فلك سوا الفاتحة وانما ذكرا ولك نظرا الى ان عموم الافراد يفيد شمول الحكم للجميع **قوله** واعلم ان الجزاء قدمه على الشرط لانه المقصود والشرط قيد له ولان تقديمه هو المناسب لقوله لما كان تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول ما ليس بحاصل يعني مضمون الشرط ولقد بالغ حيث جعل الجزاء والشرط نفس التعليق واراد ان معناهما من حيث انهما جزاء وشرط ذلك التعليق والمقصود ان

الاصل في الشرط والجزاء ان يكونا جملتين فعليتين مضارعتين فلذلك خرج ولان الاصل في جملتيها الفعلي كما سياتي والحصول المعلق هو تحقق نسبة خبرية ايجابية او سلبية او تحقق نسبة انشائية فان الجزاء قد يكون انشاء والحصول المعلق به تحقق نسبة خبرية في الاستقبال ايجابا كانت او سلبا ولا يجوز ان يكون حصول نسبة انشائية لان الشرط مفروض الصدق اي التحقق في الاستقبال وذلك لا يتصور في الانشاء قوله استلزم اي كونها تعليق حصول الخ امتناع الثبوت اي ثبوت مضمون احدهما في الحال اما الشرط فلانه ليس بحاصل في الحال بل هو مفروض الحصول في الاستقبال واما الجزاء فلتوقف حصوله على حصول الشرط وقوله فامتنع ان تكونا اسميتين او احدهما لم يرد به الامتناع بالكلية بل اراد ان الاصل مطابقة اللفظ للمعنى بحسب الظاهر فامتنع في الكلام البليغ العدول عنها الا لنكتة كما سيصرح به وقوله وكذا امتناع المضي بالنصب الخ وكذا استلزم ذلك امتناع المضي اي امتناع ثبوت مضمونها في الماضي فامتنع باعتبار رعاية المطابقة ايضا ان يكون الفعلان في جملتيها ماضيين او احدهما وفي بعض النسخ لم يوجد لفظ فامتنع بعد لفظ المضي فاما ان يقدر او يجعل ان يكون بدلا من المضي ومثل للعدول الى الماضي ثلثة امثلة منقلبة الى معنى الاستقبال ثم اعاد لفظ نحو للعدول الى الاسمية في الجزاء وحين ان الاسمية لا تقع شرطا الا خصاص كلمة ان بالفعل واعاده ثانيا للعدول الى الماضي الباقي على معناه المحوج الى التاويل الذي سيذكره الا ان قيل الماضي الاول بالآن يدل على ان ذلك الماضي بمعنى الحال فلو قال ان تكرمني الآن لكان اظهر في التقييد وافيد قوله مما لا موجب لكونه مضارعا معه بيان لقوله نحو في المواضع الثلثة اي من الصور التي لا يكون معها ما يوجب كون الفعل مضارعا اذ مع الموجب لا يجوز العدول اصلا وان كان فيه نكت كثيرة وكلمة ان اذا اكدت بما وجب تاكيد شرطها بالنون لئلا ينحط المقصود عن رتبة الاداة والنون المؤكدة مخصوصة بالمضارع واذا كان الجزاء مصدرا بالسين او سوف او بكلمة لن وجب كونه مضارعا قوله لا بصاره خبر لقوله ان نحو واعتبر بلاغة الكلام لان غير البليغ منه لا يطلب فيه نكتة العدول قوله مثل توجهن اورد للمصير الى غير الاصل نكتتين ا طلب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل ب طلب ابراز المقدر في معرض الملفوظ وبين الابراز غير الحاصل في معرض

الحاصل اسبابا خمسة ثم اشار الى اسباب اخراجها لا بقوله وما شاكل ذلك قوله لان ما
هو للوقوع كالواقع اى ما هو محقق الوقوع فى الاستقبال كالواقع فى تحقق الوقوع وعليه اى
وعلى جعل ما هو للوقوع كالواقع والتعبير عنه بلفظ الماضى وان لم يكن فى الشرط والجزاء قوله
تعالى ونادى فانه تعالى عبر عن الاحوال المترقبة المتحققة الوقوع فى الدار الآخرة بالفاظ الماضى
وذلك كثير فى القرآن قوله وكذا اى ومثل نادى انا فتحنا اذا اريد به فتح مكة لنزولها قبل
زمان المراجعة من صلح الحديبية ولغيره فى اقوال اخر فتح خيبر وفتح الروم وفتح ما فتح الله
من النبوة والدعوة الى حين الاسلام بالحجة والسيف فانه فتح ينطوى فيه كل الفتوح وقيل
هو من الفتح وهى الحكومة اى قضينا لك قضاء بينا على اهل مكة ان تدخلها انت واصحابك
من قابل قوله واما للتعريض هذا هو السبب الثالث من الاسباب الخمسة قال الله تعالى ولئن
اتبعت اهواءهم بعد الذى جاءك من العلم ما لك من الله من ولى ولا نصير فابرز اتباع النبى عليه السلام
اهواء اليهود والنصارى فى معرض الحاصل فى صيغة الماضى مع القطع بانه لا يقع منه
تعريضا لمن صدر عنه اتباعها وتعلق الجزاء بها اعنى كونهم لا ولى لهم من الله ولا نصير وكذا
ابرز شركه فى قوله لئن اشركت ليحبطن عملك فى معرض الحاصل تعريضا لمن اشرك وجعل عمله
حبط تعريضا لمن اشرك وكذا ابرز زلل المخاطبين فى معرضه تعريضا بمن زلوا ولحوق الوعيد
العظيم بهم اعنى ما دل عليه قوله فاعلموا ان الله عزيز حكيم فان قيل التعريض فيما ذكر من
الآيات انما نشأ من اسناد الفعل الى فاعل يمتنع منه ذلك الفعل لا من صيغة الماضى قلنا
الاسناد الفرضى يكفيه الامكان الذاتى فلا تعريض من جهة الاسناد وان سلم فالتعريض فى
المضارع انما يكون بمن يحصل منه الاتباع والاشراك او الزلل فى المستقبل والاظهر بحثه لا يقال
اللام الموطئة توجب كون الشرط ماضيا فلا مدخل للتعريض فى كون الشرط ماضيا فى ولئن
اتبعت ولئن اشركت لانا نقول قد عرفت انه لا تنافى بين المقتضيات فيجاز تعددها على
انه قد يقال المقصود من الاتيان باللام والتزام المضى فى الشرط هو التعريض قوله و
نظيره اى ونظير نحو ولئن اتبعت فى كونه تعريضا وان لم يشاركه فى كونه شرطا وتعبيرا بالماضى
قوله تعالى مما ليس بالحاصل والمنبه عليه اى على ان المراد وما لكم لا تعبدون فيكون تعريضا قوله ولذلك اى
ولكونه للتعريض قيل ءامنت بربكم دون بربى مع انه المناسب لولا قصد التعريض واتبعه اى
ذكر بعده فاسمعون حثا لهم على الاصغاء ليفقهوا ما اراده من التعريض فيتبعوا ما هو عليه

وقوله هذا التعريض اشارة الى التعريض المذكور فى النظير اعنى وما لى لا اعبد و
ءاتخذ واما التعريض فى الآيات السابقة فمما لا يخفى حسن موقعه قوله طالب
المتكلم اى قاصدى قتله وعداوتى وذلك لوجه ترك المواجهة بالتضليل والتصريح وفى هذا التعريض
نكتة اخرى هى الاعانة على قبول الحق الذى هو وجوب عبادة الله وقبح عبادة الاصنام حيث
دل على امحاض النصيحة اذ لا يريد لهم الا ما اراد لنفسه قوله ومن هذا الاسلوب اى وفق اسلوب
اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب قوله تعالى قل لا تسألون عما اجرمنا حيث اسند الاجرام
الى نفسه وتابعيه والعمل الى المخاطبين وكذا من هذا الاسلوب ما قبله اعنى قوله وانا او اياكم
حيث ردد كلا من الفريقين بين الهدى والضلال ولم يصرح بتضليل المخاطبين فان قلت ما
فائدة او الاولى وهلا قيل وانا واياكم قلت لان المراد ترديد كون الفريقين معا اما على
هدى واما فى ضلال وليس براد ولو ترك او الثانية مع ترك الاولى تبادر من الكلام انه نشر على
ترتيب اللف وخرج من كونه كلاما منصفا وترك الثانية وحدها مما يشوش المعنى واعلم انه لا
تعريض فى ترديد كل من الفريقين بين الهدى والضلال بل فيه ترك التصريح بالتضليل واما قوله
اجرمنا ففيه تعريض باجرام المخاطبين فشارك فى ذلك الآيات السابقة فاستحق ان يقدم
على ما قبله وايضا هو اقوى فى الانصاف من الترديد فكان اولى بالتقديم قوله وهذا
النوع من الكلام اى المشتمل على اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب سواء كان فيه تعريض
او لا يسمى المنصف ومنصفا لوصف صاحبه حيث لم يجعل لنفسه مزية على مخاطبه ولان كل من
سمعه قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبه قوله ان تحصن على صيغة الحكاية مثال
لاظهار الرغبة وقد يجعل مثالا للتفاؤل ايضا وان قرئ على صيغة الخطاب كان مثالا لهما
وعليه اى وعلى اظهار الرغبة قوله تعالى ان اردن تحصنا اظهارا للرغبة فى ارادتهن التحصن
وفائدة تقييد النهى بالشرط التنبيه على انهن مع قصور عقلهن اذا اردن التحصن والتعفف
كان المولى احق بذلك وايضا نزلت الآية فيمن كن يردنه ويكرههن المولى على الزنا
وايضا اذا لم يردن ترك الزنا فلم يكرههن على الزنا فلا يتصور اكراههن عليه واذا اعتبر
نفى الامور لم يثبت مفهوم الشرط اعنى جواز الاكراه اذا لم يردن التحصن قوله وما
شاكل ذلك عطف على ما تقدم نظرا الى المعنى كانه قيل اسباب ابراز غير الحاصل فى معرض
الحاصل ما ذكر وما شاكله كايهام الشركة او المساواة بابرازه كذلك عنوان اكرمتك اذا جئتنى

وكالاستلذاذ بوقوع بخوان زار في الحبيب وكاظهار الوثوق به بخوان اعطاني
فلان كذا قوله من هذا القبيل اي من ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل فان مقتضى
الظاهر ان يقال الشرح رحمه الله ونكتة العدول التفاؤل مع اظهار الرغبة وانما فصله لانه ليس بشرط
قوله ومن هنا اي ومن مقام تقريرنا وتفصيلنا نكتة ابراز غير الحاصل في صورة الحاصل
تنبه للنكتة في ذكر مجيء الحسنة بصيغة الماضي واصابة السيئة بصيغة المضارع وهي
اظهار الرغبة في وقوع الحسنة دون السيئة على ما يقتضيه كمال الافتقار بعباده فان قد حكيت
صرح فيما مر ان النكتة في تغليب الماضي مع اذا كونه اقرب الى القطع الذي هو الاصل في
اذا ومثل هذه الآية فانه لا يتصور التنبه لنكتة تفاوت الشرطين من هنا قلت ما صرح
فيما مر هو النكتة العامة لاستعمال الماضي مع اذا والتي يتنبه لها من هنا هي النكتة الخاصة
ببعض موارده كما بينا وذلك على قياس ما عرف من النكتة العامة والخاصة في الالتفات
قوله وابراز المقدر في معرض الملفوظ عطف على ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل وهذا
الابراز هو النكتة الثانية من نكتتي المصير الى خلاف الاصل في الشرط والجزاء في معرض الملفوظ
به هو كونه معلقا ومعلقا به بتوسط كلمة الشرط وقد ابرز المقدر في المثال المذكور في هذا
المعرض لانصباب الكلام الى معناه بشهادة كل فطن سليمة قوله فانه مقدر هو على
صيغة الامر فيكون طلب الاعتقاد باكرام المتكلم معلقا بحصول اعتقاد المخاطب باكرامه فلا
حاجة في الاثباتية الواقعة جزاء الى ان تأول بالخبرية وقدر امتناع وقوع الاثباتية
شرطا **قوله** واما كلمة لو فحين كانت لتعليق ما امتنع بامتناع غيره جعل
اولا المعلق ما امتنع والمعلق به امتناع غيره وعكس ثانيا فقال معلق الامتناع اكرامك على امتنع
من مجيء مخاطبك فظهر من كلامه معا انه اراد تعليق الامتناع بالامتناع اما على تقدير
المضاف اي لتعليق امتناع ما امتنع بامتناع غيره ومعلق الامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع
واما على اعتبار حيثية الممتنع اعني امتناعه الا انه عدل عن العبارة الظاهرة الى ما امتنع
تارة في الجزاء وتارة في الشرط تنبيها على اعتبار المعنى فيهما ومحصل ما ذكره انها تدل على معنى
قولنا لما انتفى الشرط انتفى الجزاء بانتفائه فرجع الى ما هو المشهور من انها لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول وهذا لازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر
آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء

انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في
الماضي على حصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء
المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم
الثاني للاول مع انتفاء الاول ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد اي خروج العالم عن نظامه الموجود لتعدد الآلهة
وعلى ان الفساد منتف كانه قيل لم تفسدا فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال
توهم بعضهم ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ على المشهور ولم يدر ان ما ذكره
معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى
المشهور بيان سببية احد الانتفائين المعلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك الاستدلال
فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء
الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى
انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث هو ان يقصد بها بيان استمرار شيء فيربط بابعد النقيضين عنه
كقولك لو اهنتني لاكرمتك وقوله نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وقوله لو كشف الغطاء
ما ازددت يقينا قوله على سبيل القطع متعلق بامتناع غيره وفيه اشعار بان الشرط
مقدر الوجود في الماضي حتى يكون امتناعه اي انتفاؤه مقطوعا به وقوله امتنعت
جواب حين لتنزيلها منزلة لما واذا امتنعت جعلنا ما عدا الثبوت امتنع ان يكون جملتاها
او احدهما اسمية ولزم ان تكونا فعليتين ولو قال الفعل ماضيا لكان اظهر فان ذلك لازم
ايضا من قوله لتعليق ما امتنع وقوله بما امتنع على صيغة الماضي كما عرفت الا انه جعله
حالا لا يكون داخلا تحت اللزوم قوله واستلزم عطف على لزم وفاعله ضمير مصدر لزم اي
استلزم لزوم كونهما فعليتين مع كون الفعل ماضيا فان قلت اذا كان معطوفا على
لزم وجب ان يكون المعطوف لازما من قوله فحين كانت الى آخره كما ان المعطوف
عليه كذلك قلت نعم الا انه لازم للشرط بتوسط اللازم الاول انتهى فحين كانت كذا لازم
ان يكون الفعل في جملتيها ماضيا استلزم لزوم كونه فيهما ماضيا تنزيل المستقبل في
الآيات المذكورة منزلة الماضي المعلوم يعني وقفوا على النار او وقفوا حتى يشاهدوها
واطلعوا عليها كانها تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من وقفته على كذا انك

تي عرفتها اياه وجواب لو في هذه الآيات محذوف اي لرايت امرا هائلا عجيبا تقصر
العبارة عن تصويره وهذه امور انما تقع في الآخرة لكنها لتحقق وقوعها نزلت منزلة
الماضي المقطوع به فاستعمل فيها اذ ولو المختصان بالماضي فكانه قيل هذه احوال قد تحققت
وانقضت وانت ما رايتها فكان المناسب ان يقال ولو رايت لكنه عدل الى صيغة
المستقبل تنبيها على نكتة اخرى فان لفظ المستقبل الصادر عمن لا خلاف في اخباره
بمنزلة لفظ الماضي المعلوم تحقق معناه ويمكن ان يقال تلك الامور ماضية تاويلا مستقبلة
تحقيقا فروعي الجانبان معا قوله تنزيل مفعول له لستلزم ونظما على التنزيل لتاخره عن
طرف التنزيل اعني قوله منزلة الماضي لتلائم التعليل بين اجزاء المعلل لكان اولى
قوله منزلة تود وذلك لان ربّ المكفوفة بما لما كان دالة على تقليل محقق حقها ان تدخل على
فعل ماض ولا شك ان ودادة الكافرين كونهم مسلمين امر مستقبل الا انه نزل منزلة الماضي
في تحقق الوقوع فاستعمل فيه ربما ثم عبر عنه بلفظ المستقبل لما عرفت من احدى النكتتين
والقول الآخر للبصريين ان ما نكرة بمعنى شيء موصوفة بيود وما تعلق به ربّ محذوف اي
تحقق وعند الكوفيين ان التقدير ربما كان يود فلا حاجة الى تنزيل المضارع منزلة الماضي
ومعنى تقليل الودادة انهم من شدة الاهوال مدهوشون فان كانت منهم افاقة ما تمنوا
كونهم مسلمين وقيل المراد تكثير الودادة قوله واستلزم في مثل قولك عطف على استلزم
في مثل قوله وفاعله ضمير ذلك اللزوم ايضا ومفعوله القصد قوله استمرار الامتناع قيل عليه ان
كلمة لو تدل على الامتناع وقد دخل على المضارع الدال على الاستمرار فيفهم حينئذ امتناع الاستمرار
لا استمرار الامتناع واجيب عنه بانه كما ان الجملة الاسمية تدل بمعونة المقام على دوام
الثبوت فاذا دخل عليها حرف النفي دلت على دوام الانتفاء لا على انتفاء الدوام كذلك
المضارع الخالي عن حرف الامتناع يدل على استمرار الثبوت فاذا دخل عليه حرف الامتناع
دل على استمرار الامتناع ولا بعد في ذلك الا ترى ان قولك ما زيدا ضربت يدل على اختصاص
النفي لا على نفي الاختصاص فمعنى قولك لو تحسن الي لشكرت ان انتفاء الشكر بسبب
استمرار انتفاء الاحسان لا انه بسبب انتفاء استمرار الاحسان فان الشكر يتوقف على
وجود الاحسان لا على استمراره وقوله فيما مضى اشارة الى ان لو على معناها وان
المضارع الواقع موقع الماضي افاد استمرار انتفاء الفعل فيما مضى وانما قال وقتا فوقتا لان

الاحسان يوجد هكذا عرفنا فيلاحظ انتفاؤه بحسب اوقات وجوده لا استمرار
انتفائه في جميع الاوقات فيكون المضارع المنفي كالمثبت في ان الاستمرار المستفاد منه
تجددي لا ثبوتي قوله على نحو ما قال من القصد وانما قال بعد قوله انا معكم انما نحن
مستهزؤن ليظهر ان مقتضى الظاهر ان يقال الله مستهزئ بهم فعدل الى يستهزئ قصدا
الى استمرار استهزاء الله بهم وقتا فوقتا وهو انزال البلايا عليهم وادخال الهوان بهم
مع تجدد الازمنة قوله ويكسبون عطف على يستهزئ ولولا انه قصد به الاستمرار
لقيل لما كسبوا كما قال بما كنتم وانما فصل قوله لو يطيعكم ولم يعطفه على قولك لو تحسن
الي لانه لا يحتمل استحضار الصورة كما يحتمله قولك لو تحسن الي الا ان صاحب الكشاف
حمله على امتناع الاستمرار وعقبه بما هو اختيار المصنف وبالغ فيه حيث حكم بانه وارد عليه
لان عنتهم اي وقوعهم في المشقة والهلاك انما يلزم من استمراره عليه السلام على اطاعتهم
فيما يعن لهم ويستصوبونه اذ فيه اختلال امر الايالة وانقلاب الرئيس مرؤسا والمطاع مطيعا
اياهم في بعض ما يرونه فيها استمالتهم واستجلاب قلوبهم فلا عنت قوله ولذلك ان ترد
الغرض من لفظ ترى وتود وتحسن وجه ثان في هذه الامثلة وهو ان يقصد بصيغة
المضارع فيها الى استحضار الصورة فان المضارع دال على الزمان الحاضر الذي من شانه
ان يشاهد ما هو واقع فيه فيقصد به الى احضار الصورة في الحال وجعلها مشاهدة ثم انه
جعل الاستحضار في تود راجعا الى صورة الودادة وهو ظاهر وفي لو تحسن الى الصورة
منع الاحسان على قياس ما مر من ان القصد بلو تحسن الى استمرار امتناع الاحسان الا انه
اختار هنا لفظ المنع على الامتناع لزيادة التقبيح وذكر فيما ترى استحضار صورة المرئي
المستتبع لاستحضار صورة الرؤية تنبيها على ان المقصود من استحضار صورة الرؤية
استحضار صور تلك الحالات المرئية فان قلت اذا كان لو تحسن لاستحضار صورة
انتفاء الاحسان كان لو ترى لاستحضار صورة انتفاء الرؤية لا لاستحضار صورة الرؤية
قلت يجوز ان يعتبر اولا انضمام لو الى المضارع ثم يقصد استحضار الصورة فيكون راجعا
الى الانتفاء ويجوز ان يقطع النظر عنه ويقصد الاستحضار بالمضارع وحده وانما يتعين
هذه المعاني باقتضاء المقام كما ان تعين استمرار الامتناع وعكسه انما هو بحسبه ولا شك
انه لا معنى لاستحضار صورة انتفاء الرؤية في لو ترى كما لا طائل في استحضار صورة الاحسان

في لو تحسن فتدبر ولا تلتفت الى ما يقال من انه جعل لو في لو تحسن للتمني دون الامتناع
لان لو التمني لا تختص بالماضي فلا حاجة الى التأويل قوله قائلين لما يقولون يعني
قولهم ربنا ابصرنا وسمعنا فارجعنا نعمل صالحا وقوله متقاولين بتلك المقالات اشارة
الى قوله تع يرجع بعضهم الى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم
لكنا مؤمنين الخ فكانه اكتفى بذكر استحضار صورتي المجرمين والظالمين عن التعرض
لاستحضار صورة الموقوفين قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب قوله كما في والله الذي
ارسل اي كما لاستحضار الذي فيه فان قوله تثير يعني اثارت بدليل فسقناه لان الماضي
لا يكون ماخوذا عن المستقبل والقزع بفتحتين جمع قزعة وهي قطعة من السحاب رقيقة و
المندوف المضروب بالمندفة وهي آلة الندافين تتضام اي ينضم بعض تلك القزع الى
بعض والنطفة ثم قائمة مقام تارة اخرى اي تكون اولا عن قزع متبدد ومتضام ثانيا بعد
ان يصير ركاما سحابا متراكما اي متراكبا بعضه بعضا قوله وانه اي العدول عن
الماضي الى المضارع لاستحضار الصورة وهو المسمى عند النحاة بحكاية الحال الماضية
قوله باني قد لقيت بدل من قوله بالاقيت في البيت السابق وهو الا من مبلغ فتيان
فهم بلاقيت عنده حى بطان وهو موضع والغول من السعالي وكل ما فيلك يسميه
العرب غولا تهوي اي تسرع كانها تنزل وتسقط والسهب الفلاة والصحيفة الورقة من
القرطاس والصحصحان المستوي فخرشت اي ستطلت يقال صرعه اي القاه على الارض
فاتلكه ولم يؤنث صريعا لانه بمعنى المفعول والجران مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره
واللام في للبدين للاختصاص او بمعنى على وبين بذينه الليبين بعيان آخران
تلت لها كلانا نضو ارض اخو سفر تخلى لي مكاني فشدت شدة نحوي فاهوت لها كفي
بمصقول يماني النضو المهزول الشدة الحملة واهوت كفي بالسيف اي اومأت به فاضربها
اي ضربتها والضمير للغول والتعبير مرجعه اورد البيت الاول قوله من هذا القبيل اي من العدول
الى المضارع لاستحضار الصورة قوله فاستقدم عطف على الزم او استقدم الاولى الثاني
وفاعله ايضا ضمير اللزوم اي واستقدم كون جملته فعلية بدل ان يحمل انتم على انه فاعل فعل
محذوف لا مبتدأ خبره تملكون لتكون لو داخلة على جملة فعلية قوله لفائدة التأكيد
فيه بحث لانه لو كان من قبيل التكرير للتأكيد وكان الحذف لمجرد الاختصار كما ذكر لم

لم يلزم الحذف في نحو وان احد من المشركين استجارك فالصواب ما عليه الجمهور من ان
المقصود الابهام بالحذف ثم التفسير فلا يجوز اجتماعهما وقوله لدلالته ضمير عليه مردود
بان كلمة الشرط تدل على الفعل المطلق وقوله تملكون يدل على خصوصيته ولا مدخل في
ذلك للضمير الذي هو انتم على ما بنا من الفوات سواء بالطمئني الا ان يقال لولا انتم لما احتيج الى
تقديرها فله دلالة ما على محذوف قوله منفصلا حال من المستتر في المبدل الراجع الى
ضمير او مفعول له اي علي تضمين الابدال معنى الجعل وقد يقال لا حاجة وقد يقال لا حاجة
الى تكلف الانفصال بل الصلة لو تملكون انتم تملكون فحذف الجملة الاولى باسرها
وبقي تاكيد فاعلها مع مفسرها واجيب بان فيه التزام كثرة الحذف بلا ضرورة وكان العدول
الى المضارع اعني تملكون لاستحضار الصورة وذهب المبرد الى ان لو قد تستعمل
في المستقبل بمعنى ان كما في اطلبوا العلم ولو بالصين واباهي بكم الامم يوم القيامة
ولو بالسقط وعلى هذا جاز ان يحمل لو تملكون على الاستقبال اي ان تملكوا لبخلوا خشية الفقر
وذهب صاحب الكشاف الى انه لما حذف الفعل هنا برز الكلام في صورة المبتدأ
والخبر فافاد الاختصاص كما يفيده صريح المبتدأ والخبر في مثل انا سعيت في حاجتك والمعنى
ان الناس هم المختصون بالشح البالغ **قوله** واشباه هذه اللطائف
اي المذكورة في مباحث تقييد الفعل بالشروط المختلفة يقال تغلغل الماء في الشجر اي دخل
في تجاويفه وعروقه والراسخة جمع راسخ من رسخت الشجر اذا اعتلقت الشجر وثبتت
الى منتهاه وسناكل كانه اراد بالراسخة الذين ارتقوا الى درجة تعليم الغير كاشالا من علماء
المعاني واللام في قوله لمجتنى متعلق بلا تتم يريد ان مسائل علم المعاني باسرها مما لا يحيط به الا
علمه تع وذلك لانها مستخرجة من تتبع جزئيات التراكيب وتعرف ما فيها من لطائف النكت
منضبطة على وجه يحصل به قاعدة كلية هي مسألة من علم المعاني ولا شك ان آحاد التراكيب
غير منحصرة فلا يمكن البشر ان يطلع عليها ويتعرف جميع لطائفها حتى يستخرج جميع القواعد
المتعلقة بجميع نكتها فكثير من مسائل علم المعاني بعد بالقوة لم يصل احد من الراسخة اليها
ولا الى اللطائف الجزئية التي تستخرج هي منها بل علم الله تع محيط بجميع مسائله وبتفاصيل
لطائف التراكيب التي هي تبتنى تلك المسائل بلا تتبع قوله ولا يدخل كنه بلاغة القرآن
لا يخفى على الشامل بغيته كما ان علم المعاني لا يحيط به الا علام الغيوب كذلك هو المقصود

الاصلي منه اعني العلم ببلاغة القرآن ليس حاصلا بتمامه الا لآحاد قوله هذا الفن اي
الفن الثالث والاستيراء طلب الورى وهو خروج النار من الزند ولا تضع في
المستودعات والراكض من ركض الدابة اذا استحثها للعدو قوله الى اناء مدى
الى ابعد غاية متعلق براكض وكذا البيت في باستنزاع طرق اي طاقة والمتفوق المرتضع
تفوق الفصيل اذا شرب اللبن فواقا فواقا وهو زمان ما بين الحلبتين فان الناقة
تحلب ثم تترك زمانا قليلا يرضعها الفصيل لتدر ثم تحلب وبق جمع افواق جمع فيقة جمع
فيقة بكسر الفاء وهي اللبن المجتمع فيما بين الحلبتين وقوله بعوق ثم متعلق بمتفوق و
صفة راكض كموقع ومتوسل وطامع والصفايا جمع صفية وهي المختارة وحبات القلوب
سويداواتها وضمير عليها راجع الى ما تؤثرها يقال خطيب مصقع اي بليغ مجهر والخبايا جمع
خبية وهي المخبوءة قوله بذلك اي بما ذكر من الركض وما يعقبه من الصفات فاني
في كنا اذا تأملت فيه باستقصاء منتقلا اي متدرجا في الانتقال من العلم الاجمالي الى
العلم التفصيلي فان عجز المتحدين بالتنزيل عن ان يأتوا بسورة من مثله دال اجمالا على
انه معجز وبعلم المعاني والبيان يتوصل الى تفصيل ذلك الاجمال ويعلم ان اعجازه بما فيه
من النكت واللطائف الخارجة عن طوق البشر وحاصل ما ذكر ان ما اودعناه في
الفن الثالث لا يتضح حق اتضاحها ولا يتأتى كما ينبغي الا الذي طبع نقاد وخاطر وقاد
يستنزع طاقته في سعيه لتحصيلها الاقوى بحيث على تحمل المشاق وصول الطمع في السعادة
العظمى والذروة الحسنى الكبرى المطلوبة لذاتها قوله والفوز بالجر وقد يروى بالنصب عطف
على محل المثوبة الحسنى **قال الفصل والوصل** قوله مركوز خبر مبتدأ
ان ليس بمتنع والمعنى ان عدم امتناع الاتحاد والمباينة والتوسط بين مفهومي جملتين
مقرر مثبت في ذهنك على وجه لا سبيل لك الى الانكار وقوله لا تجد ما صفة لمركوز
او حال من المستتر فيه او خبر ثان وفاعل ليس ضمير راجع الى الاتحاد على التنازع وانما ضمير
الشأن وانما ذكر سلب الامتناع دون الامكان لئلا يتوهم الامكان الخاص فيخرج عنه ما كان
واجبا من هذه الاقسام يقال تآخى زيد وعمرو اذا اتخذ كل منهما صاحبه اخا والاربا ط
مصدر المبني للمفعول في الرابطه وربطه كلاهما بمعنى والمستحكم بكسر الكاف من استحكم الشيء
صار محكما والاواخي جمع آخية بتشديد الياء منهما وهي قطعة حبل يدفن طرفاها ويظهر منها

منها عروة تشد اليها الدابة والمراد بالاواخي جهات الارتباط قوله ولان يباين
عطف على اتحاد والوشائج الوسائل جمع وشيجة وهي عروق الشجر وتطلق على
القرابة المشابكة ولان يكونا اي مفهوما جملتين بين بين اي بين الاتحاد والمباينة
والآصرة ما عطفك على غيرك من رحم او معروف او غيرهما وهنالك اشارة الى بين
الجملتين قوله فينوط بالنصب عطف على يكونا بين الاولى اي بين الحالة الاولى
التي هي الاتحاد والحالة الثانية التي هي المباينة لاذ كل اي لما بينهما من آصرة
الرحم والاتصال بوجه او محصول الكلام ان بين مفهومي جملتين فرضا اما كمال
الاتصال او كمال الانقطاع او التوسط بينهما قوله هو ترك العاطف وذكره افرد الضمير
الراجع الى الفصل والوصل لانهما صارا بمنزلة اسم واحد لباب مخصوص وقدم الفصل
الذي هو ترك العاطف لانه الاصل ولان مداره على جهتين من تلك الجهات الثلاث اعني
الاتحاد والمباينة ومدار الوصل على جهة واحدة هي التوسط ولا يقدح فيه المدار به التخلف
على سبيل الندرة او القلة كالوصل لدفع الايهام مع المباينة والفصل للاحتياط مع التوسط
وقوله وكذا طي الجمل عن البين ولا طيها يعني ان مدارهما ايضا على هذه الجهات فان
الغالب انه اذا كان بين الجمل من الاتحاد والتناسب ما يعلم بواسطته بعضها من بعض يصار الى
طي الجمل والا فلا ولا يرد ان المدار على وجود القرينة وقصد الاقتصار وما يترتب عليه من
النكت وعدمهما لا على الجهات المذكورة ثم العمدة في الايجاز طي جنس الجمل واحدة كانت
او زائدة وقد يحصل بحذف المفردات ايضا وقوله عن البين يوهم اختصاص طي الجمل بما
الكلام قوله وانها اي هذه الجهات الثلث لمحك البلاغة اي ما يمتحن به بلاغة المتكلم
فان يطلق فيها المتفصل المحسن كالبلاغة واصل المحك الذي يحك به الذهب فيعرف جودته
من رداءته ومنتقد البصيرة اي الموضع الذي ينتقد فيه البصائر ويعرف جيادها
من زيوفها والمتفاضل موضع تفاضل الاشياء بعضها على بعض والمعيار الميزان يعرف
العيار والمسبار آلة يعرف بها غور الجرح ومقدار عمقه والمنجم المظهر من نجم النبت اي
ظهر والمعجم موضع العجم من عجمت العود اذا عضضته لتعرف صلابته من رخاوته و
الجلاء بالكسر مصدر جلوت السيف صقلته والصداء بالهمزة والقصر مصدر صدئ الحديد
بالكسر اي وسخ واسود والقدح السهم قبل ان يراش والمعلى هو السابع من قداح الميسر وله

النسب الاعلى وان ذلك ينتج الهزة عطف على القدح والابداع الاختراع والوشي النقش
قوله كعنوان تذكر اي الجمل تشمل التمييز المذكور مع مساهلة في العبارة والمراد كعنوان يعرف
ان الجمل في اي موضع تذكر متعاطفة وفي اي موضع تذكر غير متعاطفة وانما كان تمييز موضع
العطف عن غير موضعه هو الاصل في الفن الرابع لان المقصد الاعلى منه مباحث الفصل و
الوصل لكثرة تواردهما وهي مبنية على ذلك التمييز المحتاج لخفائه الى مزيد اعتنا بشانه واما
مباحث الجملة الحالية والايجاز والاطناب فكالتبع للمقصود بالذات قوله وانه اي العطف
او التمييز ويشهد للاول شيئان الاول ان التغايط بالعطف انسب منه بالتمييز الثاني قوله
فيما بعد واما توسيط الواو بين جمل لا محل للمعطوف عليها من الاعراب فانما يعد تعاطيه للاقبال
رجوع الضمير الى العطف يستلزم استدراك قوله اعلم ان تمييز موضع العطف الخ لانا
اذا تبين ان العطف في اي موضع يقرب وفي اي موضع يبعد وانكشف احوالها فقد حصل
تمييز مواضع العطف عن غيرها فلا استدراك وانما ذكر القصد في تقسيم القريب والبعيد حيث
قال فيما سوى ان تقصد العطف بينهما بناء على انه اراد بالعطف الذي حكم عليه بانه نوعان
المصدر المبني للفاعل ولذلك قال يعتمد معرفة اصول ثلثة ولم يقل يعتمد اصولا ثلثة ولا
ان العطف بهذا المعنى يتضمن لعدم تصرح بل في ضمنه قوله سوى ان العطف في باب البلاغة
في العطف المطابق لمقتضى الحال يعتمد معرفة اصول ثلثة واما العطف الذي يقصد بصحة التركيب
وتادية اصل المعنى فلا حاجة فيه الا الى الاصل الثالث اعني وجه كونه مقبولا قوله الموضع الصالح له
من حيث الصنع انما اعتبر الوضع لان المرجع في كون الموضع صالحا للعطف الى معاني حروف
العطف بحسب الوضع فالموضع الصالح للعطف بالفاء ان يكون المعطوف بعد المعطوف عليه بلا مهلة
لان الفاء موضوعة لذلك والموضع الصالح لثم ان تكون هناك مهلة وهكذا قياس باقي
الحروف وفائدة العطف ما يترتب عليه من كون الثاني مثل الاول على الارتباط الذي يقتضيه
معنى الحرف سواء تشاركا في معنى اعراب او لا ووجه كون العطف مقبولا عند البلغاء اما في
الواو فان تكون بين المعطوفين جهة جامعة واما في غير الواو فان تكون بين المعطوفين
نسبة مخصوصة يقتضيها معنى العاطف قوله وانت اذا اتقنت معاني الفاء بيان لقرب
القسم الاول من القريب وهو العطف بغير الواو قوله على معنى محصل اي معين مقصود في
نفسه يستفاد ذلك المعنى من الجمل يعني مخصوصا يشتمل ذلك البين على فائدة العطف وكونه مقبولا

في ذلك البين فالاصول الثلثة ممهدة في العطف بغير الواو لتجرد ضبط معانيها
الوضعية بخلاف الواو فانه يدل على معنى مبهم غير متحصل هو مطلق الجمع في معنى من
المعاني على احتمال المقارنة والتعقيب والمهلة فليست الاصول الثلاثة ممهدة في الواو
بمجرد ضبط معناه الوضعي قوله وكذلك اذا اتقنت بيان لقرب القسم الثاني من
القريب وهو العطف بالواو اذا كان للجملة المعطوف عليها محل من الاعراب وتحمل ما ذكر
فيه بيان قد مر ان الاعراب صنفان اصل وتبع منحصر في خمسة فالصنف الاول ليس موضعا للعطف
باي حرف كان لفوات شرط العطف فيه اعني تقدم متبوع وكذا اربعة من الصنف الثاني اي
ليس شيء منها موضعا للعطف لفقدان ذلك الشرط حكما كما في البدل فان المبدل منه في
حكم الساقط ولفقدان ما يقتضيه الواو من التغاير بين المعطوفين كما في الوصف والبيان
والتاكيد فتعين ان موضعه هو الخامس من صنف الثاني وقد تحقق عندك ان كل واحد من وجوه
الاعراب دال على معنى فاذا كان للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر في العطف بالواو
اعني المشاركة في ذلك المعنى وحينئذ فقد تمهد لك من تلك الاصول الثلثة اصلان معرفة موضعه
ومعرفة فائدته ثم اذا عرفت ان شرط مقبولية العطف بالواو هي الجهة الجامعة بين
المعطوفين فقد تمهد لك الاصل الثالث واستبان امر القرب ولم يرجع الى تفصيل كلامه
قوله واتقنت ان الصنف الثاني اي الاعراب التبعي منحصر في تلك الانواع اي لا يوجد الاعراب
التبعي الا فيها فلا حاجة الى جعل الاعراب بمعنى المعرب ولا الى تقدير مضاف على معنى
ان ذا الصنف الثاني منحصر بكون تلك الانواع اتباعا قوله واتباع الثاني الاول في التابع
لان الاتباع المذكور ليس من تلك الانواع بل هو العطف بالمعنى المصدري والمعدود في
تلك الانواع هو العطف بمعنى المعطوف وكانه عدل عنه لئلا يصير قوله فيما بعد انما موضعه النوع
الخامس بمنزلة ان يقال موضع العطف هو المعطوف دون باقي التوابع وايضا فيما ذكر
دلالة على ان كلمة اي حرف عطف ولهذا انكر فقال اي بتوسط حرف قوله وعلمت كون المتبوع
عطف على اتقنت في قوله وكذلك اذا اتقنت وانما اورد في المعاني السابقة الاتقان
لكون تلك المعاني متقنة اي محكمة مقررة في علم النحو بلا شبهة ولا حاجة الى البيان و
هنا الى كون المبدل منه في حكم المنحى والغرض عنه انما يعلم مما وقع في عبارة النحاة من ان
المبدل في حكم تنحية المبدل منه اي تبعيده وازالته مع ان كلامهم هذا ليس بجار على ظاهره

بدليل صحة قولك زيدٌ رأيتُ غلامه رجلاً صالحاً ولو كان المبدلُ منه في حكم الساقط
بالكلية لخلا الكلام عن العائد الى المبتدأ بل ارادوا به ان العمدة هو البدل لما تقع توطئة
لذكره فكانه في حكم الساقط قوله ويعرفون بتصريح بل في ترجمة الغلط وذلك ليخرج الكلام من
ان يعد صادرا بلا روية فان المتكلم يرى بتصريح بل انه ذكر الاول بتعمد الا انه اضرب عنه
واعرض والتعقيب بهذا ان يقال لفظ البدل معناه بحسب اللغة ما يقوم مقام ذلك
الشيء وذلك انما يتصور اذا كان الشيء متروكا او في حكم المتروك ففي تسميته بالبدل اشعار
بسقوط المبدل منه فاذا انضم اليها توصيتهم باظهار كلمة الاضراب في القسم الذي كان ظهر فيه
اطراح المتبوع علم ان الكل في حكم الطرح بتقدير الا ما يقال من ان اقسام البدل
متماثلة فيلزم تساويها في الاحكام فمحل نظر قوله وعلمت في الوصف عطف على علمت
السابق وهذا ايضا حكم يعلم بالتأمل في هذه التوابع فان قلت ان اريد الاتحاد في المفهوم
فذلك في بعض صور التاكيد والبيان وان اريد الاتحاد في الذات فهو لا يمنع من صحة
العطف كما في الصفات التي يعطف بعضها على بعض قلت انما جاز تعاطف الصفات
لانه لم يقصد بشيء منها الذات التي هي جهة الاتحاد بل المفهومات المتغايرة بخلاف الموصوف والصفة
فان ما به الاتحاد مراد بالاول قوله ثم رجعت عطف على انعت وعلمت اي اذا رجعت بعد
انعاتك وعلمك بما تقدم الى ملك فتحقق ان معنى الواو اعني الجمع يستدعي المغايرين بين معطوفيه
اذ لا يعقل جمع بين الشيء ونفسه قوله حصل لك جواب الشرط الذي هو اذا انعت يريد ان
الاعراب ما عطف عليه ولم ينب عليك عطف على حصل يقال ذهب عليه كذا اذا غفل عنه
والامثلة الثلثة من قبيل الصنف الاول بناء على ان زيدا على جاء لا عطف على مستتر فيه
وان عمرا مفعول عرفت لا عطف على مفعول مقدر وكذا الحال في راكبا واما نحو قوله الا يا نخلة
من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فيشارك الصنف الاول في انتفاء تقدم المتبوع
الا ان المتبوع في الصنف الاول معدوم وهنا مؤخر والمراد بلزوم عدم النظير انه جدير بان
لا يوجد له نظير وان وجد على قلة كقوله ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على
ولا يخفى عليك ان كلامه هذا يدل على امتناع تقديم التوابع في السعة وذكر المحققون من النحاة
ان تقديم المعطوف جائز بشروط ثلثة الضرورة وعدم التقدم على العامل وكون العاطف
احد الحروف الخمسة اعني الواو والفاء وثم واو ولا وقد يقال جاز ان يعطف ورحمة الله على

على ضمير السلام المستتر في الظرف بلا فصل ولا تاكيد على سبيل الشذوذ قوله
واما قوله عز وجل واياي فارهبون يريد ان المعطوف عليه اذا كان مقدرا مقدما على
المعطوف بقرينة توجد هناك كان العطف على الفعل المقدر كالملفوظ به فتقديره
فارهبون دال على عامل اياي اي فارهبوا وفسر له وانما انفصل ضمير المفعول لتقديمه على
عامله لاجل التخصيص وعطف المفسر على المفسر بالفاء لان المراد رهبة بعد رهبة وحتى كونه
مغايرا للمعطوف عليه باعتبار الاتحاد النوعي وقد يقال ان ادخال الفاء بينهما من حيث ان
حق المفسر ان يذكر عقيب المشكل التفصيل بعد الاجمال في نحو قوله تعالى فتوبوا الى بارئكم
فاقتلوا انفسكم على ما هو المشهور والواو في واياي لعطف جملة اعني ارهبوا على قوله
تعالى واوفوا بعهدي والذي تعرض له في علم النحو هو الاصل رعاية شريطة التفسير فعلى هذا
الاية من قبيل هذا الاصل واما نحو قوله تعالى او كلما عاهدوا عهدا افنضرب عنكم الذكر صفحا
اثم اذا ما وقع آمنتم به مما دخل فيه همزة الاستفهام على الواو والفاء او ثم فقد قيل عطف
على مقدر كما اختاره وقيل عطف على ما قبله من الكلام الا انه ادخل الهمزة بين المعطوفين
قصدا الى معنى التوبيخ ونحوه في المعطوف اما باعتبار اجتماعه مع المعطوف عليه او ترتبه
عليه بلا مهلة او بمهلة قوله المستدعي فعلا لولا على معناه يعني ان حرف الاستفهام يستدعي
فعلا مطلقا فلا بد لخصوصيته معناه المحتمل من قرينة اخرى في سياق الكلام وانما
جمع القرائن نظرا الى تعدد الموارد التي اشار اليه بلفظ نحو وفي قوله ومما كفروا
مسامحة لان الفعل الذي حذف مع فاعله هو كفروا لا اكفروا والذي عطف عليه كفروا
هو الفعل العامل في كلما عاهدوا اعني نبذه فريق منهم قوله وحصل لك ايضا عطف على
حصل الاول قوله ليس لواحد منها موضعا للعطف بالواو وانما قيدنا بالواو وان شاركه
في ذلك الفاء وغيره لانه المقصود بالبحث في هذا المقام ولان بعض الانواع الاربعة
صالح للعطف بثم او بل كقولك اعجبني زيد ثم حسنه او بل حسنه وجاء في اخوك اب
زيد وجاء في زيد بل عمرو واراد بشرط العطف تقديم المتبوع وبشرط معنى العطف بالواو
التغاير بين المعطوفين وانما لم يجعل التغاير شرطا لمعنى العطف مطلقا احترازا عن
العطف بثم قوله انما موضع النوع الخامس يعني اتباع الثاني للاول في الاعراب بسط

حرف قوله واما نحو قوله عز اسمه وما اهلكنا اشارة الى جواب نقض يرد على ما ذكر من ان
الوصف ليس موضعا للعطف فان قوله لها كتاب جملة ظرفية او اسمية وقعت صفة
لقرية مع وجود الواو بينهما وتقرير الجواب ان تلك الجملة حال من قرية لا وصف لها وانما
جاز الحال من النكرة بلا تقديم الحال عليها لانها بسبب وقوعها في سياق النفي في حكم
الموصوفة اذ المعنى على قرية من القرى وحمل قوله ولها كتاب معلوم على الوصف بجعل الواو
لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف على ما في الكشاف ليس بشيء اذ لم يثبت واو بهذا المعنى
واعتذر المصنف لصاحب الكشاف بان ما ذكره سهو منه ولا عيب فيه لان
لانه ذهول يزول بادنى تنبيه والبشر لا يخلو عنه انما العيب في الخطأ وهو ان يستقر الصور
المنافية للحق فلا تزول بسرعة وقد يقال تكرر في الكشاف الحمل على الوصف مع بسط
وتفصيل فالحكم بكونه سهوا سهو ثم الظاهر ان قوله تع وثامنهم كلبهم صفة لسبعة كما يشهد به
اخواه اعني ثلثة رابعهم كلبهم وخمسة سادسهم كلبهم الا ان سبعة في حكم الموصوفة حتى
يصح الحمل على الحال وايضا قوله سبعة خبر لمبتدأ محذوف فلا يصح اتفاقا ولا شك ان معنى
الجمع يناسب معنى اللصوق وباب المجاز مفتوح فليحمل هذه الواو عليه تاكيدا للصوق الصفة
بالموصوف فتكون هذه ايضا غير العاطفة كالتي بمعنى مع والحالية والاعتراضية ويؤيد
ما روي عن ابن عباس انه قال حين جاءت الواو انقطعت العدة اي لم يبق بعدها عدة عاد
يلتفت اليها وذلك لان المبالغة في تحقق هذه الصفة لموصوفها تدل على ان هذه العدة
هي الصواب قوله وسيزداد ما ذكرت وضوحا في آخر هذا الفصل فانه ذكر هناك
انه يجوز الحال من النكرة بلا تقديم اذا كانت مع الواو لعدم الالتباس بالصفة كقولك
جاءني رجل وعلى كتفه سيف واذا كانت النكرة مستغرقة كما في هذه الآية كان ذلك
ادخل في الجواز قوله ثم اذا اتفقت ايضا شروع في تمهيد الاصل الثاني في الواو وكلمة
اذا مع ما في حيزها معطوفة على نظيرتها في تمهيد الاصل الاول وقوله معرفة موضعه وفي معرفة
فائدته بدل اشتمال من اصلان لان الاصلين هما الموضع والفائدة لا معرفتهما الا ترى
الى قوله والعطف في باب البلاغة يعتمد معرفة اصول ثلاثة احدها الموضع الصالح الخ قوله
فاذا عرفت شروع في تمهيد الاصل الثالث في الواو وانما اختار عرفت على تقدمت و
علمت تفننا في العبارة وتنبيها على ان ما تقدم امتن في علم النحو ومعلوم مما ذكر فيه

فيه بتأمل واما وجه القبول في العطف بالواو اعني الجهة الجامعة فانما يعرف في علم المعاني
كما سنفصلها واورد المثال من عطف المفردات وان كان الكلام في عطف الجمل
اشعارا باشتراط الجهة الجامعة في عطف المفردات ايضا وانما قال اولا مذكرا وثانيا
مؤنثة نظرا الى تذكير كل وتانيث كلتا وقد يقال كلتا تاكيد والمبتدأ هو المذكورات
الى تعد فوجب التانيث بخلاف كل فانه مبتدأ مذكر **قال** واما
توسط الواو بين جمل لا محل لها الخ اي ليس بسبب البعد فيما تعد تعاطيه قوله غير ممهدة
لك يريد ان تلك الاصول الثلاثة غير ممهدة ههنا بتمامها وذلك لان فائدة العطف بالواو
في جمل لا محل لها غير ظاهرة ولهذا يسأل ان الواو فيما بينها للتزيين اللفظ فقط وكذا
موضعه المعلوم في النحو انما يظهر في المفردات بلا اشتباه ويظهر ايضا فيما هو في
حكم المفردات من الجمل التي لها محل من الاعراب على طريقة المقايسة بادنى تامل ودون
الجمل التي لا محل لها وبعلمه ان عدم كون الاصول ممهدة هو السر والسبب في ان دق مسلك
هذا التوسط وما قصرها عليه الخ وما قصر البلاغة على معرفة الفصل من الوصل قوله
ان احدا بلغ المنتهى عطف على مزيد غموض هذا الفن بحيث يجري مجرى التفسير اي هو غوضه
كالعقبة العليا فلا يتجاوزها الا من خلف الفنون الاخر التي هي كالعقبات السفليات
قوله واعلم انك اذا تاملت الخ يريد تقريب البعيد بالخفة في التقريب وفي قال
قرب ضمير مصدر تاملت والباء في بحيث متعلق بقرب على معنى الظرفية وفي
بادنى تنبيه متعلق به ايضا على معنى الاستعانة وفي باذن الله متعلق بلا يخفى قوله
وتلخصوا في التنبيه هو ان الجملة متى نزلت الى آخره وتنزيلها منزلة العارية عن المعطوف عليها
اشارة الى فوات شرط العطف سواء كان بالواو او بغيره اعني تقدم متبوع سابق
المعطوف اما لفظا تحقيقيا كما اذا اريد قطع الجملة عما تقدمها او حكميا كما اذا اريد ابدالها من
جملة اخرى سابقة عليها وتنزيل الجملة الثانية منزلة الاولى منزلة نفسها اشارة الى
فوات المغايرة التي هي شرط العطف بالواو ولم يذكر الصفة ههنا لان الموصوف ذات
محكوم عليها بالصفة حقيقة وذلك لا يتصور في الجملة اصلا فالموضحة لما قبلها تجعل بيانا
لا وصفا وانما ذكر الصفة فيما تقدم لانه جعل البحث هناك شاملا لعطف المفردات كما
يدل عليه تمثيله للجهة الجامعة بعطف المفردات على ما اشرنا اليه وانتفاء الجهة الجامعة بين

الجملتين اشارة الى فوات شرط كون العطف بالواو مقبولا عند البلغاء فان قلت
قوله لكمال الانقطاع عنها متعلق بقوله لم يكن بينها وبين الاولى جهة جامعة فيدل على ان انتفاء
الجهة الجامعة بكمال الانقطاع والامر بالعكس قلت بل هو متعلق بالجميع اعني قوله لم يكن
ايضا موضعا لدخول الواو فان قلت كيف جعل هنا وجه القبول راجعا الى الموضع
الصالح الذي هو الاصل الاول مع انه علم فيما سبق اصلا ثالثا قلت لما قيد الموضع
الصالح هناك بكونه من حيث الوضع لم يتناول وجه القبول لانه من حيث البلاغة واطلقه هنا
تناوله واعتمد في كونه اصلا ثالثا على التفصيل السابق لا يقال كمال الانقطاع فيكون لاختلاف
الجملتين خبرا وطلبا ولا تعرض له هنا اصلا لانا نقول لعله اراد بالجهة الجامعة هنا
المناسبة التي تعم الجامع العقلي والوهمي والخيالي وغيرها فكانه قال ليس بينهما مناسبة
جامعة ولا شك ان الاتفاق في الخبرية والطلبية من المناسبات الجامعة فينتفي ولو منهما
كمال الانقطاع بنوعيها قوله وانما تكون اي الجملة موضعا لدخول الواو واذا توسطت
بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع مقيسة الى الجملة الاولى وهذا بمنزلة قوله فيما سبق وتارة
موضعه النوع الخامس واعلم انه لم يتعرض للاصل الثاني اعني فائدة العطف بالواو هنا
اي فيما جعل لا محل لها من الاعراب مع كونه داخلا بالتعرض لعدم ظهوره كما قد يقول فائدة العطف
بالواو فيما لا محل لها من الاعراب هي التشريك والجمع بين مضموني الجملتين في التحقق فيجب
نفس الامر فان قلت اجتماعهما واشتراكهما في ذلك التحقق معلوم بدون الواو ودلالة الجملتين
على تحقق مضمونيهما في الواقع فيجتمعان فيه قطعا قلت الذي ذكرته انما هو بدلالة عقلية وكلامنا في
مقصودة في العطف يتعين القصد الى بيان الاجتماع ويتقوى الدلالة العقلية بالوضعية
ويندفع ايضا توهم الاضراب عن الجملة الاولى الى الثانية قوله والكل من هذه الانواع
اي القطع والابدال وكمال الاتصال بالايضاح او التاكيد وكمال الانقطاع والتوسط بينهما وغير
ورودها لهذه الانواع والمشترك في طبق ورتبة راجع الى ورودها وهناك اشارة الى
اقتضاء الاحوال ومن البلاغة حال من درجة وجوز تعددها نوعا وضمير يناط للكلام
قال انا الحالة المقتضية للقطع بين اول الاحوال المقتضية للانواع
المذكورة باسرها على وجه كلي بل التفصيل في اكثرها ثم عقبها بامثلة كثيرة لكل واحد منها ليكون
لك عودا الى التامل في هذه الاحوال ومقتضياتها فينكشف لك عنها غطاؤها وذلك

وذلك مزيد غموض هذا الفن ودقته كما مر قوله لا تريد ان تشركه الثاني اي تجعل
الثاني شريكا للكلام السابق في ذلك الحكم فالضمير مفعول ثان بشهادة المعنى قدم
على الاول لاتصاله بالفعل نحو اشركت زيدا عمرا اي جعلته شريكا لعمرو قوله فتقطع
بالرفع عطفا على لا تريد ولا يجوز نصبه جوابا للنفي وكذا ثم في قوله ثم ان هذا التراخي
في الرتبة فان التفصيل اعلى مرتبة في البيان من الاجمال وفاعل كان ضمير ان
الذي يفسره ما بعده كما قال وقبل الكلام السابق لان ضمير الشان مشتمل على مانع اذا كان متاخرا
عن ادات بل المشتمل عليه لم يقطع لان المتبادر هو العطف على ما ليس فيه مانع بناء على كونه اقرب
وعلى هذا فقوله وذلك اذا كان لا يوجد معناه ان لا يوجد هناك كلام غير مشتمل على مانع
لا قبل الكلام السابق ولا بعده قوله كالمورد هو على صيغة اسم الفاعل فان الكلام بسبب
كونه منشا للسؤال كانه يورده والتقييد بالفحوى زيادة توضيح قوله فينزل او طان بالرفع
اي ثم ينزل او جاز نصبهما عطفا على يكون وقوله فيقطع بالرفع ولا يجوز نصبه اذ ليس تمام
الحالة المقتضية للقطع بل هو مقتضاها اي فيقطع هذا الثاني عن الكلام السابق لذلك اي
لطلب وقوعه جوابا للسؤال المنزل منزلة الواقع قوله بالفحوى حال من السؤال يلي
وتنزيل السؤال مدلولا عليه بالفحوى فان قيل تنبيه السامع على موقع السؤال انما يكون مع
القطع واما اغناؤه عن السؤال او عدم سماع شيء منه وعدم انقطاع كلامك بكلامه فحاصل على
تقدير العطف ايضا فكيف تجعل جهات مقتضية للقطع اجيب بان النكت المذكورة
هنا جهات مقتضية لتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع والقصد الى جعل الثاني جوابا له
لا لترك العطف فان قلت المحذور لازم ايضا فان تلك المعاني الثلاثة حاصلة على تقدير
عدم التنزيل اعني على تقدير العطف وتوضيحه ان ذكر الثاني عقيب الكلام السابق سواء
كان معطوفا عليه او معطوفا عليه يترتب عليه تلك المعاني واذا عطف لم يكن هناك
تنزيل قلت الظاهر انه اذا لم ينزل السؤال منزلة الواقع لم يذكر الثاني ولئن سلم
فلعل المراد ان ذلك التنزيل اما مجرد تنبيه السامع على موقع السؤال او الاغناء مع ذلك
التنبيه الآخر فلا اشكال او اما في تقليل اللفظ المعينة للسببية كما يرشد اليه قوله
وهو اي تكثير المعنى بتقليل اللفظ بتقدير السؤال وترك العاطف فان تقدير السؤال اشارة
الى تكثير المعنى وترك العاطف اشارة الى تقليل اللفظ وقوله او غير ذلك عطف على

تكثير المعنى او للقصد الى غير ما ذكر وارادة ما ينخرط في هذا السلك لتنزل الاحاطة السؤال
منزلة الواقع وذلك كالاشعار بتنبه السامع لموضع السؤال او ادعاء ظهور السؤال حيث يستغنى
عن ذكره والقصد الى بسط الكلام معه بذلك الجواب المتفرع على تنزيل السؤال منزلة الواقع
قوله ويسمى النوع الاول قطعا والثاني استينافا لم يرد ان نوعي الحالة المقتضية للقطع يسميان
قطعا واستينافا كما يوهمه ظاهر عبارته بل اراد ان نوعي القطع الحاصلين من ذينك النوعين
يسميان بالقطع والاستيناف فتسمية النوع الاول من اطلاق اسم العام قوله وايراده
عطف على تمام المراد بجميع ما يجرى النسبة على طريقة قولك اعجبني زيد وكرمه كانه قيل نفس ارادة
بايراد تمام المراد قوله مطلوبا في نفسه اي تكون مطلوبيته بالنظر الى ذاته لا
بالنظر الى صفاته كغرابته مثلا او لتطبيقه او لشديد الشنيع والعجب ما يتعجب منه
لغرابته او خفاء سببه واللطيف ما دق وخفي قوله او غير ذلك عطف على المصوبات
في بيان العظيم والكثير مجال جهة استدعاء الاعتناء بشان المراد قوله فيعلم بالنصب عطفا
على يكون مفهوم تمام الحالة المقتضية للابدال الاخر بجهة الاستيناف القصد الى المراد ليتحقق
القصد فيه مزيد الاعتناء بالشان بتميز مقام الابدال عن مقام البيان اذ ليس فيه الا مجرد
القصد الى ازالة الخفاء قوله فظاهر ثم مثل ان يكون للسامع غفلة او شبهة او توهم تجوز
او سهو او نسيان او خلاف ثم ولاح مما يريد زيادة تقرير **قال** واما
الحالة المقتضية لكمال الانقطاع ما بين الجملتين فهي ان تختلفا خبرا وطلبا مع تفصيل يعرف
في الحالة المقتضية للتوسط ذلك التفصيل وهو ان لا يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف
من تضمين الطلب معنى الخبر او عكسه فان المقام اذا اشتمل عليه لم يبق بين الجملتين كمال
الانقطاع لزوال ذلك الاختلاف وانما لم يقل مع تفصيل يأتي في الحالة المقتضية للتوسط
لان المذكور هناك ان يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف فالقيد المعتبر هنا يعرف مما
ذكر هناك قوله اما ان تتفقا خبرا فان لا يكون بينهما جامع اقتصر على الخبر ولم يقل او طلبا لان
الكلام في الثاني دون الاول لعله انه الظاهر في المقام ان يقال او ان لا يكون بينهما
جامع عطفا على ان تختلفا خبرا او طلبا الا انه عدل عنه الى ما في الكتاب تنبيها على ان
عدم الجامع انما يعد سببا للانقطاع اذا كان مع اتفاق الجملتين في الخبرية وذلك لان
اختلافهما خبرا وطلبا سبب مستقل لكمال الانقطاع بحيث اذا جامعه عدم الجامع لم يعتد به

والطلبية

العجيب

فان اجتمع هناك للانقطاع سببان جاز ان يعتبر مجموعهما او احدهما فلذلك جعل الاختلاف
سببا على الاطلاق وقيد عدم الجامع بتقدير الاتفاق والوجه في حل تركيبه ان يقدر
بعد فاء الجزاء مبتدأ حتى يكون الجزاء جملة ثم يجعل الشرطية باسرها معطوفة على الاسمية
الواقعة بعد فاء جواب اما فيصير التقدير هكذا او فان اتفقتا خبرا فهي ان لا يكون وح
ينتظم اللفظ مع رعاية تلك الفائدة قوله عند المفكرة جمعا من جهة العقل العقل قوة للنفس
ان طفقت بها تدرك المفهومات الكلية والخيال قوة لها هي خزانة لصور المحسوسات والوهم قوة
تدرك بها معاني جزئية منتزعة عن المحسوسات والمفكرة قوة يتصرف بها ان طفقت
في مدركاتها تركيبا وتفصيلا وما يتوهم من انه اراد بالجامع العقلي ما يدرك بالعقل من الكليات
وبالجامع الوهمي ما يدرك بالوهم من المعاني الجزئية وبالخيالي ما يكون صورة مرتسمة في
الخيال فليس بشيء لانه جعل كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سواء كانت كلية
او جزئية جامعا عقليا وجعل كل واحد من شبه التماثل والتضاد ايضا على الاطلاق جامعا
وهميا وجعل تقارن الصور في الخيال جامعا خياليا وليس تقارن الصور صورة مرتسمة
في الخيال كما لا يخفى بل اراد بالجامع العقلي امرا بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين عند المفكرة
وبالوهمي امرا بسببه يقتضي الوهم ذلك وبالخيالي امرا بسببه يقتضي الخيال ذلك ثم ان
العقل لما كان يميز بين الاشياء الملتبسة ويتنبه الى الامور الصحيحة المطابقة للواقع
وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضايف سببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى
العقل ولما كان الوهم مما يشتبه عليه الامر غالبا وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة
لتلك الاسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا
لتقارن صور المحسوسات التي منها تنتزع صور المحسوسات الموهومات والمعقولات
نسب الجمع بسبب تقارن الصور كلية كانت او جزئية محسوسة او موهومة الى الخيال
والضابط في الجامع ان الجمع اما بسبب التقارن في خزانة الصور او لا فالاول هو الخيالي
والثاني اما ان يكون بواسطة امر يناسب الجمع ويقتضيه بحسب نفس الامر فهو العقلي او لا
فهو الوهمي قوله اتحاد في تصور اي في متصور كما يشهد له قوله مثل الاتحاد في
المخبر عنه او الخبر او في قيد من قيودهما يعني كالظرف والحال والمفعول والصفة وغيرها فان قلت
المتبادر من كلامه ان الاتحاد في واحد من المخبر عنه او به او قيد من قيودهما كاف في الجمع بين

الجليين وتضاده واضح لامتناع ان يقال يهزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه
قلت لا نم ذلك الامتناع مطلقا فانه اذا قصد بيان الامور الواقعة في يوم الجمعة جاز
العطف لان المقصود لا يتعلق بهذا القيد واذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع
وجعل يوم الجمعة قيدا نا بعا لم يجز العطف لانه ليس جامعا بل لانه جامع غير ملتفت اليه كما
صرح به فيه خفي ضيق على كما سيجيئ قوله او تماثل عطف على اتحاد ومثال الشارة الى تصور
من تلك الثلثة وقوله فان العقل تعليل لكون التماثل مما يقتضي العقل بسببه اجتماع الجليين
عند المفكرة وانما قال عن التشخص في الخارج احترازا عن التشخص في الذهن فانه لا يرتفع
اذا رفع العقل التشخص الخارجي عن المثلين بعينه الماهية الكلية الواحدة فقد رجع
التماثل الى الاتحاد واقتضاء التضايف للاجتماع ظاهر فان المتضايفين يعقلان معا سواء
كانا حقيقيين كالعلية والمعلولية والسببية والمسببية او مشهوريين كالعلة والمعلول
الشاملين للمعقولات والمحسوسات والسبب يرادف العلة والمسبب المعلول وقد يخص
العلة بالمؤثر والسبب بالغاية او بما يفضي الى الشيء في الجملة والسفل والعلو حقيقيان
مختصان بالمحسوسات فلذلك عطفهما باو والاقل والاكثر يوصف بها الكميات وما يتعلق
بها من المعقولات والمحسوسات قوله فالعقل تعليل منتهي لكون التضايف جامعا عقليا
في العقل يأبى ان لا يجتمع المتضايفان في الذهن قوله وان العقل سلطان مطاع
من مختصر فانه واف بما هو مقصوده وقد يقال تمامه يجري ان لا يخالف اللبيب والاولى
يجب المعنى ان يتم ثبوتنا وان خالفنا لا يستطاع قوله والوهمي هو ان يكون بين تصوريهما
اي بين متصوري الجليين شبه تماثل وانما جمع التصورات نظرا الى تعدد المواد لا لان
الجامع الوهمي يجب ان يكون باعتبار كل واحد من متصوراتهما بل هو سها فيما يلي الجامع العقلي
وقد نبه على ذلك بقوله نحو ان يكون المخبر عنه في احدهما لون بياض وفي الثانية لون صفرة
قوله فان الوهم يحتال في ان يبرزهما في معرض المثلين فكان الوهم يدعي ان الصفرة
بياض زيد فيه شيء يسير لا يخرجه عن حقيقته وكم للوهم من حيل يروج هذا ايضا
وقد يلحق به كان الوهم منشأ يروج قوله والا اي وان لم تصدقني في ان الوهم
يشبه المثلين في معرضهما فالزم وخذ بقوله تعرف به صدقي في ان الوهم هو الذي
الجمع بين هذه الثلثة لتشابهها الامور المتماثلة بسبب الاشتراك في ان اشرقت

الدنيا ببهجتها اي بهائها ونظراتها اشرقا حسيا بالشمس والقمر ومعنويا بابي اسحق
لافاضته عليها انوار العدل والاحسان وهو الذي حسن ايضا الجمع بين الملك والسلاطين
وصغار النمل لاشتراكها في عدم التوقع منهم والاستغناء عنهم مع كونها متباعدة متباينة
غاية التباين قوله وقل في عطف على عليك وقوله سواه اي سوى الوهم ظرف
متعلق بجتني لفظا قدم عليه اهتماما وهو في المعنى استثناء من الاستيفاء المفهوم من
بالذي جنى وانما قال او بعده اشعارا بان كل واحد من القولين واف بما هو مقصوده
الغني ظهور صدقه في احتيال الوهم قوله وقد عرفت حال المثلين في شان الجمع
بالرجوع الى الاتحاد بواسطة تجريدهما عن التشخص فاذا عرفت احتيال الوهم لو كان
شبه التماثل جامع وهمي قوله او تضاد عطف على شبه تماثل والمتضادان هما وجوديان
لا يكون تعقل احدهما بالقياس الى الآخر ويتعاقبان على موضوع واحد مع ان بينهما غاية
الخلاف قوله كالسواد والبياض اي كتضاد السواد والبياض مثل ولا بالمحسوسات
بالذات باحدى الحواس الخمس الظاهرة ثم اعاد الكاف ومثل بجنس اخرى من الافعال
البدنية والقلبية وقد يقال التحرك والسكون من الانفعالات والقيام
والقعود من الاوضاع والذهاب والمجيء من الحركات المختلفة بالاضافة فان حركة
مجيء وذهاب متعينة الى شخصين والايمان والكفر اعني اذعان الحق وجحوده من
النفسانية المختصة بالقلب وانما جعل بعض الاقوال الافعال ايمانا وكفرا لانبائه عنه واما الا
والانكار فقد ينسبان تارة الى اللسان واخرى الى الجنان ثم اعاد الكاف ثانيا ومثل
بالموصوفات بالمتضادات فانها في حكمها ونبه بايراد مثالين ماخوذين من اول الا
ان بنية المتضادين وآخرها على ان قوله وكالمتصفات بذلك ليس لما ذكرته بل الجميع ولما
ان بين السماء والارض شبه تضاد لاشتهارهما بوصفين متضادين خارجين عنهما
لازمين لهما اعني غاية الارتفاع وغاية الانحطاط وانهما ليسا كالاسود والابيض
الوصفين المتضادين داخلان في مفهومي الاسود والابيض وخارجان عن
السماء والارض وكذلك السهل والجبل يلزمهما لزوما بينا وصفان متضادان خارجان
عنهما اعني الملاسة والخشونة واما الاول والثاني فانهما وان تضمنا وصفين متنافيين
كالاسود والابيض الا انه ليس بين مصفي الاولية والثانوية غاية الخلاف فلذلك

جعلا فيما بينهما شبه تضاد قوله فان الوهم ينزل تعليل لكون التضاد وشبهه من
الجامع الوهمي قوله منزلة المتضايفين وذلك لاشتراكهما في الضدية الخ يعني من الاضافات
اللازمة لها لزوما بينا ولذلك اي ولتنزيل الوهم للمتضادين وما يشبههما منزلة المتضايفين
تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من سائر المغايرات اللاتي ان السواد اقرب
خطورا مع البياض من الحلاوة وكذا الحال بين الاسود والابيض وبين السماء والارض
ونظائرهما وذلك لان الوهم انما فهم الاحيان فان قلت اذا كان شبه التماثل والتضاد
وشبهه بين امور كلية لم تكن مدركة للوهم فكيف يتصور منه الاحتيال او الجمع بسببه قلت
الادراك في الحقيقة انما هو للنفس سواء كان المدرك كليا او جزئيا الا ان لها الات تستعملها في
ادراكها فالوهم آلة بالذات في ادراك المعاني الجزئية المتعلقة بالمحسوسات والنفس تستعمله
وتستعين به في ادراك سائر الحواس ايضا ومن ثمة قيل الوهم سلطان القوى الجسمية
بل ربما تستعمله في المعقولات المنتزعة عن المحسوسات بل في المعقولات الصرفة ولذلك
يخطئ فيها ويحكم عليها باحكام المحسوسات فالجامع الوهمي ما اقتضى للنفس العاقلة الجمع لاجله
باستعمال الوهم واحتياله فلما كان الوهم آلة في هذا الاقتضاء نسب الجمع اليه كما نسب القطع الى
السكين قال والخيالي وان يكون بين تصوريهما اي بين متصوريهما في
الجملة بتصورات تلك الجملة تقارن في الخيال اي في القوة التي هي خزانة للصور محسوسة
كانت او موهومة او معقولة فان الجامع الخيالي ليس يعتبر فيه علاقة مقتضية في نفسها
للاجتماع او شبهها كما في الجامع العقلي والوهمي بل هو مجرد تقارن بين المتصورات في الخيال
سابق على العطف لاسباب مختلفة مؤدية الى ذلك التقارن وقوله فان جميع ما يثبت تعليل لما
يدل عليه تنكير تقارن مع اسناده الى اسباب متكثرة اعني تفاوت الصور في التقارن كانه
قيل للتصورات تقارنات مختلفة لان جميع ما يثبت في الخيال مما يصل اليه من الخارج بطرق
الحواس يكون ثبوتها وتقارنها بحسب التادي اليه والتكرر لديه لاسباب مقتضية لذلك
التادي والتكرر فاذا تادى اليه صور متعددة معا وتكرر تاديها اليه كذلك تقارنت فيه واذا
تادى اليه صورة واحدة مرارا متكثرة صارت واضحة عنده ولذلك اي ولان الثبوت في الخيال
بحسب التادي والتكرر لما لم تكن الاسباب المؤدية المكررة على وتيرة واحدة اي طريقة معينة
فيما بين معشر البشر اختلف الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتبا اي اجتماعا على

على كيفية مخصوصة ووضوحا فكم من صور تترتب متعانقة في خيال لاجتماع الاسباب
في حقه وتلك الصور بعينها لا يترتب بعضها بعضا في خيال آخر وهذا اشارة الى الاختلاف
الصور ترتبا في الخيالات وكم من صورة لا تكاد تلوح في خيال وهي بعينها في خيال
آخر كنار على علم وهذا اشارة الى اختلاف الصور وضوحا وشرع يبين الخيالات
قوله وان احببت ان تستوضح اي تزيد في وضوح ما يلوح به اليك اي ما يشار اليه مما يلقى
اليك من تفاوت الصور في تقارنها ووضوحها فحذف جواب الشرط من تحديق البصر
الناظر من جانب اختبارك اي لاجل امتحانك وتلق امره من تلقاه اذا استقبله وبدل من
حذف ... فلا يحجب الفاء المعنى تلق كاتبا بتعديدك الاثنين الى قوله معدودا انك مع
ما بعده فالقول بان الكاتب هو المعدود على معنى تلق كاتبا اي خذ كلامه بتعديدك لك نوعهم
والعجلة بيرم النجار ويسمى بالفارسية سكنه قوله وآخر واخر اي وتلق آخرا آخر والمراد
الكثرة لا خصوصية الاثنين ولهذا جمع الضمير فقال لما يلابسون اي بعد ما يلابسون في
المذكورون ارباب صناعات مخصوصة بمنزلة العرف الخاص ثم انتقل الى ذكر اهل العرف العام
فقال وايا كان من اصحاب العرف والرسم يقال عرفهم ورسمهم كذا اي ما يتعارفونه ويتعودونه فايا
نصب على انه خبر كان وفاعله مستتر راجع الى المذكور معنى اعني من تعدد ذلك وقوله فتلقه جواب
ايا او فيه يقال هو منصوب بفعل يفسره هذا الظاهر اي وايا وجدت تلق فتلقه على طريقة واياي فارهبون
قوله فانهم متعلق بتلق والضمير للمذكورين من الكاتب والنجار وغيرهما وجميعا حال واللام في
لمصادفهم متعلق بلا يستبدعون العداوة اي لا يعدونه بديعا خارجا عن القانون في عدد الامور
واذا غربت العد الى خلاف ما ثبت في خيال اصحاب الصناعات الخاصة او العرف العام
استبدعوه وانكروه انكارا تاما قوله وصل تشبيهات فاعل فعل يفسره ما بعده اي وصل
تلو تشبيهات اولئك والمقصود هنا بيان تفاوت الصور في الوضوح بعد استيضاح
تفاوتها في التقارن فيما تقدم وتجلو من جلوت العروس وفيها يحكي حالا من تشبيهات اي
كائنة في جملة الامور ويحكي جملة استينافية وقوله يلك طريق ومركب الجد من قبيل
لجين الماء اعني اضافة المشبه به الى المشبه والانتظام مستعار للجمع والحبل للاثبات على الجد
وقد جنت ثابتان استعارتان بناء على تشبيه الطريق بالسلك والجد بالمركب قوله
انتقاب المحجة بالظلام جعل الظلام كستر تستر المحجة اي الطريق الواضح وجهها والاغر

منقول ثان لا اورث اى المرسومى الاعداء وفيه مبالغة حيث جعل المانع من السرّ باعثا عليه
ولقد احسن حيث عبر عن الجد فى السير بلطم خدود المحجة بايدى الرواقص جمع راقصة
وهى الناقة التى لها نشاط فى السير كانها ترقص ونشر الظلام جناحه كناية لم يرد به عبارة
عن شمول الظلام للهوا وستره لوجه الطريق والقاءهم العصا كناية عن النزول وقوله
نقابلهم عطف على ما استطاع اقتراء اى اكشف ذلك العبوس من فريد تخبطهم اى سيرهم على
غير بصيرة فبينا مضاف الى الجملة الاسمية والالف للاشباع وهو ظرف لاتيهم والزبى
بالزاى المعجمة جمع زبية وهى الرابية لا يعلوها الماء وتطلق ايضا على حفرة تحفر فى مكان عال
لاصطياد الاسد فاذا بلغ السيل الزبى كان غاية فى الاجحاف والطغيان وقد جرى
بالراء المهملة جمع ربوة والطبيان للذئب كالثديين للمرأة فاذا بلغها الحزام سقط السرج وذلك
عند الهرب وعدم التمكن من شد الحزام وكلا المثلين يضربان لتفاقم الشر وبلوغ النهاية
والمثل الاول فى تركيب الكتاب وقع حالا من المستتر فى الظرف اعنى فى وجهه الظلام
والثانى حال ايضا من المستتر فى مقاساو لانه بتقدير وهى فى مقاساة خبر للمبتدا اعنى هم
قوله مظلم بهيم اى خالص لا يخالطه شىء من النور يقال فرس بهيم اى لا يخالط لونه ما يخالفه
فلم ينكلوا اى لم ينكصوا ولم يقدروا على منع انفسهم من ان اقبل عليه كل منهم حال كونه ناظما
ثناه وما دحا سناه بالقصر وهو النور وسناءه بالمد وهو الرفعة والشرطية اعنى واذا
شبهه عطف على يجلوه قوله فما شبهه اى فما شبهه والعدول الى المضارع لتصوير الحالة الماضية
والابريز الذهب الخالص قوله او التفاوت عطف على تشبيهات اى مثل التفاوت فيما ذكر
تبلو عليك سورة غيرا ملونا او يجلو لديك صورة غيرا جلونا وانما عطف على قوله لان الاستفهام
راجع الى معنى النفى وكلمة او تفيد عموم النفى كقوله تعالى آثما او كفورا اى لا يتلو شيئا منهما
ذكرنا من اختلاف الصور وانما للتنبيه على ان كلا منهما كاف لنا فيما هو اصل المقصود اعنى
الاختلاف وانت تعلم ان التفاوت فى الايراد على الوجه الذى ذكره يدل على اختلاف
الصور فى الخيالات تقررا ووضوحا ايضا قوله فيما يحكيه متعلق بالايراد ومن ذوى
الحرف حال من الاذكياء وقوله احسن الكلام بتقدير القول اى قائلا على انه حال من الجوهرى
وكذا الحال فى اخواته ونقب الفكرة هو التعمق فى المعانى ونظم الفطنة هو ترتيب الالفاظ
لتنسيق المعانى والتفصيل هو ان يجعل بين كل لؤلؤتين خرزة للتحسين والتزيين شبه المعانى

المعانى اللطيفة باللآلى المفصلة فى الحسن والبهاء والسمط هو الخيط ما دام فيه الخرز
والزائف الفاسد المردود من الدراهم والبهرج الردىء الباطل من الشىء وهو معرب ايقال
درهم نبهرج كذا فى الصحاح وهو الموافق للنسخ المصححة من الكتاب وقد يقال البهرج اقرب
الى المعرب يقال الجبة اذا جعلته جاميا اى جارا والكير منفاخ الحدادين من زق او
جلد غليظ واما الكور بالواو فهو المبنى من الطين الذى فيه النار وسبكته اذبته وخبث الحديد
والذهب ما ينفى عنهما من الغش وكون الكلام مركبا فى معنى وجيز انه ركب لذلك على قياس
قولك هذا الكلام فى معنى المدح كما مر والوجيز صفة اللفظ يوصف به المعنى تبعا والفحم
بسكون الحاء وقد يفتح كنهر ونهر والافحام مصدر افحمته اى وجدته ساكتا والمعنى اخرجت
الكلام من عيب وجعلته غير مفيد لمعناه بمنزلة الساكت والفطيس بوزن الفسيق هو المطرقة
العظيمة واعتشر من تاتن بطيس الافهام قريب من معنى الملام والمراجل جمع مرجل وهو القدر
من نحاس والدنان جمع دن والراووق المصفاة وتسمية عذوبة الكلام فى المفاصل ورقته
فى الافكار وحدته فى العقل تاثير حسن نظمه ولطافة معناه وجودة مغزاه فى نفس السامع تاثيرا
شاملا لظاهره وباطنه حتى يصير كانه نشوان والرقم النقش والرسم الاثر واستعجم الامر اشكل
واستغلق واللكنة العجمة فى اللسان والرمص بفتح الميم الوسخ الجامد فى موق العين
فان كان سائلا فهو غمص والبرود ما يبرد به الشىء وبرود العين من الاكحال جعل الكلام
البليغ لمن اعتراه شبهة كالكحل لمن به رمد قوله او سلوك اما اخبار معطوفان ايضا على
تشبيهات قوله قائلا تصريح بالقول المقدر فيما تقدم وتأخر يقال ند البعير اى نفر وشذ
اى انفرد عن الجمهور قوله اضيق من مخبره الاسماء التى وقعت نكرات والتى بعدها
وقعت معارف ولعل السر فى ذلك ان الثناء فى جميع ما وجدت فيه او فى بعضه اعنى قصبه
للوحدة والافراد فلا ناسب التنوين الجنسى فترك التعريف فى الكل رعاية للموافقة
ولصاحب علم المعانى فضل احتياج فى هذا الفن اى الفن الرابع الى التنبه والتيقظ
لانواع هذا الجامع اى الذى يجمع بين الجملتين عند المفكرة لا سيما النوع الخيالى منه وذلك
لان مشكلات الفن الرابع وهى مباحث الفصل والوصل مبنية على الجامع فلا بد من الاعتناء
بمعرفته ولما كان النوعان الاولان من الجامع اعنى العقلى والوهمى يندرجان تحت الضبط
بحكم العقل والوهم دون النوع الخيالى اذ لا ضابط له بل هو مبنى على الرسوم والعادات المختلفة

وجب مزيد اعتناء بشان النوع الخيالي قوله فمن اسباب معناه فمن الاسباب اسباب
تجمع بين صومعة وهي موضع العبادة وقنديل وقران ومن الاسباب اسباب تجمع بين دسكرة
وهي موضع العشق ودكاكين الخمارين وابريق وقران وبالنظر الى هذين النوعين من الاسباب
يظهر تباين الاسباب فمن شان الجمع بين الصور في خزانة الخيال تباينا بعيدا واذا كان
الامر على ما ذكر من تباين الاسباب واختلافها فيما بين الامم والاشخاص فقل لي اذا لم يوف
صاحب علم المعاني في النوع الخيالي حقه من التيقظ يقال وفاه حقه اي اعطاه اياه وافيا
تاما وايناتي والحال ان صاحب علم المعاني من اهل المدر اي حضري ان يستجلي كلام رب
العزة اي كيف ومن اين يستجليه وهو مفعول لقل ودال على عامل اذا والمعنى لا يستجليه اذا لم يوف
الخيالي حقه قوله مع اهل الوبر متعلق بكلام وكذا حيث متعلق به والمستتر في يعبرو
ناسفا للقه تع او للكلام على الاسناد المجازي وانما جمع الدلائل لان كل واحد من تلك الامور دليل
على الصانع الحكيم وذلك النسق نصب على المصدر وافلا ينظرون الآخر ابدل منه بتقدير
مضاف اي نسق افلا ينظرون واما مفعول لنا سقا يقال نسقت الكلام اي عطفت بعضه
على بعض واللام في لبعير متعلق بالنظر المستفاد من تسن يستجلي متلا يستجليه لبعد البعير عن
خياله لكونه من اهل المدر فمقام النظر اي التفكر في معرفة الصانع وصفات كماله بالنظر
الى مصنوعاته وكلمة ثم للتراخي في الرتبة فان بعد البعير في خياله عن السماء اكثر وافوى من
بعد البعير عن خياله في ذلك المقام قوله وذلك اي تيقظا وتوفيه حقه بتيقظه يحصل
اذا نظر كان جل مرمى غرضهم اي معظم ما يعود اليه غرضهم نزول المطر حتى اي يحله ويترل فيه
يجير اي تدخله في جوارنا وحفظنا يقال اجاره من ان يظلمه ظالم واجاره الله من العذاب
منيع اي منع على ما طلبه الاستحكام يرد الطرف اي هو مشرف عال يكل طرف الناظر اليه اشد
بالبيت عال ان حصونهم الجبال ومن الاصحاب معاشي بذلك اي ومن يتكفل لهم بطول المكث في
منزل من عزم الامور اي من معزومات الامور وواجباتها فعند نظره اي نظر المذكور هذا النظر
المذكور وعند ظرف لما يدل عليه ابى وهو مبني للمفعول على صيغة الغيبة هند لضمير المدرك
والمعنى افيظن الحضري عند نظره هذه الآيات البدوي اذا اخذ يغتش الى آخره والمراد انكار
الظن قوله مثال اي في خزانة الصور وضمير لها الصورة الابل واللام متعلق بمقارنة
او تعوزه اي البدوي من اعوزه الشيء اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه وضمير بعدها الصور في

لصور في الابل والسماء ولا ينقض اي لا يرفع من نضضت الشيء رفعته تليلها اي عنقها
بعد من اي بعد صور الابل والسماء والجبال قوله لا اي لا يرى الحضري البدوي
كذلك متناخذا اي لم يجمع ولم يأخذ بعضها بعضا قوله على ذلك الوجه اي على الترتيب
المخصوص المذكور فيما بين تلك الصور نسق النسق اي عطف الظروف الثلثة اعني الى
السماء وما بعده على ما قبلها وعطف الاحوال الثلث اعني كيف رفعت الى الآخر على ما تقدمها
لا يقال كلامنا في الجامع بين جمل لا محل لها من الاعراب فلا يصح التمثيل بالآية لانا نقول قد تقدم
ان عطف المفردات يعتبر فيه الجامع ايضا كما في عطف الجمل مطلقا فالتمثيل بالآية تذكير لذلك

قال واما الحالة المقتضية للتوسط اخر بيان التوسط عن بيان
كل الاتصال والانقطاع لتوقف تعقله عليهما فذكر اولا صورة اختلاف الجملتين خبرا وطلبا
لان لها صور حيث فيها دقة وغموض بخلاف ما اذا اتفقتا خبرا ولم يتعرض لصورة اتفاقهما
طلبا لانه خروج عن قانون الخبر بالكلية واما تضمين الخبر معنى الطلب في صورة الاختلاف
فليس يقتضي ذلك الخروج وانما وسط الشرط اعني قوله ان اختلفتا بين المبتدا والخبر لانه زاله
الاختلاف تقتضي سابقة الاختلاف وتقدم ذكر تضمين الخبر معنى الطلب على عكس الذي هو دخل
في القانون اما لمراعاة تقدم الخبر على الطلب في قوله خبرا وطلبا او لان مباحثه اكثر وادق
واراد بتضمين احدهما معنى الآخر ما يعم استعمال احدهما في معنى الآخر وانيابه في تقدير الآخر
وقوله مشركا بالرفع مخفف ومشددا وهو عطف على مشتملا وانما قال في جهات جامعة
بصيغة الجمع نظرا الى المواد المتكثرة للجملتين المختلفتين خبرا وطلبا لا لان الجهة الجامعة
يجب اعتبارها في جميع متصوراتهما فانه غير واجب كما اشرنا اليه وكلمة من في قوله من تعيينه
لا بيانية لكان ينكبه جهات ولا يخفى ان ما ذكره ههنا نفي لسببي كمال الانقطاع ولا بد في
اثبات التوسط من نفي اسباب كمال الاتصال ايضا فكانه اعتمد في ذلك على ما سبق اذ لم يكن
في نفي اسباب كمال الاتصال بحث بخلاف ازالة الاختلاف بالتضمين فان فيها مباحث
قوله على نحو متعلق بقوله مشتملا ومشركا معا اي اشتمالا واشراكا كائنين على نحو اشتمال
المقام واشراكه في قوله عز وعلا واذ لا يخفى تعليل لاشتمال المقام في هذه الآية على ما يزيل
الاختلاف اي ظاهر ان لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا لان مقام اخذ الميثاق يقتضي الامر
والنهي فلذلك عطف عليه قولوا والمعنى على تقدير القول اي واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل

قائلين لا تعبدوا وقولوا وقيل أخذنا الميثاق في قوة القسم ولا تعبدوا جواب له فلا حاجة
إلى تقدير القول وقد يجعل لا تعبدون مقدرا بأن المصدرية بدلا من الميثاق ولما حذفت
أن عاد الفعل إلى الرفع وعلى هذا فيكون قولوا أمرا عطفا على صلة لان وقوله تع وبالوالدين
احسانا إما بتقدير وتحسنون نظرا إلى السابق أو بتقدير احسنوا نظرا إلى اللاحق
قوله فإن المقام مشتمل على تضمين أن أصحاب الجنة معنى الطلب يريد أن قوله إن أصحاب
الجنة متضمن معنى فليمتازوا الذي هو دال على تقديره لانه خبر مستعمل في معنى الطلب كاستعمال
لا تعبدون في معنى لا تعبدوا وبأن تضمينه إياه أن قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا كلام منقول
وقت الحشر بدلالة عطفه بالفاء على قوله إن كانت إلا صيحة الآية فيكون متأخرا عن
وقوع الصيحة واحضار الخلق لا يقال عطفه بالفاء يدل على أن مضمونه أعني نفي الظلم
واقع في ذلك اليوم ومتأخر عن الاحضار لا على أن الاخبار به متأخر عنه ليكون كلاما
وقت الحشر لجواز أن يكون الاخبار به قبل ذلك الوقت لانا نقول لفظ اليوم إذا أطلق
هكذا معرفا يتبادر منه الزمان الحاضر تحقيقا فوجب أن يكون المعنى فيقال لهم اليوم لا تظلم نفس
فهو كلام متعلق بحال عموم الخلق من السعداء والاشقياء لوقوع النكرة في سياق النفي يقال
يوم الحشر في حقهم على طريقة الغيبة فيكون الخطاب الوارد بعده على سبيل الالتفات ايضا
على الأصل المحشر ليكون التفاتا وتعبيرا عن معنى واحد بطريقين ولا شك أن قوله إن أصحاب الجنة
إلى قوله أيها المجرمون تفصيل لهذا الخطاب العام الدال على الجزاء اجمالا ولذلك لم يعطف عليه
فيكون أعني قوله إن أصحاب الجنة متقيدا بهذا الخطاب ويكون التقدير إن أصحاب الجنة
منكم يا أهل المحشر هذا ثم إنه قد جاء في التفسير أن هذا الكلام أعني إن أصحاب الجنة يقال
لأهل المحشر حين يسار بأهل الجنة إلى الجنة لا في حال كونهم مستقرين في الجنة فيكون ح
قوله في شغل فاكهون من قبيل تنزيل ما للكون منزلة الكائن مبالغة في التحقق فقد تقرر
أن معنى الآية هو أن أصحاب الجنة منكم يا أهل المحشر يؤول حالهم إلى اسعد حال وهذا الخبر
في ذلك الحين يفهم منه القصد إلى الطلب الاقتضائي فاشتمل المقام على معنى فليمتازوا عنكم إلى
الجنة فهذا الطلب المقدر بدلالة ذلك الخبر عطف عليه قوله وامتازوا اليوم فإن قيل إذا
كان قوله إن أصحاب الجنة مقولا حين يسار بهم إلى الجنة مع أنه تفصيل القول لا تجزون المعطوف
على قوله فاليوم لا تظلم نفس لزم أن يكون فاليوم أيضا مقولا في ذلك الحين الذي هو بعد الحساب

الحساب ضرورة أن التفصيل مع الاجمال والمعطوف مع المعطوف عليه وهو باطل لان
الفاء تقتضي ترتبه بلا مهلة على الاحضار الذي هو قبل الحساب اجيب بأن المعطوف
بالواو أعني ولا تجزون لا يجب أن يكون مقارنا للمعطوف عليه في الزمان لا يقال فليمتازوا
مسبب عن قوله إن أصحاب الجنة فكيف يعطف عليه امتازوا مع أنه لا يصح تسببه عنه
لانا نقول يصح تسببه عنه لدلالته بالمفهوم على معنى أن أصحاب النار ليسوا كذلك فإن قلت
لا حاجة إلى تقدير منكم وتكلف ذلك التطويل في بيانه بل ما جاء في التفسير على ما نقل من أن
هذا الكلام يقال لهم حين يسار بهم واف بالمطلوب قلت لا بد من تقديره في الامر بالامتياز
على الوجه الذي ذكر أعني فليمتازوا عنكم بل نقول لملاحظة الخطاب مع الذين نسب إليهم الجزاء
بطريق الخطاب مجملا مدخل في طلب الامتياز كما يلوح بأن التأمل الصادق هذا التقرير كلامه على الوجه
الاتم الابلغ ولا يخفى عليك ما فيه من التعسف فالوجه في الآية أن يجعل من عطف القصة
على القصة وهذا عطف لم يذكره السكاكي ولم ينتبه له الجامدون على ما صرح به في كتابه من
عطف المفردات وعطف الجمل قد ذكره العلامة في الكشاف حيث قال وقصة المنافقين عن
آخرها معطوفة على قصة الذين كفروا كما يعطف الجملة على الجملة وقال في موضع آخر ليس الذي
اعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر أو نهي يعطف عليه إنما المعتمد بالعطف
هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين يعني
أنه ليس من عطف الجملة على الجملة ليطلب هناك مناسبة الثانية مع الأولى بل من
عطف جمل مسوقة لغرض على جمل أخر مسوقة لغرض آخر فالمقصود بالعطف هو المجموع
وشرطه المناسبة بين مجموعي القصتين فكلما كانت المناسبة بينهما أقوى كان العطف
أحسن ولا يشترط المناسبة بين جمل القصتين وقد حققه بعضهم بأنه نظير ما يقال في
عطف المفرد في مثل قوله تع هو الأول والآخر والظاهر والباطن من أن الواو الثانية
لعطف مجموع الصفتين الأخريين المتقابلتين على مجموع الأوليين المتقابلتين
لأنك لو عطفت الظاهر وحده على واحد من الاوليين لم يكن هناك تناسب فكما صح في
المفردات ذلك صح في الجمل أن يكون الواو لعطف قصة أي مجموع جمل على قصة أي
مجموع على مثلها بل هذا بالجواز أولى فليكن ذلك أعني عطف القصة على القصة على
ذكر منك فإنه يخلصك عن تكلفات باردة في مواضع شتى وقد يقال وامتازوا

طلب فهو معنى الخبر بدليل وقوعه في سياق تفصيل الخبر كانه قيل وانتم ايها المجرمون
ممتازون منفردون عن الصالحين الى عذاب الجحيم ودركات السعير لكنه عدل الى
صيغة الامر لما فيه من المبالغة واعلم ان قوله وان الخطاب الوارد وقوله وان قوله ان
اصحاب الجنة وقوله وان التقدير بلا شبهة بتنزيل الجمل معطوفة على قوله ان الذي قبله
قوله واما كونه ان يكون المقام مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه فهو الذي نحن بصدده
من الآيتين فوجهات تجمعها عند المفكر فظاهر اما الاية الاولى ففيها الاتحاد بين
المعطوفين في المسند اليه والتماثل في المسندين اعني ترك العبادة لغير الله وقولوا للناس
حسنا والاشتراك في قيد اخذ الميثاق واما الثانية ففيها الاتحاد في المسند وهو الامتياز
وشبه التضاد بين المسند اليهما اعني اصحاب الجنة والمجرمين الذين هم اصحاب النار
والاتحاد في قيد الظرف الذي هو اليوم قوله ونحو قوله تعالى فلما جاءها نودي بالجر عطف على
قوله نحو قوله عز وعلا واذ اخذنا وهذا شروع في تضمين الطلب معنى الخبر على عكس ما تقدم فلذلك
اعاد لفظ نحو ومعنى بورك من في النار ومن حولها بورك من في مكان النار ومن حول مكانها
ومكانها البقعة التي حصلت فيها اعني البقعة المباركة المذكورة في قوله تعالى نودي من شاطئ
الواد الايمن في البقعة المباركة قيل المراد بالمبارك فيهم موسى عليه السلام لانه كان في
مكان النار والملائكة الحاضرون حول ذلك المكان والظاهر انه عام في كل من كان في
تلك البقعة وفي ذلك الوادي وحواليهما من ارض الشام فان الله جعلها موسومة بالبركات
في قوله الى الارض التي باركنا فيها للعالمين والظاهر ان قوله وسبحان الله بتقدير الامر
تنزيها له تعالى في مقام المكالمة عن المكان والجهة اي وسبحه تسبيحا فالحال في عطفه على نودي
كحال الق وضميره للشأن والشأن انا الله على انهما مبتدأ وخبر او لما دل عليه قبله اي ان
مكلمك انا والله بيان لانا قوله لما عرفت تعليل لكون المعنى فلما جاءها قيل بورك من في
النار وقيل الق عصاك وملخص ما ذكر ان نودي بمعنى قيل لما عرفت في علم النحو من ان ان
مفسرة لما في الى آخره فيكون قرينة على ان التقدير وقيل الق لكن يظهر من هذا ان الق
مقدر بقيل ومعطوف على نودي الذي هو بمعنى قيل ففي قوله وان الق معطوف على قوله ان بورك مسامحة
والمراد انه عطف على نودي ان بورك من في النار وقيل ان الق عصاك قال والدليل على ذلك قوله
تعالى في سورة القصص وان الق عصاك بعد قوله ان يا موسى اني انا الله على تكرير حرف التفسير

التفسير كما تقول كتبت اليه ان قم وان اعترض فان قلت فعلى هذا يكون الق بلا
تضمين معطوفا على بورك وداخلا معه في حيز معنى القول قلت لا باس لان الخبر و
الطلب اذا وقعا في حيز القول كان القصد منهما الى اللفظ المؤدي للمعنى فتنتفي صورة
الاختلاف فيجوز العطف كما تقول قال زيد نودي للصلوة وصل في المسجد حكاية لقوليه معطوفا
احدهما على الآخر اي قال هذين القولين بل نقول انه لما كان ان محل من الاعراب مطلقا جاز
العطف بلا تاويل كما ستعرفه فان قلت لعل كلام الشيخين واحد الا ان المصنف تسامح
بذكر ان في المعطوف عليه قلت فح لا تضمين في الق فان قوله وقيل الق على هذا التقدير
اظهار العامل المعطوف عليه في المعطوف كما يقال مكان جاءني زيد وعمرو جاءني زيد وجاءني
عمرو ومثله لا يعد تضمين الطلب الا ان يختار ان العامل مقدر لفظا ويجعل تضمينا فيلزمه
ان لا يكون وعمرو في المثال المذكور معطوفا على زيد قال واما قوله وبشر
يعني قد يتوهم ان بشر عطف على اعدت بتضمين احدهما معنى يوافق الآخر كما يشهد له قراءة
زيد بن علي وبشر على لفظ المبني للمفعول عطفا على اعدت فيكون مما نحن بصدده وليس كذلك
بل هو عند جماعة معطوف على فاتقوا على طريقة قولك يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم
وبشر يا فلان بني اسد باحساني اليهم واعترض عليه اولا بان الجهة الجامعة بينهما
وان كانت موجودة باعتبار التقابل بين المسندين والمسند اليهما الا ان العطف بين
امرين لمخاطبين من غير تصريح بالنداء كما صرح به في المثال المذكور مستقبح بل غير جائز عند بعضهم
وثانيا بان فاتقوا جزاء لقوله فان لم تفعلوا ولا يصح قوله وبشر مسببا عن ذلك الشرط فلا يصح
عطفه على جزائه واجيب عن الثاني بان المعنى فان لم تفعلوا فاتقوا النار وانفوا
ما يغيظكم من حسن حال اعدائكم فاقيم وبشر مقامه لان التبشير مقصود في نفسه لا لنفع
غيظهم وهذا القدر من الربط كاف وقد ذكر العلامة انه من عطف القصة على القصة
لان المعتمد بالعطف هو مجموع وصف ثواب المؤمنين فهو معطوف على مجموع وصف
عقاب الكافرين كما تحققته وذهب بعضهم الى انه معطوف على فاتقوا لكن مقدرا بعد على
على طريقة قوله وامتازوا واختار المصنف انه معطوف على قل مقدرا قبل يا ايها الناس
اعبدوا وايده بان تقدير القول لسلامة انصباب الكلام الى معناه كثير في القرآن
والكلام فيما نحن فيه منصب الى معناه لانه تعالى يامرهم وينهاهم على لسان النبي عليه السلام

واورد عليه ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا ان لم يدخل في حيز
القول المقدر اختل نظم الكلام وان دخل كان النبي عليه السلم مامورا بان يقول وان كنتم
في ريب مما نزلنا على عبدنا وفساده ظاهر واجيب بانه مامور بشأنه معنى الكلام بعبارة
تليق به كان يقول وان كنتم في ريب مما نزل علي او مامور بتبليغ هذه العبارة على
طريق الحكاية عن الله تع فلا اشكال ونظيره قوله تع قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم
اي ادّ معنى هذا الكلام بطريق الخطاب او ادّ كلاما في هذا اليهم بطريق الحكاية قوله اي
وقلنا او قائلين كلوا اشارة الى تجويز التقديرين فالاول عطف على انزلنا وقد حذف
المعطوف مع العاطف والثاني حال من فاعله قوله ومن ذلك كرر لفظ من ذلك مبالغة
وتصريحا بان كل واحد من هذه الآيات مما قدر فيه القول بواسطة انصباب الكلام الى
معناه وانما قال او فقلنا لانه يا موسى ليعلم ان قلنا متعلق باضرب لا بضرب المقدر والا
لكان المعنى فقلنا موسى ههنا بحث وهو ان قلنا ان قدر داخلا على كلوا لزم الفصل بينه
وبين عامله اعني اضرب بما يوجب اختلال النظم وان قدر متصلا باضرب لزم الفصل بينه
وبين معموله اعني كلوا بما يوجب اختلال ايضا فالوجه تقدير الفعل معطوفا على فقلنا او
فضرب المقدر قبل فانفجرت ولو قدر العاطف الفاء لكان اظهر قوله اي وقلنا اتخذوا
لم يقدر ههنا اسم الفاعل لمكان الواو المانع من تقديره حالا بل اقتصر على تقدير الفعل وان لزم
منه حذف المعطوف مع ابقاء العاطف والظاهر انه من عطف الطلب على الخبر اعني خلقنا
الطلب معنى الخبر كما في واتق عصاك قوله اي يقولان ربنا اقتصر على تقدير الفعل المضارع
ليوافق قراءة عبد الله المناسبة لكونه حالا مقيدة ليرفع وانما قال على قول البصريين لانا
لان التقدير عندهم يقولان اي قائلين وعند الكوفية ان يا بني متعلق بوصى لما فيه من معنى
القول واعترض بان التوصية قول خاص فان اريد به مطلق القول مجازا لم يكن لايراد
الصلة اعني الباء الجارة وجه وان اريد بها معناها الخاص لم يتعلق به يا بني شهادة
المعنى واجيب بان المراد الخاص المقتضي لترك الصلة وتعلق به يا بني نظرا الى
القول المطلق المندرج تحت ذلك الخاص وفيه تكلف فالصواب تقدير القول قوله اي
ويقولون ذوقوا قدره مضارعا معطوفا على نظيره اعني يضربون لانه اولى وان جاز
تقديره اسم فاعل معطوفا على مضارع وقع حالا والظاهر ان يجعل من عطف الطلب على الخبر

الخبر باليقين كما مر في قوله واتخذوا وقوله اي فقولوا لهم سيحوا انما احتيج الى
تقدير القول ههنا لان ما تقدم خطاب للمؤمنين وقوله فسيحوا خطاب للمشركين فلا ينتظم
الكلام الا بتقدير فقولوا بعد الفاء وذلك لانهم عاهدوا مشركي العرب فنكثوا الا اناسا
منهم فامروا بنبذ العهد الى الناكثين وان يقولوا لهم سيحوا في الارض اربعة اشهر آمنين
لا نتعرض لكم فيها وهي الاشهر الحرم والمعنى هذه براءة واصلة من الله ورسوله الى
الذين عاهدتم ولما كانت المعاهدة باذن الله واتفاق رسوله نسب البراءة عن العهد اليهما
كما نسب الى المعاهدة اي انها براءة عاهدتم بها المشركين فانبذوا اليهم عهدهم قوله وكذلك
عطف قوله وبشر هو عطف على قوله وعندي انه معطوف على فقل مرادا اي ومثل عطف
بشر الذين آمنوا على فقل مرادا قبل يا ايها الناس عطف وبشر الصابرين على قل مرادا قبل يا ايها
الذين آمنوا ولم يتعرض صاحب الكشاف لهذا العطف فالظاهر انه جعله معطوفا على
استعينوا كانه قيل يا ايها المؤمنون استعينوا ويا محمد بشرهم قوله لكونه في معنى آمنوا
وذلك لانه دلالة على التجارة المنجية وتعليم لها والمتعارف في التعليم هو الامر والنهي ويرد عليه ان
تؤمنون تفسير للتجارة فلا يستقيم ان يجعل بشر داخلا في سلكه اذ لا مدخل للتبشير في ذلك التفسير
فالصواب تقدير القول كما اختاره لانه اشير في قوله وكن الحاكم دونه اشارة الى رجحان ما
اختاره اما في هذه الآية فلما عرفته آنفا ولعدم التصريح بالنداء ايضا واما في قوله وبشر
الصابرين وبشر الذين آمنوا فلعدم التصريح بالنداء كما مر قوله او ان تتفق الجملتان
خبرا عطف على قوله ان يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف وهذه هي الحالة الثانية
المنقسمة للتوسط وهي الاتفاق في الخبرية مع الاشتراك في الجهة الجامعة وكان الا
بعبارته في الحالة الاولى اعني قوله وهي ان اختلفتا خبرا وطلبا ان يكون المقام مشتملا
ان يقول ههنا او ان اتفقتا خبرا ان يكون المقام على حال الاشتراك بينهما في جوامع وقد تقدم
الوجه في جمع الجوامع في قوله جهات جامعة قوله وانما قال ذلك لان بعض الجوامع
كالعقلي اقوى واظهر ومراتب متفاوتة في الظهور وكذا الحال في الوهمي والجميع مقدم
على الخيالي قوله بهذا القدر متعلق بقوله ونختم يريد انا فصلنا الحالات المقتضية
للامور المذكورة بما يبين الحال على وجه كلي مع تمثيل لها في بعض المواضع فالآن نذكر لك
امثلة كثيرة لها التجرب تلك الامثلة بضبعك وتحفظك عن الزلق ان اعتلك

ما حصل في زمان شروعك في سلوك طرقات تلك الكمالات وقوله ان عسى كبر المسنم
في النسخ المعول عليها فالشرط اعترضت وعسى مقحمة لتقوية معنى الغرض المستفاد من اداة
الشرط ولا يصح جعل عسى شرطا كما لا يخفى ويوجد في بعض النسخ بفتح الهمزة اي لان عسى وفي
بعضها عسى ان بالفتح ايضا وليس بظاهر في معنى ولا لفظا **قال** من امثلة القطع
للاحتياط قوله لم نعطف اراها على تظن مع الاتفاق في الخبرية و
الاشتراك في الجهة الجامعة للاتحاد في المسند اعني الظن والتناسب في المسند اليهما
اعني المحب والمحبوب مع ان المسند اليه في الاول وقع قيدا اي مفعولا في الثاني
كيلا يتوهم السامع ان اراها معطوف على ابغي لقربه منه واشتراكهما في الجامع اعني الاتحاد
في المسند اليه والتناسب في المسندين مع الاتحاد في قيدهما مع بعد المعنى كما ذكر قوله
وليس بمستبعد اسم ليس مع قوله ان يكون قد قطع وقوله لا لايجاب تعليل لنفي الاستبعاد
وفي ايراد متعلق به واضافة ايراد الى العبارة السؤال اضافة المصدر الى مفعوله الاول
اذا كان الكلام الذي منصبا الى ذلك السؤال وجب ان يكون اراها استينافا لانا نقول
لا يجب ان يجعل السؤال المنصب اليه الكلام بمنزلة الواقع حتى يجب ان يجاب عنه قوله
فاهو هنالك انما ليس الفصل في ذلك المقام هو ان يكون بشوقا لاجل النظام اعني رعاية الوزن
بل هو في مقام اعلى وهو رعاية صحة المعنى لان الكلام في تراكيب البلغاء التي يجب ان يراعى
فيها جانب المعنى ومقتضى الحال فلو عدل عن ذلك الى مجرد تعديل الوزن انحط هذا التركيب
عن مرتبته العالية وهو انحط في سلك التراكيب التي لا يعتد بها نعم قد يعتبر في
البلاغة مجرد رعاية السجع والقافية والوزن اذا لم يوجد هناك نكتة معنوية قوله لم
يعطف انهم الف حنيفة ان نظن يريد ان انهم الف جملة اسمية خبرها جملة فعلية على الاصح وتلك
الاسمية تشارك الفعلية السابقة اعني زعمتم في الجهة الجامعة لان محصولها دعوى حال لكم
دعوى الانتماء اليهم وحالهم انكار ذلك ونفيه لكن ترك العطف بينهما لئلا يتوهم عطف الاسمية
على مفعول زعمتم فيفسد معنى البيت اذ يصير حينئذ لهم الف وليس لكم ايلاف داخلا في زعم
المخاطبين فان قلت لا مجال لهذا التوهم لان المفتوحة مع ما في حيزها مفرد وقع مفعولا
فكيف يصح ان يعطف عليها جملة مستقلة ليس اجزاؤها معمولة لما يجعلها في حكم المفرد
قلت يصح ذلك لان زعمتم يتضمن معنى القول فكانه قيل قلتم ان اخوتكم قريش فالمفتوحة بمعنى

المكسورة فجاز عطف المستقلة عليها وجاز ايضا ان يجعل من العطف على محل انّ
مع معموليها وانّ لهم الف قوله بنجوى الحال اراد بالحال ما يعم المقال كما مر مرارا في القرائن الحالية
وذلك لان الزعم اشتهر في دعوى الكذب ومنه قيل زعموا مطية الكذب وقال شريح
لكل شيء كنية وكنية الكذب زعموا قال المرزوقي رد الشاعر على بني اسد في انتسابهم
الى قريش في القرابة بان لهم ايلافا في رحلة الشتاء الى اليمن وفي رحلة الصيف الى
الشام للتجارة وليس لكم شيء من هاتين الرحلتين وايضا فقد امنهم الله من الخوف والجوع
وانتم خائفون جائعون والاشارة بقوله اولئك اومنوا خوفا وجوعا وقد جاعت بنو
اسد وخافوا والالاف مصدر آلفه مؤالفة والايلاف مصدر آلفه يؤلفه والالف مصدر
الفه يالفه الفا قوله وذلك لانه اي الشاعر حين ابتدأ بظرف الخبر ان اعني افضل
مضمر كان للانكار قوله واما جملة انا معكم انما نحن مستهزئون جعلهما جملة واحدة
لان الثانية مؤكدة للاولى مقررة لها فالعطف على احدهما كالعطف على الاخرى ولما
كانت الثانية اقرب مع اشتمالها على ذكر الاستهزاء قال لكن لو عطف على انما نحن مستهزئون
لشاركه في حكمه اعني كونه من قولهم وههنا مفسدة اخرى ليست في عطفه على انا معكم وهي
ان يشاركه ايضا في كونه مؤكدا لانا معكم قوله لشاركه في الاختصاص اختصاصه بالظرف المقدم
الظاهر انه جعل اذا ههنا مجرد الظرفية فيكون تقديمها لافادة الاختصاص بلا شبهة
ويحتمل ان يريد انها شرطية قدمت لتضمنها معنى الشرط ولافادة الاختصاص ايضا
اذ لا منافاة بينهما واما استناد الاختصاص الى التقييد بالشرط مقدما كان او مؤخرا
فلم يلتفت اليه واعترض عليه بجواز العطف على قالوا ماخوذا مع قيد سواء سمي
جملة فعلية مقيدة بظرف مقدم او جملة شرطية فان القيد اذا جعل جزءا من المعطوف عليه
لم يشاركه المعطوف في ذلك القيد كما في قوله تعالى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون عنه
ولا يستقدمون فان الظرف مخصوص بالمعطوف عليه اذ لا معنى لقولك اذا جاء اجلهم
لا يستقدمون فيكون ح قطع الله يستهزئ للاحتياط لا للوجوب قوله وما شئت
الى زينت مفعول معه ومسندي حال من فاعل غلاء ومتصل خبر قوله فان استهزاء الله
وقوله بكل حال ظرف للنفي اي استمر انتفاء الانقطاع في كل حال وقوله فانهم مفسدون
تعليل لما يستفاد من معنى الكلام وهو ان اختصاصه بذلك الظرف المتقدم ليس مرادا

بشهادة ما سبق في نظيره قوله قطع الا انهم مثل ما تقدم اي لم يعطف الا انهم هم السفهاء
على قالوا لئلا يختص كونهم سفهاء بالظرف المتقدم اعني اذا قيل لهم آمنوا ولا على انؤمن
لئلا يشارك في كونه من قولهم فان قلت انؤمن استفهام فكيف يعطف عليه الخبر قلت
قد مر جواز ذلك اذا وقعا محكيين في حيز القول لا اعتراض بجواز العطف على قالوا اذا خلوا
مع فيه متوجه على هاتين الآيتين ايضا وقد اجيب عنه في الكل بان قالوا في الآيات
الثلث اذا خلوا مع ظرفها المقدم عليه معطوف بالواو على يكذبون في قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا
يكذبون وداخل فيما هو سبب للعذاب الاليم فلا يصح ان يعطف الله يستهزئ والا انهم هم المفسدون
والا انهم هم السفهاء على ذلك المقيد اذ لا مدخل لشيء منها في سببية العذاب وفيه بحث
لجواز ان يكون واذا قيل لهم لا تفسدوا معطوفا على يقول آمنا وان كان مرجوحا ومع الالزام بين
العطف على ذلك المقيد بما ذكرتموه من المحذور فلا وجه للعدول الى الاستيناف على ان وجهه
ايضا جاء تاما فان قلت لما ذا خالف في ايراد الآيات ترتيبها في نظم القرآن قلت لان
عطف جملة الله يستهزئ على ما سبقها المشتملة على حكاية الاستهزاء اظهر في بادي الرأي من العطف
في الآيتين الاخريين والبحث عن ترك العطف الاظهر اتم قوله في الذي قبله اي
في الكلام الذي قبل الله يستهزئ قوله لم يكن من البلاغة ان يعرى الكلام عن الجواب
فلزم المصير الى الاستيناف يعني اذا اعتبر تحريك الكلام ... بقي نحو السؤال فنزل منزلة
الواقع لزم المصير الى الاستيناف لانه يلزم تعين الاستيناف على الاطلاق قوله
ادعوه اي على وجه جعفر هم في الصلاح بانا **قال** ومن امثلة الاستيناف
قوله جماعات العذال اشار به الى ان العواذل جمع عاذلة صفة جماعة لا امراة
قوله ... ما الغرة ... والانجلاء والانكشاف وكلمة حين ههنا ... وما بعدها
وهي ... كان المعطوف على شرطها راجع الى ابداء الشكاية قوله فبني اي ان اعاد الكلام
على هذا السؤال ... على ما عليه اي تاركا للعطف على الوجه الذي ثبت عليه ايراد الجواب عقيب
السؤال انه يكون بلا عطف اما لكمال الاختلاف طلبا وخبرا او لانه مرتبط به ارتباطا ذاتيا
او لان حقهما ان يكونا كلامي شخصين فلا مجال للعطف بينهما وجندب بضم الدال ويروى بفتحها
الجيم ويجوز فتحها وهو في الاصل ضرب من الجراد والجنوب جمع جنب بمعنى الحي
وجنب اسم موضع وهو في الاصل الارض المطمئنة منها وقل غربت اي حط عنها رحلها

رحلها والاجمام الاراحة وازالة الكلال والمناخ موضع الاناخة والقادسية موضع قريب
من الكوفة تخ اي جندب في السير وقد تأتى اي انا قدمت بسبق السير وبعد المنزل
قوله فصل اي اراد الفصل فلم يعطف قوله عن النساء العاذلات اشارة الى ان
العواذل ههنا جمع عاذلة صفة لامراة بدلالة قوله رأين وقلن قوله بكى اي اكثر البكاء
والعيدان بالكسر اسم موضع وبرام بفتح الباء وقيل بكسرها موضع دفنت فيه تلك القتلى
والمحرق بكسر الراء لقب عمرو بن هند فانه حرق جماعة من الاعداء بالنار فضرب المثل
بناره والنجم الماء ... دخله كان انتم لم يعطف كانوا على ... للاستيناف قوله او
انكيهم فان قلت الجواب المذكور لا يطابق هذا السؤال قلت بلى يطابقه لان
المعنى كيف انكيهم اعالمة بحالهم ام جاهلة ولا وجه للبكاء مع الجهل فاذن وجب ان تعرفهم
وقيل المعنى كيف اندبهم واصفهم في بكائي صفهم لي فكان السؤال عن الحال
كانوا على الاعداء الخ ولا يخفى عليك ان الجملة التي قطع عنها كانوا اعني طالت اقامتهم
غير التي نشأ منها السؤال اعني قوله عفا اي اندرس وعفاه درسه يتعدى ولا يتعدى
والحنان السحاب المصوت والعسوف الظلوم والوبل المطر والهطال كثير الهطل
وهو تتابع المطر قوله ما ذا عفاه جملة اسمية قطعا فالظاهر ان يجاب عنها فيقال
كل حنان عفاه ومن حد ابهم عفاه على طريقة ما عرف في ما ذا صنعت فكانه لم ينظر الى
خصوصية عبارة السؤال بل قصد الى ما يفهم منها من معنى الجملة الفعلية على ان
تحقيقه في من قام ولا يتأتى ذلك في ما ذا صنعت اذا جعلت اسمية فتأمل قوله
عفا من حد ابهم قيل معناه عفاه من جد الابل فهاهم اي ... والبهم ... الماء حين
وال ... يقال ... والقرم ...
اللام الجارة تقوية لعمل اسم الفاعل وبعد ظرف لما غرض قدم عليه توسعا في ...
كشحا اي اعرض عنه وجانبه قوله المتقين الجامعين بين الايمان بالغيب الخ
اختار هذه العبارة على ان يقول للمتقين الموصوفين بهذه الصفات المذكورة
او الجامعين بينها اشعارا بفائدة تكرار الموصول في الآيتين وتركه فيما عدا ...
ان الايمان بالغيب اصل يتفرع منه اقامة الصلوة والانفاق والايمان بالكتب
المنزلة اصل يترتب عليه الايقان بالآخرة فكرر الموصول في الاصلين وعطف احدهما

على الآخر بالواو الجامعة عطف الصفة على الصفة المجرورة او المنصوبة على الاختصاص
وجعل كل اصل منهما في ضمن فرعه لان كل فرع يبنى على اصله ويدل عليه فهو متضمنه وقوله
اختصوا احوالاً من المتقين وكنه الشيء غايته ووقت الامر كنهه ايضا ولا يبنى منه فعل و
قولهم لا يكتنهه كنهه اي لا يبلغ نهايته كلام مولّد ولا يقادر قدره اي لا يغالب قدره فعلان ان
يغلب ومتولاً في حيزهم حال من ضمير اختصوا فان قلت اذا قدر السؤال هكذا ما للمتقين
اختصوا او ما بالهم اختصوا كان معناه اي اسباب اخذت فيهم حتى استحقوا
تلك الهداية واختصوا بها فكان سؤالاً عن السبب فلا يطابقه الجواب اذ لا دلالة له على
السبب قلت الكلام ان يقع مشتملا على تفصيل السبب الا ان السائل مع علمه ينبه له قبيه
عليه اجمالا باسم الاشارة الدال على ذوات المتقين باعتبار تميزهم بتلك الصفات حتى
صاروا كالمحسوس المشار اليه بهذا اشار بقوله فاجيب بان اولئك الموصوفين غير
مستبعد ولا مستبدع ان يفوزوا انما هم من حالهم استحقوا لاختصاصهم بالهدى
والفلاح لكان اتصافهم بتلك الصفات التي اختصوا بها فلا مجال للاستبعاد والسؤال
فان قلت انما يصح هذا اذا لم يكن اسم المتقين مجازا بحسب المآل قلت لا يخفى
ايضا ان الذين يجعل حالهم الى تلك الصفات كان ما لهم الى ذلك الاختصاص بالاستحقاق في
فان قلت حصر الفلاح مستفاد من تعريف الخبر وتوسيط الفصل واما حصر الهدى
فكيف يفهم من قوله اولئك على هدى قلت من حيث انه جواب عن السؤال عن سبب
اختصاصهم بالهدى المستفاد من هدى للمتقين ومشير الى ذلك السبب اجمالا فيكون من ترتيب
الحكم على الوصف المناسب المختص فيكون مختصا ايضا قوله ولك ان تقدر هذا وجه ثان في الآية
وهو المختار كما سياتي قوله منطويا على بيان الموجب لانطوائه ظاهرا مفصلا ولا فالاستيناف
على الوجه الاول منطو عليه ايضا ليكون مطابقا للسؤال عن السبب لكنه انطوائه خفي اجمالي
كما بيناه قوله ولك ان تخرج الآية عما نحن بصدده يعني الاستيناف وانما جعل المنصوب
على الاختصاص من التوابع لانه بحسب المعنى وصف تابع وكذا اذا جعل مرفوعا على الاختصاص
فكانه لم يتعرض له لقلته ولكونه اقرب الى معنى الوصفية قوله مرادا به اي بالموصول
الثاني مع خبره التعريض يريد ان فائدة اخراج الموصول الثاني عن كونه صفة للمتقين
كالموصول الاول هي التعريض باهل الكتاب الذين لم يومنوا بنبوة محمد عليه السلام

وسيظهر لك انهم على الهدى وطامعون انهم مفلحون عند الله اي ظنهم ذلك فاسد
وطمعهم خائب فلم ينالوا من الهدى والفلاح في شيء بل هما مختصان بمن آمنوا بالكتب
المنزلة جميعا لا بالتورية وحدها وايقنوا بالآخرة على وجهها لا كما يزعمه اهل الكتاب
من انه لا يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى وان النار لن تمسهم الا اياما
معدودات وان التلذذ في الجنة ليس الا بالنسيم والارواح العبقة دون المطاعم
والمشارب والمناكح قوله جاعلا حال من فاعل تجعل الموصول الثاني اي جاعلا جملة
والذين يؤمنون بما انزل اليك الخ من مستتبعات هدى للمتقين على معنى ان هذه
الجملة معطوفة بالواو على جملة هدى للمتقين فان قلت كيف يصح هذا العطف مع
ان الجملة الاولى بيان حال الكتاب والثانية ليست كذلك قلت من حيث ان
المراد بالثانية التعريض المذكور فكانه قيل هو هدى للمتقين وليس بهدى لليهود فالثانية
في حكم صفة الكتاب وقيل الواو للحال وليس بظاهر واذا جعلت هذه الجملة بتمامها اي
بتمامها من مستتبعات وصف الكتاب امتنع عطف ان الذين كفروا على ما قبله في هذا الوجه
ايضا كما في الوجهين الاولين على ما سياتي قوله والفصل من هذه الوجوه لا
الذين يؤمنون بالغيب الجملة اما بالنظر الى الوجه الاول فلان الاستيناف بعد
اجراء تلك الصفات الظاهرة في ايجاب الاختصاص ليس فيه مزيد لطف بل هناك نوع
عدول عن السبب المبين كما مر وايضا الاستيناف في الذين يؤمنون بالغيب منطو على
بيان الموجب وتلخيصه مفصلا دون استيناف اولئك كما عرفته وايضا الافضل ههنا
بين منشأ السؤال وبين الجواب بذكر صفات المسئول عنهم بخلافه هناك واما بالنظر الى
الوجه الثالث فلان الاستيناف تكثير الفائدة بتقليل اللفظ وايضا الموصولان
ههنا ينتظمان في سلك واحد من الاعراب ويختلفان في الوجه الثالث وايضا تصحيح
عطف الموصول الثاني على ما قبله في الوجه الثالث يحتاج الى تكلف كما حققته آنفا
ولا تكلف فيه على تقدير الاستيناف واما بالنظر اليهما معا فلانه لا بد من تاويل الهدى
بزيادة الهدى والثبات عليه او تاويل المتقين بالصائرين الى التقوى
وعلى التقديرين يحسن استيناف الذين يؤمنون بالغيب واما استيناف اولئك
والابتداء بالذين يؤمنون بما انزل اليك فيحوجان على تقدير العسر ورد الى تكلف

الضالين بتلك الصفات المجرات على المتقين قوله فصل تنزل على كل افاك اثيم جوابا
اعترض عليه بان الجملة الاولى طلبية فترك العطف للاختلاف طلبا وخبرا لا للاستيناف و
اجيب بانه لا منافاة في اجتماع اسباب الفصل وكانه نبه بقوله فتنظر على ان فيها السبب
اعني الاستيناف في غاية الظهور فاسند الحكم اليه مع قطع النظر عن صلاحيته بالكلام
ان يقع للعطف عليه وعدمها لان من المعلوم ان العقصد اي كونه جوابا لذلك السؤال
والافاك الكذاب والاثيم الكثير الاثم والضيف يطلق على الواحد والجماعة وهو في
الاصل مصدر ضافه وكانوا اثني عشر ملكا وانما جعلهم ضيفا لانهم كانوا في صورة
الضيف او لانهم كانوا ضيفا في حسبان ابرهيم ومعنى المكرمين انهم مكرمون عند الله
تعالى بل عباد مكرمون او عند ابرهيم حيث خدمهم بنفسه واخدمهم امرأته واذ دخلوا
نصب بالمكرمين ان حمل على المعنى الثاني والا فبما في ضيف من معنى الفعل او باضمار
اذكر وجاز ان ينتصب بحديث وان لم ترد بمعناه المصدرية واراد بقوله منكرون انهم
ليسوا من معارفه او من جنس الناس الذين عهدهم او كان هذا سؤالا لهم عنهم اي انهم
قوم منكرون نعرفهم في من انتم فراغ اي ذهب في خفية من ضيوفه كما هو ادب المضيف
والهمزة في الا تاكلون انكار لترك الاكل وحث عليه فاوجس اي اضمروا نما خافهم لظنه
انهم يريدون به سوء حيث لم يتحرموا بطعامه وعن ابن عباس رضي الله عنهما وقع في
نفسه انهم ملئكة ارسلوا للعذاب قوله ففي القرآن كثير تقديم في القرآن على عامله
المجرد الاهتمام دون الحصر لان سلوك هذا الاسلوب كثير في غيره ايضا قال
ومن امثلة البدل قوله الخ قوله المثال الاول يجري مجرى بدل الاشتمال لان عدم
الاقامة مغاير للارتحال وغير داخل فيه مع ما بينهما من الملابسة والمثال الثاني والرابع
يجريان مجرى بدل الكل والثالث يجري مجرى بدل البعض لدخول الثاني في الاول قوله
كمال اظهار الكراهة لاقامته وذلك لان الرجل اذا كره اقامة من يصاحبه لمخالفة يستر
علته فيما رمز الى كراهته رمزة خفية وربما ارسله فيما لا يعنيه فيفهم منه ذلك فاذا قال
له ارحل فقد كمل اظهار الكراهة لانه يدل على ارادة الارتحال المستلزمة لكراهة الاقامة فان
اراد بالتضمن المعنى اللغوي اي مطلق الالتزام فلا اشكال وان اراد الاصطلاحي فهو مبني
على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده بمعنى انه جزؤه كما ذهب اليه جمع وعلى ان

ان مدلول النهي هو الكراهة كما ان مدلول الامر هو الارادة فتكون كراهة الاقامة جزء
مدلول ارحل وعلى هذا المذهب يكون دلالته لا تقيمن على كراهة الاقامة اصطلاحا ايضا
واما اذا قيل ان النهي يستلزم الكراهة فيحمل المطابقة على ما فيه زيادة ظهور بالقياس الى
دلالة ارحل قوله مثل ما قال الاولون ان اريد به ما نقل عنهم من قولهم ائذا متنا الى آخره
كما هو الظاهر كان مثالا لبدل الكل على ما مر وان اريد به ما هو اعم منه كان من قبيل بدل البعض
كالمثال الثالث فلا وجه للحمل على الاشتمال ولم يتعرض للاستيناف في المثال الرابع
لان احتماله اياه بعيد جدا ولا يكون الكلام الثاني اوفى بتادية المراد في المثالين
الاخيرين لظهوره واما المثال الثاني فهو مما ليس فيه الكلام الاول غير واف بتمام المراد
فابدل منه ما يفي به قوله لم يعطف يخادعون على ما قبله لكونه موضحا له ومبينا وذلك ان
قولهم آمنا بالله وباليوم الآخر كلام كاذب يوهم ان معنى انهم آمنوا فيحتمل ان يكون على
وجه الخداع لاغراض لهم في ذلك وان لا يكون فازيل هذا الخفاء بيخادعون وتبين انهم
فعلوا ذلك خداعا وجوز في الكشاف ان يكون مستانفا كانه قيل ولم يدعون الايمان
كاذبين وما نفعهم في ذلك فقيل يخادعون والحمل على البيان اولى لانه ايضاح لما سبق
وتصريح بان قولهم هذا مجرد خداع وايضا الخداع ليس مطلوبا لذاته فلا يكون الجواب عن ذلك
السؤال شافيا وانما قال في حكم المخادعين لان مخادعة الله والمؤمنين مما لا يصح لان
علام الغيوب لا يخدع والحكيم الذي لا يفعل القبيح لا يخدع والمؤمنين وان جاز ان
يخدعوا لم يجز ان يخدعوا وانما قيل يخادعون لان صورة صنيعهم مع الله والمؤمنين
حيث يتظاهرون بالايمان وهم كافرون صورة صنيع المخادعين وكذا صورة صنيع
الله والمؤمنين معهم حيث اجروا عليهم احكام المسلمين مع كونهم عنده في عداد
شرار الكفرة واهل الدرك الاسفل من النار صورة الخداع ايضا وقد يقال يخادعون
بمعنى يخدعون الا انه اخرج على صيغة المفاعلة مبالغة لان الفعل اذا غولب فيه
فاعله جاء ابلغ واحكم لزيادة قوة الداعي اليه عند المغالبة ويؤيده قراءة ابي حيوة
يخدعون الله والذين آمنوا وعلى هذا فانهم في حكم المخادعين او يخادعون
حقيقة ان اريد بخداع الله خداع رسوله لانه الناطق باوامره ونواهيه قوله فوسوس
اليه الشيطان الوسوسة القول الخفي لقصد الاضلال يقال وسوس اليه اي القى اليه الوسوسة

اليه ووسوس له اي نقل الوسوسة لاجله واضافة الشجرة الى الخلد على معنى
ان الاكل منها سبب بزعمه لخلود الآكل وان لايموت ابدا وملك لايبلى اي لايتطرق اليه
نقصان فضلا عن الزوال قوله ثم لم يعطف لاريب فيه على ذلك الكتاب ظاهر كلامه وهذا
يبتني على ما هو المختار في الكشاف من ان ذلك الكتاب جملة على حدة ولاريب فيه
جملة اخرى وهدى للمتقين جملة ثالثة محذوفة المبتدأ وانما جاءت هكذا متناسقة
بلا حرف نسق لكونها متآخية آخذا بعضها بعنق بعض قوله حين كان وزانه
في قياسه ونسبته معوية الاصل مصدر وازن موازنة وقد يطلق على ما يوزن به
جعل لاريب فيه بالقياس الى ذلك الكتاب تارة بمنزلة التأكيد المعنوي واخرى
بمنزلة الحال المؤكدة وبين الاول بقوله بدلالة على ذلك على كونه بمنزلة نفسه في
جاء في الخليفة نفسه الآخر ثم حكم بان تقريره كونه حالا مؤكدة ظاهر كما يستطلع عليه
والضمير في انه للشأن وكلمة حين هنا مستعملة استعمال لما وجوابها كان عند الجامع
اي كان الكلام المشتمل على وصف الكتاب بتلك المبالغة مظنة انه مما يرمى به على
سبيل المجازفة والمبالغة فينتظمه ان مع في سلكه وبولغ مسندا له قوله في وصف الكتاب
وخبريته للكمال او تلك المبالغة مصدر بولغ وحيث جعل فيه بولغ وكذا قوله شهادة
قيد له بعد تقييد بالقيد الاول الاصول في القواعد التي سبقت من ان اسم الاشارة
للبعيد اذا استعمل في القريب افاد بحسب المقام بعد الدرجة وعلو المرتبة ومن ان
المسند اذا عرف بلام الجنس افاد الانحصار في المسند اليه ومن ان الحصر اذا لم يكن حقيقيا
كان مبالغة في كماله ونقصان ما عداه حتى التحق بالعدم فصار الجنس منحصرا فيه لذلك
فيؤول المعنى الى ان هذا الكتاب البالغ في كماله اعلى درجات الكتب هو الذي يستحق ان
يسمى كتابا دون غيره والجزاف بالكسر مصدر جازف اي اخذ الشيء بغير تقدير ومعرفة
بكميته والفعل في فاتبعه مسند الى لاريب فيه اي جعل لاريب فيه تابعا لذلك الكتاب
نفيا لان يكون مظنة ان ينتظمه مع قبل ان يتامل في سلك ما جوزف فيه وقد اصيب به
اي بذلك الاتباع المحز واتباع نفس الخليفة مصدر فاتبعه والحاصل ان لاريب فيه
لدفع توهم المجازفة في الكلام كما ان نفسه لدفع توهم التجوز او السهو في الحكم او الظاهر
كما ذكره ان الضمير المجرور في لاريب فيه راجع الى الكلام السابق اعني ذلك الكتاب

الكتاب كانه قيل لاريب ولا مجازفة في هذا الكلام بل صادر عن تحقيق وايقان وجاز
ان يعود الى ما اشير اليه بذلك كما يتبادر من نظم الآية ويكون مع ذلك دافعا للمجازفة
ايضا لان نفي الريب عن الشيء شهادة وتسجيل بكماله لانه لا كمال اكمل من الحق واليقين
كما لا نقص انقص مما للباطل والشبهة وانما كان تقريره كونه حالا مؤكدة ظاهرا لانه يؤكد معنى
الكمال المستفاد من الخبر الذي هو الكتاب كما ان تبنيا يؤكد معنى الخبر الذي هو الحق
قوله وكذلك فصل عطف على قوله لم يعطف لاريب فيه على ذلك الكتاب واللام في
قوله الذي في التعلق بالتقرير والضمير المجرور وهدى للمتقين وفي قوله لان قوله ذلك الكتاب
لاريب فيه مسوق لوصف التنزيل بكمال كونه هاديا اشارة الى ان ذلك الكتاب مشفوعا
بلاريب فيه معتدا به صار موكدا لهدى للمتقين بناء على ان دفع توهم المجازفة من
الكلام تتمة له فلا تتجه ان الاولى على ما ذكره ان يعطف هدى للمتقين على لاريب فيه
لاشتراكهما في انهما تاكيدان لذلك الكتاب والمذكور في الكشاف ان هدى للمتقين
تاكيد للاريب فيه كما ان لاريب فيه تاكيد لذلك الكتاب قوله وان معناه
بكسر الهمزة جملة حالية او معطوفة على جملة تقديره هو هدى ويكون ايضا عن
للمبتدأ الذي هو قوله هدى للمتقين وكون نفس الكتاب هداية محضة مستفاد من حمل
المصدر عليه وكون تلك الهداية بالغة درجة لا يكتنه كنهها مستفاد من تنكير هدى
قوله واما بيان انه واما مبين ان ما قبل هدى للمتقين مسوق لما ذكرنا من الوصف التنزيل
بكمال كونه هاديا فمانراه من النظم انه بدله اي للتنزيل وقوله لاجرائه اما بدل اشتمال
باعادة الجار او اللام في موضع الباء في ان بدله باجراء التنزيل بحسب السبق في
شان التنزيل المعني بما هو المقصود منه وانزل لاجله وهو ان ذلك النظم انه بدله تلك
الشهادة وقوله ثم من تعقيبه عطف على من النظم وانما اورد لفظة ثم تنبيها على التراخي في
فان تعقيبه انه به وتذكيته متراخية الرتبة عن اصل الشهادة وانما وصف النداء
بالبليغ لكون الريب منفيا بلا التي لنفي الجنس قوله وانك يعني وانك بعدما عرفت
ان ذلك انه بما المعرف يحمد باجراء التنزيل بحسب السبق فيما هو شانه المقصود
منه تعلم ان شان الكتب السماوية فيما هو المقصود منها هو الهداية لا غير فبحسب الهداية
يتفاوت شان الكتب في درجات الكمال لان كمال الشيء انما هو بحصول المقصود منه

فاذا ادّى ذلك النظم مع علوّ شأنه ورفعة مرتبته بحيث انحصر جنس الكتاب وكماله فيه
فقد دلّ على كمال كونه هاديًا فصار هدى للمتقين كالتاكيد اللفظي لما قبله حيث اتّحد معناهما
في المآل بخلاف لا ريب فيه فانه كالتاكيد المعنوي لما قبله كما مرّ قوله وكذلك قوله انّ
الذين كفروا عطف على قوله ومن امثلة التقرير والتاكيد قوله تع الم ذلك الكتاب لا على قوله
ولذلك فصل هدى للمتقين اذ ليس الكلام في فصل انّ الذين كفروا عما قبله فانه لكمال
الانقطاع كما سياتي بل في فصل لا يؤمنون وختم الله فانه لكمال الاتصال وذلك لان لا
يؤمنون مقرر لما افاده قوله سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم من ترك اجابتهم الى
الايمان فان المقصود بالتسوية ترك الاجابة فلا يؤمنون بمنزلة التاكيد اللفظي
لما قبله وكذلك ختم الله مقرر ايضا لما افاده تسوية الانذار وعدمه من انه ليس لهم
قلب يخلص اليه حق اي يصل اليه خالصا ولا سمع يدركون به حجة ولا بصر يثبتون به
عبرة ولما كان انتفاء سلامة تلك المشاعر لازما للتسوية المذكورة خارجا عنها
كان ختم الله بمنزلة التاكيد المعنوي لها فان قلت لما جعل ختم الله تاكيدا لقوله
لا يؤمنون قلت لعدم دلالة لا يؤمنون على مضمون ختم الله لا يقال فاذا كانا
تاكيدين لعدم التفاوت بين الانذار وعدمه كان الاولى عطف احد التاكيدين على
الآخر لانا نقول التاكيد الاول من تتمة المؤكد بالثاني على قياس ما تقدم وقد يقال
ختم الله استيناف وليس ببعيد واما قوله تع ولهم عذاب عظيم فالظاهر انه عطف على جملة
انّ الذين او على خبر انّ لا على احد التاكيدين لان ثبوت العذاب العظيم لا يتبادر منه
تقرير التسوية كما في التاكيدين السابقين قوله كانه تمهيد لما كالتقرير الذي يرى
قوله وكذلك قوله انا معكم اي هو ايضا من امثلة التقرير والتاكيد وقوله لما كان
المراد الى آخره بيان لكون الآية من هذا القبيل وقوله انا معكم قلوبا بفتح الهمزة اذ المراد
هو المعنى وتجوز الكسر على الحكاية بحسب المعنى وكذا الحال في همزة انا نحن وضمير معناه لقوله
انا معكم قلوبا قوله دفع قوله انما نحن مستهزءون مقررا وجه التقرير ان ايهام الايمان
يتضمن نفيه والاستهزاء به ايضا يتضمنه ايضا فكان الثاني مقررا للاول وقد يقال معنى
الاول الثبات على اليهودية ومعنى الثاني دفع الاسلام لان المستهزئ بالشيء المستخف
به دافع له قطعا ودفع نقيض الشيء تاكيد لثباته ومنطوق ما بدا ابتداء المؤكدة مفهوم ان هذا

هذا الا ملك اعني نفي البشرية ومفهوم الاول اعني اثبات الملكية يؤكد بمنطوق
الثاني وانما قال في حال التعظيم لان نفي الآدمية في مقام التحقير يفهم منه عرفا اثبات
الشيطنة او السبعية او البهيمية وقوله كأن في اذنيه وقرا اي ثقلا مانعا من
السماع مقرر لقوله كأن لم يسمعها وهو جملة وقعت حالا من ولّى مستكبرا قال
ومن امثلة الانقطاع للاختلاف خبرا وطلبا **قوله** قدّمه لانه اقوى في قسمي
كمال الانقطاع والمراد ان لا يكون هناك ما يزيل ذلك الاختلاف كما مرّ والرائد هو الذي
يتقدم الرفقة لطلب الماء والكلأ من راد يرود اذا جاء وذهب يقال الارساء في السفينة
التثبت مرساها التوقف والمزاولة المعالجة والغمر للحرب وقوله فكل تعليل الامر
بالارساء للمزاولة والحتف الهلاك تجري بمقدار اي بتقدير من الله وقيل في ديوان الاخطل
فقال سيدهم والغمر للسفينة وذلك انهم لما رأوا ما بها من الاموال طمعوا في اخذها
فامر سيد القوم الملاحين ان يرسوا ليأخذوها فان قلت ارسوا جملة لها محل من الاعراب
والكلام في جمل لا محل لها من الاعراب قلت النظر هنا الى المحكي اعني كلام الرائد دون الحكاية
ولا اعراب لها في المحكي وقد يقال الكلام عام متناول لما له محل ايضا فان الاختلاف
خبرا وطلبا يوجب الفصل بين الجمل مطلقا وليس بشيء فان الجمل التي لها محل من الاعراب
كما صرح به بعضهم في حكم المفردات تكتفي في كون العطف بالواو بينها مقبولا بالجهة الجامعة
من غير التفات الى ذلك الاختلاف وعدمه الا ترى الى قوله تع وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل
فان هذا العطف في الحكاية دون المحكي والسر في ذلك ان الجمل التي لها محل من الاعراب
واقعة موقع المفردات وليست النسب التي بين اجزائها مقصودة بالذات فلا التفات
الى اختلاف تلك النسب بالخبرية والطلبية خصوصا في الجمل المحكية بعد القول بل
الجمل حينئذ في حكم المفردات التي وقعت موقعها لظهور فالعطف بينها بالواو
بخلاف ما لا محل لها فان نسبها مخصوصة بذواتها فيعتبر صفاتها العارضة لها وليس يظهر
فائدة العطف بينها بالواو الا بما مرّ كما مر ويقتضي ان يكون بينهما مزيد مناسبة
كما لا يخفى وقد نقل العلامة في سورة نوح بعجمة قولك قال زيد نوحي للصلوة وصلّ
في المسجد كما ذكرناه سابقا قوله ممكنة جبلي فليك الحبل عبارة عن الانقياد و
الدخول تحت التصرف التام والقادة على غاربه اي كاهله عبارة عن التخلية وعدم الالتفات

اليه لعلة الرغبة في مواصلته والتعرف فيه وقال الثاني في الهوى كاذب اي قال انك
في دعوى محبتي كاذب والاول اشاره وحكى معنى كلام حبيبه بعبارة نفسه وقوله والرفع
منهما اي في يا كلك واذفع وذلك لان الجزم فيهما بجزمهما عن صلاحية العطف ويجعلهما
جزاء شرط محذوف اي ان تدن يا كلك على مذهب الكسائي وان تصلح ادفع اليك
والاجرة فان قلت لماذا اسند الفصل في نزالها ويا كلك واذفع الى الاختلاف دون
الاستيناف مع كونه محتملا قلت لان الاختلاف ظاهر التحقق فالاسناد اليه اولى
فان قيل عطفه نعم على الخبر الذي يليه مما لا يجوز والا شاركه في كونه مقولا للمجيب بل للسائل
المراد ترك عطفه على قال وقد يقال اسند تركه الى الاختلاف لانه اظهر السببين وربما
يجعل استينافا بتقدير قلت نعم الله جوابا لماذا قلت قوله ومن امثلته اي امثلة
الانقطاع لغير الاختلاف ونعني به القسم الثاني من كمال الانقطاع وهو انتفاء الجامع
بعد اتفاق الجملتين في الخبرية قوله وقع في خاطرك نعته اي في اثناء الحديث
الذي تكون فيه قوله مثال الاول كنت في حديث اي مثال الاول هذه القصة قوله
وان خاتمي هذا عطف على مقدر اي خاتمك على ما وصفت وان خاتمي وترك العطف في
قوله ان خاتمي ضيق لا يخلو عن نكتة قوله ابنوا مقامك عن الجمع بين ذكرها ثم
ذكر الخف فيه تنبيه على ان هذا الجامع قد يعتبر في بعض المقامات كان تكون مثلا في
تعداد الامور التي تتعلق بك وبيان احوالها فتقول كم ثوبي واسع وخاتمي ضيق وخفي
كذلك فتقيل لكن مقام اشتغال اهل مجلسك بذكر الخواتم ينبو عن ذكر خفك مع خاتمك
وكذا في قوله هذا او بينهما جامع غير ملتفت اليه اشعار بما ذكرناه ايضا فان ما لا يصلح
ان يكون جامعا في شيء من المقامات لا يسمى جامعا وقد سبق منا الكلام في تحقيق هذا
المطلب فيمكن منك علما بان لا التفات الى ما يتوهم من ان قول المصنف ههنا صريح في
ان الاتحاد في المسند لا يصلح جامعا بين الجملتين اصلا بل لا بد من الجامع بين المسند اليهما
ايضا قوله او تكون في حديث عطف على تكون في حديث وقسيم له كما يشعر به
قوله بغتة وقدمنا ان الاقسام ثلثة الاول ان لا يكون بين الحديثين تعلق اصلا
الثاني ان يكون بينهما تعلق ما لكنه لا يصلح جامعا اصلا كما يدل عليه قوله بعيد التعلق به
وانما فصله عنهما لانه مقدمة لبيان الفصل قوله تع ان الذين كفروا قوله وكون ما عقبته

عقبته الظاهر وكونه الا انه وضع المظهر موضع المضمر لايقاع بين ان بين
الحديثين جامع هو ذكر العلوم والاساس في سياق كل منهما وكذا في الاية اذ الحاصل
انه هداية للمتقين وغير نافع للذين كفروا الا انا نقول ان المقصود بيان حال
مطلق الابيات حالهم بالقياس الى كتاب سيبويه وكونه اساسا ولهذا اطلق المجمل وقال
وسودها انهم لهم مجلسهم ولم يتيسر بكتابه واما ذكر العلوم ومطلق الاساس فهو ذلك المتعلق
البعيد وكذا الحال في الاية اذ المقصود ان لا نفع في الانذار سواء كان بالقرآن او بغيره
قوله بخلافه متعلق باخرج اي اخرج عن زمرة العقلاء ملتبسا بخلاف حاله الحاصل
اذا ترك وفي قوله هو اشارة الى ان ذكر هذه الجمل معا بلا عاطف ليس مستحسن ايضا
لكن الخطب حينئذ اهون اذ هناك جمع في الذكر ودلالة على الاجتماع في نفس الامر بالواو
وههنا مجرد الجمع في الذكر قوله لا والذي هو عالم كلمة لا رد لما زعمته الجبينة من اندراس
هواه كما حكاه في البيت السابق زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم
والخطاب في هواك للنفس اي ادعت ان هواك اندرس كما اندرس اثار ديارها بذلك
الموضع وجواب القسم في البيت الذي بعده ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت
نفسي على الف سواك تحوم وفي قوله مرارة النوى وكرم ابي الحسين احلاوة او ان
مرارة النوى داء وكرمه دواء مما لا يخفى سماجته قوله يعلم ما يلج هذا مثال للتوسط في
الجمل قوله وغير ذلك اما مرفوع عطفا على ما تلوا واما مجرور عطفا على قوله وانما لم يتعرض
لامثلة التوسط بازالة الاختلاف لانها قد تقدمت مستوفاة قوله واعلم ان الوصل
من محسناته ان يكون الجملتان متناسبتين يريد ان التوسط بين كمالي الاتصال
والانقطاع يصحح العطف بين الجملتين في فن البلاغة كما مر وان التناسب يورثه حسنا
زائدا على ما يقتضيه اصل البلاغة قوله وما شاكل ذلك يعني كونهما شرطيتين او ظرفيتين او قسميتين
وكون الفعليتين بحيث يكون فعلاهما ماضيين او مضارعين وكون الخبر في الاسمية
اسما او فعلا ماضيا او مضارعا الى غير ذلك من تفاصيل احوال الجمل قوله من غير التعرض
معناه من غير ان يقصد التعرض لفائدة زائدة معينة فيصح ما ذكره من الامثلة ولا يرد انه
اذا كان المراد من الاخبار مجرد نسبة الخبر الى المخبر عنه لم يصح نحو قام زيد لانه يفيد
مبتدا زائدا وللخصيصة ان التنبيه يتضمن على وجوه ثلثة ان يراد تجريدها عن الخصوصيات

كما في قولك زيد منطلق اذا قيل انه يدل على مجرد الانتساب بلا زمان ولا تجدد ولا استمرار
ومعنى كونه للثبوت انه لا يدل على الحدوث لا انه يدل على عدمه او يدل على استمرار الانطلاق
ودوامه فانه يستفاد بمعونة المقام كما مر ب ان تقصد معها خصوصية معينة فلا يجب حينئذ
رعاية التناسب اذ ربما لا يتفق الجملتان في تلك الخصوصية كما اذا اريد باحديهما التجدد و
بالاخرى عدمه ج ان تقصد النسبة في ضمن اي خصوصية كانت فههنا تجب رعاية
التناسب قوله ان تراعي بصيغة الخطاب في نسخة معتمد عليها وقد يروى بصيغة
الغيبة مبنيا للمفعول والاول انسب بقوله فتقول قوله وكذا زيد قام وعمرو قعد فضلا لان
الخبر في الاسميتين فعل وما قيل من ان هاتين الجملتين تحتملان ان تكونا فعليتين
ايضا فيجب ان تعد امثلة متناسبتين في الاسمية او الفعلية لا مختلفتين فيهما انما يصح على
مذهب بعض الكوفية حيث جوزوا تقديم الفاعل قوله وان لا تقول عطف على ان تراعي
ولو شرائ ان وعطف على فتقول لكان اظهر قوله وكذا قام زيد وعمرو قعد اي لا تقول ذلك ايضا
للاختلاف في الاسمية والفعلية وان اشتركتا في افادة التجدد وافترقتا في ان الثانية
تفيد التقوي على ما سلف والخبر فيه اي ارتفع احد الاسمين في احدى الجملتين في باب الاضمار على شريطة
التفسير رفعت الاخر في الاخرى واذا انصبت نصبت رعاية للتناسب ولا ينبغي لك ان ترفع في
احدهما وتنصب في الاخرى لاداية الى الاختلاف في الاسمية والفعلية سواء كان الفعل
مشتغلا بضمير ما اضمر عامله كقولك زيدا لقيته وعمرو مررت به او بمتعلقه كقولك زيدا اكرمت اباه
وعمرو ضربت غلامه وقد نبه بالحكم على ان التناسب في الاشتغال بالضمير او المتعلق يراعى
في الجملتين ايضا وقوله امثال ذلك يريد به امثال ما سبق في علم النحو من امثلة الاضمار
على شريطة التفسير او اراد امثال ما ذكر ههنا من الامثلة مطلقا قوله والثبوت في الاخرى
واريد عدم التجدد في الاخرى وفائدة لفظ بعد تقوية الثبوت المستفاد من قاعد ودفع التوهم
بقصد الحدوث به وقيل دفع توهم كون الجملة حالا وعليه اي وعلى كون المراد باحدهما التجدد
وبالاخرى الثبوت وان لم يمكن العطف بالواو وقع في قوله سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم
صامتون اشعارا بان الصمت دائم داخلهم بحسب المعنى على المستويين وقد بيان احسنا المستويين
مضموني الجملتين كانه قيل ابذا وقع ام ذاك طلبا للتعيين اعلم بثبوته على الابهام قوله اجاءتهم
امراتي اصابهم مكروه وضيق فانه وقت الدعاء والالتجاء لكشف البلوى وقوله اجدت بالتخفيف

من الجد المقابل للعب وقد يروى بالتشديد من التجديد المناسب للاحداث وقوله
استبعادا مفعول له لما دل عليه الكلام اي قالوا ذلك استبعادا قوله وما اعلم كيد الشيطان
للمقلدين فيه اشارة الى ما هو المختار عنده من عدم جواز التقليد في الاعتقاديات والى
انه يفضي الى التقليد في امور ظاهرة البطلان كحال هؤلاء في تقليدهم اباءهم وقوله في
عبادة تماثيل اشارة الى ما قبل الاية اعني قوله اذ قال ابراهيم لابيه وقومه ما هذه التماثيل التي
انتم لها عاكفون قالوا وجدنا اباءنا لها عابدين قال لقد كنتم انتم واباؤكم في ضلال مبين
قالوا اجئتنا فبالحري ان تلحق به الكلام في الحال قوله بلحجها بان الوجه مناسبة
الحال للفصل والوصل اللام متعلقة بخبر المبتدا اي الحاق الكلام في الحال بالكلام فيهما مناسب
بالجملتين بلحجها وهي الواو وفرع للعاطفة كما اشرنا اليه وسيصرح به ولفظ تارة اما ظرف او مصدر
وقوله مع الواو حال اي مقارنة لها وقوله لا معها معطوف على مقدر اي وبلحجها اخرى
مجردة لا مع الواو وجعل لا هنا بمعنى غير حتى يكون لا معها حالا ايضا بمعنى غير مقارنة
تحدث ان ما بعدها اعني معها لا يصلح ان يكون مضافا اليه قوله الكلام في ذلك اي
في ان الحال في اي موضع تجيء بالواو وفي اي موضع تجيء بدونها واراد بقوله حال بالاطلاق
انه اذا اطلق لفظ الحال انصرف اليه وهو الحال المنتقلة الكثيرة الاستعمال فاذا اريد به
الحال الاخرى قيد بالمؤكدة واراد بالاصل في الكلام ما هو الراجح في الاعتبار بحسب القياس
وبالنهج في الاستعمال الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال ومن ثمة قيل الاصل مدلول الدليل
والنهج مختار الاستعمال وقد يقال الاصل ما تعلق بالمعنى والنهج تعلق باللفظ وفائدة لفظ معا
انه لولاها لربما توهم ان الكل منهما نهجا واحدا كما في قولك لهما درهم اي لكل منهما واذا قيل معا تحقق
وجود النهج بلا شبهة مع كون الاصل متعددا قوله فاصل النوع الثاني في قدم بيان اصل
المؤكدة بعدها اخرها في الذكر لان المعتبر في بيانها الثابت وفي بيان المنتقلة الاثبات
قوله وصفا ثابتا اي لازما لا يتغير وذلك لان الحال المؤكدة ما يقرر مضمون اسم واقع في
الجملة السابقة سواء كانت تلك الجملة اسمية او فعلية فان المؤكدة قد تأتي بعد الفعلية
ايضا كقوله انا انزلناه قرانا عربيا فان عربيا يؤكد مضمون الضمير الراجع الى القران الذي
يفهم منه كونه عربيا وكذلك قائما بالقسط يؤكد مضمون لفظ الله في شهد الله اذ يفهم منها القيام
بالقسط ولا شك ان الوصف انما يؤكد مضمون الاسم اذا كان من الاوصاف اللازمة ليدل عليه الا

متمما فاذا صرح به اكد مضمونه وبما قررناه تحقق ان الحال المؤكدة لا يجب كونها مقررة لمضمون
جملة عقدها من اسمين لا عمل لها ولا يبعد ان يجعل كونها كذلك شرطا لوجوب حذف عاملها وقد قررت
الحال المؤكدة بما يقرر مضمون الجملة السابقة مطلقا لزم ان يكون نحو قوله تعالى ولا تعثوا
في الارض مفسدين وتبسم ضاحكا ممن لم يجعلها بمعنى المصادر احوالا مؤكدة مع انها ليست صفات
لازمة قوله ان يكون وصفا غير ثابت وذلك لان المقصود من النوع الاول بيان ان الفعل
صدر من الفاعل او وقع على المفعول متقيدا بتلك الصفة والهيئة والتقييد انما يفيد اذا كان
بالصفات المتغيرة المتبدلة لان كون الفعل صادرا او واقعا على الهيئات والصفات اللازمة
امر معلوم ولما كان الاصل في النوع الثاني هو الثبوت وجب ان يعبر عنه بعبارة تدل على
الثبوت واللزوم كالصفة المشبهة نحو زيدا وشفيقا وتحيا جوادا وتطلا شجاعا كالمشتق ليس
كعرتيا وحقوقا فما اما يقع حالا مؤكدة اذا اقترن به ما يدل على ثبوته كقوله بالقسط ولما كان الاصل
في النوع الاول هو اللاثبوت وجب ان يعبر عنه بما لا يدل على الثبوت واللزوم كاسم الفاعل و
المفعول فانهما لا يدلان على لزوم معناهما لموصوفهما بل يعتبر بهما على الاطلاق عن الصفات المتبدلة
ونحوها في ما تقدم من ان الاسم سواء كان وصفا او غيره اصله ان يدل على الثبوت لان معنى
ذلك انه لا يدل على الحدوث كما يدل عليه الفعل فالثبوت هناك مقابل الحدوث والمراد به هنا
اللزوم وقد يكون الحال المنتقلة اسما غير مشتق كرطبا وبسرا اذ يفهم منهما هيئة غير لازمة
قوله ويمتنع ان يقال جاء زيد طويلا لا يرداد مثله صفات لازمة لا فائدة في تقييد المجيء بها
والتأويل الذي قال واليه مثل ان يكون زيد في سن النمو والانحطاط فيحدث له طول او قصر
ومثل ان يحدث له سواد او بياض بسبب من الاسباب الطارئة قوله ويجيئها في الاستعمال ان
يأتيا عاريتين عن حرف النفي وذلك لان المقصود من المؤكدة تقرير الصفة التي تضمنها الاسم و
من المنتقلة تقييد الفعل بهيئة مخصوصة وما دخل عليه حرف النفي انما يدل على نفي الصفة
والهيئة فان نفي الصفة المنفية قد يراد تاكيدها وكذا قد يقيد الفعل بها فلن المقصود
من الحالين تقرير ثبوت الصفة والتقييد بثبوت الهيئة سواء كانت حقيقية او اعتبارية
فان انتفاء الصفات والهيئات مما لا ينضبط ولا يتحصل فلا بد ان يعبر عنها بما يدل على الثبوت
فان قلت قد يفهم من نفي صفة او هيئة ثبوت اخرى كما يفهم من نفي الركوب ثبوت المشي
وبالعكس وح كان النفي منضبطا متحصلا قلت ذلك بطريق الالتزام والمعتبر في نحو استعمال

الاستعمال ما يدل صريحا على ثبوت الصفة او الهيئة المقصودة فلا يخالف بهذا النهج في
فن البلاغة وان جازت مخالفته بحسب النحو قوله لان هذه الواو تعليل لما ذكره من
ان النظر الى كون اعرابها غير تبع يقتضي عدم دخول الواو وانما قال الاصل العطف والا فانها
في الحال ليست بعاطفة قال في الكشاف واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل قلت فان
قولك بقي الحق بينا ميل على ان ذا الحال هو الحق وليس كذلك بل هو عند الجمهور ضمير المفعول في
العامل المقدر اعني احقه واثبته وعند المصنف ضمير الفاعل فيهما اختاره فيما قسم النحو حيث قال
احق التقديرات في زيد ابوك عطوفا تحقق عطوفا وفيه هو الحق بينا بينه وبينا قلت لما كان
ذلك الضمير عبارة عن الحق صح جعله ذا حال قوله والخبر ليس موضعا لدخول الواو لانه متحد
بالمخبر عنه كالوصف بالموصوف وقد سبق تقرير وجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه
في غير جملة اتى قوله والحقيقية منهما اي فيما ذكرنا من ان حق النوعين ان لا يدخلهما الواو
قوله لا يبعد ان يكون منشأ كما قد يمنع انتظام الاعراب للكلمات تعلق معنوي ينتظم
ذلك التعلق معاني تلك الكلمات وذلك لان الهيئات الاعرابية وضعت دالة على
معان مقصودة نظرا على دلالات الكلم عند ضم بعضها الى بعض واذا وجدت الاعراب في
موضع فقد تناول شيئا بدون الواو في بطريق الاصالة دون التبعية كان ذلك دليلا على
ان مدلول تلك الكلمة المعربة تعلق معنويا بمدلول غيرها من الكلم المنضمة اليها فلا تحتاج
ح الى تكلف تعلق آخر كالواو مثلا والحال كذلك فان لها اعرابا اصليا يدل على كونها قيدا
لذي الحال او قيدا لعاملها او مؤكدة لما دل عليه ذو الحال حقيقة فحقها ان تكون بلا واو
مفردة كانت او جملة لان الجملة الواقعة حالا لها اعراب بالاصالة محلي قطعا لكن
النظر اليها اعتبارا عن دخول الواو في الحال اذا كانت جملة بيان ذلك ان الجملة من حيث
هي جملة مستقلة بافادة فائدة هي النسبة التامة بين طرفيها وان كانت غير مستقلة
باعتبار ما عرض لها من وقوعها موقع المفرد وقيدا للفعل مثلا فالجملة الحالية اذا لم تكن متحدة
بالكلمات بعد عليها اتحادها اذا كانت حالا مؤكدة ولا شك انها غير منقطعة عنها بالكلية
لوجود الجهة الجامعة بينها فتنزلت منها منزلة الجملة المتوسطة بين كمالي الاتصال و
الانقطاع فلا يبعد ان يدخلها الواو الدالة على الاجتماع والاتصال نظرا الى استقلالها في
نفسها وتنزيلها بما قبلها زيادة ارتباط كما تدخل بين الجمل المتوسطة بين غايتي الانقطاع والاتصال

ثم انه جعل لا ريب فيه مهنا حالا مؤكدة وجوز فيما تقدم كونها جملة مؤكدة للجملة التي قبلها
ايضا ولا تخفى جريانه في الوجهين فلا شبهة عنه وانما قال الجهات جامعة بصيغة الجمع
نظرا الى تعدد موارد الحال كالمترجم قوله كالمترجح في نحو جاء زيد يقاد الجنائب بين
يديه فان في الجملة ليست متصلة بالاولى ولا منقطعة عنها لان المجئ بنابب تقود
الجنائب والغير في يديه يربطها بان بعد وكذا الحال في وسيفه على كتفه وقوله بسط
خبر لكن فان قلت ما ذكره يجري بعينه في الجملة الواقعة صفة فيلزم ان يجوز دخول الواو
فيها قلت لان يمنع الحال انبساط الصفة بالموصوف اكثر واقوى فلا يلزم من الجواز هنا
الجواز هناك وقد سبق تجويز بعضهم ايراد الواو لتاكيد لصوق الصفة بموصوفها الا انه لم
اشتهر كون الواو للحال وقد نصرناه بدليل ظاهر نكتفى به في مباحث الالفاظ والجملة اذا وقعت
حالا فحكمها في دخول الواو وعدمه فبيا عن احكام الحسنة فقد يمتنع وقد يجوز تاما مع الشاذ وقد يجب وقد يجيب
رجحان احد طرفيه فبعد تمهيد الاصل شرع في تفاصيل ذلك وقال واذا تمهد هذا
فقوله الضابط فيما نحن بصدده اي من دخول الواو وعدمه في الجملة الواقعة حالا استقلالا
اذ قد ظهر ان المؤكدة يمتنع فيها الواو وقوله لان الاسمية كالتعلم دالة على الثبوت
انما يصح اذا لم يكن خبر الاسمية جملة فعلية نحو زيد قام فانه كقام زيد يفيد التجدد كما تقرر
فكانه بنى الكلام على ما هو الاعم الاغلب في الاسمية والجملة الفعلية واردة على اصل
الحال بالاطلاق فاذا كانت على نحوها ايضا بان تكون مثبتة ليست في حكم المنفية
كان فعلها مضارعا مثبتا كانت متمكنة في الحالية قريبة من الحال المفردة جدا
فالوجه فيها ترك الواو جريا على موجب الحال من استغنائها عن دخولها وانما قلنا ليست في
حكم المنفية احترازا عما اذا كان فعلها ماضيا مثبتا فانه في حكم المنفي كما سيأتي ولذلك
لم يمثل هنا الا بالمضارع وقد نبه بقوله او بعده فيه على ان الحال قد يكون ستينيا
يكون فعليا على طريقة المسند والوصف وقوله لا تكاد تسمع اشارة الى ان دخول
الواو في المضارع المثبت كالممتنع اعني الحرام اذا اجري على ظاهره واما اذا قدر معه
مبتدأ فدخول الواو جائز وسموع كثيرا منه قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون وقولهم قمت واصك
وجهه وقول الشاعر نجوت وارهنهم مالكا قوله وذلك ان تكون اسمية في الحال
غير المؤكدة انما قيد بذلك لان الاسمية واردة على اصل الحال المؤكدة ونقض هذا التقييد

التقييد بالاسمية ولم يتل فيما سبق وذلك ان تكون فعلية في الحال غير المؤكدة
لان المؤكدة تمنع اسمية ومفردة ولا تمنع فعلية اصلا وقوله فالوجه الواو وذلك
وذلك لان خروجها عن اصل الحال يوهم انها ليست حالا فاحتيج الى رابط دال عليه خصوصا
اذا كانت الاسمية منفية خارجة عن نهج الحال ايضا وقوله ما جاء بخلاف
الاصول معدودة المحققين بالنوادر ويؤكده قوله فالوجه الواو وتقرير ان المراد به رجحان دخولها
بحيث يكون تركها قريبا من المعدوم كان دخولها من قبيل سنن الهدى وللنحاة
اختلافات فجوز بعضهم ترك الواو في الاسمية مطلق وبعضهم اذا كانت في
تأويل مفرد نحو فوه الى فيّ اي مشافها وبعضهم لبعض عدو اي متعادين وبعضهم اذا
كان ضمير ذي الحال في صدر الجملة كالامثلة المذكورة في الكتاب سوى الثالث منها
الى غير ذلك ومعنى عوده على بدئه ان رجوعه الى ما ابتداه على ان البدء مصدر
بمعنى المفعول ومحصوله انه رجع في الطريق الذي جاء منه وقد يتوهم ان عوده مرفوع
انه فاعل رجع مجازا او بدل اشتمال من المستتر فيه او منصوب على الحالية بمعنى عائدا او
على المصدرية او على انه مفعول به بان يحمل رجع على المتعدي والكل ضعيف واصلاح المنطق
كتاب لابن السكيت في تصحيح اللغات والاغفال كتاب لابي علي الفارسي في النحو
قال المسيب بن علس يصف غواصا نصف النهار يقال نصف النهار من نصفت الشيء
بلغت نصفه والمراد طول مكثه تحت الماء وآخره ورفيقه بالغيب لا يدري اي لا يعلم
ما حال الغواص وفي الصحاح برفع النهار من نصف الشيء بمعنى انتصف فالجملة
خالية عن الضمير ايضا فاحتيج الى ان قدر الواو محذوفة اي والماء غامر اياه
وجنان الليل ظلامه وستره ما آب اي ما رجع قوله معقوا من ابيات يرثي
بها الشاعر بنيه ويذكر سرعة انتقالهم قبله والرواح النزول من السير في آخر النهار للتروح
ويقال لك اذا دخل وقت العشي وغالهم اي اهلكهم والقدر بسكون الدال وفتحها ما قدره
الله من القضاء قوله لانتفاع قبيلة متعلق بدخلوا والبيت لخالد بن يزيد بن معاوية
والورق البيض الدراهم المضروبة وكان تامة اي ولقد وجد فيما مضى حال كونه لا تنضب
ورب وقيل ناقصة بين اسمها وخبرها لتاكيد الثبوت كما تزاد لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف
وكذا الكلام في وكنت وما ينهنهني الوعيد يقال نهنهت الرجل اي كففته وزجرته

اتحادهما من حيث انه مكتوب في الغيبل من حيث وجب على من اتحاده الامير يمكنه من القعود
قوله الا ان ترك الواو ارجح متعلق بقوله فالوجه جواز الامرين معا وانما كان الترك
ارجح ترجيحا للاصل على النهج مع تاييد الاصل بان موجب الحال ترك الواو قوله والفعل الماضي
منفيا او مثبتا مبتدأ خبره منتظم في سلك المضارع فان قيل ذكر المنفي مستدرك لاندراجه
مع المضارع المنفي فيما ورد على اصل الحال دون نهجها ومشاركته اياه في الحكم وهو كون الترك
اولى اجيب بانه لم يقل فيما سبق الا بالمضارع المنفي فكانه اراد ان يجمع بين قسمي الماضي
ولا يفرق بينهما في بيان حكمهما قوله لوروده لا على نهج الحال يعني مع وروده على اصلها
الذي هو التجدد قوله فلحرف قد وذلك لانه في حكم حرف النفي من حيث ان الفعل الماضي يحتمل
كل جزء من اجزاء الزمان الماضي فاذا دخل قد عليه قربه من الحال وانتفى عنه ذلك الاحتمال
قوله حتى يصلح للحال فيه نظر لان كلمة قد تقرب الماضي من الحال بمعنى الزمان الحاضر
الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما يبين كيفية الفعل فان الحال بالمعنى الذي كلامنا فيه على
حسب عاملها قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا كما لا يخفى فما ذكره غلط نشأ
من اشتراك لفظ الحال والجواب ان الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة
كان مضيها واستقبالها وحاليتها بالقياس الى ذلك المقيد لا الى زمان التكلم كما افاده
محققها مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرناه فانهم صرحوا بان يا ابعد
قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا
فاذا قلت جاءني زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا تقارن الحال عاملها واذا
قلت قد ركب قربته الى زمان المجيء ففهم مقارنته اياه كان ابتداء الركوب كان متقدما
الا انه قارن المجيء في الدوام واذا قلت جاء في زيد يركب دل على تقارنهما فيه فظهر
صحة كلام القوم في هذا المقام وفي وجوب تجريد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال
كالسين وسوف ولن اذ لو صدرت بها تبادر منها كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها حينئذ
يجب ان يأول قوله من زمانك بالزمان الذي اعتبره المتكلم في عامل الحال ولك ان تقول ان
عاملها قد يكون معتبرا بزمان التكلم فاشترط هناك لفظة قد للتقريب وفيما عداه طردا للباب
فلا تحتاج الى ذلك التأويل وانما يقال من انهم استبشعوا ان يقع الماضي صرف
حالا بهذا المعنى الذي نحن بصدده للتنافي بين الحال بمعنى آخر اعني زمان التكلم فاستبشع

لي اذ قال فذا المقرب الا الحال النكتة فيه ذلك ان الثاني في نزول الاستبشاع في ما لا يلتفت
اليه ذو طبع سليم والانتظام في سلك المضارع معناه جواز الامرين مع رجحان الترك كما
سيصرح به وذلك للاشتراك في العلة فدخول الواو على المضارع المنفي وعلى الماضي
مطلقا بمنزلة المكروه قوله فقد جاء الشيخ بفتح الحاء اي الشيبة واو قعه في المشقة
قوله الا ان ترك الواو في النفي وفي الاثبات ارجح متعلق بقوله لكن ان تقول اي
وبالمجموع بيان او تأكيد للانتظام في سلك المضارع المنفي وكان التصريح برجحان
الترك فيهما دفع لتوهم عدم رجحانه في الماضي المثبت الذي اعاد فيه حرف الجر
في الاثبات قوله بحسب التقديرين يعني تقدير الفعل كحصل فيكون الظرف ح
جملة فعلية قطعا وتقدير اسم الفاعل كحاصل وح ان لم يكن بعده اسم ظاهر يصلح ان يرفع
كقولك جاء زيد على فرس كان مفردا قطعا وان كان بعده ذلك احتمل ان يكون
مفردا بان ينتصب اسم الفاعل على الحالية فيعمل الظرف في الظاهر لاعتماده وان يكون
جملة اسمية قدم خبرها كقوله وان لا يكون شاملا للافراد وكونه بتقدير جملة اسمية
ولا شك ان تقدير الاسمية متفرع على تقدير اسم الفاعل فيصح قوله وتردد لذلك
بين ان يكون واردا على اصل الحال وهو على تقدير الفعلية والافراد وغير وارد عليه
على تقدير الجملة الاسمية نعم يلزم حمل كلامه على خلاف ظاهره في توزيع الورود وعدمه
على التقديرين والمتبادر من قوله جاء الامران انهما متساويان كما صرح والمشهور ان
ترك الواو ارجح قال الشيخ عبد القاهر اذا جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها ترك الواو
كقوله خرجت مع البازي علي سواد وقد يكون مع الواو كقوله وان امرء اسرى اليك
ودونه من الارض موماة وبيداء سملق والسر في غلبة ترك الواو امتناع دخوله على
تقدير الافراد ورجحان الترك على تقدير الفعل الماضي واما رجحان دخوله على تقدير
فقط واذا لم يكن بعد الظرف مظهر كان رجحان الترك اظهر كما في قوله تع فخرج على
قومه في زينته قوله ثم من عرف متعلق الكلام السابق بهذا البحث لتعلقه بالجملة
الحالية المصدرة بالواو والمعنى من عرف النكتة في تقديم الحال على النكرة
دفع الالتباس بالصفة تنبه لجواز ايقاع الجملة مع الواو حالا عن النكرة بلا تقديم اذ لا
التباس هنا اصلا لامتناع دخول الواو على الصفة كما مر وتنبه لمزيد جوازه اذا كان

تلك النكرة في سياق النفي فانها لعمومها وكونها موصوفة في المعنى بمنزلة المعرفة
فبهذا الاعتبار منضمًا الى اعتبار انتفاء الالتباس يعرف مزيد الجواز ونفي البيان
لوجوب الواو في نحو جاءني رجل وعلى كتفه سيف اذا اريد الحال ودفعا للالتباس لوجوب
تركه فيه اذا اريد الوصف لامتناع عطف الصفة على موصوفها البتة وانما قال فيتأمل ليعرف
به بطلان قول من ادعى خلافه وقد سبق منا تحقيقه قوله واما ليس فرده بالذكر
اذ ليس من قبيل الافعال الداخل عليها النفي مثل ما كان ولا يكون حتى يكون ترك الواو
فيه ارجح ولا من قبيل الافعال المتصرفة المتضمنة للنفي كانتفى وامتنع حتى يلزم فيه قد
مع كون الترك ايضا ارجح بل هو فعل دال على نفي الحال صريح فلا مجال فيه لقد لكنه لما قام
مع خبره مقام المنفي اذ ليس زيد منطلق في قوة لا ينطلق زيد كثر ذكر الواو وتركه ايضا
الا ان ذكره ارجح بحسب الدليل دون الاستعمال وذلك لان المجوز للواو هو النفي
وهو في ليس ذاتي وفي الفعل المنفي بالاداة عارض وقد يقال ان ليس بمنزلة حرف
نفي والجملة بعد اسمية في الحقيقة فلذلك كان ذكر الواو ارجح لكنه ينبغي ان يكون الترك شاذا
صور معدودة ملحقة بالنوادر لا في صور كثيرة كما دل عليه كلامه وقوله اذا جرى
وصف بالجلادة في الاستقاء بحيث اذا جرى في كفه الرشا لم يبق في البئر شيء من
الماء وهذا وقد قيل ان قوله ليس فيه ما ... مفعول ثان لخلى لاحال لان جعل القلب
كذلك على قياس قولك تركت زيدا صريعا اي صيرته صريعا **قال**

واما الحالات المقتضية لطي الجمل عن الكلام ايجازا ولا طيها اطنابا اراد بالكلام الجنس وجمع
الجمل نظرا الى تعدد الموارد فان المطوي في موضع واحد لا يجب ان يكون جملا بل قد يكون
جملة واحدة وقد يكون جملتين او اكثر وجمع الحالات نظرا الى اقسام الايجاز والاطناب
بحسب مراتبهما وذكر الحالات مجملة لانه احالها جميعا على علمك بما قد سبق فلا معنى لذكرها مفصلة
وخص التذكر بطي الجمل ولا طيها لانهما المعظم في موضع هذا الباب وان وجد الايجاز و
الاطناب بطي المفردات ولا طيها ايضا بل قدم حد الايجاز بلا طي اصلا وتمثيل ايجاز القصر وقوله
ايجازا او اطنابا مفعول له وقيل حال بناء على انه قد يجيء في صورة المصدر نحو الخبر بالظن واللاحقة
وانما لم يتعرض للمساواة لانه لا فضيلة للكلام الا وساط فلا يصدر عن البليغ مساويا بل لا يكون
فيه نكتة يعتد بها كما سيأتي وكلمة مهما ثمة مقام العائد الى المبتدا اعني الحالات

الحالات المقتضية كانه قال استغنى بذلك اي بالعلم المحيط بما قد سبق عن بسط الكلام
فيها اي في تلك الحالات وذلك لانه قد ذكر فيما تقدم طرف الايجاز على الاطلاق كطي
المسند اليه والمسند مفردا او جملة وطي المفعول ونحوه وكطي السؤال الذي هو جملة في
كثير من القرآن وذكر ايضا طريق الاطناب على الاطلاق كتذييل المسند اليه بالتوابع
وتقييد الاسناد بشيء من القيود وذكر متعلقات المسند وذكر الجمل المتعلقة بما قبلها
تاكيدا او بيانا او بدلا فقد سبق ح ايجازات بطي المفردات والجمل وسبق ايضا اطنابات
بذكر المفردات والجمل وبين مناسبة كل منها لاحالها الاتيه المقتضية اياها فمن ضبطها استغنى عن
البسط فيها لانه يعرف ح هذا المذكور بالمقايسة عليه قوله فلكونهما نسبيين اي
الكلام فيهما يريد ان الاطناب والايجاز امران نسبيان ضرورة ان الكلام انما يوصف بهما
بالقياس الى كلام آخر محقق او مقدر ولا شك ان الامر النسبي لا يتحدد ولا ينضبط الا بتعين
المنسوب اليه وليس لنا كلام على مقدار معين يجب بحسب نفس الامر كونه منسوبا اليه لهما
بل كل كلام يفرض فانه يصلح لذلك فح لا يمتاز الموجز عن المطنب بحيث يحكم على هذا
الكلام بانه موجز لا مطنب او على ذلك بانه مطنب لا موجز فان كلا منهما واحدا اذا نسب الى
آخر واتصف بالايجاز فانه بعينه اذا نسب الى ثالث يتصف بالاطناب فنعلم ان لا مجال
فيهما للضبط والتعيين مبنيا على التحقيق الصرف بل لابد من ترك التحقيق والبناء على امر عرفي
هو جعل كلام اوساط الناس اعني الذين لا بلاغة لهم ولا فصاحة ولا عي ولا فهاهة منسوبا
اليه ومقيسا عليه فانه وان لم يتعين لذلك بحسب التحقيق الا ان اوساط الناس لما كانوا
اكثر من الطرفين كان كلامهم على مجرى متعارفهم في تادية المعاني مشهورا بين الناس
فهو امر عرفي معروف الوجه معلوم الطريق فناسب ان يجعل اصلا يقاس عليه غيره فلا يكون
البناء عليه ردا الى جهالة كما توهم وبما قررناه اندفع ايضا ما يقال من ان كون
الشيء نسبيا لا يقتضي ان لا يتيسر الكلام فيه الا بترك التحقيق فان الاضافيات كثيرا ما
تحقق معانيها الا انه يحتاج فيها الى التعرض لما اليه الاضافة على الوجه الذي قرر
في علوم اخر قوله مثل جعل بالجر على انه بدل من البناء وقوله مقيسا عليه ثاني
مفعولي جعل وقوله ولابد من الاعتراف بذلك جملة معترضة اي لابد للمصنف من
الاعتراف بوجود كلام الاوساط بل لا وجه لانكاره لقوة اشتهاره فيما بين الناس

كما هو فيفتح الباب عليه وانما قال لا يحمد منهم ولا يذم لانه ليس لهم في ذلك اعمال روية ولا
رعاية نكتة بل اكتفوا فيه بمجرد دلالات وضعية فلا مدح لهم فيه ولا مذمة ايضا لكونه وافيا
بما هو مقصود منهم من امور دينهم او دنياهم غير انهم اذا نسب ذلك الكلام الى مراتب البلاغة عد
كاصوات الحيوانات واذا صدر مثله عن البليغ لداعي ضرورة راعى فيه تجريده عن النكت
لمطابقة المقام وبذلك يرتفع تلك عن الاصوات كما سلف في صدر الفصل الاول وفي
تسميته بمتعارف الاوساط تمييز له عن كلامهم الذي تكلفوا فيه بتقليل او تكثير وقوله باقل
من عبارات متعارف الاوساط يتناول ايجاز الحذف وايجاز القصر الذي لا حذف فيه وفي
قوله سواء كانت القلة او الكثرة راجعة الى الجمل او الى غير الجمل تصريح بان الايجاز والاطناب
لا يختصان بالجمل ولا طيها بل يكونان ايضا بالمفردات ولا طيها كما ذكرنا وقد
تليث عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل يعني في الفنون الثلثة ومباحث
الفصل والوصل اذ قد بين فيها طرق اختصار الكلام باطلاق الاسناد وحذف المسند اليه والمسند
وغيرهما مفردا او جملة وبين فيها ايضا طرق تطويله بتاكيد الاسناد وتذييل المسند اليه او
المسند بما يتعلق به وتعقيب جملة باخرى موكدة لها مثلا كما اشرنا اليه آنفا واللام في لئن
فهمتها موطئة وفي لتعرفن جواب القسم المقدر والمعنى لئن كنت فهمت تلك
الطرق كما هو حقها فلا محالة تعرف كلا من الوجازة والاطناب متفاوتا زيادة ونقصانا
على مراتب لا تكاد تنحصر وتعرف ايضا معنى ما قيل في وصف البلغاء من انهم يأتون تارة
بالكلام في غاية الاطناب وتارة في نهاية الايجاز كانهم يرمزون الى المقصود رمزا
خفيا لا يدركه الا افراد الاذكياء اشبيههما بغرض من يلاحظ محبوبه بمحضر رقيبه خوفا من الرقباء
وقوله وحي الملاحظ بغير على الحسد اي يوحون بمعنى يشيرون وكانه ثبت عليك فيما سبق
تلك الطرق وذكرت هناك ايضا مقامات مقتضية اياها فقد ارشدت بذكرها الى مقامات
اخرى مناسبة لها في اقتضاء الاختصار والتطويل فعليك برعاية المقامات ومقتضياتها
اذ لست انت كالاوساط الذين لا حاجة بهم الى تلك الرعاية ولا يتعلق بكلامهم مدح ولا ذم
بل ما صادف من اختصارك وتطويلك موقعا لائقا به حمد في باب البلاغة وما لم يصادفه
ذم وسمى الايجاز اذ ذاك عيا وتقصيرا لانه عي في الكلام وقصر اي جعله قصيرا او سمي
الاطناب اكثارا وتطويلا لانه اكثر في كلامه وطوله بلا طائل والتطويل هنا محمول على المعنى

المعنى الاصطلاحي وفي قوله طرق الاختصار والتطويل وفي قوله للاختصار والتطويل
محمول على المعنى اللغوي في **قال** والعلم في الايجاز اي المثال المشهور في
باب الايجاز قوله علم كلمة يقال فلان علم في هذا المعنى اي مشهور به فان قلت
الايجاز بالقياس الى كلام الاوساط فما كلامهم ههنا حتى يقاس هذا عليه قلت ذلك معلوم
بحسب نوعه وان لم يكن معلوما بحسب شخصه فانا نعلم قطعا ان المعاني المنطوية تحت
قوله تع في القصاص حيوة بحيث لو اداها الاوساط لاداها بعبارة اطول منه الا انه لا
كونه اوجز من اوجز كلام عند بلغائهم في هذا المعنى قوله واصابته اي اصابة قوله في
القصاص حيوة محز البلاغة بالايجاز الذي فيه يظهر بفضله وزيادته على ما هو اوجز كلام
عندهم في هذا المعنى اعني قولهم القتل انفى للقتل وذلك من وجوه ا قلة الحروف فان
الملفوظة في قوله عشرة اذا لم يعتبر التنوين حرفا على حدة وفي قولهم اربعة عشر ب الاطراد
اذ في كل قصاص حيوة وليس كل قتل انفى للقتل فان القتل ظلما ادعى للقتل ج عدم
الاحتياج في قوله الى تقدير بحسب المعنى فان تقدير متعلق الجار اعني في القصاص
مجرد رعاية قاعدة لفظية ومن قبيل ايجاز القصر ولا بد في قولهم ان يقدر انفى من تركه
د ما في تنوين حيوة من التعظيم او النوعية ه صنعة الطباق بين القصاص والحيوة
و النص على ما هو المقصود بالذات اعني الحيوة فان نفي القتل انما يطلب لها لا لذاته ز
جعل نقيض الشيء منبعا له باعتبار لفظه في ح الخلو عن التكرار مع التقارب فانه لا يخلو
من استبشاع فلا يعد في الاكثر رد العجز على الصدر حتى يكون محسنا ط عذوبة اللفظ
وسلاسته حيث لم يكن فيه ما في قولهم من توالي الاسباب الخفيفة اذ ليس في قولهم
حرفان متحركان على التوالي الا في موضع واحد ولا شك انه ينقص من سلاسة اللفظ
جريانه على اللسان ى ان كون القتل انفى للقتل من حيث انه قصاص لا من حيث انه
قتل وقد صرح بجزء الحيثية في قوله دون قولهم قوله ومن الايجاز هذا ايضا من ايجاز
القصر وقوله ذهابا اما حال من المستتر في الخبر اي كم مختص المتقين كائن من الايجاز حال
كونه ذاهبا فيه الى ان المعنى ما ذكره واما مفعول له لمضمون الكلام اي يعد من الايجاز
للذهاب الى ان المعنى على ان يكون المراد بالمتقين الضالين الصائرين الى
التقوى بعد الضلال او حذر بذلك عن المعنى الآخر وهو ان يحمل المتقين على حقيقته

ويجعل اثبات الهدى لهم من قبيل قوله للعزيز المكرّم اعزّك الله واكرمك على قصد الزيادة
والثبات اذ ليس فيه على المعنى الآخر ايجاز يعتد به وقوله لما انّ الهدى تعليل لكون
المعنى ذكره وفسّر الهدى بالهداية ليُعلم انّ المراد بمعناه المتعدّي اعني الدلالة لا معناه اللازم
اعني الاهتداء اذ لا يصحّ ان يقال الاهتداء للضالّ الا للمهتدي قال في الصحاح هداه الله هدى
وهدى واهتدى بمعنى ووجه حسن الايجاز المذكور في الآية شيئان الاوّل قصد المجاز
المستفيض اي المشهور نوعه وهو وصف الشيء بما يؤول اليه فانّه مجاز شائع منه قوله تعالى انّي اراني
اعصر خمرا ولا يلدوا الّا فاجرا كفّارا وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وقولهم مرّض المريض
ويقتل الضالة وان لم يكن اطلاق المتّقي على الضالّ القاصر الى التقوى مستفيضا بحسب شخصه
والثاني التوصّل بهذا الايجاز المبني على ذلك المجاز الى تصدير اولى الزهراوين يعني سورتي
البقرة وآل عمران بذكر المتّقين تبرّكا باشرافهما من حيث انّها اضافة بذكر اسم اولياء الله
وفي هذا التصدير تشويق الى التقوى واشعار بالاعتناء بحال المتّقين فانّه تعالى قيل من
انّ هذا التصدير انّما يصحّ اذا كان الضالّون القاصرون الى التقوى اولياء الله وقيل
ان يتّصفوا بالتقوى بالفعل وليسوا كذلك قوله اظهر من ان يخفى حاله في الوجازة
فانّه ايضا من ايجاز القصر ومن جوامع الكلم التي تشتمل مع قلّتها على المعاني الكثيرة وكذا
غشيهم من اليمّ ما لا يعلم كنهه الّا الله فقد ناب ما غشيهم عن عبارة طويلة تقصر عنها البيان
قوله ولا ينبّئك مثل خبير اظهر من ان يخفى حاله في الوجازة نظرا الى ما ناب عنه اي لا
يخبرك بالامر مخبر هو مثل خبير عالم به يريد انّ الخبير بالامر وحده هو الذي يخبرك بالحقيقة
دون سائر المخبرين به والمعنى انّ هذا الذي اخبركم به من حال الاوثان من انّهم لا يملكون
من قطمير ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيامة يكفرون
بشرككم هو الحقّ لانّي خبير بما اخبرت به ومن حمل الآية على انّ المراد نفي المثل اي لا كان
له مثل في ذلك اي في العلم المحيط بالاشياء كلّها لا اخبرك بحكم العادة لكن الاخبار من نفي
فينتفي وجود المثل فقد خرج بمراحل عمّا يقتضيه نظم الآية ولا ينبّئك مثل خبير قوله وانظر
عطف على مقدّر اي تحقّق ما ذكرناه وانظر قال صاحب الكشّاف الفاء في قوله فتوبوا للتسبيب لا غير
لانّ الظلم سبب للتوبة والفاء في فاقتلوا للتعقيب اي فاعزموا
على التوبة فاقتلوا بناء على انّ الله تعالى جعل توبتهم قتل انفسهم وجاز ان يكون المعنى فتوبوا

فاقتلوا انفسكم القتل تتمّة للتوبة تابعة لها واما الفاء في فتاب
متعلّقة بمحذوف فامّا جواب لشرط مقدّر اي فان فعلتم فقد تاب عليكم وح يكون
الخطاب في عليكم جاريا على ظاهره وداخلا في مقول موسى وامّا عطف على مقدّر
اي ففعلتم فتاب عليكم وح يكون الخطاب من الله تعالى على طريقة الالتفات من الغيبة
في قوله واذ قال موسى لقومه وقال ايضا الفاء في قوله تعالى فانفجرت متعلّقة بمحذوف اي
فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكرنا في قوله فتاب عليكم وهي هذا
فاء فصيحة لا تقع الّا في كلام بليغ انتهى كلامه والمصنّف اختار في الآيتين العطف لعلّة
التقدير لانّ الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرّف الّا مع لفظة قد واضمارها ضعيف
فتوهّم من ذلك انّ تقدير الشرط ينافي عنده كون الفاء فصيحة وادّعى بعضهم بالنقل عنه
والصواب خلافه لانّ العلم عندهم في الفصيحة قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا
ثمّ القفول فقد جئنا خراسانا وهو بتقدير الشرط اي فان صحّ ما قالوا فقد آن القفول الّا انا جئنا
خراسانا قيل ولو ادّعى اختصاصها بتقدير الشرط كما توهّمه عبارة الكشّاف لم يبعد وقد يقال
هذا الايهام مدفوع بقوله كما ذكرناه فانّه اشارة الى الوجهين فقوله وهي على هذا اراد به ان
الفاء على كونها متعلّقة بسبب محذوف شرطا كان او غيره تسمّى فاء فصيحة وذلك امّا لافصاحها
عن محذوف وامّا وصفها بوصف صاحبها امّا لكونها مفيدة معنى بديعا وواقعة موقعا حسنا
امّا على تقدير الشرط ففي الكشّاف في سورة الفرقان انّ هذه المفاجأة بالاحتجاج
والالزام حسنة رائعة وخاصّة اذا انضمّ اليها الالتفات وحذف القول بعني في قوله تعالى فقد
كذّبوكم اي فقد بريء قلنا او قال تعالى ان قلتم انّهم معبودونا وآلهتنا فقد كذّبوكم وفي لفظ المفاجأة
اشعار بانّ السامع كان غافلا عن هذا المترتّب والنتيجة ففوجئ به وامّا على تقدير العطف
في حذف المعطوف عليه في قوله فانفجرت تنبيه على انّ الوحي اليهم لم يتوقّف عن اتّباع الامر
وانّه لا يحتاج الى الافصاح به لانتفاء الشكّ عنه وعلى انّ السبب الاصلي في الانفجار
هو امره تعالى لا فعل موسى ولا شكّ انّه لا يهتدي الى امثال هذه الدقائق غير البلغاء
قوله وفي قوله فقلنا اضرب عطف على في قوله فتوبوا اي انظر الى الفاء التي تسمّى فاء
فصيحة في قوله فقلنا اضرب وصيغة حال من الفاء كما ان قوله كيف افادت كذلك قوله
وتامّل عطف على انظروا انّما قال ذلك لانّ الفصيحة ههنا مقدّرة محتاجة الى تأمّل نظر به

نوعها ولان المحذوف ههنا اكثر من جملة واحدة يدل عليه سياق الكلام اليه فالفاء
في نفلن المقدر داخلا على كذلك يحيي الله فاء فصيحة تفضي تقدير فضربوه فحيي وانما
على ان الايجاز مع الفاء الفصيحة ايجاز حذف مطلقا فتدبره وقدر صاحب الكشاف
بعض انه جعل الآية من قبيل الايجاز بالحذف ولم يجوز ان يكون في الاعطفا على آتينا الآن
الموضع موضع الفاء وقيل الاعطيته فشكر ومنعته فصبر فتقديرها لا معطوفا عليه مترتبا بالفاء
على آتينا كما ذكر وكان ذلك اشارة بذلك الى ان تلك النعمة كانت عظيمة جدا فافضت من
المصطفين الاخيار الى الشكر بانواعه فعلا وعلى شكره فعلا وعرفا فلتي وقالا في
وهذا وجه وجيه وجوّز المصنف عطف قالا على آتينا بان يفوض ترتب الحمد على الايتاء
العلم وترتيبه عنه الى فهم السامع بشهادة العقل تفويضا مثل تفويض الترتيب في ثم يدعوك
فان المعنى على السببية اي فانه يدعوك لكنه ترك الفاء واقتصر فيه على الاستئناف كما
اختير في الآية العطف بالواو تفويضا للترتب على فهمه بمعونة المقام وانما جاز ترتب الدعاء
على ثم مع كونه سببا للامر بالقيام بناء على ما مر من ان ذكر السبب مترتب على ذكر مسببه وقوله
تفويضا نصب على انه مصدر وعامله مضمون ما تقدم كانه قيل تفويض الاستفادة تفويضا وجاز ان
يكون حالا من فاعل اخبرا وقال وان يكون مفعولا له لاحدهما واستفادة مفعول التفويض ومثله
صفة له واتيانا في التفويض **قال** ومن امثلة الاختصار
تقدمها لعدم ادراجها في حيز النظر وتامل مع انه طال الكلام بذكر تقدير الكشاف وابداء
ذلك الاحتمال وزاد لفظ الامثلة تنبيها على ان للاختصار امثلة كثيرة والمذكور منها مع
الكثير بعض منها وابدل لفظ الايجاز بالاختصار تفننا في العبارة لا تنبيها الى قوله وقد
نبّه عليك فيما سبق طرق الاختصار والتطويل فليس منهما لتعرف ان الوجازة
متفاوتة بين وجيز واوجز والى قوله وذكرت لك ايضا ان الاختصار والتطويل متفاوتات
الى آخره فلولا ان الايجاز والاختصار متحدان لما عرف حال احدهما من الآخر ولما صح
قوله وسمي الايجاز اذ ذاك غيا وقد يخايل لبعضهم ان بينهما عموما من وجه لان مرجع
الايجاز الى المتعارف للاوساط كما مر وسابقا في ان الاختصار قد يرجع في دعواه تارة
الى المتعارف واخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر فيه ولانه لا يطلق الاختصار
الا اذا كان في الكلام حذف قوله لدلالة فاء التسبب في فكلوا يعني انها تدل على

على ان الامر بالاكل مسبب عما تقدم وليس في قوله لولا كتاب من الله سبق لمسّكم
فيما اخذتم عذاب عظيم ما يصلح ان يكون سببا له فدلت بشهادة سياق الكلام على
تقدير ابحت لكم الغنائم ويتجه ان يقال يمتنع الفاء فصيحة اتفاقا لان المحذوف
غير شرط فكان الاولى به ان ينظمه في سلك قوله فتاب عليكم ومعنى الآية لولا حكم من
الله سبق اثباته في اللوح وهو انه لا يعاقب المخطئ في اجتهاده او ان اهل بدر مغفور لهم
او انه لا يؤاخذ احدا الا بعد تاكيد الحجة بتقديم النهي لمسكم فيما اخذتم من اسارى بدر من
الفداء وما تركتموه من الاثخان عذاب عظيم روي انه لما نزل امسكوا عن الغنائم ولم
يمدوا اليها ايديهم فنزل فكلوا مما غنمتم اي في الحرب وقيل المراد اباحة الفدية المتوعد
عليها لانها من جملة الغنائم وحلالا حال من المغنوم او صفة لمصدر اي اكلا حلالا قوله
فلم تقتلوهم لما انهزم اهل مكة برمي القبضة من الحصباء اخذ المؤمنون يقتلون ويأسرون
افتخروا بذلك فكان الرجل يقول قتلت كذا واسرت كذا فقيل لهم فلم تقتلوهم على انه
جواب شرط مقدر وفي الحقيقة موجب للجواب اقيم مقامه اي ان افتخرتم بقتلهم
فعدوا عن الافتخار اي تجاوزوه لانكم ما قتلتموهم ولكن الله قتلهم وانما جعل الافتخار مشكوكا
مع كونه واقعا تنبيها على انه ينبغي ان يكون مفروضا لا محققا واما قوله فلم تقتلوهم انتم
بالاظهار تاكيد ضمير المخاطب ففيه نوع اشعار بان الكلام في الفاعل دون القتل كما يدل عليه
ولكن الله قتلهم وقد يقال انما قال ههنا لدلالة الفاء دون فاء التسبب اشعارا بانها
ليست فصيحة عنده كما في الآيات بعده قوله وكذا اورد ثلثة امثلة مصدرة
بلفظة كذا يعني انها من قبيل حذف الشرط لدلالة الفاء كقوله فلم تقتلوهم | قوله تع
فانما هي زجرة واحدة فان تقديره اذا كان ذلك اي البعث فانما هي اي البعثة الا
زجرة اي صيحة واحدة وهي النفخة الثانية وقيل هي ضمير مبهم تفسيره خبره ويجاز
ان يكون الفاء تعليلا اي لا تستبعد وها فانها سهلة في قدرته حينئذ ما هي الا صيحة
واحدة فاذا هم اي الخلائق كلهم احياء بصراء ينظرون ب قوله فالله هو الولي
اذ تقديره ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولي بالحق فليتخذوه وليا وقوله لا ولي
سواه اشارة الى الحصر المستفاد من تعريف الخبر وتوسيط الفصل فان قلت
في النزهة التي تضمنها ام المنقطعة في ام اتخذوا هو الانكار والتوبيخ بمعنى ما كان

ان يتخذوا من دونه اولياء فهلا جعلت الفاء تعليلا له حتى يستغنى عن تقدير الشرط
قلت لان قوله فاتخذوا الوصي ليس على معنى المنفي فلا يصح ان يعلق به ما هو ماض وقد
يقال انما يحسن التعليل في صريح النفي والانكار الذي في الاستفهام المتضمن لها كما نحن فيه
به الذوق السليم ولذلك لم يوجد له نظير في الاستعمال فتامل ج قوله فاياي فاعبدون
اذا صلح فان لم يتات الآخر وبيان ذلك ان وصف الارض بالسعة مع طلب الاخلاص في
العبادة ينتسب الى المعنى الذي ذكره فالفاء في قوله فان لم يتات جزاء الشرط محذوف
ايضا اي اذا كانت ارضي واسعة فان لم يتات ان تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها
لي في غيرها والفاء في قوله فاياي جواب ان لم يتات وهي في الحقيقة داخلة على
العامل المحذوف المفسر بالمذكور واما الفاء في فاعبدون فقيل تكرير لما قبله ليطابق المفسر
المفسر من كل وجه وقيل عاطفة اي فاعبدون عبادة بعد عبادة وصح كون الثاني من
مفسر الاول باعتبار الاتحاد في النوع وقيل التغاير بين المعطوف عليه والمعطوف
حيث ان الاختصاص مقصود في الاول دون الثاني اذ الغرض منه مجرد تقرير الفعل لما
قصد الى بيان كيفية تعلقه بالمفعول فما صح بينهما معنى التعقيب لان مرتبة المفسر في
الذكران يقع بعد المفسر كما قيل في التفصيل بالقياس الى الاجمال قوله وعوض عنه اي
عما حذف الشرط تقدم المفعول على عامله في الجزاء او ليقع موقع الشرط كانه عوض عنه على طريقة
قولك اما اليوم فانا خارج وقد يقال موقع الشرط قبل الفاء فالمفعول الواقع بعدها لا يكون
في موقعه قال في الكشاف ثم حذف الشرط وعوض من حذفه تقديم المفعول مع افادة تقديمه
معنى الاختصاص والاخلاص ومنه يظهر انه لا منافاة بين قصد التعويض وافادة التخصيص
واحد قوله وقوله كلا لا يشرك هنا لفظ كذا لانه مثال لمجرد الاختصار بلا تقدير شرط وانما لم
يجعل كلا معطوفا عليه لانه حرف يدل على معنى الردع لا اسم فعل بمعنى ارتدع وفي قوله فاذهب
انت واخوك اشعار بان الخطاب في فاذهبا لهما لموسى واخوه وادخل فيه هرون تغليبا كما يدل
عليه صدر القصة اعني قول موسى اني اخاف ان يكذبون ويضيق صدري الى آخره
ولذلك قال اي ارتدع عن خوف قتلهم دون ارتدع على قوله لدلالة انهم على ذلك بواسطة
علم النحو يريد ان انهم يكفل مريم جملة اسمية تقتضي محذوفا ترتبط بما تقدم وذلك المحذوف
يجب ان يكون مناسبا للمعنى ومعلقا عن العمل وقد دل علم النحو على ان التعليق انما هو لا فعال

لا افعال القلوب والمناسب للمعنى هو العلم لان القاء اقلامهم في النهر كان لذلك
وانما قدر النظر لانه وسيلة الى العلم بعد الالقاء فانهم لما ابصروا ان قلم زكريا طفح
فوق الماء دون اقلامهم علموا انه احق بها فكفلها قوله تغل ما تغل اي تغل
تغل من اختيار ذات الشوكة لكم مع ودادكم ان غيرها يكون لكم ليحق الحق اي ليثبته
ويعليه ويبطل الباطل اي يزهقه ويستاصله وانما قدر المتعلق المحذوف موخرا تنبيها
على قصد معنى الاختصاص اي ما اخترناها لكم ونصركم عليها الا لهذا الغرض الذي هو سيد
الاغراض وقيل لا حذف هناك بل اللام متعلقة بيقطع وكذا قوله ولنجعله تعليل معلله
محذوف اي ولنجعله آية للناس فعلنا ذلك فحذف المعلل مع ابقاء عاطفه داخلا على
التعليل القائم مقام المحذوف فان دخول العاطف عليه لا يرشد الى صحة دخوله عليه مع
المعلل مذكورا موخرا فكانه هو المعطوف وقيل هو عطف على تعليل مضمر اي لنبين به
ولنجعله آية فعلنا ذلك فيكثر الحذف ج وكذا قوله ليدخل الله معلل محذوف وهو ما دلت
عليه الآية وسيق له من كف الايدي عن اهل مكة والمنع من تعذيبهم وقتلهم صونا لمن بين
اظهرهم من المؤمنين اي ليدخل في رحمته اي توفيقه لزيادة الخير مؤمنيهم وليدخل في
الاسلام من رغب فيه من مشركيهم كان الكف ومنع التعذيب قوله وقوله انا عرضنا
تشرك فيه لفظة كذا لانه لا يشارك ما تقدمه في حذف متعلق الجار بل في مجرد الاختصار
قوله اذا لم يعتبر الحمل بمنع الامانة والغدر فقد يعتبر الحمل في الآية بمنع الامانة والغدر فيها
بالامتناع من ادائها من قولهم فلان حامل للامانة ومحتمل لها اي لا يؤديها الى صاحبها حتى
يخرج عن عهدتها كان الامانة راكبة عليه وهو حامل لها الا انهم يقولون ركبته الديون
ولي عليه حق فمعنى الآية انا عرضنا الامانة اي الطاعة فانها لازمة الوجود كما ان
الامانة لازمة الاداء على هذه الاجرام العظام فانقادت لك اتيا كرها واطاعت
الطاعة التي تاتى من الجمادات حيث لم تمتنع على مشيتنا وارادتنا ايجادا او تكوينا و
تسوية على خلق مختلفة وهيئات متفاوتة واشكال متنوعة والانسان مع صغر جثته
وكونه حيا عاقلا صالحا للتكليف لم يكن حاله فيما يصح منه ويليق به من الانقياد لاوامرنا
ونواهينا كحال تلك الجمادات فيما يصح منها من الانقياد وعدم الامتناع بل اسند عن
اداء الامانة متحملا اياها وعلى هذا يظهر وصفه على طريق المبالغة بالظلم لتركه اداء الامانة

وبالحمل الاخطار به يسعد مع تمكنه منه وسواد اوها ولايشتبه عليك ان عرض للامانة
على الجمادات وابائها واشفاقها عن ترك اح آنها مجاز وقد يفسر الحمل بتحمل التكليف من
حملت الشئ على الظهر ومعنى الآية ح ان ما كلف به الانسان بلغ من عظمه وثقل محمله
انه لو عرض على اعظم الاجرام المخلوقة واقواها واشدها لتحملها الاشفاق لابي حمله و
الاستقلال به واشفق منه وقد حمله الانسان على ضعف بنيته ورخاوة قوته وعلى
هذا فلا تبدان يقدر ثم خاسر اى غدر بحمل الامانة وضمانه فيها حتى يرتبط به قوله انه كان ظلوما
جهولا فان مجرد تحمل الامانة اشرفه لا يناسب الوصف بالظلم والجهالة وليس على التفسير الاول
هذا الحذف فلا اختصار فيه من هذا الوجدان اشتركا في الاختصار بطى عرضنا ها على
الانسان وقد يقال ان على التفسير الاول ايضا اختصار مخصوص لان تصوير عرض الامانة
والامتناع من ترك اح ابائها ومن اح انها تقتضى تصوير القبول قطعا فالاولى ان لا يجعل
قوله اذا لم يعتبر ظرفا لكون الآية من الاختصار لانه يوهم الاختصاص بل شرطا فزادوا كان
اصل الكلام قوله متبها على صيغة المفعول حال من اصل الكلام فالضمير في عليه وقيل
حال من ثم خاسر اى ويل هذا الكلام والذى مع صلته صفة لقوله انه كان ظلوما جهولا وقوله في
الغالب متعلق بالظرف الواقع صلة في قوله عليه اى ما يثبت عليه الانسان في الغالب واخر
من الانبياء ومن يجدو حذوهم واتما اتى بكلمة الاستعلاء في ما عليه تنبيها على كال الا
الذى يدل عليه صيغة المبالغة في نظم الآية قوله تمت ذهبت نفسك عليهم حسرة فكلمة
من ح اما موصولة والمقدر خبرها واما شرطية والمقدر جزاؤها وقوله فراه عطف على
الصلة او الشرطوا لا يجوز ان يكون جزاء لوجود الفاء في الماضى بدون قد وايضا لا معنى
لانكار رؤية سوء العمل حسنا على تقدير تزيينه واما اذا كان تمته تمكن هداه الله فمن
موصولة والمقدر خبرها واما قدم الوجه الاول مع تاخر قرينته في نظم الآية لانه افيد وقال
حسرة دون حسرات مبالغة في الانكار اى ما كان ينبغى ان يكون منك تحسر عليهم اذ لا
ينفع ولا يجدى لان الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء وما انت عليهم بوكيل وبالفاء
في فلا تذهب للسببية فان ما تقدم سبب للنهى عن التحسر واذا قدر تمكن هداه الله فذلك
المقدر لانكار التساوى كانه عليه السلام اعتقد ذلك حيث تحسر على تركهم الاسلام
التحسر ولا يخفى ما فيه من التكلف وقدرها في الكشاف هكذا افمن زين له سوء عمله من

من مذهب الفريقين لكن لم يرتب له وقال الافعال قال رسول الله قال الافعال تعالى فان الله يضل
للآية ولم يلتفت اليه المصنف مع ظهوره لان في ترتب بعد الفاء عليه نوع خفاء وعليهم متعلق
بتذهب كما يقال هلك عليه حبا ومات عليه حزنا وحسرات مفعول له اى لا تهلك نفسك للحسرات
وفي جمعها ايذان بتضاعف اغتمامه على كثرة مساوى افعالهم قوله وقول العرب مبتدأ
وايثار للايجاز خبره قوله وهى المحنة او الشدائد بكلمة او اشارة الى صحة تقدير
الموصوف مفردا وجمعا وقوله نجت على صيغة المبنى للمفعول وهذه الجملة صفة مبلغا والعائد
الضمير العائد اليه في معها لكونه عبارة عن غاية الشدة والفظاعة حتى لا يخبر بالرفع في
نسخة مصححة على انه مستانف مسبب عما قبله وفي نسخة على جعله غاية لاظهر تعالى انا اجاد
شفقة اى ما تكلم بكلمة قوله ومن الايجاز قوله عز قائلا ما فضله عما تعلمه لانه نوع من الايجاز
التصرف بطريق مخصوص وهو ان ينفى اللازم وما يجرى مجراه قصدا الى نفيه ونفى الملزوم معا او
ولا اعلم الله متعلق به جملة من مبتدأ وخبر معطوفة على الجملة المنفية المركبة من الاسم والخبر
وقوله نفيا حال متعلقة بمعنى كلمة التفسير اى فسرها لا يعلم بالا ثبوت له ولا اعلم الله متعلق
حال كونه نافيا للملزوم الذى هو المنبأ به اعنى كون الاصنام الهة وشفعاء لهم عند الله
بنفى لازمه وهو كونه معلوما لله وانما زاد لفظ الوجوب مبالغة في اللزوم وتنبيها على انه لا شبهة فيه
واما قوله للعالم الذات فاشارة الى مذهب مع اشعار بانه يجب عموم علمه تعالى للمعلومات كلها
لان نسبة ذاته الى الكل على سواء وقوله باى اعتبار كان يعنى من الثبوت للذات او للغير
في الماضى او الحال او الاستقبال والمقصود المبالغة في الانتفاء قوله ان الذين كفروا
يعنى اليهود كفروا بعيسى والانجيل بعد ايمانهم بموسى والتوراة ثم ازدادوا كفرا بكفرهم بمحمد والقرآن
وقبول التوبة لازم لها لزوما عقليا على مذهبه في التحسين والتقبيح العقليين واما عند
الاشاعرة فلا لزوم عقليا بل علم شرعا ان الله تعالى بفضله يقبل التوبة من عباده فلذلك قال
هنا فلن يكون اى فلن يثبت قبول توبته تنبيها على ان عدم قبولها فرع لعدم تحقق القبول
هناك فلا علم لله متعلق به للاتفاق على ان انتفاء علمه تعالى بشئ انما يكون لانتفائه في نفسه
وربما يقال يقصد الانسان في العبارة وقوله الواجب في حكمته اشارة الى ما كره
من ان الحكيم يقبح منه عقلا ان لا يقبل توبة من تاب ولا يقبل عثرته وان كان قادرا
ترك التقبل وقوله بما اشركوا كلمة ما فيه مصدرية وفي الثانى موصولة والمعنى سبحانه عن قل

قلوب الذين كفروا الرعب بسبب اشراكهم بالله شركاء لا ثبوت لها اصلا اي من حيث
كونها شركاء ولا انزل الله باشراكها حجة فقد نفي في الآية الفرع الذي هو انزال الحجة قصدا
الى نفي الاصل الذي هو ثبوت الشركاء ايضا وفي الآية وجه آخر من هذا الاسلوب اعني
ان يقصد نفي الفرع والاصل معا في نفي الفرع وحده وذلك ان انزال الحجة فرع ثبوتها في
نفسها فنفي الانزال ويقصد نفي الحجة والانزال معا وقوله على اسلوب حال من ضمير في
بي كائنا على طريقة قوله سدا بيديه ثم اج بسيره على لاحب لا يهتدي بمناره وقوله لا يفزع
الارنب اهوالها ولا ترى الضب بها ينجحر السد ومد اليد الى الشيء وسدت الناقة وبعت
خطوها واتج الظليم اذا عدا وله حفيف في عدوه واللاحب الطريق الواضح والمنار العلم في
الطريق والانجحار الدخول في الجحر وقوله اي لا منار ولا انجحار بها الى ان قصد الشاعر
نفي الانجحار لا نفي رؤيتها اي الى اخر قوله وجعل من ذلك الاسلوب كما في الآية فان رؤية
الانجحار فرع ثبوته كما انه فرع ثبوت الضب فنفي الرؤية وقصد نفيها مع نفي الاصلين جميعا
وقوله نفيا للاصل والفرع يعني في الآية والبيتين وهو منصوب على الحال وفي التعبير بالاصل و
الفرع تنبيه على ان بينهما لزوم عقلي كما في الآيتين الثابتين بل لزوم عادي قوله ومنه
اي ومما ورد على اسلوب القصد الى نفي الاصل والفرع معا بنفي الفرع وحده قوله ليس له علم و
فانه نفى فيها العلم بالشريك وقصد به نفي الشريك والعلم معا وكذا قوله ولا شفيع يطاع اذ نفي فيه
الاطاعة لان النفي متوجه الى القيد على ما عرف وقصد نفي الشفاعة والاطاعة معا وانما
فصلها عما تقدم مع ان الاصالة والفرعية فيهما قد تجردتا عن اللزوم العقلي والعادي ايضا
قوله ومن الايجاز هذا نوع مخصوص من ايجاز الحذف حذف فيه المفعول لا بواسطة او بدونها
اعتمادا على اقتضاء الفعل اياه قوله لان الخلط يتعدى مخلوطا ومخلوطا به وقد ذكر المخلوط
وحده فكان المخلوط به مقدرا فان قلت جاز ان يكون من قبيل قولك خلطت الشعير و
الحنطة على معنى خلطت كلا منهما بالآخر فيكون كل من العمل الصالح والسيء مخلوطا ومخلوطا به فلا
يحتاج الى التقدير قلت لا بد على هذا ايضا من التقدير اذ المعنى خلطت الشعير بالحنطة والحنطة
بالشعير وحينئذ يكون تقدير الآية هكذا خلطوا عملا صالحا بآخر سيء والآخر السيء بالصالح ويكون
المعنى تكرارا او لما على ما ذكر فلا تكرار في المعنى لان النكرة اذا اعيدت كانت الثانية غير الاولى
وحاصل ذلك انهم تارة اطاعوا واحبطوا الطاعة بكبيرة واخرى عصوا وتداركوا المعصية

المعصية بالتوبة لا ان احباط الطاعة بالكبيرة مذهب طائفة من المعتزلة قوله
اصله قل لهم قولي لك هذا مما حذف فيه المفعول لها واسطة اعتمادا على اقتضاء الفعل المذكور
اياه وذلك لان قوله قل للذين كفروا امر له عليه السلام بخطابهم في الظاهر فلولا ذلك
التقدير لكان امرا بان يخاطبهم بصيغة الغيبة فلا يستقيم واذا اعتبر ذلك التقدير استقام
الكلام اذ المراد قل لهم هذا القول المنزل عليك لو اداء معناه بعبارة الخطاب منك قوله فيمن قرأ
بياء الغيبة انما قال ذلك لانه قرئ ستغلبون بتاء الخطاب وح لا حاجة الى تقدير و
كذا لا حاجة اليه اذا قرئ قل للذين كفروا ان تنتهوا يغفر لكم بتاء الخطاب والكاف كما في مصحف ابن
مسعود ولا شك ان اللام في للذين صلة القول في قراءة الخطاب فكذا على قراءة الغيبة
لتوافقا فالحمل على ان اللام بمعنى لاجل حتى لا يحتاج الى تقدير وجه مرجوح جدا [قال]
ومن امثلة الاطناب قوله ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار اي تعاقبهما
وما في بما ينفع الناس مصدرية اي تجري في البحر ملتبسة بنفع الناس او موصولة وبث
عطف على انزل اي وما بث فيها او على احيي اي بثت به وتصريف الرياح تحويلها في مهابها
احوالها قوله ترك الايجاز بيان لما سبق من كون الآية من امثلة الاطناب وبيان ذلك انه اذ
ان قيل ان في ترجح وقوع اي ممكن كان على لا وقوعه لآيات اي علامات دالة على وجود
الصانع وصفاته لان ترجحه لما لم يكن من ذات الممكن كان مستندا الى فاعل واجب لذاته
او منتهيا اليه دفعا للدور والتسلسل وقد تقرر في علم الكلام ان وجوب الوجود يدل على الوحدة
والعلم والقدرة وعلى سائر الصفات السلبية وانما قال الآيات نظرا الى المقصود دون ان
في ترجح وقوع الممكنات لآيات قوله لكونه متعلقا بمرك والامع صفة كلاما اي غير كائن
مع الانس فقط والقرن اهل زمان واحد وقوله قرنا فقرنا حال من القرون اي متدرجين في
الوجود متعاقبين فيه والى الاغراض متعلق بمعنى التدرج والتعاقب قوله وان فيهم
لكبر المحنة اي والحال ان في القرون التي هذا الكلام معها من تعرفه انها اي الموجودين
ومن تقرره اي في الآتين في الزمن المستقبل وقوله من مركبين التقصير بيان لمن و
اذا كان كذلك فقل لي اي مقام للكلام اقتضى ترك الايجاز الى الاطناب اي لا مقام ادعى
للاطناب من هذا المقام فان في ذكر الحوادث على سبيل التفصيل زيادة تحريك للسامع
النظر لان كل واحد منها يحركه ويبعثه عليه بخلاف ذكرها مجملة وفي ملاحظة التفصيل اليس في

تحريك

ملاحظة الاجمال قوله او شر الاطناب فيه على اجازة بيان لكون الآية من امثلة الاطناب
وقيل الاستيناف ولما كان طرفا للأمر وتر ... تفريعا منصوب على انه مفعول له وليتهج عطف على
تفريعا ووقع عطف على او شر الخطاب في قولوا للمؤمنين والمقصود امرهم بالثبات على ما نالوا
من كرامة الايمان ودخول بين على احد لكونه هنا بمعنى الجماعة قوله لا تجزي اي لا تقضي
والجملة صفة ليوما بتقدير العائد اي لا تجزي فيه وشيئا اما مفعول او مصدر اي شيئا
من الحقوق او قليلا من الجزاء والعدل الفدية لانها تعادل المفدي اشتملت الآية على نفي
الخلاص من جميع الوجوه لانه اما بنفسه بان يعطي بدلا او بغيره فاما ان يجزي شيئا او يشفع
او ينصر وقد بولغ في نفي النصرة بالجملة الاسمية قوله اذا كان متعلق بلم يؤثر وكذا قوله لئلا
يختص متعلق به ايضا وقوله لتنتشر متعلق بجلالها وقوله فغرر الالقاء الجاهل حال وقوله لئلا يختص
المطلوب منهم اي من الامة وقوله تنعاش صورة ذلك اليوم في ضمائرهم بحيث يفهمها احد كالعالم
والمعترف والمسترشد دون احد يكتفا بلبهم وان لا يكون بحيث ينتاب فوق سامع كانهم دون
سامع كالبليد وكذا المراد بقوله او يخلص الى ضمير بعض دون بعض كالفهم والبليد ولذلك
عطف او دون الواو فان قلت اي فائدة في الاطناب بالنسبة الى العالم قلت زيادة
التفصيل وتمكين التفرقة الفائدة بالنسبة الى الجاحد المعاند فالزام الحجة وازالة العلل والاعذار
قوله اذ ليس احد من مصدقي حملة العرش يرتاب في ايمانهم وايضا تسبيحهم بحمد ربهم يدل على
ايمانهم به وفائدة صيغة المضارع في الافعال الثلاثة الدالة على الاستمرار والدوام وفي
عطف يستغفرون للذين آمنوا على يؤمنون اعلام بان الاشتراك في الايمان يوجب النصح
والشفقة وان اختلف الاجناس وتباعدت الامكنة قوله لترك جواب لو او شرو المستشرفين
راجع الى والله يعلم انك لرسوله وقوله فتوالاخر تعليل للملازمة ووقع بين اللازم والملزوم
على طريق الاعتراض بالفاء ولو اخر لكان انسب قوله ولكن الابهام يعني لولا الفصل المذكور
بين لربما توهم ان التكذيب راجع الى نفس الشهادة اي المشهود به وهو انك لرسول الله لا الى
دعوى الاخلاص على ما مر وقد نقل عن المصنف انه صرح على قوله هذا الفصل بخطه بفعل الاخلاص عن
اطلاق الفصل على شيء من القرآن ورد بانه لا فائدة فيه مع تبعته قوله فصل في البين وقوله
لان الموضع موضع اضمار المتقدم الذكر قوله وما يحكيه مبتدأ خبره من باب الاطناب
وكذا ما يحكيه اعتراض بينهما ولولا النقطة لكذا الجازان يكون من باب الاطناب ظاهرا قوله كلفي

كلفي عصاي الاولى ان يقول عصا اذ في عصاي اطناب من وجه واعترض على الامثلة
المذكورة للاطناب بانها انما تكون اطنابا ان لو كان متعارف الاوساط اقل منها
وعلى ما ذكره من ايجازاتها بانها انما تكون ايجازا ان لو كانت اقل من المتعارف واجيب
عن الاول بان كون المتعارف اقل من تلك الامثلة معلوم عند المصنف وعن الثاني
بانه اراد بالايجاز والاختصار في مباحث امثلة الاطناب ما يقابل الاطناب وان كان على
حد متعارف الاوساط فكانه قال الوجيز رد اطنابه يحتمل كذا ومن ثم ثبت تنبيهها الاطناب قوله
وما بعد هذا اطناب بزيادة الجملة اعني الجار والمجرور بخلاف ما تقدم فلذلك فصله و
انما قال يعد لاحتمال ان يقال زيادة لك في الكرة الثانية مما يوجد في متعارف الاوساط
ايضا ومطمح الاطناب في موقعه وذلك لانه قال اولا حين اعترض موسى وانكر عليه خرق
السفينة الم اقل انك لن تستطيع معي صبرا تعريضا لما كان قد قدمه اليه من عدم استطاعة
الصبر معه وترغيبا له وحثا على الصبر والثبات وعدم الاعتراض فلما رآه قد غفل عن ذلك
وذهب عما هو بصدده واعترض ثانيا بانكار قتل الغلام كان مقتضى المقام مزيد تقرير لذلك
المقدم فاقتضى ان يقول في الكرة الثانية الم اقل لك بزيادة لك اشعارا بان ذلك القول كان
يختص به ولا يتعداه الى غيره فلا سبيل الى الغفلة والذهاب عنه قوله لاقتضاء المقام متعلق
بزيادة لك وقوله لما قد كان متعلق بتقرير ولو قال لما كان قد قدم لكان احسن فان كثيرا
من النحاة يمنعون وقوع الماضي بدون قد خبرا لكان قوله وكذا قول موسى اي هو ايضا
مما يعد من الاطناب وهو في موقعه وقوله لاكتفاء متعلق بزيادة لي وقوله وان كان
الطلب بنفع المخرج عطف على لاكتفاء وجميعها للزيادة ومن تاكيدا بان لا يكون غيره بدونه
للزيادة التي هو لي ولو قال بدونها اي بدون الزيادة لكان اظهر والحاصل انه زيد لي المجموع
امرين احدهما انه يفيد زيادة تاكيد الطلب لانشراح الصدر لان الكلام معه يفصل بعد الاجمال تفصيلا
بخلاف قولك اشرح صدري والثاني ان المقام كان مقام مزيد احتياج الى انشراح الصدر
فاقتضى تاكيد طلبه وذلك ان هذا الدعاء كان وقت ارساله الى الكفرة مردة طاغين فلا بد
من انشراح الصدر لتحمل اعباء الرسالة ومكاره ايذاء الاعداء وضروب مشاق التكليف والتبليغ
وقوله لما يؤذن متعلق بمزيد احتياج قوله وارد على هذا انه على هذا الوجه من الاطناب
وهو زيادة الجار والمجرور وقوله في قول البلغاء مبتدأ خبره في موقع ومن الاطناب حال من المنزل

في الخبر او بالعكس والاول اوقع بحسب المعنى والثاني بحسب اللفظ وانقطة مثل لأن توجد في
بعض النسخ واذا وجدت فان رفعت كما في نسخة مصححة كانت بدلا او بيانا للقول البليغ
وان نصبت كانت مفعولا به او على التقدير حتى كأنه تخصيصات الى المضاف اليه وخلافا
حال من القول الساقي لا واصلحك الله وانما جاز عطف الطلب اعني الدعاء على الخبر الذي دل عليه
بكلمة لا دفعا للايهام كونه دعاء في مقام يجب فيه الاهتمام بدفعه من ثمه قيل هذه الواو احسن
من واوات الاصداغ على وجوه الملاح **قال** ومن ان تعدد باب نعم وبئس
نعني ان اللائق بحال الادب طالب الشيء في تأدية اصل المعنى المقصود في هذا الباب ان يقولوا
نعم زيد وبئس عمرو ولكنه بحكم الوضع غير جائز الاستعمال فبالنظر الى هذا الكلام المحروق عن الاوساط
كان في هذا الباب اطناب ان اراد انه لم يمكن المقتصر عليه ههنا اعني متعارف الاوساط محقق
في سائر الاطنابات ولم يمكن ايضا ذلك الاطناب مخترعا من المتكلم فوض علاقة من اللطائف الى من
ونسبه الى الوضع قوله وان تجعل عطف على ان تعددوا اختار لفظ الحكمة لانها انسب بالوضع
النكتة ونحوها قوله في ذلك اي في وضع هذا الباب على الاطناب واللام في لاقتضائها متعلق
بتوخي في لكونهما بالاقتضاء والضمير المثنى فيهما لنعم وبئس وضمير بحقيقة المدح والذم العامين
المراد بشيوعهما في كل خصلة ان قولك نعم الرجل زيد يفيد كونه محمودا في جميع خصال حمد الرجال
وقولك بئس الرجل عمرو يفيد كونه مذموما في جميع خلاف تلك الخصال وكذلك نعم الامير وبئس
الامير يفيد ان العموم في جميع خصال حمد الامراء وخلافها فيليق حسن جميع ذلك والسر في ذلك
ان نعم وبئس لم يكونا مقيدين بخصلة مخصوصة كقولك كرم ولؤم وحسن وقبح افاد حال
الاطلاق عموما يناسب المقام دفعا للتحكم ولا شك ان كون الممدوح او المذموم متصفا بجميع كمال
جنس او نقصانه مستبعد جدا فاحتيج لذلك الى مزيد تقرير في الكلام قوله وتجعل عطف على
ان تجعل قوله مريدا باللام الجنس دون العهد اي المختار ان اللام للجنس اي جنس المفرد كما في
المثال المذكور او جنس التثنية نعم الرجلان الزيدان او الرجال الزيدون وليس المراد الجنس
حقيقة حتى يمتنع تفسيره بعين بل الجنس ادعاء فانه يزعم في مقام المبالغة ان زيدا مثلا عم
جنس الرجل لكونه جامعا لكمالات هذا الجنس فكأنه هو ولا شك ان هذا ابلغ من جعل اللام للعهد
الخارجي المشار به الى معين لفوات الاجمال والتفصيل على هذا التقدير مع فوات تلك المبالغة
وان كان هناك تكرير ولذلك لم يقل به احد في المشهور وكذا ابلغ من العهد الذهني المشار

به الى الواحد من الجنس لا بعينه فانه يفوت ح المبالغة بادعاء الجنسية ونظر من ذكر ان
الفرق بين كون اللام للجنس وكونه للعهد الذهني ليس قليلا على ما توهم قوله لكونه من افراد
ذلك الجنس اي بحسب الحقيقة وان كان بحسب الادعاء عينه حتى جاز تفسيره به قوله او اذا
نلت شرط جزاؤه محذوف يدل عليه ما تقدم اي كيف يتوجه ايضا المدح الى زيد اولا على
سبيل الاجمال قوله فاضمرته اي اضمرت زيدا والمراد اضمار فاعل نعم بوضع المضمر موضع المظهر
كما قدرنا لا انه لما اضمر ذلك الفاعل من غير ذكر لسابق وفسر باسم جنس زيد اعني رجلا فان المراد
به الجنس دون الفرد وفسر ذلك الجنس بزيد كما عرفت كان ذلك الضمير بهذا الاعتبار للزيد ان
لم يكن راجعا اليه حتى يمتنع ح تفسيره اذ لا ابهام فيه ويمتنع ايضا افراده في مثل نعم رجلين
الزيدان ونعم رجالا الزيدون قوله وان في هذا الباب بكسر الهمزة استطراد في اثناء
مباحث الاطناب وقوله الواقع في موقع اشارة الى ما ذكره من ان مقام المدح والذم العامين
يقتضي مزيد التقرير قوله وفيه تقدير السؤال المطلقة ولم يلتفت الى القول الآخر وبناء
المخصوص على السؤال جعله مبتدأه المحذوف جوابا له وقد عرفت فيما سبق اي في مباحث
الفصل والوصل لطف هذا النوع اي البناء على السؤال المقدر فانه ذكر هناك ان السؤال
المعنوي لا يتنزل منزلة الواقع الا لجهات لطيفة كتنبيه السامع على موقعه واغنائه ان يسأل الى
غير ذلك ولا يخفى حسن موقعها في موقع الاختصار بترك المبتدأ اذ فيه الاحتراز عن العبث و
اتباع الاستعمال الوارد على ترك النظائر قوله ولو لم يكن فيه اي في هذا الباب كما يدل عليه سوق
الحديث لبيان ما يتضمنه هذا الباب من اللطائف الا ترى الى قوله فيه من الاطناب وفيه
تقدير سؤال وفيه اختصار ويدل عليه ايضا عود الضمير في جمعه بين الاجمال والتفصيل الى
هذا الباب سوى انه اي هذا الباب يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى الاطناب والاختصار
الموجودين في هذا الباب او وهم ايهامه الجمع بين المتنافيين اعني الاطناب والاختصار
ايهاما مثل ايهامه ذلك في جمعه بين الاجمال والتفصيل وانما قال ايهام الجمع بين الى فبين
لان الجهة مختلفة فلا جمع بينهما حقيقة بل ذلك ممتنع قطعا ولا شك ان ذلك الايهام يورث
الكلام غرابة ولطفا وقيل اسناد ابراز الكلام في معرض الاعتدال الى هذا الباب وان كان على
سبيل المجاز لم لا يحسن بل هذا الباب نفسه يبرز في ذلك المعرض فالضمير في فيه وانه وايهامه
للاختصار بترك المبتدأ وضمير اطنابه واختصاره وجمعه للكلام ورد بلزوم انتشار الضمائر مع

التكلف فمن كون ذلك الاختصار موجبا للاعتدال والابهام على ان قوله نظرا الى الخفاء
من وجه والى الاختصار من آخر يابى ان يجعل الاختصار مبرزا الكلام في معرض الاعتدال
كما يشهد به سلامة الفطرة واما تقديم اسناد الابراز الى هذا الباب فمتم اذا اعتبر خصوصية
هذا الباب فانها تقتضي اتصاف مطلق الكلام بمقتضى اعتدال الكلام قوله لكن جواب لم
يكن وقوله فمبني تعليل الشرطية وتاخيره انسب بالنحو الكلام غرابة ولطافة المؤثرة في
القلوب المجبولة اباها من حال الى حال كالسحر قوله على امثال ذلك اي امثال ما ذكره من اللطائف
قوله وقد الحقناك عطف على الشرطية اعني لو لم يكن لكفتك اي فيه هذه اللطائف التي
كل واحد منها كافية شافية وفيه لطائف اخر لم نصرح بها اكتفاء باطلاعنا اياك في الفنون
الادبية كيفية استخراج جهات محاسن الكلام فتفتش فانك ان فتشت عنها تر هذا الباب
مملوا بجهات من الحسن مما ذكرنا او اجملنا به على تفتيشك بعد اطلاعنا اياك على كيفية التعرض لبعض
لجهات الحسن مثل كون المسند فعلا دالا على المدح او الذم عاما وكون المسند اليه مظهرا معرفا
بلام الجنس او العهد الذهني او مضمرا مميزا بنكرة ففي ذلك نكت الاظهار والاضمار والابهام والتمييز
وتعقيب ذلك المسند اليه بمخصوص تعيينا له ففي ذلك تشويق الى ذكر المخصوص وزيادة
تقرير للمدح او الذم وكتقدير السؤال وحذف المسند اليه في الجواب وبروز الكلام في معرض
الاعتدال واشتماله على الابهام من وجهين قوله وكذا عطف على جواب الامر اعني ثم عدل
فيه الى الماضي قصدا الى تحقيقه قوله فمن اختيار المختار اي في اختيار ما هو المختار والراجح
في نفس الامر وقد اختار هو ذلك المختار فيما سبق حيث قال امر باللام الجنس دون العهد
حيث قال وفيه تقدير السؤال قوله والفعل مع الذي يليه اي مع فاعله المظهر او المضمر
ماخوذا مع مميزه خبرا مقدما ومن هذا القول ظهرت نكتة تقدير السؤال وحذف المبتدا
وفيه ايضا جعل الانشائية خبرا للمبتدا مع عدم ظهور تقدير القول وفيه تكلف في اعتبار
العائد الى المبتدا بجعل الجنس بمنزلة العائد وتعسف في اعتبار الابهام والتفسير الذي عليه
بني الباب مع ان يجعل التزام تقديم الخبر في الغالب لهما وذكر المبتدا بعدهما تفسيرا
وفيه ان الضمير في نعم رجلين الزيدان ورجالا الزيدون ان جعل راجعا الى المبتدا المقدم
رتبة وجب مطابقته اياه ولم يحتج الى تمييز وان جعل مبهما كان قطعا عما هو حقه
للاحتياج الى العائد قوله على ما رايت يعني على ما قرره من كونه في تقدير اسمية حذف

حذف مبتداها بناء على السؤال المقدر هذا واما اختيار كون اللام للجنس دون العهد فا
خبير بوجهه مما قررناه لك فمن اختياره اياه. **قال** واعلم ان باب التمييز
ان من جملة جهات الحسن في باب نعم وبئس طريقة الاجمال والتفصيل ذكر ان من الطريقة
مستحسنة جدا حتى ان ترك سلوكها ازالة باب من الكلام كثير في الاستعمال عن اصله اعني
باب التمييز كله سواء كان عن مفرد اي ذات مذكورة باسم تام او باحد الوجوه المشهورة او عن
جملة اي عن ذات متعددة في نسبته اما في جملة او مضاهاها فان قولك طاب زيد على معنى
طاب شيء زيد ثم فسر ذلك الشيء المبهم بالعلم قوله منادية بانه معنوي التجدد فانها لو ذكرت في
ان الاصل ما ذكره لان المقادير وما في حكمها من المقاييس بمنزلة الصفات للاجناس في
كونها مبينة كمياتها فحقها ان تجري عليها والفعل في طاب زيد نفسا حقه ان يسند الى
مولاه اعني النفس قوله ونظير الفرخ تمرا وكلاء الملاء الاناء ارشد الى ان الفعل المسند الى
المميز في الاصل قد لا يكون الفعل المذكور بعينه بل ما يلاقيه في الاشتقاق كما في الفعل
المتعدي كما في المثالين المذكورين او في اللزوم كما في قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اي
تفجرت عيونها فلا حاجة الى جعل المميز هنا مفعولا في المعنى قوله ولمصادفته
متعلق بقوله ترى كما ترى بريات مصادفتها الموقع هنا اقوى لان مقام المبالغة اعني
اظهار الشكوى يقتضي زيادة التقرير والمقصود بيان مزيد حسن طريقة الاجمال والتفصيل
في صورة جزئية من باب التمييز وصورة اخرى من غيره ولما كان كلامه في التمييز والصورة
المشتملة عليه اعني اشتعل الراس شيبا قال وفي هذه الجملة وفيما قبلها لطائف ومن قبل
وفي قوله اني وهن العظم مني وما بعده لطائف واية كلمة مبتدا خبره لا تحتوي والمعنى على
انكار عدم احتواء كلمة من كلمات القرآن على لطائف اي ليس لا تحتوي الكلمة عليها فضلا
عن جملة فضلا عما تجاوز الجملة والمقصود استبعاد عدم احتواء الكلمة واستحالة عدم
احتواء الجملة وزيادة استحالة عدم احتواء ما تجاوز وقع على الفعل الناصب لفضلا وسوا انتفاء
عدم الاحتواء اي بقي انتفاء عدم احتواء الكلمة عن عدم احتواء الجملة اي ذهب هذا العدم
بالكلية وبقي ذلك الانتفاء قوله ولا ترى ما كلمة ما ابهامية تؤكد تنكير التعظيم واللام
متعلقة بتلى واهل الوبر من البشر سكان الخيام واهل المدر سكان الابنية قوله
هنا كما لك في مقام تلاوة الآية عليهم والموصوف هو السورة والصفة كونها مثل التنزيل

الفصاحة والبلاغة او كونها حاصلة من امر لم يخالط اهل الدراسة وهذا اصل منشأ ان
مستغرق صفة لسورة لا لغو متعلق بفاتوا الركاكة المعنى انه لم يتعرضوا للمعارضة اصلا لو
على انهم جاؤا من فاعل ما اجاروا ولا اصدروا وفائدتها دفع توهم عدم التفاتهم الى المعارضة
قوله في رهان المفاخر بفتح الميم جمع مفخر ما يفتخر به والاخيران بضم الميم اسم فاعل من
فاخرته والشطط تجاوز الحد والامتهان الابتذال قوله تلك الم العصبية جملة موكدة
لما تقدم والعضب السيف القاطع والكهام الكليل والصيّبة فعيل من صاب المطر اي نزل والطلا
من السحاب فاضافته الى المطر بيانية والجهام السحاب الذي لا ماء فيه قوله مفتقر الى اخذ
اصل معنى الكلام ومرتبة الاولى اي واخذ مرتبة الاولى من اللفظ اعني متعارف
الاوساط الدال على اصل المعنى ثم النظر في التفاوت بين ذلك المأخوذ اعني اصل المعنى
المرتبة الاولى وبين ما عليه نظم القرآن من المعنى والعبارة الدالة عليه وسائر النظر في
ان احد الطرفين في كم درجة يتصل بالآخر ويرتبط به اذ في كل درجة من تلك الدرجات
نكتة سرية فقوله وفي كم درجة عطف على قوله في التفاوت ومفعول يتصل صفة لكم درجة بتقدير
العائد اي وسائر النظر في كمية درجات يتصل بها احد الطرفين بالآخر وقد يقال الجار
اعني في كم درجة متعلق بيتصل والتقدير وسائر النظر ليعلم في كم درجة يتصل الطرف الادنى
المأخوذ بالطرف الاعلى المذكور في القرآن على طريقة قوله تع اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم
قوله فان الشيخوخة مشتملة اي دالة اجمالا على ضعف البدن وشيب الرأس اللذين تعرض لهما
في الآية كدلالة الجملة على اجزائها اجمالا ولم يرد ان كل واحد منهما داخل في الشيخوخة لانها
كبر السن وهما من روادفه قوله ثم تركت اشارة الى تراخي الرتبة وانما قال التوخي
مزيد التقرير اذ كان في المرتبة الاولى اعني الاجمال تقريرا خصوصا اذا انضم اليه كلمة
قد فانها لا تخلو عن تاكيد لكن التفصيل ازيد تقريرا من الاجمال قوله ثم تركت هذه المرتبة
الثانية يعني في الجزء الاول اعني ضعف بدني ولما كان وهن العظام من توابع ضعف
البدن كان كناية عنه قوله فحصل انا وهنت عظام بدني وفيه تقوي الحكم فان التقوي انما
في افادة التقوي تعلق الضمير الراجع الى المبتدأ فالامر ظاهر وان اشترط كون
ذلك الضمير مسندا اليه فمقول هو في معنى انا وهنت واما تقرير التقوي على رأي الشيخ عبد القاهر
فلا خفاء قوله ثم لطلب تقرير ان الواهن عظام بدني يريد ان النسبة الاسنادية في

في اني وهنت عظام بدني قد قررت بالبناء على المبتدأ وكلمة ان ثم طلب تقرير
النسبة الاضافية اعني نسبة العظام الى بدنه بسلوك طريق الاجمال والتفصيل فان
قوله وهنت العظام يدل على تلك النسبة اجمالا حيث احتمل ان يكون العظام من بدنه
كما احتمل ان تكون من بدن غيره وقوله من بدني يدل عليها تفصيلا بخلاف قوله
وهنت عظام بدني فانه يدل على تلك النسبة تفصيلا ابتداء كما ان قوله اشرح لي
صدري يدل اجمالا وتفصيلا واشرح صدري تفصيلا فقط قوله لصحة حصول وهن المجموع بالبعض
دون كل فرد فرد وذلك لان الحكم المنسوب الى المجموع قد يقصد انتسابه الى كل فرد كقولك جائني
الرجال او فعلا وقد لا يقصد كقولك حملت الرجال الخشبة فيصح ان يكون وهن العظام من قبيل
الثاني فلا يفهم منه شمول الوهن العظام فردا فردا بخلاف قوله وهن العظم فانه يدل على شمول
الوهن لكل فرد وفيه بحث لان الجمع المستغرق يتناول كل واحد واحد لانها افراد الواحد
فيخرج عن الجمع المستغرق الواحد والاثنان ولذلك قيل الكتاب اكثر من الكتب والملك اكثر
من الملائكة وايضا نسبة الوهن الى جماعة لا تستلزم نسبته الى كل واحد من الآحاد الداخلة في
تلك الجماعة على قياس ما عرف في النسبة الى المجموع قال في الكشاف انما وحد العظم لان
الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو عمود البدن وقوامه
اشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان قصدا الى معنى آخر وهو انه لم يهن
منه بعض عظامه ولكن كلها يعني فكانه هناك من يظن عدم الشمول فرد عليه وهذا مما لا يناسب
ذلك المقام اصلا فانظر في كلام الشيخين واختر منهما ما شئت قوله وكذا تركت الحقيقة
عطف على تركت هذه المرتبة الثانية شرع يبين مراتب الدرجات في الجزء الثاني اعني
شاب رأسي فان شبه انتشار الشيب وبياضه في الرأس بسرعة اشتعال النار كان اشتعل
استعارة مصرحة تبعية وان شبه الشيب بالنار واثبت له الاشتعال تخييلا كان هناك
استعارة مكنية والاستعارة من حيث انها مجاز ابلغ من الحقيقة ثم تركت الى هذه المرتبة
التي هي ابلغ الى مرتبة ابلغ منها اعني طريقة التمييز قوله وكونها ابلغ مبتدأ خبره من
جهات قوله والفرق نير اذ يشهد به كل ذوق سليم وقد اصاب بلفظ نير محزه وكون
التنكير لازما للتمييز لا ينافي قصد التعظيم وافادة المبالغة قوله على نحو وهن العظم في
...غ في سلوك الاجمال والتفصيل في نسبة ... فان اشتعل الرأس يفيدها اجمالا وفي

بعدها تفصيلا قوله لقرينة عطف تعليل لترك وقوله لمزيد فريد التقرير تعليل لذلك المعلق

وقوله ومعنى انه زيادة فريد التقرير ايهام حوالة تأدية مفهوم معنى على العقل بقرينة العطف

اذ لا لفظ هناك يدل عليه في بعض النسخ وهو وانما قال ايهام لما مر من ان العدول الى شهادة

العقل انما هو على سبيل التخييل دون التحقيق ولا شك ان الايهام اعني الايقاع في

الوهم نوع من الانهام فجاز ان يكون مقصودا وموجبا لمزيد فريد التقرير قوله واعلم ان الذي

نقول انه فتح ودمشق والاكام جمع اكم بالكسر وهو غطاء النور وهو وعاء الطلع والازاهير جمع ازهار

جمع زهر وهو نور الشجر وفي هذه العبارات اشارة الى اللطائف التي بيّنها فيما بين الجملتين

قيل الاولى ان المقدمة لما اختصرت ذلك الاختصار مع قلة اللفظ مع تكثير

المعنى فقد دلت على ان الكلام الذي اسس لم يشتمل على غاية الاختصار مع تكثير المعاني واللطائف

ولما كان من البين المكشوف ان فيما بين الجملتين المذكورتين بالقياس الى المتعارف

الاوساط اعني قد يخفى اشارة الى ان الاختصار فيهما بمعنى آخر وهو ان ذلك بان الاختصار

في المقدمة بالنسبة الى متعارف الاوساط فكيف يؤذن باختصارها بعدها بمعنى آخر وايضا

كيف تغني كلام تلك العبارات عن ازاحة القبول بل المراد ان اختصار المقدمة آذن باختصارها

بعدها ولما ترك اختصاره دل على ان ذلك لما بيناه من النكت تنبيها في القلوب فتوالى على

هذا نقول ثم ان الاختصار تذييل لما وقع بين الايجاز والاطناب وقوله ما الذي نحن بصدد

البيان الثاني تنبيه على ان ما بين الجملتين يوصفان بالاختصار بهذا المعنى مع كونهما

موصوفين بالاطناب بالمعنى الاول ويرد عليه ان مبنى بعض تلك العبارات على الحذف دون

الاطناب ويمكن ان يقال ارادات حسن مطلع الكلام يوجب للطائف المنطوية فيه قبولا فانه

اذا لم يكن مستحسنا لم يلتفت الى محاسنه بعده وعلى هذا فقوله والمقدمة للكلام شروع في بيان وجه

حسن وارتباطها آخر وهو ان اختصار المقدمة يؤذن باختصار ما يورد بعدها وهذا الايذان معمول

مع الوجود الاختصار فيما بعدها ولا يقدح في ذلك كونه بمعنى آخر لان المعتبر في كلا المعنيين

قلة العبارة وانما يختلفان في المنسوب اليه فالذي آذن به اختصار المقدمة هو ذلك المشترك

فان قلت اعتبار كون المقام خليقا بالبسط ما ذكر رده الى جهالة قلت لا ارده اليها

بالقياس الى البلغاء العارفين بمقامات الكلام ومقتضياتها كما لا ارده اليها في اعتبار متعارف

الاوساط بالقياس الى الكل على ما مر لا يقال اذا كان المقام خليقا بالبسط كان المنبسط الذي

الذي ذكره غير مطابق لانا نقول مقتضى ظاهر المقام هو الابسط لكنه عدل عنه

لغرض كالتنبيه على قصور العبارة مثلا عن وصف انقراض الشباب والمام المشيب و

الاولى ان ينتشر الكلام في هذا المعنى ولا يبسط كل البسط قوله من انقراض ايام متعلق

بالحق ومن الالمام المشيب عطف عليه وما اصدق صفة ايام بتقدير القول ومن يقول استحضار

لصورة القول استحسانا له والمر صفة مشبهة اضيفت الى فاعلها والامر افعل تفضيل اضيف

الى فاعله على طريقة اضافة الصفة المشبهة لا الى المفضل عليه فلا يلزم الجمع الممنوع بين

اللام والاضافة قوله ومن لي اي ومن يكفل لي يعني ان المشيب مع كونه امرا معيبا

اتمنى ان يبقى لي زمنا واتمتع به ولا يغيب عني لان مغيبه الموت وهو امر منه قوله فانه

لا يكون الا ما تشاء فقد انطقه الله بالحق حيث حصر كون الاشياء في مشيئته واسند

الكل الى قدرته والله الموفق للصواب واليه المرجع والمآب قال

فصل اعلم ان القصر لغة الحبس واصطلاحا جعل احد طرفي النسبة في

الكلام سواء كانت اسنادية او غيرها مخصوصا بالآخر بحيث لا يتجاوزه اما على الاطلاق

او بالاضافة بطريق معهودة وفي قوله كما يجري بين المبتدأ والخبر يجري بين الفعل والفاعل

اشعار بانه اراد بالمسند اليه فيما سبق من قوله القصر كما يكون للمسند اليه على المسند يكون ايضا

للمسند على المسند اليه ثم ليس هو مخصوصا بهذا البين المبتدأ والخبر كما اراد بهما المسند اليه والمسند

في مواضع كثيرة من كلامه من كلامه فيما سبق والمراد بقصر الفاعل على المفعول قصر فاعليته عليه

اي قصر الفعل المنسوب الى الفاعل على المفعول وقس عليه عكسه وما بين المفعولين ومعنى قصر ذي

الحال على الحال ان زيدا مثلا في حالة المجيء مقصور على صفة الركوب ومعنى قصرها على ذي الحال

ان المجيء على صفة الركوب مقصور على زيد قوله وبين كل طرفين اراد به التكثير وذلك

كالموصوف والصفة والتمييز وما انتصب غير الفاعل على ما عدا المفعول مع من سائر ما يعمل الا الاستغراق

الحقيقي فلا يرد انه لا يجري في نحو من زيد وابن عمرو ولا بين المعطوف والمعطوف عليه قوله

ان اذا اتفقت اراد به الاعتذار عن تخصيصه بالذكر بان القصر في امثلة اكثرها من المسند

اليه والمسند بل من المبتدأ والخبر ولذلك قال في الآخر واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند اليه و

المسند بل بين المبتدأ والخبر ولذلك قال في الآخر واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المسند والمسند اليه

بالطرق التي سمعت فنذر جاز ان نذكره فيما بين غيرهما كالفاعل والمفعول قوله وحال

معنى القصر يريد ان القصر منحصر في نوعين قصر الموصوف على الصفة اي قصر المنسوب على المنسوب
وقصر الصفة على الموصوف اي قصر المنسوب على المنسوب اليه اذ لا بد من اعتبار نسبة بين طرفي
القصر فهناك منسوب ومنسوب اليه فيقصر احدهما على الآخر وان كل واحد من هذين النوعين ينقسم
الى قصر افراد وقلب وقوله الموصوف عند السامع يشعر بان المراد هو القصر غير الحقيقي
كما يشعر به ايضا قوله لمن يعتقد شاعرا ومنجما الى قوله من غير ترجيح فان الحقيقي لا يعتبر فيه
اعتقاد السامع ولا تردده اصلا ولو لاعتقاد الاشعار لكنا باندراج الحقيقي فيه ايضا فان
قوله ثان وآخر يتناول الواحد وما هو اكثر منه والا لخرج عن تعريف القصر بعض اقسام غير الحقيقي ايضا
وهو ان يكون القصر بالنسبة الى الاوصاف او موصوفات اكثر من اثنين قوله بوصف واحد
على الاستعمال الاصلي كما قرر غير مرة وقوله دون ثان في موقع الحال اي متجاوزا وصفا
عليه الى ثان بالقياس الى الاول واحدا كان او اكثر قوله لمن يتوهم زيدا على احد الوصفين
اي يعتقد متصفا باحد الوصفين مطلقا ويتردد بينهما لخصوصيتين قوله ويسمى هذا
اي هذا المذكور من المثالين في قصر التعيين فهما الافراد والمشاركة في الاصطلاح
لا ان في قصر التعيين ازالة الشركة الاجمالية قوله او بوصف مكان آخر عطف على قوله بوصف
دون ثان ولفظ مكان منصوب على الظرف اي بوصف واقع في مكان وصف آخر واحدا كان
او اكثر وقوله ما زيد منجما بل شاعر وارد على اللغة التميمية لرعاية الموافقة بين المعطوفين
في الاعراب الظاهر وكانه نبه بايراد المثال من الشعر والتنجيم على انه لا يشترط في قصر القلب
تنافي الوصفين والا لخرج المثال المذكور من اقسام القصر كما انه نبه بايراد المثال في
الافراد من القيام والقعود على انه لا يشترط فيه عدم التنافي بين الوصفين اذ لو اشترط فيه
قصر التعيين الجاري بين المتنافيين وغيرهما قوله او الى تخصيص الوصف بموصوف
عطف على قوله الى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف وقوله قصر افراد نصب على المصدر و
قائم مقام مكان موصوف آخر وقوله ما شاعر الا زيد وكذا ما قائم الا زيد كلام مركب من مبتدأ
وخبر بطل فيه عمل ما بتقديم الخبر وبانتقاض النفي بالا ايضا وتقديره ما شاعر او ما قائم احد الا زيد
فزيد في الحقيقة بدل من المبتدأ الذي هو احد وفي الظاهر مبتدأ قدم عليه خبره وجاز ان يكون
زيد فاعلا لشاعر او لقائم على انه صفة اعتمدت على حرف النفي وان كان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه
المقدر والمعنى ما قال احد وقولك ما قائم الا زيد لمن يتوهم ان هناك قائما لكنه يتردد بين شخصين

لكان اظهر اذ يخرج يكون قد تقرر من التمثيل الافراد معا وفي قوله او اكثر رد لانه على انه لم يرد بقوله
ثان امرا واحدا وقوله في جهة من الجهات معينة يريد به مثل بلد او قرية او ما اشبههما وهذا
قيد معتبر في المثالين معا ليكون القصر صادقا موافقا للاستعمال الشائع قال الشيخ عبد القاهر
اذا قلنا ما قائم الا زيد لم نرد به انه ليس في الدنيا قائم سواه لاستحالته بل نريد ما قائم حيث نحن
او بحضرتنا او ما اشبه ذلك وانت خبير بانه لا فرق في ذلك بين الشاعر والقائم كما
يدل عليه تقييد الشاعر في مثال القلب بقبيلة معينة او ظرف معين بخلاف نفيا لا يجب
القصر فيما ذكر من ان السامع يعتقد كذا او يتردد فيه بل ربما اعتقد المتكلم ان السامع يعتقد
انه اعتقد منجما وشاعرا او اعتقد على خلاف ما هو عليه من الشعر والتنجيم او يتردد في امر
فيقول له انت لا شاعر الا على ظنه خطأ كان او صوابا ومنه قوله تعالى ان انتم الا تكذبون
كما سيأتي ويجاب عنه بانه لعله لم يتعرض له هنا ولهذا ايضا لم يصرح بالقصر الحقيقي فان
احد قسميه اعني قصر الصفة على الموصوف وان كان ممكنا لكنه قليل وسيأتي مثاله واما قسمه
الآخر اعني قصر الموصوف على الصفة فلا يكاد يوجد اصلا الا على طريقة الادعاء اعني جعل ما
عدا تلك الصفة بمنزلة العدم واعلم ان القصر الحقيقي على تقدير صحته لا يعتبر فيه الانقسام الى
الافراد والقلب كما اشرنا اليه قال وللقصر طرق اربعة يعني بطرق القصر طرقه العامة
فلم يذكر ضمير الفصل وتعريف المسند لاختصاصهما بالمبتدأ والخبر مع تقدمهما ايضا بخلاف التقديم فانه وان
تقدم ذكره لكنه عام يجري في امور كثيرة واما التصريح بلفظ الاختصاص وما في حكمه فلا يعد من
طرق القصر اصطلاحا وقوله بحسب مقام السامع اشارة الى تعيين الامثلة المذكورة للافراد
او القلب انما هو بالنظر الى السامع واعتقاده وايراد بل بعد النفي للقصر افرادا او قلبا مبني على
مذهب طائفة من النحاة كما مر وانحصر في ذلك لكن القصر القلب على ما تقدم قوله بالاعتبارين يعني
الافراد والقلب وقد اشار في امثلة القصر بطريق العطف الى تقديم الاثبات تارة وتقديم النفي
اخرى قوله بتقدير لا غيره فيه ويتم بكون من قصر الصفة على الموصوف كما قصد ويجوز ان يقدر لا
شاعر لكنه يكون ح من قصر الموصوف على الصفة ويصح مع استعمال لا غير في كلام العرب قولهم
غير المضموم على نحو بناء الغايات وذلك لكون المضاف اليه محذوفا كما في قبل وبعد مع المشابهة في
الابهام واذا بني غير لم يتغير حركته بتغير اعراب المعطوف عليه فتقول رأيت زيدا لا غير ومررت
بزيد لا غير وانما ذكر ليس غير وليس الا تعلقا بسبيل الاستطراد للمناسبة اذ لا يخفى انهما ليسا من طرق

العطف بل من طريق النفي والاستثناء ولهذا قدر اسم ليس نكرة لتعم بالنفي ويكون افراغ المذكور
من ذلك العام مفيدا للقصر عليه كما يفيده قولك ابتداء ليس غير زيد الا زيدا فان قلت
قوله ليس غير الا المذكور يشتمل على تعريف المسند مع تنكير المسند اليه وقد منعه في كلام العرب قلت
المسند في الحقيقة هو المستثنى منه المحذوف اي ليس شيء واحدا الا المذكور قوله فيتحمل النفي عاما
ليتناول كل شيء غير عمرو يعني عدا زيد ولا شك انه يتناول زيدا ايضا والا لم يصح استثناؤه منه فكانه
خص بالذكر من عدا زيد ليبقى انه على ذلك النفي دون زيد قوله وثانيها اي وثاني الطرق الاربعة
النفي باداته كليس وما وان المذكورة ههنا وكغيرها من كلمات النفي والاستثناء بالا او احدى اخواتها
واما الاستثناء من الاثبات كقولك جاء القوم الا زيدا فلم يعد من طرق القصر فتأمل وذكر في
الامثلة القصة الثابتة كالشعر والمنقلة كالنيام في صيغتي الاسم والمضارع واورد لقصر الافراد
امثلة اربعة من التنزيل ولقصر القلب مثالا واحدا قوله تنزل الجاهلون يعني انهم وان لم
يعتقدوا انجاءهم عن الهلاك الا انهم لما استعظموا عدم بقائه لم تنزلوا منزلة المبعدين لهلاكه وجعلوا
كانهم يعتقدون فيه صفتين الرسالة والبعد عن الهلاك فرد عليهم بانه مقصور على الرسالة
لا يتجاوزها الى البعد عن الهلاك فهذا اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ولا شك ان دعوى
البعد عن الهلاك في التنزيل منزلة المبعدين انسب بالصحابة من دعوى التبرء والتنزيل منزلة
المنكرين كما زعمه بعضهم قوله مقصور على الاتصاف بعلى دينك اي مقصور على الكون على دين
لا يتعداه الى الكون على ... ولما كان كلمة على معنى الوصفية في الظرف الواقع خبرا ظاهرا صرح بذكر
الاتصاف تنبيها على ان الظرف تضمن معنى يتصف به المبتدأ اعني الحصول او الثبوت على
دينك فكان هذه المبالغة منه في توضيح المعنى دفعا لان يتوهم ان المقصود قصر الجار على
المجرور الذي هو الرب فيكون من قصر الصفة على الموصوف دون عكسه الذي هو المقصود
قوله انا مقصور على النذارة بكسر النون مصدر بمعنى الانذار وهذا ايضا من اخراج الكلام
لا على مقتضى الظاهر لان القوم لم يعتقدوه جامعا بين وصفي الانذار والطرد ولا ترددوا
بينهما ولكن لما اشتطوا في عنتهم واصرارهم على ذلك منزلة اغنى موهم الجمع قوله فالمراد لستم في
دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب لا يخفى ان رسل عيسى كانوا جازمين بصدقهم
فقول الكفار ان انتم الا تكذبون يكون قصر قلب لكنه حمله على قصر الافراد اعني على فيهم
الشيء بقصر التعيين وهذا مبني على ما ذكرنا من ان المتكلم اذا اعتقد ان السامع يعتقد تردده

تردده كان له ان يسلك معه طريق القصر وبيانه ان قوله عندنا ليس ظرفا للدعوى اذ لا
طائل فيه بل هو ظرف للتخيير اعني بين الصدق وبين الكذب فيكون التردد من المتكلم
اي لستم كائنين عندنا بين الصدق والكذب والمعنى لسنا مترددين بين كونكم صادقين
وكاذبين بل نحن جازمون بانكم كاذبون وعلى هذا يندفع التشبيه بظاهر حال المدعي فان ظاهر
حاله ان يتردد السامع بين صدقه وكذبه وينطبق على ما ذكرناه غاية الانطباق قوله بل انتم
عندنا مقصورون على الكذب واما قوله لا تتجاوزونه الى الحق كما تدعونه فمعناه لا يمكن عندنا
ان تكونوا على الحق الذي تدعونه حتى نتردد بين صدقكم وكذبكم ومن زعم ان التردد
ههنا من المخاطب على معنى انه لا ينبغي لكم ان تجزموا بصدقكم في نفس الامر بل غاية امركم ان تترددوا
كما هو ظاهر شان المدعي عند الدعوى فان اراد تردد المدعي بين صدقه وكذبه بحسب نفس الامر
فهو باطل اذ ليس ظاهر حاله ذلك وان اراد تردده بين صدقه وكذبه عند السامع كان المعنى
ينبغي ان تترددوا بين الصدق والكذب في نفس الامر كما يتردد المدعي بين صدقه وكذبه
عند السامع وانه ركيك جدا اذ المقصود انكم تدعون فينبغي ان تنظروا على ما هو حال المدعي
ليس لك ان تقول مراده ان غاية امركم ان تترددوا بين صدقكم وكذبكم عندنا حتى
يتناسب المشبه والمشبه به لانه لا يلائم الحكم بانه لا ينبغي لكم ان تجزموا بصدقكم فانه بحسب نفس الامر
قطعا كما نبهنا عليه هكذا حقق الكلام والله الموفق للمرام قوله الا ترى الى ما قبله اي الى قبل
قولنا قلت لهم الا ما امرتني به وهذا تنوير لكونه منقولا في مقام استشهد على المعنى الذي ذكره
وذلك ان تقديم انت منها للتفويض والمجهول للتقرير فقد جعل عيسى عليه السلام بمنزلة من قال
للناس غير ما امرتم الله به وهو دعاؤهم الى عبادة نفسه وامه ولم يقل لهم ما امره به من دعائهم الى
عبادته وهذا توبيخ لاولئك الناس حيث تركوا عبادة الله واختاروا عبادة عيسى وكان
عيسى ما دعاهم الا اليها وما امرهم الا بها فيكون في قول عيسى قصر قلب قوله وفي قصر الصفة
على الموصوف عطف على قوله في قصر الموصوف على الصفة واورد ههنا الجملة الفعلية لجريان قصر
الصفة فيها دون قصر الموصوف ولم يذكر مثال الافراد من التردد اكتفاء بما تقدم وقوله لمن
يرى ان زيدا ليس شاعرا وان زيدا ليس بحجابة يعني ويرى ان عمرا شاعر وان عمرا حاجب قوله
وتحقيق وجه القصر في طريق العطف ظاهر مكشوف لان كل واحد من المثبت والمنفي مذكور فيه
مصرح به كما هو حقه بخلاف طريق النفي والاستثناء فان المنفي ليس مذكورا فيه صريحا اذا

وجه القصر

كان الا استثناء مفرغا بعد النفي والكلام فيه فلذلك تعرض لتحقيق وجه القصر في
الاول يعني في قصر الموصوف على الصفة قوله بعد علمك متعلق بمبتني قلت وهذه الشرطية
خبر انك وقوله وتحقيق ذلك يطلب من علوم اخر اي من غير علوم العربية جملة معترضة
بين اسم ان وخبرها ثم انه نقل عن المصنف ان النفي الذوات التي يمتنع نفيها اي الاجسام
فانها على ما قيل لا تحتمل النقصان لامتناع الخلاء ولا الزيادة ايضا لامتناع التداخل وهذا مع
كونه مبنيا على فاسد كما ترى لا يجدي نفعا لان القصر الواقع في الاعراض كقولك ان حسابهم الا على
ربي وقولك ما السواد الا قابض للبصر خارج عنه والقول بان الاعراض نفاستها على الاجسام
لا يلتفت اليه لان علة الحكم اعني امتناع النفي ليست مشتركة وذكر بعضهم ان
المراد بالذوات حقائق الاشياء سواء كانت جواهر او اعراضا وهي عند المعتزلة ثابتة
متقررة في انفسها ليست مجعولة بجعل جاعل فلا يمكن توجه النفي اليها بل انما ينفى عنها الوجود
وما يتبعه من الصفات كما حقق في علم الكلام وهو باطل لان المصنف قد صرح في مباحث
النفي والاثبات لا يتوجهان الى الذوات وانما يتوجهان الى الصفات ولا شك ان تحقق الاشياء
في انفسها بلا جعل جاعل انما يقتضي استحالة توجه النفي والاثبات اليها بمعنى جعلها منتفية
في الواقع او ثابتة فيه واما بمعنى الحكم بانتفائها او بثبوتها فلا استحالة فيه نعم يكون الحكم بالانتفاء
كاذبا فلا يعتقد لذلك لكن الحكم بالثبوت صادق فالصواب ان يقال المراد بالذات
ما يستقل بالمفهومية وهو الذي يصح ان يعلم ويخبر عنه والصفة ما لا يستقل كما مر فهاهنا
النعت ولا شك ان النفي والاثبات انما يتوجهان الى النسبة الحكمية التي لا تستقل بالمفهومية
نعم ذلك من علوم بين فيها موارد السلب والايجاب بل نقول الى ان يرجع العاقل الى وجدانه ظهر له
ذلك فانك اذا تصورت معنى زيد او انسان مثلا ولم تتصور معه نسبة شيء من الوجود وغيره
اليه والنسبة الى شيء لم يمكن منك شك نفي ولا اثبات قطعا فاذا قلت ما زيد توجه النفي الى
الوصف اعني نسبة شيء اليه ولا يمكن ان يكون متوجها الى نسبة اي شيء كان فان نسبة بعض
الاشياء اليه ثابتة لا محالة بل الى نسبة الاشياء التي وقع النزاع فيها بين المتكلم والمخاطب
فاذا اخرج شيء منها بالاستثناء كان ثابتا وما عداه منفيا وهو معنى القصر وقد قررناه بتبيين
امتناع قصر الموصوف على الصفة قصرا حقيقيا قوله وحينئذ لا امتناع بمنزلة الشرط وقائم مقام جزائه
له وعامل فيه قوله وتحقيق وجه القصر في الثاني اي في قصر الصفة على الموصوف قوله على

على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر لم يرد ان مفهوم الشعر في نفسه وصف قابل
للنفي لانه بذلك الاعتبار من قبيل الذوات بالتفسير المذكور بل اراد انه من حيث قيامه
بالغير ونسبته اليه يطلق عليه الوصف وان كان الوصف في الحقيقة نسبته الى ذلك الغير
فان هذه النسبة غير مستقلة بالمفهومية وقابلة لورود النفي عليها او اراد بالوصف هنا
معنى آخر اعني القائم بالغير وقد سبق منه مثل ذلك في مباحث الصفة وايا ما كان فالشعر
لا يقبل نفيا فاما ان ينفى نسبة الوجود اليه او ينفى نسبته الى الغير لكن الاول ليس بمراد فان
ثبوته في نفسه مسلم فوجب ان يتوجه النفي الى ثبوته للمدعى اي الذي وقع النزاع بين المتكلم و
المخاطب في ثبوت الشعر له قوله ان عاما اي ان كان المدعى ثبوته له عاما توجه النفي اليه
عاما وان خاصا فخاصا ثم العام اما مطلق او مقيد فمثل لهما وفي الاول منهما اشارة الى القصر
الحقيقي فانه ممكن بل واقع في قصر الصفة على الموصوف قوله فيتناول عطف على توجه وقوله
لذلك اشارة الى المدعى له وانت خبير بان حاصل ما ذكره مع احالته به على علوم اخر هو ان
النفي اذا ورد على المحكوم عليه كان متوجها الى نسبة شيء ما اليه واذا ورد على المحكوم به
كان متوجها الى نسبته الى شيء ما ثم ذلك الشيء يتعين بمعونة المقام وقرائن الاحوال
سواء كان عاما او خاصا متحدا او المتعدد فاذا اخرج منه بعضه كان مثبتا وما عداه
باقيا على النفي وهو معنى القصر وفيما ذكره من التحقيق تصريح بان الاستثناء من النفي
اثبات عند ارباب اللغة بلا شبهة **قال** وثالثها اي ثالث الطرق الاربعة
استعمال انما ذكر الاستعمال هاهنا دون سائر الطرق لان الطريق ما يسلك ويشتغل به
ليتوصل به الى المطلوب فلا شك ان العطف والنفي والاستثناء والتقديم معان مصدرية
يشتغل بها المتكلم للوصول الى معنى القصر بخلاف لفظة انما فذكر معها معنى مصدريا قوله
انما زيد جاء هو على صيغة اسم الفاعل ولو قال المصنف يردده بين المجيء والذهاب او ما جاء
منه لكان تصريحا بالقسم الاول من الافراد ايضا كما صرح بقسميه معا في قصر الصفة على
الموصوف حيث قال لا عمرو منه وذكر الشيخ عبد القاهر ان قولك انما جاءني
زيد كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا مع من زعم انهما جائيان فان اوان زعمت ان المعنى
انما جاءني من بين القوم زيد وحده كان تكلفا الا ان المصنف لم يلتفت اليه قوله
ويضيف اليه الذهاب مستدرك قطعا والصواب ان يقال بدله ويضيف المجيء الى عمرو

لأن الكلام في قصر الصفة لا في قصر الموصوف قوله والسبب في إفادة إنما
كان في إفادة إنما معنى القصر نوع خفاء حتى تردد فيها جماعة أشار إلى أن السبب في
تلك الإفادة هو أن الواضع ضمّن إنما معنى ما وإلا ولما لم يكن ذلك التضمين أمراً جلياً استشهد
بما يدل عليه من قول المفسرين وقول النحاة وأيده بالمناسبة المحسنة للتضمين وبنائها
على تضمنه معناهما بجريان بعض أحكامهما فيه قوله وهو المطابق أي ما قاله هو من أن
معناها ما حرّم عليكم إلا الميتة هو المطابق لقراءة الرفع أي رفع الميتة مع كون حرّم مبنياً
للفاعل فإنها قراءة مذكورة في بعض كتب التفاسير ويتعين فيها أن يكون ما موصولة و
العائد محذوفاً أي إن الذي حرّمه الله عليكم الميتة ولم يرد رفع الميتة مع كون حرّم
مبنياً للمفعول وإلا كان يتعرض لبنائه له وأيضاً لم يتعين ح كون ما موصولة لاحتمال أن تكون
كافة كما اختاره الزجاج وإن رجح أبو حيان كونها موصولة لبقاء إن على عملها وأيضاً الحاء
في قوله صلته حرّم متلبسة بالفتح في نسخ الرواية وأما ما توهم من أن قوله إن المحرم عليكم
ينفي البناء للمفعول فجوابه أنه بيان للمعنى لا للتقدير ولا شك أن المحرم عليكم والذي
حرّمه عليكم سيان في المعنى كما أن المنطلق زيد والذي ينطلق زيد سيان في
اقتضاء الحصر قوله وترى عطف على تسمع وفي اختيار ترى مبالغة في كشف سماعهم
حتى صار مرئياً مشاهداً قوله ويذكرون عطف على يقولون لذلك أي لكون إنما للإثبات لما
يذكر بعدها ونفي ما سواه تمام تفاصيله وقيل عطف على قوله والسبب هو تضمينه معنى ما وإلا فالضمير
للعلماء وذلك إشارة إلى تضمينه معناهما والتربيع مسند إلى ربيعة قوله لتأكيد إثبات
المسند للمسند إليه فإذا فرض أن المسند نفي كان إن لتأكيد ثبوت ذلك النفي للمسند إليه
كقوله تعالى إن الله لا يستحيي قوله على ما يلقنه حال من إن فيه أي كائنة على الوجه الذي
يلقنه وإنما قال يعلم النحو على تضمين الوقوف معنى الإحاطة والمراد بمن لا وقوف له على علم النحو
هو الإمام الرازي بناء على أن قوله إلا أنا فيه مع ما يتعلق به من كلام السكاكي مدرجاً
فيما أسنده إلى الرازي فإنه ذكر في المحصول أن كلمة إن للإثبات وما للنفي فإذا اجتمعا لم
يتوجها إلى واحد للزوم التناقض فوجب أن يتوجه أحدهما إلى المذكور والآخر إلى
غير المذكور وإنما تعين كلمة إن للمذكور لكونها أسبق وبالمحافظة عليها أحق لكونها للإثبات
الذي هو أشرف لكن يلزم مما ذكره بطلان صدارة ما وتوليه في الإثبات والنفي

هو النفي ثم تعقيبهما بالمثبت فنظر وجواز إعمال ما في إنما وكل ذلك فاسد كما نص بل قد علم
في النحو أنها كافة قطعاً قوله ضاعف جواب لما وفاعله مستتر راجع إلى مصدر اشتكت
وفاعل لما سبب مصدر وضاعف بناء على أن يضاعف أو منظر إنما كما هو فاعل أن يضمن وإنما
قال ناسب أن يضمن لأن التأكيد على التأكيد ليس معنى القصر كما لا يخفى بل القصر مشتمل عليه
كما ذكره على أنه منظور فيه إذ الموجود في القصر فيما أورده من المثال كما صرح به إثبات صريح
معقب بإثبات ضمني فيتأكد الأول بالثاني ولم يكن هناك تأكيد على تأكيد كما في إنما
وقد يتكلف فيقال إذا اعتقد المخاطب الشركة في المثال المذكور كان الإثبات الأول
بعد اعتقاد الثبوت تأكيداً وتكريراً والإثبات الثاني تأكيداً على تأكيد وأما إذا تردد
فيه كما ذكره بعضهم بتجويز السامع أن يكون الواقع هذا مع ملاحظة لذلك التفاتة إليه نوع
إثبات لهذا حتى يكون الإثبات الأول تأكيداً له وأما في صورة القلب فيجعل الإثبات
الأول تأكيداً لاعتقاد ثبوت المجيء في الجملة وهذا أي ما قيل جار في الكل أيضاً ما ذكره من
الإثبات الصريح والضمني إنما يظهر في صورة العطف دون غيرها ما شاء الأزيد
ويجيء أنا وقد يجاب بأن تصحيح المناسبة يكفيه بعض الصور ولك أن تقول
ما ذكره الإمام بيان للمناسبة أيضاً لا الحكم بأن الكلمتين باقيتان على حالهما ولا شك أن
رعاية المعنى الأصلي بقدر الإمكان أولى وأن هذه المناسبة أقوى قوله وبالعكس
أي والقصر الكائن بالعكس أي كائناً بالعكس قوله ضمناً صفة إثباتاً أي ضمنياً قوله و[illegible]
يتبيّنا أما كان هذا منتهياً إلى أن أسباب انفصال الضمير معدودة ولا يتأتى ههنا شيء منها
سوى تعذر الفصل لغرض بأن يكون إنما يضرب أنا في معنى ما يضرب إلا أنا قوله مثله
أي مثل انفصال الضمير في ما يضرب إلا أنا فإن قلت كيف يسند الفعل الغائب أعني
يضرب إلى ضمير المتكلم قلت هو في الحقيقة مسند إلى الغائب أعني المستثنى منه المقدر أي ما
يضرب أحد إلا أنا فإن قلت إذا أريد حصر الفعل في الفاعل المضمر بطريق إنما هل
يجب انفصاله أو لا قلت إن ذكر بعد الفعل شيء من متعلقاته وجب انفصاله دفعاً
للالتباس وإن لم يذكر احتمل الوجوب نظراً إلى الباب وعدم الوجوب بأن يجوز الانفصال
نظراً إلى المعنى والاتصال نظراً إلى اللفظ إذ لا فصل لفظياً فيحصل صحة انفصال الضمير معه
أراد به ما يعم الوجوب وغيره من الألفاظ الطارئة وفي الرجل ما يتعلق به مما لو لم يجمع [illegible]

من جاهه وحريته والحسب ما يعده الرجل من مفاخر نفسه وآبائه يقال قطره الفارس القاه
على قطره اى جانبه قوله ورابعها التقديم اى تقديم ما حقه التاخير فانه يفيد القصر على
ما تقدم سواء بقي بعد تقديمه على حاله كخبر المبتدا او المفعول او لا كقولك انا كفيت مهمك
انه اقتصر في قصر الموصوف على احد شقي الافراد اعني صورة التردد وفي قصر الصفة على
شقيه الاخر اعني صورة الشركة قوله بالاعتبارين يعني الافراد والقلب قوله
وكذا زيدا ضربت فصله لانه من قصر الفاعل على المفعول بتقديمه على الفعل وعقبه بمثال النفي
تنبيها على ان التقديم فيه يفيد الاختصاص لا نفيه كما يتوهم الا ان الضرب يكون منفيا عن
المذكور ومثبتا لغيره وليس ما زيدا ضربت في افادة القصر كقولك زيدا لم اضرب لان الاختصاص
في الاول يعتبر في الضرب وفي الثاني في عدمه يشهد بذلك الفطرة السليمة قال
ومنع الطرق تتفق من وجه قد سبق ان المخاطب بقصر القلب الحكم مشوب بصواب وخطاء
فصوابه الحكم بثبوت الصفة لاحد الموصوفين او باتصاف الموصوف باحد الصفتين وخطاؤه
تعيين احدهما او اعتقادهما والخطاء والصواب في قصر الافراد اظهر واما قصر التعيين فلا خطاء فيه
بل المقصود به تقرير صوابه ونفي تردده قوله وتحقيق في قصر الافراد حكمه في بعض وهو
صوابه وتنفيه عن البعض وهو خطاؤه انما يقع في احد قسميه دون الاخر اعني قصر التعيين
وقد سلف تحقيقه هذا الكلام فيما اذا كان المخاطب ممن يصح عليه الخطاء والتردد لا في مثل الباري
تعبد قوله ويختلف من وجوه عطف على تتفق من وجه قوله بوساطة الوضع وجزم العقل
اي بسبب ان الواضع وضعها لمعان تفيد القصر بحيث يجزم العقل بالقصر اذا نظر الى تلك
المعاني ودلالة التقديم عليه بواسطة الفحوى اى بسبب مفهوم الخطاب وحكم الذوق
فان من له ذوق سليم اي قوة دراكة لدقائق تراكيب البلغاء ولطائفها اعتبارا اتم منها اذا
نظر في مفهوم الكلام المشتمل على التقديم فهم منه التخصيص والناس ليس لهم هذه القوة فربما انكره
مع كمال قوتهم الادراكية في المعقولات والمنقولات ويروى عن بعض الفضلاء انه اذا سئل عن
فائدة تقديم في التنزيل اجاب بانه فاصل محض رعاية لشبه وقال الشيخ ابن الحاجب
وربما يقال انه للحصر فلا دليل عليه قوله والطرق الاخير فالاصل فيها النص على المثبت دون المنفي
كما ترك الاصل المذكور في طريق العطف كراهة الاطناب على ما قرره في الكتاب واوضحه كذلك ترك هذا
الاصل في مثل قولك زيدا ضربت وما انا قلت اذ المقصود به قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل

الفعل على المذكور كما اشرنا اليه فيكون النص هنا بما ينفي دون ما يثبت قوله و
الطريق الاول لا يجامع الثاني هذا هو الوجه الثالث من وجوه الاختلاف يعني ان
العطف بلا لا يجامع الثاني اعني النفي والاستثناء ويجامع الطريقين الاخيرين اعني انما
والتقديم والسبب في انه لا يجامع الثاني ان لا العاطفة وضعت لان تنفي بها ما بعدها ما
اوجبت لما قبلها كما في قولك جاءني زيد لا عمرو وموضحا وفي قولك زيد شاعر لا منجم
فانه قد نفي فيه عن منجم ما اوجب لشاعر وهو معنى كونه مسندا الى زيد فمن شرط منفيها
ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها اي بغير تلك العاطفة المخصوصة من كلمات النفي
اي الكلمات الموضوعة لكلمة ما ولن وما اشبهها واحترز بقوله من كلمات النفي عن ان يكون
منفيا قبلها بغيرها اي بغير تلك المخصوصة من كلمات النفي عن ان يكون منفيا بحكم
العقل او بفحوى التقديم او بانما او بافعال تتضمن معنى النفي كابى وامتنع فان المنفي بنحوها
ان يكون منفيا قبلها بجميع الامور كما سيأتي واورد لتحقق الشرط المذكور مثالا لا
واحدا من قصر الصفة على الموصوف وثلثة امثلة من قصر الموصوف على الصفة يتنافى
فيها الوصفان اما بالتضاد كالقيام والقعود او بالعدم والملكة كالحركة والسكون او
بالسلب والايجاب كالوجود والعدم فيكون المنفي بلا في هذه الثلثة منفيا قبلها بحكم
العقل قوله يكشف تلك الغطاء وذلك لان الذي سبق في تعيين وجه القصر في النفي و
الاستثناء هو ان النفي في قصر الموصوف على الصفة او الصفة على الموصوف يتوجه الى
المنازع فيه وصفا كان او موصوفا فاذا وقع بعد لا العاطفة شيء من ذلك المنازع كان
منفيا قبلها باداة النفي فيمتنع شرط تحقق منفيها اذا جامعت طريق النفي والاستثناء
فلذلك لم يوجد مجامعتها اياه في كلام العرب العرباء وان كثرت في كلام العلماء ووقع في
الكشاف ما ارسلناك الا نذيرا لا حفيظا مهيمنا عليهم وما كان ذلك الا اختلاف الاجتهاد
لا شبهة في الاسلام وما هي الا شهوات لا عقول فانما قيل بغير تلك العاطفة المخصوصة دفعا
لما يتوهم من جواز مثل جاءني الرجال لا النساء لا هند قوله وهو يأتيني لا عمرو وقد يقال
هذا المثال يحتمل التخصيص والتقوي على سواء فكان الاولى به ان يقال بنحو زيدا ضربت لا
عمرا قوله ووجه صحة مجامعتها لما كان انما بمعنى ما والا لم يستبعد ان يصح مجامعة
لا العاطفة احدهما دون الاخر فبين ان الوجه في ذلك ان النفي في انما ضمني

لا صريحا كما في ما والا وانما فانها في حكم الافعال المتضمنة للنفي لا في حكم ادوات النفي ولا
العاطفة تجامع النفي الضمني دون الصريح اذ لا شبهة في صحة قولك امتنع زيد عن المجيء
لا عمرو ومع انه يمتنع ما جاءني زيد لا عمرو والسبب في ذلك هو انه اثبت في الاول الامتناع عن المجيء
لزيد ونفى ذلك الامتناع بلا عما بعدها فقد وجد ههنا شرط منفيها ونفى في الثاني المجيء
عن زيد فلا يتصور تحقق ذلك الشرط قوله ضمنا لا صريحا يعني كما ان امتنع عن المجيء زيد
يتضمن نفي المجيء عنه ويجامعه لا العاطفة كذلك انما يجيء زيد يتضمن نفي المجيء عن عمرو ويجامع
لا العاطفة بخلاف قولك ما جاءني زيد فانه صريح في نفي المجيء عن زيد فلا يجامعه العاطفة وكذلك
ما جاءني الا زيد صريح في نفي المجيء عن عمرو فلا يجامعه ايضا فالاشتراك بين انما وامتنع في
مجرد كون النفي ضمنيا اما راجعا الى ما بعد الا كما في انما او الى ما قبلها كما في امتنع و
كذلك الاشتراك بين ما جاءني زيد وما جاءني الا زيد في مجرد كون النفي صريحا اما راجعا الى
ما قبل العاطفة كما في الاول او الى ما بعدها كما في الثاني واعلم انك اذا قلت انما جاءني
زيد لا عمرو او زيدا ضربت لا عمرا كان القصر مسندا الى انما او التقديم لتقدمهما وكانت العاطفة
مؤكدة لذلك القصر واذا قلت انما تميمي انا كان القصر مستفادا من انما وتقديم الخبر هناك
كتقديمه في قولك ما تميمي الا انا واذا قلت انما زيدا ضربت كان القصر مستفادا من التقديم
لعدم احتياجه الى تأويل حتى يكون المقصور عليه زيدا وكان انما مؤكدا لذلك القصر نظرا الى
ان زيدا هو الجزء الاخير رتبة اذ لا يمكن تقديره بما والا الا بتأخير زيد كما لا يخفى ومن البين
ان في ذلك قوله اسماعيل تزده معرفة وانما الذي ذكرناها قوله لكن استدراك من قوله ويجامع
الطريقين الاخيرين وفاعل يجامع كلمة لا العاطفة صفة لها ومفعوله انما وجامعتها جواب اذا
وقوله بشرط يريد انه شرط لصحة المجامعة كما يصرح به قوله واذا كان الاختصاص لم يصح فيه
استعمال العاطفة وقد صرح الشيخ عبد القاهر بانه شرط لحسن المجامعة ولعله اقرب واعلم
يعتبر في مجامعة لا العاطفة التقديم هذا الشرط اصلا لا وجوبا ولا استحسانا لكون دلالته على
الاختصاص اضعف من دلالة انما قوله الا من يسمع ويعقل اشارة الى ان المراد بالسماع
في الآية ما يكون مقرونا بتعقل المسموع كما ان قوله انما يكون انذارا او يكون له تأثير اشارة الى
ان المراد بالانذار هو التخويف مع تبليغ دعوة ما له تأثير فانه المختص بمن يخشى الساعة اذ
عقابها وسائر الخشية موقوفة على الايمان بالله وبالبعث والقيامة واهوالها وقد كان اختصاص

اختصاص الاستجابة بمن يسمع ويعقل في غاية الظهور جعله معلوما لكل عاقل مطلقا وحيث
لم يكن اختصاص الانذار بمن يخشى كذلك جعله مما لا يخفى على احد ممن يمكنه ادنى قدر من العقل
يتمسك به واما اختصاص العجلة بمن يخشى الفوت فهو ادنى مرتبة منهما اذ قد يعجل من لا يخاف
الفوت فلذلك جعله مركوزا في العقول ثابتا فيها بحكم العادة هذا مع ان التفنن في
العبارة مطلوب ايضا ومنع الامثلة الثلاثة من قصر الصفة على الموصوف اما الاول والثالث
فلا خفاء فيهما واما الثاني فلان المقصود منه قصر الانذار على من يخشاها كما ذكره وانما
يظهر ذلك على قراءة تنوين منذر كما في نسخ الرواية فان قلت اذا كان الموصوف ظاهر
الاختصاص باحدى الصفتين فالظاهر ما ذكره امتناع المجامعة هناك ايضا فلا يقال لمن
اشتهر بان امره التذكير لا التسلط انما انت مذكر لا مسيطر مع انه قد ورد انما انت
مذكر لست عليهم بمسيطر قلت لان يقول السائل الاختصاص ههنا كالاختصاص فيما ذكرناه او يقول ان
هذا الحكم مخصوص بلا العاطفة **فائدة** وطريقي النفي والاستثناء هذا هو الوجه
الرابع من وجوه الاختلاف وهو ان طريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب تعتقد فيه
انت ايها المتكلم انه مخطئ ومصر على خطائه وطريق انما يسلك مع مخاطب يعتقد فيه المتكلم انه مخطئ
لا يصر على خطائه او يجب عليه ان لا يصر عليه دل على ذلك الاستعمال مع ظهور المناسبة فينبغي ان
يسلك طريق النفي والاستثناء مع المتردد وان جاز ذلك في الباقي من العطف والتقديم فلا
يعتبر فيهما الاصرار وعدمه قوله وما قال الكفار كانه قيل ان الرسل لم يكونوا منكرين انهم
بشر وكان الكفار يعلمون ذلك فكيف خاطبوهم بقولهم ان انتم الا بشر مثلنا مع انه لا
خطاء ولا اصرار من المخاطب فاجاب بانه لم يقل الكفار للرسل هذا الكلام الا والحال ان
الرسل عند الكفار في معرض ان يدعي انه منتف ومتنزه عن صفة البشرية ومنسلخ عنها
بالكلية وذلك لان الكفار كانوا يعتقدون ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا فاصرار الرسل
على دعوى الرسالة بمنزلة الاصرار على انكار البشرية عند الكفار فلذلك جعلوهم منكرين للبشرية
وخاطبوهم بما خاطبوهم قوله بناء مفعول له لمضمون ما تقدم او حال اي جعلوا الرسل في
ذلك المعرض للبناء او بانين وقوله ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا بدل من جهلهم ولا
يجوز ان يكون مفعولا لجهلهم لفساد المعنى قوله انما يتمنع اي الا التذكرة وما يتمنع حكمهم في
موضع آخر معقولا في حقك كيف تجد ما يحكم عنهم هنالك انا في ذلك الموضع ويرجح ان انقول لي

بجد وفاعله ضمير يا يحكى ومن تفسير بيان لما تملوث وكلمة هذا صفة لجهلهم اى جهلهم الذى هو ان
الرسول يمتنع ان يكون بشرا وهو انما يحكى عنهم بان انتم الا بشر الآية وانما جعله جهلهم مع ان ذلك
الجهل تعريضا واضحا لانهم عقبوا انكار الرسالة له هنالك على طريقة الحصر في البشرية بانكار انزال
الرحمن شيئا وتكذيب الرسل تصريحا وعقبوه منا بقولهم تريدون ان تصدونا عما كان يعبد
آباؤنا فأتونا بسلطان مبين فكان تلك الآية في تقرير ذلك الجهل اقوى من هذه قوله
واما قول الرسل لهم جواب عما يقال من ان الكفار لما ادعوا منافاة البشرية للرسالة وقصروا
الرسل على البشرية يعني انهم لا يتجاوزونها الى ما ينافيها اعني الرسالة ووافقهم الرسل على
ذلك القصر بقولهم لهم ان نحن الا بشر مثلكم لزم تسليمهم انتفاء الرسالة عنهم وكونهم مقصورين على
البشرية وتقرير الجواب ان قولهم هذا من باب المجاراة وارخاء العنان مع الخصم بتسليم بعض
مقدماته اذا كان حقا ليعثر حيث يراد تبكيته والحامه باظهار فساد مقدماته الباطلة وذلك
استدراج للخصم الى ان يصير مسكتا لا متعنت له اصلا ومثاله ان تريد ازلاق صاحبك
تماشيه في الارض المستوية حتى اذا وصلت الى مزلقة ازلقته فكان الرسل قالوا مسلما
انا بشر فانه حق لكن لا نسلم انها لا تجامع الرسالة فان الله يمن على من يشاء من عباده
وانما اوردوا تسليم البشرية في صيغة الحصر ليكون على وفق كلام الخصم في الصورة فانه
اقوى في المجاراة ولم يقصدوا بذلك تسليم الحصر واللام في ليعثر متعلق بالمجاراة وحيث
يراد ظرف ليعثر وهو من العثار يعني الزلة قوله اما تحقيقا اذا اخرج الكلام على
مقتضى الظاهر كما في مثال الشيخ المرفوع لكم من بعيد بخلاف قوله ان انتم الا بشر مثلنا
فانه من اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ايضا كقوله عز وجل ان انت الا نذير لا مسمع من في
القبور يعني الكفار المصرين على الكفر كانهم اموات في القبور قوله لما كان النبي صلى
الله عليه جوابه ابرز لذلك وقوله وما كان متمناه ومتى رآهم معطوفان على خبر كان اعني
شديد الحرص لا على كان وتداخله جواب متى ومن بيان لما والوجد الحزن والكآبة سوء الحال و
الانكسار من الحزن وضمير كاد و يبخع للنبي وضمير لها اى تداخله الوجد الذي كاد النبي
يبخع اى يهلك نفسه لذلك الوجد ينبت قط عطف على جملة متى رآهم تداخله اى كان النبي
يتساقط اى يلقي نفسه في التساقط والمهالك لاجل الحسرات على توليهم وما كانت عطف على يتساقط
وتلقى حال من مفعول تدعه واللام في لهيهما متعلقة بتلقي يقال هام في الارض اى ذهب متحيرا

متحيرا بل كانت اضراب من قوله وما كانت ولفظة عوده قد وجدت في بعض النسخ بالنون
وقد فسر بحثه مسنونة في قوله عسى متعلق بعني ما تقدم اى كان يدعوهم ويزين لهم
الايمان رجاء ان يسمعوا ويعوا اى يحفظوا اكبا في ذلك الدعاء وتزيين الايمان
والصعب من الابل ما لم يذلل وقوله لذلك اشارة الى ما ذكر من كونه شديد الحرص
وما عطف عليه قوله هنالك اى في محل ان تلك غرس الايمان في قلوبهم فقوله ان انت
الا نذير قصر افراد اخرج على خلاف مقتضى الظاهر قوله وقوله عز وعلا مبتدأ خبره
مصبوب في هذا القالب اى في قالب قوله وما انت بمسمع من في القبور ان انت الا نذير
ولانه عليه السلام بواسطة قربه من الله واصابته في الامور وارشاده الى المنافع والمضار
اعتقد القوم فيه انه يملك لنفسه نفعا وضرا وانه يعلم الغيب فامر بان يقول لهم لست كذلك
بل انا مقصور على النذارة والبشارة لا اتعداهما الى ملك الشيء والضر وعلم الغيب وانما
قال لقوم يؤمنون لان التبشير والانذار انما يجديان بالقياس اليهم ويؤثران فيهم او اراد
نذير للكافرين وبشير للمؤمنين فحذف للعلم به قوله في مقام صفة مخاطب اى مخاطب كائن
في مقام وجملة لا يصر على خطائه وما عطف عليها صفة مقام بتقدير العائد اى لا يصر فيه وقد
اورد لكل واحد من قصر الموصوف على الصفة وعكسه مثالا لا يتلقاه المخاطب ولا يصر فيه على
خطائه قوله انما الله اله واحد مثال لقصر الموصوف على الصفة فيما يجب تلقيه على الشائع
واما مثال قصر الصفة على الموصوف فيما يجب تلقيه عليه فقولك انما خالق الله قوله والاصل
في انما هذا هو الخامس من وجوه الاختلاف فان كون الحكم بحيث لا يعوزك تحقيقه اى يسهل
عليك تحقيقه معتبر في استعمال انما بخلاف سائر الطرق فانه لم يعتبر فيه ذلك الا انه اعتبر فيه
عدمه وقد يقال هو تعميم وتحقيق لما ذكر في طريق انما من انه يسلك مع مخاطب في مقام
لا يصر على خطائه الخ يقال اعوزه الشيء اذا احتاج اليه ولم يقدر عليه وترقيق الرجل جعله
رقيق القلب شفيقا والتحنن هو التعطف وقوله انما هو اخوك من قبيل اخراج الكلام على
خلاف مقتضى الظاهر قطعا بخلاف قوله انما الله اله واحد فانه مع كونه جليا في نفسه بالادلة
القاطعة الظاهرة وقع فيه لصاحب الشرك خطأ واما الامثلة الثلثة التي بعده فالظاهر فيها
الاخراج لا على مقتضى الظاهر مع احتمال الاخراج على مقتضاه قوله ومثاله في قول
الشاعر وهو ابن قيس الرقيات يمدح مصعب بن الزبير قوله شهاب اى كوكب ثاقب في

في رفعة المحل والاضاءة تجلت اي انكشف الظلام عن وجهه فيهتدي الناس به الجلاء
بالفتح الوضوح ويعذلني اي يلومني والافناء الاخلاط والاوباش يقال هو من افناء الناس
اذا لم تعلم ممن هو عليهم اي على مدحي اياهم والضمير لممدوحيه وما قلت اي ما حكت والابيت
في مدحهم الا بالفضائل والكمالات التي علمت بها قبيلة سعد قوله لا ادعي ذكر الادعاء لتناسب
التسليم قوله ان كل امرئ فاعل الظرف الواقع صلة اعني لديه هل له اي هل للممدوح نظير اي
ظاهر انه لا نظير له قوله وما يحكى عطف على قول الشاعر اي ومن التأسي ما يحكى عنهم في هذه الآية
وهو انما نحن مصلحون والابيات الثلاثة المتوسطة بينهما استشهادات على ادعائهم الظهور
في كل ما يمدحون به ممدوحهم وقوله ادعوا بيان لكون المحكي من قبيل الثاني وقوله على
مجرى صفة لمصدر اي ادعاء كائنا على مجرى عاداتهم او حال اي جارين على تلك المجرى قوله
ولذلك اي ولانهم ادعوا ذلك الادعاء المشتمل على التاكيد بايراد الاسمية في القصر وبانه
امر بسيط والاضافة في قوله معرفة الخبر وتوسط الفصل من اضافة اسم المفعول الى فاعله
وتأنيثهما باعتبار الضمير العائد منهما الى ذي الحال اعني كلمة قال واذ قد ذكرنا
القصر فيما بين المسند والمسند اليه اكثر الامثلة التي ذكرها من باب المسند والمسند اليه بل
من المبتدأ والخبر كما نبهنا عليه وفيها امثلة كثيرة من الفعل والفاعل وقد ذكر ايضا مثال قصر
الفاعل على المفعول كقوله تع ما قلت لهم الا ما امرتني به وانما حرم عليكم الميتة وكقولك زيدا ضربت
وما زيدا ضربت قوله ونحن نذكر اي القصر في ذلك اي فيما بين غير المسند والمسند اليه
فلهما اي فلطرفي النفي والاستثناء وانما هنا كل اي في القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه
فرع اعتبارات بجواز تقديم الفاعل مثلا اذا اريد قصر المفعول عليه في ما والا دون انما قوله
فيقدم وتؤخر بالنصب عطفا على تقول كانه تفصيل له اي لك ان تقدم المستثنى مع الاداة
سواء كان فاعلا او مفعولا وتؤخر غيره عنه لان مدخول اداة الاستثناء هو المقصور عليه
قدم او اخر فلا باس بهذا كما في انما لان هذا التقديم والتاخير قليل الدور في
الاستعمال لما ذكره قوله لان الصفة المقصورة على عمرو الخ تصريح بان المراد من قصر الفاعل
على المفعول هو قصر الفعل مقيدا بفاعله على المفعول وهذا معنى ما قيل من ان المراد قصر
فاعلية عليه وتصريح ايضا بانه من قصر الصفة على الموصوف وذلك لانه لا شك ان الفعل باعتبار
تعلقه بالمفعول صفة له فهو اعني قصر الفاعل على المفعول يكون راجعا الى قصر الصفة على

على الموصوف كانه قيل ما مضروب لزيد الا عمرو وقس على ذلك قصر المفعول على الفاعل
وذهب جماعة من النحاة الى امتناع هذا التقديم والتاخير فلم يجوزوا ما ضرب الا عمرا زيد
وما ضرب الا زيدا عمرو وهذا على تقدير جواز تعدد الاستثناء المفرغ ظاهر اذ يلزم الحصر
في الفاعل والمفعول معا كانه قيل ما ضرب احدا احد الا زيدا عمرو وما ضرب احد احدا الا زيد
عمرا واما على تقدير امتناع تعدده وهو الحق فلا ظهور له بل الظاهر هو ما اختاره المصنف
يؤيده قوله تع وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي وقول الشاعر ولا اشتهى
يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله ما اختار الا منكم فارسا وقوله كان
لم يمت حتى سواك ولم يقم على احد الا عليك النوائح واجيب بان التقدير فيهما على الاكتفاء اي
اتبعوك في بادي الرأي ولا اشتهي باب الامير واختار فارسا وقامت عليك النوائح لا يخلو عن
تعسف قوله ما كسوت زيدا الا جبة هذا ايضا من قصر الصفة على الموصوف كانه قيل
ما مكسو زيد الا جبة وما مكتسي جبة الا زيد وكذا ما ظننت زيدا الا منطلقا اي ما مظنون
في زيد الا انطلاق وما مظنون منطلق الا زيد وقد اشار رحمه الله في هذه الامثلة ايضا الى جواز
تقديم المستثنى مع اداة الاستثناء قوله واذا اردت قصر ذي الحال على الحال قلت
ما جاء زيد الا راكبا هذا من قصر الموصوف على الصفة اذ معناه لم يكن زيد في زمان المجيء الا
راكبا وقصر الحال على ذي الحال من قصر الصفة على الموصوف اذ معناه في المثال المذكور
ان المجيء على هيأة الركوب لم يثبت الا لزيد وقد نبه فيهما على جواز التقديم ايضا والاصل
في جميع ذلك اي جميع ما ذكر هنا من امثلة القصر فيما بين غير المسند والمسند اليه ولعل
القصر بينهما فقد حققه فيما سبق وانما خص الكلام الناقص بالذكر لان البحث في الاستثناء
المفرغ كما اشرنا اليه ويدل سياق كلامه عليه ولم يرد بما ذكره من الاستلزام ان كلمة الا تكون
مستقلة به بحيث لا يكون لغيرها مدخل فيه بل ما هو اعم منه فلا يرد انه علل عموم المستثنى منه
بعدم المخصص وامتناع ترجيح احد المتساويين فلا يكون الاستلزام وحدها ثم العموم في
المستثنى منه المقدر يكون بحسب مناسبة المقام كما نبه عليه بعيد هذا بقوله لاقتضاء المقام
نفيه عن كل شيء من الاشياء قوله ولذلك اي ولاستلزام الا العموم في المستثنى منه المقدر جوز
تانيث الضمير الظاهر ان يقال الى تانيث الفعل كما في الكشاف اذ لا ضمير هنا كما بل الفعل مسند
الى ما بعد الا وقد يقال نظر المصنف الى ان الفعل بحسب المعنى مسند الى ذلك العام ولم

يجوز حذف الفاعل فاعتبر هناك ضميرا راجعا الى ذلك العام على طريقة قولك اخ اكان غدا
فأتني وجعل المذكور بعد الا بدلا من ذلك الضمير كما يبدل عنه في الكلام التام وهو مردود
بقوله للنظر الى ظاهر اللفظ اذ على تقدير الابدال لا يكون الفعل مسندا في الظاهر الى
المؤنث المذكور بعد الا فكيف يؤنث بالنظر اليه قيل يسمى علامة التانيث ضميرا مجازا
وقيد القرآءتين بالرفع لانه اذا نصب صيحة لفظ كانت مسندا الى ضمير العقوبة او الاخذة و
اذا نصب مساكنهم كان الفعل ترى مبنيا للفاعل مسندا الى المخاطب وقصد زنبيت ذي الرمة
طوى النحز والاجراز ما في غروضها بعيف النوق بالهزال من السير والمخط طوى اى اضمر
هزل والنحز الضرب بالاعقاب والحث على السير والاجراز الدخول في الارض الجرز وهي
التي لا نبات لها والغرض بوزن الفلس للرحل كالحزام للسرج وقد يمنع الاجراز على
انه جمع جرز والضلوع الجراشع الاضلاع القوية الغليظة والجرشع من الابل هو العظيم العنق
قوله والاصل التذكير وذلك لان الفعل وان كان بحسب الظاهر مسندا الى ما بعد الا لكنه بحسب الحقيقة
لذلك العام المقدر وهو هنا مذكر لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء قوله وثالثها
مناسبة المستثنى منه للمستثنى في جنسه لم يرد بكونه مناسبا له في جنسه مجرد كونه صادقا
على المستثنى بل لا بد مع ذلك من مناسبة مخصوصة يقتضي المقام رعايتها فلا يقدر في ما
جاءني الا زيد شيء ولا جسم ولا حيوان بل يقدر احد وفي ما كسوته الا جبة يقدر كسوة
وملبس وفي ما صليت الا في المسجد يقدر في مكان وموضع وعلى هذا القياس قوله
ومنع المستلزمات اي الامور الثلثة التي استلزمها كلمة الا في الكلام الناقص توجب
ان تثبت جميع تلك الاحكام المذكورة في القصر بطريق النفي والاستثناء فيما بين غير
المسند والمسند اليه من الفاعل والمفعول وغيرهما قوله واستلزام هذا الكلام قصر الفاعل
على غير المفعول ضروري فقد ظهر منه ان الكلام الناقص اذا اريد بالتقدير الى التام
كان افادته للقصر معلومة بالضرورة فلا حاجة اذن الى البحث عن افادة التام للقصر فلذلك
خص البحث بالمفرغ وايضا استعمال المفرغ في القصر اكثر من استعمال التام قوله وكذا
اذا قلت ما ضرب الا عمرا زيد اشارة الى ان التقدير في صورة التقديم كما ذكر في صورة
التأخير بلا فرق قوله فيكون زيد مقصورا على الجبة يعني ان المكسو زيدا مقصور
على الجبة وكذا قوله فيكون الجبة مقصورة على زيد اراد به ان المكسو جبة مقصور على زيد كما

حققته قوله واذا قلت ما اخترت رفيقا الا منكم هذا ايضا من قصر احد المفعولين
على الآخر الا ان احدهما هنا مفعول بواسطة حرف الجر قوله كان التقدير ما اخترت
منكم احدا متصفا باي وصف كان انما قدر هكذا لان المستثنى اعني رفيقا موصوف كانه
قيل الا شخصا رفيقا فلا بد ان يؤخذ احد موصوفا على الاطلاق ليكون جنسا له مناسبا
للمقام قوله وكذا اذا قلت يعني ان قولك ما اخترت الا رفيقا منكم فرع لقولك ما
اخترت رفيقا الا منكم فكما انك اذا ذكرت احد الاصلين ان بعين في الاستعمال
بدل الآخر كان بينهما فرق واضح كذلك اذا ذكرت احد الفرعين القليلين في الاستعمال
بدل الآخر لم يعبر عن فرق بل كان بينهما ذلك الفرق بعينه ايضا وهو ان القصر في ما اخترت
الا رفيقا منكم انما هو على الرفيق فيمتنع ان يختار من المخاطبين غير الرفيق ولا يمتنع
ان يختار الرفيق من غيرهم والقصر في ما اخترت الا منكم رفيقا انما هو على منكم فيمتنع ان يختار
الرفيق من غيرهم ولا يمتنع ان يختار منهم غير الرفيق وذلك لان الفرعين في تقدير
الاصلين فلا تفاوت في المعنى بل في قلة الاستعمال وكثرته وكانه انما قال لم يعبر عن فرق
لان ذلك الفرق بين الفرعين يحتاج الى نوع تامل بسبب توسط المقصور عليه بين اجزاء
المقصور ولما كان ظاهر هذه العبارة منبئا عن ضعف الفرق وكان ما ذكرناه فرقا قويا
زعم بعضهم انه اراد انك لو قلت ما اخترت الا رفيقا منكم بدل ما اخترت الا منكم رفيقا بتقديم
رفيقا وجعل منكم صفة له بعد ان كان في المبدل منه مفعولا ثانيا لاخترت كان بينهما
فرق ضعيف لانهما يدلان على قصر اختيار الرفيق على المخاطبين الا ان هذا القصر في
الا منكم رفيقا قصدي وفي الا رفيقا منكم ضمني لازم من وصف الرفيق بكونه منهم وذلك
لانه لو اختار من غيرهم رفيقا لم يصدق انه لم يختر الا رفيقا موصوفا بانه منهم وانت تعلم
ان مساق الكلام في هذا المقام يأبى ما زعمه على ان الفرق ح اقوى ايضا اذ يمتنع في الا رفيقا
منكم ان يختار غير الرفيق منهم ولا يمتنع ذلك في الا منكم رفيقا بل يمتنع فيه ان يختار الرفيق
من غيرهم قوله وهذا اي الفرق بين الا منكم رفيقا والا رفيقا منكم نظير الفرق بين
قول السيد الحميري في مدح ابي العباس السفاح وبين قولك فان الاول يدل على ان
المنبر لا يختار الفارس الى الخطيب الا منكم يعني انه يقصر رضاه في اختيار الخليفة عليكم وفي
ذلك من المدح والاطراء ما لا يخفى والثاني يدل على انه لا يختار منكم الا الفارس فلا يمتنع ان

نحو زيد ومن غيره فيحتمل المقصود منه المدح قطعا قوله واذا عرفت هذا اى القصر
فيما بين غير المسند والمسند اليه فاته المبحوث عنه هنا وان كان بعض الامثلة الآتية
فى انما من باب المسند والمسند اليه على عكس ما تقدم اولا قوله لا ضنع على صيغة النهى
بيان و تقدير لقوله اعرفه وقوله عطف عليه و تنزل صيغة امر بيان لما اكد به والمراد
بالقيد الاخير من الكلام ما يكون جزء منه بالذات عمدة او فضلة لا ما يذكر فى آخره فقط
فان المصول مع صلته المشتملة على قيود متعددة قيد واحد وكذا الموصوف مع صفته
فالمقصور عليه فى قولك انما جاءنى من اكرمته يوم الجمعة امام الامير هو الفاعل يعنى
الموصول مع صلته و فى قولك انما جاءنى رجل عالم هو الموصوف مع صفته قوله تقدير نحو
انما يضرب زيد تقديره ما يضرب الا زيد وذلك التقدير هو ما يضرب احد الا زيد فيختص الضرب
فى زيد وكذا الكلام فى النفى دون الآخر قوله وكذلك اذا قلت انما زيد يضرب فتقديره
تقديرها زيد الا يضرب وذلك التقدير هو ما زيد يفعل فعلا الا يضرب والفاء فصله لانه من قصر
المسند اليه على المسند قوله ولا تغتش اى ولا تفتش انما فى ذلك اى فى جواز التقديم و
التأخير عليه اى على ما والا و توحيد ضميرهما باعتبار كونهما معا طريقا واحدا للقصر فذاك انه
ما والا اصل فى افادة القصر اذ لا حاجة فيهما الى اعتبار تضمين معنى شئ آخر واعتبارهما
معه وايضا يعتد انه بلا احتمال واختلاف يعتد به بخلاف انما فانه كالفرع عليه فى تلك
الافادة وانما قيل فرع عليه لان افادته للقصر بالوضع ايضا وما ذكرتم من جهة التضمن
والمناسبة انما هو لاظهار المعنى الوضعى الذى تطرق اليه خفاء واختلاف ولاشك ان
مرتبة الفرع ينبغى ان تكون ادنى من مرتبة الاصل وايضا التقديم والتأخير فى ما والا غير
ملتبس لان المقصور عليه هو ما يلى الا قدم او اخر وفى انما ملتبس اذ لا دلالة بها على
تعيين المقصور عليه الا بكونه الجزء الاخير فلو جوز تقديمه لالتبس بغيره وانما لم يعكس الامر
فى انما لان المقصور مقدم طبعا فقدم وضعا ولذلك كان تقديم المقصور عليه فى ما والا
نادرا وقد يقال انما قال هو يؤخر فى الايا لم يقل ويقدم المنفى لان الابهام قد
يرتفع بالنظر الى حال المخاطب قوله وكذلك قدرنا اى وقدرنا انما هذا لك تقديرنا بهذا الا
وانما لك هذا تقديرنا ما لك الا هذا تقديرا مثل تقديرك فى الامثلة المذكورة يعنى قدرنا الاول
بما هذا الا لك والثانى بما لك شئ الا هذا وكانه فضل لبنى عليه جواز الجمع مع العاطفة

العاطفة فان قلت كون المقصور عليه فى انما هو الجزء الاخير منقوض بقولك انا انا
قلت هذا اذ معناه ما قاله الا انا بشهادة التقديم و بقوله وانما لا تخ ذكرناها لان المراد
قصر الذكر على اللاتى قلت لا انتقاض بامثال قولنا تقديم المبتدأ فيه ليس لقصر الخبر عليه
حتى يكون معناه ما ذكرته بل لقصره على الخبر بانما على طريقة قولك انا الا قلت هذا وقد ثبت
فلانه قد قرانه عيب فيه اعتبار التأخير الرتبى اذ لا يمكن تقديره الا بقولك ما ذكرناها الا
لذلك ودنس على ما ذكرنا نحو انما عمر زيد وانما تميمى انا فانه قدم فيه الخبر ليقصر بانما على
المبتدأ على طريقة ما شاعر الا زيد وما تميمى الا انا الا ترى كيف قدرنا انما لك هذا بما لك الا هذا
واذا تعقلت ما تلوناه تخلصت من ورطة حيرة وقعت فيها جماعة قوله ولا تقول
ما جاءنى غير زيد لا عمرو والرواية فى عمرو هو الرفع عطفا على غير وقياسه على جاءنى الا زيد
لا عمرو و فيقتضى جره عطفا على زيد لانه الواقع موقع ما بعد الا وقيل زيد مرفوع تقديرا لانه بمنزلة
ما بعد الا وجره لضرورة اضافة غير اليه وانتقال اعرابه الى غير فقوله لا عمرو عطف على زيد المرفوع
تقديرا قال واعلم انى محدثك يروى بالتشديد من حدثت الامر تحديثه
واصلحته و بالتخفيف من حمد الغزاة اى سيطه وارقه بالحاضر المعاين قوله بناؤها الى البناء
على تلك القواعد فالاضافة لادنى ملابسة والحذق بالكسر المهارة نجحت اى بينت واوضحت
والمناهج الطرق الواضحة اخذت بك اى اخذتك والباء زائدة للتأكيد يقال اخذ الخطام
واخذ به والمجهل الفلاة لا علم فيها والمتعسف موضع الاخذ على غير طريق نجحتك و تعدلك عن
المجهل ما ملاك اى الطريق المستقيم وصرفتك اى تلك المناهج والاجن الماء المتغير لونه و
طعمه والمطروق الذى ترده الدواب و تخوض فيه والنمير ضد الآجن والغليل حرارة العطش
انتجعتها مقصدها والصنوان جمع ضالة والمنشودة المطلوبة فالاصول المذكورة فى هذا
العلم من حيث انها مبنى واساس لفروعها سميت قواعد ومن حيث انها مسالك واضحة اليها
سميت مناهج ومن حيث انها علامات لها سميت اعلاما فالمعبر عنه واحد واختلفت العبارات
لاختلاف الاعتبارات وجدت على صيغة الحكاية فى نسخة منقولة وقيل هى
صيغة غيبة فاعلها ضمير الاعلام اى جمعت لك من الضوال المنشودة ما ليت عند احد مجموعة
وهذا باقى كلامه انت جزوت اى عرفت وقدرت عليها اى على تلك الامثلة وانت
عطف على امنت وفاعله الخطل و فاعل تعرف ضميرها او بالعكس الكاتب الخطل وانت ممتنعت

ان تتصرف فيها شيئا اليك رعلى هذا فالضمير العائد من الجملة الشرطية الى موصوفها
اعني امثلة انما هو في الشرط اعني عليها لا في جزائها وقيل في علاتها ضمير الامثلة اي
منعت الامثلة تصرف يد الخلل وهو الفساد والاضطراب في المنطق يقال خطل في
كلامه بالكسر قوله ثم اذا كنت اي بعد تمهيد القواعد وبنائك عليها ونهج المناهج وسلوكك ايانها
ونصب الاعلام وانتحائك لها وتمثيل الامثلة وحذوك عليها اذا كنت ممن ملك الذوق السليم
الحاصل بالتتبع منضما الى الطبع اي الفطرة السليمة وتصفحت كلام رب العزة اي نظر
فيه بتامل في نظمه ومعانيه اطلعتك اي تلك القواعد والمناهج والاعلام والامثلة مع ما
ملكتها من الذوق والطبع على ما يورد هنالك اي في كلام رب العزة موارد الهدى اي حركة
الشرور وكشفت اي تلك القواعد وما عطفت عليها وفصلت في ايضا لك على اجلاء ثمار ذلك
المصانع فان اختيار ذلك الواصلين الى نهاية بلاغة البشر المقارعة على المعارضة حتى انتهى
الجال بهم الى هلاكهم وسبي اولادهم ونهب اموالهم بدلا اجمالا على ان القرآن معجز لا يمكن البشر
الاتيان بما يوازيه بيانه كما بين في علم الكلام قوله فان ملاك اي اشرط مع تلك القواعد
واخواتها الذوق والطبع لانهما ملاك الامر في علم المعاني دون ما عداه من العلوم والا
اي وان لم يحصل علوما اخر بل اختار رجلا العلم لم يحظ بطائل اي بفائدة مما تقدم او تأخر اي من
مسائل هذا العلم اومن تبعه وكرمه ولا غرو بمعنى لا عجب والعجب مستغرب اي مغفي مسترق
قوله فسنذكر اي سنذكر على سبيل التفصيل ونبين النكت فيه وان سبق في مباحث
الفصل والوصل اشارة اجمالية الى ان الخبر قد يراد به معنى الطلب **قال**
القانون الثاني من علم المعاني وهو قانون الطلب قد تعرض في ذكر القانونين فقال
في القانون الاول فيما يتعلق بالخبر والمناسب لهذا ان يقال هنا القانون الثاني فيما
يتعلق بالطلب لكنه عدل الى جعل القانون الثاني اما مبتدأ محذوف الخبر او خبر المحذوف
المبتدأ اي القانون الثاني هذا او هذا القانون الثاني قوله يستدعيها المقام وذلك
لان بيان احكام اقسام الطلب يتوقف على تلك المقدمة اعني بيان ما لا بد للطلب منه
وبيان تنوعه الى نوعيه والتنبيه على ابوابه الخمسة في الكلام والتنبيه على كيفية توليد ابوابه
لما سواها اصلها اي اصولها الكنه وجد لعدم الالتباس على طريقة قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا
في المقدمة مقامات اربعة وهي اي المقدمة المشتملة على تلك المقامات الاربعة فلفظة هي

مبتدأ خبره قوله ان لا ارتياب الى قوله ما قلين الكلام الى التفتيح لابواب الطلب فالمقام
الاول اعني بيان ما لا بد للطلب منه هو ان الطلب لا بد له من تصور اما اجمالا كتصور
شيء ما او تفصيلا كتصور القيام على هيأة مخصوصة مثلا لامتناع توجه الطلب نحو المجهول
المطلق ولا بد له ايضا من مطلوب لانه نسبة بين الطالب والمطلوب وانما اخره مع ان لا
تقدمه على التصور لترتبط به انه يستدعي في مطلوبه ان لا يكون حاصلا في وقت الطلب
ويذكر عقيبه انه قد لا يستدعي امكان حصوله وقد يستدعيه قوله ولكن هذا المعنى
اي استدعاء الطلب ان لا يكون مطلوبه حاصلا وقت الطلب فانه سيفرع على هذا في
مواضع شتى منها قوله وامتنع طلب الحاصل توجه الى غير حاصل وقوله امتنع ان
يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزول صاحبك لكونه حاصلا الى غير ذلك من
نظائره في توليد النتائج ومنها قوله في الباب الرابع ولا تطلق سيما طلب الحاصل
فان الطلب حال وقوعه يتوجه الى الاستقبال كما نبهت عليه في صدر القانون قوله
والطلب سيما هو المقام الثاني اعني بيان تنوعه الى نوعيه وانما قدم ما لا يستدعي
امكان المطلوب مع كون مفهومه سلبيا لمزيد الاهتمام بشأنه فان الطلب مظنة لكون مطلوبه
ممكنا ولذلك اجمال الانقسام الى التأمل وايضا ما لا يستدعي باب واحد وما يستدعي ابواب اربعة
فهو منه كالواحد من العدد قوله اعم لان عدم استدعاء الامكان يجامع استدعاء اللا امكان
اعني الامتناع ويجامع الامكان ايضا والتمني يجري في المستحيلات والممكنات المستبعد
وقوعها قوله ان لا واسطة بين الثبوت والانتفاء فانهما نقيضان اتفاقا انما الخلاف في
ثبوت الواسطة بين الوجود والعدم على ما قرر في موضعه والحاصل ان المطلوب اما ثبوت
متصور اي مدرك مطلقا واما انتفاء متصور للحصر العقلي ولا بد من اعتبار الحصول معهما
المقصود بالطلب ولما كان الحصول ذهنيا وخارجيا صار الاقسام اربعة حصول ثبوت
او انتفاء في الخارج وحصول ثبوت او انتفاء في الذهن ولا يعني بحصول انتفاء القيام
في الخارج الا اتصاف الذات بذلك الانتفاء في الخارج ولا يلزم منه كون انتفاء القيام
موجودا او ثابتا في الخارج قوله ثم اذ لم يرد الحصول في الذهن على التصور والتصديق
اي لم يزد على حصول المدرك التصوري وحصول المدرك التصديقي لم تتجاوز اقسام المطلوب ستة
حصول ثبوت مدرك تصوري او مدرك تصديقي في الذهن وحصول انتفاء مدرك تصوري او

مدرك تصديقي فيه وحصول ثبوت مدرك تصوري او انتفائه في الخارج وانما قال لم يتجاوز لان
المتبادر ان يكون الاقسام ثمانية حاصلة من ضرب الاربعة الاولى في قسمي التصور والتصديق
الا انك تعلم ان المدرك التصديقي لا يطلب ثبوته ولا انتفاؤه في الخارج بل لا يتصور ذلك
بخلاف المدرك التصوري كالقيام مثلا فانه يطلب ثبوته او انتفاؤه في الخارج فظهر ان
المراد بالمتصور كما اشرنا اليه هو المدرك مطلقا وانه يشمل جميع الاقسام وان المراد بالتصور و
التصديق هو المتصور والمصدق به اي ما من شانه ان يتعلق التصديق به فلا غبار على
عبارته قوله وطلب حصول التصور جواب عما يقال كيف يصح طلب حصول المتصور في
الذهن والحال انه متصور حاصل فيه فيلزم طلب تحصيل الحاصل وتلخيص الجواب ان تصور
الشيء على مراتب متفاوتة في الاجمال والتفصيل فالانسان اذا لم يتصور شيئا اصلا لم يمكن منه طلبه
قطعا واذا تصوره اما اجمالا بان ادرك من حيث انه شيء ما او تفصيلا بان ادرك باعتبار مفهوم
اخص من مفهوم شيء ما كالانسان مثلا فيكون تفصيلا بالقياس اليه امكنه ان يطلب حصوله في
الذهن ولم يكن ذلك الطلب متوجها الى ذلك الحاصل من مراتب تصوره بل الى مرتبة غير حاصلة
ينفصل بها ذلك المجمل او يزداد بها تفصيل ذلك المفصل قوله ووجه ذلك اي وجه رجوع طلب
حصول التصور الى تفصيل المجمل وتفصيل المفصل وانما قال المفصل بالنسبة لان المفصل من
كل وجه لا يطلب تصوره قوله اما النوع الاول من الطلب فهو التمني هذا هو المقام الثالث وهو
التنبيه على ابواب الطلب ولما حكم بان التمني لا يستدعي امكان المطلوب وكان من المستبعد
ان يطلب العاقل ما لا يمكن اشار الى جريان التمني في المحال العقلي لكونه هو الواقع في الزمان
الماضي وانقضائه وفي المحال العادي كعود الشباب والى انه اذا جرى في الممكن وجب ان يكون
مستبعدا بحيث لا يتوقع ولا يطمع فيه فان المتوقع يستعمل فيه لعل والمطموع فيه يستعمل فيه عسى والتوقع
اقوى من الطمع ولذلك قال لا تكن طامعة في وقوعها قوله واما الاستفهام المناسب لما تقدم
ان يقال واما النوع الثاني فالاستفهام الى آخر الاقسام الا انه عدل عن ذلك لانه لا دليل على
انحصار النوع الثاني في هذه الاربعة سوى الاستقراء الذي لا يفيد غير الظن فاورد الكلام
على وجه لا يتطرق اليه منع ولو سلك هذه الطريقة في التمني لاشعر بعدم انحصار النوع
الاول فيه وقد يقال انه لما علم حال التمني بانه انحصر فيه النوع الاول بقي ذهن المخاطب في
بادي الراي مترددا في سائر الابواب الخمسة المذكورة في صدر الكتاب ان حالها ماذا فاورد

فاورد كلمة اما تفصيلا لذلك المجمل وازالة لتردده مع كونها قسيمة لاما الاولى وهذا اولى
مع ان الافتنان في ذكر النوعين مقصود ايضا قوله والاستفهام لطلب حصول في
الذهن الاستفهام ثانيا والاشارة اربعة من تلك الستة المنحصر فيها اقسام المطلوب لان
التصور اما تصور مدرك ثبوتي كالقيام واما تصور انتفائه كاللاقيام وكذلك التصديق اما
بثبوت مدرك وهو التصديق الايجابي واما بانتفائه وهو التصديق السلبي واختار ان التصديق
هو الحكم وحده كما هو مذهب الاوائل وقدمه في التقسيم لان مفهومه وجودي وامتناع انفكاك
التصديق من تصور طرفيه ظاهر لامتناع الحكم على شيء بشيء من غير ان يتصور بوجه ما قوله
المحكوم به اشارة الى ما هو المشهور من ان كل واحد من الوجود والعدم قد يجعل محمولا كقولك
زيد موجود او معدوم وقد يجعل رابطة كقولك زيد يوجد له الكتابة او يعدم عنه الكتابة فالقسم
الاول يسمى تصديقا بسيطا ويسمى كلمة هل الطالبة له بسيطة والقسم الثاني يسمى تصديقا مركبا
ويسمى هل الطالبة له مركبة وفي قوله ثابت او متحقق وهو موجود كيف شئت تنبيه على انها الفاظ
مترادفة خلافا لما عليه جمهور المعتزلة وجعل المحكوم به في الانطلاق ثابتا الانتفاء مطلقا لانه
بمعنى قولك الانطلاق منتف وفي ليس الانطلاق بقريب انتفاء القرب لانه بمعنى قولك الانطلاق
منتف عنه القرب قوله لا مزيد للتصديق على هذين النوعين وذلك لان التصديق
يتعلق بالثبوت والانتفاء قطعا فاما ان يتعلق بثبوت شيء وانتفائه في نفسه واما ان
يتعلق بثبوته وانتفائه عن غيره قوله لا يحتمل الطلب الا في التصديق لان التصديق
بوجود شيء او بعدمه قد لا يكون حاصلا فيطلب بهل البسيطة وفي المسند اليه لانه قد لا يكون
متصورا فيطلب تصوره واما المسند في هذا النوع وهو الثبوت والانتفاء على الاطلاق فتصورهما
بديهي حاصل لكل عاقل فلا يطلب اصلا والنوع الثاني يحتمل الطلب في التصديق وطرفيه
يعني انه يجوز فيه ذلك لا بمعنى ان كل فرد منه كذلك اذ ربما كان التصديق مع طرفيه في هذا
النوع ايضا بديهيا مستغنيا عن الطلب بالكلية كقولك الواحد نصف الاثنين قوله واما
الامر والنهي والنداء هذه الثلاثة من القسمين الباقيين من تلك الستة اعني الحصولين
المنسوبين الى الخارج وقدم حصول الانتفاء في الخارج لانه مختلف فيه وما اختاره مذهب ابي
هاشم وذهب غيره الى ان المطلوب في النهي هو كف النفس عن الفعل لان حصول انتفاء
الفعل في الخارج محال وقد عرفت جوابه وقد يقال قدم النهي ليذكر الامر والنداء معا

لانها لطلب حصول ثبوت متصور في الخارج كما ذكره وانما مثل للنهي بقولك للمتحرك لا تتحرك لانه اظهر وان جاز ان يقال للساكن لا تتحرك قصدا الى استمرار سكونه كما سياتي تحقيقه قوله والفرق بين الطلب في الاستفهام فقد تبين ان الاستفهام لطلب الحصول الذهني وان الامر والنهي والنداء لطلب الحصول الخارجي فاراد مزيد توضيح للفرق بين الطلبين فقال لانك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج اي تجعل طلبك متعلقا بما هو ثابت في الخارج كالانسان وكقيام زيد مثلا ليحصل في ذهنك نقش له مطابق اي صورة تصورية او تصديقية مطابقة لذلك المتصور والمصدق به الثابت في الخارج فنقش الذهن في الاستفهام تابع لما هو في الخارج وفيما سوى الاستفهام متبوع له لانك تنقش في ذهنك مطلوبا من ثبوت او انتفاء خارجي ثم تطلب حصوله في الخارج فيحصل فيه ولا خفاء في هذا الفرق اذا كان متعلق الاستفهام والمطلوب بالامر ونحوه حاصلين في الخارج واما اذا لم يوجدا كقولك ما العنقاء وقولك اضرب لمن لم يضرب ففي كون ما في الخارج متبوعا في الاول وتابعا في الثاني نوع خفاء فان قلت نحو علمني وفهمني معنى الانسان او كونه قائما لطلب حصول النقش الذهني لما هو في الخارج وليس باستفهام قلت المطلوب الحقيقي في الاستفهام بقولك ازيد قائم مثلا هو العلم والفهم واما التعليم والتفهيم فهو وسيلة الى ذلك المطلوب فيكون مطلوبا تبعا والمطلوب الحقيقي في نحو علمني هو التعليم وهو امر خارجي لا نقش ذهني واما العلم فهو متفرع عليه تابع له في الحصول فان قلت فماذا تقول في نحو اعلم وافهم قلت الاستفهام طلب حصول النقش في ذهن الطالب وما ذكرته طلب لحصول النقش في خارج ذهنه اعني ذهن مخاطبه فلا اشكال ومن زعم ان المطلوب بالاستفهام ان يوجد الشيء في ذهنك وجودا غير اصيل وبنحو اعلم ان يوجد الشيء في ذهن المخاطب وجودا اصيلا فقد ابعد عن الصواب قوله وتوضيحه في فن المعاني يريد بها انتقاش الاشياء في الذهن وكون تلك النقوش مطابقة لما في الخارج بمعنى الاتحاد في الماهية او بمعنى آخر حققناها في فن التصور والتصديق بالتحديد والاستدلال تنشعب عن علوما اخر

قال واذ قد عرفت هذا هو المقام الرابع من الاربعة وهو التنبيه على كيفية توليد الابواب الخمسة لما سوى ما هو اصلها ولفظة اذ معمولة لمضمون جزائها اعني فبالحري ان نبين والمعنى يليق بنا ان نبين اذ قد عرفت اي اطلعت وما دفع عبارة عن الامور الثلثة التي بينها وما تفرع فاعل كيف يتفرع وعلى سبيل كلمة متعلق بنبين واذا لا

لانه تعليل لقوله فبالحري وضمير منه للتبيين الاجمالي قوله ثم الفصول يعني انا بينا منها اجمالا انه اذا امتنع اجراء هذه الابواب على معانيها الحقيقية تولدت بمعونة المقام على ما بيناه اخر تناسب تلك المعاني وتورد لذلك امثلة ولا نتعرض لان افادتها لهذه المعاني على سبيل المجاز او الكناية بل نعلم ذلك من القواعد البيانية المشتملة على بيان اقسام المجاز من المرسل والمستعار الاصلي والتبعي الى غير ذلك من تفاصيله وعلى بيان اقسام الكناية فاذا رجع الى تلك القواعد استخرج منها احوال هذه الجزئيات المندرجة فيها سار البيان تفصيليا ومن ثمة يظهر ان المطلع على الخواص مساق الكلام في العلمين يحاول التمام فحق ليتلاوتهما متعلقة بضمنا والضمير للفصول التي ترتب منقولات لها وهنالك اشارة الى علم البيان فيتعلق بالتلاوة او الى باب كيفية التفرع فيتعلق بالتفصيل قوله كما اذا قلت تمثيل للمقدمة الكلية بالمقدمة الجزئية على نحو تمثيل المفردات بالمفرد ملفوظا كان او مقدرا وقيل التقدير كما امتنع اجراء التمني اذا قلت قوله والحال ما ذكر يعني كون قولك خطابا لمن تعلم يتمها اي تحزنك حزنه قصدا الى المحادثة لا لاتمام قوله فتطلب بالنقب على انه جواب للنفي الذي تضمنه امتنع اي لم يمكن اجراء التمني على اصله فتطلب قوله وولد بمعونة قرينة الحال معنى السؤال كانك قلت حدثني او الا تحدثني الا انك ابرزته في معرض التمني اظهارا لمحبتك الحديث مع كونه مستبعدا غير مطموع فيه وايماء الى الشكوى من صاحبك وقلة اهتمامه بشانك قوله في مقام لا يسع امكان التصديق بوجود الشفيع وذلك بان يكون لك مانع من التصديق بعدمه وفائدة ابراز التمني في صورة الاستفهام اخراج المتمني في معرض ما يمكن حصوله اعتناء بشانه قوله وكذا اذا قلت لو يأتيني زيد ترك فيه العطف بالواو الى الواو فان ورد لفظة كذا بدلا لانه ليس من ابواب الطلب لكنه ذكر هنا باعتبار انه غير التمني وولد التمني بمعونة قرينة الحال وقال لا للنصب اذ لولا امكان اجرائه على اصله بان يجعل الجواب محذوفا ويحمل لفظ المضارع على التصوير او غيره مما يناسبه فلما نصب المضارع بعد الفاء في جواب لو وجب ان يراد معنى احد الاشياء التي ينصب المضارع بعد الفاء في جوابها والذي يليق بالمقام هو التمني ووجه المناسبة بين لو والتمني ان لو لتقدير غير الواقع واقعا والتمني لطلب ما يستبعد وقوعه قوله فيما يفيد لو متعلق بالحصول اي طالبا لحصول الوقوع في تقدير الوقوع قوله وسبب مبتدا خبره هو بعد المرجو غير الاسلوب

لان لعل ايضا من الابواب الخمسة وقالوا بالنصب اى لولا انه لم يحمل على التمني في النصب مع القرينة
وبعد المرجو عن الحصول مع المناسبة المصححة فان بعد المرجو بمنزلة الاحالة او الاستبعاد
في المتمني قوله اوكلا اذا قلت هذا من جملة امثلة ابواب الطلب فلذلك عاد فيه الى
الاسلوب المتروك في لو ولعل قوله لمن تراه لا ينزل اى تعلم منه ذلك بقرائن الاحوال قوله
امتنع اى امتنع ان يكون مطلوبك بالاستفهام في الا تنزل تصديقك بحال نزول صاحبك
وجودا او عدما لكون التصديق بحال نزوله من حيث العدم حاصلا لك فرضا وانما قال وتوجه
بمعونة قرينة الحال الى نحو لا تحب ليظهر معنى العرض اذ ليس المقصود الحقيقي عرض النزول
بل عرض محبته للنزول قوله لعلك بحال الاتى بحال الايذاء وسواء انه واقع والصواب ان يقال
وتوجه الى ما يلابسه بحذف الاشعار او لو كان الامتحان مجهولا لكان الاستفهام على حقيقته الا انه استعمل
الفعل بمعنى الايذاء فى استحسانه مجازا وانما اعتبر هنا معنى الامتحان ليكون الانكار ابلغ والزجر
اقوى فكانه قيل انت تستحسن هذا الفعل الا انما لعله ولم يعتبره فى المجهول لانه فى نفسه مستقبحا
والوجه فى انكاره والتوبيخ عليه ظاهر بخلاف الايذاء قوله هل تهجو الا نفسك اى غير نفسك اى
هل تهجو غير نفسك فهذا مثال لان نحو بما طلب التصديق بان تهجو الاب هل هو تهجو نفس الابن او غيره
فيكون تهجو الغير لكن التصديق بانه تهجو نفسه حاصل قطعا فوجب الحمل على ما يناسب المقام من
الانكار والتوبيخ قوله كما امتنع ان تطلب العلم بتاديبك فيك المناسب بعدم تاديبك و
الامر معين لانه اذا استفهم عن احد طرفي النقيض مثل اقام زيد كان المطلوب العلم بثبوته اثباتا
او نفيا لكن ذكر احد طرفيه لزيادة اهتمام به والانسب ان كلامه ان يقول وتوجه الى تخويف
تاديبي فلانا وتولد منه الوعيد والزجر قوله امتنع الذهاب عن توجه الاستفهام اليه لكونه معلوم
الحال يعني ان الذهاب معلوم الانتفاء قطعا فيمتنع ان يتوجه اليه الاستفهام اثباتا او نفيا
قوله واستدعى شيئا مجهول الحال فيه لما قد عرفته من ان اعتبار شيء مجهول الحال يقتضي اجراء
الاستفهام على اصله قوله امتنعت معرفتك عن الاستفهام اى امتنعت ان تستفهم عن وقوعها
او لا وقوعها لانها معلومة الوقوع وانما قال انظر لا اعرفك لانه لما كان تصلف مجهز من المتكلم
مع عرفانه به كان علامة لظنه انه غير عارف به والا لم يتصلف بمجهزه كما ان الاقدام على الاساءة
علامة نسيان التاديب والالم الحسي قوله امتنع المجئ عن الاستفهام للعلم بحصوله وولدت بمعونة
القرينة التقرير اى تقرير المجئ وانه فى موقعه وقد يستعمل الانكار المجئ ايضا قوله وتوجه

وتوجه الى مطلوب اى مقصود للمتكلم ممكن الحصول مثل بيان عجز المدعي وتولد منه التعجيز
اى نسبته الى العجز وجعله سمة له والتحدى بالالجاء اى التسليم وهو في اللغة
المباراة والمنازعة في الغلبة قوله الرجوع عرف لازم الشىء اى تذكره ولا نسيه وليس
المراد التذكر والعرفان بل التهديد قوله وتوجه الى غير حاصل يرد عليه مثل ما تقدم من
انه يقتضي اجراء النهى على ظاهره وانما قدر معنى الاكتراث مبالغة في التهديد لان عدم
المبالاة بامر اقبح من عدم امتثاله قوله وتوجه الى غير حاصل مثل زيادة الشكوى وذكر
غير الحاصل هنا واقع في موقعه لا يتجه عليه ما تقدم ثم ان هذه المعاني المولدة المبنية على
المناسبات العرفية والعلاقات الظنية بينها وبين المعاني الاصلية للابواب الخمسة
يفهمها من له ذوق سليم وطبع مستقيم فلا يلتفت الى انكار من يجحدها متمسكا بالاحتمالات العقلية
طالبا للبراهين القطعية فلكل علم مرتبة لا يجاوز عنها والا لبطلت العلوم الظنية
باسرها وكان استعمال التوليد والتولد في هذه المعاني اشارة الى ان هناك علاقة قطعا وان
كانت خفية في بعض المواضع جدا قوله ولنقتصر ذكر من المتولدات للتمني واحدا و
للاستفهام عشرة وللامر اثنين ولكل واحد من النهى والنداء واحدا ثم اشار الى ان ما ذكره من
بيان المتولدات كاف للمسترشدين فان من لا يستغني بهذا المقدار من البيان لا يستغني
ايضا بما هو اكثر منه كما دل عليه المثل من لم يستغن بمصباح لم يستغن باصباح **قال**

الباب الاول

شرع في تفصيل احكام الابواب الخمسة وقدم التمني لعمومه وجريانه
في الممكن والممتنع وعقبه بالاستفهام لكثرة مباحثه ثم بالامر لاقتضائه الوجود ثم بالنهي
لمناسبته للامر في احكامه قوله وهي ليت وحدها قد اشتهر في كلامهم ان من مثلا
موضوعة للابتداء ولم يريدوا بذلك ان من موضوعة للمعنى الذى وضع لفظ الابتداء
بازائه حتى يكونا مترادفين بل ارادوا انها موضوعة لكل ابتداء خاص متعلق بشيئين
مخصوصين من حيث انه حالة لها رابطة احدهما بالآخر وعلى هذا القياس ليس معنى قوله
ليت موضوعة للتمني انها مرادفة له بل معناه انها موضوعة لكل تمن مخصوص على رض المتمني
مخصوص سيأتي تحقيق ذلك على ما ينبغي في مباحث البيان ان شاء الله تعالى قوله واما
لو وهل كانه قيل هما ايضا يفيدان بالوضع معنى التمني فلا يصح دعوى كون ليت وحدها
موضوعة فاجاب بان الوجه فى افادتهما معنى التمني ما سبق من انه اذا امتنع حملهما

على معناهما الحقيقي تولّد منهما بمعونة المقام معنى التمني فليسا موضوعين للتمني كليت قوله وكان الحروف اورد لفظ كان لعدم الجزم بما ذكره من التركيب لجواز ان يكون كل منهما كلمة برأسها فان التصرف في الحروف بعيد قوله ماخوذة منهما اي من هل ولو المستعملين لافادة التمني وفي قوله مركبة وهو خبر بان لكان مسامحة والظاهر ان يقال مركبتين حالا من ضمير منهما او يقال مركبة منهما ومن لا وما وقوله مطلوبا حال من ضمير مركبة والعائد محذوف اي بالتزام التركيب فيهما والحاصل ان هل ولو اذا كانتا مفردتين تفيدان مجرد معنى التمني على سبيل الجواز واذا ركبتا مع لا وما لزمتا معنى التمني لا لافادته بل ليتولد منه معنى التنديم في الماضي ومعنى التحضيض في المستقبل ولم يجعل التزام التركيب لافادة التحضيض والتنديم ابتداء بل وسط معنى التمني رعاية للمناسبة بين المعاني وفيها ذكره تنبيه على ان التحضيض من فروع التمني المتولد من الاستفهام والشرط لا باب برأسه كما يتوهم **قال**

الباب الثاني في الاستفهام للاستفهام كلمات موضوعة وهي الهمزة قدم الهمزة لانها في باب الاستفهام وجريانها في التصور والتصديق وعموم تصرفها وقدمها بام لانها قرينتها لكن معنى الاستفهام انما يظهر فيها اذا كانت منقطعة بعد الخبر كقولك انها لابل ام شاء فان الدال ههنا على الاستفهام هو ام لا غير ومن لم يعدها في كلمات الاستفهام جعلها عاطفة الى الهمزة ولذلك لم يتعرض لها المصنف في تفصيل كلمات الاستفهام وعقبها بهل لانها حرف مثلهما وانما قال نقول ايا ان يكون اصلها اي آوان لان لزوم حذف همزة اوان وحذف احد آي اتي وقلب الواو وادغامها في الياء مع كون الاسم غير متمكن يأبى ذلك الاصل او الكسر بقوي ذلك الاباء لانه تثقيل في مقام التخفيف وقد يقال لعل الكسر عوض عن الياء المحذوفة واختلف في ايان انه يقال من اين وفعلان من اتى فيختلف الحال اذا جعل علما قوله وثالثها لا يختص اي لا يختص طلب شي من حصول التصور والتصديق بل يعمهما وانما اخرها عن المختص باحدهما لان مفهومه سلبي ثم عاد في التفصيل الى ترتيب الاجمال بالغ عدد الكلمات قوله وهو طلب تعيين الثبوت او الانتفاء في مقام التردد وذلك لانك اذا قلت اذن تأمل نظر عندك ان التأمل يعلم قطعا وقوع احد طرفي النقيض وانما يسأل عن التعيين واشارة منه الى ما سبق من التنبيه على حال التصور تأنيس التصديق وانما لم يذكر التصديق فيما سبق لانه اراد هناك الجواب عن اشكال مختص بالتصور يبتني على ما ذكره اولا من ان الطلب لا يقع بلا تصور اجمالا او تفصيلا قوله نقول في طلب التصديق بما قدمه على طلب التصور لان طلب تصور المسند اليه او المسند من حيث انه مسند اليه او مسند متأخر عن التصديق بالاسناد بينهما واورد للتصديق مثالين احدهما تصديق بسيط في صورة جملة فعلية والآخر مركب في صورة جملة اسمية وجعل الظرف مسندا بناء على انه متضمن معنى الكائن الذي هو المسند في الحقيقة ثم ان نحو ان مثل قولك ادبس في الاناء ام عسل الطلب تصور المسند اليه او المسند او غيرهما مبني على الظاهر توسعا الا ترى ان تصور الدبس والعسل حاصل لك قبل الجواب وبعده على وتيرة واحدة لم يزد بالجواب في تصورهما شي والتحقيق ان المطلوب هو التصديق فان قلت هو حاصل فكيف يطلب قلت الحاصل هو التصديق بان احدهما لا بعينه في الاناء والمطلوب هو التصديق بان احدهما بعينه فيه وهذان التصديقان مختلفان بلا اشتباه الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار تعيين المسند اليه في احدهما وعدم تعيينه في الآخر وكان اصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل والمطلوب هو تصور المسند اليه من حيث انه مسند اليه كما نبهنا عليه وفي الحيثية اشارة الى ذلك التصديق المطلوب فتأمل ونبه عليه نظائر قوله هل حصل الانطلاق وهل زيد منطلق اشارة الى ان التصديق في صورتين مختلفتين كما مر في الهمزة ولا يصح ان يقال هل قام المتصلة لانها لتعيين احد الامرين بعد حصول اصل التصديق فينافيها هل الطالبة للتصديق وضعا قوله بالتصاله ام اعترض عليه بانه لا سبيل الى اتصالها في قوله هل عندك عمرو ام بشر وان وقعت الهمزة موقع هل لان شرط المتصلة ان يليها احد المستويين والآخر الهمزة واجب بان المتصلة اذا وليها مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها ويجوز المخالفة بينهما نحو اعندك زيد ام عمرو وزيد عندك ام في الدار والبيت زيد ام عمرو واجوزنا جميعا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن فما ذكره المصنف من قبيل الحسن دون الاحسن فلا اشكال ولا يصح ان يقال بل هي ام المنقطعة لانها اضراب عما سبق وطلب لحكم آخر فلا منافاة بينهما فظهر ان ام في الاتصال لطلب التصور وفي الانقطاع لطلب التصديق ففي قوله دون ام عندك بشر بانقطاعها فان قيل المنقطعة يجوز ان يقع بعدها مفرد كقولك انها لابل ام شاء فيصح ان يقال هل عندك عمرو ام بشر على الانقطاع فلا حاجة الى اعادة الخبر

قلت ذلك الجواز مشروط بكون المنقطعة بعد الخبر اذ لا تلتبس بالمتصلة واما عقيب الاستفهام فيجب ان
يكون الواقع بعدها جملة فلذلك اعاد الخبر قوله وقبح عطف في امتنع اي ولاختصاص هل بالتصديق
قبح هل رجل عرف لما سبق من ان رجل عرف يفيد التخصيص فيدل على حصول التصديق باصل الفعل
وان الكلام في جنس الفاعل وعدده فالاستفهام فيما انما يكون لتعيين الفاعل وتصوره فبينه وبين
هل تدافع وانما لم يمتنع لجواز ان يجعل رجل فاعل فعل محذوف يفسره هذا المذكور فلا يكون هناك تخصيص
تدافع لكنه لبعده مستقبح وكذا الحال في زيدا عرفت اذ المتبادر منه التخصيص وان احتمل ان يجعل
التقديم لغرض آخر او يجعل زيدا مفعولا لمحذوف مقدم وان لم يكن الفعل بعده مشتغلا عنه لكن كل واحد
من الاحتمالين بعيد قبيح قوله دون هل زيدا عرفته فانه غير قبيح لان المحذوف المفسر جاز ان
يقدر مقدما لانه عامل فاصله التقديم على معموله وكذا لم يقبح ارجل عرف وازيدا عرفت لان الهمزة قد تكون
لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول فلا تدافع بينها وبين التقديم وقوله لما سبق متعلق بقبح
قوله واذا استحضرت ما سبق من التفاصيل في صور التقديم يعني قد سبق ان المسند اليه المقدم
الذكر في المسند اذا كان منكرا كان تقديمه للتخصيص قطعا واذا كان معرفا مظهرا كان تقديمه
للتقوي فقط واذا كان مضمرا احتمل تقديمه التخصيص والتقوي على سواء وان المفعول سواء كان بواسطة
او بدونها وسائر متعلقات الفعل كالظرف والحال اذا قدمت على افادت التخصيص اما دائما او غالبا
فاذا استحضرت ذلك عرفت قبح هل بزيد مررت وهل يوم الجمعة خرجت وهل في المسجد صليت وهل
راكبا جئت وعرفت عدم قبح هل زيد عرف وهل هو عرف وهل انت عرفت واعترض بانه قبيحة
ايضا اتفاقا واجيب بان المراد لا قبح من جهة التدافع ولا يلزم منه ان لا قبح من جهة اخرى
ان هل في الاصل بمعنى قد المنفي للفعل فلا تفارقه الا اذا وجدته في الكلام كما في ما نحن بصدد
واذا لم تجده كما في زيد قائم تشتاق عنه ذاهلة وعرفت ايضا انه لا قبح في شيء من الصور المذكورة مع القبح
لكونها صالحة لطلب التصور كما في هل زيد يعلم فلا تدافع وليس هنا ايضا جهة اخرى مقتضية للقبح فلا
اصلا وانما قال عرفت كلا ان قصد فيما ذلك بعد ما استحضرت ما سبق تحتاج الى استخراج ما طوي ذكره الى ما قلنا
قوله ولا تبطل من ان تخصيص الفعل المضارع بالاستقبال هذا حكم ثابت له بحسب الوضع كما في
السين وسوف فكان الاولى بان يقول هل تخصص المضارع بالاستقبال فان قوله لا بد يوهم ان
هل معنى يقتضي ذلك التخصيص وليس هناك شيء سوى طلب التصديق وهو جار في الامور الواقعة
في الحال والماضي والاستقبال قوله فلا يصح اي لا يصح ان يراد بالمضارع الداخل عليه هل

في الحال سواء قصد بالاستفهام حقيقته كقولك هل يضرب زيد الآن او قصد الانكار
كما في المثال المذكور في الكتاب والتقييد بالجملة الحالية اعني وهو اخوك تعليل للانكار وقرينة
لطيفة على قصد معنى الحال لان المضارع لان مضمون تلك الجملة واقع في الحال ومقارن لعامله
قوله فمن ان يكون متعلق بقوله في نحو اي لا يصح ان يقال هل تضرب زيدا كائنا على نحو
التضرب فمن ان يكون الضرب واقعا في الحال قوله ولكون هل هذا مع ما عطف عليه سابقا
والاستدعائه متعلق باستلزم المقصود بيان ان هل ادعى للفعل واشد ارتباطا به من الهمزة
وان اشتركا في ان الاستفهام بالفعل اولى كما مضى وكونه ادعى من وجهين احدهما ان هل
لطلب التصديق اي الحكم بالثبوت او الانتفاء وقد تحقق فيما سبق ان الاثبات والنفي
انما يتوجهان الى الصفات التي النسب دون الذوات التي المفهومات المستقلة في المفهومية ولا
شك ان النسب الصالحة للنفي والاثبات داخلة في مفهومات الافعال دون الاسماء فلذلك
كان لهل مزيد اختصاص اي ارتباط وتعلق بالافعال دون الهمزة والثاني ان هل يستدعي
بحكم الوضع التخصيص بالاستقبال وذلك انما يتصور فيما يحتمل الاستقبال وانت خبير بانك
اذا اعتبرت مفهوما غير النسب كزيد مثلا لم يكن له في نفسه احتمال وتعلق بزمان واذا اعتبرت مع
نسبة الوجود او عرض اليه جاء الاحتمال والتعلق والاختصاص بزمان فالذوات من حيث هي
ذوات ليس فيها احتمال الاختصاص بالاستقبال لا بعرض انما ذلك في النسب والافعال تتضمنها فتحتمل
الحال والاستقبال فيكون هل ادعى لها واقوى تعلقا بها وكان يكفيه من الوجه الثاني ان يقول
هل تخصص المضارع بالاستقبال كما صرح به لانا نقول ادعى للفعل قوله استلزم ذلك يعني يستلزم
ذلك المذكور وهو كون هل لطلب الحكم واستدعائه التخصيص مع ما يرد عليه انه علل الاستلزام بها
فلا معنى لاسناده اليهما اذ هو نظير قولك لفضل زيد استوجب الفضل زيد الاكرام ويجاب عنه بانه
اراد اعادة التعليل لطول العهد الا انه اعاده بطريق الاسناد وهو ركيك جدا ويقال ايضا ذلك
اشارة الى هل اي للامرين استلزم هل مزيد اختصاص بالافعال وضع لهل مكان له كما وضع ذلك موضع
ضمير هل قوله اظهر خبر يكون وانما كان كون الفعل زمانيا اظهر لدخول الزمان في مدلوله وضعا ودلالة
بعض الاسماء المشتقة على الزمان بطريق العروض دون الوضع قوله ولذلك اي ولان لهل
مزيد اختصاص بالفعل قوله عن طلب الشكر اي طلب حصول في الخارج لان المراد حقيقة الاستفهام
لامتناعها من علام الغيوب قوله وهل انتم شاكرون كذلك اي مفيد للتجدد ايضا سواء

جعل انتم فاعل فعل محذوف يفسره المذكور كما هو المختار او جعل مبتدأ فان الجملة الاسمية اذا كان
خبرها فعلا دلت على التجدد كما مر والفرق حاصل بين هل انتم تشكرون زيادة تأكيدا بالتكرير اذا
جعل فعلية واما بتقوي الحكم ان جعل اسمية وليس في هل تشكرون شيء من ذلك قوله فترك
الفعل معه يكون ادخل وذلك لان ترك الشيء مع ما يقتضيه اقتضاء اقوى ادل على ان هناك ما يستدعي
تركه فترك الفعل مع هل يكون ادخل في الانباء عن استدعاء المقام عدم التجدد وعن كمال العناية بافادة
الثبات والدوام قوله لان ابرز البليغ لانه الذي يعلم ان هل ادعى للفعل ويعلم نكتة العدول عن الفعل
الى الاسم ويراعي مقتضيات المقامات فلما يقول هل زيد منطلق لا لداع قوي يدعو اليه ونكتة سرية
يقصدها واما غيره فهو بمعزل عن ذلك فلا يحسن منه هذا التركيب كما لا يحسن التركيب المشتمل على
بناء الفعل للمفعول لاسناده الى ما بعد ذكر الفاعل مرفوعا بعد من كل احد بل ممن يعرف تلك النكت المطوية
فيه على ما سبق ذكرها قوله والخطب مع الغير فقط نحو ازيد منطلق ام عمرو لان استدعاءها
للفعل ليس في تلك المرتبة من القوة فاذا ذكرت مع الاسمية فكانه لم يعدل بها عن اصلها فاذا صدر مثل
ذلك عن غير البليغ لم ينقص حسنه ذلك النقصان الكامل فان قلت اذا دخل هل على الجملة الاسمية
قصد بالاستفهام طلب الفعل كما في قوله فهل انتم شاكرون حيث قال وعلماء صنعة لبوس لكم ليحصنكم
دل على الاقتضاء بحصول الفعل ودوامه واذا قصد بالاستفهام الانكار دل على زيادة التوبيخ بانه
على سبيل الثبوت والدوام ما كان ينبغي ان لا يقع على سبيل التجدد والحدوث فاذا قصد بالاستفهام
حقيقته فماذا يكون فائدة العدول قلت فائدته التنبيه على ان ذلك الفعل كان لانطلاق مثلا
في هل زيد منطلق مظنة الاستمرار والدوام قوله من طلب حصول التصور بيان للنوع الاول
على معنى من المختص بطلب حصول التصور وقوله على تفصيل حال من المستتر في قوله فمن النوع الاول
ليتضح منك تطبيقها اي تطبيق تلك الكلمات في الكلام على ما يستوجبه والمعنى تطبيق
تلك الكلمات على الشيء الذي يستوجب ذلك الشيء تلك الكلمات فالمستتر في يستوجب لما وضمير المفعول
المحذوف للكلمات وقيل اي يستوجبه على الوجه الذي يستوجب الكلام ذلك الوجه باقتضاء
المقام قوله تقول ما عندك بمعنى اي اجناس الاشياء عندك يعني انك قد عرفت ان عنده جنسا من
اجناس الاشياء على الاجمال فتسأله عن خصوصية ذلك الجنس فاذا قال مثلا انسان فقد افادك
تصورا لم يكن حاضرا عندك وعرفت ايضا ان الكائن عنده الحيوان الناطق وهذا تصديق آخر غير
اصل التصديق الذي كان حاصلا لك قبل الجواب وهو ان جنسا ما من الاجناس كائن عنده

عنه قوله وكذلك تقول ما الكلمة فصله عما تقدم لوجهين الاول ان هذا سؤال عن مفهوم اعتباري
اصطلاحي وما تقدم موجود خارجي والثاني ان الاول سؤال عن مبهم مطلق والثاني سؤال
عن نوع يتعين فمن الكلمة كانه قيل ما مدلول هذه اللفظة اي جنس من اجناس المفهومات فيجاب
بما يرادف تلك اللفظة ان وجد والا فبمركب يعين مفهومها ولا يكون التفصيل الموجود في
ذلك المركب مقصودا بل يقصد مجرد تعيين خصوصية مفهومها وقس على ذلك قولك ما الغضنفر
سائلا عن مدلوله لغة فانه يجاب بالاسد مثلا ويسمى مثل ذلك اعني تعيين مدلول اللفظ حدا لفظيا
واما نحو قولك ما الانسان سائلا عن تحديد ماهيته الحقيقية بعد العلم بمدلوله الوضعي على
الخصوص ونحو قولك ما الكلمة طالبا لحدها الاسمي الذي يفصل مدلولها الاصطلاحي بعد معرفة خصوصيته
اجمالا فانه يجاب بنحو حيوان ناطق ولفظ وضع لمعنى مفرد فهو بالعلوم ان اريد تطبيقها بتفاصيل
الحقائق الموجودة والمفهومات الاصطلاحية واما اهل اللغة والعرف فانهم يقنعون بالمعرفة
الاجمالية قوله اي من في الوجود تؤثرونه في العبادة اراد اي جنس من اجناس
الموجودات تؤثرونه فيها كما يقتضيه مساق كلامه وقد صرح فيما بعد بان من للاستفهام للسؤال
عن الجنس من ذوي العلم ويعلم منه جواز استعمال من الموصولة في الجنس من ذوي العلم ومن غيرهم ايضا
بطريق التغليب قوله او عن الوصف استعمالها في السؤال عن وصف اولي العلم او غيرهم كثير في
اللغة منه قولهم ما المرددون يا رسول الله قال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات وكذا استعمل ما
الموصولة في ذوي العلم قصدا الى الصفة كقوله تعالى والسماء وما بناها اي والقادر الذي بناها
قوله ويكون ما للسؤال عن الجنس وللسؤال عن الوصف وقع بين فرعون وبين موسى
ما وقع لوقوع هذه الواقعة بينهما وجوه ثلاثة مذكورة في الكشاف في القرآن يكون فرعون قد
اراد بالسؤال انه اي شيء هو من الاشياء التي شوهدت وعرفت اجناسها فاجاب موسى
عليه السلام بما يستدل به عليه تعالى من افعاله الخاصة ليعرفه انه ليس بشيء مما شوهد وعرف من
الاجرام والاعراض والمصنف اختار هذا الوجه الا انه تصرف فيه باخراج الاعراض عن السؤال
بناء على ظهور ان رب العالمين لا يكون الا موجودا مستقلا اي قائما بذاته لا بغيره وقال
لما كان فرعون جاهلا بالله لا نظر له في معرفة الاشياء كان معتقدا ان لا موجود
مستقلا سوى اجناس الاجسام كما هو اعتقاد كل جاهل لا نظر له فيكون معنى قوله وما رب
العالمين اي اجناس الاجسام هو ولما كان موسى عالما بالله اجاب عن الوصف اي عن سؤال

سؤال الوصف فقال رب السموات والارض وما بينهما ان كنتم موقنين فذكر وصفا يدل
على انه ليس من اجناس الاجسام بل حقيقته منزهة عن حقائق الممكنات واشار الى ان ذلك
الاعتقاد من فرعون ليس من الايقان وحث بما ذكره على النظر المؤدي الى العلم اليقيني
بذاته وصفاته فلما لم يطابق السؤال الجواب عند فرعون الجاهل تعجب الجهلة الحاضرين عنده
فعدل موسى الى الوصف الحقيقي الدالة على وجود الصانع وصفاته لانه من الآيات المتعلقة
بالانفس وما تقدم من الآيات المتعلقة بالآفاق فقال ربكم ورب آبائكم الاولين وتمادى فرعون
استهزاء موسى ثابتا على جواب لا يطابق سؤاله استهزاء به وجننه قائلا ان رسولكم الذي ارسل
اليكم لمجنون فعدل موسى الى الوصف الثالث اظهر من الاولين لان الامور المتجددة ادل على
صانع تجدد بها تمام النوع استمرار وعرض بجنون فرعون واتباعه بقوله ان كنتم تعقلون تغليظا عليهم
حيث لم يتفطنوا لما نبههم عليه قريبا من فساد ما التزموا الحمقاء وحكمة جوابه الكريم ولقائل ان
يقول لا يدخل في هذا الوجه لكون السؤال عن الوصف كما زعمه المصنف بل مبناه على عدم
مطابقة الجواب للسؤال فلو فرض ان السؤال عن الجنس فقط كانت هذه القصة باقية على حالها
لا يقال ان جوابه بالوصف مبني على انه حمل كلمة ما على السؤال عن الوصف لانا نقول بل مبناه على
التغليظ في السؤال التنبيه على النظر المؤدي الى العلم بحقيقته الممتاز عن حقائق الممكنات
كما ذكره الوجه الثاني ان يكون فرعون قد سأل اما عن خصوصية ذاته كانه قال اي شيء هو
على الاطلاق تفتيشا عن حقيقته الخاصة اما فاجاب موسى بالوصف تنبيها على ان خصوصية
تلك الحقيقة محجوبة عن عقول البشر لا سبيل الى معرفتها انما الذي اليه سبيل هو معرفته بصفاته
المستدل الاحد ما فعاله وعدم التطابق بين السؤال الجواب على هذا الوجه الذي لم يتعرض له المصنف ظاهر ايضا
ولا يخفى ان جعل هذا الوجه مبنيا على اشتراك ما بين معنيين اولى الوجه الثالث ما اشار اليه
بقوله ويحتمل الى آخره وهو الذي مال اليه العلامة حيث قال والذي يليق بحال فرعون ويدل عليه ادعاؤه
للربوبية ويدل عليه الكلام ايضا ان يكون سؤاله هذا انكارا لان يكون للعالمين رب سواه فلما
نسب موسى الربوبية الى غيره عجب قومه من جوابه فلما ثنى جننه بقوله جننه الى قومه وطنزبه
حيث سماه رسولهم فلما ثلث جننه الى آخره غضب والتهب وقال لئن اتخذت الها غيري قال وهذا
يدل على صحة هذا الوجه الاخير قوله ان يكون فرعون قد سأل اما عن الوصف لما كان مقصوده
ان يعرف موسى بربوبيته كان سؤاله عن الوصف ليذكر موسى وصفا من اوصافه المخصوصة به

بل عن الجنس قوله لكون رب العالمين عنده مشتركا وذلك اما لانه مع ادعائه الربوبية
لنفسه كان معترفا بربوبيته تع واما لانه بني الامر على زعم الخصم وتسليم قوله والظاهر انه
لما سمع اطلاق رب العالمين في قول موسى على غيره سأل عن وصف رب العالمين طامعا في
تعيين موسى اياه ولا حاجة في ذلك الى ثبوت الاشتراك عنده حقيقة او تسليما قوله لجهله
متعلق بكونه عنده مشتركا والتسويل التزيين ونفخ الشيطان في خيشومه اي في انفه
القاؤه الباطل في دماغه وتصويره في خياله والباء في بتسليم متعلق بالنفخ وضمير له لفرعون
واياها للربوبية والاذعان هو الانقياد والاعتراف بذلك اي بكونه ربا الى ان عقبوه
بقولهم اي بذكروا عقيب قولهم آمنا برب العالمين قولهم رب موسى وهرون قوله وان يكون
ذلك السؤال من فرعون عطف على قوله ان يكون فرعون قد سأل والطمع عينه بتخفيف الياء
في الطمع والضمير في جوابه وحاضريه ووجهه لفرعون وفي بدله لموسى وهو منصوب على انه ظرف
تقديري بمعنى مكانه على ما سلف قوله فيجعلها لنصب عطف على يجري اي فيجعل موسى فرعون
ملخص جوابه ومنتهاه بان يذكر وصفا مختصا به وقيل اي يجعل فرعون جواب موسى اذا جاء به
في حاضريه مخلصا اي من طعن الطاعنين قوله لجهله متعلق بطاعنيه واذا كان متعلق بجعله
وضمير فيه لذلك المقام الذي حكم عليه بانه اول مقام وقع فيه اجتماعه بموسى بعد غيبته وهربه منه
قوله لم يمكنه اي لم يمكن المخلص فرعون كالطمع وقيل اي لم يمكن المخلص جواب موسى على نهج الحاضرين
او لم يمكن المخلص المخلص لعل التعمق في كلامه اذا توسع وملا به فاه قوله من المسجونين اي من الذين
عرف حالهم في السجن كان يلقيهم في مهواة لا يرى فيها نور ولا يسمع صوت الى ان يموتوا قال
واما من فالسؤال عن الجنس فرق العلم المشهور انه للسؤال عن العارض المشخص لذوي العلم
فاذا قيل من جبريل يجاب بما يفيد تعيينه وتشخيصه من انه ملك كذا وكذا واذا قيل من
جاءك يجاب بنحو زيد مثلا وقد يستدل على وروده للسؤال عن الجنس بقول ... انتم ووقع في الكشف في
جوابه وفيه بحث اذ الظاهر ان عرضهم انا سي فسألهم عما يشخصهم فردوا عليه بانا من
الجن المعن الانس الذي ظننتنا منه قوله وعنه فضلة عما تقدم لان الاستفهام فيه للانكار لا على
حقيقته قوله الى معنى انكار رب سواي يعني على طريق الانكار انه ليس لكما رب سواي
دعا هذا الوقال لما بل لعنتم لكان اولى قوله خلقه اول مفعولي اعطى وكل شيء ثانيهما
اي اعطى خليقته كل شيء يحتاجون اليه ويرتفقون به وجاز ان يكون خلقه ثاني المفعولين

فالمعنى اعطى كل شيء صورته وهيكله المطابق للمنفعة المنوطة به كما اعطى العين الهيئة التي
تطابق الابصار والاذن الشكل الذي يوافق الاستماع وهكذا الحال في سائر الاعضاء
قوله ثم هداه اي عرفه كيف يرتفق بما اعطي يعني راه نمود او را بكيفيت استعمال آلات در
تحصيل كمالات وما احسن هذا الجواب كان فيه ايجاز مع ما فيه قوله وتقديم اياه على
ما قدر يدل على انه جعل خلقه مفعولا ثانيا لاعطى قوله واتبعت عطف على سلكت فيه اي
في ذلك الطريق اي السلوك والحث مع الدليل الحاذق وتركيب جواب اذا سلكت بكونه اي
بكون ذلك الصانع وصفته الذي والوجه في لزوم الاعتراف بكونه ربا ان النظر والاستدلال
بالمصنوعات واحوالها يؤدي الى العلم بوجود صانع قديم متصف بصفات الكمال منزه عن
سمات النقصان متوحد في ذاته متفرد في صفاته فوجب ان يكون هو الرب وحده وان تكون
العبادة منه للكل حقا له دون غيره وفي وصف العقل بالهادي عن الضلال تنبيه على ان
الضلال ناشئ من اتباع التقليد وشوائب الاوهام قوله احد المتشاركين الكفو فيها قبل
ما يتصور منه التشارك اعني الاثنين واراد احد الشيئين المتشاركين او الاشياء المتشاركة
في امر هو مجموع اضيف اليه اي وانما وصف الامر بعموم المتشاركين تاكيدا للتشارك وزيادة
ايضاح له قوله منقلب منه اي من ذلك القائل وصفا مميزا اي تمييز تلك الثياب عندك كالبشارة
في الثوب به وذلك الوصف المميز ككونها كتانا او قطنا او حريرا الى غير ذلك من الاوصاف
المميزة فيه متعارف الناس قوله اكثم يا بني هذا سؤال عما يميز احد المتشاركين في الجنس
الخطاب وقد كان المخاطبون هناك مختصين في الثقلين آل معنى السؤال الى ما ذكره بقوله
اي الانسي ام الجني ولم يرد به ان ايا سؤال عن ذوي العلم كمن لان كيف نكر الجنس في بعض
وذكر فيه الاجناس الثلثة نقل ان بعضا بشر وبعضهم ملك ام جني وعرفه في تفسيراته منها واقتصر على
ذكر جنسين من تلك الثلثة على ان ما شرح به اولا من معنى اي يدفع توهم بعض الارادة قطعا
قوله فلانك قلت اعشرون ام ثلثون ونحو ذلك اي كم الاستفهامية مجهولة على العدد
الوسط في نصب التمييز وافراده وهذا انقل لما له الاولى الناصب للتمييز في اعشرين ام ثلثين
قوله وتقول كم درهما لك تنبيه على ان تمييزكم يحذف كثيرا ويقدر بما يناسب المقام وقوله وقال
عز وجل قال قائل منهم كم لبثتم يعني قال تع ذلك في قصة اصحاب الكهف والمميز محذوف على
ما قدره وقوله وقال كم لبثتم في الارض عدد سنين هذا في حق اهل النار في سورة المؤمنين

المؤمنين والمميز ههنا مذكور اعني عدد سنين والمفسران كلمة قال ... من كلام المصنف
عطف على قال عز وجل ويحتمل ان يكون من كلامه تع عطفا على قال قائل منهم فان الآية في
مصاحف الكوفة قال كم لبثتم والمستفتي في قال انه اولى امور يسئلوهم من الملئكة وفي مصاحف
الحرمين والبصرة والشام قل كم لبثتم والخطاب للملك او لبعض رؤساء اهل النار وهكذا
الخلاف فيما بعد على في قوله قال ان لبثتم الا قليلا قوله سل بني اسرائيل كم اتيناهم هذا
السؤال للتقريع والاستفهام للتقرير ومن آية مميزكم فيه اذا فصل بين كم ومميزه بفعل متعد في
متعد لفظه من دفعا للالتباس بالمفعول به ولم يسمع زيادتها في غير مواضع هذا الفصل قوله
فمن روى بنصب المميز يعني بنصب عمة اذ حج يتعين ان كم استفهامية مرفوعة المحل على
الابتداء وعلى رواية جر عمة يكون كم خبرية مرفوعة المحل على الابتداء ايضا واما على رواية رفع
عمة فكم اما استفهامية او خبرية اي كم مرة او كم حلبة بالنصب او بالجر وعمة مبتدأ لكونها نكرة موصوفة
وكلمة كم اما ظرف او مصدر معمول لخبر المبتدأ اعني حلبت قدم على المبتدأ والخبر معا على طريقة
قولك يوم الجمعة او ضربا شديدا زيد ضرب ومثل ذلك لا يعد فصلا بين العامل ومعموله بالاجنبي
قوله وخالة من تابع لعمة في اعرابها الثلث يقال رجل افدع اي معوج الرسغ من اليد او
الرجل وامرأة فدعاء قوله واما كيف فللسؤال عن الحال اي عن وصف الشيء وهيئته
التي يكون عليها فان كيف في حكم الظرف معنى فتارة حال فتارة يكون في محل الرفع على
الخبرية كما في قولك كيف زيد واخرى في محل النصب على الحالية كما في قولك كيف جئت
قوله او شجي هو فعل من شجي على وزن حزن ومعناه ... والجذلان من الجذل بمعنى الفرح
قوله ينتظم الاحوال كلها اي لا يختص بعض دون بعض بل يعمها جميعا وقد قرأ كيف يسأل
بها عن الاحوال والصفات التي لها نوع استمرار قوله قال تع فاتوا حرثكم انى شئتم كانت
اليهود يزعمون ان من جامع امرأته وهي مجبية من دبرها في قبلها كان الولد احول
فنزلت الآية ردا لهم اي فاتوا حرثكم كيف شئتم وعلى اي وضع اردتم بعد ان يكون المأتي
موضع الحرث وهو القبل قوله اي من اين لك ذهب بعضهم الى ان كلمة انى وحدها
من اين واخرون الى انها بمعنى اين ومن مقدرة قبلها واخر كما اي وتستعمل اخرى بمعنى متى
اين يقع في المذهبين ومعنى ايان متى يوم الدين ايان يوم القيمة ايان وقوعها فان ظرف
الزمان لا يقع خبرا عن غير الحدث واعلم ان هذه الكلمات لما تضمن

يلزم الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام كثيرا ما يتولد منها بمعونة قرائن الاحوال امثال ما
سبق من المعاني المتولدة من حرفي الاستفهام اعني الهمزة وهل وذلك اذا امتنع اجراؤها
ايضا على حقيقة الاستفهام فتحمل حينئذ على معنى يناسب المقام قوله فيقال ما هذا ومن
هذا لمجرد الاستخفاف والتحقير لا يخفى عليك ان كون التحقير مستفادا من اسم الاشارة فيما
ذكره من المثال الاول في استفادته من الاستفهام ايضا وقيل لا ارى الهدهد يفيد التعجب من
حيث انه كان على صدد ان يستبعد معه عدم رؤيته للهدهد وفي الكشاف انه قال على الالاء
على معنى انه لا يراه وهو حاضر لساتر ستره او غير ذلك ثم لاح له انه غائب فاضرب عن ذلك
اخذ يقول اهو غائب كانه يسال عن صحة ما لاح له ويظهر مما ذكر انه حمل ما لي على حقيقة
الاستفهام واما كلمة ام فهي منقطعة على الوجهين معا قوله وكيف توقع حرف ايات الله انكار اي لا انكار
للايذاء والتعجب النعمن ارتكابه والتوبيخ اي اتى على قوله وعليه اي على ما ذكر من الانكار والتعجب و
التوبيخ قوله بمعنى التعجب اي تكتب بمعنى التعجب حال من المستتر في على الراجع الى المبتداء
اومن المتول او تماما افرد التعجب بالذكر مع الاستفناء عنه لانه الاصل الذي يتولد منه الانكار و
التوبيخ فان ما يتعجب منه لكونه مستبعدا مستقبحا جدا كان ارتكابه منكرا وفاعله موبخا ولانه
المحتاج الى التاويل بمرجوعه الى العباد لاستحالة التعجب منه تعالى قوله ووجه تحقيق ذلك
اي تحقيق ورود قوله كيف تكفرون على ما ذكر من المعاني وملخصه ان كيف للسؤال
عن الحال مطلقا الا انه اذا دخل على فعل كان سؤالا عن الاحوال التي يكون الا لك الفعل معها
اختصاص بها كقولك كيف جئت اي اراكبا ام ماشيا ولا شك ان للكفر بها اختصاص وتعلق
بالعلم بالصانع وبالجهل به لا انه يتعين باعتبارهما فيقال كافر معاند وكافر جاهل فاذا
قيل كيف تكفرون بالله كان المعنى افي حال العلم بالله تكفرون ام في حال الجهل به ثم لما قيد
كيف تكفرون بالله بقوله وكنتم امواتا على معنى كيف تكفرون وانتم عالمون بقصتكم هذه انتفى
حال الجهل بالله ايضا وتعين حال العلم به لان العلم بهذه القصة يستلزم العلم بالصانع
الموصوف بصفات الكمال المنزه عن النقصان فصار المعنى في اي حال تكفرون حال
كونكم عالمين بهذا الصانع الجامع للعظمة والجلال ولا شك ان هذا العلم صارف قوي للعاقل
عن الكفر بالصانع وصدور الفعل عن القادر مع الصارف القوي مظنة تعجب وتعجيب وانكار
وتوبيخ فصح ان قوله كيف تكفرون الى آخر الآية وارد على ما ذكر من المعاني قوله فمن حسن صدور

صدور الكفر ظرف لمعنى النفي في لا تبد وامّا عالمين بدل من الظرف الواقع خبرا ان يكونوا
وقوله انباق جواب فاذ قيل اي اساق السؤال الى ذلك اي الى كونهم اما
عالمين بالله واما جاهلين به قوله والحال الحال علم بهذه القصة اشارة الى ان قوله
وكنتم الى آخره في موقع الحال والواو فيه الواردة على كنتم امواتا حتى يجب تقدير قد بل
على مجموع ما ذكر الى ترجعون اي كيف تكفرون بالله وقصتكم انكم كنتم امواتا اي نطفا في
اصلاب آبائكم فجعلكم احياء ثم يميتكم بعد الحيوة ثم يحييكم بعد الموت ثم يحاسبكم ولما كان
بعض هذه القصة ماضيا وبعضها مستقبلا وجب التاويل بالعلم بها لانه المقارن لعامل
الحال اعني تكفرون واما جعل الاحياء الثاني والرجوع اليه للحساب معلومين لهم بناء
على تمكنهم من العلم بها بالنظر في الادلة الواضحة الموصلة اليها قوله حتى الكفر خواب
اذ قيد والمستتر فيه عائد الى مصدر قيد قوله مع هذه الحالة اي حالة العلم بهذه
القصة وقوله عن سواء اي عن غيره قوله تعجبا وتعجيبا ذكر التعجب ههنا لانه كما يتولد من
التعجب ايضا فان قلت كيف للسؤال عن الحال فاذا استعمل في الانكار كان انكارا للحال
لا للفعل الذي هو الكفر فلنا قلت حال الكفر رديفه وتبعه فاذا انكر كان انكار الذات الكفر
على طريق الكناية وذلك اقوى لانكاره قوله للتوبيخ والتقريع انكارا اراد به الانكار بمعنى
التقريع اي لا ينبغي لك وقوله جالب تذليل المخاطب اهانة ظرف ليقال قوله لكونه
سؤالا يعني ان قوله اين شركائي الذين كنتم تزعمون كان توبيخا للمخاطبين وتقريعا
لهم لكونه سؤالا في وقت الحاجة الى الاغاثة عمن كان يدعى انه يغيث اي سؤالا ونهاية
عنه على سبيل الانكار لكانه فيلزم منه انكاره على وجه برهاني وقد يتوهم ان قوله عمن كان
متعلق بالاغاثة قوله اني تعتمد هو على صيغة الخطاب اي كيف تعتمد او من اين تعتمد قوله
تؤفكون اي تصرفون يقال افكه يافكه افكا بفتح الهمزة اي صرفه اني لهم الذكرى اي من اين لهم
التذكرة وكيف يتذكرون ويتعظون بهذه الحالة ومتى الدخان وكيف يفون بما وعدوه من
الايمان عند كشفه وقد جاءهم ما هو اعظم من كشف الدخان وهو الرسول المبين بالآيات و
المعجزات قيل وقع على قريش دخان من السماء حتى اخذوا بالسنة بدعائه عليه السلام
فكان الرجل يكلم الرجل ولا يراه فناشدوه الله والرحم وواعدوه ان يؤمنوا اذا كشف
عنهم ثم لم يفوا وقيل هو دخان ياتي من السماء قبل يوم القيامة وهو من اشراطات الساعة

ومتى قلت ما جئت للعدو وانكارا بانكار زمانه فيكون انكارا له بتة قوله وقد عرفت
الطريق اى طريق استعمال كلمات الاستفهام فى معانيها الحقيقية وتصرفها عنها بمعونة
القرائن الى ما يتولد منها من المعانى المناسبة للمقام فراجع نفسك فى ذلك فان امكن حملها
على حقائقها فذاك والا فاحملها على متولداتها واذا سلكت تلك الطريق فاسلكها عن كمال
التيقظ لما تعرفه اى لما عرفته وفهمته قوله وقوعا او غير وقوع تمييز لحال نفس الفعل
وانما قال حال نفس الفعل لان حال متعلقات الفعل غير معلوم واعترض بان قوله او غير وقوع
لان التقديم يقتضى العلم بوقوع الفعل كما تقرر واجيب بانه اشارة الى صورة النفى كقولك
انا شتمت زيدا فان المتنازع فيه ههنا هو عدم الفعل الذى هو الشتم وان هذا العدم منسوب
اليك اذ المعلوم من الفعل هو عدمه وقوعه وقد يجاب ايضا بان العلم باحد طرفى النقيض يستلزم
العلم بالطرف الآخر فاذا علم مثلا ان وقوع الفعل حاصل علم ان لا وقوعه ليس بحاصل فجاز ان
يحمل كلامه على التأكيد اذا جعل كلمة او بمعنى الواو قوله ازيدا ضربت مفعولا لا يجوز ان يسأل حال
من فاعله قوله عن حال وقوع الضرب اى عن انه وقع ام لا وانما نهى عن ذلك لان التقديم
يشعر بالعلم بوقوع الفعل والسؤال عن وقوعه يشعر بعدم العلم به فيه تدافع قوله
ولا انت ضربت زيدا بنية التقديم اى ولا يجوز هذا ايضا سائلا عن وقوع الفعل لان علة النفى
مشتركة بينهما وانما قال بنية التقديم احترازا عن اجرائه على الظاهر اذ لا تخصيص فلا تدافع
ولم يعتبر فى المفعولات لا يكون تقديمه لمجرد الاهتمام لانه قليل غير ملتفت اليه بخلاف اجرائه
انا عرفت على الظاهر فانه كثير شايع اعتبار التخصيص قوله ولا ازيدا ضربت ام لا
وذلك لانه ان حمل على ان المعنى ام لا ضربت زيدا ام لا ضربت احدا كان السؤال فى نفس
الفعل فيدافع التقديم قطعا مع فوات المعادلة بين ام والهمزة وان حمل على ان المعنى ام لا زيدا
ضربت بل غيره كان ركيكا فى الاستعمال بعيدا عن الافهام وكذا الحال فى قولك انت ضربت
زيدا ام لا فانه ان حمل على ام لا ضربته او ام لا ضربت احدا وقع التدافع وعدم المعادلة وان حمل
على ام لا انت ضربته بل غيرك لزم الركاكة والبعد وانما قال ههنا ايضا بنية التقديم لانه اذا
اجرى على الظاهر جاز اذ لا تخصيص هناك فلا تدافع فان قلت يشكل بفوات المعادلة
اذا دخلت الهمزة وام على جملتين جاز ان يكون احدهما اسمية والاخرى فعلية على انك
قد عرفت ان المعادلة احسن وان تركها حسن قوله وان اردت بالاستفهام التقرير اراد

اراد بالتقرير معنى التحقيق والتثبيت ولذلك قال حال تقرير الفعل وحال تقرير انه الضارب
ولو اراد بالتقرير معنى الحمل على الاقرار كما شاع فى الاستعمال لقال التقرير بالفعل والتقرير بانه
الضارب قوله فاجعله اى من حذو النعل بالنعل وعداه بعلى لتضمينه معنى البناء
والبناء قوله على مثال الاثبات يعنى اثبات الفعل او قيد من قيوده كالفاعل والمفعول مثلا
وذلك لان التقرير هو الاثبات بطريق المبالغة فلا بد ان يكون محذوا على مثاله فكما اذا
اردت اثبات الفعل قلت ضربت زيدا كذلك اذا اردت تقريره قلت اضربت زيدا واذا
اردت اثبات الفاعل قلت انت ضربت زيدا فاذا اردت تقريره قلت اانت ضربت
زيدا وقس على ذلك حال المفعول وغيره قوله فانسجه على مثال النفى وذلك لان مآل الانكار
الى النفى فكما ان اداة النفى تدخل على ما اريد نفيه كذلك تدخل ايضا على ما اريد انكاره من الفعل و
متعلقاته قوله او قل ازيدا ضربت ام عمرا المثال الاول اعنى اضربت زيدا صريح فى انكار الفعل
وهذا المثال كناية عنه فانك اذا انكرت من يردد الضرب بينهما وتدعى انه ضرب احدهما تولد
منه انكار الضرب على وجه برهانى لان غيرهما ليس محلا للضرب باتفاق فاذا انكرتهما لم يبق
له محل اصلا وانتفاء اللازم الذى هو المحل يستلزم انتفاء ملزومه الذى هو الضرب ومن هذا
القبيل قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين اى لو كان من الله تحريم لكان اما بالذكرين
من جنسى الضأن والمعز واما بالانثيين منهما واما بما اشتملت عليه ارحام الانثيين
وكذا الحال فى الذكرين من جنسى الابل والبقر والانثيين منهما وما اشتملت عليه ارحامهما
والمقصود انه تعالى لم يحرم شيئا منها كما كانوا يزعمون فانهم كانوا تارة يحرمون ذكور الانعام
واخرى اناثها واخرى اولادها كيف كانت ذكورا او اناثا او مختلطة وينسبون ذلك التحريم
الى الله تعالى فرد عليهم بانكار محال التحريم ومعنى قوله اغير الله اتخذ وليا انكار اتخاذ غيره وليا
لا اتخاذه وليا كما ان معنى قوله اغير الله تدعون انكار دعائهم غيره عند اصابة الضر واثبات
دعائهم اياه عندها كما صرح به فى قوله بل اياه تدعون قوله ومنه ايضا فضلا عما قبلها احتمال
ان يقدر الفعل المحذوف مقدما فيكون انكارا للفعل لا للمفعول الا ان سياق الكلام دل على
انهم انكروا ان يتبعوا احدا من جنسهم وطلبوا ان يكون متبوعهم من جنس الملائكة
فوجب ان يقدر الفعل مؤخرا ليعود الانكار الى المفعول وانما قالوا منا لان الاتباع منهم
ابعد وقالوا واحدا استبعادا لاتباع الامة الكثيرين واحدا او ارادوا انه واحد من افنائهم ليس

فضلهم قوله فيتعلق متعلق بما قبله اعني قوله ابشرا منا اشارة الى ذلك الاحتمال وقوله
ولا تغفل متعلق بما بعده والمقصود التنبيه على انواع الانكار فانه قد يكون الانكار للتوبيخ
على معنى لم كان هذا الشيء في الزمان الماضي اي ما كان ينبغي ان يقع كقولك اعصيت ربك
او على معنى لم يكون في الحال او الاستقبال اي لا ينبغي ان يكون واقعا او ان يقع نحو اتعصي
ربك وقد يكون الانكار للتكذيب على معنى لم يكن في الماضي كقوله تعالى افاصفاكم وقوله اصطفى
اي لم يكن الاصفاء او الاصطفاء او على معنى لا يكون في الحال او لا يكون في الاستقبال كقوله
انلزمكموها اي لا نلزمكم ولا نجبركم على قبول البينة او الاهتداء بها وانتم كارهون لها قوله واياك
ان يزل عن خاطرك التفصيل الذي سبق لا يخفى عليك ان ذلك التفصيل يقتضي ان يجعل نحو اجاز
ضرب على انكار الفاعل فقط ونحو اانت ضربت على انكار الفعل تارة وعلى انكار الفاعل اخرى في
نحو ازيد ضرب على انكار الفعل فيعلم ان قوله فلا يجعل نحو قوله آلله اذن يدل على انه يجوز اعتبار
التقديم في نحو آلله اذن الا انه لا يناسب المقام اذ ليس المراد ان الاذن منكر من غيره وذلك
مناف لما تقدم من ان نحو ازيد عرف حقه ان يحمل على وجه تقوي الحكم دون التخصيص واعتذر
عن ذلك تارة بانه اراد ان في الآية مانعا آخر سوى ما تقدم واخرى بانه بنى كلامه ههنا على
مذهب من يجوز اعتبار التقديم وافادة الاختصاص في المظهر المعرف ايضا كالشيخ عبد القاهر
وجار الله فهو في الحقيقة اعتراض على ما في الكشاف من ان هذه الآية من قبيل اغير الله
اتخذ وليا في كون الانكار راجعا الى ما يلي الهمزة لا الى الفعل قوله مرادا منه حال من مفعول
اجعل الراجع الى نحو آلله اذن وفي قوله تقوية حكم الانكار تنبيه على ان الكلام المشتمل على النفي
اذا دخل عليه حرف الانكار افاد تاكيدا للانكار لا انكار التاكيد كما ان مثل قوله وما هم بمؤمنين تاكيد
النفي لا نفي التاكيد قوله فانظم في هذا السلك اي مسلك نحو قوله آلله اذن وهو حمل على
الابتداء تقوية حكم الانكار دون التقديم وهذا ظاهر في قوله افانت تكره الناس افانت
تسمع الصم اذ المقصود منهما انكار صدور الفعل من المخاطب لا انكار كونه هو الفاعل مع تقرر اصل
الفعل واما قوله اهم يقسمون فالظاهر منه قصد التخصيص ردا لقولهم لولا نزل هذا القرآن على
رجل من القريتين عظيم وانكارا لان يكونوا هم المدبرين لامر النبوة والمتولين لقسمة رحمة
الله لا الله كيف عقبه بقوله نحن قسمنا بينهم وكان المصنف نظر الى ان المخاطبين لم يعتقد
انهم مختصون بقسمة رحمة الله حتى يرد عليه فتأمل واعلم ان امثال ذلك مما يختلف

باقتضاء المقام وتفاوت الافهام ولا حرج فيها اذا لم تخرج عن سنن القواعد اي ما
يقتضيه ذوق كل انه لا يقوم حجة على الآخرين فان قلت تقوية حكم الانكار او النفي
امر معقول فما معنى تقوي الحكم في حقيقة الاستفهام في نحو قولك اانت ضربت محمولا على
الابتداء قلت كان المتكلم تخايل الضرب فاستفهم عن تحققه وتقرره الا ترى الى كثرة
التاكيدات في قوله ائنك لانت يوسف لظهور العلامات المخيلة كما يرشد اليه جوابه
عليه السلم بقوله انا يوسف وهذا الحق قوله وقد عرفت هذا بيان لما وعد في بحث تقديم
المسند اليه من ان متضمن الاستفهام يقتضي صدر الكلام لان ما ذكره لا يفي بما وعد لانه يدل
على ان المستفهم الذي هو المطلوب اتم لا على ان الطلب اتم فيجب ان يقدم المطلوب على اداة
الاستفهام فان قلت المطلوب بالطلب بالاداة فيجب تقديمها قلت الاتم الذي
ذكره هو ذات المطلوب لا صفة كونه مطلوبا بالاداة لانا نحن نقول ان الطلب اتم من
عدمه والا لم يصدر عنه فكذا اداته لانا نقول هذا منقوض بالاخبار اذ لابد ان يكون اتم من
عدمه والا لم يصدر عنه قطعا كما ان ما ذكره النقض منقوض بالامر والنهي والعرض بان الاستفهام
للحصول الذهني الذي هو اشرف الاجزاء وانسبها بالصورة الحاكية بخلاف
الامر والنهي فانهما للحصول الخارجي فليسا في تلك المرتبة من الاهمية فالاليق التنبيه
في الامور العرفية فان الحصولات الخارجية المطلوبة بالامر والنهي هي الاتم في متعارف
اهل اللغة قوله فلا يعجبك ضيقه غاب عن التعجب وفي على لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام
اي لصوقها بصدر الكلام وعدم مفارقتها اياه والصواب في الاستدلال ان يتمسك بما
اشتهر في كلامهم من ان كلمات الاستفهام تغير الكلام من نوع الى نوع فوجب تقديمها ليعلم من
اول الامر نوع الكلام ولئلا يتفرغ ذهن السامع لغيره قوله وجوب التقديم عطف على لزوم يجري
مجرى التفسير وخص بالذكر هذه الظروف المقدرة بالجملة على الاصح لئلا يتوهم ان تصدرها في
جملتها كافية فلا يجب تقديمها على ما في حيزها وتقديمها عنه واوجب ذلك لانها في صور
المفردات وكذا الحال في انى وايان لانهما في معناها وصورتها ولعل التردد في وجوب
تقديمها ان الاستفهام فيه مثل اين زيد متوجه الى النسبة بين زيد والحصول في مكان
مخصوص على الاطلاق سواء قدر الظرف بالاسم او بالفعل فوجب ان يقع اين في صدر
هذا الكلام المشتمل على هذه النسبة التي توجه اليها الاستفهام كانه قيل ا في الدار زيد ام في

الشرف بخلاف قولك زيد اين هو فان الاستفهام هنا عن النسبة الواقعة خبرا عن زيد فيحتاج
هنا الى تقدير القول لان الجملة الطلبية وقعت خبرا المبتدا فلا بد ان يلاحظ فيها ما يجعلها
من احوال المبتدا محققة وللحاجة اليه في مثال اين زيد لان الاستفهام فيه عن نسبة الحصول في
المكان الى زيد فلم يقع فيه جملة طلبية خبرا للمبتدا حقيقة فتامل ولا تغفل قوله وما شاكل ذلك
يتناول سائر كلمات الاستفهام حروفا كانت او اسماء فان قلت قد تدخل الجار والمضاف على
كلمات الاستفهام كقولك بمن مررت وغلام من ضربت فيبطل صدارتها قلت لا تبطل وذلك
لشدة الاتصال بين الجار والمجرور وبين المضاف والمضاف اليه حتى كانهما شيء واحد ولذلك
يقدر الاستفهام مقدما على الجار والمضاف واما ما روي عن بعض الثقات انه قال فعل ماذا ويكون
ماذا فعل بدلا ان ماذا فيه متعلق بمتاخر محذوف يفسره ما تقدم **قال** لام الامر حرف
واحد هذا الحرف انما يكون في امر الفاعل المخاطب وقد يستعمل نادرا في امره ايضا قوله في
ضبطها اي ضبط الصيغ اشارة الى ان تلك الصيغ المخصوصة مضبوطة بهذا الضبط في علم الصرف
واما الاسماء المذكورة في علم النحو فسماعية تحتاج الى عدها الا فعال بطلب الكلام يذهب الى
سيبويه الى ان فعال من الثلاثيات المجردة قياسي قوله والامر يعني به هذا اللفظ المركب من
ا م ر وقيل في لغة العرب لان الامر في عرف النحاة عبارة عن الصيغ المخصوصة كاضرب مثلا
واما بحسب اللغة فهو عبارة عما ذكره وبهذا المعنى يشتق منه فيقال امره يامره فهو امر وذاك
مامور ونقل الى ما قيل من ان الامر طلب الفعل بالقول على سبيل الاستعلاء فطلب الفعل بالقول
مثلا على سبيل الاستعلاء لا انتهاء واورد من اسماء الافعال مثال نزال لما اشرنا اليه من ان نحو
نزال قياسي عند بعض واعتبر الاستعلاء كما هو مذهب ابي الحسين دون العلو الذي اشترطه جمهور
المعتزلة لان الادنى اذا كان مستعليا عد في عرف اللغة امرا منسوبا الى الادب ولا يبعد ان يعني
لفظ الامر بحسب اللغة هو استعمال تلك الالفاظ على وجه مخصوص شرع يبين معاني تلك الالفاظ
بحسب اللغة ايضا فقوله واما ان هذه الصور سوى الالفاظ المذكورة التي من قبيلها يعني اخواتها
التي لم تذكر هنا هل هي موضوعة في اللغة لتستعمل في الطلب على سبيل الاستعلاء ام لا فانه قد
اختلف فيه على اقوال مشهورة في اصول الفقه ثم اختار ان الاظهر كونها موضوعة لذلك وانها حقيقة
فيه اي في الطلب على سبيل الاستعلاء واستدل على ما اختاره بالتبادر الى الفهم حال الاطلاق عند عدم القرينة
فانه من علامات الحقيقة قوله في جانب الاطلاق الطلب الاستعلاء اذ قد عرف انه مآل المعنى الذي

الذي فسر الامر به ويدل على ذلك قوله وتوقيفا سواه من الدعاء الى آخره فان هذه
المعاني في مقابلة الطلب الاستعلائي لا للاستعمال فيه ولو حمل لفظ الامر هنا على الاستعمال
وجعل الضمير المذكور فيما سبق اعني في فيه راجعا اليه ايضا كما يتوهم كلام الشارح لكان ركيكا
بعيدا وجعل اطباق ائمة اللغة على اضافة الصيغة والمثال ونحو اللام الى الامر دون ما عداه من
المعاني التي تستعمل هي فيها مؤيدا لما استدل به اولا بناء على ان المتبادر من اضافة الالفاظ
الى المعاني كونها موضوعة لها لانها اخص النسب التي بينهما وانما لم يجعله دليلا براسه
لاحتمال ان يقال المراد بالامر في هذه الاضافات نفس الصيغة على العرف النحوي فتكون
الاضافة بيانية لكن هذا الاحتمال ضعيف اذ المتبادر من لفظ الامر هنا هو المعنى اللغوي الذي
هو الحقيقة الاصلية وهذا القدر كاف في الامداد على ان كون اضافة اللام بيانية مستبعد
جدا وقد يقال تسمية النحاة الصيغة بالامر دون الاباحة مثلا تصلح للامداد ايضا واعلم
ان قوله هل هي موضوعة جملة وقعت خبر القول ان هذه الصور وكلمة ان مع اسمها وخبرها
مبتدا خبره قوله فالاظهر انها موضوعة والعائد محذوف اي فالاظهر فيه قوله فلا شبهة في ان
طلب المتصور على سبيل الاستعلاء يورث الايجاب يعني قد عرفت ان تلك الصور وما التي
من قبيلها موضوعة لان تستعمل في طلب المتصور على سبيل الاستعلاء ولا شبهة في ان هذا الطلب
يورث ايجاب الاتيان بذلك المتصور على المطلوب منه وهو المامور لانه يقتضي قصد الزام الفعل على
وجه لا يكون له رخصة في تركه ونبه بقوله يورث على ان الايجاب ليس معنى هذه الصور
لكنه لازم لمعناها ومتفرع عليه ويعلم من ذلك ان الطلب على سبيل الاستعلاء ليس مشتركا بين
الايجاب والندب كما ذهب اليه بعضهم قوله استتبع ايجابه وجوب الفعل وذلك لان الفعل
ح يصير بحيث يكون مظنة لتوقع مكروه وهو معنى الوجوب وقوله بحسب جهات مختلفة
متعلق بوجوب الفعل اي يجب الفعل بحسب جهات مختلفة كتوقع الايلام او الاستخفاف او
الملامة الى غير ذلك مما يتصور اختلافه بحسب احوال من هو على رتبة واحوال المامور و
مناسبة المقام وقيل معناه يجب الفعل بحسب اعتبارات مختلفة من الشرع والعقل والعرف
قوله والا لم يستتبعه اي وان لم يكن الاستعلاء ممن هو على رتبة لم يستتبع ايجابه وجوب
الفعل اصلا فان قلت تحقق الايجاب بلا وجوب كتحقق الكسر بلا انكسار وانه غير معقول
قلت قد اشرنا الى انه اراد بالايجاب قصد الالزام حتى صح ان يكون متفرعا على الطلب

الاستعلاء في ولم يرد به حقيقة الالزام وتخيير الفعل بحيث لا يكون رخصة في تركه فلا اشكال
قوله فاذا صادفت متفرع على ما سبق وصنع اشارة الى الفاظ الامر واصل استعمالها ان تستعمل
في طلب الفعل استعلاء والشرط المذكور هو كون الاستعلاء من هو اعلى رتبة قوله والا اي وان لم
يصادف منع الاني ظاهر اصل الاستعمال بالشرط المذكور وذلك بان يكون الاستعلاء من غير الاعلى
فتفيد ايجابا بلا استتباع وجوب كما قرر واما بان لا يكون هناك استعلاء مع استعمالها في الطلب
فتفيد طلبا للفعل مجردا عن الوجوب والايجاب واما بان لا تستعمل في طلب الفعل اصلا
فتفيد معنى آخر كالتهديد والاباحة قوله ان استعملت بيان لتوليدها باب المقام الدعاء
هو الطلب على سبيل التضرع والالتماس هو الطلب على سبيل التلطف والتساوي واما الاباحة فظاهر
ليت طلبا لانها تسوية للطرفين ولا بد في الطلب من ترجيح والتهديد اولى بان لا يكون طلبا للفعل
وكلاهما مشعوران بينهما طلبا للفعل وقد يتعسف بقال انما طلب تحصيل الى تسوية الطرفين والتهديد
للفعل وكان الاولى بالمصنف ان يقول وانما استعملت في مقام طلب الافضل افاد الندب قال

الباب الرابع في النهي

قد عرفت الخلاف في ان المطلوب في النهي كف النفس عن الفعل او ترك الفعل
قوله مجندة هذا الامر محمول على التضمن اي مذهوب مذهب الامر ولو لا تخيير معنى الذهاب لعتيل محذوف
وقد مر مثل ذلك انما تقدم في الامر ان قوله ان اصل استعمال لا تفعل ان يكون على سبيل الاستعلاء فان صادف
ان لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور افاد الوجوب وجوب الترك لما ان المناسب ما ذكرنا لانه يكون
استعلاء من الاعلى معتبرا في اصل استعمال الامر بل المعتبر فيه مطلق الاستعلاء واما كونه من هو اعلى رتبة فهو شرط
لافادته الوجوب وخارج عن اصل استعماله فكذا الحال في النهي ورتبا بحاب بان قوله بالشرط متعلق بحسب المعنى بقوله
اصل استعمال لا تفعل على معنى هو مثل الامر في اصل الاستعمال مصحوبا باعتبار الشرط المذكور في الجملة فلا يكون
الاصل واجب ايضا بان الاستعلاء معتبر في كونها حقيقة والعلو فيهما غالب فيكون راجحا في الاستعمال فلا بعد
في اصل الاستعمال بهذا الاعتبار وقوله والا اي وان لم يصادف لا تفعل ذلك الاصل بالشرط المذكور افاد طلب
الترك في غيب الله بدون وجوب الترك وتفصيل الكلام هاهنا على ما عرفته في الامر قوله وان استعمل
حق المساوي لو قال وان استعمل على سبيل التلطف فالتماس او في فيما سبق ولم يحتج الى نفي الاستعلاء او
لم يرد عليه انه يجب نفي التضرع ايضا وكذا لو قال وان استعمل في مقام الاذن بدل قوله في حق المستاذن
لكان اظهر فيما هو المراد فان قلت ما الفرق بين امر الاباحة ونهيها قلت هو ان الاول الاذن في الفعل
فيكون الاذن في الفعل مقصودا اصالة وفي الترك تبعا والثاني بالعكس واعلم انه اطلق الدعاء والاباحة في
مباحث الامر على المعاني وفي مباحث النهي على الالفاظ تنبيها على انها تطلق عليهما واعلم ايضا انه قد يستعمل

الفعل في مقام طلب الافضل فيفيد ندبية الترك وكراهة الفعل تنزيها قوله والامر والنهي حقهما الفور يعني
انهما اذا تجردا عن القرائن اقتضيا الاتيان بالفعل والترك في اقرب اوقات الامكان عقيب ورودهما وهذا
اختاره مذهب طائفة فان الامر والاكثر على انه اذا تجرد عن القرائن لم يدل على فور ولا على تراخ بل يستفاد كل من
الفور والتراخي من دليل خارجي وقد ذهب بعض في النهي بناء على ان النهي عندهم يقتضي التكرار دوام الترك فاقتضى الفور
بخلاف الامر فانه لا يقتضي تكرارا ولا استغراقا بل يقتضي المرة او المطلق الذي يتحقق في ضمن المرة فقوله والتراخي الى جواز
التراخي موقوف على قرائن الاحوال الفعلية كانت او معنوية ولفظه يوقف صيغة مجهول ماخوذة من التوقيف بمعنى جعل الشي
موقوفا وقوله عند الانصاف دفع لما يقال من ان مطلق الطلب لا يستدعي تعجيلا ولا يجوز تاخيرا بل كل من ذلك موقوف
الى القرائن قوله والنظر مبتدا خبره منتبه وانما جعل هذا من الادلة لا الادلة لما فيه من بلاغة الدلالة على اولانه يجوز من
اللغة ولا نزاع لاحد فيها ان المستمع والناظر يتنبه على ان الفور والظاهر ان هذا الاستدعاء انما هو لاقتضاء مطلق
الطلب تعجيل المطلوب فان احتمال ان يكون ذلك لخصوصية هذين الطلبين قوله وثانيهما ذلك الى ان علان
الامر والنهي حقهما الفور وقوله الى متعلق بنتبادر الفهم وقوله دون تقديره حال من الفهم ومن مجرور الى
تبادر الفهم الى التغيير معطوف والتقدير الى المطلق الجمع بين القيام والاضطجاع في العراق الطلب وقوله وارادته مجرور معطوف على
الجمع اي تبادر الفهم الى ان المولى غير امره بالقيام الا انه قد اراد الجمع بينهما في الطلب مع ارادة التراخي في القيام وانما حصل
بالتراخي لان الامر بالاضطجاع معتبر في الاستمرار الى المساء ولو لم يكن معتبرا لاحتمل مع التراخي ايضا كالقيام وكذا الكلام
اذا قال المولى للعبد تحرك ثم لا تسكن الى المساء فانه يتبادر الفهم الى التغيير المعنى عن الحركة دون تقدير الجمع وارادة
التراخي في ترك الحركة قوله وكذا الحسن العقلاء اي وكذا ما يدل على ان حقهما الفور استحسان العقلاء ذم العبد اذا
لم يتبادر الى ما امر مولاه وانما يتم هذا التنبيه اذا لم يكن هناك مع الامر قرينة للفور اصلا قوله ولما الكلام في ان الامر
اصل في المرة قدم في ان الامر المرة لانه يستدعي ان يكون مراده بالامر من الاستمرار وذلك لان الامر يدل على خصوص المرة
كما ذهب اليه طائفة واما لان الامر يدل على طلب الماهية مطلقا كما ذهب الجمهور وماهية الفعل تتحقق بمرة واحدة فمذان
المذهبان يشتركان في ان المرة الواحدة توجب الخروج عن عهدة الامر المطلق وانما يختلفان في التخريج وقدم في
النهي الاستمرار لانه يستدعي ان يكون مراده بالنهي المرة وذلك لان المقصود انتفاء ماهية الفعل والماهية من ذلك
انتفاؤها في جميع الاوقات ومن ثم ذهب الكثيرون واختار المتقدمون في الامر والنهي تفصيلا اما على الاشبه الذي يجوز
على ذهبه مسالة قطع فقوله والتقسيم الى قوله قبل ضرورة حال الاعتراض بين المعطوف عليه المعنى لقوله في الامر
وبين المعطوف اعني وقوله في النهي وقوله كما بحث عليه في صدر القانون اشارة الى قوله هناك لان الطلب عنه
فيما هو مطلوب ان لا يكون حاصلا وقت الطلب فانه اذا كان المطلوب حاصلا لا كما ثبت بان يكون الطلب حال وقوعه

سوق فيها المطلوب يكون حصوله في زمان الاستقبال الا التنبيه الى وقوع الطلب بالاشك انه لا وجود للمطلوب في الاستقبال
قبل صيرورة الاستقبال حالا فلا يكون مع المطلوب نحو ليت لي مالا احج منه في الحال فلا يكون مثل قولك طلبا للحصول
وقوله فلا شبهة الاستمرار جزاء القول وان كان الطلب راجعا الى الفعل الواقع قوله فيشترك في الاعانة على
تقدير الشرط بعدها يعني انها تصلح قرائن لتقدير الشرط بعدها وذلك لانها تدل على الطلب والغالب في المطلوب ان
يكون مطلوبا لغيره وسيلة الى حصوله فاذا ذكر بعد الطلب ما يصح توقفه على المطلوب وترتبه عليه فهم ان المطلوب
لذلك المذكور وان ذلك المذكور مسبب عنه فهو معنى الشرطية فيستغنى عن ذكر الشرط واداته ولهذا بالمضارع
مجزوما على انه جزاء لذلك الشرط المقدر كقولك زرني اكرمك فان تقديره زرني ان تزرني اكرمك وهي
عليه نظائر قوله وبالعرض الى آخره الغرض منه بين المعطوفين دفعا لما يقال من ان الابواب المعنية
لتقدير الشرط خمسة مشهورة في كلام النحاة قوله جوابا اي على الانفراد بل على سبيل الاتمام لان من مولاة
دخول الدعاء في الامر ... ولهذا يرثني بالجزم واما جاز ان يكون الاشتراك قرينة لان
تنزل الامن على ... النفي اثبات فيتوافق الشرط المقدر ... وقرينته كما هو المعتبر عند الجمهور
بخلاف قولك لا تدن من الاسد ياكلك على مذهب الكسائي اذ لا توافق هناك بينهما قوله واما قراءة الرفع المضارع بعد
هذه الابواب بجزم اذا قصد السببية وقدر الشرط واما اذا لم يقصد كان المضارع باقيا على رفعه اما حالا كقوله في
خوضهم يلعبون واما وصفا كقولك اكرم رجلا يحبك واما استينافا كقولك اكرمني اكرمك بالرفع ثم الجمهور على ان يرثني
بالرفع صفة وليا وردة المصنف بانه يلزم منه ان زكريا لم يوهب من وصفه ... فانه ... قبل ابيه وذلك ... وقيل
انه يجب ان يكون كل ... من النبي ... فانه ضعيف بل انه يلزم الخلف في كلامه تعالى حيث قال في سورة الانبياء
فاستجبنا له فانه يدل على انه تعالى اعطى زكريا ما سأله مطلقا من غير تفرقة بين اصل المسئول ووصفه وقد اجيب عن
رده بان الروايات متعارضة والاكثرون على هلاك زكريا قبل يحيى ... في تفسير قوله تعالى لنفسدن في الارض
مرتين اولاهما قتل زكريا وحبس ارمياء حين انذرهم سخط الله والآخرة قتل يحيى بن زكريا ... الاستيناف
اخبار جازم بان يرثه فيلزم الكذب في كلامه عليه السلام بناء على ارادة اخباره فلا يجوز الحمل عليه لانا نقول المقصود تعليل الاخبار
كانه قيل هب لي ... فقال يرثني والاعتراض عليه في عدم ترتب ... على طلبه لاجله فان قلت لا محيص عن الاخبار
الكاذب على قراءة الجزم قلت لعله بني الاخبار على ظنه كانه قال ان تهب لي وليا يرثني في ظني ولا كذب في
ذلك وبهذا التأويل يندفع الاشكال عن قول صاحب كلا لكن لم يكن في جواب في ... اليدين مع وجود السهو فيه وقال
في قوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة وينفقوا وفي جعل فعلهم مترتبا على مجرد قوله عليه السلام اشارة الى ان
حق العباد المشرفين بالاضافة الى الله تعالى ان يكونوا بحيث يترتب امتثالهم على مجرد امره عليه السلام كان
في قولك ان توضأت صحت صلوتك اشارة الى ان الطهارة سبب في صحة الصلوة حتى كانها
مترتبة على الطهارة وحدها ومن لم يتنبه لهذه النكتة اختار اضمار الجازم اي ليقيموا على طريقة قوله
محمد تفد نفسك كل نفس اي لتفد واحتاج ايضا الى تقدير القول في قولهم ... ولزمه ان اضمار
الجازم نظير اضمار الجار في مثل قول رؤبة خير بالجر في جواب من قال له كيف اصبحت فان الجزم في الافعال
بمنزلة الجر في الاسماء ولا خلاف في ان اضمار الجار ضعيف فكيف يحمل نظم القرآن على ما هو نظير الضعيف
قوله فانظر اي تفكر حتى يتبين لك رجحان ما اخترناه قوله وتقدير الشرط الى كلام استطرادي ذكره
تنبيها على ان تقدير الشرط كثير جار في غير هذه الابواب الاربعة ايضا فلا ... الى اضمار الجازم الناصر فيها

فيها بحوا فضح كلام وابلغ نظام قوله وامثال ذلك في القرآن كثير كقوله تعالى فاياي فاعبدون

الباب الخامس

في النداء سبق التعرض لذلك في علم النحو فانه قال هناك الضرب الذي ينصب
الاسماء انما وقع بستة احرف يا وايا وهيا للنداء البعيد حقيقة كنحو يا عبد الله اذا كان بعيدا
عنك او تقديرا للتبعيد لغفلة عنه هضما كنحو يا اله الخلق او لما هو بمنزلة البعيد من نائم او
تحقيق او بالنسبة الى جلالة المنادى كنادي كذا اللهم اني ... لتنبيه يا واي والهمزة للنداء القريب
وقد ينظم اي في جملة يا وواو للندبة خاصة واعلم انه اراد بتقدير البعد في يا اله الخلق انك
تتصور نفسك فيه كانها في مكان بعيد عن تلك الحضرة بخلاف النائم والساهي اذ لا تتصور هناك
بعدا بل تجعل كل واحد من السهو والنوم بمنزلة البعد في اقتضاء اعلاء الصوت قوله
ولكن ههنا نوع من الكلام صورته صورة النداء وليس بنداء انه يعني نوع من الكلام على ان هذا
كونه منقولا عن النداء باب من ابوابه امثلة كثيرة في علم ... باب التعجب المنقول عن الاخبار او الى
او الامر وباب التسوية المنقول عن الاستفهام وقد التزموا في هذا النوع حذف حرف النداء كما هو
التصريح باداة النداء فيما لم يبق فيه معنى النداء اصلا بخلاف نحو قولك يا مظلوم ويا الله للمسلمين
كما هو ويا ايها الطلل ويا ناقة جدي ويا عين بكي اذ فيه شائبة النداء ولو تقديرا **قوله**
على معنى انا افعل كذا متخصصا بذلك من بين الرجال اشار الى ان نحو قولك ايها الرجل مع
كونه في صورة النداء وحكمه في الاعراب والبناء منصوب المحل على الحالية والذي يكشف لك عن
هذا ان اصل النداء تخصيص المنادى بطلب الاقبال ثم جرد عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص ما اريد
بلفظ المنادى من بين امثاله بما نسب اليه فاذا قلت انا افعل كذا ايها الرجل لم تقصد بقولك ايها
الرجل مخاطبا ليكون نداء بل قصدت بعبارة دالة عليه بقولك انا وقصدت اختصاصه بما نسب اليه
اعني قرى الضيفان مثلا فقال المعنى الى قولك انا اقري الضيف متخصصا بقرائه من بين الرجال وعلى
ذلك سائر الامثلة المذكورة واما نحو قوله عليه السلام انا معاشر الانبياء لا نورث فيحتمل ان يكون بتقدير
يا قصدا الى الاختصاص على ما حققته وان يكون منصوبا بتقدير اعني او اخص بخلاف نحو قولهم نحن العرب
اقرى الناس فانه بتقدير الفعل الناصب قطعا وقد يتوهم ان قوله ايها الرجل خطاب لنفسه بطلب الاقبال منه
على ذلك الفعل تنبيها على انه امر معتنى به لا ينبغي ان يكون متهاونا فيه ولا يخفى امتناع هذا التوهم في
مثل قوله اللهم اغفر لنا ايتها العصابة **قوله** واعلم ان الطلب كثيرا ما يخرج لا على مقتضى الظاهر
لما ذكر ان النداء وهو طلب قد يستعمل في غيره عقبه بان كل واحد من الطلب والخبر يذكر في موضع الآخر

وراعى في ذلك عادته في تعقيب الفنون السابقة بذكر اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر قوله
قلما يتفطن لها اي لا يتفطن لتلك النكت من لا يرجع الى قريحة اي عادة في نوعنا هذا اي في علم
البلاغة والغض بضرس قاطع كناية عن الجد في الامر او البلوغ الى الكمال فيه كانه اخذه باضراس
ليتمكن في اخذه او قطعه بها حتى يصل الى الغاية واكثر كما في من الطعم اللذيذ يقال عضه وعض
وعض عليه وفي الحديث عضوا عليها بالنواجذ فقوله ولا يعض فيه من قبيل يجرح في عراقيبها واما
الباء في قوله بضرس فللاستعانة قوله والكلام بذلك اي التكلم بما جمعا في موضع الآخر متى صادف
متممات البلاغة اي مكملا بهما وما يعتبر في تحقق اقسامها لا توابعها الخارجة عنهما من المحسنات البديعة
اللفظية والمعنوية قوله افتنانا اي كشف وابدى لك في ذلك التكلم عن السحر الحلال ملتبسا بما
اي بغاية ما يمكن فان العاقل لا يرضى من امثال ذلك الا بما هو الغاية والمنتهى قوله اي نظم الكلام
اي من ان نظم الكلام فيكون بيانا لقوله ما قد سبق وهو اشارة الى ما ذكره في مباحث ضبط القرائن و
ذيله بقصة السؤال عن المتوفى بصيغة المتوفي قوله اذ لا شبهة تعليل لطي بقول العباس كانه
لا يمتنع ان يستحسن الكلام الواحد من متكلم دون آخر مع اتحاد المقام لان صحة كون الكلام الواحد
مقبولا في مقام دون آخر مع اتحاد المتكلم امر محقق عندك لا شبهة لك فيه اصلا مع فيه تنكيت بان
اختلاف المتكلمين كاختلاف المقامين فاذا سلمت ان اختلاف حال الكلام في الحسن والقبول يجب
للاختلاف الثاني اعني اختلاف المقام فسلمه بجنب الاختلاف الاول اعني اختلاف المتكلم لانه نظيره
قوله فلا بد لحسن الكلام من انطباق ايما ما الاجله يساق تفريع على صحة اختلاف النظم مقبولا
وغير مقبول عند اختلاف المقام كما اي قوله ومن صاحب لبعراق الخ ولا بد له ايضا في ذلك تفريع
على امكان استحسانه من متكلم دون آخر وارادة بقوله لاجله يساق النكت والخواص المناسبة للمقام
التي يساق لاجلها الكلام قوله والا لم يمتنع اي وان لم يكن للكلام صاحب حراف بجهات الحسن غير
متفطن اياها لم يمتنع حمل الكلام الذي وجد منه على غير جهات الحسن وقع يعرى الكلام عن الحسن الذهاب
كسوته اعني قصد الانطباق على مقتضى الحال او ينزل منزلة اصوات الحيوانات على بعيد ما يتوهم
فيه من الخواص المناسبة للمقام لان المعتبر هو المعاني المقصودة للمتكلم لا ما يمكن استخراجه من الكلام
مع عدم قصده اليه فان امثال ذلك اتفاقات لا يلتفت اليها كما مر قوله ولا بد مع ذلك اي
لا بد مع ما ذكر من الانطباق على ما لاجله يساق والصاحب العراف من السامع الحاذق والاصحة
جمع الصحاح وضمير غيرها للالتفاتات والشرطية اعني قوله اذا اتصل صحة بيان لما تقدمها من

من اي الآيات العظمى والبلية الكبرى من تلك الاصحة وضمير فيها للاصحة قوله لا ترى
به الدر اي لا ترى الدر الثمين بدله ولا تعادله به بل تفضله على الدر ومنها مصدر مصحة
وتعوفه صفة له والعائد محذوف اي يعوق الكلام بسببه والمتحلب بفتح الميم وسكون الشين
وفتح الخاء المعجمتين اردأ الخرز وادونها قيمة قوله ولا امر ما تجد القرآن نكرا الامر تفخيما له
وان كان معينا معلوما حتى صح ان يقال ولهذا اي ولان تفاوت حال السامع يوجب تفاوتا
في حال الكلام تجد القرآن متفاوت العقدة ارتفاعا وانحطاطا بين ما بين الطاعنين فان علمي
المعاني والبيان اخرجوا ان القرآن من بلاغته واشتماله على اللطائف وصل الى حد الاعجاز
والجملة سووه بكلام الناس وكثيرا فيه بصحة اللفظة واستقامة المعنى الاصلي بل من الجملة
المترددين من طعن فيه من جهتها ايضا كما فصل ذلك في فن دفع المطاعن قوله و
المجازات المحسنة كاستعمال الخبر في موضع الطلب كثيرا اراد باستعمال الخبر في موضع الطلب استعماله
في معناه الاثري في جعل ونحو ما قوم مثل رحمه الله طلبا يمتنع عطفه على الخبر الذي قبله اعني لا تعبدون او نحوه
وجعل مثل لا تعبدون كل اسم من عطف الطلب على الخبر دفعا للايهام خلاف المقصود وقد توهم بعضهم ان الخبر
المستعمل في موضع الطلب باق على معناه وخبريته وذلك بان يجعل ما هو متوقع الحصول بمنزلة
الحاصل فيخبر عنه واقعا قوله تارة تكون بيان لما تقدم اي تارة تكون الجملة المحسنة لا ستعمال
الخبر في معنى الطلب وقصد التفاؤل بالوقوع وقوله ليتفاءل على صيغة المبني للمفعول تعليل لقوله
اذا قيل لك وفي قوله بلفظ الماضي دون ان يقول يجعله في حكم الماضي اشعار بان ذلك اللفظ
مستعمل في معنى الطلب قوله والتماس اي التفاؤل نوع مستحسن لاعتبار في الكلام قوله اذا
حسن اعتبار ما هو ابعد منه من التفاؤل بلفظ الماضي وذلك الابعد مثل آباء الكتاب عما ذكر كيلا يتوهم
فيه بالتصحيف او مستقبح وما هو ابعد من هذا الابعد مثل آباء اهل الظرف اي اهل الكياسة
مع لطافة الطبع اهداء السفرجل كيلا يتوهم تطير بتصحيف اسمه في لغة العرب والعدول عن عبارة
الاغبياء في قصة هرون الرشيد خامس الخلفاء العباسية دفعا لتوهم التطير ولماذكر الوفاق
في قصة عمه فيه احتراز عن التطير بلفظ الخلاف وتفاؤل بلفظ الوفاق اي اوهل خلع
غير هرون حين خرج الخ الا انه لم يسمع ما على الاغبياء من شجرة الخلاف قوله افترى
اي اتغفل فتظن ان خلع هرون وغيره كان لامر غير ما نحن فيه من التفاؤل والاحتراز عن
التطير قوله حين غضب ظرف للغضبة وحين فتح بدل منه والداعي العلوي الحسن بن زيد

بن محمد الحسني من اولاد زيد بن الحسن بن علي وهو الذي استولى على طبرستان وما... في
خلافة المستعين بالله وسمي بالداعي الكبير سنة ... ابو مقاتل الداعي وقد ولي الامر بعده
اخوه محمد بن زيد الى ان قتل بجرجان قوله غير معنى التفاؤل اي النظر اذ قد عرفت ان
التفاؤل بحسب معناه اللغوي يتناول النظر ايضا قوله وهل تسمية العرب يعني انه ذكره نقلا
من واضع اللغة او من اهل العرف العام لا من المتكلم قوله وتارة لاظهار الحرص في وقوعه
الظاهر ان يترك اللام في هذه المعطوفات ويقال هكذا وتارة اظهار الحرص وتارة قصد الكناية وتارة
قصد الكناية وتارة حمل المخاطب لتناسب المعطوف عليه اعني قوله تارة تكون قصد التفاؤل الا انه لاحظ
في عطفها جانب المعنى فان تلك الجهة المحسنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب تكون كذا معناه ان
استعمال الخبر في موضع الطلب يكون لكذا قوله غلطه اي غلط الطالب الحريص في الحكم بخلاف
ما تخيل اليه انه واستخرج الطالب بحكم الحرص محتملا انه اخرى عليه اي على ما ذكر من ان الطالب
بتابع قرضه الى وشيخ المعرة وهي من ديار بكر ابو العلاء صاحب السقط والسرى هو السير بالليل و
التأويب السير بالنهار وهما في موقع الحال على ان المصدر بمعنى اسم الفاعل اي يعجبني ساريا و
مأوبا او في موقع الظرف بتقدير مضاف اي وقت سرى ووقت تأويب قوله وتارة لقصد
الكناية كقول العبد للمولى وذلك لان حصول النظر اليه من المولى في الاستقبال لازم لطلبه النظر منه فعبر
باللازم عن الملزوم بطريق الكناية التي لها حسن في نفسها وقد انضم اليها ههنا نكتة اخرى تزيد في
حسنها وهي رعاية الادب مع المولى بترك صورة الامر قوله وتارة لحمل المخاطب على المذكور اي
المطلوب الذي ذكر فعلا كان او تركا وكون الاخبار حملا للمخاطب على المطلوب ابلغ حمل من حيث انه
يدل على تحقق الامتثال حتى صح الاخبار عنه من حيث الصورة ولما كونه بالطف وجه فمن حيث انه يدل
على ان المخاطب في عينة الطالب بمنزلة ... اعني انه بحيث لا يحب ان ينسب الطالب في كلامه الى الكذب
بحسب الظاهر قوله كما اذا سمعت من لا يحب ان ينسب الى الكذب يعني كقولك تاتيني غدا او لا تاتيني يعني يا...
في الاتيان بالامر او النهي ... ثم نهيت بكلا ينسب مخاطبك الى الكذب في الظاهر ولو قيل
الخبر هنا باق على معناه لكنه استعمل في موضع الطلب لابلغ حمل بالطف وجه لكان في غاية الظهور قوله
وتارة لمناسبات اخر الرواية بجر مناسبات على معنى وتارة يقصد مناسبات اخر غير ما ذكر ولو عطف
على قوله قصد التفاؤل بنصب مناسبات او على قوله لاظهار الحرص مع تقدير لقصد وتارة لمناسبات اخر
وتلك المناسبات كان يقصد الاخبار عن نسبة المخاطب الى ما يكرهه من عدم القصد بالتقوى مثلا

مثل اذا اطلع على الحكم وقصده التقوى تقول فالله اذا قلت وفقك الله للتقوى لم يكن فيه هذه
النسبة نظرا الى الظاهر اللفظ او ان يقصد اظهار انقياد الاسباب كقولك لمن شرب ... كذا بدل اشرب
او اظهار حسن اعتقاد المتكلم بكمال جود المخاطب كقولك اعطيتني في موضع اعطني او ان
يقصد ادخال السرور في قلبه كقولك اعطاك زيد في مكان ليعطك الى غير ذلك مما يهتدي اليه
بالتأمل في المناسبات قوله ولمنزلته كلمة من البلغ لاستغراق النفي وانه مبتدأ من اتى
القرآن وواردة صفتان له والجملة الواقعة بعد الا خبره وهذا الاسلوب اشار الى استعمال
الخبر في موضع الطلب للمبالغة اي لا تعبدون ولا تسفكون وتؤمنون وتجاهدون بمعنى
الطلب جعلت آخذا للميثاق والدلالة على طريق البناء انما يكونان في متعارف الناس بالامر
النهي دون الاخبار والنكتة في العدول الى الخبر اظهار الرغبة في وقوع المطلوب وحمل
المخاطب عليه ابلغ حمل بالطف وجه ووصفه بتحقق الامتثال حتى صح الخبر بوقوعه ولو في
الاستقبال قوله فانظر اي تفكر حتى يتبين لك انه ... ما ذكرناه من ان هذه الاخبار
في موضع الطلب احسن وابلغ من حمل لا تعبدون ولا تسفكون على حذف ان الناصبة
ورجوع المضارع الى الرفع على معنى بان لا تعبدوا وبان لا تسفكوا ومن حمل تؤمنون على
انه كلام مستأنف متأخر في النزول بناء على ما روي من انهم كانوا يقولون لو نعلم احب الاعمال
الى الله لعملناها فنزلت الاية السابقة فمكثوا ما شاء الله يقولون ليتنا نعلم ما هي
فدلهم الله عليها بقوله تؤمنون وههنا بحث وهو ان تؤمنون سواء كان مقارنا
في النزول او متأخرا خبر بمعنى الطلب بيانا لما سبق سواء قدر ههنا سؤال او لا فلا يكون جملة
على التأخر وجها اخر مخالفا لاستعماله في موضع الطلب فتدبر قوله ومن هذا القبيل اي
ومن قبيل الخبر المستعمل في موضع الطلب قول ... من البلغاء اشار الى ان رحمه الله
بر رحمه الله اذا صدر من غير البليغ لم يحمل على نكتة وليس ما تقدم من قوله اعاذك الله من الشبهة
وعصمك من الحيرة ووفقك للتقوى متعينا لما ذكره هنا لان ذلك مثال للدعاء بلفظ الماضي
من عند نفسه وهذا استشهاد لذلك بقول البلغاء الدائر فيما بينهم والنكتة في رحمه الله
التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوع الرحمة او الاتيان بما يحسن استعمالها ... رحمه الله احد ما ذكر
ان كان في صيغة الماضي اظهر قوله ومن الجهات المحسنة لايراد الطلب في مقام الخبر
ذكر لايراد الطلب في مقام الخبر نكتتين ثم عمم بقوله او ما شاكل ذلك عطفا على النكتة الاولى
كما ذكر فيما مر لايراد الخبر في موضع الطلب نكتا اربعا ثم عمم بقوله وتارة لمناسبات اخر قوله

الظهار الى درجة ان الظهار المجنى الرضا الى درجة كان المرضى فى تلك الدرجة مطلوب فان
ذلك هو غاية الرضا كما لا يخفى قال كثير مخاطبا لعزة اسيئى بنا او احسنى لا ملومة لدينا
ولا مقلية ان تقلت اى لا ملومة انت لدينا ولا مقلية اى مبغوضة من قلاه اذا ابغضه وقوله
ان تقلت التفات من الخطاب الى الغيبة احترازا عن نسبة التقلى الى المعشوقة بطريق المخاطبة
قوله فذكر لفظ الامر بالاساءة ثم عطف عليه بلفظ او الامر بضد الاساءة يريد ان المعنى على
الاخبار اى انا راض بتعليلك فى حقى لا الومك اسات الى او احسنت لا ابغضك وان ابغضت
قوله تنبيها بذلك اى بعطف الامر بضد الاساءة بلفظ او على الامر بالاساءة على ان ليس
المراد بالامر الايجاب وذلك لان الامر بالشئ على وجه الايجاب المانع من الترك مع الامر بضده
معطوفا احدهما على الاخر باو المقتضية للتخيير لا يتصور **قوله** لكن المراد هو الاباحة لنا بانه
كون الامر بمعنى الخبر بل هو تقريب له من المعنى الخبرى وتبعيد عن الالتزام الذى لا يناسب هذا المقام
قوله فاعلم كل ذلك حال من قوله ذكر لفظ الامر مع ما فى حيزه و **قوله** مزيد الرضا الشان
الى درجة مطلوبية المرضى كما مضى و **قوله** او توخى الظهار نفى ان يتفاوت جوابه عطف على
قوله لتوخى الظهار مزيد الرضا لكنه نكتة اخرى لايراد الطلب فى مقام الخبر ليست داخلة فى النكتة
الاولى اعنى الظهار معنى الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب كما توهمه من جعل المعطوف والمعطوف
عليه تفصيلا للنكتة الاولى والمراد ان كلام كثير محمول اما على توخى الظهار معنى الرضا الى درجة
المطلوبية واما على توخى الظهار نفى ان يتفاوت جواب الداخل تحت لفظ الطلب اى الامر تفاوته
اى يتفاوت فى ذلك الداخل وقوعا كما فى الاساءات وعدم وقوع كما اذا احسنت وذلك الجواب الذى لا
يتفاوت هو انا لا الومك ولا ابغضك بل اثنى على محبتك كانه يطلب منها ان تمتحن وتنظر فى حاله
اوتحس وتنظر فى حاله حتى يتبين لها ثباته على محبتها بحيث لا يتغير عن ذلك اصلا وتجعل
خمية يتفاوته لجعلها الها اختارت محالا وصيلا و **قوله** كما تقول تمثيل آخر للنكتة الثانية وقد
ثما فى البيت فانه دائر بين النكتتين كما عرفت و **قوله** ليتبين ثباتك على الصيام صائما
او لم يصم تصريح بان الظهار الثبات نكتة مستقلة برأسها ليست داخلة فى الظهار معنى الرضا
بوقوع الداخل تحت لفظ الطلب فلا تكن فى ذلك على ريبة **قوله** وعليه اى وعلى توخى الظهار
نفى تفاوت الجواب وهو هنا ان الله لا يغفر لهم قطعا بتفاوت الداخل تحت لفظ الطلب وهو
الاستغفار وقوعا وعدم وقوع وكذا الحال فى عدم تقبل نفقاتهم سواء وجد الانفاق طوعا او
كرها ولا يخفى على ذى مسكة انه لا معنى لاعتبار الظهار معنى الرضا فى هاتين الآيتين فكن

لكن فيما حققناه على بصيرة **قوله** من لطائف الاعتبارات يعنى ان مثل كون الداخل تحت لفظ
الطلب محبوبا او مرغوبا فيه او عجيبا او مستغربا فيه تنبيه على ارادة حصوله بلفظ الطلب **قوله**
والامر مبتدأ خبره منخرط اى الامر فى باب التعجب منخرط فى هذا السلك اى سلك ايراد الطلب
فى مقام الخبر والنكتة فيه بعض ما اشير اليه بلطائف الاعتبارات كما ستعرفه وهذا الانخراط انما هو
على قول من يقول ان اكرم بزيد معناه عجب اصله اكرم زيد اى صار ذا كرم فزيد الباء فى
الفاعل ثم عدل الى صيغة الامر تنبيها على ان ذلك الفعل اعنى الكرم مثلا مما ينبغى ان يطلب فيتعجب منه
واما على القول الآخر اعنى ان يجعل اكرم بزيد امرا من اكرمته والباء زائدة فى
المفعول او يجعل امرا من اكرم زيد صار ذا كرم على ان الباء للتعدية فلبس الامر فيها بمعنى
الخبر بل هو على معناه كانه قيل صيره ذا كرم او صفه بالكرم واعتقد انه كذلك ثم استعمل فى
معنى التعجب **قوله** ادعاه من مقتضى كلام ظاهر تعليل لكون اساليب اخراج الكلام لا على
مقتضى الظاهر متفننة اى كثيرة متنوعة جدا فان اساليب الاخراج على مقتضى الظاهر كثيرة بحيث لا
تحصى كما لا يخفى فاذا كان الاخراج على خلاف مقتضاه مرتفعا فى كل واحد منها كانت اساليبه ايضا كذلك
قوله تارة بالتصريح كما فى اواخر فنون الاسناد والمسند اليه والمسند وكما فى اثناء بعض
الحالات الماضية وتارة بالعموم كما فى ايراد امثلة من خلاف مقتضى الظاهر بلا تصريح بانها من خلاف
المقتضى **قوله** عرق فى البلاغة شبه اساليب الاخراج لا على مقتضى الظاهر باشجار طيبة لها
عروق راسخة فى ارض البلاغة يتشرب تلك العروق من موارد سحر البلاغة الا انه اخذ
فى الكلام فعبر عن تلك المطارد بالافانين اى الشعب المتكثرة فكانه جعل العروق متشعبا من الغصن
على خلاف ما هو المعتاد ومن توهم ان فى كلامه قلبا فقد سها اذ ليست العروق والافانين هنا منسوبة
الى شئ واحد كما ترى **قوله** ولا كالاسلوب الحكيم اى والحال انه لا اسلوب فى تلك الاساليب مثل
الاسلوب الحكيم اى هو افضلها وارجحها عرفا واكثرها انشرابا وهذا الاسلوب نوعان آ تلقى المخاطب
بغير ما يترقبه ب تلقى السائل بغير ما يتطلب فمن الاول ما ذكره من قول الشاعر فانه اخبر
فيه بسلوك هذا الاسلوب اى انه اتت المراة مشتكية عنده من مشاق مزاولة القرى ومعالجة الاضياف
والحال انها قدرات الضيفان يحيد ون حول منزله وكانت مترقبة منه ان اجوزلها المساهلة فى ذلك
فتلقيتها بخلاف ترقبته وامرتها بزيادة الجد والتعجيل فقوله تشتكى حال من ضمير اتت وقد
قدرات حال من ضمير تشتكى وكذا فى حال من ضمير قلت و الضيف فى الاصل مصدر يطلق على الواحد والكثير

ومن الثاني اعني تلقي السائل بغير ما يتطلبه بسؤاله قوله تع يسألونك عن الاهلة فان المقصود حمله على انهم سألوا عن السبب الفاعلي للتشكلات النورية في الهلال فاجيبوا بما تري من السبب الغائي تنبيها على ان السؤال عن الغاية والفائدة هو الاليق بحالهم لان دَرَك الاسباب الفاعلية لتلك التشكلات بعيد عن افهامهم هذا والاحسن ما ذهب اليه صاحب الكشاف من ان هذا السؤال كان عن الحكمة حيث قال كانه قيل لهم عدلوا السؤال عن الاهلة والحكمة في نقصانها وتمامها معلوم ان كل ما يفعله الله تع لا يكون الا حكمة بالغة ومصلحة لعباده فدعوا السؤال عنه وانظروا في واحدة تفعلونها انتم مما ليس من البر في شيء وانتم تحسبونها برا وعلى ما ذهب اليه لم يكن في الآية اخراج الجواب على خلاف مقتضى الظاهر ولا شك ان هذا انسب بما روي من ان السائل معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري وانما عبارة ما بال الهلال يبدو دقيقا الى آخره فكما يحتمل السؤال عن السبب الفاعلي يحتمل السؤال عن السبب الغائي ايضا ومن الثاني ايضا قوله تع يسألونك ماذا ينفقون فانهم سألوا عما يُنفقونه فاجيبوا ببيان المصرف تنبيها على ان السؤال عن المصارف اتم لهم فان النفقة لا يعتد بها الا اذا اصابت موقعها مع انه قد ادرج في الجواب بيان المنفق حيث قيل من خير اي هو الذي يكون فيه خير ومنفعة

قوله بتنزيل سؤال السائل هو على صيغة المجهول بيان لكيفية تلقي السائل بغير ما يتطلب وقوله ان يسأل مبتدأ خبره اليق الجملة خبر هو والمجموع صفة موضع لا صفة سؤال بناء على انه بمعنى المسؤول والاضافة بيانية فانه مستبعد جدا وقوله اليق بحال اي بحال السائل كما في الآية الاولى او اتم له اي للسائل كما في الآية الثانية قوله وان هذا الاسلوب الحكيم اشار به الى الجنس هذا الاسلوب المعين منه على طريقة قوله عليه السلم يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد ومثله قليل في الاستعمال ونظيره ان يقال هذا الحيوان الناطق اشارة الى نوع الانسان ولو قال هذا الاسلوب واشار به الى الاسلوب الحكيم لكان اظهر وقد يجعل الحكيم صفة لهذا بعد ما وصف بالاسلوب فيرجع الكلام الى ذلك الاظهر فتامل قوله لرقبا صاد في المقام اي لطابقه مطابقة تامة وقوله من نشاط السامع بيان لما سلبه قدم عليه وليست كلمة من هنا تبعيضية كما في قولك تزوجت من عطفه وحرك الساكن من نشاطه الا بان يتكلف كون ما سلبه بدلا من المفعول الذي هو من نشاط والوقود الحليم الرزين والمشجور من اثر فيه السحر فجعله متحيرا طائشا والشكيمة في الاصل الحديدة المعترضة في فم الفرس يقال فلان شديد الشكيمة اذا كان قوي النفس ابيا وفلان لين الشكيمة اذا كان بخلاف ذلك الخارجي هو القبعثرى كان من الذين خرجوا على علي كرم الله وجهه حين رضي بالتحكيم

بالتحكيم والسخيمة الضغينة والغلظان اعني الالف والسكون تنازعا في الفاعل اعني غيران سمره والادهم القيد والفرس الاسود والاشهب الفرس الابيض في الشهبة وهي البياض الذي غلب على السواد متغايبا اي مظهرا من نفسه الغباوة مبرزا اي مخرجا وما جالا ان من فاعل في ترك العطف بينهما لان التغاير باعتبار ما تقدم على قال من قول الحجاج والابراز باعتبار ما تأخر عنه من قول الخارجي ولا تشارك بين هذين القولين فناسب ذلك ترك العطف بين الحالين وقوله متوصلا حال ثالثة معطوفة على مجموع الحالين السابقين اي متوصلا بما ذكر من التغابي والابراز الى ان يرى الحجاج والامرة بالكسر الامارة يقال اصفده اي اعطاه من الصفد بالتحريك وهو العطاء وصفده اي قيده من الصفاد بالكسر وهو ما يوثق به والوعد عام فاذا قوبل بالايعاد اختص بالشر تعين للخير قوله ولكن عطف على مقدر اي خذ ما ذكرناه ولكن مستقلين حال من ضمير كلامنا وقوله منه بيان لما نحن فيه فيكون حالا من المجرور وقد قدم عليه اي اذا قضينا الوطر من ايراد ما نحن منتصبون له وبصدد بيانه من علم البيان وتبيانه الا فقد في التعرض للعلمين هو تعرضه لخصوص مقام الاستدلال وما يتعلق بالمنظوم من العروض والقوافي فانه استيناف اقدمنا عليه نظرا الى تتميم المراد منهما بحسب المقامات ولذلك قيد ختم الكلام في علم المعاني بالآن وقد فرغنا بحمد الله تعالى عن شرح فوائده بابلغ تبيان ومن الله التوفيق وعليه التكلان في تبيين الكشف عن فوائد علم البيان فانه هو الموفق والمستعان

قال الفصل الثاني في علم البيان

اراد ان هذا الفصل في ضبط معاقد علم البيان والكلام فيه على قياس ما ذكر في فصل علم المعاني الا انه اختصر العبارة تعويلا على ما سلف منه كما اشرنا اليه في صدر الفصل الاول قوله والخوض فيه اي في علم البيان يستدعي تمهيد قاعدة لينضبط بها الحيثية المعتبرة في موضوع هذا العلم فان التراكيب الخبرية والطلبية فانها من حيث اختلافها في وضوح الدلالة على ما يفاد بها من المعاني موضوع لعلم البيان على ما مر في المقدمة وقد توهم بعضهم ان موضوعه الدلالات المختلفة في مراتب الوضوح لنظره كون معاقده مضبوطة في فصله الى ضبط معاقد علم المعاني في فصله ولم يشعر ان علوم الادب باحثة عن احوال الالفاظ العربية كما بين ذلك فيما اوردناه في صدر القسم الثالث من تعريفها وتقسيمها الى اقسامها المشهورة فيما بينهم ولا يجب ان يكون تمايز موضوعات العلوم بالذوات بل ربما يكتفي في تمايزها بالحيثيات

وايضا علم البيان بحث عن احوال المجاز والكناية ولا شك انهما من قبيل الالفاظ دون الدلالات واذا
ادعوا ان التشبيه من مقاصده حقيقة كان بحثه عن احوال ما يدل على التشبيه من الالفاظ قوله ومعنى ان
محاولة ايراد المعنى الواحد يريد بالمعنى الواحد معنى واحدا مركبا روعي فيه مطابقة مقتضى الحال الا اعتبار
تركيب المعنى فلما عرفت منا انه لم يجوز كون الالفاظ المفردة معينة للسامع معانيها الافرادية حذرا من
لزوم الدور كما هو المشهور ولا اعتبار رعاية المطابقة فلما قرر من ان علم البيان شعبة من علم المعاني
لا انه باحث على وجه كلي عن كيفية افادة التراكيب لخواصها التي يبحث في علم المعاني عن افادتها اياها
والباء في قوله بطرق متعلقة بايراد المعنى وفي قوله بالزيادة متعلقة بمختلفة واقتصر على ذكر
مراتب الوضوح زيادة ونقصانا لما قرر في حد البيان من ان الخارج من هذه المراتب مردود قطعا و
الباء في قوله بالدلالات اما ان يتعلق بايراد المعنى ايضا فيكون الايراد المقيد بالطرق الاول اعني
قوله بطرق عاملا في الظرف الثاني اعني بالدلالات على طريقة قولك اكلت من بستانك من
العنب لان الاول المبتدأ من البستان ابتدأ من العنب فلا يكون تماميته اعني تعلق حرفي جر
بمعنى واحد بفعل واحد بلا اتباع كقولك مررت بزيد بعمرو واما ان يتعلق بمختلفة فان قوله غير
بمعنى لا لتمكين نكاته لا اضافة ولهذا جاز انا زيدا غير ضارب وان لم يجز انا زيدا مثل ضارب لامتناع
عمل المضاف اليه فيما تقدم على المضاف ويؤيد هذا الوجه بحسب المعنى وان اختلف الجار قوله
فيما بعد وانما يمكن في الدلالات العقلية وقد يجعل قوله بالدلالات ظرفا مستقرا حالا من ايراد
المعنى وانما ترك التانيث في غير ممكن مع كونه خبرا عن المحاولة اما لان المقصود كون الايراد المذكور
غير ممكن الا انه اقحم لفظ المحاولة مبالغة وتنبيها على ان طلب المحال من العاقل كالمحال واما لان
تانيث المصادر قلما يلتفت اليه لكونها مأولة بالفعل مع ان واما لانه جعل لفظ ممكن في عداد الاسماء
قوله فانك اذا اردت تشبيه الخد تعليل لقوله غير ممكن فان قلت المثال الجزئي لا يثبت قاعدة
كلية قلت هذه القاعدة بديهية نبه عليها بالمثال تنبيها وايضا اشار بقوله مثلا الى ان
الحال في جميع الامثلة كذلك فاذا تبين حال مثال بوجه علم جريانه في جميع الامثلة على سواء ثبت
القاعدة الكلية بلا شبهة وان كانت نظرية ومثل هذا يتمشى في النظريات تصويرا للبرهان الكلي
في مثال جزئي تأنيسا به قوله امتنع ان يكون كلام اراد بالكلام المركب مطلقا لان قوله خد
يشبه الورد في الجملة تركيب وصفي لا اسنادي وجاز ان يحمل على مصطلح النحاة بان يقدر مبتدأ او
خبر اي هذا خد او الخد هذا وقوله اكمل منصوب على انه خبر يكون وضميره للمعاني اعني خد يشبه الورد

الورد وقوله فانك اذا اقمت تعليل لامتنع اي اذا اقمت مقام كل كلمة منها اي من كلمات الكلام
السابق ما يرادفها اي يرادف تلك الكلمة فالسامع ان كان عالما بكون المرادفات كلها موضوعة لتلك
المفهومات كان فهمه اي فهم السامع لهذا المعنى من المرادفات كفهمه اياه من تلك الكلمات بلا تفاوت
في وضوح الدلالة عليه فان قلت جاز ان يكون الف السامع ببعض الالفاظ المترادفة اكثر
فينتقل في هذه الى المعنى اسرع فيتفاوت الدلالات الوضعية في الوضوح قلت هذا التفاوت
انما هو لاجل التفاوت في تذكر الوضع والمراد ان الدلالات الوضعية بعد التساوي في العلم بالوضع
لا تتفاوت في انفسها لا يقال جاز ان يكون بعض الالفاظ مشتركا دون بعض فيقع هناك
تفاوت في الدلالة مع التساوي في العلم بالوضع لانا نقول لا تفاوت هناك ايضا في نفس الدلالة
بل هناك مزاحم يحتاج في دفعه الى قرينة فاذا دفع ظهر تساوي الدلالتين في انفسهما قوله والا
اي وان لم يكن السامع عالما بكون المرادفات باسرها موضوعة لتلك المفهومات لم يفهم السامع
شيئا من معنى ذلك الكلام اصلا اي لا يفهم ذلك المعنى بالكلية لا واضحا ولا اوضح ولا خفيا ولا اخفى
اما اذا لم يعلم وضع شيء من المرادفات فلا مر ظاهر واما اذا علم وضع بعض دون بعض فلانه لم
يفهم تمام ما هو معنى ذلك الكلام لان الكل ينتفي بانتفاء جزئه فلم يفهم ذلك المعنى بشيء من مراتب
الوضوح ولا بشيء من مراتب الخفاء ايضا وهذا معنى قوله اصلا وهو نصب على المصدر اي انتفى
الفهم انتفاء بالكلية ووجه المناسبة ان الشيء اذا اخذ مع اصله كان الكل وكذا حكم كلمة راسا
وقد يقال الاولى انه ان علم السامع وضع كل منها فهم المعنى بلا تفاوت والا اي وان لم يعلم وضع شيء
منها فلا فهم للمعنى اصلا اي لا كلا ولا بعضا فلا تفاوت ويظهر مما ذكره انه ان علم وضع بعض دون
بعض لم يكن ايضا تفاوت في شيء من البعضين قوله وانما يمكن ذلك اشار بلفظة
ذلك كما يقتضيه مساق كلامه الى الايراد المذكور فانه المحكوم عليه حقيقة فيما سبق بعدم امكانه
بالدلالات الوضعية لا الى التفاوت في الوضوح ولا الى المحاولة وقوله في الدلالات العقلية متعلق
بيمكن وانما عدل فيها عن الباء المناسبة لما تقدم من قوله بالدلالات الوضعية الى كلمة في مبالغة
وتنبيها على ان الدلالات العقلية محيطة بامكان ذلك الايراد فلا يتعداها الى الدلالات الوضعية
وقوله مثلا ان يكون نصب على انه مصدر ليمكن او حال من الدلالات العقلية او نصب بتقدير اعني
ولا يجوز ان يكون الممثل به هو مجموع ما اضيف اليه لفظ مثل بل كثيرا ما يكون مستفادا مما في
حيزه كانه قيل مثلا يمكن امكانا مثل الامكان الذي في هذه الصورة قوله والثاني عطف

في الشيء اي ويكون لشان تعلق بذلك الاخر ويكون لثالث ايضا تعلق به قوله فاذا اريد
التوصل لا يخفى عليك انه لو حذف كلمة اذا مع شرطها واقتصر على الجملة الشرطية التي جعلها جواب
اذا اعني قوله فمتى تفاوتت الى اخره لاستقام الكلام واتضح المرام اذ يتفاوت تلك الثلثة في
وضوح التعلق وخفائه فيتصور التفاوت في طرق افادة ذلك المتعلق به اعني المعنى الاخر الذي تعلقت
به الاشياء الثلثة وسوى تقديره ذكرا اذا كان الاولى به ان يقول فاذا اريد التوصل بها او فاذا اريد
التوصل بكل واحد منها لان التفاوت في طرق افادة المتعلق انما يثبت اذا توصل اليه بتعدد
وكذا صحة التفاوت فيه انما يظهر بذلك لا بالتوصل اليه بواحد منها وقد يقال انه اراد فاذا توصل
بواحد منها يثبت طريق واحد اذا انسب الى طريق آخر تمكن هناك ظهر صحة التفاوت في طريق افادة
ذلك المعنى المتعلق به قوله وخفائه والخفي اراد بهما نقصان الوضوح اعتمادا على ما قرر من تفاوت
على مراتب وضوح الدلالة وتلخيص ما قرره من امكان ذلك الايراد في الدلالات العقلية سواء كان خفاء
في ان المعنى الواحد يتعلق به اشياء متعددة بتعلقها به في مراتب الوضوح بان يكون تعلق
بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة واحدة او اكثر او يكون بعض المتعلقات اقوى او اوضح في نفسه
من بعض آخر فاذا توصل بهذه الاشياء الى ذلك المعنى الواحد كان طرقه مختلفة في وضوح الدلالة
عليه فان كان ذلك المعنى الواحد مركبا فذاك وان كان مفردا ثبت التفاوت في طرق افادة
معنى واحد مركب من ذلك المعنى مع غيره ضرورة ان التفاوت في بعض مفردات الكلام يوجب
التفاوت في نفس ذلك الكلام فقد ظهر امكان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في مراتب الوضوح
في الدلالات العقلية قوله واذا عرفت هذا اي اذا عرفت ان ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة
في وضوح الدلالة عليه انما يمكن في الدلالات العقلية دون الوضعية عرفت ان صاحب علم البيان
لفضل احتياج الى التعرض لانواع دلالات الكلم ليتميز عنده ما يمكن فيه الاختلاف من تلك الانواع عما
لا يمكن فيه فلذلك ينضبط عنده موضوع هذا العلم بان ينضبط له ما هو مقيد له اعني الدلالات المختلفة
وانما قال فضل احتياج لان صاحب علم المعاني مثلا يبحث عن خواص تستفاد من التراكيب
بدلالات مختلفة فله حاجة ما الى معرفة انواعها ليتميز فيما هو بصدده لكنه لا حاجة به اليها في
ضبط ما هو موضوع لعلمه وصاحب البيان يحتاج اليها فيهما معا قوله فنقول شروع في التعرض
لبيان انواع دلالات الكلم واعتبار الوضع في اللفظة اشارة الى ان الوضع عنده انما هو
للمفردات فيكون وضع المركبات راجعا اليه حتى اذا قسم دلالتها الى الانواع الثلثة كان ذلك في

في الحقيقة راجعا الى دلالة مفرداتها وترك تفسير مطلق دلالة اللفظ اعتمادا على الشهرة
وانسياق الذهن اليها كون اللفظ بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء اخر ولكانه قال المفهوم
لم نقل لمعنى اشعارا بان الوضع يتوقف على كون المعنى مفهوما للواضع واما كونه معنى فهو باعتبار
ملاحظة الوضع واقتصر على ذكر امكان الدلالة حيث قال الكن ان تدل لان مجرد الوضع
لا يقتضيها بالفعل بل لا بد معه من استعمال المتكلم وعلم السامع بالوضع وفيه تامل ستعرفه وقوله من
غير زيادة ولا نقصان احتراز عن الالتزام اذا اعتبر زيادة لازم مع ذلك المفهوم او نقصان جزء
من اجزائه منه لم يكن الدلالة حينئذ مطابقة لعدم تطابق اللفظ والمعنى على الوجه الذي اعتبر
في الوضع وقوله بحكم الوضع متعلق بتدل والمراد ان المقتضي لهذه الدلالة هو الوضع
من غير احتياج الى امر يتعلق بالعقل ولذلك سميت وضعية وفي تقييدها بحكم الوضع تنبيه على
اعتبار قيد الحيثية في تعريفها كانه قال المطابقة دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من
حيث انه كذلك فلا ينتقض حدها بدلالتي التضمن والالتزام فيما اذا كان اللفظ مشتركا بين
الكل والجزء او بين الملزوم واللازم كما هو المشهور وانما سمي المعنى الموضوع له اصليا لانه
المقصود بالوضع اصالة وما عداه من الجزء او الخارج تابع له في ذلك وقوله بحكم العقل
متعلق بتدل او مشير الى قيد الحيثية في حدي الدلالتين على قياس ما مر في المطابقة ومعنى
كون الدلالة بحكم العقل ان للعقل مدخلا فيهما الا انه مستقل باقتضائهما فان الدلالة على
الجزء تتوقف على الوضع للملزوم وعلى امر اخر عقلي هو ان فهمه يستلزم فهم اللازم ومن هنا
ترى جماعة يسمون هذه الدلالات الثلث وضعية ويخصون الدلالة العقلية بما لا
مدخل فيه للوضع ولا للطبع كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وذكر
لفظا ايضا في تسمية كل واحد من الاخيرتين بالعقلية دون تسمية الاولى بالوضعية بناء على
ان العقل لما كان فيهما فليس تسميتهما بالعقلية كتسميتهما بالتضمن والالتزام بل ادعى منهما
بخلاف الاولى فان الوضع كاف في اقتضائها فتسميتها بالوضعية كتسميتها بالمطابقة
على سواء ولم يرد بتسمية كل منهما بالعقلية ان اطلاقها عليهما بالاشتراك اللفظي بل اراد ان
ذلك بالاشتراك المعنوي كما في الانسان والفرس يسمى كل منهما حيوانا اي يطلق عليه الحيوان
قوله ولا يجب في ذلك التعلق اي التعلق الذي بين المفهوم الاصلي ومفهوم آخر ان يكون
مما يثبته العقل اي يكون لزوما عقليا بحيث يمتنع ان يدرك المفهوم الاصلي بدون المفهوم الآخر

كما في دلالة التضمن مطلقا وفي بعض الالتزامات كدلالة الاعدام على الملكات وانما تعرض لبيان
حال التعلق دفعا لان يتوهم من تسمية دلالة الالتزام بالعقلية كونها مشروطة باللزوم العقلي
كما ذهب اليه جماعة وذلك لانهم اعتبروا في الدلالة الكلية حيث قالوا دلالة اللفظ على معنى بالوضع
كونه بحيث كلما اطلق فهم منه معناه بعد العلم بالوضع فاشترطوا في الالتزام الاشتراط اللزوم العقلي
ولزمهم خروج اكثر المجازات المستعملة في متعارف اللغة عن الدلالات الثلاث فالتزموا ذلك وقالوا
لا دلالة للفظ الاسد وحده على الرجل الشجاع بل الدال عليه هو المجموع المركب منه ومن القرينة المنضمة
اليه واما علماء العربية فقد اكتفوا في الدلالة بالجزئية وقالوا يكفي كون اللفظ بحيث اذا اطلق
فهم معناه بعد العلم بالوضع فلم يجب عندهم في ذلك التعلق المقتضي لفهم المعنى الا ان يكون عقليا
بل يكفي هناك ان يكون مما يثبت اعتقاد المخاطب اما لعرف عام انه معروف فيما بين الجمهور كما بين الاسد
والجراءة او لغير عرف عام سواء كان عرفا خاصا كما بين التسلسل والبطلان عند المتكلمين او لم يكن
عرفا خاصا كما بين قدام زيد على امر هائل وجرأته وبين احجامه عنه وجبنه وكما بين البخل والجود
في مقام التمليح او التهكم الى غير ذلك من التعلقات المتفاوتة والضابط ان يعتقد المخاطب بين
المفهومين ارتباطا يقع به انتقال ذهنه من احدهما الى الآخر سواء كان ذلك الارتباط مستندا الى العقل
او العرف او غيرهما فيصح امكن للمتكلم اي جاز له ويتيسر ان يطلع من في طبيعة ذلك اي مخاطبه الذي
يعتقد ذلك التعلق المصحح للانتقال مطابقا كان اعتقاده للواقع او غير مطابق يقال امكنني
الشيء اي قدرت عليه قوله واذا عرفت ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة اي على
تراكيب متفاوتة في وضوح الدلالة عليه جعل التراكيب كالمركوبات فادخل عليها كلمة على واطلق عليها
الصور بناء على ان نظم الكلام كالصياغة والمعنى بمنزلة ما يقع فيه الصياغة من الذهب والفضة
فكما ان حسن المصوغ يظهر بصورته كذلك حسن المعنى يظهر بنظم تركيبه ولم يعترف الصور مع تعددها
معنى لانه اذا كرت مثال يعبارات اخرى اعني لفظا طرف فكانها غير مذكور ومن زعم ان
المراد بالصور هنا هو المعاني الاول التي يتوصل بها الى المعاني الثواني التي هي المقاصد
والاغراض مع ان المراد بالطرق فيما سبق هو التراكيب اللفظية قطعا فقد ابعد عن رعاية
الملاءمة مع قوله واذا عرفت قوله ومعنى الانتقال في الدلالة العقلية فانها الانتقال
من معنى الى معنى وجوز عود الضمير الى الدلالات العقلية بناء على ان الانتقال مصدر يتناول
القليل والكثير وان لفظ معنى في الاصل مصدر فيجوز اطلاقه على متعدد فكانه قيل معنى الانتقال

من معان الى معان فان قيل المقصود هنا هو الدلالة العقلية للالفاظ وما ذكر في
تفسيرها قد يتحقق من غير ان يكون هناك لفظ اصلا اجيب بان المراد انها الانتقال من
من معنى اي مما عني باللفظ فلا اشكال واعلم انه قد يفسر الدلالة اللفظية بالانتقال
من اللفظ الى المعنى ويفسر ايضا بفهم المعنى من اللفظ وبفهم السامع منه المعنى وكل ذلك من
المساهلات التي لا تخل بالمقصود وذلك لانه لا شبهة في ان تلك الدلالة صفة للفظ قائمة
متعلقة بمعناه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن فاذا فسرت بالانتقال او بالفهم الواحد
المفهومين لم يلتبس على ذي مسكة ان الانتقال وفهم السامع هو منتهية المعنى ليست صفة قائمة
باللفظ لكنها منبئة ابناء ظاهرا عن حالة قائمة به يعني كونه بحيثية يترتب عليها ما ذكر
قوله كلزوم احدهما للاخر هذه الكاف محمولة بحسب المعنى على طريقة ما يقال العنصر اما
خفيف مطلق كالنار اذ محصله الى ان العلاقة بين المعنيين هي لزوم احدهما للاخر بوجه
من الوجوه اي سواء كان لزوما عقليا او عرفيا عاما او خاصا او اعتقاديا محضا
كما مر وفي تنكير علاقة اشارة الى هذا التعميم ايضا كانه قيل بسبب علاقة ما من العلائق
ولو حمل الكاف على التمثيل وجعل اللزوم اخص من العلاقة لم يترتب عليه الجزاء الذي هو قوله
ظهر لك ان علم البيان مرجعه اعتبار الملازمات على الشرط الذي رتبه عليه اعني قوله واذا
مع ما في حيزه واراد بالملازمات بين المعاني اللزومات بينها يشهد بذلك انه قسم اللزوم
عقيبه الى ان يكون من الجانبين او من جانب واحد واطلاق الملازمة والتلازم ايضا على
معنى اللزوم كثير منه ما يقال بين هذين الشيئين ملازمة متعاكسة او غير متعاكسة ولما
كان الجزء لازما للكل حقيقة وان لم يسمه لازما اصطلاحا كان التضمن كالالتزام معا داخلين في
ضابطة اعتبار الملازمات بين المعاني وان كان اخص في اللزومات في الالتزام الظاهر
فان قلت الذي عرف فيما سبق هو ان ايراد المعنى الواحد على صور مختلفة لا يتأتى
في الدلالة الوضعية بل في العقلية واللازم من هذا ان لا يعتبر الوضعية وحدها لكنه
جاز اعتبارها مع العقلية بان تكون هي ايضا مرتبة من مراتب الوضوح فلم يظهر
ان مرجع البيان اعتبار الملازمات بين المعاني قلت قد سبق منه ان التراكيب التي
يدل بها على معانيها الوضعية فقط بمنزلة اصوات الحيوانات فلا اعتداد بالوضعية
لا وحدها ولا مع غيرها وقد مر فيما اشار اليه في حد علم البيان فتذكر قوله

ثم اذا عرفت لما فرغ عن تحقيق ما هو موضوع البيان اعني الدلالة المختلفة في الوضوح في
الدلالة العقلية بنوعيها شرع في ضبط مجملات اصول هذا الفن ليزداد بصيرة الطالب في تحصيله
كما فعل مثل ذلك في اوائل الفصل الاول قوله كالذي بين الامام والخلف بحكم العقل اراد ان العقل
يحكم بان ما له احد هاتين الجهتين من الاجسام كانت له الجهة الاخرى قطعا ولم يرد ان تعقل احد هاتين
آخر يستلزم تعقل كون الاخر خلفه فانه باطل قطعا الا ترى ان الشخصين المتواجهين كل منهما امام الاخر
ثم تعقل كون الشي متقدما على غيره يستلزم تعقل كون ذلك الغير متأخرا عنه لانهما متضايفان متلازمان
وجودا وتعقلا واما الامام بمعنى الجهة فانه متضايف لذلك الامام لا للخلف الذي هو يلازمه وجودا فقط
وانتقال الذهن من الامام الى الخلف كانتقاله من السواد الى البياض قوله بحكم الاعتقاد اي بحكم الاعتقاد
الناشئ من العرف العام اذ جرت عادة الجمهور وتعورف فيما بينهم ان طويل القامة اذا كان له نجاد
انه علاقة سيف كان طويلا وبالعكس والعلم يستلزم الجوة استلزاما كليا بحكم العقل دون العكس والاسد يستلزم
الجراة استلزاما كليا بحكم الاعتقاد الناشئ من تعارف الناس بالعكس قوله ظهر لك ان مرجع علم البيان
اعتبار هاتين الجهتين سوجواب لقوله ثم اذا عرفت وير د عليه انه لا مدخل لمعرفة انقسام اللزوم في
تسميته هذا الظهور اذ يكفيه ان يقال اذا تصور لزوم بين شيئين كان احدهما ملزوما والاخر لازما
فالانتقال اما من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم فظهر ان مرجع البيان اعتبار هاتين الجهتين
فقد يجاب بان الانتقال من اللازم انما يمكن اذا كان ملزوما ايضا كما سيذكره فكانه قال هنا
وجه الانتقال من اللازم بحدها هو ملزوم الملزوم فيثبت لذلك التقسيم خلية ما في هذا الظهور قوله ولا
يتركب المشهور في النسخ المعول عليها ضم الياء مثل رابه بمعنى رابه اي اوقعه في ريبة وشك وقد
يروى بفتحها ايضا والمقصود ان النظر لا طائل للانتقال من احد الطرفين الشي الى الاخر كما في المثال
المذكور يوهم ان هناك جهة ثالثة فلا يحصر مرجع البيان في تينك الجهتين لكنك اذا تاملت عرفت ان
مرجع هذا الانتقال الى ما ذكر من الانتقالين لتركبه منهما فانه اذا سمع لفظ البياض مطلقا تبادر
الفهم الى الكامل افراده فينتقل منه الى ملزومه الذي هو محله اعني الثلج ثم ينتقل منه الى لازمه الاخر اعني البرودة
فلا يخل الانتقال الواحد فرد سوى ما ذكرنا ولقائل ان يقول اذا اجتمع هذان الانتقالان في لفظ واحد
لزم ان يجعل مجازا وكناية معا فان البياض الى الخلف وقيل يترجح في احدهما فقط فقد احتيج في ذلك
التاويل المتمم له جدا والفاء في قوله فرجع ما ذكر تعليل للتفرع عن الاراءة اي لا يرتكب لان مرجعه ما ذكر
قوله وقد سبق ان اللزوم دفع لان يتوهم ان البنات ليس لازما للغيث ليحمل عليه لا زم له بوجه من الوجوه

الوجوه التي اشرنا اليها فلذلك كان النافي ارادته بلفظ الغيث وان لم يكن لا زما له لزوما عقليا
ومما كان المثال المذكور اعني قوله رعينا غيثا توضيحا للفاعلة بان الانتقال في
المجاز انما هو من الملزوم الى اللازم صحيحة اولا ثم اشار الى دفع ما يرد على الفاعلة بقوله واما
نحو قولك امطرت السماء نباتا اي غيثا واراد بقوله فصل جميع المجاز الكلام المشتمل على بيان
ترجيح المجاز على الحقيقة والكناية على التصريح وان لم يكن معنونا بفصل ومحصول ما يتعلق
عليه ذلك الفصل من كيفية تخالط سواء الانتقال من اللازم الى الملزوم معتين بعمومه مساواة
اذ لا يتصور انتقال من العام بما هو عام الى الخاص بل لا بد ان يعتبر معه ما يصيره مساويا له
وعند التساوي يكونان متلازمين فيكون الانتقال من اللازم الى الملزوم بمنزلة الانتقال من
الملزوم الى اللازم فينخرط بهذا الطريق نحو امطرت السماء نباتا في سلك رعينا الغيث في جعله
نحو امطرت السماء نباتا من المجازات المنتقل فيها من اللازم الى الملزوم لا من المجازات التي ينتقل
فيها من الملزوم الى اللازم تنبيه على انه يريد بالملزوم المستتبع وباللازم التابع وباللزوم التبعية
اذ لو اريد باللزوم امتناع الانفكاك بوجه من الوجوه السابقة كان النبات ملزوما عرفيا للغيث
كما انه لازم له ايضا كذلك فلم يتجه السؤال ولا احتيج الى ما اعترف بانه تكلف وتكثير وما انضبط
بان الانتقال في المجاز دائما من الملزوم الى اللازم وفي الكناية بالعكس ولو اعتبر اللزوم بمعنى
امتناع الانفكاك في الجملة فحكم بان الانتقال مطلقا من الملزوم الى اللازم واقتصر في الفرق
بين المجاز والكناية بان المجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي دون الكناية كما فعله غيره لكان اصوب
قوله وان الكناية بكسر الهمزة عطف على قوله فان المجاز وقوله فلا يصار بيان لكون
طول القامة ملزوما لطول النجاد وفيه ايضا تنبيه على ان الملزوم واللازم هو المستتبع والتابع الا ترى
ان طول النجاد اولى بان يكون ملزوما لطول القامة من عكسه اذا اريد باللزوم امتناع الانفكاك
في الجملة قوله فلا علينا اي اذا كان انصباب علم البيان الى الغرض للمجاز والكناية المتمايز
بان الانتقال في احدهما من الملزوم وفي الاخر من اللازم فلا باس علينا ان نتخذ كلا منهما
اصلا على حدة فانه لا انسب بذلك التمايز ولا اليق بحسن التعليم قوله واذ لا يخفى شرط
جوابه فلا عتب علينا الفوقاني بتنازل لا عتاب على الوهم والمطلوب بيان وجه تقديم المجاز على
الكناية في تقرير مباحثهما وهو ان الكناية نازلة من المجاز منزلة المركب من المفرد وذلك
ان الانتقال في المجاز من الملزوم الى اللازم وهذا طريق واضح بنفسه لا يحتاج فيه الى ان يعتبر معه

امر زائد على اللزوم الذي باعتباره كان الملزوم ملزوما واللازم لازما والانتقال في الكناية
من اللازم الى الملزوم وهذا الطريق غير واضح في نفسه بل يحتاج فيه الى بيان بعين امر زائد على ذلك اللزوم
وهو كون ذلك اللازم مساويا للملزوم او اخص منه حتى يصير كالملزوم للملزوم لما مر من ان العام
عاما لا يتصور منه الانتقال الى خاص معين وفي قوله وهو العلم بكون اللازم مساويا مسامحة لان المعتبر
هناك هو المساواة او الاخصية لا العلم باحدهما وانما يجوز كون اللازم اخص بناء على ما مر من ان المراد
باللازم هو التابع وقد يكون اخص من متبوعه ولا يخرج بذلك عن كونه لازما بوجه من الوجوه المعتبرة
عند ارباب اللغة لا يقال اذا كان اللازم اخص كان الملزوم اعم فلا يكون طريق الانتقال في
المجاز واضحا في نفسه بل يحتاج فيه ايضا الى اعتبار امر زائد يجعل الملزوم مساويا او اخص لانا نقول
المتبوع هو الاصل فاذا حصل في الذهن فالظاهر الغالب ان يلاحظ معه تابعه وان كان اخص بخلاف
التابع فان قلت فقد يكون الانتقال في المجاز من التابع كما في امطرت السماء نباتا فلا يكون
واضحا بنفسه قلت قد عرفت انه تكلف في مثل ذلك ادراج التابع في حكم ما هو متبوعه هذا وقد
كون اللازم اخص انما هو في اللزومات الجزئية دون الكلية ورده بانه لم يعتبر اللزوم الجزئي فيما تقدم حيث
لم يجعل العلم لازما للحبوب فتامل والاصوب ان يتمسك في تقديم المجاز على الكناية بانه ينافي ارادة
المعنى الاصلي دونها فتنزل منها منزلة المفرد من المركب قوله ثم ان المجاز يريد به ان يبين
ان التشبيه اصل ثالث من اصول هذا العلم مع وجوب تقديمه على الاصلين الآخرين ولما كان احد الاصلين
المذكورين هو المجاز لا الاستعارة وكان المبني على التشبيه هو الاستعارة دون المجاز مطلقا صدر
الكلام بذكر المجاز وعقبه بانه اراد به الاستعارة فالضمير في قوله من حيث انها المجاز يتناول الاستعارة
وقوله من فروع التشبيه خبر انها وقوله لا يتحقق بتانيث الضمير خبر ثان او بيان للخبر الاول
وقوله يستدعي بتانيث الضمير ايضا خبر ان المجاز وقوله من حيث تعليل للتدعي قدم عليه
معلله وانت خبير بان ما قرره يستدعي تقديم التشبيه على الاستعارة وجوبا وعلى المجاز
مطلقا استحسانا كيلا يقع الفصل بين انواع المجاز واما اخذه اصلا ثالثا فلا يستدعيه
اصلا بل الواجب ان يجعل مقدمة خارجة عن مقاصد هذا الفن ويؤيده ما قيل من ان
دلالة التشبيهات من حيث هي تشبيهات دلالة وضعية لا عقلية واعتذر عن ذلك بانه وان
كان في الحقيقة مقدمة خارجة لكنه لكثرة مباحثه وافادته وعموم تفاصيله واحكامه وتشعب
فروعه كما اشار اليه بقوله من فروع التشبيه وقوة نفعه في المطالب البيانية كما سيشير اليه [illegible]

ارتقى عن ان يجعل مقدمة فلدفع الضرورة اتخذه اصلا ادعائيا لا حقيقيا ولا يذهب عليك
ان هذا التكلف انما يرد اذا اراد المص ترويجه بالمبالغة في العبارة حيث قال ههنا فلا بد من ان نأخذ
اصلا ثالثا مع انه قال في الاصلين الحقيقيين فلا علينا ان نتخذهما اصلين والصواب في
هذا المقام ما حققه بعض مشايخنا وهو ان اللفظ بتوسط الوضع انما يفيد المعنى الموضوع
او ما له علاقة معه بحيث ينتقل الذهن من الموضوع له اليه في الجملة وهو المسمى عندهم باللازم
فاللفظ ان استعمل في الموضوع له كان حقيقة وان استعمل في لازمه فاما ان يكون هناك علاقة
المشابهة وغيرها فعلى الاول ان كان معه قرينة تنافي ارادة المعنى الموضوع له كان استعارة
وان لم يكن كان تشبيها وعلى الثاني ايضا ان كان معه تلك القرينة المانعة كان مجازا مرسلا
وان لم يكن كان كناية فاصول علم البيان اربعة فاذا ضمت الاستعارة الى المجاز المرسل للاشتراك
في مطلق المجاز صارت ثلثة ويظهر من هذا ان التشبيه اصل حقيقي من اصول هذا الفن الا ان
له مراتب متفاوتة في الوضوح وان فيه من النكت واللطائف البيانية ما لا يحصى كما يشهد
له قوله فهو الذي اذا مهرت فيه ملكت زمام التدريب في فنون السحر البياني وما يقال
من ان المقصود الاصلي في التشبيهات هو المعاني الوضعية فقط ليس بشيء فان قولك
وجهه كالبدر مثلا لا تريد به ما هو مفهومه وضعا بل تريد بان ذلك الوجه في غاية الحسن ونهاية
اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوضعي ولا شك ان التشبيه مع كونه
اصلا حقيقيا مقدمة للاستعارة ايضا فاستحق التقديم قطعا قال الاصل الاول
قد علم آنفا ان كل واحد من المجاز والكناية والتشبيه اصل من علم البيان ومقتضى ذلك ان يقول
ههنا الاصل الاول من علم البيان هو التشبيه او يقول البحث عن الاصل الاول هو الكلام في التشبيه
لكنه لما جعل مقاصد الفصل الثاني اصولا ثلثة جعل ايضا عباراته سوى المقدمة اصولا ثلثة
بمنزلة الفصول والابواب في الكتب اطلاقا لاسم المدلول على الدال على قياس ما سبق منه في
الفنون الاربعة من قانون الخبر فلذلك قال الاصل الاول من علم البيان اي من فصله في الكلام
في التشبيه قوله واشتراكا عطف على طرفين وقوله مثل ان الغضب صفة الاشتراك اما نحو وامع قوله
وافتراقا قوله او بالعكس اي الاولى ان يكون الامر بعكس ما ذكر وهو ان يشتركا في الصفة
ويختلفا في الحقيقة اما في تمامها كطويلين جسم وخط او في بعضها كطويلين انسان وفرس
[illegible] ذكر الثاني لانه ابعد من الاول في ان يعد اختلافا فانه الحقيقة وليس فيه ذكره على سبيل التمثيل

دعوى حصر حتى ينتقض بالاشتراك في بعض الذاتيات والاختلاف في الحقيقة وقوله صفة تغيير
وطولا بدل منه او نصب بتقدير اعني وكذا الحال في حقيقة وانسانا قوله والا اي وان لم يكن بين
الطرفين اشتراك من وجه وافتراق من اخر لم يصح التشبيه لانك خبير بما يدل على عدم صحته وهو ان
ارتفاع الاختلاف الخ ثم انه قدم في البيان التنبيه على بطلان عدم الافتراق الذي هو لازم للتشبيه
خارج عن مفهومه وحاصل ما ذكره ان ارتفاع الاختلاف بين الطرفين من جميع الوجوه حتى
التعين الذي هو ادناها يابى التعدد واذا لم يكن تعدد لم يكن هناك الا شيء واحد وقد يبطل
التشبيه الذي هو وصف الشيء بمشاركة المشبه به في امر لان الشيء الواحد لا يتصف بنفسه اي
بمشاركة نفسه في امر ضرورة ان المشاركة في امر انما تعقل بين شيئين متغايرين في بادي في ذلك
الامر ايضا وان ارتفاع الاشتراك بينهما ينفي ان يكون التشبيه طلبا لوصف الشيء بالمشاركة حيث لا
مجال للوصف بها اصلا فيكون باطلا ايضا قوله وان التشبيه عطف على فاعل لا يخفى اعني قوله ان التشبيه
مستدع وكذا وان حاله يعطف عليه ايضا وقوله هذا العذر المجمل لا يحوج جملة معترضة لقوله لا يخفى قررها
بما لا ينبغي عليه قوله انما المحوج الخ والمعنى ان هذا العذر المجمل وان استغنى عن دقيق النظر وكفاه
ادنى تنبيه على بعض لما احتاج هذا التوضيح كما قر لكن تفصيل مضمونه ما عدا الافتراق محوج الى الانظار
الدقيقة وسواء في ذلك المضمون طرفا التشبيه وما عطف عليه وانما قال او غريبا بدل او بعيدا تنبيها
على ان بعد التشبيه يوجب غرابته كما ان قربه يوجب ابتذاله وعدم غرابته وجعل النظر في كل واحد من المطالب
الاربعة نوعا عليحدة رعاية لحسن البيان وجودة التعليم قال النوع الاول
قدم هذا النظر على الانظار الثلثة الباقية لان المشبه والمشبه به هما العمدة في التشبيه
فان وجه الشبه يكون امرا مشتركا بينهما والغرض منه يعود اليهما وحال التشبيه صفة لما هو منتزع
عليهما وحصرهما في اقسام اربعة الاول ان يكونا مستندين الى الحس اي مدركين باحدى الحواس
الخمس الظاهرة المشهورة واورد له امثلة بعدد تلك الحواس وقوله كالخد عند التشبيه بالورد اراد به
كالخد والورد عند تشبيه الاول بالثاني وقس على هذا سائر الامثلة والاطيط صوت الغبيط والغراير
جمع غرارة بالتشديد قوله بالعنبر اي برائحة العنبر وكالريق اي وكطعم الريق عند التشبيه
بطعم الخمر وكالجلد اي وكلين الجلد الناعم عند التشبيه بلين الحرير فقد تسامح في العبارة لظهور المراد
وجاز ان تنال في الكلام على ما تعورف بين الناس من قولهم شممت العنبر وذقت الريقة
والخمر ولمست جلده والحرير فقد عدت هذه الاجسام محسوسة بالشم والذوق واللمس

مع ان المحسوس بهما ما حل فيها من الكيفيات قوله واما يستند الى الخيال المستند الى
الخيال الى المعدوم الذي يركبه المتخيلة من المحسوسات المتادية من الحس الظاهر الى الخيال فهو و
ان لم يكن محسوسا بنفسه الا ان كل واحد من الامور التي تركب هو منها محسوس كاعلام ياقوت
منشورة على رماح من زبرجد فانها ليست محسوسة بذواتها بل باجزائها واما الشقيق فهو معصفر حقيقة
نسب الى ف في قوله كالشقيق اضافة على المثل به وانما ذكر اشارة الى السبب الذي هو سيانه القرن
بفتح القاف والراء جبل يشد به بعيران والملزود المشدود من الزود الشد والصعدة والزا
ترف الخياليات في قرن الحسيات فسر الحسي بما يدرك هو او مادته باحدى الحواس الظاهرة
وانما اورد كلمة اما لانه لما ذكر الحسي وكان المستند الى الخيال قريبا منه كان مظنة ان يتردد
فيه السامع ان حاله ماذا هل يعد قسما براسه اولا وقد تحقق كما سبق على امثلة قوله الثاني ان يكونا
مستندين الى العقل اي مدركين به واورد له مثالا واحدا الثالث ان يكون المشبه معقولا والمشبه به
محسوسا واورد لامثلة ثلثة اشعارا بكثرة تشبيه المعقولات الخفية بالمحسوسات الظاهرة
الرابع عكسه واقتصر فيه على مثال واحد تنبيها على قلته نظرا الى الاصالة قوله واما الوهميات
اراد بالوهمي ما لم يكن هو ولا مادته ووصفه بكونه محضا اعلاما بانه صورة يخترعها الوهم من
عند نفسه باستعمال المتخيلة من غير ان يركبها من المحسوسات كما في الخياليات فان المنية
حيث كانت مهلكة بلا تفرقة بين نفاع وضرار شبهت في ذلك بالسبع فاخترع لها الوهم صورة
تكون الة لها في هذا الاهلاك شبيهة بالمخلب او الناب المختصين بالسبع وكذا الحال في تشبيه
الاشياء وتدل عليها كالانسان فتخترع لها الوهم صورة هي الة لها في ذلك شبيهة باللسان
ولقد احسن من قال الوهمي ما لم يدرك هو ولا مادته بالحواس الظاهرة مع انه لو ادرك
لم يدرك الا بها اذ قد ميزه بذلك عن العقلي المحض وعن الوجداني ونبه ايضا على ان ليس
المراد بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم كما انه ليس المراد بالخياليات الصور
المرتسمة في الخيال الحق الوهميات والوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة بالعقليات
قسيم العقلي بما لا يكون هو ولا مادته مدركا بالحس الظاهر فيقابل الحسي المفسر بما تقدم
وتعين ان المدركات باسرها فنظر باعتبار الطرفين في تلك الاقسام الاربعة قوله
فاعرفه اي فاعرف كون الوهميات والوجدانيات ملحقة بالعقليات كما عرفت كون
الخياليات ملحقة في قرن الحسيات والفائدة في ذلك تقليل الاقسام وتسهيل الامر الضبط

غير متوجه

الذي هو تشبيه المعقول بالمحسوس

فقدمه على النظر في الغرض

النوع الثاني

على المتعاطفين للمرام

لان وجه الشبه داخل في مفهوم التشبيه كالطرفين دون الغرض واشار قبل الشروع في تقسيمه الى
مقدمة نافعة فيه وهي ان وجه الشبه يحتمل تفاوتا كثيرا ومجمل هذه المقدمة ان وجه الشبه
اما حقيقة لطرفيه سواء كان تمامهما او بعضا منهما واما صفة لهما والصفة اما حسية اي مدركة
بالحواس الظاهرة واما عقلية والعقلية اما حقيقية اي موجودة في الخارج
واما اعتبارية لا وجود لها فيه والحقيقية اما ملتئمة من اجزاء مختلفة واما بسيطة وبسبب
كذلك في الصفة ايضا امر جها امرا واحدا او اكثر ولنرجع الى تفصيلها فنقول قوله لما كان
التشبيه جاز مجرى الشرط وجوابه ما سنعرفه وضمن الخبر معنى متردد فلذلك قال بين ان يكون
الاشتراك في الحقيقة وبين ان يكون الاشتراك في الصفة بترك لفظة في الى لفظة بين وادخل لفظة في
التشبيه على الاشتراك في الحقيقة والاشتراك في الصفة بناء على انه اراد بالحقيقة هنا معنى الذاتي
مطلقا اعني ما لا يكون خارجا فتقابل الصفة قطعا ولذلك مثل بجسمين ابيض واسود على الاطلاق
مع ان الجسمية بعض من تمام حقائق الاجسام والاشتراك في الحقيقة المذكورة في صدر الاصل
الا ان الراجح الاشتراك في تمامها فلذلك مثل هناك بالانسان والفرس للمختلفين في الحقيقة
ولفظ مثل نصب على انه حال من فاعل ان يكون اي مثل اشتراك جسمين في الجسمية وافتراقهما
في البياض والسواد قوله وكذا مثل الفرس ومرسن لما كان في اشتراكهما في حقيقة واحدة نوع
خفاء فصله وبين ان حقيقتهما هي العضو المخصوص الذي هو طرف الشم وان افتراقهما بصفتين
اعتباريتين هما الاختصاص بالانسان والاختصاص بالمرسونات اي الحيوانات التي يجعل
الرسن في انوفها وصرح بلفظ الاتصاف تنبيها على ان الاختصاصين خارجان عن حقيقتهما
المذكورة لا يقال قد علم مما ذكره في فصل المجاز الذي لا يفيد ان الانف والشفة والرجل
مطلقة تتناول الانسان وغيره وان المرسن والجحفلة والحافر مختصة بغيره من الدواب فالصواب
ان يقال انهما يفترقان بالاختصاص بالمرسونات وعدمه لانا نقول ما ذكره هناك من
الاطلاق انما هو بحسب اصل الوضع وما ذكره هنا من الاختصاص بالانسان انما هو بحسب الاستعمال
الطارئ على اصل الوضع فلا منافاة وفيه تنبيه لا لافتراق في الحقيقة بجوهر وعرض للاشتراك في
شيء من الذاتيات اعني الجسم والخط تأييدا لما ذكرنا من انه اراد بالحقيقة هنا معنى الذاتي
مطلقا قوله والوصف ابلغ بتقسيم الوصف مع تأخره في الذكر لكونه ادق وفروعه اوفر واكثر

وقوعا في وجه الشبه وفي هذا الكلام حذف تقديره وجنس اخصر الوصف بخلاف ودل عليه بذكر
بعد الوصف اعني قوله حسي اخصر وكذا الحال في قوله والعقلي ايضا لما انحصر انه ولما انحصر العقلي فهما
شرطان معطوفان على الشرط الاول اعني قوله لما انحصر التشبيه وجواب الكل واحد اعني قوله ظهر لك فاذا كان فلا
ان في عبارته اصلا قوله كالكيفيات الجسمانية اراد بها الاوصاف الجسمية لا المصطلح عليها
هو من مقولة الكيف ولذلك عممها الى ما هو من تلك المقولة قطعا كالمقادير والحركات ولفظ مثل مجرور على
انه بدل من الكيفيات وقيل منصوب على انه حال منها وذكر لفظ الاتصاف تصريحا بانها اوصاف
مثلا الممثل بها يجب ان يكون من نوع اضيف اليه مثل وقدم الالوان لكونها مبصرة بالذات كالاضواء وكانها
جعلها داخلة في الالوان كما زعمه بعضهم فلم يصرح بها وذكر الاشكال والمقادير والحركات على ترتيبها
في الابصار من المبصر بالذات والشكل هيئة تعرض للمقدار من حيث انه محاط بحد واحد او اكثر والمقدار اما
ينقسم اما في جهة وتسمى خطا او في جهتين وتسمى سطحا او في ثلاث وتسمى جسما والاخيران يعرض لهما الشكل دون
الاول فان طرف الخط اعني النقطة لا يتصور احاطته به قوله وما يتصل بها اي بالمذكورات من
الحسن والقبح التابعين للخلقة المركبة من اللون والشكل وغيرهما وكالاستقامة والانحناء
والاستدارة العارضة للمقادير وكالسرعة والبطء والتوسط العارضة للحركات قوله
من الاصوات الضعيفة وصفة الاصوات بعوارض مقابلة اشعارا بانها حقيقة واحدة تختلف بالصور
خارجة عن حقيقتها وذكر لفظ الانواع في الطعوم وفي الروائح اشعارا بان كلا منها حقائق
متنوعة واكتفى عن تعداد انواعها بالشهرة عند الجمهور وقدم في الملموسات الكيفيات الاربع
المسماة باوائل الملموسات اعني الحرارة والبرودة المسماتين بالفاعلتين والرطوبة واليبوسة
المسماتين بالمنفعلتين واعاد لفظة من في قوله ومن الخفة والثقل لكان الاختلاف فقد
يفسران بالمدافعة الصاعدة والمدافعة الهابطة كما في الزق المنفوخ فيه المسكن تحت
الماء وفي الحجر المسكن في الهواء وح كانا ملموسين بلا ريبة وقد يفسران بمبدأي هاتين
المدافعتين فتنعم الاشتباه في ملموسيتهما واراد بما يضاف الى الملموسات المذكورة مثل اللطافة
والكثافة واللزوجة والهشاشة قوله وينبغي ان يكون مستندا الى العقل يريد به ان لا
يكون الوصف مستندا الى الحس كما عرفته فيكون انحصار الوصف في الحسي والعقلي ظاهرا
قوله والعقلي ايضا لما انه كما ان مطلق الوصف انقسم الى الحسي والعقلي كذلك الوصف العقلي
ينقسم الى حقيقي اي موجود في الخارج واعتباري لا وجود له فيه ولفظ مثل بالجر بدل من الكيفيات

والمعرفة ادراك متعلق بالمفرد والعلم ادراك متعلق بالنسبة التامة الخبرية والكرم ايثار الغير بالخير
والسخى افادة ما ينبغى لا لعوض والغرض منه ما جبل عليه الانسان من الاوصاف والخلق ملكة يقتدر
بها على افعاله بسهولة ولما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية لان النسب والاضافات باسرها
لا وجود لها فى الخارج عندهم عطف النسبى على الاعتبارى عطفا قريبا من العطف التفسيرى واورد فى النسبى
امثلة اربعة فان كون الشئ مطلوب الوجود او مطلوب العدم عند النفس وكونه مطموعا فيه وبعيدا
عن الطمع امور نسبية لا وجود لها فيما وصف بها ثم مثل للاعتبارى الذى ليس نسبيا بقوله او يكون وهميا
وهو محض وهو عطف على قوله بكونه مطلوب الوجود وذلك مثل اتصاف السنة وكل ما هو علم بما
يتخيل فيها مثل البياض والاشراق واتصاف البدعة وكل ما هو جهل بما يتخيل فيهما من السواد والاظلام
وبهذا التمثيل ظهر ان العقلى فى وجه الشبه يتناول الوهمى كما يتناوله فى الطرفين على ما مر
قوله ومن المعلوم عندك فهو جملة ابتدائية ليس الواو فيها للعطف لان ما تقدم فى كلام
اعنى الشرط وجزاءه فكيف تعطف عليه كلام تام بل هى للحال فيشمل من قوله والعقلى ايضا
لما انحصر والاولى ان تكون حالا من قوله لما انحصر التشبيه فى الحقيقة والوصف وانحصر الوصف
مطلق فى الحسى والعقلى وانحصر الوصف العقلى فى الحقيقى والاعتبارى والحال ان من المعلوم عندك
ان الحقائق منقسمة الى البسائط وذوات الاجزاء المختلفة وان الصفات ايضا كذلك وكان
الانسب بما فى كلامه ان يقول والحقائق حين انحصرت بينها كذا وكذا الا انه اختار الانقسام فى العبارة
وقوله وذوات اجزاء مختلفة يدل على انه لم يرد بالبسيط ما لا جزء له اصلا بل ما ليس له اجزاء مختلفة
الماهية سواء لم يكن له جزء اصلا او كان له اجزاء متفقة الحقيقة وفائدة قوله هنا فكر ان تحقق
الانحصارات السابقة فى نفس الامر لا يستلزم ان ينظر المخاطب احتمال وجه الشبه للتفاوت بل
المستلزم له ذكر ما ذكر فتذكر قوله فنقول شروع فى التقسيم بعد التنبيه على احتمال التفاوت
والانقسام قوله وجه التشبيه اما ان يكون امرا واحدا لم يرد بكونه واحدا ان لا يكون له جزء
اصلا بل اراد كونه بحيث يعد فى متعارف اللغة امرا واحدا سواء كان حقيقة لا جزء لها كمفهوم
الجوهر مثلا او لها جزء لكن اعتبر اجزاؤها منضما بعضها الى بعض ووضع بازاء مجموعها لفظ
مفرد فانها بهذا الاعتبار تعد امرا واحدا كمفهوم الجسم والحيوان والانسان او كان وصفا واحدا
على احد هذين الوجهين قوله اما حقيقة ملتئمة اى حقيقة للطرفين ملتئمة من كثرة التأم
بحسب اعتبار المتكلم انضمام بعضها الى بعض وتضرع الى مجموعها حتى يعتبر تلك الكثرة بالاخرة كشئ واحد

واحد وقد صرح بهذا المعنى فى الوصف حيث قال واما اوصافا مقصودا من مجموعها الى
واحدة وانما حملنا الالتئام الحقيقة على ما ذكرناه لانه اذا شبه زيد بعمرو فى الانسانية مثلا
كان وجه الشبه امرا واحدا لانه فى حكم الواحد كما انه اذا شبه الخد بالورد فى الحمرة عد وجه الشبه
وصفا واحدا مع تركبه من جنسه وفصله والظاهر انه اراد بكون الحقيقة بسيطة او ذات اجزاء
مختلفة وبكون مرجع الوصف امرا واحدا او اكثر على ما ذكره اولا ما فسرناه هنا من معنى الوحدة
والالتئام من الكثرة وحينئذ يظهر ارتباط اول التقسيم باخر المقدمة هذا ولما انحصر وجه الشبه
فى هذه الاقسام الثلثة ظاهر لانه اما واحد او كثير والكثير اما ان يقصد اشتراك الطرفين فى مجموعه
من حيث هو او فى كل واحد او يقصد اشتراكهما فى كل واحد وقد قسم القسم الاول منها الى خمسة اقسام
لان الواحد اما حسى وطرفاه حسيان قطعا واما عقلى وطرفاه اربعة اقسام والقسم الثانى
الى قسمين لان ما فى حكم الواحد اما حسى واما عقلى والقسم الثالث الى ثلثة اقسام لان المتعدد
اما كله حسى او كله عقلى واما بعضه حسى وبعضه عقلى فالاقسام التى ذكرها عشرة قال
اما الاول قوله لامتناع ادراك الحس من غير المحسوس جعله تعليلا لوجه الشبه سواء
كان حقيقة او صفة وهذا حكم بديهى فان ما لا يحس بنفسه لا يحس بشئ فيه واما العقل فانه يدرك
من المعقولات والمحسوسات معانى معقولة فوجه الشبه العقلى يعم انواع الطرفين الاربعة المذكورة
فيما سبق اعنى كونهما حسيين او عقليين وكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا او بالعكس وهذا
معنى قوله عام اى هذا اعنى التشبيه بالوجه العقلى اعم اى اتم وجودا وتناولا ولعل الباء فى
قوله بالوجه صلة للتشبيه لا ربط للالتئام والظرفان فى موضع الحال والعامل فيهما اعم اى التشبيه
كائنا بالوجه العقلى اعم منه كائنا بالوجه الحسى قوله فتحتى مثل الوجه الحسى بما يحس بالحواس
الحواس الخمس الظاهرة بالمعنى كالحمرة اذا شبه الخد بالورد فيها وكذا الحال فى سائر الامثلة
والهمس هو الصوت الخفى وهمس الاقدام اخفى ما يكون من صوت القدم والمراد بالخفى ما يقابل
الجهر فيكون مسموعا مثله وفى قوله على زعم القوم ان المولعين بشربها دفع لما يقال من ان
طعم الخمر مكروه قوله وههنا نكتة اى النكتة اللطيفة المستخرجة بالفكرة المؤثرة فى
القلب من نكت الارض بعود اذا اثر فيها بنحو قضيب والتحقيق رجع الشئ الى حقيقته بحيث
لا يشوبه شبهة قوله ثابتا ان يكون غير عقلى اى ثابتا ان يكون حسيا لما ذكره من ان
وجه الشبه لا بد ان يكون امرا كليا مشتركا بين طرفيه فلا يكون مدركا الا بالعقل لان الا

بالحس مشروط بكون المدرك جزئيا مادّيا حاضرا عنده بالضرورة قوله وذلك لانه متى كان
حسيا او ورد حقيقة على طريقة البرهان الخلفي فنفرض كون وجه الشبه حسيا ثم انه يبنى على
ذلك التقدير يجب ان يكون عقليا لا حسيا فبطل الخلف قوله وقد عرفت الشان الى آخر فعن
من ان تشبيه الشيء لا يكون الا وصفا له بمشاركته المشبه به اذ يجب ان يكون موجودا في الطرفين
قوله وكل موجود اي كل موجود محسوس لان الكلام فيه لما مر ولقوله لامتناع حصول المحسوس
المتعين فله تعين اي تشخص ممتاز به عن جميع ما عداه وبه تميز بحيث يمتنع فرض اشتراكه ومثل هذا
المتعين الموجود في شيء سواء كان هذا المتعين جوهرا او عرضا يمتنع ان يكون هو بعينه موجودا
في شيء آخر بحكم ضرورة العقل فانه مضطر الى هذا الحكم لا يجد الى الانفكاك عنه سبيلا وبحكم التنبيه
على هذا الامتناع ان شئت ان تنبه عليه لنوع خفاء فيه بالقياس الى عقلك وانت خبير بان
الاعتراض على التنبيهات مما لا يجدي نفعا فلا احتياج لما يقال من ان المحال كون الحمرة المتعينة
موجودة في محل معين وبعض آخر ولا استحالة فيه قوله وهكذا في اخواتها اي اخوات الحمرة
كالسواد في تشبيه شيء بحافية الغراب وكالبياض في تشبيه ثوب بالثلج الى غير ذلك قوله بل
يكون مثله متعلق بجملة يمتنع ان يكون هو بعينه موجودا مع المشبه به الا بل يكون مثل وجه الشبه
الموجود في المشبه موجودا مع المشبه به فلا بد ان يجرد هذان المثلان عن التعين حتى يحصل
امر واحد كلي مشترك بين الطرفين هو وجه الشبه بينهما ولا شيء من الكليات بمحسوس فوجه الشبه
الا في فرضنا حسيا لم يكن حسيا بل عقليا هذا خلف وان حمل قوله وكل موجود فله تعين على اطلاقه
كان الحكم بذلك اي بان كل موجود له تعين مانع عن فرض اشتراكه خفيا جدا ومستلزما لامتناع
وجود الكلي الطبيعي في الخارج ذا الاعيان ووجه الشبه يجب ان لا يكون موجودا خارجيا وكل
ذلك مما لا حاجة بنا اليه في تحقيق ما هو بصدده قوله ويمتنع ان يقال الى آخر في بطلان هذا الغو
حتى جعله ممتنعا واتي بالفاء في قوله فالمراد اشعارا بترتبه على ما سبق لانه اذا تحقق انه ليس
الحاصل من وجه الشبه المحسوس في طرفيه الا المثلين فنحن نقول مراد القوم بوجه الشبه الحسي
حصول المثلين في الطرفين وهذا الكلام ركيك جدا لانه ان اريد بان وجه الشبه هو المثلان
المحسوسان الحاصلان في الطرفين فقد تبين بطلانه لما مر من ان وجه الشبه شيء واحد
مشترك والمثلين ليسا كذلك وان اريد ان وجه الشبه حصولهما فليس حصول المحسوس امرا
محسوسا ولئن سلم ذلك فليس حصول المثلين معا ولا حصول احدهما متعينا امرا مشتركا بل

ايضا

بل المشترك حصول احدهما لا بعينه وهذا امر كلي قطعا فيكون عقليا لا حسيا والاظهر
ان يعترض هنا بما ذكره عيسى من ان المراد بكون وجه الشبه محسوسا او معقولا كون
افراده كذلك وكتاب عنه بانه تسامح واعتراف بان التحقيق في وجه الشبه هو انه عقلي لان
قوله فان المثلين متشابهان وذلك لان المثلين هما المشاركان في امر واحد صار
متشابهين فمع المثلين المحسوسين كان المرجع في وجه الشبه الذي جعلناه حسيا هو العقل
في المال لانه ظهر انه كان عقليا لا حسيا لان ذلك الامر الواحد الكلي هو الذي كان مشتركا بين
الطرفين في الحقيقة دون المثلين وان كان حسيا بان يكون مع المثلين الاولين مثلان
آخران محسوسان ايضا نقلنا الكلام اليهما فيلزم اما التسلسل في الامور الموجودة
المحسوسة واما الانتهاء الى امر واحد كلي مشترك هو وجه الشبه في الحقيقة بين الكل وقام
التحقيق في موضعه علوم اخر بيّن فيها بطلان التسلسل مطلقا سواء كانت الامور المتسلسلة
مترتبة او غير مترتبة ومجتمعة في الوجود او متعاقبة وسواء كان التسلسل من جانب العلة او المعلول
قوله والعقلي كوجود الشيء عطف على قوله فالحسي كالخد وقد عرفت حال الكاف هناك وقد
مثل لكل واحد من اقسامه الاربعة بحسب طرفيه بمثالين ونبه باول الامثلة على ان تشبيه الوجود
بالعدم في قولك وجود زيد كعدمه تشبيه حقيقي لا كما يزعمه الشيخ عبد القاهر من ان المقصود به نفي
وجوده كما في قولك هو ليس بشيء ومعدوم فلا يعد من التشبيه بحسب الظاهر والمراد بالعلم الملكة
التي يتوصل بها الى ادراك تفاصيل المعلومات فانها جهة وطريق الى ذلك الادراك على وجه المبدأية
في الجملة كما ان الحيوة طريق اليه على وجه الشرطية واذا اقترن العلم بنفس الادراك لم يكن لكونه
جهة ادراك معنى وانت ربما يقال مطلق الاهتداء بذلك الى ما ذكر من الاصحاب والنجوم على
ان الاهتداء باحدهما الى الطريق الشرعي وبالاخر الى الطريق الحسي لكنهما يتشاركان
في مطلق الاهتداء المشترك بين الاهتداءين والقسطاس قد يستعمل لمعرفة المقدار
وقد يستعمل للاحتراز عن الزيادة والنقصان والعدل المشبه به في الثاني فلذلك صرح
والمراد بالسنن الطرائق المسلوكة في الدين لا احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم حتى
تكون محسوسة واذا شبه المحسوس بالمعقول فقد ادعي ان المعقول تنزل منزلة المحسوس
المشاهد وصار اوضح مشاهد فصح لذلك تشبيه المحسوس به فبطل ما قيل من انه لا يجوز
لاستلزامه جعل الاصل فرعا وبالعكس قوله وفي اكثر هذه الامثلة اي امثلة وجه

المشبه الواحد وقوله في معنى وحدتها اما بدل من قوله في اكثر او متعلق بقوله تشابه وذلك الثبوت
نوع من التركيب في الغراء عن الفائت وفي كونها محتاجا الى ادراك وفي تحصيلها بين الزيادة و
النقصان وفي استطالة النقش في عدم الخفاء وكذا فيما سبق في الحسي من طيب الرائحة ولذة
الطعم ولين الملمس شائبة تركيب بخلاف الجزء والخفاء والجزاءة والاهتداء والهداية فانها اجزاء
حقيقة لكونها مدلولة لالفاظ مفردة تفهم منها واما تلك الامثلة فانها عدت من قبيل الواحد
لانه لم يقصد في شيء منها الى هيئة منتزعة من معان عدة بل قصد في كل منها الى معنى واحد لكنه قيد
بغيره او جعل تابعا وتتمة له على قياس ما سيأتي في طرفي التشبيه من تقييد المفرد فاعرف ذلك **قال**

واما القسم الثاني فقد سبق ان ما هو في حكم الواحد اما حقيقة للطرفين ملتئمة من
كثرة واما اوصاف لها قصد من مجموعها الى هيئة واحدة فذكر ههنا اقسامه بوجه اخر وهو انه اما
ان يكون مستندا الى الحس او الى العقل وابتدأ في مثال الحسي بما يكون اوصافا قد قصد من
مجموعها الى هيئة واحدة ثم عقبه بما يكون حقيقة ملتئمة وحال الكاف في قوله كسقط النار دما
وقته غير عدة والمنور اسم فاعل من نورت الشجرة تنوير نورها اي زهرها واراد بالهيئة الحاصلة
من تقارن الصور الهيئة الحاصلة من صفاتها المذكورة اعني البياض والاستدارة والصغر في المقدار
وتقاربها كائنة على كيفية مخصوصة فيما بينها لا متضامة متصلة ولا متفرقة متباعدة على نهج
تلك الكيفية المخصوصة الى مقدار مخصوص في مجموع في الطول والعرض وانما قال في المرأى لان كواكب
الثريا ليست بالمعاقيد في انفسها والتاء في الشاة للوحدة الفارقة بين الجنس والواحد فتطلق على الذكر
والانثى ويعرف … لصفة فيقال شاة حبلى وشاة حبلية على قياس قولهم حمامة ذكر وحمامة انثى
والمراد ههنا الذكر والابتر المقطوع الذنب والغضا شجرة معروفة ولم يذكر ههنا وجه الشبه لظهوره
ذكره من صفات المشبه به فكانه قال اذا شبه بحمار كذا في الهيئة الحاصلة من كونه ابتر مشقوق الشفة
نابتا على راسه شجر الغضا واراد بالاشل المرتعش اي في كفه تؤدي المرآة المقصود وانما قال
مع الاشراق دون والاشراق تصريحا باعتبار الهيئة الاجتماعية اذ بذلك يظهر صحة وقوع قوله من
الاستدارة مع ما في حيزه بيانا لقوله الهيئة التي تؤديها **قوله** او اذا شبهتها عطفه بأو اشعارا
بان تشبيه الشمس بكل واحدة من المرآة والبوتقة مثال لما نحن فيه على حدة ولو اعاد ذكر الشمس لعطف
بالواو وهكذا وكالشمس اذا شبهتها بالبوتقة والمراد بها المناوبة في العمل … الروح بين جليه
اذا قام تارة على احدهما وتارة على الاخر كان المتحرك هناك بينا وبين الانبساط والانقباض

والانقباض **قوله** وذلك تا وقولنا ان التشبيه في تلك الهيئة لان البوتقة الخ وقوله
تلك الحركة العجيبة مصدر تحرك في قوله كانه بيان لتلك الحركة العجيبة والنعومة اللين و
الملاسة … الاشتباك ثم يبدو له اي يندم ويظهر له راي آخر يقال بدا له اي ندم وفاعل بدا
ضمير راجع الى الراي المعلوم بدلالة المقام والواو في قوله والبوتقة في ضمن ذلك اي في ضمن
تحرك الذهب تلك الحركة العجيبة بين الانبساط والانقباض للحال وموديه خبر لقوله لان البوتقة
وعامل في اذا احميت وناصب لقوله الهيئة المذكورة **قوله** فان الشمس تعليل لمعنى الكلام اي
يشبه الشمس بالمرآة والبوتقة فيما ذكر من الهيئتين الحاصلتين منهما لان الشمس موقية لتينك
الهيئتين ايضا يظهر ذلك ان احد النظر اليها **قوله** وكوجه الشبه من هنا شرع في تمثيل
الحسي بما يكون حقيقة ملتئمة فان المشبه والمشبه به فيما ذكره ههنا هيئتان مخصوصتان
حاصلتان من امور عدة مخصوصة ووجه الشبه بينهما هو الهيئة المشتركة التي هي حقيقة لتينك
الهيئتين واقتصر في ذلك على الحقيقة المشتركة التي هي وجه الشبه ههنا على اللفظ الوجه الدال
عليها اجمالا لان الطرفين المذكورين يدلان على تفصيلها فقوله وكوجه الشبه عطف على قوله
كسقط النار تطرد الرياح معناه كوجه الشبه في سقط النار **قوله** كان مثار النقع
الغبار والمثار المرفوع من ثار الغبار ارتفع واثاره غيره واسيافنا متعلق بمثار وعلى انه
مفعول معه وجوز ان يكون عطفا عليه وتهاوى كواكبه اي تساقطت وانما عبر في الكواكب
بالتساقط لان المشابهة اتم **قوله** فليس الغرض تعليل لمعنى الكلام اي وجه الشبه ههنا
مركب اذ ليس مراد الشاعر تشبيه النقع بالليل في السواد وتشبيه السيوف البيض متفرقات فيه
الى في النقع بالهيئة الاخرى الحاصلة من الليل المظلم والكواكب المشرقة في جوانب منه فوجه الشبه
هو الهيئة التي مشتركة بينهما وحقيقة لها ملتئمة من امور متعددة وقوله تنبيه على انه لم يرد تشبيها
مفردا فان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على وجه ينبئ عن
اعتبار الانضمام دون الافتراق والاستبداد حتى انه يكون بمنزلة ان يقال الليل وكواكب فلذلك
كان الاولى ان يجعل واسيافنا مفعولا معه لينبئ عن اعتبار الانضمام ايضا ولا شك ان تشبيه الهيئة
المركبة من النقع المرتفع فوق الرؤوس ومن السيوف المتحركة في جوانب منه حركات مختلفة متداخلة
ومضطربة متصادمة بهيئة الليل والكواكب المتساقطة فيه على … شتى ووجوه متفاوتة فيه
من البهجة والروعة ما ليس في تشبيه المفردين بالمفردين وان كان صحيحا ايضا **قوله** لوا فعال

والعامل فيها معنى كانّ والمتلالئة من تلالأ اذا لمع واديم السماء وجهها والملقية صفة للتماثيل
والمستطرفة المستحدثة التي تعد طريفا اي جديدا وقوله دون ثم اي متعلق بقوله منثورة على
بساط ازرق اي على شيء ازرق مناسب للدر في الحسن والعزة وانما قال ذلك لان الاستطراف انما
من نثرها على بساط لا بنا سبها كالانجم قوله والمشتري قدامه جملة اسمية وقعت حالا والعامل
فيها معنى كانّ وفي شاغ الرفعة اي محل عالي الرفعة حال من المشتري في قدامه الراجع الى
المشتري والمراد رفعته في المنظر بان يكونا مثلا في النصف الشرقية ويكون المريخ اقرب الى
المشرق وقد انفرجت صفة لمنصرف ثم الغزاة التشكيك الميم في ثم وشمع من كلام المولدين
والاصل فيها الفتح ولما كان من البين انه لا يصح تشبيه المريخ بالمنصرف وان تشبيه المشتري بالشمعة
المسرجة لم يبالغ فيها في اعتبار الهيئة ونفي التفريق كما بالغ في البيتين السابقين بل اقتصر
على ان قال المراد ايضا شبه الهيئة وقوله متسرج الشمع حال من المنصرف يعني من دون من قدامه
في مكان قريب منه قوله وغيرها من امثال ما ذكر من الابيات يعني الابيات المذكورة بعد قوله وكوجه الشبه
لا جميع الابيات فان قوله والشمس من مشرقها قد بدت الخ ليس في حكم هذه الابيات وانما سميت
تشبيه المركب بالمركب لما تقرر من ان كل واحد من المشبه والمشبه به فيها هيئة مركبة من متعدد
كما ان وجه التشبيه فيها ايضا مركب وما المذكور قبل هذه الابيات يسمى تشبيه المفرد بالمفرد لان كلا
واحد من طرفي التشبيه فيه مفرد وان كان بعض تلك المفردات مقيدا او بعضها غير مقيد ووجه الشبه
في الكل مركب كما فصل هناك ثم ان سقط النار وعين الديك مفردان والاضافة لتعيين المراد
والثريا مفرد بلا شبهة والعنقود مفرد مقيد بتفتح نوره والظاهر ان الجليل يعني المراد لا قيد
وان الكون في يد الاشل قيد للمرآة وان ما ذكر مع الجمار والبوتقة قيدان لهما وقد يظن انهما
مركبان فيعد التشبيه بهما من تشبيه المفرد بالمركب فيكون هذا قسما ثالثا كما ان عكسه رابع
من الاقسام الاربعة الحاصلة من اعتبار التركيب والافراد في طرفي التشبيه واعلم ان التركيب في
الطرفين او واحد منهما يستلزم تركيب وجه الشبه بلا عكس كلي قوله وهذا اي تشبيه المفرد بالمفرد
والمركب بالمركب فن له زيادة احتياج الى سلامة الطبع عن الآفات وصفاء القريحة عن الكدورات
اذ الحاكم في تمييز احد البابين عن الآخر اذا وقع الالتباس سوى ما ذكر من السلامة والصفاء فاذا
التبس التقييد بالتركيب فان كان هناك امر واحد هو الاصل فيما تقدم من المشبه او المشبه به
وكان ما عداه تبعا وتتمة له في الاعتبار كان مقيدا والا كان مركبا واذا التبس التركيب بالتفريق

اي بتشبيه الاجزاء بالاجزاء فان لم يقع التشبيه في بعض الاجزاء كما في قوله كانما المريخ على ما تقدم
التركيب وان لم يحصل من اعتبار الاجتماع هيئة مستحسنة كما في قوله كأن قلوب الطير بعض
التفريق وان اجتمع الحمل على كل منهما مع رجحان التركيب كما في قوله كأن مثار النقع وكأن اجرام
النجوم قوله ومن تشبيه المفرد بالمفرد قوله كأن قلوب الطير رطبا ويابسا يصف عقابا بكثرة
اصطيادها للطيور والقائها قلوبها لدى وكرها اذ يقال انها لا تأكل قلب الطائر فشبه الرطب
الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف اي اردأ التمر وانما اورد
هذا البيت ليكون مثالا لحكم في التمييز بين التركيب والتفريق اذا اشتبه على في مسكة
انه ليس لاعتبار الاجتماع فيه هيئة يعتد بها ويقصد تشبيهها انما الفضيلة في هذا البيت من
حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب قوله واما ان يكون مستندا الى العقل عطف على
اما ان يكون مستندا الى الحس وهو الثاني من نوعي ما يكون في حكم الواحد ومثل له ثلثة امثلة
الاول منها مأخوذ من قوله تع اعمالهم كسراب بقيعة والثاني من قوله عليه السلم اياكم وخضراء
الدمن قالوا وما خضراء الدمن قال المرأة الحسناء من منبت السوء والثالث من قول من
قال في جماعة متناسبة في فضائل المكارم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فقيل هو قول
من وصف بني المهلب للحجاج وقيل قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب في بنيها حين سئلت
ايهم افضل واشار بقوله معه في المثال الاول وبقوله المنتظم في المثال الثاني الى اعتبار
التركيب في وجه الشبه واستغني عنهما في المثال الثالث لظهور التركيب في قوله المتناسبة
لذلك اي لاجل التناسب في الخصال والمنظر ما يقع عليه النظر من الظاهر والمطمع من
الطمع اوقعه في الطمع والمخبر ما يعلم من الباطن بالخبرة والمؤيس من آيسه اوقعه في
اليأس ومنبت السوء هو الاصل الردي واضافته كاضافة حمار سوء ورجل صدق في
افادة المبالغة وخضراء الدمن نبت على المزابل والدمنة آثار الدار واضافة [illegible]
خبر من اضافة المصدر الى المفعول من قولهم اثمرت الشجرة كذا قوله لو الجماعة بالرفع
عطف على الحسناء وتماثل هنا عبارة وكذا اذا شبهت اختار العطف ما وشبهها على
ان كلا منهما مثال على حدة يغني عن الآخر يقال حسن منظر الحسناء والخضراء حسي
قطعا فكيف عده عقليا الا انا نقول لما كان سوء المخبر عقليا كان المجموع المركب منه ومن حسن
المنظر عقليا فان المركب الحسي لا بد ان يكون كل جزء منه محسوسا بخلاف المركب العقلي

اذلا يجب ان يكون كل جزء منه عقليا ولهذا انحصر ما سوى حكم الواحد في هذين النوعين اعني
الحسي والعقلي واعتبار تركيب وجه الشبه في المثال الثالث من حيث انه اعتبر فيه تناسب
الاجزاء مع امتناع اظهار تفاوت فيما بينها ولما وصف كلا من طرفي التشبيه في هذا المثال
بما يدل على وجه الشبه لم يحتج الى التصريح به وقد سبق ان مثال الخنساء من تشبيه المركب بالمركب والحق
انه تشبيه مفرد مقيد بامر مثله قال قوله واما القسم الثالث قوله ان يكون
تلك الامور يعني الامور التي فهمت من قوله ان لا يكون وجه التشبيه امرا واحدا او منزلا منزلة
الواحد ولما كان لكل واحد من تلك الامور قد اعتبر اشتراكه بين الطرفين على حدة اعتبر كونه حسيا
او عقليا فصارت الاقسام ثلثة بلا شبهة بخلاف ما سوى حكم الواحد فانه منحصر في قسمين كما عرفت
والسيف دون والذكر على الانثى ولم يرد ذلك في الغراب فقيل انه يخفيه وقيل ليس الى
المطاعمة وحسن الطلعة حسي وبنا هذا الشان وعلو الرتبة عقليان قوله واعلم انه
ليس المراد تزهم فيما بين اصحاب علم البيان اي فيما بين ارباب البلاغة المكتسبة التابعين في
موارد الكلام ومصادره لارباب البلاغة السليقية ان يتكلفوا التصريح بوجه التشبيه كما على الوجه
الذي هو ملتبس به بل قد يذكرون على سبيل التسامح والتوسع مكان وجه التشبيه ما يكون مستتبعا
مستلزما اياه على طريقة ايراد الملزوم وارادة اللازم فانه مجاز مستفيض وانما قال المالكي
وجه التشبيه في المآل لان المستتبع المذكور وجه التشبيه في ظاهر الحال والتابع المتروك وجه التشبيه
في الحقيقة والمآل قوله فلا بد من التنبيه عليه اي على ما يذكر مكان وجه التشبيه تسامحا فاد
له امثلة قوله اذا وجدوها لا تشغل بيد اذا وجدوها فصيحة الا انه عبر عن فصاحتها
بالسلامة عما يخل بالفصاحة معا قوله ولا تكلفة عطف تفسيري لقوله لا تشغل اي ولا تتعب
اللسان بتنافر حروفها كما في الهعخع والمستشزرات ولا بتكرارها كما في قوله وليس قرب قبر
حرب قبر وقوله شاو مشل شلول شلشل شول قوله ولا تكون غريبة اي ولا تكون بحيث يحتاج
في معرفة معناها الى التنقير عن الكتب المبسوطة كقوله تكاكأتم اي اجتمعتم والطخ اي اظلم و
جحنفل الى فخرت او الى التخريج بدقة النظر كقوله وفرسنا مسرجا وقوله تشكو الكونها
غير مالوف صفة كاشفة لغريبة وحشية ومنها دالة على ان الكراهة في السمع اخلت بحيث
الغرابة المعتبرة بالوحشية قوله ولا تتشبه معانيها نفي للتعقيد اللفظي والمعنوي

فيقبعن بالسفر على انه جواب النفي فيشمئز اي تنقبض عطف عليه وضمير عنها للالفاظ كما ان ضمير
عليها للمعاني وقوله كالعسل معمول القول لهم قوله معلومة الاجزاء اي المقدمات الا ضرورة و
اما استدلالا يعينية التاليف بان يكون تاليفها تاما بعيدا اليقين كالقياس او بعيد الظن
كالاستقراء او التمثيل قطعية الاستلزام بان تكون مشتملة على شرائط الانتاج قوله
فيذكرون متعلق بقولهم في الالفاظ مقولهم في الحجة فهو تفصيل لها قوله على ان وجه الشبه
في المآل اي في الحقيقة التي يؤول اليها الظاهر هنا كل اي فيما ذكر من تشبيه الالفاظ وتشبيه الحجة
شيء غيرها اي غير الحلاوة وما عطف عليها وذلك اي وذلك الغير لازم الحلاوة ولازم السلاسة
والرقة في تشبيه الالفاظ بالعسل والماء او النسيم ولازم الظهور في تشبيه الحجة وافادة النكس من
اضافة المصدر الى المفعول الاول ونشاطا هو المفعول الثاني والفاعل المتروك هو كل واحدة من
السلاسة والرقة وقوله فشان النفس بيان لحصول لازم الحلاوة ولازم السلاسة والرقة في
الالفاظ الموصوفة بتلك الصفات يلذ كونه على صيغة المبني للفاعل مع رفع كلمة هو الرواية لكن
المشهور هو المتعدي يقال لذذت الطعام بالكسر لذاذة وجدته لذيذا فيلذ اي بعيد الما
الذي يتساغ ويتميز بسلاسته والنسيم الذي يتخلل برقته قوله ولازم الظهور عطف على لازم
الحلاوة والعين في كونها وحالها للبصيرة والبصر وفي معها للشبهة والظلمة لا يقال مطلق الظهور
معنى مشترك بين الحجة والشمس قطعا فلا حاجة الى جعله من قبيل التسامح لانا نقول هو وان كان مشتركا
بينهما لكن لم يقصد بتشبيه الحجة بالشمس ظهورها في نفسها بل قصد ظهور المطلوب بها كظهور المحسوس
بالشمس وهذا معنى ازالة الحجاب التي هي لازمة وتابعة لظهورهما في حد ذاتهما غاية الظهور قوله
كالذي يحتج فيه فان ازالة الحجاب امر اعتباري لا يتحقق في ذات الحجة ولا في ذات الشمس وكذا
كون الشيء بحيث ينشرح عنه الصدر ويستفيد منه نشاطا وكونه بحيث يميل الطبع اليه ويحب وروده
عليه من الاعتبارات التي لا تحقق لها في انفسها قالوا ولعل السر في تخصيص التسامح بالاعتبا
ريات انه لما لم يكن امر الظاهر اول على كانه بامور موجودة تستتبعه قوله واقول تشبيه ان
يكون تركهم اي ترك اصحاب علم البيان التحقيق في وجه التشبيه وسواتهم بتعبيره في العقلي كما
يقتضيه تحقيقه على ما هو به من كونه امرا كليا مشتركا على ما سبق التنبيه عليه بل قد سموه الحسي
وعقلي من تسامحهم بذكر مستتبع وجه الشبه مكانه وذلك انهم جعلوا هاهنا كل وجه الشبه بين الخد
والورد الحمرة المحسوسة وهي جزئية مستتبعة مستلزمة لما هو وجه الشبه بينهما في الحقيقة اعني

هذا اي من قبيل التسامح

الجزئية الكلية المشتركة التي هي معقولة قطعا كما جعلوا هنا وجه الشبه بين الالفاظ والعسل الحلاوة
المستتبعة المستلزمة لما هو وجه الشبه في الحقيقة الا ان التابع هنا كل محمول على متبوعه وليس امرا
اعتباريا والتابع فيما غير محمول على متبوعه وامر اعتباري ولذا قال لتشبيه لاحتمال ان يتم هذا
للتحقيق الذي ذكره فينبغي الكلام على ما هو المتعارف بين الجمهور من ان الحمرة والسواد والبياض
مثلا امور محسوسة بلا شك فيها نعم هو جزئي محسوس على سوى كلي معقول وقد جاء بيانهم من انه واقعا
جزئيا معهم في ذلك كما في نظم التحقيق حيث قسمنا وجه الشبه الواحد وما هو في حكم الواحد الى حسي
وعقلي والمتعدد الى عقلي وحسي اما كلا او بعضه **قوله** واعلم هذا وان كان معلوما مما سبق
من ان تشبيه الشيء ليس الا بوصفه لمشاركة المشبه به في امر لكنه اراد ان ينبه هنا على انه قد يشبه
الحال في بعض المواضع متخيل وجه الشبه فيه ليس في الحقيقة مشتركا بين طرفيه **قوله** فاذا اصاب فيه
اي صادف التشبيه جهة منع كما ذكره فان مطلق الصلاح باعتبار العناية بالاعمال اعم من ان يكون
حسيا او عقليا مشترك بين الملح والنحو كما ان مطلق الاهتداء مشترك بين النجوم واصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم **قوله** فلم نرفع الفاعل تفصيل لعدم استعمال النحو في الكلام والغث العقوق في
امر شاق والغث ان يتكلف ذلك العقوق ويصحح قول المتعنتين ان يقال التعليلات في النحو
ان يبتغي في الكلام على استعمال الوجوه النحوية الخاصة التي يهتم بها العالمون باحوال اللغة
المقصودة بلا تكلف والكثير فهو ان يرتكب استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة التي تخل
بفهمها مقصد من الكلام واما تكثير قواعد النحو في نفسها فلا يخل في نفعا هنا لان الكلام في الاستعمال
لا في معرفة القواعد النحوية **قوله** ليس يحتمل الان بل المهم هنا ان لا نفسخ هنا ليطابق المثال
ما قصدنا من كون وجه الشبه غير شامل لطرفيه واعلم ان الظرفين اعني قولهم في الكلام وفي الطعام
حالان عاملهما معنى المشابهة المستفاد من الكاف اي النحو كائنا في الكلام ومستعملا فيه شابه
الملح كائنا في الطعام **قال النوع الثالث** النظر في الغرض من التشبيه وقدمه
على النظر في احوال التشبيه لان الغرض اتم ولما كان التشبيه بمنزلة القياس في ابتنائه على شيء آخر
كان الوجه ان يكون الغرض منه عائدا الى المشبه الذي هو كالمقيس ولكن لما كان يعود الى المشبه به ايضا في الاكثر لكنه
قد يغلب العكس فيه في التشبيه فيعود الغرض منه الى المشبه به وحيث كان هذا مغلوبا مكتوبا بالاولى
اشار بلفظة ثم الى تراخي رتبته عنه وليس المستتر في يكون في قوله فهو اما ان يكون لبيان حاله راجعا
الى الغرض كما يتبادر اليه الوهم من سياق كلامه لان الغرض هو نفس بيان حاله لا انه لبيان حاله وكذا الكلام

في اخواته بل هو راجع الى التشبيه كما يدل عليه قوله فينبغي ان يكون التشبيه لبيان امكانه ولا يذهب عليك
ان قوله ما لونه على انه سؤال عن لونه ليعرف كونه بياضا او خضرة او صفرة فقوله كلون هذه
محمول على الظاهر والمقصود تشبيه اللون باللون لا تشبيه الجبة بالعمامة في اللون والغرض بيان حال
اللون المشبه اعني كونه احد الالوان المخصوصة المتعينة هيئته **قوله** لبيان مقدار حاله يعني
ان حاله معلومة فاريد بيان مقدارها في القوة والضعف والقلة والكثرة والزيادة ونحو ذلك وفي قوله
كحلك الغراب اي سواده مسامحة اذ المراد كالغراب يدل على ذلك قوله هو في سواده حيث جعل
المشبه ذات الشيء وجعل السواد وجه الشبه الا انه اقحم لفظ الحلك ليزداد مقدار الكثافة
مقدار سواد المشبه في الشدة **قوله** لبيان امكان وجوده اي بيان امكان وجود المشبه
امكانا ظاهرا لا يتعلق به شائبة الامتناع اصلا **قوله** على حد يوهم اخراجه الخ اي اخراج ذلك الواحد
عن جنس البشرية مثلا الى نوع اخر هو اشرف من البشر والضمير في وانه راجع الى ما دل عليه معنى الكلام
اي والحال ان وصول ذلك الواحد في الفضيلة والكمال الى حد يوهم اخراجه عن جنسه امر يشبه الممتنع
مشابهة ظاهرة في كونه مستبعدا غاية فانت في ذلك التفضيل الذي رفعته يتوهم لا امر كالممتنع فيتبع ذلك
الامر التشبيه بشيء محقق انا لنا استبعاد. والحاصل لا مكانه بحيث لا يعوم حوله شائبة فالحاجة في الحال
المسك ان حال ذلك الواحد وهو وصوله الى حد يوهم اخراجه بل اخرجه ادعاء كحال المسك وهو وصوله الى
حد اوجب اخراجه كما هو المشهور رفعا لانكشف بهذا التشبيه امكان وجود المشبه الذي هو حال ذلك
الواحد انكشافا بلا شبهة **قوله** لتقوية شأنه اي شأن المشبه كعدم اشتمالها على فائدة في المراد
المذكور وزيادة تقريره اي اثباته عند السامع وفي قوله اذ انك في تشبيهك هذا كمن يرقم على الماء فما فات
ان سعيك كرقمي **قوله** فانك تجد لتشبيهك هذا من التقرير ما لا يخفى فان تصوير المعقول بصورة
المحسوس يقرر شأنه في ذهن السامع تقريرا كاملا خصوصا اذا اخذ ذلك المحسوس مع شيء ما مثل ذلك
في تشبيهك هذا جعلت السامع مشاهدا لكون سعيه غير مشتمل على فائدة **قوله** لا بزائه اي ابرازه
الى السامع وارادة باشكال ذلك مثل الترغيب والترهيب والتعظيم والاهانة والتشويق وحمل الاعتقاد
ومدح وما يناسبها **قوله** ابتغاء تزيينه اي تزيين الوجه وهو تعليل لا فراغا او تشبيه بعد تعليله
بافراغا والمجدور هو الذي اصابه الجدري والسلجة العذبة والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع
ديك والظاهر ان يقال في صورة شوهاء لانه تركيب وصفي لا اضافي فكانه جعل الشوهاء اسما فجعل
من العيوب على الشذوذ كما بعض اسود من الالوان في قوله فانت ابيضهم سربال طباخ وقوله كان

اسود فى عينى من الظلم وارادة تغليب الاظهار والتشبيه على قياس ابتغاء **قوله** نقلا لانى للعجم

فيه حجر موقد عن صحة الوقوع الى الامتناع عادة حيث صورته بصورة البحر المذكور الممتنع عادة

لا عقلا لامكان ذوبان المسك مع كثرة جدا حتى يعد بحرا ليستطرف اى يعد امرا طريفا جديدا

قوله وجه آخر يعنى غير النقل من صحة الوقوع المعتاد الى الامتناع العادى **قوله** كالذى يحن فيه

بريد البحر المذكور فاذا احضر اى المشبه به فى الذهن استطرف هو لندوره فيستطرف المشبه ايضا

لاقترانه بامر نادر وبروزه فى صورته وهذا الاستطراف الراجع الى المشبه هو المتفرع على التشبيه

وهو الغرض منه دون استطراف المشبه به ففى ما ذكر من تشبيه الفحم بالجمر يستطرف المشبه من

وجهين **قوله** واما مع حضور المشبه عطف على اما فى نفس الامر وضمير فيه للذهن اى مع حضور

المشبه فى الذهن فى اوان الحديث وقوله مثل حضور مصدر المقدر فى المعنى اى واما ان يكون

نادر الحضور فى الذهن مع حضور المشبه فيه ندرة مثل ندرة حضور النار والكبريت مع حضور

البنفسج **قوله** ولازوردية بكسر الزاى هو الظاهر الثابت فى نسخ الرواية والمراد البنفسج

نسب الى الحجر المعروف لكونه على لونه تزهو اى تتكبر من زها يزهو اذا تكبر وافتخر وحر القواف

شق ثوب النعمان والقاعات ساقات البنفسج **قوله** فاذا احضر اى اتصال النار باطراف

الكبريت احضار امع الشبه التام الذى بينهما استطرف المشبه لمشاهدة عناق اى معانقة

بين صورتين متباعدتين فى الغاية وفى بعض النسخ احضار امع المشبه اى البنفسج وظهور

لا يقال الاستطراف لاجل المعانقة المذكورة يعم الطرفين معا لانا نقول لما كان الكلام

المشتمل على التشبيه مسوقا للمشبه كان المعتد به ههنا استطرافه قال الشيخ عبد القاهر

وللاستطراف فى تشبيه البنفسج باوائل نار الكبريت وجه آخر سوى ان الشاعر اراك شبها لنبات

غض طرى يرف واوراق رطبة من لهب نار فى جسم مستول عليه اليبس ومبنى الطباع

وموضوع الجبلة على ان الشى اذا ظهر من مكان لم يعهد ظهوره منه كانت صبابة النفوس به

اكثر والشعف به اجدر **قوله** الا يعتبر ما يجئ فيه يعنى الاستطراف الناشئ من كون المشبه به

نادر الحضور فى الذهن مع حضور المشبه وتمام بيت المطلع قوله من بعد ما شمل البلى ابلادها

اى عرف هذا الرجل واراد نفسه ديار الاحبة معرفة توهم او مع توهما لا مستيقنا لاندراسها

وشمول البلى ابلادها اى مواضعها جمع بلد فى عداد الديار اى اتخذها عادة رعاية للحقوق

السابقة تزجر اى تسوق الظبية ولذا اغنى فى صوته غنة قلت فقد وقع اى عدتى فى معضلة

معضلة ما عساه اى اى شئ عسى ان يقوله ويورده ليشبه به هذا المشبه الذى ذكره

اعنى ابرة روق الاغن والحال ان عدنا اعرابى جلف جاف اى غليظ الطبع بعيد عن

ادراك المناسبات الدقيقة فكيف تصلح هذه الابرة ان يكون مشبها به لما ذكره اذ ليس نظيره نظير يصلح

ان يشبه فلذلك تحيره ولما رآه اتى بما يندر حضوره مع حضور ذلك المشبه واصاب حيث

جاء باقرب صفة مثل بعيد موصوف فظهر الاستطراف استجلابا للرحمة حسدا **قال**

واما الغرض العائد الى المشبه به فجعل مع جمع الغرض العائد الى المشبه به الى الايهام كونه اتم من

المشبه فى وجه التشبيه لان هذا الايهام هو الكثير الشائع فيه وغيره نادر كما سيشير اليه وغرة

الصباح اول ما يبدو من بياضه وفى قوله حين يمتدح دلالة على كمال الممدوح فى كرمه ومعرفته

حق المادح بعد مخاطبته اياه حيث تلقاه بالبشر والطلاقة وقوله وكان النجوم بين دجاها جمع

دجية وهى الظلمة والضمير لليلة او النجوم والظاهر ان يقال سنن لاح بين ابتداع

اى بين احداث بدع الا ان الشاعر قلب تنبيها على كثرة السنن وقلة البدع والبيت من

تشبيه المركب بالمركب كما يدل عليه ذكر لفظة بين فى الطرفين **قوله** حتى اى شرط جوابه

تقصد فى تشبيه هذا واراد بالهدى اصول الدين وبالشريعة فروعه وخص السنن بالذكر لان

الكلام وقع فيها ثم عمم بقوله وكل ما هو علم وان حمل الهدى على معنى الاهتداء كان مشبها بالشئ

فى النور والاستضاءة به **قوله** لجعل صاحبها اى لجعل المعتقد المسلوك المذلك فمعثر من

العثور يعنى السقوط على الوجه وهو موضوع على انه جواب الفعل يقال تردى فى البئر اى سقط

فيها والمهوى موضع الهوى اى السقوط والضلال تقابل الهدى فحمل على العقائد الباطلة

او على المعنى المصدرى والبدعة تقابل السنة وقد طوى ذكر ما يقابل الشريعة اعنى الطريقة

الباطلة والظل الظلمة ولم يرد بقوله تفضيل السنن فى الوضوح على النجوم وتنزيل البدع فى

الاظلام فوق الدياجى اى جنادس الليل كانت جمع ديجاة ان البيت من التشبيه المفرق بل

اراد تفضيل الهيئة على الهيئة فى المثال هذا راجع الى تفضيل الاجزاء على الاجزاء **قوله** وصفت

بالسواد اى على سبيل التوسع المشهور واراد بقوله اعرف واشهر بالسواد مثل الظلام ان

الاعرفية والاشهرية باعتبار الاغلبية ليكون مثالا للايهام كون المشبه به اتم فى وجه الشبه وكذلك

ان تحمل معنى كونه اتم فى وجه الشبه اعم من كونه اقوى فيه بحيث يتناول ايضا كونه اعرف واشهر فلا يحتاج

الى تاويل فتشبيهه اى تشبيه الشاعر الظلام بيوم النوى لما ذكر مثل ادعاء كونه اعرف واشهر

ثم عطف على يوم النوى فؤاد من لم يعشق اظهارا للظرافة فان الغزل بكسر الزاي والتولع
الى النساء يدعي قساوة قلب من لا يعرف العشق ولا شك ان القلب القاسي يوصف
بشدة السواد كأنه حجر اسود في الغاية فنظم الشاعر القلب القاسي في سلك يوم النوى واوهم
انه ايضا اتم في السواد من الظلام قوله كان انتضاء البدر اي انسلاله وفي الصحاح
نضا سيفه وانتضاه اي سله والنجاء بالمد الخلاص والباساء الشدة والانحسار الانكشاف
يقال حسرت كمي عن ذراعي اي كشفت ولا شك ان انتضاء البدر من تحت غيمه انتقال من
حالة غير ملائمة الى حالة ملائمة كذلك النجاء من الباساء فوجه الشبه بينهما اخذ منهما اذ كل
منهما انتقال مخصوص الانتضاء منكر على الحس اما فيكون اعرف واشهر في نفسه
وبما فيه من الانتقال المذكور فاذا قلب التشبيه كان ايهام اعرفية النجاء في نفسه وبما
فيه من ذلك الانتقال ظاهرا واما ايهام كونه اتم بما فيه من ذلك الانتقال اعني وجه الشبه فانما
يظهر اذا كان الانتضاء اتم في نفس الامر من النجاء في ذلك الانتقال او حمل الاتم على ذلك
المعنى الاتم قوله فتشبه هذه اي صورة الانتضاء بتلك اي بصورة النجاء قوله وقد يخيل
الليل السماك لما كان لمعان الكواكب في الليالي المظلمة اقوى جعلوا الظلام كأنه تحلى اعينها
في بصرت واشرقت لما وصف الاخلاق بالضيق والسعة في متعارف الناس على سبيل الاستعارة
تشبيها لها بالاماكن الضيقة والواسعة تخيل الشاعر ان اخلاق الكرام شيء له سعة وجعلها
اصلا في السعة فشبه بها الارض الواسعة قوله ومن الامثلة لما كان عود الغرض من
التشبيه الى المشبه به قلما يجيء استبعد اعقب امثلة الابيات بامثلة من الآيات وبالغ في
كون الآيات من هذا القبيل بان كرر في الثانية لفظ من الامثلة وحكم على الثالثة بكونها
مصبوبة في هذا القالب قوله لان الكلام في الربوا اي في حله لا في البيع فالمناسب
ان يقال انما الربوا مثل البيع كما يقال انما النبيذ مثل الخمر وذهابا مفعول لقولهم وانما زعموا كون
الربوا اقوى واعرف في الحل بنا على ان الزيادة التي هي المقصودة من المبادلة محققة فيه
دون البيع قوله لمزيد التوبيخ متعلق بقال وضمير فيه راجع الى افمن يخلق كمن لا يخلق
وانما كان التوبيخ فيه ازيد لدلالته على انهم جعلوا غير الخالق اقوى واتم في استحقاق الالوهية
والعبادة وقوله لكونه تعليل لاقتضاء المقام نظاهره اياه والضمير راجع الى افمن لا يخلق
كمن يخلق اي هذا الكلام الزام لاولئك الذين عبدوا الاوثان ولا شك ان المقصود في هذا

هذا المقام الالزام فهذا الكلام مقتضى المقام بظاهره وقوله تشبيها بالله اي تشبيها للاصنام
به في استحقاق العبادة واسم الالوهية بالحق وانما عبر عن الاصنام بمن لا يخلق اما
للمشاكلة من يخلق واما لانهم عبدوها فحق المعبود ان يكون من اولي العلم قوله وعندي
ان الذي يقتضيه البلاغة القرآنية هو ان يكون وذلك لان لفظ من يكون ح باقيا على
حقيقته ويكون انكار تشبيه الاصنام بالله تع على ابلغ وجه وآكده فانه اذا لم يصح تشبيه الحي
العالم القادر من الخلق به تعالى فكيف يصح تشبيه الجمادات العارية عن تلك الصفات به
تعالى عن ذلك علوا كبيرا فيكون الانكار ح اشد والتوبيخ اكثر وينضم الى ذلك حسن التعريض ايضا
ولا يخفى جريان ما اختاره في اصل التشبيه المذكور وقلبه وقوله تعريضا تعليل لكون الانكار
موجها الى ما ذكر وضمير به للانكار الموجه وكلمة عن متعلقة بتعريضا على تضمين معنى الكشف ويكون
عطف على ان يكون وعني بقوله تنبيه توبيخ تنبيها قصد به التوبيخ وعلى الاحتمال متعلق بتنبيه وتوبيخ
اختيار افلا تذكرون على افلا تعقلون اشعار بان كون تشبيه الجماد منكرا اذا كان تشبيه
الحي العالم القادر منكرا امر معلوم غير محتاج الى تفكر بل الى تذكر وهم لا يتذكرون قوله مصبوب
خبر مبتدا وقوله عز وعلا وانما غير الاسلوب الخ على طريقة زيد اسد مع نقل نفي عن التشبيه اعني
اتخذ والمعنى جعل هواه مثل الهه اي هو مطاوع لهوى النفس يتبع ما يدعوه اليه فكانه يعبده
كما يعبد الرجل الهه وهذا القالب اشارة الى عود الغرض الى المشبه به اعني ايهام كونه اتم في
وجه الشبه واذا احسنت التأمل في سياق تقديم المفعول الثاني الذي هو المشبه به وجعله
شبيها بالمفعول الاول فقد اصاب موقعه حيث دل على انهم جعلوا الهوى اتم واقوى فيما هو وجه
الشبه اعني الطاعة والانقياد فيصير الانكار آكد والتوبيخ اشد ولفظ تر مجزوم على انه جواب
الامر وقد يتوهم انه لا تشبيه في هذه الآية اذ ليس المعنى انهم شبهوا هواهم بالله وسموه
الها بل المعنى انهم جعلوا هواهم الها اي معبودا يعبدونه فحق الهه ان يكون مفعولا ثانيا
لكنه جعل مفعولا اولا على طريقة القلب بين اجزاء الكلام بلا تشبيه بينهما فقوله هذا القالب
اشارة الى مطلق القلب المذكور في ضمن التشبيهات المقلوبة السابقة وليس بشيء لان لفظ
الهه ان قصد به مفهومه اعني مفهوم معبوده لم يصح ان يجعل مفعولا اول لكونه علما بالهوى
اصلا وان قصد به الذات كان الكلام على التشبيه قطعا ولا يجب ان يكون المشبه به ماخوذا
باعتبار كونه خصوصية ذاته تع بل يكفي هناك مطلق معبود الرجل ولا يجب ايضا كون التشبيه قوليا

بل يكفيها كونه قطعيا فانه تشبيه ضمني قوله وهو ما ذكرنا في ايهام كون المشبه به اتم في
وجه الشبه من المشبه قوله لان المشبه به اراد به جنسه لا كل فرد منه لما ستعرفه من ان في
بعض النسخ واخص به اي بجهة التشبيه على ما قيل اي الوجه ولم يذكر هنا بيان الحال لعزة من بيان
المقدار وقد ذكرهما معا فيما مر وفيما سياتي ايضا وقوله ارادة تعليل لقوله شبهت السلجة
واعتبر الزيادة في الاستقباح دون الاستحسان لان الوجه المجدور مستقبح في نفسه
فاريد ان ينقل اليه مزيد استقباح السلجة بخلاف الوجه الاسود فان المطلوب فيه نقل
اصل الاستحسان وقوله لامتناع تعليل لقوله لم يصح ثم ان امتناع تعريف الشيء بما يساويه
التعريف الابلغ مخصوص اذا اريد بالتشبيه التعريف فيجب ان يكون قوله لامتناع تعريف
المجهول بالمجهول متناولا لما عدا التعريف مما ذكره والاظهر ان يتناوله ايضا ليتجه تنظيم
ما عداه في سلك الذكر معا واذا عرفت ذلك ظهر لك انه انما ادعى كون المشبه به اخص بوجه
الشبه واقوى حالا معه فيما اذا قصد بالتشبيه التعريف لا في جميع ما ذكره حتى يرد عليه انه
ناقض كلامه حيث صرح فيما بعد بانه يجب في بيان المقدار كون المشبه به على حد مقدار المشبه
في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص وظهر ايضا انه ما ادعى الاعرفية اما في جميع ما ذكره او فيما
عدا التعريف منه وقد صرح فيما سياتي بان الاعرفية معتبرة في بيان الحال والمقدار وكذا
في بيان الامكان وفي التزيين والتشويه وان لم يصرح باعتبارها في التقرير لكنه
ظاهر من اشتراط الاغلبية هناك فان قلت ما وجه اعتبار في التزيين والتشويه كون المشبه به
اعرف بوجه الشبه مع ان كون المشبه به مستحسنا او مستقبحا كاف هناك قلت وجهه
ان يقال ليس وجه الشبه بين الوجه الاسود ومقلة الظبي مطلق السواد والا فات تزيين
بل السواد المخصوص اللطيف الذي من شانه ان يميل الطبع اليه ولا شك ان مقلة الظبي
بهذا اعرف واشهر وكذا ليس وجه الشبه بين الوجه المجدور والسلجة المنقورة مطلق الهيئة
المشتركة والا فات تشويه بل لا بد ان يعتبر معها خصوصية منفرة فتكون السلجة اعرف بها
قوله او حسن الاستطراف عطف على معرض التزيين اي ولا الابراز في معرض
الاستطراف وقوله نقلا تعليل لقوله شبهته تجوز والامتناع مفعول له لنقلا واللام عاقبة
وليستطرف تعليل لنقل الامتناع وقوله او للوجه الآخر معطوف على للامتناع اي او نقلا للوجه
الآخر الذي لا استطراف في التشبيه المذكور على ما تقدم وهو ندرة حضور المشبه به في

في الذهن مطلقا لكانه قال او نقلا للندرة الحضور من الجمر المذكور الى ذلك الفحم ليستطرف
واما الاستطراف الناشي من ندرة حضور المشبه به مع المشبه كما في حديث البنفسج
فلا نقل فيه اصلا لان الصورة الممتنع الى الواقع ولا الصورة النادر الى كثير الوقوع ولم يتعرض له هنا
واما قوله لمثل ما ذكر وقيل تعليل لنقل الوجه الآخر والواقع بازائه ليستطرف فيكون المعنى ان
نقل الوجه الآخر ليستطرف استطراف النوادر كما ان نقل الامتناع ليستطرف استطراف
الممتنعات العادية ورد بانه يلزم ح ان يكون عدم صحة الابراز في معرض الاستطراف خاليا
عن التعليل وان لا يقع شيء بازائه قوله لامتناع تعريف المجهول بالمجهول اي ايضا ليس يجب اللفظ
في قوله ليستطرف تقييد بكونه لنقل الامتناع بل هو مطلق لفظا فالتعبير عن استطراف النوادر
بانه مثل ما ذكر من الاستطراف الناشئ عن بشاعة وقيل تعليل لعدم صحة الابراز في معرض
الاستطراف والمراد مثل ما ذكر من امتناع تعريف المجهول بالمجهول في تعريف الشيء بما يساويه
فالمعنى لم يصح الابراز في معرض الاستطراف لامتناع بيان استطراف الشيء بما لا يكون اعرف
منه بالاستطراف واقوى فيه واخص ويرد عليه ان الاستطراف غرض من التشبيه كامر
الكلام في وجه الشبه وكون المشبه به اعرف به واقوى فيه وايضا الاستطراف المذكور
مترتب على ابراز الواقع في صورة الممتنع او الكثير الوقوع في صورة النادر فيكون مختصا
بالمشبه فلا يتصور كون المشبه به اقوى فيه ولئن ذهبت الى ان المراد بمثل ما ذكره هو
امتناع تعريف المجهول في آخره على ان لفظ المثل منهم لزمك ان يكون المشبه به في
التشبيه الاستطرافي لما اعرف بوجه الشبه او اقوى فيه وكيف يلتزم ذلك مع ان المشبه به
كلما كان اندر حضورا في الذهن كان الاستطراف اقوى لا يقال جاز ان يكون اندر
حضورا من المشبه مع كونه اعرف منه بوجه الشبه او اقوى فيه لانا نقول من المعلوم ان ليس
الجمر المذكور اعرف بالهيئة المشتركة ولا اقوى فيها من الفحم فيه جمر موقد فان قلت قد
حكم بانا جعلنا الغرض العائد الى المشبه به ايهام كونه اتم بناء على ان حقه ان يكون اعرف
بوجه الشبه واخص به واقوى حالا معه وهذا البناء انما يصح اذا وجب في كل مشبه به ان يكون
اقوى في وجه الشبه بحسب اصله حتى يتوهم من التشبيه المقلوب كون المشبه به فيه اتم وليس
الامر كذلك لما نبهنا عليه قلت قد نبهنا لك ايضا على جواز تفسير الاتم بما يتناول الاعرف وله
ان يكتفي في ذلك الايهام بكون المشبه به اقوى في غالب الاستعمال والافهام نعم هنا شيء

ان مساق كلامه يقتضي كون المشبه به في التشبيه الاستطرادي اعرف واقوى في وجه الشبه
لان قوله او معرض الاستطراف داخل في حيز قوله لم يقع الواقع جزأ لا يقتضي كون المشبه به
اعرف واخص واقوى في هذا الاقتضاء لا يختلف باختلاف تغايرات قول المثل ما ذكره واعلم
انه جمع فيما بعده بين التعزير وتنزيل الناقص منزلة الكامل في اقتضائه كون المشبه به اتم
في وجه الشبه فلو ذكر هنا ان المبادر من التشبيه الحاق الناقص بالكامل لكفى منه في ذلك
الايهام مع قلة المؤنة بترك التعرض لهذه الاقسام التي ذكرها هنا مع انه ليس اتفصيل احوالها
قوله وربما كان اشار بلفظة ربما الى قلة هذا الغرض كما اشار الى كثرة الغرض الاول بجعله
مرجع الغرض لعائدا الى المشبه به كامر وقوله عند المشبه بكسر الباء وهو فاعل التشبيه قوله
تشبيها ذا قد سبق انه وجد نظيره في كلام الثعالبي وانه يحمل على الحذف اي تشبيها ذا تشبيه فيكون
ما ذا في احد وجهيه مفعولا به للثاني المحذوف لكون الاول لا عليه والتشبيه هو التيسير والتسهيل
يقال تسناه اي تيسره والصاحب هو اسماعيل بن عباد صحب ابن العميد في وزارته
وتولاها بعده ولقب بالصاحب الكافي توفي في سنة خمس وثمانين وثلاثمائة قوله واحد بعد
واحد اي متعاقبين اشهى الى النفس من الخبز اي هو كالخبز في كونه مشتهى بل هو ازيد منه في
ذلك قوله ليكون كل واحد تعليل لاختيار الحكم بالتشابه فانك اذا قلت هما متشابهان
او متشابهان كان كل منهما بالنظر الى المعنى مشبها ومشبها به بالقياس الى الاخر وقوله تفاديا تعليل
لمعنى قوله كالاحسن ترك التشبيه اي ينبغي ان يترك تجانبا واحترازا من ترجيح احد المتساويين
على الاخر بجعل احدهما بعينه مشبها والاخر مشبها به مع تساويهما في استحقاق هاتين الصفتين
ويظهر من هذا انه من كون كل واحد من الطرفين في باب التشابه مشبها ومشبها به من
حيث المعنى فان قلت كيف يقع التشبيه في هذا الباب مع استلزامه ما ذكر من الترجيح المحال
قلت ذلك الاستلزام من حيث النظر الى التساوي في وجه الشبه وقد يعرض هناك ما يرجح
جعل احدهما مشبها لكون الكلام مسوقا لبيان حاله كما اذا اعتنيت بفرس فقلت بدت غرة
كالصبح او طلع الفجر فقلت في الغرة الفرس قوله مع فيها العكس اي من غير ان يعد تشبيها مقلوبا
واخذ ذلك اشارة الى وقوع التشبيه في باب التشابه قوله غير ما الى عليك يعني بما مر من
ان حقه ان يكون اعرف بوجه التشبيه واخص واقوى فاذا قلت لون هذه كلون تلك
لم ترد به بيان حال المشبه لعدم اعتداده حتى يجب كون المشبه اعرف بل اردت الحكم بالتشابه فانه

فانه امر مطلوب ايضا الا انك اوردته في صورة التشبيه وقوله متى كان ظرف لان
يقال يعني انه اذا جعل وجه الشبه هذا المعنى فقط كان الطرفان متساويين فيه وجاز العكس
واما اذا انظر معه الى شدة البياض في السواد كان الصبح اقوى في ذلك وكذا الحال في الشمس
والمرآة والدينار فانه اذا لم يعتبر في وجه التشبيه منها على ما ذكر بل اعتبر معه قوة الاشراق
مثلا كانت الشمس اقوى فيها كما والمراد بخصوص في اللون خصوصية الصفرة المستحسنة
وقوله لكون وجه التشبيه تعليل لقوله فضح ان يقال لون منه مع ما في حيزه ومعنى زيادة
اختصاص وجه التشبيه باحد طرفيه ان يكون له مزيد تعلق وانتساب الى احدهما كالجراءة
بالقياس الى الاسد قوله واعلم ان التشبيه متى كان وجهه قد اشتهر اطلاق
لفظ التمثيل على مطلق التشبيه في عبارات الكشاف وغيره الا انه قد يخص بعضهم من التشبيه
موما كان وجهه وصفا غير حقيقي اي غير متحقق حسا ولا عقلا وكان مع ذلك منتزعا من
عدة امور اي من عدة امور معتبرة في طرفيه لا من عدة امور يتركب هو منها فان المتبادر
من انتزاع وجه الشبه انتزاعه من طرفيه لا انتزاعه من اجزائه التي يتركب هو منها فعلى ما
ذكرنا يكون كل واحد من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كما ان وجه الشبه فيه ايضا مركب وتوهم
بعضهم ان المراد انتزاع وجه الشبه من عدة امور هي اجزاؤه ثم اكتفى في التمثيل
بتركب وجه الشبه وحده فقد منه تشبيه الثريا بالعنقود وتوسل بعض المكتفين
بذلك الى تجويز افراد الطرفين في الاستعارة التمثيلية بناء على ان كل تشبيه تمثيلي
اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة صار استعارة تمثيلية فاذا كان الطرفان هناك
مفردين كانا هنا ايضا كذلك مع ان هذا التجويز مناف لما سيأتي من تصريح المفتاح
باختصاص الاستعارة التمثيلية فيما هو مركب الطرفين ثم ان تقييد كون الوصف غير حقيقي
مطلقا مما تفرد به المص واما الشيخ عبد القاهر فقد اكتفى بان لا يكون الوصف محققا
حسا حيث قال التمثيل هو التشبيه المنتزع من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا جاز اطلاق
اسم التمثيل عليه وان يقال ضرب الاسم مثلا ومعنى قوله خص باسم التمثيل انه ميز بهذا الاسم
عما عداه من اقسام التشبيه حيث اطلق عليه وحده قوله والمضعف وجمع المصيبة
فان تشبيه الحسود هذا تشبيه تمثيلي يقتضيه معنى الكلام وقد اعتبر في كل من طرفيه
امور عدة اما في جانب المشبه فالحسود ومضعفه وتطلبه للمقاولة ليتوصل بها الى

المشتهى عن وجع باطنه وصبرك على مضضه وتركك لقاؤلتي مع علمك بتطلبه اياها وتمنّي
جانب المشبه به فالنار المنقبضة بطبعها الالتهاب وعدم امدادها بالحطب واسراع الفناء فيهما بسبب
ذلك فالمشبه حالة مخصوصة للحسود مركبة من امور والمشبه به حالة مخصوصة للنار مركبة منهما ايضا
من امور ولا شك ان الهيئة والحالة المشتركة بين هاتين الحالتين منتزع من عدة امور فانهما
امور حتى فاتت تلك الحالة من كونهما ممنوعين عما يمدهما وفيهما السرع فيهما الفناء وضمير المحسود
ولفظه اذا فيه اذا لم تاخذ ظرفية محضة والمصدر هو الذي يشتكى صدره ويشتفي بالنفث
وقوله من فيامه بيان ما يتوهم فقد تعرض لوجه الشبه في المشبه دون المشبه به لظهوره فيه
وقد اشار الى تركيب المشبه به في قوله وان من ادبته حيث قال يا العود المستقيم او ان الغرس
المونق باوراقه ونضرته يعني بعد الذي ابصرت من نفسه والى تركيب المشبه هناك حيث
ذكر كون الصبي مهذب الاخلاق الخ يعني مع كونه اولا على خلاف ذلك والى تركيب وجه الشبه في
المشبه حيث قال من تمام الميل اليه من كونه بحيث يمال اليه ميلا تاما ويستحسن حاله
استحسانا كاملا من جهة كونه على تلك الصفات بعد كونه على خلافها وسكت عن بيان وجه
الشبه في المشبه به لظهوره فيه قوله وكالذي اي وكوجه التشبيه الذي في قوله عز من قائل
مثلهم اي حال المنافقين وقصتهم العجيبة الشان المذكورة فيما سبق كمثل الذي اي كحال
الجمع او الفوج الذي استوقد نارا عظيمة اي طلب في توقدها وهو سطوعها وارتفاع لهبها
فلما اضاءت النار ما حول المستوقدين من الاماكن والاشياء او اضاءت تلك الاماكن
والاشياء بالنار ذهب الله بنور المستوقدين اي اخذ نورهم وامسكه وما مضى به معه وما
يمسك الله فلا مرسل له فهذا ابلغ من ان يقال اذهبه وانما وحد الضمير في استوقد وحوله
وجمعه في قوله بنورهم وما بعده نظرا الى جانبي اللفظ والمعنى قوله الى قوله لا يبصرون
اي تتشرع وتشتمله وهذا المطلوب ظاهر في المشبه به وكذا اسبابه القريبة وانفعالها
واما في المشبه فالمطلوب الخلاص من التعرض لهم والقدح منهم ودخولهم في عداد المؤمنين
لتشاركهم في حظوظهم واسبابه القريبة الايمان باللسان واتباع المؤمنين في ظواهر احوالهم
وانقلاب تلك الاسباب باطلاع الله المؤمنين على اسرارهم وافتضاحهم بين المؤمنين والتمام
عندهم بسمة النفاق قوله كالذي اي وكوجه الشبه الذي في مواقع ايضا اي هو ايضا
مثال لما نحن فيه كالذي في الاية السابقة والعطف على وفي قوله او كصيب بمنزلة ان كلا

كلا من القصتين كافية في تحصيل المقصود من التشبيه فبايتهما شبهت حال المنافقين وقصتهم
فقد اصبحت وان جمعت بينهما فقد بالغت في توضيحها فقصد الصيب فيعل من صاب
يصوب اي نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب ايضا فان اريد به السحاب فتنكيره للتعظيم
وتطبيق منفتحة اليها ظلمة الليل وكون الرعد والبرق في السحاب ظاهر وان اريد به المطر ففيه
ظلمة تكاثفه وانتساجه بتتابع القطر وظلمة الظلال الغمام مع ظلمة الليل واما الرعد والبرق
فحيث كانا في اعلاه ومنصبه وملتبسين به في الجملة فهما فيه ايضا ويجعلون استئناف فكانه
قيل كيف حالهم مع ذلك الرعد الهائل وفي اطلاق الاصابع على الانامل مبالغة نحو عنها ذكر
الانامل ومن الصواعق متعلق بيجعلون على معنى ان ذلك الجعل من اجل الصواعق والصاعقة
قصفة رعد تنقض معها شقة من نار لا تمر بشيء الا اهلكته وانتصب حذر الموت على انه مفعول له
للجعل المعلل قوله واصل النظم او كمثل ذوي صيب الشبهة فان ذوي مراد بحسب المعنى
واما بحسب اللفظ فلولا ان الضمائر في يجعلون اصابعهم في اذانهم تطلب ما ترجع اليهم بجميع
الى تقديره في نظم الكلام وانما احتيج الى تقدير مثل ليكون المعطوف على وفق المعطوف
عليه وفق المعطوف عليه اعني كمثل الذي استوقد الا انه لم يقدر لكان المشبه به ذوات
ذوي الصيب كما توهمه المصنف لان المشبه به اذا كان مركبا وادخل عليه الكاف كان
بحسب المعنى داخلا على الهيئة المنتزعة من مجموع الكلام لا على المفرد الذي يليه الا ترى الى
قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء اذ ليس المقصود هنا تشبيه الدنيا بالماء
ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره ومن البين فيما ذكرناه قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها
بها يوم حلوها وغدوا بلاقع فانه لم يشبه الناس بالديار بل شبه وجودهم في الدنيا
وسرعة زوالهم عنها بحلول اهل الديار فيها وسرعة ارتحالهم عنها وتركها خالية خاوية وقوله اذ
لا يخفى الا تعليل لقوله واصل النظم كمثل ذوي صيب على اعتبار انه لا بد من تقدير مثل والتعليل
لقوله دل عليه واراد بقوله ان التشبيه تشبيه حال المنافقين والمعنى اذ لا يخفى ان
تشبيه حال المنافقين كائنا ودائرا بالجملة او بين مثل المستوقدين وبين ذوات ذوي الصيب
يعني لو لم يقدر لفظ مثل لزم ان يكون قصة المنافقين دائرة بين كونها مشبهة بقصة المستوقدين
وكونها مشبهة بذوات ذوي الصيب وقد عرفت انت بطلان هذا اللزوم قوله انما
التشبيه اي تشبيه حال المنافقين دائر بين صفة اولئك واخرى بصفة هؤلاء بالترديد على

سبيل التسوية فلا بد من تقدير لفظ مثل قبل ما في قوله وهو صفتهم العجيبة الشان اشارة الى ان لفظ المثل استعير من القول السائر الممثل مضربه بمورده للقصة او الحال او الصفة اذا كان لها شان وفيها غرابة وانما جاز هذه الاستعارة لانهم لم يضربوا امثلا ولا ارادوه اهلا للتغير الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه قوله ونظيره اي ونظير قوله او كصيب في ان تشبيه المشبه دائر بين شيئين من حيث ان المشبه به هنا في الظاهر شئ وفي الحقيقة شئ آخر مقدر على صون المضاف والمضاف اليه ومعنى من انصاري الى الله من جندي متوجها الى نصرة الله فالاضافة في انصاري اضافة احد المتشاركين الى الآخر كانه قيل من الانصار الذين يختصون بي ويكونون معي في نصرة الله ولو كان معناه من ينصرني مع الله لم يطابقه الجواب اعني قولهم نحن انصار الله اي نحن الذين ينصرون الله اللهم الا ان يقدر هنا مضاف اي نحن انصار نبي الله قوله فانه وقع تعليل لكونه نظير القول او كصيب اي هو نظيره لانه وقع التشبيه ان يكون المؤمنين انصار الله دائرا بين كون الحواريين وهم اصفياء عيسى عليه السلام وخلصائه انصار الله كما يشهد به استقامة المعنى ويؤيده نحن انصار الله وبين قول عيسى للحواريين من انصاري الى الله كما يقتضيه ظاهر النظم لكن المراد هو التشبيه بالاول رعاية لما يقتضيه سداد المعنى ولانت خبير بان هذا الدوران انما يقع ان لو كان لما اقتضاه ظاهر النظم وجه صحة في الجملة وليس الامر كذلك ومن ثمه قال بعضهم لفظ بين هنا داخل على المشبه والمشبه به على طريقة قولك في زيد كالاسد هذا التشبيه بين زيد وبين الاسد لا داخل على امرين ارد تشبيه شئ ثالث بهما كما في قوله اذ لا يخفى ان التشبيه ليس بين مثل المستوقدين الخ وبنى على ما قاله ان لفظ الحواريين في عبارته اما سهو من القلم او اريد به المؤمنون لانهم حواريو محمد صلى الله عليه وسلم كما ورد في حق الزبير انه ابن عمتي وحواري من امتي وادى ذلك الى انه غير لفظ الحواريين في بعض النسخ بلفظ المؤمنين على هذا القول يكون ما نحن فيه نظير القول او كصيب في انه شبه فيه شئ باخر في الظاهر مع ان المراد تشبيهه بمقدر على صون المضاف والمضاف اليه دوران التشبيه بين شيئين شبه بهما المشبه كما في قوله او كصيب وهو مستعمل صفة لمصدر ومسند الهاقال فيكون العائد الى الموصوف محذوفا اذ المعنى مستعملة مع لفظ قال الا انه اختصر فوقع ما قال فاعلا المستعمل ومقدم الحاج يروى بالنصب على الحكاية وهو مصدر وقع ظرفا بتقدير الزمان اي زمن قدوم الحاج ويجوز ان يجعل مقدم اسما للزمان فلا حاجة

الحاج

حاجة الى تقدير الزمان فكان الاولى ان يمثل بما قال عيسى بجواتيك خفوق النجم قوله ثم نظير المذكور اي نظير ما ذكر من الآيتين ولفظ ثم للتراخي في الرتبة ولو قال ثم نظيره لتبادر نظير او كصيب كما يشهد به قوله ونظيره عند كل ذي فطنة ولانك ان البيتين يشاركان الآيتين فيما ذكر من حذف المضاف والمضاف اليه ولا يقدح في ذلك ان المضاف اليه المقدر في الآية والبيتين يكون مضافا الى ما هو مذكور فيهما اما في الآية فالى مجرور الكاف اعني الصيب واما في البيتين فالى الاصبع وضمير البرق بخلافه في الآية الثانية اذ يحتاج فيها الى تقدير امر آخر مضاف الى مجرور الكاف اعني الوقت الذي اضيف الى ما قال وصدر البيت الاول الا من رأى بي فاني برق سرى اي من ابصر لجهة برق سار سريع بحاله بانه بمعنى انه مغنى بكثرة بحيث اسال البحار الكبار وبرون هنيمها وهو اسم موضع بنجد فاغنى اي قصد للعقيق وهو موضع يجيبني اليه بنجد وصدر البيت الثاني فادرك ابقاء العرادة ظلعها العرادة اسم فرسه ومعنى في الاصل الجرادة الانثى والعرس العتيق المجرب لا يعطي عدوه تمامه بل يبقى منه شيئا لوقت الحاجة والظلع الغمز في المشي لوجع في الرجل اي اصاب ابقاء العرادة ذخيرة عدوها الغمز فغشيها والحال انها جعلتني من حزيمة بن طارق بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي على مسافة قريبة جدا فلولا ظلعها لادركته قوله على ما قدر اي هذان القولان نظيران للمذكور في حذف المضاف والمضاف اليه كائنين على الوجه الذي قدره الشيخ الامام ابو علي الفارسي وقوله من اسال بيان لما قدره لما اسند التقدير الى من يوثق بقوله كيلا يمنع التقدير في الاول بالحمل على التجوز في اسناد الاسالة الى البرق وفي الثاني بجعل الاصبع مجازا من المسافة القريبة في المقدار من الاصبع فلا يحتاج في الاسالة تقدير لفظ ذا وكان الشيخ الفارسي لم يلتفت الى نحو ذلك لبعده والسقيا اسم من سقاه الله الغيث واسقاه اي اسال سقيا سحابه اي سحاب البرق فحذف المضاف الاول فصار اسال سحابه ثم حذف المضاف الثاني فانقلب الضمير المجرور مرفوعا مستكنا وكذا لما حذف لفظتا ذا وسافة تدريجا انقلب اصبع على انه مفعول ثان لجعل ثم انه زاد في التانيس بحذف المضاف من الكلام قطعا للتوهم الاستبعاد فقال هو سائغ اي جائز في الكلام منه قوله تعالى فكان قاب قوسين اذ فيه حذف ثلثة مضافات متتالية اعني مقدار مسافة قرب وحذف مضاف آخر على حدة اعني مثل ذلك اي فكان جبريل وهو قاب قوسين اي مقدار قوسين بل اصل

الكلام ما ذكره فحذف لفظ مثل من خبر كان وحذفت المضاف الثاني في التدريج من اسمها فافهم نعلم
الضمير المجرور الراجع الى جبريل من قوله ما شككنا في كان قوله وان قوله او كصيب قد يروى بفتح الهمزة
عطفا على ان التشبيه يكون المعنى ولا يخفى ان قوله او كصيب الخ من باب التمثيل لان وجه الشبه فيه امر
توهمي منتزع من عدة امور وليس بشيء اذ يلزم منه انخراط هذا المعطوف في سلك ما جعله علة لكون
اصل النظم على حذف المضاف الذي هو لفظ مثل فالصواب هو الرواية بالكسر عطفا على قوله و
اصل النظم او كمثل ذوي صيب الخ فبعد ما حقق اصله شرع في تحقيق ما هو بصدده من بيان كون
وجه الشبه امرا وهميا منتزعا من عدة امور في طرفيه والضمير في بينهم لذوي الصيب فقوله انهم اما
لم او لمنا فيتبين او كلاهما جميعا والمقام المطمع للمنا فيتبين ههنا انهم ظاهرا واتباعهم المؤمنين صورة
ومعاملة انهم الاهوال لاقتضاحهم بنزول الوحي الكاشف عن اسرارهم وما انطووا عليه ضمائرهم
ورفوعهم بذلك في مخاوف هائلة قوله كما والذي في قوله عز وعلا مثل ما في قوله يعني ان قال
وكالذي في قوله عطفا على ما تقدمه من نظائره لكنه عدل عنه وادرج جملة من مبتدأ هو الموصول
مع صلته وخبر هو لفظة كذا فوجب ان يعطف على مقدر كانه قال فالوجوه في تلك التشبيهات
السابقة كما بينا اوصاف غير حقيقية ومنتزعة من امور عدة وكذا الذي في قوله عز وعلا مثل
الذين حملوا التوراة ولا يجوز عطف على قوله وانه كما ترى مما نحن بصدده اي غير حقيقي منتزع
من امور لانه من تتمة بيان الاية السابقة اعني او كصيب ومعنى حملوا التوراة انهم كلفوا
علمها والعمل بها ثم لم يحملوها انهم لم يعملوا بها فكانهم لم يحملوها اسفارا اي كتبا من كتب العلم فهو يمشي
بها ولا يدري منها الا ما يمر بجنبيه وظهره من الكد والتعب قوله فان وجه الشبه
تعليل لكون الاية من قبيل التمثيل والرواية في لفظ الاسفار النصب على انه مفعول الحامل و
الباء في بالانتفاع متعلق بلفظ على تضمين معنى اجدر وضمير كونه راجع الى الحرمان الا مخوفا
مع ما قيد به وقد يتوهم من قوله ومركبا من عدة معان ان تركب وجه الشبه وجده كاف في
التمثيل وليس بشيء فان وجه الشبه ههنا مع كونه مركبا منتزع من عدة امور في طرفيه الا
انه تفنن في العبارة فذكر فيما سبق الانتزاع من امور متعددة في الطرفين واكتفى ههنا
بالتركيب لظهور كونه منتزعا من امور عدة وقوله غير الحقيقي صفة للوصف الحمل على انه بمعنى الكرم
كالحمار واللئيم ولعل لام غير التعريف ههنا بالاضافة لاشتهار الوصف الذي يخرج بمغايرة الحقيقي
وجاز ان يكون بدلا منه وقد منع النحاة من تعريف غير باللام مع كونه مضافا وان كان نكرة

نكرة ولم يوجد ذلك ايضا في كلام العرب العرباء بل في عبارات بعض العلماء كانهم جعلوه بمعنى
المغاير والرواية فيه الفنع بالفاء والذال المعجمة وتوجد في بعض النسخ بالقاف والدال المهملة
قوله لا التباس اي لا التباس الذي نحن بصدده من الوصف غير الحقيقي في كثير من المواضع
بالوصف العقلي الحقيقي اذ ليس الحسي منها بخفي حسيا فقد يكون للعقلي الحقيقي نوع خفاء في
حقيقته فيظن انه غير حقيقي وقد يكون للوهمي نوع ظهور لو ضع الاسباب الباعثة على توهمه فيظن انه
عقلي حقيقي فالتمييز بين كون الوصف المعتبر في التشبيه المنتزع من عدة امور وهميا حتى يكون
التشبيه تمثيلا او عقليا حتى يكون التشبيه غير تمثيل محتاج غاية الاحتياج الى تامل صادق من
فكره حتى يزول الالتباس الثابت في تلك المواضع وما يدفعه ارتباط قوله لا تسما بما قبله من
تأويل ومعان يقال انه بعد ما ذكر التباس الوصف الوهمي بالعقلي الحقيقي كانه قال يقع فيه الالتباس
من هذه الجهة ومن جهات اخر لا سيما جهة المعاني التي ينتزع هو منها فربما انتزع الوصف من ثلثة
معان فاورث ذلك الانتزاع الغلط الموجب انتزاعه من اكثر ولا يخفى على ذي مسكة انه صرح فيما هذا
المقام بانتزاع وجه الشبه من معان متعددة من اجزاء المشبه بلا اجزاء لوجه الشبه فكن من ذلك
على بينة فيما حققناه لك في تعريف التمثيل من ان انتزاع وجه الشبه فيه انما هو من امور عدة في
طرفيه يقال البرق السماء صارت ذات برق ومومنا نصب بنزع الخافض اي لعموم اقشعت الى تفرق
يقال اقشعت الريح السحاب فاقشع اي صار ذا قشع كما يقال اكبه فاكب اي صار ذا كب وكلت
اي انكشف معنزه اي معضلة قوله يوجب انتزاع وجه الشبه من مجموع البيت دون ذلك لان المنتزع من
المصراع الاول هو الابتداء المطمع وما الانتهاء الموئس فمنتزع من المصراع الثاني قوله متى
فشا اي شاع واشتهر استعمله على سبيل الاستعارة يعني ان تذكر اللفظ الدال على هيئة مركبة من امور
متعددة ويريد به هيئة اخرى مثلها مشبهة بها كالاشياء تقدم ورود بقوله لا غير انه صار بحيث لا
يستعمل على سبيل التشبيه اصلا وذلك مثل قولهم لو دادات سعاد الطمني ودون ذلك خرط القتاد
بالصيف ضيعت اللبن قوله لا تغير اي لا تغير الفاظها عما وردت عليه في اصلها من التذكير و
التانيث والافراد والتثنية والجمع الى غير ذلك لان الاستعارة كما يستعمل فيها ان يذكر اللفظ الذي
هو بازاء المشبه به ويراد به المشبه فلو غير لفظ المثل لم يكن واردا على طريق الاستعارة فاذا
اردت التمثيل بقوله بالصيف ضيعت اللبن في المذكر لم تغير كسرة التاء وان غيرتها لم يكن مثلا
بل مأخوذا منه دالا عليه وعلل صاحب الكشاف عدم التغيير بان الامثال السائرة لا تكون الا

اقوالا بينها غرابة من بعض الوجوه نحو قطعة على تلك الغرابة وحجبت الالفاظ عن التعبير قال

النوع الرابع النظر في احوال التشبيه هذا تقسيم علم تام وقوله معتبرا لا ادري وجه ذكره الخ ولذلك لم يقل او معتبرا للتشبيه ترك الواو ايضا اشعارا بالاستقلال قوله والكلام في ذلك الى في بيان احوال التشبيه وهناك اشارة الى النظر في احوال اداة الكلام في بيانها وضم معها الاصول كلمة عسى معجمة لافادة عدم القطع بالاخذ او ما قوله بما يصلح صلة او صفة لما وادراك الشيء مجملا مثل ان تدرك الانسان من حيث انه شيء او انسان بلا تفصيل وادراكه مفصلا مثل ان تدرك الانسان من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق قوله وقد سبق تقريره في باب الفصل والوصل وذلك انه بين هناك الجامع بين الجمل مطلقا لا سيما النوع الخيالي منه فانه زاد في تقريره بايراد امثلة وحكايات قوله ومنها ان يستحضر الامر الواحد اي هذا الاصل الرابع يقرب من الاصل الاول الا ان ذلك في ادراك الامر الواحد المركب الكامن وجهي اجمال وتفصيل وهذا في ادراك الامر الواحد والمتعدد قوله اتم منه اي من ميل النفس الى العقليات فالجار يتعلق بمعنى التفضيل الضمير ولا استبعاد فيه قوله واعني بالحسيات ذهب المحقق الى ما خيل الناظر ترون من انه يمتنع ادراك النفس الناطقة للجزئيات المادية المكتنفة بعوارض مشخصة من المقادير المتفاوتة والاوضاع المختلفة فاحتاج فيما ذكره من ان ميل النفس الى الحسيات اتم من ميلها الى المعقولات كما هو المشهور الى تاويل فلذلك قال المراد بالحسيات هنا هو المعقولات التي تجردها النفس من المحسوسات الجزئية فان ميل النفس الى هذا النوع من المعقولات المنتزعة من الحسيات اذيد من ميلها الى المعقولات الصرفة كمفهوم الممتنع والواجب والممكن وذلك لوجهين الاول زيادة تعلق النفس بهذه الحسيات بسبب تجرد النفس اياها بقوتها العقلية عن المشخصات المختصة اللازم منها فنظمها بهذه الحسيات في سلك ما عداها من المعقولات حيث صارت بالتجريد كليات مثلها ولا شك ان النفس اذا ازداد تعلقها بشيء كان ميلها اليه اتم واكثر والثاني زيادة الف النفس بهذه الحسيات ايضا انه مع زيادة تعلقها بها وانما زاد الفها بها لكثرة تاديها الى النفس بسبب كثرة طرق التادي ولا مرية في ان زيادة الالف تقتضي كمال الميل فقوله وزيادة ميلها مبتدأ خبره لزيادة تعلقها وقوله ولزيادة الفها عطف على لزيادة تعلقها واما قوله على ما بحثت عليه فاشارة الى ما ذكره في النكتة التي اوردها في وجه الشبه من انه اذا كان محسوسا كان جزئيا قطعا واذا جرد حتى صار كليا كان عقليا فتنبه ان ادراك الجزئي في الحس وادراك الكلي الى العقل بتجريده

منه على ان النفس العاقلة لا تدرك الجزئيات المحسوسة والا لكان ادراكها ايضا منسوبا الى العقل فنبههم مدار ان عليه دليلا في الجملة وان لم يكن مذكورا هنالك هذا ما ذهب اليه وبنى الكلام عليه لكن التحقيق ان المدرك للكليات والجزئيات هو النفس الا ان صور الجزئيات ترتسم في آلاتها لا في ذاتها فتنسب ادراكها الى الالات اعني الحواس كما ينسب القطع الى السكين وكيف لا والحكم بالكلي على الكلي وعلى الجزئي في نحو قولنا زيد انسان وهذا البياض لون يقتضي حضور المحكوم عليه والمحكوم به عند الحاكم ولا يجوز ان يكون الحاكم هو الحس لامتناع ادراكه للكلي فهو النفس فلا بد ان تكون مدركة للجزئي ايضا قوله واما ما يقال ان تعقيب هذا الوجه بناء على ما ذهب اليه من امتناع ادراك النفس للجزئيات واما على التحقيق الذي عرفته فهذا الوجه وجيه لان النفس في مبدأ الفطرة خالية عن العلوم كلها ثم انها تستعمل حواسها فتدرك المحسوسات وتتنبه لمشاركات بينها ومباينات فتنتزع منها علوما كلية ولا شك ان الالف بالاقدم اكمل فيكون الميل اليه اتم قوله فبعد تقرير هذه الى رجوات ... في الحقيقة داخلة على خبرها يقال اعني شيئا وبعد ظرف معمول للظرف المستقر الواقع صفة لشيء اعني بمنزل عطف عليه اي افادة متعلق بمعنى منزل الذي اسم مكان من نزلته وبالف منزل عطف على بمنزل عن تحقيق متعلق بمعنى البعد المستفاد من كونه بالف منزل ومتعلق الرؤية فهي كما ترى كونه على تلك الوصف اعني كونه بمنزل وبالف منزل والمقصود بقوله كما ترى ان اتصافه بذلك الوصف واضح فوصفه اي الشيء متاخرة بحسب المعنى عن ذلك الظرف كما ترى وانما بالغ في تزييف هذا القول هذه المبالغة لان المحسوسات التي تقدم ادراكها على ادراك المعقولات ليست مدركة للنفس على ما اختاره فلا يتصور ميلها اليها فضلا عن كمال الميل نعم تكون للحواس المدركة اياها الفة بها كاملة وميل اليها تام قوله لمحبتها العلم طبعا الا ترى ان كل واحد يحب الادراك ويميل اليه من غير ان يكون هناك سبب خارج يدعوه اليه وانه لا يرضى احد بان ينسب الى الجهل ولو في امر خسيس ولذا اذا عرض عليه شيء وسعه ان يدركه اقبل عليه بمجامع همه كما نشاهد من العوام بالقياس الى كلمات الوعاظ وحكايات القصاص واذا سمع ما لا يصل اليه فهمه كالمسائل الدقيقة من العلوم الجليلة اشمأزت عنها نفسه واعرض عنها جانبا قوله الى من معاداتها من حديث معاد كما صرح به في بعض النسخ وهذا المثل يدل على ان مشاهدة المعاد مكروهة كما ان المثل الثاني يدل على ان تجدد الصورة مستلذ وما استفيد من هذين المثلين معا وكراهة المتكرر ولذة المتجدد اقوى وابلغ مما ادعاه اولا من ان تجدد صورة عندها احب

فانه كونه بمنزل وبالف منزل انما يظهر بعد ذلك التقرير فتامل منه

فان المدرك ليس نفس الشيء بل اتصافه بذلك الوصف ... حتى صار كانه شاهد منه

ملحقا بخط منه

اليها والذي من مشاهدة معاد **قوله** ولهم توهم ان التوفيق بين حكم الالف وهو كونه موجبا للميل
على ما مرّ في بحث الحسيات من ان زيادة الالف التي بها تقتضي زيادة الميل اليها وبين
حكم التكرار وهو كونه موجبا للكراهة كما ذكر في هذا الاصل احوج شيء الى التأمل وذلك
لان الالف مع الشيء لا يحصل الا بتكرره فلو كان التكرار مقتضيا للكراهة لكان المألوف اكره
شيء وامتنع حينئذ النزاع الى الاشتياق والميل الى المألوف لكن الوجدان يشهد بكون
الالف موجبا للميل والاشتياق الى المألوف وبكذب كونه مكروها لا يشتاق اليه فوجب ان لا يكون
التكرار والاعادة موجبا للكراهة والتأمل الذي يجب ان يفعل في نظم متى اجتمع
حكمي الالف والتكرار وعدم المنافاة بينهما ان يقال التكرار ما يكون نافعا لذيذا يوجب الالف والميل
وتكرار ما ليس كذلك يوجب الكراهة وعدم الميل فقولنا ان التكرار والاعادة يوجب الكراهة
والنفرة ليس حكما كليا حتى لا يصح ان يجامع كون الالف موجبا للميل **قال** فنقول
من اسباب قرب التشبيه ذكر لقربه اسبابا ثلثة فالاول اعني ان يكون وجهه امرا واحدا مبني
على الاصل الرابع ويقرب من هذا السبب ان يكون وجه التشبيه امرا اجماليا لا تفصيل فيه وهو مبني على
الاصل الاول الذي يقارب الاصل الرابع كما مرّ والسبب الثاني اعني كون المشبه به مناسبا للمشبه
مبني على الاصل الثالث والسبب الثالث اعني كون المشبه به غالب الحضور في خزانة الصور
القوة التي تجمع فيها المدركات مبني على الاصل الثاني فقد وقع ههنا على اصول اربعة من تلك
الاصول السبعة ثم بنى اسباب البعد المقابلة لاسباب القرب على تلك الاربعة ايضا وتشبيه الجرة
الصغيرة بالكوز انما هو في الشكل والمقدار وكذا الحال في تشبيه الجرة المذكورة بالنجل
واما تشبيه العنبة الكبيرة السوداء بالاجاصة ففي الشكل والمقدار واللون **قوله** لجهة من
الجهات اي من الجهات المقتضية لغلبة الحضور كالتكرار على الحس في الليل والبدر وكثرة
الاحتياج في الدرع **قوله** او تشبيه نحو قوله كان مثار النقع الخ زاد لفظة نحو ههنا لان التشبيه مركب بمركب
كما سبق بخلاف تشبيه السقط وتشبيه الثريا فان وجه الشبه فيهما مركب فقط وانما قال قبل
تشبيه احدهما بالآخر في اللجاج اذ بعد التشبيه في ذلك لا يبقى بعد النسبة بينهما وقوله في المثل الخ
من الخنفساء انه يقال انها كلما ذهبت عن صوب عادت اليه الا اذا نفخ في وجهها فانها لا تعود
وفائدة قوله قبل تصور التشبيه بين الطرفين ما عرفته انفا **قوله** لكونه شيئا وهميا قد سبق ان
المراد بالوهمي الا لتحقق له اصلا مأخوذ من امور كل واحد منها محقق فرض ذلك كتاب الغول

العول اشيا فان الانسان لما سمع ان هناك بعض الحيوان يهلك الناس ويسمى بالغول اخترع
الوهم في اختراع آلة الاهلاك لذلك الحيوان على صورة الناب صدر البيت ايقتلني والمشرفي
مضاجعي نعال سيف مشرفي اي منسوب الى مشارف وهي قرى من ارض العرب تدنو من الريف
والمسنونة النصال المحددة والزرق جمع الازرق وثمر الشيق شقائق النعمان وفي الصحاح
ان الشقي نور يطلق على الجمع والواحد وانما اضيف الى النعمان لانه حماها فكثرت بها وكذلك اذا نقول
تعالى الى السفل او صعد اي عال الى العلو وملوكو من اعلام ياقوت الخ مأخوذ من مفردات كل
واحد منها موجود محسوس وان لم يكن المركب المأخوذ منها موجودا اصلا **قوله** كما في قوله
تعالى انما مثل الحيوة الدنيا فان المشبه به فيه مركب من عشر جمل تداخلت حتى صارت كانها
جملة واحدة ومعنى اختلط به اشتبك بسببه نبات الارض مما يأكل الناس والانعام من الزروع والبقول
والحشائش زخرفها اي ما تتزين به والزخرف في الاصل هو الذهب وازينت اي تزينت وظن
اهلها اي اهل النبات انهم قادرون عليها اي متمكنون من حصدها ورفع غلتها اتاها امرنا اي المضاف اليه فادرون عليها اي
على حصدها ورفع غلتها فجعلناها اي النبات حصيدا اي شبيها بالحصيد كان لم تغن بالامس
اي لم تنبت ولم تكن قبل ذلك في زمان قريب غاية القرب يقال غني بالمكان اقام به ويجوز ان يكون
الضمائر المؤنثة في اهلها وما بعده للارض على حذف المضاف فقد شبه في الآية مثل الحيوة الدنيا اي
حالها العجيبة الشان التي تتضمنها بسرعة وانقراض نعيمها بغتة بالكلية بعد ظهور قوتها واغترار
الناس بها واعتمادهم عليها بزوال خضرة النبات فجاءة وذهابه حطاما لم يبق له اثر اصلا بعد ما كان
غضا طريا قد التف بعضها ببعض وزين الارض بالوانه وطراوته وتقوى بعد ضعفه بحيث طمع
الناس فيه وظنوا انه سلم من الجوائح فان قلت قد يظن ان المشبه ههنا مفرد وهو ذلك
ظن فاسد فليس المشبه مفهوم مثل الحيوة الدنيا على اطلاقه بل هو حالة مخصوصة مركبة من معان
متعددة ملحوظة في ضمن الفاظ منوية مرادة كما اشرنا اليها عند سوق قلنا انها معتبرة في نظم
الكلام اولا وانما نشأ ذلك الظن من جهة ان مفهوم لفظ المثل امر مبهم يتحدد بالقصة المخصوصة المنوية
من الفاظ اخر اما مذكورة معه كما في قوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا الخ او مقدرة او منوية كما في قوله
مثلهم بمثل الحيوة الدنيا لكن هذا الاتحاد انما هو من حيث الذات لا من حيث المفهوم على طريقة في ذلك
كل الغموم وتمام بحثه سالف ان المركب قد لا يكون بعض الفاظه مذكورة مع كونها مرادة قوله وما التنعم
الا كالديار وسيرد عليك ان شاء الله تعالى مزيد تفصيل لهذا المعنى **قوله** خياليا كان او عقليا الا انه

ان المعنى في مثل هذا التركيب في التسوية اي سواء كونه خياليا وكونه عقليا وقد تقرر انه يجب فيه تقديم الخبر وتاخير المعطوف عليه وكان في موقع الحال وقوله من امور خبر كان الاول وضمير حالة للتشبيه وفي البعد متعلق بحالة لانه كالقصة والنباء والحديث يقع على فتح الطرف قال واما كون التشبيه مقبولا فالاصل فيه سواء ان يكون الشبه اي التشبيه كما في بعض النسخ صحيحا وقد تقدم معنى صحة التشبيه وسواء ان يكون وجه الشبه شاملا لطرفيه والا ابتذال الامتهان وذلك بان يكون كثير الاستعمال فيما بين الجمهور لظهوره وقوله مثل ان يكون مثال لكون التشبيه كاملا في تحصيل ما تعلق به من الغرض انما قال محسوسا لان الاصل في المشبه به ان يكون محسوسا سواء كان المشبه محسوسا او معقولا وقوله لون مخصوص بيان للامر من جهة متعلق ببيان حال المشبه وقوله فالنفس تعليل لمعنى الكلام اي اذا كان المشبه به محسوسا اعرف شيء بالمودة بالشبه في بيان الحال والمقدار كان التشبيه وافيا بالغرض مقبولا لان النفس الى الاعرف عندها اميل وهذا مبني على القاعدة السادسة وعلى الخامسة ايضا كما اشار اليه بقوله لا سيما فيما الغرض اي المشبه به اكمل اي لا سيما التشبيه الذي هو الاعرف فيه النفس اليه اكمل وهو المحسوسات والظرف اعني قوله فيها المشبه به اكمل صلة للموصول في لا سيما قوله لكن يجب في الثالث اي في بيان مقدار حال المشبه على ما هو عليه في نفس الامر كون المشبه به مع ما ذكر اي مع كونه اعرف شيء فيه قدر مقدار المشبه لا ازيد ولا انقص قوله او مثل ان يكون المشبه به اتم محسوس في امر حسنه هو وجه الشبه زاد هنا اعتبار كون وجه الشبه حسيا اشارة الى ان الاصل فيه ايضا ان يكون محسوسا وتنزيل المشبه الناقص منزلة الاكمل بينا والتشبيه المقلوب ايضا الا ان النقصان والكمال هناك بحسب الادعاء كما مر في قوله وبدا الصباح كان غرته قوله لمثل ما تقدم المراد بما تقدم سواء ان النفس الى الاعرف اميل وامثل ما وصفته اقبل والمراد بمثله سواء ان النفس الى الاتم الاكمل اميل واقبل قوله مسلم الحكم معروفة كالمسك فانه خروجه عن مرتبة الدماء بواسطة الفضيلة امر مسلم الحكم معروف فاذا شبه بحاله من فاق نوعه بحيث يعد في نوع اشرف كان ذلك التشبيه كاملا فيما قصد من بيان امكان المشبه قوله او محاولة التزيين بالنصب عطف على بيان امكان الوجود وقد سبق مثالا بيان كون المشبه به في التزيين والتشويه اعرف بوجه الشبه واما كونه مسلم الحكم معروفة في التزيين والتشويه على ما توهم فلا يجدي نفعا لانه من الاغراض الكلام فوجه الشبه وقد سبق مثل هذا التوهم في الاستطراف قوله لبعده عن الصور هذا يجب المعنى

المعنى فاقيم مقام مطلقا ومن ثمة حسن عطف قوله اذ نادر الحضور فيه مع المشبه على قوله نادر الحضور في الذهن ولم يكن من عطف الخاص على العام بلا نكتة قوله يطلع عليها الا يطلع ذلك النادر على النفس بما لا تتصور اي لما تقبل النفس اليه اي الذي النادر من لذة التجدد وتمثل لها ولما تمثل في قبول النفس من تعريها النادر عن كراهة معاد وقد وجد في نسخة صحيحة هذان الفعلان اعني تتصور وتمثل بالتذكير على انهما للازمان مسندان الى ضمير ما وحاصل المعنى على التقديرين ان النفس تميل الى النادر وان غير عندنا الا سيما اليه الى لذة الجدة وتعريه عن كراهة الاعادة وهذا تفريع على القاعدة السابعة قوله هذا اي هذا كما ذكر وضمير مسلك الغريب قوله من الغير الصفة للمحذوف اي انما اغراضه في شيء من القبول قوله في سلكها اي سلك القبول اي في ذلك المحذوف قوله تعرفت الاسباب بعد هذا التفطن انما هو لكان التقابل فاذا عرفت اسباب الغريب عرفت ان اضدادها اسباب البعد والغرابة واذا عرفت اسباب القبول عرفت ان اضدادها اسباب الرد والرداءة فلذلك طوينا من اذكر اسباب الرد واعتمدنا في معرفتها على تفطنك لا نقال فعلى هذا كان ينبغي ان لا يتعرض هناك للاسباب البعد بعد تعرضه لاسباب الغريب لانا نقول كان يمكنه ذلك الا انه تركه بناء على ان البعد والغرابة في التشبيه اقسام فالتعرض لاسبابه اولى لعدم ترك اسباب الغريب بل تعرض لذكرها هناك ايضا لان التشبيه الغريب تشبيه صحيح وقد يكون معقولا ومطلوبا بخلاف المردود فانه انما يعرف ليحترز عنه الطالب فاستحسن ان يفوض معرفة اسبابه الى معرفة اسباب ما يقابله قوله ولن يذهب عليك فلا يخفى عليه اذا فاته بسبب الغفلة عنه قوله وجريكا اي التشبيه لذكر ما هو النفي في الاسباب في شان مقبوله ومردوده على نحو مجرى التشبيه في شان قربه وبعده مع انه متى كان اسباب القبول والرد امورا كان بينهما الكمال والنقص على قياس تفاوت الغريب والبعد وكما يجب تفاوت الاسباب قوة وضعفا قال واعلم ان ليس من الواجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه عبر عن اداة التشبيه بالكلمة تنبيها على انها قد تكون حرفا نحو كان زيدا اسد وقد تكون فعلا نحو زيد يشبه الاسد وقد يكون اسما نحو زيد مثل الاسد وقد تكون دائرة بين الاسمية والحرفية نحو زيد كالاسد قوله غنائي نحو قولك زيد اسد تشبيها مثل التشبيه في قولك كان زيدا اسد الا في كونه اي كون زيدا اسدا ابلغ اذ قد حكم فيه نظرا الى الظاهر بانه هو هو وحكم ثمة بانه يشبه الاسد وكم بينهما قوله ولا ذكر المشبه لفظا اي ذكرا لفظيا وانما اعتبر هذا القيد لان المشبه المحذوف قد يكون مذكورا تقديرا الا ترى ان استقامة التركيب في اسد موقوف على تقدير زيد بخلاف الاداة المحذوفة في زيد اسد فانه يحتاج اليها لتصحيح المعنى دون التركيب قوله واتى اسد معنا كما في الغثر

وهو عطف على اسد عطف الخاص على العام وقوله كفى جواب اذا كان وفاعله مستتر يعود الى كون
المشبه محذوفا حذفا شائعا فهو قولك اسد والقصر بكسر القاف وفتح الصاد مصدر قصر يقصر
قصيرا بشرائطه اي بشرائط الحذف اعني قيام القرائن الحالية او المقالية موجبة كانت للحذف
او مجوزة وقوله في قوة الافادة ظرف لكفى اي كفى ذلك الحذف الذي هو ذكر تقديري في قوة
افادة التشبيه على الوجه الابلغ كما كان الذكر اللفظي مفيدا له كذلك وانما كفى لان مسافة التفاوت
في المشبه بين الملفوظ والمحذوف ذلك الحذف قصيرة لا تصل الى قوة تلك الافادة لتحمل على
الستر فهو ذلك ان منشأ تلك القوة هو الحمل بالمواطاة وهو مشترك بينهما **قوله** وانما الواجب في
ان الواجب في التشبيه ليس هو ان يذكر المشبه ولا يترك ذكره اصلا بل الواجب فيه انه اذا ترك المشبه
لم يكن معرضا عنه اعراضا بالكلية مثل الاعراض عنه في هذه الامثلة المشتملة على المرفوع والمنصوب والمجرور
فان مثل ما ذكر من الامثلة لا تعد تشبيها بل استعارة وسيأتيك بيان حاله فان قلت ما معنى
الاعراض عنه بالكلية قلت هو ان لا يكون المشبه مقدرا لاتمام الكلام به ولا منويا مرادا ايضا
وقد عرفت مثال المقدر لتصحيح الكلام واما مثال المنوي المراد من غير احتياج الى تقديره لاتمام الكلام
لفظا فهو الذي ذكر في الكشاف انه مطوي على سنن الاستعارة كقوله تعالى وما يستوي البحران
هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج اذ لم يرد بالبحرين الاسلام والكفر على سبيل الاستعارة
بل اريد البحران حقيقة كما يشهد بذلك سياق الاية الى قوله وترى الفلك فيه مواخر عند من له ذوق
سليم شهادة قاطعة واريد تشبيه الاسلام والكفر بهما فكأنه قيل الاسلام بحر عذب فرات والكفر بحر ملح
اجاج فلفظ المشبه منوي في الارادة غير مقدر في نظم الاية لكونه مستغنى عنه لفظا وفي مثل هذا
الموضع يلتبس التشبيه بالاستعارة فيفرق بينهما بان اسم المشبه به في الاستعارة يكون مستعملا في معنى
المشبه بحيث لا ينتظم اسم المشبه معه ولا يستقيم الكلام الا انه يفوت المبالغة المستفادة من الاستعارة
وفي التشبيه يكون مستعملا في معناه الحقيقي فلا يستقيم فاقام المشبه مقامه قطعا وبذلك يعلم كون
اسم المشبه مرادا منويا وان لم يكن مقدرا في نظم الكلام كما في هذه واذا تحققت ما صورنا
اتضح عندك ما ادعينا من ان التركيب في طرفي التشبيه التمثيلي قد يكون بالفاظ مقدرة في الكلام او
منوية فيه فتذكر **قوله** وقرينة المحذوف المبتدا اراد بقرينة نحو اسد اي اسد وانما قال غير
جملة اشارة الى ان الجملة لا تتحد بالمبتدا **قوله** اسد عن اي الخ ايقاع كلمة اسد خبرا للزيدان يكون
هو اي زيد ابا اي الخبر الذي هو اسد كونا مثل كون زيد عين الخبر في زيد منطلق يعني فيما كان الخبر المفرد

المفرد به صفة وقوله في ان الذي ظرف لمعنى المماثلة والثاني وان لم يكن هو اباه كان زيد
اسدا مجردة تقديره بلا اسناد بينهما ولا استحقاق اعراب لهما او المقدر خلافه **قوله** فيلزم في
لا بد في تصحيح معنى هذا الكلام من احد امرين اما جعل اسم الجنس الذي هو اسد وصفا بمعنى
شجاع واما حمله على حذف اداة التشبيه والاول ممتنع لوجوب المصير الى الثاني فان قلت لا امتناع في
ان يستعمل اسد بمعنى شجاع مجازا قلت لا يشتبه عليك انه اذا استعمل اسد في مفهوم الشجاع
كان مجازا مرسلا من باب اطلاق اسم الذات على الصفة الحالة فيه للملابسة بينهما لا استعارة اذ لا
يتصور تشبيه مفهوم شجاع بذات الاسد واذا حمل اسد بهذا المعنى على زيد لم يتصور ايضا تشبيه بمفهوم
الشجاع بذات الاسد واذا حمل اسد بهذا المعنى على زيد لم يتصور ايضا تشبيه لكنا نعلم قطعا ان هنالك
قصدا الى التشبيه في الجملة فامتنع جعله وصفا امتناعا عرفيا واما تعلق الجار به في مثل قوله اسد على
وفي الحروب نعامة فليس لان اسم الجنس اخرج عن معناه الحقيقي واستعمل في معنى جري او صائل على
ما توهم بل لانه لوحظ مع معناه الحقيقي على سبيل التبع ما هو لازم له ومفهوم منه في الجملة وهذا القدر كاف
للاعمال في الجار واذا عرفت ان وجود طرفي التشبيه يمنع عن حمل الكلام على غير التشبيه وذلك
لانك لما عرفت ان المشبه لم يكن متروكا بالكلية معرضا عنه حتى لم يخرج الكلام عن التشبيه الى
الاستعارة لان الكلام ح يشعر بالقصد الى اثبات المشابهة وذلك مناف للمبالغة المطلوبة
في الاستعارة بجعل المشبه عين المشبه به على ما يذكر هناك عرفت ان وجود طرفي التشبيه
سواء كان وجود المشبه هناك لفظيا او تقديريا او منويا يمنع من حمل الكلام على غير التشبيه
اي الاستعارة واذا عرفت هذا فقد عرفت ان تعدد كلمة التشبيه مع وجود الطرفين لا يوجب
في اخراج الكلام عن التشبيه الا بحسب الظاهر حيث يظن ان مثل بيد اسد ليس تشبيها بل استعارة
لخروجه عن الهيئة الاصلية للتشبيه وعرفت ايضا ان نحو هذه الامثلة المشتملة على وجود الطرفين
صريحا من باب التشبيه دون الاستعارة سواء حمل المشبه به هناك على المشبه اولا فقوله
رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد كلاهما من التجريد ومعناه ان ينتزع من امر ذي صفة
امر اخر مثله فيها لتلك الصفة مبالغة في كمالها لتلك الصفة في موصوفها فكانه قيل في هذين المثالين
بلغ فلان في الاسدية مرتبة صح معها ان ينتزع منه اسد آخر وح نحو تقدير اداة التشبيه وقد
يجيء التجريد في غير التشبيه كقولك لي من فلان صديق حميم اي بلغ من الصداقة مبلغا صح
معه ان يستخلص منه صديق اخر وقوله وهو اسد في صورة انسان من قبيل ما حمل فيه على

المشبه اسم المشبه به الا انه وصف بما يلائم المشبه به كقولهم هو بدر يسكن الارض وشمس لا تغرب ومثل
ذلك لا يحسن فيه تقدير اداة التشبيه الا بتغيير صورته كما يقال هو كالاسد الا انه في صورة الانسان
وهو كالبدر الا انه يسكن الارض وقوله واذا نظرت اليهم ترا الا اسدا قريب من هو اسد مع زيادة
حصره في الاسدية ولا بعد في تقدير الاداة كان يقال ما تراهم الا مثل اسد وان تعرف جبهة الاسد
يدل على لزوم الاسدية له وتقدير الاداة بعيد وفي قوله ليلتمسنك منه الاسد دلالة على ذلك اللزوم مع
التجريد وقوله فغيلك بطلان يدل على لزوم المشبه به للمشبه كان الاسد منحصر فيه وقوله ليس هو
الا مقاتل هو اسد يشارك قوله انما هو اسد في افادة حصره في الاسدية وينافي زعمه بالتصريح بالمنفي
وبان المنفي في انما هو اسد يحتمل ان يكون شيئا اخر غير الادمي من الحيوانات التي توصف
بالجراءة وقوله كان ذلك التشبيهات جملا اسمية ووقع خبر المقوله ان يجوز ان بطلان اسد الخ
قوله لا فرق اي بين هذه الامثلة وبين قولك هو كالاسد الا في شان المبالغة فانها
ابلغ منه او اراد لا فرق بين هذه الامثلة الا بكون بعضها ابلغ من بعض والا فلم يندرج شي منها في
الاستعارة لانتفاء كون المشبه به المذكور في الكلام مستعملا في غير معناه الحقيقي وقيل الامر في
شي من هذه الامثلة كذلك فهي من باب التشبيه اذ لا واسطة بينه وبين الاستعارة عنده وان
جماعة الحقوا التجريد الواقع في صورة التشبيه واسطة بينهما ومن الناس من قال ان نحو زيد
اسد من قبيل الاستعارة لانه اجري فيه اسم المشبه به على المشبه مع حذف كلمة التشبيه وهذا خلاف لفظي
راجع الى تفسير الاستعارة والتشبيه بحسب الاصطلاح قال الشيخ عبد القاهر فان ابيت الا ان تطلق
عليه اسم الاستعارة فان حسن دخول ادوات التشبيه لم يحسن اطلاقه كقولك زيد الاسد وهو شمس النهار
وان حسن دخول بعضها دون بعض هان الخطب في اطلاقه كقولك زيد اسد اذ لا يحسن ان يقال زيد
كالاسد ويحسن ان يقال كان زيدا اسد وان لم يحسن دخول شي منها الا بتغيير صورة الكلام كان اقرب
كان الاطلاق اقرب قوله في الخيط الابيض هذا تفريع على ما تقدم اي اذا كان وجود الطرفين
شرطا في التشبيه كان الخيطان في الاية معدودين من باب التشبيه شبه اول ما يبدو من
الفجر المعترض في الافق بالخيط الابيض وشبه ما يمتد معه من ظلمة الليل بالخيط الاسود وقوله من
الفجر بيان للخيط الابيض صريحا ويعلم منه بيان الخيط الاسود ضمنا لانه قبل الفجر ما يمتد معه
من غبش الليل وانما لم يبينهما لكانا من الاستعارة اذ يراد بهما المشبهان على تقدير عدم البيان فان قلت
هلا ترك البيان ولم يقتصر على الاستعارة التي هي ادخل في الفصاحة قلت لان هذه الاستعارة من نوع

نوع خفاء والاحتمال لا يتم المقصود المعنى الحقيقي وان كان مرجوحا جدا فاحتيج الى زيادة بيان
في حكم هو من الاحكام التي يحتاج اليها الا ترى الى ما نقل من اشتباه الحال مع البيان
على عدي بن حاتم فانه روي انه عمد الى عقالين ابيض واسود وجعلهما تحت راسه وكان ينظر
بالليل اليهما واخبر بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان كان وسادك لعريضا انما
ذلك بياض النهار وسواد الليل وقيل كان هذا الاشتباه قبل نزول البيان بقوله من الفجر قوله
والحاصل من مراتب التشبيه ذكر في صدر الاصل الاول ان التشبيه يقتضي طرفين ووجها
واداة لا يقصد اليه الا لغرض وان حاله يتفاوت بين قرب وبعد وقبول ورد ويعلم منه ان الطرفين
والوجه اركان له لتوقفه عليها دون الغرض فان فائدة الشي خارجة عنه متوقفة عليه
بحسب الوجود وكذا حال الشي صفة له متاخرة عنه وقد نبه على ان ليس من الواجب في
التشبيه ذكر كلمة التشبيه ولا ذكر المشبه لفظا ويفهم منه ان اداة التشبيه من اركانه ايضا ويؤيد
ذلك انه اذا عرف التشبيه يقال هو الدلالة على مشاركة امر لاخر في شي بالكاف ونحوه وانما
صور بالمثال فقيل زيد كالاسد في الشجاعة فصار اركانه اربعة ولما اشار الى ان في حذف
اداة التشبيه مبالغة اراد ان يذكر هنا مراتب التشبيه في القوة والضعف بحسب اركانه الاربع
ذكرا وحذفا وبنى الكلام على ان ذكر المشبه به لازم قطعا مع اما ان يكون المشبه مذكورا
او محذوفا وعلى التقديرين اما ان يذكر وجه الشبه او يحذف صارت الاقسام اربعة وعلى التقادير
اما ان يذكر الاداة او تحذف صارت الاقسام ثمانية والضابط في القوة والضعف ان حذف الاداة
يفيد قوة من حيث انه جعل المشبه كانه نفس المشبه به وان حذف وجه الشبه يفيد قوة اخرى
من حيث انه عم المشابهة بحسب الظاهر فالمشتمل على هذين الحذفين جامع لهاتين القوتين كالثانية
والثامنة والمشتمل على حذف الاداة وحدها فيه القوة الاولى كالثالثة والرابعة والمشتمل على
حذف الوجه وحده فيه القوة الثانية كالخامسة والسادسة وما ليس فيه شي من هذين الحذفين
لا قوة له اصلا كالاولى والثانية وقد اشار بقوله ويعني ايضا قوية الى ان القوة الحاصلة
بحذف الاداة اكمل من القوة الحاصلة بحذف الوجه وانما قال في متروك الاداة فيها نوع
قوة بزيادة لفظ نوع لانه لم يصرح هناك بحيثية القوة فاشار اليها اجمالا بانها نوع من القوة
ومن قال انه زاد لفظ نوع ايماء الى ان هذه القوة اقل من القوة الحاصلة بحذف الوجه
فقد وهم فان قيل حذف المشبه به جائز كما في قولك زيد في جواب قول القائل من يشبه الاسد

نسخه

يستدعي

فانه تشبيه قطعا اذ معناه يشبه الاسد زيدا فلا يعضد المراتب في تلك الثماني اجيب بانه
ليس بتشبيه اذ لم يقصد به بيان اشتراكهما في امر بل قصد بيان الفاعل جوابا للسائل
ان سلم فالكلام في تشبيهات البلغاء ولم يرد مثله منها قوله واعلم ان التشبيه اي التي
يقال فيها شبه اي تشابه وتماثل ولم يرد بما ذكره انه يجعل التضاد الذي هو كون الشيئين
متنافيين بحيث لا يجتمعان وجه شبه بينهما لاشتراكهما فيه لانه على تقدير صحته لا تمليح فيه ولا
تهكم بل المراد ان الوصفين المتضادين لما اشتركا في صفة المضادة جاز ان يجعل احدهما
عين الاخر بحسب الادعاء فيشبه احد موصوفيهما بالاخر قصدا الى تمليح اي اتيان بشيء مليح
او الى تهكم اي استهزاء وسخرية مثلا يجعل الجبن شجاعة فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد ويجعل
البخل سماحة فيقال للبخيل انه حاتم ثان ويحتمل كل واحد من المثالين بصلح للتهكم والتمليح بل قد
يقصدان معا قوله ثم ينزل منزلة شبه التناسب اشارة الى جعل احد المتضادين عين
الاخر حتى يحصل هناك معنى واحد مشترك بين موصوفي المتضادين على قياس وجه الشبه في
صور التناسب والتماثل لما تقدم توطئة لهذا التنزيل ومعنى قوله حاتم ثان انه واحد اخر
مشارك للاول في الجود حتى كانه مسمى بحاتم وتقدير اداة التشبيه فيه ليس بمستحسن اذ لم يرد انه
كحاتم ثان ويحتمل انه قال الاصل الثاني من علم البيان من علم البيان في المجاز
ويتضمن التعرض للحقيقة يريد ان التعرض للحقيقة على سبيل التبعية لما بين مفهوميهما من شبه
التقابل اذ قد اعتبر في مفهوم الحقيقة الاستعمال في الموضوع له وفي مفهوم المجاز الاستعمال في
غير الموضوع له ولا شك ان تعقل غير الموضوع له يتوقف على تعقل الموضوع له فلذا ايضا تحقق المجاز
وان لم يتوقف على الحقيقة ولم يستلزمها ايضا الا انه متوقف على المعنى الحقيقي قطعا فناسب
ان يذكر الحقيقة في اصله ضمنا وتقدم في الذكر عليه ايضا قوله والكلام في ذلك
اي في بيان المجاز متضمنا لبيان الحقيقة مفتقر الى تقديم الغرض لوجود دلالات الكلم على
مفهوماتها وذلك الغرض هو بيان ان سبب دلالتها اما ذاتها مع الوضع او ذوات الكلم ومفتقر الى
تقديم الغرض لمعنى الوضع بتفسيره وللواضع بالاشارة الى انه من هو وان كانت على طريقة
التردد وانما افتقر الكلام في ذلك الى ما ذكره لما سيأتي من اخذ الوضع والدلالة في تعريفي
الحقيقة والمجاز ومن تقسيمها الى اللغوي والشرعي وغيرهما قوله في تحققه اي في ثبوته
للفظ لا في وجوده في نفسه لان الاختصاص امر اعتباري قوله بحكم التنبيه اي العقل الحاكم

الحاصر بلا شبهة انه الذات اي ذات اللفظ قوله من يحكى عنه اراد عباد بن سليمان
الصيمري واشار بلفظة يحكى الى ان اخبار الاول ليس بثابت بعينها لما سنذكره من احتمال
التاويل والاشعرية وكثير من المحققين اختاروا الثاني والبهشمية اختاروا الثالث
قوله لكان يمتنع نقله اي لكان يمتنع نقل ذلك اللفظ عن مسماه الذاتي الى المعنى اخر
بحيث لا يفهم منه ذلك المسمى اصلا سواء كان نقله بنصب قرينة على المعنى الثاني كما في المجاز
واما بوضعه له كالعلم المنقول لكنا نعلم قطعا انه لا يمتنع النقل الى المجاز والعلم في شيء من الالفاظ
قوله على معانيه الهندية اي اللغة الهندية لا يقال لعل هناك شرطا فقد في حقنا
فلذلك امتنع دلالتها ايانا على معانيها لانا نقول فح لم يكن الدلالة على المعنى مستندة
الى ذات اللفظ وحده كما دلالته على اللافظ قوله لما تقدم اي اشارة الى ما ذكره من ان الناهل
اسم للريان واطلاقه على العطشان من باب التفاؤل قوله لاستلزامه ثبوت المعنى مع انتفائه
لم يرد به ذلك انه يلزم ح من قولك هو جون ان يكون ذلك الشخص في نفس الامر متصفا بثبوت السواد
وعدمه فان لزومه باطل قطعا اذ لم يقل احد بان تحقق الالفاظ في انفسها يستلزم تحقق
معانيها المفهومة كان تحقق اللفظ في نفسه يستلزم تحقق اللافظ بل اراد انه يلزم ان يفهم منه
ثبوت السواد له وانتفاؤه عنه معا لامتناع انفكاك الدلالة عليها عن ذات اللفظ ح كما
يمتنع ان ينفك عنه دلالته على وجود اللافظ بمعنى تفهمه منه بخلاف ما اذا كانت ح لا له على المعنيين
المتنافيين بالوضع لجواز تخلف الدلالة على اللفظ ح وقد يقال يمتنع دلالة اللفظ بذاته على
معنيين متنافيين لامتناع مناسبته ذاته لهما معا وهذا مع كونه غير قطعي اقرب مما ذكره المص
لان من سمع اللفظ المشترك بين المتنافيين انتقل منه ذهنه الى ملاحظتهما مع الجزم بانهما ليسا
مرادين للمتكلم معا في مثل قوله هو ناهل ولا شك ان الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند
القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا فهم كونه مرادا للمتكلم فتدبر قوله ان الحروف خواص
الظاهر ان القائل بهذه الخواص ائمة علم الاشتقاق والقائل بخواص الاوزان ائمة علم الصرف
وذلك ان تشبيها معا الى الحلق الجهر اشباع الاعتماد في مخرج الحرف ومنع النفس ان يجري معه
والهمس ما يقابله وتحقيق ذلك ان النفس الخارج الذي هو وظيفة حروف التكيف كله بكيفية الصوت
حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجري مع الحرف كان الحرف
مهموسا والحروف المهموسة هي المجموعة في قولك ستشحثك خصفه وما عداها مجهورة هذا هو

المشهور واختار المصنف ان المجهورة من الحروف المجموعة في قولنا قد كان ترجم ونظاب
وما عداها مهموسة والشدة ان ينحبس صوت الحرف في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري كما في
حروف اجدك قطبت والرخاوة ان يجري الصوت جريا تاما والتوسط بينهما ان لا يتم
الانحصار ولا الجري كما في حروف لم يرعونا **قوله** وغيرها لعله يريد به الاستعلاء والانخفاض
والاطباق والانفتاح والقلقلة وغيرها من الصفات المذكورة للحروف في مباحثها ومستدعية
صفة خواص وضع بينها ومنها للحروف وضع بينهما للحروف على المعنى وقوله ان لا يهمل التناسب
دال على ما هو عامل في اذا اخذ ومثل ما تر جهة فقضا وما بيني منسوب الى بين اي بين الشدة
والرخاوة **قوله** وان للتركيبات عطف على ان للحروف وتحريك العين من الفعلان والفعلى
يناسب ان يكون معناهما ما فيه حركة كالنزوان ومضراب الحمار والحيدى وهو الحمار الذي
اي يميل عن ظله لنشاطه وقوة الضم في فعل يناسب لا مخ اللطبائع الا دفية ولهذا لم يتغير العين
في مضارعه لان افعال الطبيعة ثابتة والتشديد في فعل يناسب التكثير في معناه **قوله**
وفي ذلك نوع تاثير لانفس الكلم في اختصاصها بالمعاني لا يخفى عليك ان اعتبار التناسب
بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات يتاتى في بعض الكلمات كما ذكره واما ان
في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر انه متعذر فما ظنك باعتباره في كلمات جميع اللغات **قوله**
والحق بعد اي الحق بعدما اشرنا اليه من ان لا تنفك الكلم باعتبار خواص حروفها واوزانها
نوع تاثير في اختصاصها بالمعاني احد المذهبين الاخيرين لا المذهب الاول الذي لان ذلك النوع
من التاثير ليس كافيا في الاختصاص المقتضي للدلالة بل لا بد كما صرح به من باعث على تعيين بعض
الالفاظ بازاء بعض المعاني دون بعض وتردد في الحق بين المذهبين الاخيرين مشتمل
منه الى التوقف لتعارض الادلة من الجانبين كما بين في موضعه والتوقيف من الله تعالى انما يتحقق
علم ضروري بان هذه الالفاظ وضعت بازاء تلك المعاني واما بالوحي الى واحد او جماعة
واما بالالهام على احد الوجهين وقيل ان الالهام اقرب هذه الوجوه اخفائه وعطفه على التوقيف
كانه نفس لم يصرح بالوضع في المذهب الثاني ليعطف على الاصطلاح ويشير الى انه لا يتاتى من واحد
بل لا بد فيه من توافق بين جماعة ولم يصرح هنا بطريق الاعلام للظهور انه الترديد والقرائن كما
في الاطفال بل صرح به في الاول النوع خفاء فيه وقولا في الموضعين منصوب على انه مصدر مؤكد
لنفسه **قوله** والوضع عبارة اراد بالوضع المتعلق بالكلم لان الكلام في هذا الوضع دون

دون الوضع الشامل للدوال الاربع واختار اللفظة على اللفظ اشارة الى اختصاص الوضع
بالمفردات وقال بعض بالنكير اي معنى كان ويعين اللفظة بازاء معنى بنفسها قد يكون على
وجه جزئي كتعيين لفظة الضرب بازاء معناها ويسمى وضعا شخصيا وقد يكون على وجه
كلي كاوضاع المشتقات مثل اسم الفاعل والمفعول والمصغر والمنسوب وفعل الامر والفعل المبني
للمفعول الى غير ذلك مما يتعلق بالهيات فانها ليست موضوعة بخصوصها لما بل بوجه على كلية كان
يقال اسم الفاعل من كذا على صيغة كذا ويسمى هذا وضعا نوعيا وليس في المجاز وضع بالمعنى
المذكور لا شخصي ولا نوعي اذ لا بد في تعيين المجاز بازاء معناه من اعتبار قرينة اما
ملفوظا او كلية كما في اعتبار واضع اللغة نوع العلاقات المجازية فانه لم يكتف
باعتبارها وحدها بل اعتبر معها ان يكون هناك قرينة دالة على معنى المراد ومن قال
في المجاز وضع ثان لم يعتبر في تعريف الوضع قيد بنفسها فوجب عنده ان يكون اعتبار
الواضع للعلاقات وضعا نوعيا لكنه متفرع على وضع سابق فيكون وضعا ثانيا **قوله**
اذا عينته بازاء ما اردته اي ما اردته من المعاني اي معنى كان لكن يجب ان يكون
تعيينك هذا على قانون العلاقات المعتبرة في اللغة **قوله** وان الوضع تعيين الكلمة
ابدل هنا اللفظة بالكلمة اشارة الى ان اللفظة بما ذكره من التعيين صارت كلمة
مع ان المذكور في تعريفات الحقيقة والمجاز هو الكلمة دون اللفظة وما شرع فيه الان تمهيد
للشروع في تعريفاتهما **قوله** غير متبعة وذلك لجوازان يكون بينهما مناسبة مصححة لانتقال
الذهن من المعنى الاول الى الثاني كما نبهت عليه في صدر فن علم البيان **قوله** على اذا
اي على ما ذكر من ان الكلمة المستعملة يطلب بها تارة معناها فتكون حقيقة واخرى غير معناها
فتكون مجازا وانما لم يذكر الكناية لدخولها في الحقيقة كما سيصرح به بحيث يبين خلاصة
المجاز والكناية ومبنى دخولها في الحقيقة ان يجعل ارادة المعنى الموضوع له باستعمال اللفظ
فيه لها في الحقيقة اعم من ان يكون وحدها كما في الصريح او مع ارادة معنى المعنى كما في
الكناية واما ارادة معنى المعنى على الانفراد فهي في المجاز وحده **قال**
فالحقيقة قد سبق توجيه التعرض لها في اصل المجاز وتقديمها عليه التاويل في
الوضع هو ان لا يكون وضعا حقيقيا بل ادعائيا اذ لا يتجه ان يكون مبنيا على تاويل وذلك
اعني الوضع التاويلي انما يوجد في الاستعارة بان يسمى المعنى الموضوع لغيره بطريق

الادعاء مبالغة ثم يطلق عليه اللفظ فيكون مستعملا فيما هو موضوع له ادعاء لا تحقيقا كما ستعرف
عليك في مباحث الاستعارة بتحقيق التأويل الذي هو مبنى ذلك الادعاء وانه لا يقتضي كون
المستعار مجازا عقليا وحقيقة لغوية بل هو مجاز لغوي ثم ان الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة
مما لا حاجة اليه فان صحة الحد لان لفظ الوضع وما يشتق منه اذا اطلق يتبادر الفهم الى
ما هو بالتحقيق دون التأويل لكن زاد دفعا للوهم لمكان الاختلاف في الاستعارة هل هي
مجاز لغوي او حقيقة لغوية ونظيره في دفع الوهم الاحتراز في حد الفاعل بعد تقديم الفعل
عليه عن المبتدأ في زيد قام وفي حد النعت عن الحال بعد الاطلاق وقوله على اصح القولين
لا يجوز ان يتعلق بقوله تعذلان اصح القولين هو ان الاستعارة مجاز لغوي لا مجاز عقلي
وحقيقة لغوية بناء على ذلك الادعاء فكيف يصح ان يعد الاستعارة مستعملة فيما هي
موضوعة له على القول الاصح بل هو متعلق بقوله يحترز اذ انما يحترز في حد الحقيقة عن الاستعارة
على القول الاصح الذي هو انه مجاز لغوي والمشار القول الآخر وهو انه مجاز عقلي وحقيقة لغوية
فلا يجوز الاحتراز عنها لكن الانسب ان يقدم قوله على اصح القولين على قوله في الاستعارة
لئلا يقع فاصلا بين يحترز وما عطف عليه اعني ولا تسميتها واعترض على هذا الحد بانه لا بد فيه
من التقييد باصطلاح التخاطب كما هو المشهور في الكتب لئلا ينتقض بلفظ الصلوة مثلا اذا
استعمله اللغوي في الاركان المخصوصة لاشتمالها على الدعاء فانه مجاز قطعا مع دخوله في
الحد واجيب بان الحيثية مرادة اي المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له وما
ذكرتم من المثال ليس كذلك ومن اورد قيد باصطلاح التخاطب في حد الحقيقة اراد به مزيد التوضيح
او توهم ان الحيثية لا تعتبر في الحدود ولك ان تقول وضع في هذا الحد قوله ما
تدل عليه بنفسها يستلزم دلالتها بنفسها عليه بل على ما قلنا فان اذا خصص الدلالة بالوضع
مدخل فيها وضع ايضا في هذا الحد قوله دلالة ظاهرة في موضع قوله من غير تأويل في الوضع
في الحد السابق فاحترز به ايضا عن الاستعارة فورد عليه ان الاستعارة وان فرضناها مستعملة
فيما هي موضوعة له بناء على ان الوضع اعم من التحقيقي والتأويلي ليست مستعملة فيما تدل عليه
بنفسها لاحتياجها في الدلالة على ما اريد بها الى القرينة كما سيأتي في بحث الاستعارة وجوابه
انه يدعى ان من جعلها مستعملة فيما وضعت له فقد جعلها مستعملة فيما دلت عليه بنفسها بناء على
استلزام الوضع دلالة اللفظ بنفسه فيكون قرينة الاستعارة عنده كقرينة المشترك بطريق الادعاء

الادعاء في انها لدفع مزاحمة المعنى الآخر لتحصيل الدلالة على المعنى المراد لكنه يتجه ان لا يكون
دلالة المشترك المأخوذ مع القرينة دلالة ظاهرة حاصلة بنفس اللفظ كما في الاستعارة
فيخرج المشترك عن الحد ايضا ويمكن ان يدفع بان ذلك في الاستعارة ادعائي وفي
المشترك تحقيقي فلا يلزم من عدم الظهور في الاستعارة عدم الظهور في المشترك
او الفرد دخول المشترك في الحد الاول للحقيقة ظاهر بخلاف دخوله في الحد الثاني
فلذلك تعرض لبيانه فزعم بعضهم ان معنى قوله او الفرد الى قوله منسوبا الى الوضعين هو ان
الفرد مثلا لما وضع لكل واحد من معنييه صريحا لزم ضمنا ان يكون موضوعا للقدر المشترك
اعني مفهوم العدد الدائر بينهما وذلك لان تعيين اللفظ لكل واحد بخصوصه تعيين اللفظ
للاحد المطلق لا لمجموع المعنيين من حيث انه مجموع فانه غير لازم فاذا استعمل لفظ القرء مطلقا
اي غير مقيد بالنسبة الى احد وضعيه كان مستعملا في الاحد المطلق الدائر بين معنييه
فان الاحد المطلق معناه الذي يدل عليه بنفسه ما دام منسوبا الى الوضعين فقوله في
ان لا يتجاوز اما بتأويل مصدر بمعنى الفاعل اي وكاستعمال القرء في غير المتجاوز وهو الاحد
الدائر واما بتقدير مضاف اي وكاستعماله في فرد ان لا يتجاوز وهذا الكلام مردود جدا
اما اولا فبان الوضع لكل واحد منهما بخصوصه لا يستلزم الوضع لمفهوم الاحد المطلق المشترك
بينهما وهو مما لا يستريب به ولو صح ذلك لامتنع كون اللفظ مشتركا بين معنيين متغايرين
اذا اطلق لفظ القرء ان يتردد بين معان ثلثة اعني ذلك المفهوم الكلي وفرديه واما
ثانيا فبانا نعلم قطعا انه اذا اطلق لفظ القرء فقد اريد به احد معنييه بعينه الا انا لا نعلمه فكيف
يقال ان المقصود به ذلك المفهوم الكلي وان اللفظ مستعمل فيه واما ثالثا فبان الحكم بكونه
موضوعا للقدر المشترك يستلزم كونه متواطئا بالقياس الى معنييه مع كونه مشتركا بينهما وذلك
مما لم يقل به احد ولا يرضى بالتزامه من له ادنى معرفة باللغة فالصواب ان يقال اراد
ان القرء اذا لم يخصص باحد معنييه يتبادر منه الى الذهن ان المراد اما هذا بعينه واما ذاك
بعينه فكل واحد من هذين المعنيين وضع اللفظ له بخصوصه فيكون مستعملا فيما يدل عليه بنفسه
لما عرفته من ان الوضع يستلزم دلالة اللفظ بنفسه ولا شك ان هذين المعنيين متساويان
في التبادر اجمالا وان اللفظ لا يتجاوزهما الى معنى ثالث فيكون دلالته على ذلك المعنى المراد
ظاهرة لانها ليست مرجوحة بالقياس الى الدلالة على المعنى الآخر مع كونها راجحة بالقياس الى

دلالة ذلك المشترك على معانيها المجازية فقوله فهو ان لا يتجاوز ولم يرد به ان اللفظ مستعمل في
عدم التجاوز بل بل داله فهو ذلك الاستعمال لا يتجاوز وربما فكانه مستعمل في عدم التجاوز وذو ابات
بقوله غير مجموع بينها الى ان المشترك لا يصح استعماله في جميع معانيه اما مطلقا كما ذهب اليه الجمهور
والمثال الخصوص اعني اذا كانت المعاني متضادة كما في لفظ القرء ونظائره قوله
اما اذا خصصته بواحد التخصيص في قوله القرء بمعنى الطهر ظاهر واما في قوله القرء لا بمعنى
الحيض فلانه لا ثالث للمعنيين فنفي الحيض تعيين للطهر قوله كما كان الوضع عينه بان نفسه
يعني ان تعيين لفظ القرء بازاء الطهر بنفسه يقتضي ان يكون هو دالا عليه بنفسه اذ لا معنى
لذلك التعيين الا جعله بحيث يدل عليه بنفسه وانما احتيج الى المخصص لدفع المزاحم فالقرينة
في المشترك لتعيين الدلالة لا لتحصيلها وفي المجاز لتحصيل الدلالة فهي كجزء من مقتضى الدلالة
هنا والاشارة الى هذا التدقيق ثالثة او صحتها قال ان هذا اي ماذكره من حال
المشترك مختصا بواحد وضعيه وغير مختص لغلطة فضل تامل منك فاحتط اى المستعمل الاحتياج
في التامل قوله المستعملة فهو معناها بالتحقيق خرج بقوله معناها ما عدا الاستعارة
من المجازات لان المتبادر من لفظ المعنى اذا اطلق هو ما وضع اللفظ بازائه وخرج بقيد التحقيق
الاستعارة فانها مستعملة فيما هو معناها بالتاويل والكناية داخلة في الحدود الثلاثة
للحقيقة كما نتمسك عليه ولابد في الحدين الاخيرين ايضا من اعتبار قيد الحيثية والتقرير
باصطلاح التخاطب قوله وهذا الماخذ يريد به ماذكره من انه متى تعين عندك صاحب
الوضع نسبت الحقيقة اليه تعرف كما ان يجعلك ثم امكان انقسام الحقيقة الى اكثر من تلك الثلاثة
وذلك بان سعين مثلا ان الوضع من النحاة او المتكلمين فيقال حقيقة نحوية او كلامية
وقد سمى امثال هذه عرفية خاصة واصطلاحية قوله واما المجاز ذكر هنا كلمة اما اهتماما بشان
المجاز لكونه مقصودا اصليا واورد له حدودا ثلثة مقابلة لحدود الحقيقة على ترتيبها
وقوله بالتحقيق متعلق بموضوعة اي هي مستعملة في غير الموضوع له التحقيقي فيتناول الاستعارة
المستعملة في الموضوع له التاويلي ولما لم يكن اعتبار الحيثية هنا كما اعتبرت في حد الحقيقة
اذ لا معنى للاستعمال في غير الموضوع له من حيث انه مغاير له احتاج الى ذكر قيد اخر يقوم مقام
قيد اصطلاح التخاطب في المشهور فلذلك اعتبر كون المعنى المستعمل فيه غيرا بالنسبة الى نوع
حقيقة تلك الكلمة حتى اذا كان نوع حقيقتها لغويا وجب ان تكون تلك الكلمة مستعملة في

في معنى مغاير لما وضعت له في اللغة مطلقا وجاز ان يكون ذلك المعنى المغاير غير مغاير لها
الشرعي او العرفي مثل ان يستعمل صاحب اللغة لفظ الصلوة في الاركان المخصوصة ولفظ
الغائط في قضاء الحاجة فانهما مجازان داخلان في الحد وانما قلنا مطلقا احترازا عن
المشترك المستعمل في بعض معانيه الحقيقية فانه مستعمل فيما يغاير الموضوع له معنى الا مطلقا
وكذا اذا كان نوع حقيقتها شرعيا وجب ان يكون تلك الكلمة مستعملة في غير معناها الشرعي
مطلقا مع جواز كونه عين معناها اللغوي مثل ان يستعمل الشارع لفظ الصلوة في الدعاء
وقس على ذلك اذا كان نوع حقيقتها عرفيا والباء في قوله بالنسبة متعلقة بالغير وكانه
اعاد لفظ الغير ليظهر تعلق هذا الجار به ولما ذكر اسمه لا فيما التبعية اظهارا لتعلق الجار
الداخل على الغير وقوله احترازا ان لا يخرج اما محمول على حذف اللام وحرف النفي اي احترازا لئلا يخرج
واما محمول على زيادة كلمة لا كما في لئلا يعلم اي احترازا عن ان يخرج وقوله نظرا الى التغليب احتراز
ولابد في قوله احترازا عما اذا اتفق من تقدير مضاف اي عن خروج ما اذا اتفق وقوله الا بالنسبة
معطوف على محذوف اي فيما يكون موضوعا له بالنسبة الى غير نوع حقيقتها الا بالنسبة الى نوع حقيقتها
وانما جعل اطلاق لفظ الدابة في العرف على الحمار طريق المجاز تنبيها على انه في العرف مخصوص
بالفرس والبغل قوله فيشمل ان الكناية مستعملة في غير ما هي موضوعة له وذلك لانها ليست
موضوعة للمكنى عنه بل للمكنى به ومع ذلك مستعملة في المكنى عنه لان المقصود الاصلي من الكناية
المعنى الموضوع له اعني الامر المكنى به فانه مراد ايضا الا انه وسيلة الى ذلك المقصود الاصلي
ومن هنا يجب ان يعلم ان الموضوع له اذا لم يكن مقصودا اصليا في الكناية لم تكن مستعملة فيما
سيصرح به فلا يندرج الكناية في حدود الحقيقة اصلا ويكون تعبيره فيما سياتي للحقيقة بالتي
ليست بكناية لغوا ويمكن ان يجاب عنه بانه صرح في اخر بحث الكناية بان اللفظ اذا استعمل
فاما ان يراد به معناه وحده وهو الحقيقة اي التي ليست بكناية او يراد به غير معناه وحده وهو المجاز
او يراد به معناه وغير معناه معا وهو الكناية وعلى هذا يقال الكناية مستعملة في مجموع
المعنيين وذلك ظاهر ويقال ايضا انها مستعملة في كل واحد منهما لكونه داخلا في الغرض الاصلي
ولا استحالة في كون احد جزئي الغرض الاصلي وسيلة الى الجزء الاخر فبهذا الاعتبار
تدخل الكناية في حد الحقيقة ويحسن تقييد الحقيقة بالتي ليست بكناية هذا وانت تعلم انه قد
لا يقصد بالكناية معناها الموضوع له اصلا كما في قولك لمن لا نجاد له انه طويل النجاد

الى طول قامته واما ما يقال من انه لا بد في الكناية من ان يقصد تصوير المعنى الاصلي
في ذهن السامع ليتقل منه الى المكني عنه فيكون الموضوع له مقصودا في الكناية من حيث التصور
دون التصديق فليس بشيء اذ لا بد في المجاز ايضا من تصوير المعنى الحقيقي ليفهم المعنى المجازي
المشتمل على المناسبة المصححة للاستعمال فدعوى كون الموضوع له مقصود التصوير في
الكناية دون المجاز تحكم فالاولى ان يقتصر في الكناية على جواز ارادة المعنى الموضوع له
لعدم وجوب القرينة المانعة عن ارادته في الكناية بخلاف المجاز فان هذه القرينة واجبة
فيه وجعل الكناية قسما ثالثا على حدة قوله في معنى معناها بالتحقيق هذا الظرف في
قوله بالتحقيق متعلق بغيرها حال منه والعامل فيها معنوي كانه قيل المستعملة فيما يناسب
معناها ملتبسا بالتحقيق وفائدته ان لا يخرج الاستعارة عن الحد فانها ليست مستعملة في
معنى معناها مطلقا لكونها مستعملة في معناها بالتأويل وقوله المستعمل الا في ذلك اي
في معنى معناها والجار اعني بالنسبة متعلق بمعنى المغايرة المستفاد من معنى معناها وقوله في
ذلك النوع متعلق بغيرها اي ما يكون معناها في ذلك النوع واعترض على حدود المجاز
بانه يجب ان يزاد فيها قيد يخرج الغلط كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب في يدك وذلك
القيد مثل قولهم لعلاقة بينهما وقولهم على وجه يصح واجيب بان عبارة الحد ... بان
ذكر الكلمة عن قصد ولا عن قصد في ذكر الغلط فهو غلط اذ ليس المراد به ما يكون سهوا من
اللسان بل ما يكون خطأ في اللغة صادرا عن قصد وعلم اراد به تحقيق قيد الاستعمال الماخوذ
في تعريفات الحقيقة والمجاز وهو كلام حق لان مستتبعات التراكيب ليست مما يستعمل فيها
الالفاظ واما كون هذا التحقيق منافيا لادراج الكناية في حد الحقيقة فقد اشرنا اليه والى
ما عليه قوله ومن حق الكلمة في الحقيقة بيان لسبب استغناء الحقيقة عن القرينة وقيدها
بغير الكناية لان الكناية تفتقر في دلالتها على المكني عنه الى قرينة وان لم تفتقر اليها في
دلالتها على معناها الاصلي والباء في بنفسها متعلقة بان يستغني وقوله لتعينها تعليل
للاستغناء بنفسها عن غيرها فان تعين الكلمة بنفسها للمعنى بحكم الوضع يقتضي ذلك
الاستغناء قوله ولما يظن بالمشترك يعني قد يظن ان المشترك مع كونه حقيقة غير كناية
محتاج الى القرينة فلا يصح الحكم بان الحقيقة غير الكناية على الاطلاق مستغنية بنفسها عن الغير و
ذلك ظن فاسد فان المشترك اذا دار بين وضعيه يتبادر منه الفهم الى الموضوع له وان لم تعلم تعيينه

بعينه لكن لما لم يذهب الفهم الى غير الموضوع له كان يتردد الذهن على الموضوع له احتاج الاستغناء
عن القرينة واذا اختص باحد وضعيه انتصب دليل دال الا انه في على معين وذلك التخصيص لدفع
المزاحمة لا لتحصيل الدلالة واقتضائها كما مر قوله وحق الكلمة في المجاز بالغ في احتياج
المجاز الى القرينة حيث قال وحق المجاز ترك لفظة من فكان حقه مستحضرا في عدم الاستغناء
عن القرينة وقوله لتعينها على صيغة المضارع تعليل لعدم الاستغناء اي لتعين ذلك الغير
الكلمة لما يراد منها قوله وسميت الحقيقة اراد به بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي والمعنى
اللغوي قوله لمكان الثابت في وجوده على ان المكان مفعل بمعنى الكون اي الثبوت والوجود
وجاز ان يكون لفظ المكان مقحما لاجل التفخيم اي لمنزلة الثابت قوله اذا وجب اي ثبت و
لهذا فسر الواجب بالثابت كيلا يتوهم منه معنى اللازم عقلا او شرعا قوله وليجب لها ذلك اي
ثبوتها في موضعها وقد اكد به قوله ثابتة في موضعها الاصلي رعاية لما تقدم من قوله معناها
الواجب قوله فهو عندي للتأنيث في الوجهين اما على الوجه الثاني وهو كونها فعيلا بمعنى
فاعل فظاهر لانها في الاصل صفة للكلمة فلا بد من التأنيث واما على الوجه الاول وهو كونها فعيلا
بمعنى مفعول فيحتاج الى التكلف وهو ان يقدر لفظ الحقيقة في الاصل صفة مؤنث غير مجراة على
موصوفها اعني الكلمة فيجب التأنيث كما يقال مررت بقتيلة بني فلان وانما ارتكب هذا
التكلف جريا على ان الاصل في التاء هو التأنيث وذهب الجمهور الى ان التاء على الوجه الاول
للنقل من الوصفية الى الاسمية كما في الاكيلة والذبيحة والنطيحة قوله لان المجاز مفعل
من جاز المكان يريد انه مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل اي الجائز بمعنى المتعدي ثم نقل الى الكلمة
التي تعدت مكانها الاصلي اي جازته وانما فسر قوله غير ما هي موضوعة له بقوله وهو ما لا تدل عليه
بنفسها المزيد الضمير لبعدها عن مكانها الاصلي ولما كان جعل المجاز مصدرا بمعنى الفاعل مستبعدا
ذهب بعضهم الى انه من قولهم جعلت هذا مجازا الى حاجتي اي طريقا اليها من جاز المكان سلكه
فان المجاز طريق الى تصور معناه وسلك اليه قوله واعتبار التناسب لما ذكر انه روعي التناسب
في تسمية الحقيقة والمجاز اشار الى ان اعتبار التناسب مزلة اقدام لاشتباه الاسم الذي روعي
فيه التناسب بالصفة على اقوام بسبب اعتبار المعنى القائم بالغير في كل منهما ثم بين الفرق
وازال الاشتباه بان اعتبار المعنى في التسمية لترجيح ذلك الاسم على غيره فاذا سمي انسان له
حمرة باحمر كان المسمى به ذاته المخصوصة وكان اعتبار الحمرة لترجيح تسميته باحمر على تسميته باصفر فلو

الحمرة خارجة عن المسمى حتى اذا زالت الحمرة كان العلم باقيا على حاله الا على خصوصية
ذاته بحيث لا يصح الاطلاق بهذا الوضع على انسان آخر له حمرة واعتبار المعنى في الوصف ليصح
الاطلاق على ما قام ذلك المعنى به فلفظ احمر اذا كان وصفا لم يعتبر في مفهومه خصوصية ذات
اصلا بل اعتبر ذات ما مع خصوصية معنى الحمرة فالحمرة داخلة في مفهوم لفظ احمر وصفا بلا خصوصية
ذات فيصح الاطلاق على كل ما قام به الحمرة مطلقا وكذا الحال في لفظ الحقيقة فانه اذا كان
اسم جنس للكلمة المذكورة كان الثبوت او الاثبات خارجا عن مفهومه غير مصحح للاطلاق بذلك الوضع
على غير تلك الكلمة واذا كان صفة صح الاطلاق على كل ثابت او مثبت بوضع واحد فان قلت
ماذا تقول في كتاب واله اهما من قبيل الاسماء ام الصفات قلت بل هما من قبيل الاسماء
الا انه اعتبر في مفهومهما مع خصوصية الذات خصوصية المعنى ايضا فصارا بذلك اقرب الى
الصفات من سائر الاسماء فظهر ان اعتبار المعنى في الاسماء على وجهين احدهما ان
يكون خارجا عن المسمى كما اذا سمي من له حمرة باحمر او جعل علما له والثاني ان يكون داخلا
فيه مأخوذا مع خصوصية الذات كنحو كتاب واله واعتبار المعنى في الصفات على وجه واحد
وهو ان يكون داخلا في المفهوم مأخوذا مع ذات ما مبهمة على الاطلاق والضبط
ان ما اعتبر فيه ذات ما مع خصوصية المعنى فهو صفة يصح الاطلاق على جميع محال ذلك المعنى
وما اعتبر فيه خصوصية الذات فهو اسم سواء لم يعتبر فيه معنى كالفرس والجدار او اعتبر على انه
خارج عن المسمى سواء كان اسم جنس كالحقيقة وعلما كاحمر او على انه داخل فيه ككتاب والاله
والمعبود فينبغي ان تميز الاسماء التي دخلت في مفهومها المعاني عن الصفات ان توصف
ولا يوصف بها على عكس الصفات فيقال مثلا اله واحد قديم ولا يقال شيء اله ويقال كتاب كريم
لا يقال شيء كتاب قوله ان نزل معقول له بتقدير مضاف اي انزل التسوية مخافة ان نزل
قوله لصحة الاطلاق عليه اي على الانسان الذي وصف باحمر وقوله عن الآخر متعلق بالمنفي
اي من معنى البعد قوله وان كثيرا اشتروا اي بيان التسمية باعتبار المعنى وبين الوصف
قوله لكونه مجار عقول المشتق قامن كذا اي من اله بالكسر اذا جاء واصله وله قوله
او لكونه معبودا اشتقاقا من كذا اي من اله بالفتح الاهة اي عبد والمقصود ان لفظ الله
علم لخصوصية ذاته تعالى وان احد هذين المعنيين معتبر فيه لترجيح التسمية به سواء قيل انه
خارج عن مدلول العلم كما هو الظاهر من الاعلام او داخل فيه اذ لا ينافي ذلك الحال كما لا يخفى

احمر علما لجواز زوال الحمرة فيزول العلم ان كانت الحمرة داخلة فيه قوله فظنونا اسماء لما اي حقيقة
لفظ الله بسبب هذا الاشتقاق واعتبار المعنى فيه من قبيل الصفات التي يجب اطرادها فيخرج عن كونه
اسما وطيهم جواز الاطلاق على غيره تعالى يرمون ان يسبوننا والحال ان موطئ الحسب لكانهم الذين فيه للالاو
هذا قوله فعرفوا ان اغيظهم غيظا ما صدر عنهم من نسبنا الى الباطل وسبهم آباءنا قال وتحقيق
الحقيقة والمجاز عندنا اسمي ثابت في هذا النوع في علم البيان وهو طرف الاعجاز وايراده هاهنا كما في الحدود
شائع في عبارات الادباء لان ذلك اقرب الى افهام المتعلمين واضبط كانه قيل كل كلمة اريد بها كذا
فهي حقيقة وبالكل انهم يفهمون المعنى المشترك بين الماصدقات فهي من الحقيقة اعني الكلمة التي اريد
بها لنا فيحصل في المقصود بالحد مع ترتيب في الفهم واشارة الى الضبط فقولهم كل كلمة اريد بها
ما وقعت له في وضع واضع بمنزلة ان يقال هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له فيخرج عنه المجاز المستعمل في
وضع له في غير اصطلاح التخاطب بقيد الحيثية كما في حقه ويخرج الاستعارة ايضا بقيد الوضع لان المتبادر
من اطلاق الوضع هو الوضع بالتحقيق كما مر فلا حاجة الى التقييد بعدم التأويل كما في على
حقه وقد صرح بان المجازات بقيد الوضع ظاهر فقد سامح في جعله حقا قوله ليعم واضع اللغة وغيره
وذلك لانه بتنكيره وايهامه دل على انه اريد به واضع ما اي واضع كان ولو عرف لتبادر الفهم الى واضع اللغة ظاهرا
لان الاصل في السابق في الاعتبار هو وضع اللغة فان الاوضاع متأخرة عنها لان اصحابها ينقلون الفاظا
موضوعة في اللغة لمعان الى معان اخر قوله وانما يذكرون هذا القيد لتعيين المعنى الاول
فان قلت فلا حمل على الاحتراز عن المجاز مطلقا فان المعنى المجازي يستند وقوع اللفظ له
الى هذا الوضع اعني العلاقة المصححة للاطلاق عليه مع استناده الى وضع لما هو موضوع له قلت
انما لم نحمله عليه لان معنى وقعت له في وضع انها وضعت له فلا يتناول من المجازات الا المجاز الذي
اخرجناه بقيد الحيثية ولا يمكن اخراجه بعدم الاستناد في الوقوع الى غير الوضع قوله والذي يقع
له الكلمة في غير الوضع سواء ثبتنا او عقلا بواسطة الوضع لا يقال هذا تفسير للاعم بالاخص فان الكلمة
قد تقع في غير الوضع لا لبس لانها عقليا بل عادة او اعتقاديا لانا نقول قد شاع في العبارات
ان ما هو المعتبر في الدلالة عند الكلام قصد التمثيل دون الحصر ولا بأس عليه في ذلك لانه بصدد بيان
ما ذكر تعريفا للمعنى الاول ولك ان تقول اراد بالتناول العقلي ما يعم العادي والاعتقادي ايضا
قوله فانها تكون واقعة حقيقة ومجازا ان اراد به وقوع الشيء لكل واحد من الجنسين على
الانفراد فالامر ظاهر والدلالة تقتضي وان اراد به وقوعها لمجموعهما كان الامر مبنيا على ما قيل من ان

العدد لا بتركيب من ان علاد التي تحته وكانت الدلالة التزاما وقولهم في حد المجاز كل كلمة
اريد بها غير ما وقعت له في وضع واضع ثانيا وان الاستعارة لانها لم توضع لما اريد بها في وضع ولا وضع
تحقيقا ولا تأويلا والمجاز المستعمل في ما وضع له بوضع آخر وقولهم لملاحظة بين الثاني والاول اي
لملاحظة علاقة بينهما يخرج الحقيقة المستعملة في غيرها مما هي موضوعة له بوضع آخر ويخرج الغلط ايضا
لكن يرد على حدهم الكناية فلم يقيد بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له كما يرد على حدهم الغلط
ففسد تسامح هذان الحدان ايضا ولم يحصل مقصوده بقوله فتأمل فيه وقولهم فتأمل **قوله** واعلم ان
الكلمة حال وضعها اللغوي الكلمة اسم ان وخبرها الجملة الاسمية اعني قوله حقيقتها الى لا الاسم والظرف
اعني حال وضعها معمول ان لا الاسم بحسب المعنى واللام في لما عرفت متعلق بما في حقيقتها من معنى الفعل وجاز
ان يتعلق به ايضا حال وضعها فتقدير الكلام هكذا حقيقتها حال وضعها ان لا اسم لها وفي الحاصل ان
الاستعمال معتبر في حد الحقيقة والمجاز ولا استعمال حال الوضع فلا حقيقة ولا مجاز وقوله كالجسم حال
من المستتر في الى لا الاسم وحال الحدوث ظرف لقوله لا يسمى ساكنا ولا متحركا واعلم انه يسمى بذلك لان
السكون هو الكون الثاني في المكان الاول والحركة هي الكون الاول في المكان الثاني والجسم حال الحدوث
لكون اول في مكان اول فلا حركة له ولا سكون **قوله** واما حال الوضعين الآخرين الى الشرعي و
العرفي فوضع الكلمة كذلك اي ان لا اسم حقيقة ولا مجازا اصلا وحقيقتها في حال الوضعين الاخيرين
المتأخرين عن الوضع اللغوي الى الاسم بها مع تقييد الحقيقة بنوعها اي لا تكون حال الوضع الشرعي
حقيقة شرعية ولا مجازا الحقيقة الشرعية ولا تكون في حال الوضع العرفي حقيقة عرفية ولا مجازا الحقيقة
العرفية وانما اكتفى بذكر تقييد الحقيقة بنوعها لانها الاصل وذكر المجاز بطريق الاضافة الى الحقيقة او
ولم يقل ولا مجاز شرعيا ولا مجازا عرفيا **قوله** وان كان الاطلاق قد يحتمل وفي ذلك ان يفرض نقل الشارع
والعرف اللفظ الى معنى آخر بعد الوضع اللغوي قبل استعماله في معناه بحسب اللغة فلا تكون الكلمة حقيقة ولا
مجازا اصلا ولا حاجة في اثبات هذا الاحتمال الى فرض اختراع الشارع واهل العرف لفظا لم يوضع في
اللغة اصلا **قوله** في الاصلين اي المجاز والكناية وقد اشار بلفظ التلخيص الى انه كان في
كلامهم انغلاق وتعقيد كما صرح باشتماله على الحشو ايضا **قوله** وان سبقه اي سبق عند السلف
ومرتبا حال منه وكذا قوله مقررا والاوابد الوحوش يقال ابدت البهيمة تابد وتابد بالضم والكسر اي
توحشت والاوابد الآبدة والشام على الغم من المقاب وفاعليه حال من فاعل يسبقه كما ان متبهين
كذلك **قوله** اخرج والبيان الى ابناء الكرام والشان والغاية انا خوالي انا خواتك الى الكاتب لعبير فاذا

فاذا استنبا خالي ما يرونه وما نحن نراه على الخصوص في مجموع ارث وسط ذواه اي في ما ملكت
سمو بالفتح الكشف والستر وبالضم جمع ذروة بضم الذال وكسرها وهي اعلى الشيء عن الاستطلاع اليهما
اي من طلب الاطلاع على حقيقة ما يرونه وما نحن نراه **قوله** اعلم ان المجاز يعني بما يطلق عليه
لفظ المجاز لا المجاز المفسر فيما سبق فانه في المفرد والكلمة فلا يتناول المجاز العقلي الذي هو في
الجملة والنسبة **قوله** واللغوي منهما الظاهر انه اراد به اللغوي الذي فسره بقوله وهو
ما تقدم فيتجه ان الراجع الى حكم الكلمة لا يندرج في اللغوي المفسر بما تقدم اصلا وقد اجيب بان
المقصود كما يشعر معرفت بان حد المجاز اللغوي غير شامل للمجاز الراجع الى حكم الكلمة ومعرف ايضا
بانه ليس بمجاز بل ملحق به فيكون هذا التقسيم على رأي السلف كالتقسيم الاول لكن يرد ان حد هم
المذكور للمجاز اللغوي لا يتناوله ايضا فالاولى ان يقال المراد بالمجاز اللغوي الذي جعله معنيهما
ما يطلق عليه المجاز اللغوي واما الاعتراض بان الاستعارة التمثيلية كقولك اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى لا تندرج في المجاز اللغوي لا يضا لاختصاصه بالمفرد فلا يحتاج في دفعه الى التأويل بما يطلق
عليه المجاز اللغوي بل يكفيه ان يقال قسم الشيء قد يكون اعم منه من وجه كالابيض اذا جعل
قسما من الحيوان **قوله** ولها انقسامات اي وللاستعارة انقسامات كثيرة ومباحث جمة
كما ستيسر عليك **قوله** مجاز لغوي قدم اللغوي على العقلي لان الاول في المفرد والثاني
في الجملة وقدم اللغوي الراجع الى المعنى على الراجع الى حكم الكلمة لان الثاني ملحق بالمجاز و
قدم من اقسام الراجع الى المعنى غير المفيد لان المتضمن للفائدة بمنزلة المركب بالقياس اليه
وكذلك المتضمن لمبالغة في التشبيه بمنزلة المركب بالقياس الى الخالي عنها مع ان مباحث
غير المفيد اقل من مباحث المفيد الخالي وهي اقل من مباحث الاستعارة فقدم ما كان مباحثه
اقل تحريا للخاطر في التوجه الى الاكثر **قوله** ويتلوه الكلام اي يتلو المجاز العقلي الكلام في
الحقيقة العقلية اي يتبعه في فصل كما هو حق التابع بالقياس الى المتبوع لا في فصل على حدة
واما ما يتعلق بالحقيقة اللغوية على مجازها فلانه اخذها في حدوده **قال**

الفصل الاول

المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة كان يجعل قوله المجاز اللغوي
خبرا للفصل الاول كما يقتضيه علم للفصول الخمسة وكان الظاهر ان يجري في جميع الفصول على
سنن واحد الا انه تفنن وعدل عن ذلك في الثلثة الاخيرة فاستعمل منها كلمة في بناء على
التأويل الذي وقفت في الاصول العنون ولك ان تجعل الجزء في الفصل الاول والثاني

مع يجمع الخ بمعناه الفصل الاول مباحث المجاز

[illegible]

محذوفا لغرض العمد بما يدل عليه فتقدره فهذا الفصل الاول في المجاز اللغوي الراجع الى
معنى الكلمة عند المصنف ويكون قوله المجاز اللغوي الخ مبتدأ خبره ما بعده اعني قوله وان تكون
الكلمة الراجعة وفي تحمل ان تكون على [illegible] شائعة في الكلام ولا بد من تقدير مضاف يعني
به الجمل ان هو ذو ان يكون الا ان النوع بهذا المضاف في الكلام مستبشع جدا قوله مع قيد
ان يكون انف مرسون يدل على اعتبار هذا القيد في مفهوم المرسن اشتقاقه من الرسن مع ان
ائمة اللغة وبناء الفهم من موارد الاستعمال يشهدان به وباعتبار قيد في المشفر والحافر في مفهوميهما
ايضا وقد سبق منا ان ما دل عليه كلامه هنا من ان الانف والشفة والرجل مطلقا لا تختص بالانسان
لا ينافي ما ذكره في مباحث وجه التشبيه من اختصاصها بالانسان قوله استعمال الانف من غير
زيادة قيد اي تستعمله في معنى الانف الذي هو معتبر عن ذلك القيد فيصير مطلقا وصدر البيت
وعقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كأنه فحم واختار لي مسرجا
مأخوذ من السراج او يقال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه وقيل معناه كالسيف السريجي
في الدقة والاستواء واياما كان ففي الكلمة غرابة تخل بفصاحتها والقرينة الدالة على كون
المرسن في البيت مطلقا نسبته الى الانسان لا يقال فح استعمل مقيدا بقيد اخر لا مطلقا
لم يستعمل هو في خصوصية عضو الانسان بل في المطلق الموجود في ضمنه على قياس قولك رأيت
رجلا فانك لا تريد به خصوصية زيد مثلا قوله او مثل المشفر اي مثل ان يستعمل المشفر
الشفة بان تجرده عن قيد كونه شفة بعير ويكون المراد منه مفهوم الشفة مطلقا وانما احتاج
الى ذلك لان غليظ المشفر مع استعماله في الانسان الا قرينة دالة على ان المراد هو الشفة لا غير
لجواز ان يراد به تشبيه شفته بشفة البعير في الغلظة فيكون المشفر استعارة لا مجازا مرسلا
مفيدا ولا مجال لهذا الاحتمال في قوله ومرسنا قوله ثم هذا القبيل ابتداء كلام لبيان وجه
التسمية قوله لاختصاصه بمكانه الاصلي بحكم الوضع اي الذي وضع كان فيكون التعرف فيه
في امر وضعي وهو المراد بكونه لغويا اعني ما يقابل المجاز العقلي الذي يكون اختصاصه بمكانه الاصلي
بحكم العقل فيكون التعرف فيه عقليا قوله عند المصنف [illegible] مقام احد المترادفين يعني
انه اذا نظر الى ما اريد بهذا القبيل من المجاز كان قائما مقام احد المترادفين كما ان احد المترادفين
اذا اقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعد مفيدا كذلك المشفر اذا اقيم مقام
الشفة لم يقصد به الا ذلك الحقيقة اعني العضو المخصوص وذلك القيد الذي جرد الحقيقة عنه تابع عارض

عارض لها كأنه بمنزلة امر خارج عن مفهوم المشفر فلا يترتب على اقامته مقام الشفة فائدة
بخلاف اطلاق الاصابع على الانامل في يجعلون اصابعهم في آذانهم فانه يفيد مبالغة وكذا
اطلاق اليد على القدرة يفيد بتصويرها بصورة [illegible] لها وايضا في كل واحد من المثالين
اثبات الشيء ببينة كما سيأتي وليس ذلك في المشفر لاتحاد المعنى حقيقة نعم اذا اريد تشبيه
الانسان وشفته ورجله بغير حسن الدواب في مشفرها وحافرها واستعملت هذه الالفاظ في تلك
المعاني المشبهة بمعانيها الاصلية كانت مجازات مفيدة من قبيل الاستعارة ولا استحالة في
كون لفظ واحد بالقياس الى معنى واحد في حال لا يكون باعتبارين مجازا فيه من نوعين
متباينين قال الفصل الاول المجاز اللغوي الراجع الى المعنى اي الى معنى
الكلمة لا الى حكم لها قوله وان تقدر الكلمة لم يذكر في هذا التقسيم ما يميز هذا القسم عن غير
المفيد والاستعارة اما اعتمادا على ما تقدم في تقسيم المجاز الى اقسامه واما نظرا الى انه لا تعرية
في الاستعارة بناء على ادعاء كون المشبه عين المشبه به والقرينة غير المفيد لفظا [illegible] ما هو
المعنى واللام في قوله لتعلق النعمة بما يتعلق بان يراد وما بينهما اعتراض وفي قوله يقصد
عن اليد اشارة الى ان اليد بمنزلة السبب الفاعلي للنعمة واشتهار الايادي بمعنى النعم لا يأبى
كونها في الاصل مجازا لغويا قد صار حقيقة عرفية قوله وكذا اذا اريد بلفظ اليد
او القدرة كانه اراد بهما معنى واحدا كما يشهد به قوله لان القدرة الخ والمشهور ان القوة صفة
يتمكن بها الحيوان من مزاولة الافعال الشاقة والقدرة صفة تؤثر على وفق الارادة واستعمال
اليد في المعنى المشهور للقوة غير معروف واشار بقوله اكثر ما يظهر سلطانها في اليد الى ان
اليد كالسبب الحامل للقدرة ولو قال الخ بما يكون البطش لكون تعليلا لظهور سلطان القدرة
في اليد لكان اظهر بشهادة الفطرة السليمة قوله ولذلك ان ولان الارادة المقصودة
القدرة بلفظ اليد مبنية على تعلق بين المعنى المراد والمعنى الاصلي عندهم لا يطلقون لفظ اليد
عليها لملابسة بينه وبين الجارحة اذ لا بد من العلاقة المصححة في المجاز المقصود بمعنى
الحقيقي قوله ويجوز ان يراد المزادة بالراوية المزادة ظرف الماء الذي يستقى على الدابة التي
تسمى راوية قال ابو عبيد لا يكون المزادة الا من جلدين تقام بجلد ثالث بينهما ليتسع وجمعها
المزايد واما الظرف الذي يجعل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للسفر فهو المزود وجمعه المزاود
قوله او ان يراد البعير لم يذكر هنا لفظة تجوز به لما تقدم اذ هناك اطلاق اسم الحامل على

المحمولة فهذا عكسه ولهذا العطف وقال بعضهم من الجهة المذكورة اي بالمحمولية التي من فنيشبه
من الجاهلية والحفص بفتح الحاء المهملة والفاء اسم لاثاث البيت واسقاطه في الاسم
المشهور في البعير الحامل له حتى لطف التعشر كن بينهما يشعر بشرعبارة الصحاح والزبيب
الطيبة من زبابات العوم اذا كنت طلبتهم في مكان عال والقاه للمبالغة كعزوقة وعلاقة
ولم يرد بقوله كانها الشمس كلمات فكان تشبيها حتى يتوهم انه استعارة الا ترى انه لو حمل على ما هو
الذي هو التشبيه لكان من قبيل اطلاق اسم المشبه على المشبه حقيقة لا ادعاء كما في الاستعارة
المكنية بل ادعاء فيقع لعلاقة وتاكيد الاشارة الى ان اسم الجزء لا يطلق على الكل الا اذا كان للكل
الجزء مزيد اختصاص وارتباط به حتى كانه الكل بعينه قوله لكونه من جهتها اي لكون الغيث من
جهة السماء فالسماء للغيث بمنزلة المحل والسبب قوله او بانه ثم عطف على النبات اي او ان يراد
بالنبات ثم فانه ايضا من اطلاق اسم المسبب على السبب كاطلاق النبات على الغيث الا ان الغيث سبب قريب للنبات
وسبب بعيد للسنام وصدر البيت اقبل في المستن من ربابه يصف غيثا يقال استن الفرس
اذا رفع يديه وطرحهما معا وعجز رحلبته والرباب السحاب الابيض قوله ومن هذا اي ومن اطلاق
اسنمة الآبال على الغيث او من اطلاق اسم المسبب على السبب البعيد يعرف وجه تفسير من فسر انزال الازواج
بانزال الماء فانه جعل لفظ ثمانية ازواج من الانعام مطلقا على السبب البعيد الذي هو الغيث وجعل الانزال
باقيا على حقيقته ومنهم من عكس فجعل الانزال مجازا بمعنى قضى او قسم لان قضاياه وقسمه توصف بالنزول
من السماء من حيث انها كتبت في اللوح قوله لا سيما اذا نظر الى ما ورد يعني انه اذا نظر الى ما ورد
في الحديث كان وجه ذلك التفسير اظهر اذ بالنظر اليه يظهر ان مدار امرها في معيشتها على
انزال الماء من السماء ويزول ما يتوهم من انها قد تعيش بنبات ليس من ماء السماء بل من مياه الارض
والعيون وهي صخرة بيت المقدس وقيل كانت صخرة كبيرة من جبل قوله فقيل هذا اي ما ورد في
الحديث من انزال الماء الى الصخرة ثم قسمه هو معنى قوله الم تر ان الله انزل من السماء ماء الى
الصخرة فسلكه ينابيع في الارض اي عيونا ومسالك ومجاري في الارض كالعروق في الاجساد يقال
سلك الشيء في الشيء فانسلك فيه قوله ومما نحن فيه اي ومن اطلاق اسم المسبب على السبب قوله
رزقا اي مطرا هو سبب الرزق وكذا رزقكم في قوله وفي السماء رزقكم اي المطر الذي هو سبب رزقكم وقال بعضهم يجوز
ان يشبه التلبس الذي بين الرزق والسماء بتلبس الظرفية وكون الرزق في السماء فيكون
مجازا حكميا لا لغويا الا انه لما كان اللغوي اكثر كان الحمل عليه اجدر وهذا سهو لان ما ذكره

ما ذكره مجاز لغوي ايضا الا انه في كلمة في على طريقة الاستعارة وانما يكون حكميا
ان لو نسب ظرفية السماء للرزق الى السماء فتدبر قوله ومما نحن فيه فصله عما قبله
لانه قد ذكر فيه التجوز في الفعل اعني في هداه الله واصله لكنه مع الاختلاف لانها على حقيقتها
عند اهل السنة وهذا السلك اشارة الى اعتبار علاقة السببية المتناولة لاطلاق اسم المسبب على
السبب كما في اكثر الامثلة وعكسه كما في مثال الاكاف والدم ومعنى اللطف ح الطف الذي يفعل
اللطف به كذا اي به فهو متعد بنفسه وفسر الهداية باللطف ح من خلق الاهتداء رعاية لما هو
مذهبه من استحقاق المكلف بالاهتداء ثوابا فلا بد ان يكون فعلا اختياريا وفسر الاضلال
بالخذلان لان الايجاد الضلال مثل ما ذكر وللاحتراز عن نسبة القبيح الى الله تعالى قوله اي العناد المستلزم
للنار وهذا صريح في ان اسم النار المسبب عن العناد اطلق على سببها اعني العناد وعند صاحب
الكشاف اي اتقوا النار كناية عن ترك العناد فلا مجاز هنا وقوله لاستلزام اموال اليتامى
اياها اي النار دال على ان اسم النار اطلق على سببها اعني اموال اليتامى فيكون المعنى انما
ياكلون في بطونهم اموال اليتامى المؤدية الى النار فاندفع توهم التكرار وفي بعض النسخ لاستلزام
اكل اموال اليتامى اياها بزيادة لفظ اكل اشعارا بجهة سببيته لكون الاموال للنار او الى السبب
اي لنا احمرة عجافا فالاحمرة جمع حمار والعجاف جمع اعجف على غير قياس حملا له على سمان
وقوله اي علفا يعني الاكاف بيان لوجه سببية الاكاف العلف كما ان قوله للتعلق بين ذلك
العلف وبين الاكاف اشارة الى العلاقة المسببية الثابتة للعلف وقد يتوهم ان قول القائل
مبتدأ والتعلق خبره وكذا من توهم مبتدأ والتعلق بينهما اي التعلق مسببية الدية للدم خبر و
على هذا يقبح ان يفسر قوله هذا السلك باطلاق اسم المسبب على السبب لكنه لا يخفى بعيد من مساق
الكلام ومن امثلة المجاز لما كان التعبير بالفعل عن ارادته نوعا كثير الموارد شائع
الاستعمال فصله عما قبله مع انه من اطلاق ما وضع للمسبب على السبب وقوله استعملت على صيغة المبني
للمفعول مع التانيث مسندا الى قرأت بتاويل اللفظة او الجملة وانما ذكر المصدر اعني الاستعمال لا
لاظهار متعلق الجار في قوله بعزيمة الفعل وصفه مجازيا ليتم به كون قوله استعملت مع ما في
حيزه بيانا لقوله من امثلة المجاز قوله تعالى فاذا قرأت القرآن الآية والسنة بالجر عطف على
الفاء يعني ان القرينة مجموع الفاء والسنة المستفيضة ووجه دلالتهما ان الفاء دلت
على تاخير الاستعاذة عن المعنى المراد بقراءة والسنة المستفيضة دلت على تقديم الاستعاذة

على نفس القراءة فلا تنافي بجمع بينهما بان يراد بقرأت معنى غير نفس القراءة ولا شك يراد بهذه
سوى ارادة القراءة قوله والمتيقنت قد نقل اجماع القراءة انّ قوما ذهبوا الى ان الاستعاذة
عن القراءة منهم ابو هريرة والنخعي وابن سيرين وليس في ذلك مخالفا للمعقول الذي هو احتراز من الوسوسة
المؤدية الى الخبث بالقراءة والاعتداد بهذه الا ان الجمهور على التقديم طلبا للحضور والتمحض في حال
القراءة فلذلك نهي عن الالتفات الى من يؤخر الاستعاذة وعن تأخيرها من ضيق مجال الموجز في
اساليب الكلام وعدم احاطته بانواع المجازات وقلة اعتداده بالطريقة المشهورة قوله بقرينة
تعالى تب قد يقال جاز ان يكون تعالى تفصيلا لتاب على علي قياس ما قيل في فاقتلوا انفسكم على
تقدير كون القتل نفس التوبة بناء على ان حق التفصيل ان يعقب الاجمال في الذكر واذا احتمل هي
الباس على الاهلاك كان اهلكناها بمعنى اردنا اهلاكها ليصح مجيء الباس بالحكم لمجيئه واشتهارها لى
واما حمل الباس على عذاب القبر وعذاب الاخرة فمما لا يصح لان الحال اعني قوله بياتا او هم قائلون يأباه
كما لا يأبى واما حصر وقت البيات ووقت القيلولة بمجيء الباس لتهاونهما بالغفلة والدعة
فنزول العذاب فيهما اشد واقطع قوله بقرينة انهم لا يرجعون قرئ انهم هذه بالفتح على
ان لا زائدة فالمعنى وحرام انهم يرجعون اي ممتنع رجوعهم عن معاصيهم لخذلان الله اياهم
او على ان هنالك مبتدأ محذوفا اي وحرام عليهم ذاك اي المذكور في الاية السابقة من العمل الصالح
والسعي المشكور لانهم لا يرجعون عن معاصيهم فيكون اللام محذوفة عن ان حذفا مطردا وقرئ
انهم بالكسر فلا بد من حذف المبتدأ وعلى التقادير كلها هو قرينة على ان اهلكناها بمعنى
اردنا اهلاكها لان الرجوع عن المعصية لا يتصور بعد ان اهلكوا حقيقة بل بعد ان اريد اهلاكهم
قوله ومنها ما آمنت قبلهم من قرية قبله آمالمخفاء قرينة واحتياجه الى مزيد بيان واما ان صاحب
الكشاف حمله على حقيقته حيث قال انهم يؤمنون يدل على انهم اعتى من الذين اقترحوا على
انبيائهم الايات وعاهدوا انهم يؤمنون عندها فلما جاءتهم نكثوا وخالفوا فاهلكهم الله فلو اعطينا
ما يقترحونه لكانوا انكث واوفق الا ان ما ذكره المصنف اوفق معنى وابلغ في الوعيد وذلك ان
ترتب الكلام على ما سبق يقتضي ان يكون للعصر والاهلاك داخلا فيه وذلك بان يحمل الاهلاك
على ارادته ويكون في الكلام ارادة الاهلاك هؤلاء فيكون معنى الاية كلما اردنا اهلاكها
لمن يؤمن واحدة من تلك القرى اهلها فيؤمن هؤلاء ويحمل على ان يهلكهم في هذا من الابناء عن
اصرارهم على عدم الايمان ومن الوعيد بارادة اهلاكهم لا يخفى قوله وانما جعل الامتناع الى

الى امتناع من يؤخر الاستعاذة عما ذكرت من كون قرأت بمعنى اردت القراءة على ضيق
العطن اي ضيق مجاله في فنون المجاز ومعرفة الاصل متروك الا انه جعل الماء يشرب علا
بعد كل لان الاصل ان التجوز بالفعل عن الارادة متى جرى فيما هو ابعد من كون قرأت بمعنى اردت
القراءة جريا مستفيضا مشهورا يكاد ان ذلك يجري المستفيض وقوله من افاد الكلم معقول
شأن لربك وكلمة اذا معجمة وجاز ان تكون صلة للموصول اي من يكون ويحصل في زمان تكلمه كلا
او تكون صلة بغير فتكون معقولة ثالثا لانه يكاد بربك المتكلم بخلاف خالف السيرة المرضية التي
تلقاها اولوا العقول بالقبول الا ترى انك اذا قلت احدث فم الركية ضيقا كان مستنكرا جدا
لمنافاته ذلك الاستعمال المشهور المقبول قوله البيت احد بيان لجريان التجوز بالفعل
عن الارادة فيما هو ابعد جريا مستفيضا فان قوله وعليه فيشتمل شأنه الا ان له نظائر كثيرة
لان لكل احد يعول للبناء وسع البيت والخياط ضيق الكم وطول الثوب للكاتب دور الميم
كفرج السين الى غير ذلك مما لا يحصى وانما قال كما يشهد له عقلك على ان اختصاص الالفاظ ببعض
انما هو بحكم الوضع دون العقل لان مفهوم التضييق بحسب الوضع جعل الشيء ضيقا واما اقتضاؤه
المفهوم ان يكون هناك سعة سابقة فبشهادة العقل قطعا واراد بقوله التوسعة معنى السعة تجوزا
قوله فينزل اي كل احد من يريده بصيغة الخطاب ايضا وكذا الحال في يامرهم قوله مجوز مراده
اي مراده المجوز والمعنى مراده بحسب تجويز ارادة وسع السعة والحاصل انه جعل السعة المجوز ارادتها
كالواقع ثم امر بتغييرها فقد تجوز بالتضييق الموضوع لتغيير السعة المحققة عن تغيير السعة المقدرة هكذا
وليس شيء اذا يكون المثال من قبيل التجوز بالفعل عن الارادة اصلا فلا يظهر كونه ابعد من التجوز
في قرأت فالحق ان يقال نزل الارادة المتوهمة المتعلقة بالسعة منزلة السعة فعبر عنها بالسعة لان
مآل هذه العبارة اعني ضيق الركية عن السعة بمعنى غير ارادة السعة الى ارادة عدمها وبهذا
ينكشف كونه ابعد من التعبير بالفعل عن ارادته المحققة والماذكرنا اشار بقوله انما الذي هناك هو
مجرد تجويز ان يريد الفعال التوسعة اي هنالك ارادة مجوزة متوهمة ثم قال فينزل المجوز مراده واراد
السعة مراد اي ارادة السعة لمعناها الحقيقي كما توهمه ذلك القائل وبنى عليه كلامه مع كونه معه فان
ضيق فم الركية من تنزيل الارادة الشيء منزلة ذلك الشيء والتعبير عنها به وقد يقال الاحداث الشيء ضيقا
من توابع معنى التضييق اعني التغيير من السعة الى الضيق فيستعمل اللفظ فيه مجازا فانه اقرب كثيرا
مما تكلفه المصنف قوله اما بجعل جواب متى جرى على معنى بحيث يكون ذلك التجوز في الاقرب الذي

موقرات اجرى واجرى دائما كرزا اجرى مع العطف نظرا الى استفاضته جريانه في الابعد كانه قال يجب ان
يكون في الاقرب اجرى بالجريان واكثر استفاضة في الاستعمال **قوله** والمثال الى الرفع عطفا على المرفوعات
السابقة اي ومن امثلة المجاز المثال اي ما ذكر من الامثلة المتقدمة وقوله تم بعد بيان للامثال
ولفظ الكلمة مظهر وقع موقع العائد الى الموصول كانه قيل من الكلمة التي يعدل عن معناها الا …
وقوله لتعلق بينهما متعلق بعدل وقيد بالعرف في تعميم وجه التعلق بقوله لغويا كان الخ لكنه اراد انه مشروط
بان يكون نوعه معتبرا في اللغة اذ ما من شيئين الا وبينهما تعلق بوجه ما مع القطع بانه لا يصح
التجوز بين جميع الاشياء **قوله** وللتعلق هذا تعليل لتغير له بحمل على صيغة المبني للمفعول والمراد ان
مذهب الجمهور ان كلمة لا في ان لا تسجد صلة اي زائدة كما في قوله لئلا يعلم وذلك لان ما يشتمل على احد
ان المانع انما منع ابليس عن السجود لا عن تركه فالمعنى ما منعك عن ان تسجد وعند … انه يجوز ان يكون
كلمة لا زائدة بل يكون قرينة للمجاز في منعك وبيان ذلك ان بين المانع الصارف عن الفعل وبين
الداعي الى تركه تعلقا معتبرا هو ان الداعي الى الترك يستلزم كونه صارفا عن الفعل في ان يستعمل
منعك بمعنى دعاك ويكون الجار المحذوف من كلمة … دون كلمة عن اي ما دعاك الى ان لا تسجد و…
ان يقال مراد به دعاك الا انه تسامح في العبارة فذكر بدل ما دعاك ما دعاك لعدم الالتباس ويجوز ان يقال
اراد بالغرض … بلفظ منعك المذكور بجملة ما منعك فان ما منعك بمعنى ما دعاك **قوله** ونظيره ما منعك
اذ رايتهم … اي ما منعك عن ان تتبعني وعند … بمعنى دعاك اي ما دعاك الى عدم
اتباعي في الغضب … شدة الزجر على العاصين والمقابلين … مع منكم … عدم …
لتخرجني عما وقع من الفتنة ولا تكون فيما بينهم **قوله** ومن امثلة المجاز المستثنى منه …
لمكان الاختلاف فيه والا فانه باب على حقيقة … الكلام في كونه مجازا مفتقر الى التعرض للتناقض
وذلك لان … عشرة الا واحدا الكلام مناقض بظاهره ولا تنفك … اوله ثبوت الواحد في
ضمن العشرة واخره نفيه وقد افترق … التقصي عن هذا الاشكال فرقا فمنهم من زعم
ان المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة كلمة واحدة حتى كان العرب وضعت
لمعنى واحد كلمتين … مثل عبارتين احدهما مختصرة من لفظ تسعة والاخرى مطولة كعشرة الا
واحدا وضعفه ظاهر ومنهم من اختار انا نريد بلفظ عشرة مثلا احاده باسرها و
اخرج باداة الاستثناء بعضها ثم تعلق النسبة التي تقتضيه العبارة بظاهرها ثم حكم بالثبوت
او الانتفاء فعلى هذا لفظ عشرة باقية على معناها الحقيقي الذي تدل عليه حال افرادها وقد اخرج

وقد اخرج بعض احادها عن الحكم فلا تناقض اصلا ومنهم من ذهب الى ما ذكره المصنف من
كون المستثنى منه مجازا فيما بقي بعد الاستثناء فالعشرة مثلا مستعملة في التسعة وقرينة المجاز
قولك الا واحدا فيكون من باب اطلاق الكل على الجزء فان قلت اذا اريد بلفظ العشرة التسعة
لم يدخل الواحد فيها فلم يكن الا واحدا اخراجا اذ لا يتصور الاخراج الا بعد الدخول مع اتفاق الادباء
على ان الاستثناء المتصل اخراج ما دخل في غيره قلت قد اجاب عنه في فصل الاستثناء بان دخول
الواحد في حكم العشرة ليس ممنوعا من قبل المتكلم بحسب ارادته والا تناقض آخر كلامه اوله بل من قبل
السامع لبنائه والعشرة للواحد بحسب الوضع فظهر ان التحقيق كون المستثنى منه مجازا مبني على لزوم
التناقض على الاول ان يوجد الكلام في الاستثناء الى الفراغ عن العلم الباحث على الاستثناء فضل من الباحث
والجواب عما يتوجه عليه من الشبهات **قوله** لما تقدم يعني ان تسمية هذا النوع من المجاز مجازا
لنقله عن مكانه الاصلي ولغويا لاختصاصه بمكانه الاصلي بحكم الوضع لا بحكم العقل ومعنويا لانه
بمعنى الكلمة لا بحكمها واما تسميته مفيدا فلتضمنه تشبيه شاهد لتحقق المعنى الذي اريد به
في آخر حيث الكناية من ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم ولا شك ان تحقق الملزوم
شاهد لتحقق اللازم مثلا اذا كانت النعمة او القدرة من لوازم اليد فاذا ذكر لفظ اليد فقد اثبت
… ما اريد به من النعمة او القدرة بمعونة القرينة وانما قال شبه شاهد لان المعنى الاصلي
ليس مرادا حتى يكون شاهدا حقيقة نعم لفظه مذكور فهناك شبه شاهد ولما كان حقيقة اصل المعنى
في المراد في نحو التشبيه لم يتحقق فيه شبه شاهد لتحقق المعنى الذي اريد به **قال**

الفصل الثالث في الاستعارة

تطلق الاستعارة بالمعنى المصدري وذكر احد
طرفي التشبيه على اطلاقه لتناول المشبه به كما في الاستعارة المصرحة والمشبه كما في الاستعارة
بالكناية واراد بالتشبيه التشبيه المعنوي ودون الاصطلاحي هنا كما يدل على جعل احد طرفيه مشبها والاخر
مشبها به مع كونه مقصودا **قوله** ونريد به الطرف الاخر … سبيل … في
الاستعارة المصرحة حيث ذكر لفظ المشبه به واريد ما هو المشبه حقيقة والمشبه على سبيل الادعاء كما في
الاستعارة المكنى عنها حيث ذكر المشبه واريد المشبه به ادعاء لا حقيقة وقوله مدعيا حال من تريد
وقوله دالا على ذلك اي على الادعاء المذكور حال من فاعل مدعيا واراد بما يخص المشبه به ما يختص به
مطلقا او بالقياس الى المشبه فقط والاسم جنسه كما في المصرحة وما يكون من لوازمه كما في
المكنية والمقصود بذكر الحالين اعني مدعيا ودالا التحقيق بما يبنى عليه الاستعارة لا الاحتراز عن

قوله بافراده في الذكر يعني بذلك ان اسم المشبه لم يذكر لا لفظا ولا تقديرا ولا بنية
ما مر تحقيقه قوله ان المنية انشبت اي اعلقت اظفارها وهذا المثال معروف وهو بيت شاهد على
البيت المشهور لابي ذؤيب قوله بادعاء السبعية لها اي للمنية بتصريح بان المراد من لفظ المنية
هو السبع الادعائي اعني المنية المصورة بصورة السبع الحقيقي وقوله بقرينة جواب عن
ادعينا وفيه معرض ظرف لبرز بعد تقييده بالظرف الاول اعني فيما صادفه وقوله نظرا متعلق ببرز
على معنى حكم ببروزه نظرا الى ظاهر الحال قوله ظهرت مع ذلك اي ظهرت المنية مع المخلب او الناب المثبت
لها ظهور نفس السبع مع المخلب او الناب فيه ان السبع كذلك ينبغي وهو ان يكون له مخلب وناب ونحو
كذلك حال من المستتر في ينبغي وانت خبير بان ما ذكره لا يدل على ثبوت معنى الاستعارة
في لفظ المنية كما تقتضيه مذهبه في الاستعارة بالكناية بل يدل على ثبوت معناها في اثبات المخلب للمنية
وهو المسمى بالاستعارة التخييلية عند غيره كما ستعرفه قوله وكذلك الصورة المتوهمة شبه شكل المخلب
او الناب مسماة بالاستعارة التخييلية على مذهبه وسيرد عليك تحقيقه وانما قال في تسميتها
في صيرورتها مستعارة دون تسميتها لان البروز بواسطة التشبيه الذي بمنزلة اكتساء الشجاع
اسم الاسد لا بواسطة التسمية الا ان يجعل مصدرا من المبني للمفعول وفيه عدم العرف في النظر الى
الدعوى لانه اذا نظر الى الحقيقة كان العرف ظاهرا او لم تخف متسماة باسم المخلب وضعا دون المتوهمة
قوله وهنا سؤال وجواب ذكر في فصل الاستعارة بالكناية ان الاضمار على ادعاء
كون المشبه كالمنية مثلا داخلا في جنس المشبه به كالاسد بناء في الاعتراف بحقيقة المشبه والاعتراف
بها افوه من التصريح باسم جنسه فيلزم الجمع بين الانكار البليغ والاعتراف الكامل واجاب عنه
بان ذلك في اسم المشبه كما ستعرفه قوله ويسمى المشبه سواء كان هو المذكور كما في الاستعارة
المصرح بها كقولك في الحمام اسد او المتروك كما في المكني عنها كقولك اظفار المنية مستعار منه
ويسمى اسم المشبه به كلفظ الاسد في المثال الاول ولفظ السبع في الثاني مستعارا وهذا اعتراف
بان المستعار في اظفار المنية لفظ السبع المتروك لا لفظ المنية المذكور وهو مخالف لما اختاره من ان
الاستعارة في لفظ المنية لكنه هو الحق الذي لا محيد عنه كما سيأتيك تحقيقه في مباحث الاستعارة
بالكناية والاولى ان ظاهر عبارته ان يقول المشبه مستعارا له الا انه راعى الطباق فعبر عن المشبه
بالمشبه به قصدا الى ان فيه اسم المفعول مسندا راجعا الى الموصول وان الضمير المجرور في به راجع الى
المشبه به المذكور سابقا ومن المعلوم انه لا مستتر في السابق بل الجار والمجرور والعائد الى الموصول

الموصول فاعل لاسم المفعول وقد نقل عن المصنف انه قال الالف واللام في قوله والمشبه به مستعار له
اسم موصول بمعنى الذي بخلاف قوله ويسمى المشبه به ولا حاجة الى ارتكاب مثل ذلك في توجيه كلامه كما
عرفته مع ابتنائه على ان يجعل لفظ المشبه به في عداد الاسماء من غير قصد الى معنى الفعل كالمكتوب
واللام فيه فيكون الضمير في به راجعا الى الموصوف المقدر كما في المنكر اعني قولك مشبه به و
يجعل لفظ المشبه المذكور هنا بمعنى الوصف دون الاسم او يحمل الاول على مذهب المازني والثاني على
مذهب الجمهور قوله من ان الاستعارة تعتمد ادخال المستعار له في جنس المستعار منه فوجب
امتناع دخول الاستعارة في الاعلام وذلك لان مبنى الاستعارة على المبالغة في جعل المشبه بعد
انه عين المشبه به وذلك انما يحصل اذا كان المشبه به مشتهرا بوجه الشبه ولا شك ان الاجناس مشهورة
باوصافها حتى ان اسماءها تنبئ عن اوصافها انباء تاما واما الاشخاص فقلما تشتهر باوصاف
كذلك فلا يقع الاستعارة في الاعلام الشخصية الا نادرا كما اذا تضمنت نوع وصفية اي دلت على
اللزوم بسبب خارج اي عارض فلا يتعلق بالوضع فتستعار الاعلام فيقال رأيت حاتما او مادرا
وما جرى مجراهما يعني كتضمن سحبان الفصاحة وباقل العي والفهاهة قوله ولا عد هذا
النوع لغويا بين اولا الوجه في التسمية بالاستعارة ولم يتعرض لوجه تسميته مجازا ومعنويا
مفيدا ومتضمنا للمبالغة في التشبيه لظهوره مما تقدم بل تعرض لكونه لغويا اذ فيه خلاف
قوله احدهما انه لغوي نظرا الى قال بعضهم انه لغوي نظرا الى ان لفظ الاسد مستعمل في غير ما
وضع له عند التحقيق وقوله فانا وان ادعينا الخ بيان لكونه مستعملا كذلك والفاء في قوله فانا
نحو زائدة لانه خبر ان لا جزاء وان ادعينا ويجوز ان يجعل جزاء له فيكون الواو الداخلة
على الشرطية مزيدة بين المبتدأ والخبر على قياس ما قيل في قوله وكنت وما نهنهت عنها الوعيد
والصورة اشارة الى هيئة المجموع من حيث هو مجموع والمراد بالهيئة هيئة بعض اجزائه بالنسبة الى
بعض وعبالة العنق غلظه ومن سائر بيان ما له ومثل الصفات بيان لسائر ما للاسد
بالجنس فيه المذكور من الصفات التي لا شك في ثبوتها للاسد لكن ما ظاهر من خواص الابعاد
مدركة بها واللام في لئن كانت ابتدائية لا موطئة وجواب الشرط مقدر يدل عليه قوله لكن
اللغة اي وان كانت الشجاعة من اشد اوصاف الاسد اختصاصا به ومن ثم لا يمكنها ان افرادها
تمكنا فيه لم يعتبر مجرد ذلك نفس المعنى الحقيقي للاسد وانما يكون كذلك ان لو كانت اللغة
وضعت اسم الاسد لها لكن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها بل وضعته للشجاعة كائنة في مثل تلك

وقد شاع في هذه العبارات ان مقصودهم ان الاسم لتلك الجثة الموصوفة في الواقع في الشجاع
لا انه موضوع للشجاعة المخصوصة او لمجموع تلك الصورة حتى يدل الاسم عليها مطابقة او تضمنا وكذا
قد شاع في قول ولو كان نسج صنعته لتلك الشجاعة اي الكاملة التي تعرفها اذ مراده انه لو كان نسج صنعته
لمفهوم الشجاع لزم امور اربعة الاول ان يكون لفظ اسد صفة كلفظ الشجاع لا اسما الثاني
ان يكون المستعمل في الانسان الواصل في غاية الشجاعة من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه
فرد من افراد مدلوله والجراءة بالمد وفتح الجيم بمعنى الشجاعة يقال جرا جراءة فهو جرئ والمقدم
مصدر ميمي من الاقدام الثالث ان لا يكون في اسم الاسد المنطلق على الانسان الشجاع شائبة
استعارة لان الاستعارة مبنية على التشبيه ولا تشبيه على ذلك التقدير الرابع ان يصير المطلوب
بالعزيمة معلوما على وجه اذا كان المطلوب بها منع الكلمة عن حملها على ما وضعت له وقد صار
حقا الان ايجاب حملها على ما وضعت له واللوازم كلها منتفية اتفاقا فكذا الملزوم **قوله** وثانيها
انه ليس بلغوي اي بل هو مجاز عقلي على معنى ان التصرف في امر عقلي وذلك ان المتكلم قد اثبت
الاسدية للرجل الشجاع بطريق الادعاء وكان لفظ الاسد باقيا على معناه اللغوي الا ان ثبوت
ذلك المعنى هنا بتصرف من العقل على وجه الاستعارة فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا **قوله**
ويمتنع فاعله ان يكون اطلاق اسم الاسد ولفظة ذاك اشارة الى الرجل ولفظة ذلك اشارة الى الركن
الا لله وعن اعتراف وقوله ان يكون متعلق بقوله اي قل في الجواب هذا الاستفهام موضع
كون واسم لفظه **قوله** اي قول ابن العميد وقد عطف على خبره واسمه مع رعاية ترتيبهما بعطف واحد
حيث قال لا ومرجع نهي عن التعجب **قوله** لا تعجبوا انتصب موضع ورفع قوله والحاصل ان المعنى
من تظليل انسان صبيح الوجه لا احد بل انما يتعجب من تظليل الشمس الحقيقية وكذا المعنى
التعجب من بلى الكتان بملابسة لا انسان الجميل انما نهى عن التعجب من بلاء بملابسة القمر والبدر الحقيقي
والغلالة شعار يلبس تحت الدرع او الثياب فيكون من الملاصقة للبدن يقال لذا القميص اذا
شدا زراره ولجماله اي ابهر اي نظيره خفيف والمغجر تكبير العميم ما تشده المراة على راسها **قوله** ومع الاصرار
يريد قد ثبت ان المتكلم بالاستعارة يدعي للرجل مثلا معنى الاسدية ولا يعترف اصلا بانه رجل
مصر على انه اسد ويحكي انه شيء غير اسد مع هذا الاصرار يمتنع ان يقال استعمل الكلمة فيما وضعت له
بل يجب ان يقال انها مستعملة فيه فلا يكون اسم الاسد مجازا لغويا بل عقليا بالمعنى الذي عرفته وانما
عطف قوله وانه متعين بالواو اعتمادا على ظهور المراد مما سبق من العطف باوحيث قال او اطلاق

اطلاق اسم الشمس او القمر **قوله** ومدار ترديد الامام هذا مصدر ميمي ومبتدا خبره على هذين الوجهين
وليس قوله تارة واخرى ظرفا للترديد اذ ليس الترديد حاصلا في كل منهما بل هو ظرف للقول المستفاد
منه اي تقول تارة انه لغوي واخرى انه عقلي والمراد بهذين الوجهين النظر الى كونه مستعملا في
غير ما وضع له عند المحققين والنظر الى الدعوى المذكورة والاصرار عليها **قوله** لا بالاول بقيلها اي لا يترك
من الاول وهو التنفيه ويقال الاول نفسي اي لا يشتغل **قوله** لكنك اذا وقفت لما بين وجه كل واحد
من القولين شرع في نصرة القول الاول اعني كونه مجازا لغويا فاشار الى ان بناء المستعير على
ادعاء الاسدية للرجل وبين نصبه قرينة دالة على انه ليس بهيكل المخصوص مدافعة ظاهرة
فاذا عرفت وجه القولين ثم كشفت ذلك الوجه الغطاء عن هذين القولين والاكل الصواب
هو القول الاول لانه يظهر بذلك ان العجارات الاسدية المدعاة للرجل راجعة الى غير المعنى ودفع
ان لفظ الاسد موضوع للمتعارف فقط فاستعماله في غير المتعارف انما يكون على سبيل المجاز اللغوي
وقوله مصدوقة على صيغة المفعول صفة بانه القرينة وهنا مسلمة عنده اي عند المستعير وانما
التسليم عنده لانه منشا ابهام التنافي والمدافعة **قوله** على نحو ما ارتكب متعلق بقوله على ادعاء
ان افراد جنس الاسد قسمان بطريق التاويل في المعنى على ان تدعي ذلك وتركبه كانما على عنوان
المتنبي هذا الادعاء في عد نفسه ومن هو مثل الجن بواسطة صدور امور غريبة هائلة منهم
في عد جماعة من جنس الطير بسبب تعيناتها في السير فانه جعل افراد من الطير قسمين متعارفا وغير متعارف
الا ترى انه ليس المعنى على تقدير اداة التشبيه اذ لا يصح ان يقال نحن كقوم من الجن فوق
هو كطير لها شخوص الجمال وقوله مستشهد حال من فاعل ان جنى وهايك صفة دعويك والمراد
بالمخيلات العرفية القضايا التي توقع في النفس خيالا مقبولا في العرف بلا تصديق وقوله من بحكمهم
بيان للمخيلات وتضمن التاويلات المناسبة لها تلك الدعوى من ان الاسد انا هو من الذئب وان الانسان
لا يكون بحيث لا يقاومه احد وفي الرواية من انه ليس باسد فتح الخبرة اي من تحكمهم بانه ليس باسد وكذا
الحال في انه ليس بانسان وانما هو اسد وقد روي انما وجد بالكسر والكسر قلما من المقبول في الكل
على تضمن الحكم معنى القول **قوله** وان تخصص عطف على ان تبنى يعني ان وجه التوفيق ومبناه على ادعاء
الاسدية على التقسيم الى المتعارف وغيره وتخصيص القرينة المصدقة بنفيها المتعارف **قوله** ومن الناس
على هذا التفريع ان تنويع افراد الشيء الى متعارف وغير متعارف فان الاخبار عن التحية بالضرب الوجيع
بدل على ان التحية متنوعة متعارف كسلام عليك وحياك الله اي ملكك فقال بعض العقيان تقدمنا الملك

وغير متعارف هو الضرب الوجيع في اول البيت في اخلا مجال الحمل الكلام على تشبيه التحية بالضرب
ولم يرد ايضا كتحية بينهم ضرب وجيع واول البيت وخيل قد دلفت لها بخيل وكذا الاخبار
بالسيف عن العتاب يدل على انه نوعان متعارف هو مخاطبة الادلال معذاكرة الموجدة وغير
متعارف هو اعمال السيف فليس المعنى على تقدير اداة التشبيه في عتابك وتقريرها في السيف باطل
قطعا واما قوله عز وعلا الا من اتى الله بقلب سليم فان حمل على ان تقديره الا سلامة من اتى الله برفع
السلامة على الابدال كان مبنيا على ان افراد المال والبنين نوعان متعارف وغير متعارف اذ
ليس المعنى على قصد التشبيه وتقدير الاداة اي يوم لا ينفع كالمال والبنين ويجوز ان يجعل قوله لا ينفع مال
والبنون بمعنى لا ينفع شيء فيصح ابدال السلامة بلا تنويع ولك ايضا ان تنصب السلامة المقدرة بجعل الا
منقطعا وان لا تقدرها اصلا وتجعل من اتى منصوبا بالحمل على معنى لا ينفعان احدا الا سليم القلب الذي
اتفق ماله في سبيل الله وذل ابناءه على طريق الرشاد **قوله** ومنه قوله وبلدة فصلا لاحتمال ان يقال
ادخال المستثنى في المستثنى منه ههنا ليس مبنيا على التنويع المسلم وجوده بل على التعليق بالمحال
صرح به في الكشاف اي انما يكون فيها انيس ان لو كان هذه الاشياء انيسا وحمل الاية السابقة على هذا
التعليق تمام بإباه نظمها يقال ما بالدار انيس اي احد واليعفور ولد الظبية وولد البقرة الوحشية
ايضا والعيس الابل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة واحدها اعيس والانثى عيساء فإن
جعل افراد الانيس قسمين متعارفا وغير متعارف فان رتب مغالطة قطعها الناس بها انيس الا هذه الوحوش
والابل **قوله** لمفارق الدعوى الباطلة اراد بالدعوى الباطلة الدعوى التي لا تطابق الواقع مع ان صاحبها
يعتقد مطابقتها اذ لا يتصور من صاحبها قصد التاويل فضلا عن نصب القرينة المانعة من اجراء
الكلام على ظاهره واراد بالكذب ما لا يطابق الواقع مع علم القائل بعدم مطابقته فانه ايضا لا ينصب
تلك القرينة كما ان ذلك المدعي لا ينصبها الا ان الكاذب المذكور ليس مثل ذلك المدعي في التبري عن
قصد التاويل الا ان مقصوده ترويج ما دل عليه كلامه بظاهره ولا يقدح في مقصوده هذا قصد التاويل
بل نصب القرينة فلذلك اكتفى ههنا بان نفى نصب القرينة واقتصر في الدعوى الباطلة على ذلك التبري
لانه اذا تبرا عن التاويل كان عن نصب القرينة اشد تبريا فقد ظهر وجه التخصيص في كل واحد من التبري
ونفي نصب القرينة لمن كان اقلب **قوله** ببيان وصف الاستعارة اراد بوصف الاستعارة حدها
فانه قال في اول علم الاستدلال وصف الشيء وصفا مساويا **قوله** اما حسيا واما عقليا اي محققا
حسيا او محققا عقليا وقد عرفت معنى الوهمي المحض وهو ان يكون صورة تخترعها المتخيلة باستعمال

باستعمال الوهم اياها كصورة الناب والمخلب في المنية المشبهة بالسبع **قوله** ثم يقسم كل واحد
يعني ان كل واحدة من التحقيقية والتخييلية ينقسم الى قطعية واحتمالية الا ان الاقسام الحاصلة بالعبارة
من تقسيمها معا ثلثة لان الاحتمالية المندرجة في كل منهما قسم واحد في الحقيقة ولا اختلاف الا
والاعتبار فلذلك قال فهذه اقسام اربعة ولم يقل خمسة وقد اشار الى اتحاد العبارة ايضا بقوله الى الاستعارة
المصرح بها لجامع الاحتمال للتحقيق والتخييل فان قلت لما ذا لم يعتبر التحقيق والتخييل في الاستعارة المكنى
عنها اما باعتبار المشبه به المتروك واما باعتبار المشبه المذكور على قياس اعتبارهما في المصرح بها اما بحسب الصورة
او بحسب المعنى قلت لانه لم يوجد هذه الاقسام فيما ورد في استعمال البلغاء من الاستعارات المكنى عنها
قوله ربما سميت كلمة رب ههنا للتقليل اما الى قلة وقوع هذا التقسيم في كلامهم او الى مخالفته لما هو المختار
عنده من رد التبعية الى الاستعارة بالكناية **قوله** والمراد بالاصلية ان يكون معنى التشبيه داخلا في
المستعار دخولا اوليا وذلك بان يكون المعنى الاصلي للمستعار صالحا للموصوفية كالمصادر وسائر
اسماء الاجناس واما الافعال والصفات المشتقة منها وما في حكمها من اسماء المكان والزمان والالة والحروف
فلا يدخل معنى التشبيه فيها الا تبعا اما المصادر كما في الافعال وما اشتق منها واما المتعلقات معانيها كما في
الحروف وسيأتيك تحقيق ذلك في مباحث الاستعارة التبعية **قوله** وربما الحقها اورد كلمة التقليل لان
اكثر الاستعارات خالية عن التجريد والترشيح واشار بذكر اللحوق الى انهما انما يعتبران بعد تمام الاستعارة
بقرينتها ولم يذكر الاستعارة الخالية عنهما ولا الجامعة بينهما اذ لم يشتهر شيء منها باسم على حدة ولا
حاجة لشيء منها الى البيان فلذلك قال ومن اين الاقسام الحاصلة من هذه الانقسامات ثمانية
وان كانت الانقسامات اربعة انقسام الاستعارة الى المصرح بها والمكنى عنها وانقسام المصرح بها الى
التحقيقية والتخييلية والاحتمالية وانقسام الاستعارة الى الاصلية والتبعية وانقسامهما ايضا الى
المجردة والمرشحة **قال القسم الاول المصرح بها التحقيقية مع القطع**
قدمها على سائر الاقسام لانها العمدة في باب الاستعارة وقد سبق منا غير مرة وجه ايراد كلمة في
في هذه العبارة وقوله اذا وجدت متعلق بقوله ان تدعي على التوسع في تقديم الظرف على عامله
الواقع في حيز ان واراد بالحقيقة ما يعم الكلية والجزئية فزيد وحاتم مختلفان في الحقيقة الشخصية
اعني الهوية المخصوصة ولما لم يكن للامور المتوهمة حقيقة لاختصاصها بالة التحقق كانت التخييلية
خارجة عن الحد المذكور واذا اعتبر ثبوت الحقيقة بطريق القطع كانت الاحتمالية ايضا خارجة عنه
قوله على وجه التسوية منهما اي بين الوصف الاضعف والاقوى في قوله ان تدعي في الفرع الى اخره وقيل

هذه المسامحة لعدم الالتباس في المراد كبشر في عبارة قوم والغنيمة في بافراده راجع الى الاسم
ونوعا لا تعليل لمعنى وبذلك اشارة الى اطلاق اسم عليه والمطلوب هو الالحاق على وجه التسوية
وتاعلا وثانيا حالان من المستتر في بدعى وذلك اشارة الى الاطلاق المذكور **قوله** كيلا يحمل الى
المفرد بالذكر وهو اسم المشبه به عليه اي على ما يسبق منه والتاويل المذكور هو جعل افراد الشيء قسمين
وغير متعارف اللام في لم يكن متعلق بثانيا والفظ المتعين صفة لدلالة الافراد بالذكر
لان كلمة بين الثانية مقحمة فالعامل في الدالين واحد فلا يلزم تعدد العامل في الصفة
بين الدالين اي الافراد بالذكر مع قطع النظر عن القرينة تدل على ان المراد بالاسم
الحقيقي والقرينة تدل على ان المراد به غيره فلذلك المعلول على اختص الامتياز عن الدعوى الباطلة بالذكر
لزيادة قد بها من دعواك فيكون الامتياز عنها اتم من الامتياز عن الكذب **قوله** مثال فاذا
مثال ما ذكرنا في تشبيه هذه الاستعارة التي نحن بصددها وقد اكثر من الامثلة روما لزيادة
التوضيح وتنبيها على ما بينها من الاختلاف فان المستعار منه والمستعار له في الامثلة الثلاثة
الاول حسيان الا ان وجه الشبه في المثال الاول عقلي متعدد اعني الجراءة والقوة وفي الثاني
متعدد اعني الاشراق الاستدارة المليحة وفي الثالث عقلي واحد اعني كثرة المنفعة و
في المثال الرابع عقلي والمستعار منه حسي ووجه الشبه عقلي مركب من الاباء عن قبول الزيادة
والنقصان فذ عن الاستدنية بالنصب عطفا على ان يكون الا على ان يلحق لفساد المعنى
عطف على تدعي بجري منه مجرى العتبة هذه الثلاثة المتعاطفة مع ما في حيزها خبر واحد للمبتدأ الذي هو
ذلك **قوله** او ان يكون عندك من جميل هذا مع ما عطف عليه قد مر مع ما فيه من معانيها
خبر ثان لذلك المبتدأ معطوف على الخبر الاول وحال من فاعل مع بعد ما جرت
العادة اشارة الى ان تشبيه العالم بالبحر الحاق كثرة فوائده بكثرة فوائد الماء الحسن البليغ بناء
ما اشتهر من تشبيه فوائده بغرائبه في كونها حسنة بهية مرغوبا فيها ولولا هذا التشبيه واشتهاره
لم يحسن ذلك التشبيه الاستعاري الكامل قد يقال لم يعتبر كون الفوائد والغرائد كثيرة واحدهما
يحصل هناك معنى مشترك هو وجه الشبه بين العالم والبحر سلوكا في ذلك المسلك المعهود هو مثل ان
مقولا رايت بحرا يتكلم والسلطان والقرسطون اعني القبان **قوله** ومن الامثلة انما فصلها
نوع من الاستعارة التي نحن بصددها مبنية على انتزاع شبه التضاد والحالة الثانية في هذا النوع
بالتمثيل استعارة التهكمية او التلميحية وله امثلة كثيرة كقولك ابتسامات تجلياتها

بيانا وتجيات اي ذا الكنية وغيره وذلك لانها في كونه مثالا لما سوغته اعني كونه جزئيا اضافيا له وقد
مر تحقيق انتزاع الشبه من نفس التضاد في اخر مباحث التشبيه الا انه اقتصر هناك على ذكر الضدين
المشاركين في التضاد واراد بهما المتنافيين المشاركين في التنافي على الاطلاق عطف
النقيضين على الضدين فاراد بالضدين ما وراء النقيضين من المتنافيين لكنه اراد بالمضادة هاهنا
التنافي مطلقا **قوله** ثم ادعاء عطف على بوساطة وشروع في اعتبار الاستعارة بعد اعتبار التشبيه
دائما او ورد لفظة ثم لان ادعاء كون احد الضدين او المتناقضين من جنس الاخر اشد استبعادا من
انتزاع الشبه من نفس المضادة **قوله** تواترت عليه البشارات اي الانذارات **قوله** ربما كانت
معنى واحدا كالذي رايت في الامثلة المذكورة يعني به ما مر من يرمي وفي الحمام وتبسم وتكلم و
الاضافة في ميزان امير ما وكذا قوله يقتله ويغضب امواله ويمنعي اولاده فان كل واحد من هذه
الثلاثة قرينة على حدة لاستعارة البشارة للانذار **قوله** وربما كانت معاني مربوطا بعضها بالبعض
يريد ان مجموع تلك المعاني المربوط بعضها ببعض يكون قرينة واحدة كانها خاصة مركبة للمستعار
بالقياس الى المستعار منه ومعنى بتلعن يتقلب من كفات الاناء اي قلبته والباء في بها للتعدية
اي تقلبها خمس سحائب الاقران جمع قرن بالكسر وهو الكفو في الحرب قوله لما نظر شروع في
بيان تركيب القرينة وحين اراد الظرف لما ذا اضيع مع تقدمه عليه وقد سبق لم نظائر وتعريفا بعض
مفرعة حال من مفعول اراد اعني استعارة السحائب فان استعارة خمس سحائب للانامل غير المعروف
انما حسنت لما جرت العادة من تشبيه الجواد بالسحاب الهطال الذي يتتابع قطره وبالبحر الفياض
في الكثير مائه والقرينة المركبة في هذا المثال من عدة معان من ثبوت الصاعقة وكونها من
نصل سيفه وقلبه خمس سحائب اياها على رؤوس اقرانه مع هذه القرينة الملتئمة من تلك المعاني
لا يبقى شبهة في استعارة السحائب للانامل وكانه اورد قسيم القرينة الى عدين المعنيين في القسم
الاول من الاقسام الثمانية للاستعارة لظهور تركيب القرينة في هذا المثال الذي هو من القسم الاول
من اقسام الاستعارة **قوله** ومن الامثلة استعارة وصف الحال في صورتين هذا نوع اخر من الاستعارة
المصرح بها التحقيقية مع القطع لا تكون الا مركبا وهو ان ينتزع صورة من امور متعددة وتشبه بصورة
اخرى مثلها ويدعى دخول الصورة الاولى في جنس الصورة الاخرى روما للمبالغة في التشبيه فيطلق
على الصورة المشبهة اللفظ المركب الدال على الصورة المشبه بها فيكون التجوز في مجموع
اللفظ المركب لا في شيء من مفرداته بل تكون هي باقية على حالها قبل هذا التجوز من كونها حقيقة او

مجازا فاذا صورت مثلا صورة تردد المفتي بصورة تردد من قام ليذهب وادخلت الصورة المشبهة
في جنس الصورة المشبه بها وقلت اراك ايها المفتي تقدم رجلا وتؤخر اخرى لم يكن شيء من تقدم وتؤخر
استعمالا في معنيه ولا في رجلا استعارة اصلية اذ لم يقع هذا التجوز والتصرف في هذه الالفاظ
بل هي باقية على حقائقها التي كانت عليها قبل هذه الاستعارة المتعلقة بمجموعها من حيث هو مجموع
اذا عرفت هذا فنقول المراد بالوصف في قوله استعارة وصف احدى صورتين اللفظ الدال على
الصورة المشبه بها فان المستعار هو لفظ المشبه به ابدا خصوصا في الاستعارة المصرح بها وانما
عبر عنه بالوصف لان اللفظ كوصف كاشف للمعنى ولم يقل اسم احدى صورتين لان المركب من الاسم والفعل
مثلا كما في المثال المذكور لا يكون اسما واراد بالوصف في قوله لوصف الاخرى معنى البيان فكانه قال
استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى فيكون اللام في قوله لوصف الاخرى دالا على
الغرضية لا صلة للاستعارة ولو ترك لفظ الوصف في الاخرى لكان اولى واقرب كما يشهد له قوله فيكسوها
صورة المشبه وصف المشبه به اي لفظه واضافة الصورة الى المشبه والمشبه به بيانية كما
يدل عليه قوله فتشبههما بصورة تردد انسان في معنى تقدم رجلا وتؤخر اخرى انه يقدم رجلا تارة
ويؤخرها تارة اخرى فان هيئة المتردد في الذهاب هكذا ومنهم من قال المراد بالرجل الخطوة
فان المتردد يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى الخلف **قوله** وهذا هو الذي يسمى التمثيل على
سبيل الاستعارة دل هذه العبارة بصريحها على ان الاستعارة التمثيلية منحصرة فيما ذكر من استعارة
وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى والحق على ذي بصيرة ان الصورة المنتزعة
من امور عدة يجب ان يلاحظ منها كل واحد من تلك الامور على حدة حتى يعتبر منها بالاخرة صورة
وحدانية منتزعة منها وما اشتبه على ذي بصيرة ان الصورة المنتزعة من امور على حدة يجب ان
يلاحظ منها كل واحد من تلك الامور على حدة او مقدرة في نظم الكلام او منوية في الارادة فوجب ان
يكون كل واحد من طرفي الاستعارة التمثيلية مركبا على احد هذه الانحاء وكذا يجب ان يكون كل
من طرفي التشبيه التمثيلي مركبا كذلك لان كل تشبيه تمثيلي يصح جعله اذا ترك فيه التشبيه الى الاستعارة
كان الاستعارة تمثيلية فان قلت ما ذا تقول في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فانه يعد تشبيها
تمثيليا مع ان طرفيه مفردان قلت انما جعل هذا تشبيها تمثيليا فلا شك ان المشبه هو قصة المنافقين
المخصوصة المفصلة فيما تقدم من الآيات والمشبه به قصة المستوقد المخصوصة المذكورة عقيبه
وليس شيء من هاتين الصورتين مفهوما من لفظ المثلين لا في المشبه به فظاهر واما في المشبه فلان

ان المعنى مثلهم في اظهارهم الايمان وابطانهم الكفر الى اخر قصتهم فتلك الالفاظ منوية في الارادة
يدل على ذلك ان صاحب الكشاف جوز ان يكون هذه الآية من التشبيه المفرق وجعل ذكر الاشياء
المشبهة فيه مطويا على سنن الاستعارة كما سلف تحقيقه بما لا مزيد عليه ولا شك انه لا فرق بين المفرق
والمركب الا بان تلك الاشياء في المفرق تعتبر كل واحد منها على انفراده ويشبه بما يناسبه فيكون
هناك تشبيهات متعددة وفي المركب يعتبر مجموعها من حيث هو ويشبه بمجموع اخر يناسبه فيكون هناك
تشبيه واحد ولما كان تلك الاشياء في المفرق منوية لا محالة كانت ايضا في المركب كذلك فان قلت
فعلى ما ذكرت لا يكون الكاف في قوله كمثل الذي استوقد وكمثل الحمار داخلة على المشبه حقيقة
كما لم يدخل عليه في قوله تعالى كماء انزلناه من السماء قلت نعم ومن قال انها في الآيتين الاوليين ليست
داخلة على المشبه به دون الآية الاخيرة فقد توسع نظرا الى ان المثل فيهما متحد بالقصة المخصوصة
من حيث الذات بخلاف الماء فانه لا يتحد بقصة اصلا **قوله** ولكون الامثال تمثيلات على
سبيل الاستعارة لم يذكر هنا قيد فشو الاستعمال اعتمادا على ما سبق في آخر بحث التشبيه التمثيلي وقد
حققت هناك السبب في عدم وجدان التغيير اليها سبيلا **قال القسم الثاني**
قوله يقدرها اي يقدر الصورة الوهمية المحققة ويفرضها مشابهة لها اي للصورة المحققة
وهذه الجملة صفة ثالثة فان محققة صفة لوهمية ومظهر دلالة على صيغة اسم الفاعل حال من المستتر
في ان يسميها اي في ان يسمي حال افراد كل لاسم المحققة في الذكر واستحسن بعضهم جعله على صيغة
المفعول حالا من اسم صورة ولقد شارح المصنف في بيان ما يبين بقوله من كون مسماه شيئا متحققا
لان الظاهر ان يقال من مسماها المتحقق ولا اعتبار الا هلاك معنى مبسوط بفتح الميم وضم الباء
مشتق من الرحمة والشفقة تقول العرب على فلان اذا رحمته وشبهها مصدر ان يشبه
كانما ان كان المنية **قوله** فاخذ بالنصب عطفا على شبه وما يكون عطفا على لازم والجار اعني
على المخصوص حال منه ويكون الا انها توسطت بينه وبين عاطفه من الانياب بيان له لا على
عطف على قوله يقال فرسه الاسد وافترسه اي دق عنقه وهو الفريسة **قوله** ثم يطلق عطف على النصب
عطف على فياخذ وفي لفظة ثم اشارة الى التراخي رتبة الهلاك عن اخذ الوهم في التصوير والاختراع
قوله على سبيل الافراد اي افرادا سائر المتحققة دون نصبها عطفا على الافراد وقوله ما قوام
كلام المتكلم به معقول منهم يقولون وهو صورة اللسان بترك لفظ التصوير لكان احسن بحسب المعنى
واوفق لقوله فيما بعد وهو صورة الزمام واعلم ان التشبيه في الامثلة الثلثة التي اوردها للاستعارة

المصرح التخييلية القطعية حيث شبه الشبهة بالسبع والشبه بالمتكلم والشبه بالناقة لنظر ان الا
في الانياب واللسان والزمام لا في المنية والحال والحكم فتحصل المثال بالتخييلية وتفرع ايضا ان التخييلية
قد توجد عنده بدون الاستعارة بالكناية لكن يتجه ان يقال هذه الامثلة التي صرح فيها بالتشبيه
لم توجد في تراكيب البلغاء انما الذي وجد منها قولهم اظفار المنية وانيابها ولسان الحال وزمام
الحكم ونظائرها ولا حاجة في توجيه ذلك الى ما ارتكبه من اختراع صورة وهمية محضة فانه تعسف لا مسلم
بل الوجه ما ذهب اليه غيره من ان هذه الالفاظ اعني الاظفار واخواتها لم تنقل عن معانيها الاصلية
حتى تندرج في المجاز المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بل هناك تصرف عقلي هو اثبات معانيها
الاصلية للامور المشبهة بالسبع والمتكلم والناقة وهذا التصرف العقلي هو المسمى بالاستعارة
التخييلية على سبيل الاشتراك اللفظي في الاستعارة ولهذا فسروا التخييلية بجعل الشيء للشيء والتخييلية
بجعل الشي للشي **قال القسم الثالث قوله** في كما ذكرنا ان يكون المشبه المتروك
قد شاع في جعل ان يكون خبر العوامل على ما تقرر في تقديم كما ذكرنا وهو مصدر لان يكون على عامله وقد
يجعل كما ذكرنا خبرا اولا وان يكون خبرا ثانيا وقوله من وجه متعلق بصالحا لا بالتحقيق بالحمل عليه اي هو صالح
من وجه للحمل على التحقيق تارة ومن وجه اخر للحمل على التخييل اخرى **قوله** ونظيره اي ومثاله ما يحتمل
من الاستعارة المصرح بها الاحتمالية قول زهير صحا القلب عن سلمى واقصر باطله
اي امتنع وترك من عزيمة جعلته عزمه يا نام الصبي اما من قولهم هو من صبي بين الصبي بالكسر والقصر
والصبا بالفتح والمد واما من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة ومنها التصابي والرواحل جمع
راحلة وهي البعير من الابل ذكرا كان او انثى **قوله** ومنع النفس اي منعها ونهاها عن التلبس بذلك اي بان
يركبه اوان الصبي وعصره حال من امكنه وفعله فقال عطف على اراد ان يبين وانما اقتصر على ذكر
المصرع الثاني لانه الدال على الاعراض الكلي والمشتمل على الاستعارة المطلوبة والغرض في الاول
والرواحل والمراد بالركوب ركوبها والارتكاب ارتكابها كان يرتكبه اوان الصبي فعاقه خبر بعث اي
ما بقيت على صفة القيام في منها من الافعال الناقصة وقوله حرفة بيان للنوع والظرف اعني في وطنت
معمول للمدلول عليه الكلام اي العدم بقاء الالات فيها ثم نوع فرضه مني وطنت النفس على اجتنابه وقوله
فنعل مترتب على وطنت ماخوذا مع ما عطف عليه اعني رفع وقطع **قوله** اثرا منهما اي من تلك
الالات اي الادوات والعشير بكسر العين العناد بعث اي بعث الافراس والرواحل
بسبب لعدم بقاء الة من الالات اي لا الة ولا اداة لها **قوله** يغني قوله اي اذا كان مراده بيان

بيان ما ذكرناه فالذي يحق ويليق بقوله افراس الصبي ورواحله ان يعد استعارة تخييلية وذلك
لان المتبادر الى الفهم هو تنزيل الافراس والرواحل منزلة انياب المنية ومخالبها بان شبه الصبي
بنحو الصبوة او شبه ما يركب وان الصبي اي الصغر من الضلالة بجهة من جهات المسير المحتاجة
الى الافراس والرواحل كالحج والتجارة فتخترع لصورة كالافراس والرواحل ويطلق عليها اسماء الامور
المحققة ثم اذا اعرض عن ذلك الغصابات الاعراض الكلي صار كتلك الجهة اذا انقضى منها الوطر فاهملت
الاتها حتى تعطلت **قوله** وان كان اي وان كان قوله افراس الصبي ورواحله يحتمل
احتمالا بعيدا ان يجعل الافراس والرواحل استعارة لامر محقق اما عقلي كدواعي النفوس وشهواتها
وقواها واما حسي كالاموال والخدم والاعوان والى هذه اشار بقوله او عن الاسباب التي قلما
تتأخذ اي تتعاون في اتباع الغي والجهالة وتجرد يا العضالة والبطالة الا اوان الصبي واول
العمر وعلى التقديرين تكون الاستعارة في الافراس والرواحل تحقيقية لا تخييلية والبطالة
بالكسر عدم الاشتغال بالمهمات **قوله** وكذلك اي ومثل قول زهير في احتمال التخييل والتحقيق
قوله على كلمته فان الذي يظهر من لفظ اللباس عند الاصحاب فيما نتكلم فيه هو الحمل على التخييل
بان شبه الجوع في التأثير بذي لباس قاصد للتأثير مبالغ فيه فيخترع له صورة كاللباس ويطلق
عليها اسم الموضوع لما هو محقق وان كان لفظ اللباس يحتمل عند المحققين ان يحمل على التحقيق وذلك
بان يستعار لما يحيط بالانسان عند جوعه من انتقاع لونه اي تغيره ورثاثة هيئته فيكون من
قبيل استعارة المحسوس للمحسوس هذا وانت خبير بان الحمل على التخييل الاليق ببلاغة
القرآن لان الجوع اذا شبه بالمؤثر القاصد الكامل فيما تولاه ناسب ان يخترع له صورة ما يكون آلة
للتأثير لا صورة اللباس الذي لا مدخل له فيه واما التحقيق الذي ذكره فانه يخل بحسن ايقاع
الاذاقة على اللباس فالاولى ان يجعل اللباس مستعارا للامر المحقق معقول وهو ما يدركه الانسان من الضر عند
الجوع والخوف فذلك الضر من حيث انه يغشى الانسان ويلازمه كانه يحيط به شبه باللباس فاستعير له
اسمه ومن حيث انه مكروه منفور عنه شبه بطعم المر والبشع فاوقع عليه الاذاقة المنبئة عن شدة
الاصابة لان الادراك بالذائقة يستلزم الادراك باللامسة من غير عكس فجملة اللباس استعارة مصرح بها
وكنى عنها وقد يقال لباس الجوع من باب التشبيه كلجين الماء اي اذاقها الجوع الذي هو كاللباس
كاللباس واخبر اذاقها على كاها المناسب للمشبه به لغويه بمعنى الاصابة **قال القسم**
الرابع في الاستعارة بالكناية قد اختلف فيها على اقوال الاول ما ذهب اليه الجمهور وهو ان المستعار في تلك

اظفار المنية نشبت بفلان هو اسم المشبه به المسكوت عنه اعني لفظ السبع مثلا وما اثبت للمشبه
المذكور الذي هو المنية من لوازم المشبه به اعني الاظفار كناية عن لفظ السبع وكونه مستعارا للمنية
قال في الكشاف من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه
بذكر شيء من روادفه فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه فاذا قلت شجاع يفترس اقرانه وعالم يغترف منه
الناس فقد نبهت على ان الشجاع اسد والعالم بحر وهذا القول هو الصواب الذي لا اخلل فيه لفظا
لا معنى الثالث ما ذهب بعضهم وهو انه قد يضمر التشبيه في النفس فلا يصرح بشيء من اركانه سوى
لفظ المشبه ويدل عليه بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به فيسمى ذلك التشبيه المضمر استعارة
بالكناية ويتجه عليه انه لا مناسبة في تسميته استعارة وعلى القولين لفظ الاظفار في المثال
المذكور باق على حقيقة معناه واثباتها للمنية استعارة تخييلية كما مر الثالث ما ذهب اليه المصنف
من ان الاستعارة بالكناية هي لفظ المنية المستعمل في السبع مثلا فانه ادعى للمنية السبعية
ومع ذلك اطلق عليها اسمها ويرد عليه ان لفظ المنية في المثال المذكور مستعمل فيما وضع له على
سبيل التحقيق فلا يندرج في الاستعارة التي هي مجاز مستعمل في غير ما وضع له وادعاء السبعية للمنية
فلا يجديه نفعا لان ذلك لا يخرجها عن كونها موضوعا لها لفظ المنية تحقيقا كما ان ادعاء الاسدية
للشجاع في الاستعارة المصرح بها لا يجعله موضوعا له لفظ الاسد وربما يجاب عن ذلك بان ما
ليس بخارج عن المعنى الموضوع له اذا اعتبر معه امر خارج صار خارجا عنه وفي العكس يكون لفظ
المنية مستعملا في غير ما وضع له ولا يكون لفظ الاسد مستعملا فيما وضع له فتامل ويرد عليه ايضا ما
من انه ينافيه ما قد صرح به فيما سلف من ان المستعار هو اسم المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك
وقوله ان نذكر المشبه الخ تفسير للمعنى المصدري للاستعارة بالكناية ومنه يعلم قطعا ان الاستعارة
بمعنى المستعار هو اسم المشبه كما علم ذلك ايضا من تحديد مطلق الاستعارة الشاملة للمصرح بها والمكنى
عنها وقوله نصبها صفة مؤكدة للقرينة بعد اضافة نصب اليها وقيل المعنى نصب القرينة للاستعارة
قوله ان يثبت ويضيف بالواو ويروى باو وفا للقرينة كما في مثل قولك اثبت شجاعا يفترس اقرانه
والاضافة كما في قولك مخالب المنية ولسان الحال وزمام الحكم وانما وجب ان يطوي ههنا في الامثلة
الثلثة تشبيه المضاف اليه ويترك ذكر المشبه به ليكون شاملا للاستعارة المكنية كما ان المضاف
ايضا مثال التخييلية وفي قوله وهو في ذلك الشبيه بالسبع وفي قولك الشبيه بالمظلم مسامحة ظاهرة لان
ضميره هو راجع الى المشبه فينبغي ان يقال وهو السبع وهو المظلم وقد يقال ضميره هو راجع الى ذكر المشبه

المشبه به ولفظ قولك محمول على معناه المصدري قوله لا تنفك عن الاستعارة التخييلية
اي لا توجد الاستعارة بالكناية بدون الاستعارة التخييلية وذلك لان الاستعارة المكنية على ما
ذكر لا بد لها من ان يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به وهذا الاثبات لا يتصور الا بطريق التخييل عند
الاصحاب واختراع صور وهمية تشابه تلك اللوازم وفيه بحث لان التخييل عند الاصحاب كما هو
المشهور اثبات تلك اللوازم بعينها للمشبه من غير ان يخترع هناك صور تشابهها ويطلق عليها اسماؤها
فلا يكون التخييل بالمعنى الذي ذكره لازما للمكنية عندهم واما التخييل بمعنى اثبات اللازم بعينه مستعيرون
انه ايضا ليس لازما للمكنية عندهم فلا يصح توجيه قوله هذا على ما يساق الكلام الاصحاب اي عدم
انفكاك الاستعارة بالكناية عن الاستعارة التخييلية بمقتضى مساق كلامهم قوله وستقف
اذا انتهينا الى آخر هذا الفصل يعني به الاصل الثاني الذي هو في المجاز على تفصيل فيما اي في قرينة
الاستعارة بالكناية فانه ذكر هناك ان قرينتها قد يكون امرا مقدرا وهميا كانياب المنية وقد يكون
امرا محققا كالانبات للربيع فيعلم من هذا انفكاك المكنية عنده عن التخييلية وقد سبق منه انفكاك
التخييلية عن المكنية في نحو مخالب المنية الشبيهة بالسبع فلا لزوم بينهما عنده اصلا واما عند غيره
فالتخييلية لا تنفك عن المكنية وقد ينفك المكنية عنها كما في قوله تع ينقضون عهد الله فان العهد
هنا مشبه بالحبل والنقض مستعمل في ابطال العهد فنقض الحبل استعمل لفظ المشبه به في المشبه
على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية فههنا استعارة مكنية في العهد وليس معها تخييلية فان قلت
اذ لا ان النقض مستعمل في ابطال العهد يدل على ان في العهد استعارة مكنية قلت بل
يدل على ذلك من حيث ان الاستعارة للابطال انما نشأت من حيث تشبيههم العهد بالحبل فلو لا ادعاء
الحبل للعهد لم يحسن بل لم يصح استعارة النقض للابطال فالنقض باطن في قرينة الاستعارة
بالكناية عنده ويمكن ان يقال اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه لازم المشبه به كان ذلك اللازم
اذا اثبت للمشبه باقيا على معناه الحقيقي وكان اثباته له استعارة تخييلية كما في اظفار المنية
وان كان له تابع كذلك كان اسم ذلك اللازم مستعارا لذلك التابع استعارة تصريحية كالنقض
المستعار لابطال العهد وكالافتراس المستعار لبطش الشجاع وقتله وكالاغتراف المستعار
للانتفاع الناس من العالم فقد ظهر ان المكنية لا تستلزم التخييلية عندهم اصلا هذا وقد يقال
اراد بقوله لا تنفك عن الاستعارة التخييلية ان الاستعارة بالكناية لازمة للتخييلية لا
تفارقها عندهم وح يصح الحكم ويكون قوله وستقف الخ اشارة الى ما ذكره في آخر فصل الاستعارة

من ان التخييلية قد توجد بدون المكنية حيث قال ان حسن التخييلية بحسن المكنية
اذا كانت تابعة للمكنية كانياب المنية وقلما تحسن الحسن البليغ اذا لم تكن تابعة لها
كما في الملام لكن يخدش هذا الوجدان وجود التخييلية بدون المكنية قد علم مما سبق من
جواز انياب المنية الشبيهة بالسبع فلا فائدة في هذه الحوالة قوله وكان ذلك شروع في
السؤال والجواب المشار اليهما في اوائل فصل الاستعارة تقرير السؤال ان مبنى الاستعارة
مصرحة كانت او مكنية على ادعاء ان المستعار له داخل في جنس المستعار منه دعوى اصرارا ولا
ان مثل هذا الادعاء يابى الاعتراف بحقيقة المستعار له بل يوجب انكارها وقد ذكر المستعار له
في الاستعارة المكنية باسم جنسه وهذا اعتراف تام بحقيقته فيلزم الجمع بين انكار حقيقته
انكارا بليغا وبين الاعتراف بها اعترافا تاما والجواب انا نعمل باسم المشبه في المكنية
ما نعمل بمسماه في التصريحية فان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به كان في التصريحية
نصب القرينة المانعة عن ارادة حقيقة المشبه به فجمعنا بينهما بان جعلنا مسمى المشبه فردا غير
متعارف من افراد حقيقة المشبه به ورجعنا منع القرينة الى المتعارف منها كذلك ثمة في
ذلك الادعاء في المكنية ذكر اسم المشبه فيجمع بينهما بان يجعل اسم المشبه اسما للمشبه به غير متعارف
ومنزلة منزلة اسمه المتعارف مرادفا له ادعاء فلا يكون التصريح باسم المشبه حينئذ اعترافا بحقيقته
فقوله لما قدمت متعلق بيجنس وهو حال من الكاف التي كانت ملتبس بكسرها جاز ضرب ك
وقوله وادعاء انه كذلك مرفوع بالابتداء وكذا قوله والاستعارة بالكناية وقد تكلف بعضهم
عطفا على ان الاستعارة وهو بعيد والوجه في نصب ولا اعترافا بحقيقة الشئ انه مشبه بالمضاف
وتقديره بلا ان الاعترافا تعسف وقوله كما انا ندعي هناك متعلق بقوله ندعي هنا وقوله بالطريق
المعهود اشارة الى الطريق التاويل المذكور سابقا قوله ان نضع اسمين لحقيقة واحدة فان
المنية اذا ادخلت في جنس السباع كان اسمها موضوعا لذلك الجنس كلفظ السبع الا ان وضع
احدهما لذلك الجنس حقيقي ووضع الاخر ادعائي فيكونان اسمين له متعارفا وغير متعارف
فهما كالمترادفين **قال القسم الخامس في الاستعارة الاصلية**
في ان يكون المستعار اسم جنس اراد باسم الجنس اسما دالا على مفهوم كلي غير مشتمل على تعلق
معنى بذات فيندخل فيه نحو رجل واسد من الاعيان ونحو قيام وقعود من المعاني ويخرج عنه الصفات
واسماء الزمان والمكان والالة المشتقة من الافعال قوله والاصل في الموصوفية

في الحقائق اي الاجناس التي هي مدلولات اسماء الاجناس بالمعنى المذكور وذلك لان الحروف
والافعال بمعزل عن الموصوفية واما الصفات فهي بحسب معانيها انما تقتضي ان توصف بها فحقها ان لا
توصف وسيرد عليك تمام هذا الكلام فان قلت اصالة الاجناس في الموصوفية تقتضي اصالتها
في كونها مشبهة لما ذكر من ان المشبه موصوف بمشاركة المشبه به والمقصود ههنا اصالتها في كونها
مشبها بها لتكون اسماؤها استعارات اصلية قلت وصف المشبه بمشاركة المشبه به في وجه
الشبه يتضمن ملاحظة وصف المشبه به بمشاركة المشبه فيه وذلك الوجه فاصالة الاجناس في الموصوفية
تقتضي ايضا اصالتها في كونها مشبها بها قوله فمن المسامحة اذ على القول بعدم المعقولية يرد
السؤال بجميع الامثلة فيحتاج الى ان يجاب بان الثاني فيها وصف لموصوف الاول الا ان الاول لما
لم يجز تقديمه عليه لان الاول انما صار ورقة الاول لحول الاشتمال عليه معنا مع زيادة توهم انه وصف للاول وكانه على
القول بالاصالة فلا ورود لهذا السؤال لان خلاف الاصل جائز بل واقع كثيرا **قال القسم السادس**
في الاستعارة التبعية في ما يقع في غير اسماء الاجناس اي اسماء الاجناس على ما ذكرناه انفا كالافعال
المتصفة لنوع وصفية ملحقة باسماء الاجناس لا بالاوصاف فالاستعارة الواقعة فيها اصلية ايضا وكذا
الحال في اسماء الاشارة المستعارة للمعقولات اذ لم يجعل داخلة في اسماء الاجناس المذكورة وانما قرن
بالافعال الصفات المشتقة منها لان التبعية في الكل من وجه واحد ولم يذكر اسماء الزمان والمكان و
الالة لانها في حكم الصفات واعاد الكاف في الحروف لان التبعية فيها من وجه آخر قوله والتشبيه
يعتمد ويتضمن كون المشبه موصوفا بعين ملاحظة وصف المشبه به كما قررناه فما لا يقع موصوفا كالافعال
والصفات والحروف لا يقع مشبها فلا يتصور جريان الاستعارة فيها اصالة واما ما صرح بموصوفية
المشبه دون المشبه به بناء على ما تقرر من ان تشبيه الشئ ليس الا وصفا له بمشاركة المشبه به في امر
ولا شك ان ذلك يستلزم وصف المشبه به ويتضمن ملاحظته فيتم به مقصوده قوله وانما المحتمل
لها في الافعال والصفات المشتقة منها مصادرها وفي الحروف متعلقات معانيها توضيح المقام يتوقف على
تحقيق معنى الحروف والفعل وقد بسطنا الكلام فيه في بعض رسائلنا فلنكتف ههنا باشارة خفية
هي ان الناظر في المرآة ربما جعلها آلة لمشاهدة الصورة المرتسمة فيها بحيث يستغرق فيها
ولا يلتفت الى المرآة قصدا فلا يقدر في هذه الحالة ان يحكم على المرآة بشئ مع كونها مبصرة
قطعا وربما جعلها منظورة بالذات ملحوظة قصدا فيتمكن بهذه الملاحظة من الحكم عليها بما لها
من نفاسة جوهرها وصقالة وجهها وعلى هذا قياس المعاني المدركة بالبصيرة فالابتداء مثلا

معنى متعلق بغيره فاذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته
صالحا لان يحكم عليه وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء واذا لاحظه العقل من حيث انه
حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لمشاهدة حالهما في ارتباط احدهما بالآخر خرج عن
الاستقلال بالمفهومية وعن صلاحيته لان يحكم عليه او به وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من
كقولك سرت من البصرة فلفظ الابتداء موضوع لمطلق الابتداء ولفظة من موضوعة للابتداءات
المخصوصة لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة بل بوضع واحد عام كان الواضع كال
عين لفظة من لكل واحد من الابتداءات المخصوصة وهذا معنى ما قيل ان الحرف وضع
باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين بخصوصه والنسبة لا تتعين
الا بالمنسوب اليه فما لم يذكر متعلق الحرف لا يتحصل فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لا في العقل ولا في
الخارج وانما يتحصل بمتعلقه فيتعقل بتعقله فقد ظهر لك بما قررناه وشيدنا اركانه بالنقل
ان ذكر متعلق الحرف انما هو لتصور فرد معناه لامتناع حصوله في الذهن بدون متعلقه ومن ثمه
قيل الحرف لا يستقل بالمفهومية وقيل ايضا الحرف ما دل على معنى في غيره واما ما قيل من ان لفظة
من مثلا موضوعة لما وضع له لفظ الابتداء الا ان الواضع اشترط ذكر المتعلق في دلالة من دون
دلالة لفظ الابتداء فمما لا ينبغي ان يلتفت اليه اذ لا فائدة لهذا الاشتراط ولا دليل عليه سوى التزام
ذكر المتعلق في الاستعمال وهو مشترك بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة والفرق بان
ذكره في الحروف لتتميم دلالتها وفي تلك الاسماء لتحصيل تمام ما تحكم وايضا يلزم ان يكون
معنى من ح صالحا في نفسه لان يحكم عليه وبه الا انه ليس مفهوما من لفظه فاذا ضم اليه ما يتم به
دلالته كان صالحا لذلك ولا يتوقف من له ادنى معرفة بحال اللغة هذا واما مفهوم الفعل كابتدأ
مثلا فيشتمل على معنى مستقل بالمفهومية هو معنى الابتداء مطلقا وعلى نسبة مخصوصة من حيث
انها حالة بين طرفيها وآلة لتعرف حالهما مرتبطا احدهما بالآخر وحال جزء النسبة الداخلة
في مفهوم الفعل كحال النسبة التي هي مدلول الحرف في عدم الاستقلال بالمفهومية والاحتياج الى
ذكر المنسوب اليه ومن ثمه قيل وضع الافعال بالقياس الى ما اعتبر فيها من النسب وضع عام ووجب
ذكر الفاعل وجوب ذكر متعلق الحرف نظرا الى ان مجموع معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية فلا يصح ان
يقع محكوما عليه فضلا ان يقع موصوفا محكوما عليه ضرورة ان كل واحد من المحكوم عليه وبه يجب ان
يكون ملحوظا بالذات وقصدا حتى يمكن ان يتصور النسبة بينهما وكذا النسبة الداخلة في مفهوم الفعل

الفعل لا تصلح للموصوفية واما الحدث المعتبر فيه فهو وان كان مستقلا الا انه اعتبر في مفهوم
الفعل من حيث انه منسوب الى الفاعل فلذلك وجب كون الفعل باعتبار الحدث المأخوذ في
مفهومه مسندا ابدا فلا يقع بملاحظته في ضمن الفعل من حيث انه موصوف بغيره نعم هذا الحدث
من حيث انه مدلول المصدر كلفظ القتل مثلا يصلح ان يكون موصوفا فيشبه الضرب الشديد بالقتل
مثلا ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا واما الصفات المشتقة من الافعال
فهي تدل على ذوات مبهمة باعتبار معان معينة هي المقصودة منها فقائم مثلا معناه ذات ما له القيام
وهذا معنى اذا لاحظه العقل طلب ما يرتبط به ويحمل عليه ليتعين عنه فلذلك كان حقها
ان لا تقع موصوفة بل صفة وايضا الذوات المبهمة ليست مشتركة بما يصلح وجه شبه في الاستعارة
فلا يتصور جريانها في الصفات الا باعتبار معاني مصادرها المتعينة على قياس ما عرفته في
الافعال واما اسماء الزمان والمكان والآلة المشتقة من الافعال فهي وان دلت على ذوات
متعينة بوجه ما الا ان المقصود الاصلي منها ايضا معاني مصادرها الواقعة فيها او بها فيكون
الاستعارة فيها ايضا تبعا لها ولو اريد التشبيه والاستعارة بحسب تلك الذوات المعينة لعبر
عنها بالالفاظ الدالة عليها مطابقة فاذا قيل مثلا للقبر مرقد فقد شبه الموت بالرقاد لا ذات
القبر بذات مكان الرقاد **قوله** فيقع الاستعارة هنا كما في المصادر في متعلقات معاني
الحروف ثم تسري منها الى الافعال والصفات والحروف ففي المصادر بعد ما اشرنا اليه ان معانيها
شبهت بها معان في اخرى فاستعير للمعاني المشبهة اسماء المعاني المشبه بها ثم اشتقت منها
الافعال والصفات وفي متعلقات معاني الحروف بعد ما انها شبهت بها معان اخرى واستعيرت لتلك
المعاني الاخرى اسماء المتعلقات ثم سرى التشبيه والاستعارة في الحروف كما ستعرفه **قوله** لان
الكلمة اذا سميت اسما سميت لمعنى الاسمية لها فان الكلمة اذا كان معناها بحيث يصلح لان يحكم
عليه وبه سميت اسما واذا كان معناها بحيث لا يصلح لشيء من ذلك سميت حرفا فالاسمية والحرفية
من صفات الكلمات بحسب معانيها لا بحسب خصوصيات الفاظها فاذا اتحد معنى كلمتين وكان
احدهما اسما كانت الاخرى اسما ايضا فلو كان معنى من معنى لفظ الابتداء الذي هو اسم قطعا لكان
من ايضا اسما وقس على ذلك حال سائر الحروف وما يعتبر به معانيها **قوله** واما في متعلقات معانيها
قد عرفت ان معنى لفظة الابتداء مطلقا وان معنى من هو كل واحد من الابتداءات المخصوصة
المتصورة بين اشياء معينة فاذا اريد التعبير عن تلك الابتداءات عبر عنها بالابتداء المطلق الذي

هو مشترك بينها ولازم لها مستعملا في المتعلقين فيقال معنى من هو ابتداء الغاية اي المسافة وكذا البواقي
معنى الى انتهاء الغاية ومعنى كي الغرضية ومعنى في الظرفية ومعنى اللام الاختصاص ومعنى الباء الالصاق
الى غير ذلك مما ذكرت في تفاسير متعلق الحروف فمراده بمتعلقات معاني الحروف هي هذه النسب المطلقة
المشتركة بين معانيها المخصوصة المستلزمة لتلك النسب المطلقة والى هذا اشار بقوله اي اذ الافادة
هذه الحروف معاني رجعت الى معانيها الى هذه اي الى المعاني التي ذكرت في تفسيرها بنوع استلزام
وهو استلزام المقيد للمطلق فظهر ان متعلقات معاني الحروف يعبر بها عن معانيها وانما جعلها
معتبرا عنها حيث قال اعني بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر عنها عند تفسيرها نظرا الى ان الالفاظ المذكورة
عند التفسير كلفظ الابتداء واخواته عبارة عن تلك المتعلقات فتدبر ولا تغلط **قوله** فلا تستعير
متفرع على قوله فيقع الاستعارة هناك ثم تسري منها **قوله** والحاق ايضاح دلالة الحال بايضاح المعنى
نطق الناطق له يعني ان وجه الشبه بين دلالة الحال ونطق الناطق هو ايضاح المعنى وانت تريد ان
تلحق الايضاح في المشبه اعني الدلالة بالايضاح في المشبه به اعني النطق وتجعله مساويا له في الحصول في
عداده **قوله** وكذا قوله عز وجل فنبشرهم هذا مثال الاستعارة التهكمية من الفعل ومع قاله في قوم شعيب
مثال العاصين للصفة **قوله** فان احلامهم وان على انهم ارادوا بالحليم الرشيد السفيه الغوي
وتهكموا به اي ومن قبيل الاستعارة التبعية في الصفات بين المتضادين قال الجون والاعور
معنى ان استعيرنا لضدهما تمليحا او تهكما **قوله** وعلى هذا اي وعلى قياس ما ذكر من انك لا تستعير
الفعل والصفة الا بعد تقدير الاستعارة في مصدريهما ...... الحرف ايضا الا بعد تقديرها الاستعارة في
في متعلق معناه **قوله** فاذا اردت استعارة لعل لغير معناها فتقدر فافرزنا هاهنا انك اذا قلت مثلا
خلق الله الخلق لعلهم يعبدون او لعلهم يتقون لم يمكن كلمة لعل فيه محمولة على معناها الحقيقي الذي هو
الترجي المخصوص على الوجه الذي عرفته في معاني الحروف لامتناع الترجي في حق علام الغيوب بل مستعارة
للارادة المخصوصة المتعلقة بفعل المكلف المتمكن من الفعل وتركه وكما ان المعنى الحقيقي لكلمة لعل غير
مستقل بالمفهومية واذا اريدان يعبر عنه عبر عنه بالترجي كذلك معناها المجازي اي المراد بكلمة لعل
في المثال المذكور غير مستقل بالمفهومية واذا اريد ان يعبر عنه عبر عنه بالارادة فلا يتصور تشبيه
احد هذين المعنيين الغير المستقلين بالمفهومية بالآخر الا تبعا وذلك بان يقدر تشبيه ارادة الفعل
من المكلف بالترجي من المترجي منه في ان متعلق كل منهما متمثل بين اقدام واحجام مع رجحان ما للاقدام
ثم يدخل المشبه فيما لغه حتى كانه صار لفظ الترجي مستعارا للارادة وبذلك يعتبر تلك الارادة المخصوصة

المخصوصة بمنزلة ذلك الترجي المخصوص فيستعار لها منه كلمة لعل ولما كان استعارتها للارادة المبنية
على قواعد الاعتزال اوردها والطف بيانها بما هو بسط لكلام الكشاف ثم ذكر المقصود واتفق فيه كلامه ايضا
قوله مثل ان يبنى على اصول العدل سبق من ذكر التوحيد لان مقصوده هنا لم يتوقف على اصوله
وتعالى او تقديس وتنزيه الحكيم وقوله ان يكون ناهيا عن ان يكون فيه عن ان العقلان وقوله اما
خلق الانسان فيمتاز لان الصانع وما او معطوف على ما خلق وحين ركب ظرف لما او معه فلما قدم
الظرف تعلق بعامله كان العاطف داخلا عليه في الظاهر واوقع عطف على ركب ومضادة
العقل للحكمة الشهوة والقوة اذ يصرف الانسان لما تحمله عليه حتى يبنى على الانسان ابتلى الدواعي
التنافية من الشهوة والقوة والصوارف العقلية فوقعت تلك الابتلى بالانسان حيث الحيرة وحاجة
لا مستقدم اي لا تقدم للانسان من موقف الحيرة ولا تاخر له عنه والمقصود تاكيد حيرته وثباتها وقوله
تحمله الحيرة حال من ضمير به يرقى هشيده او يحفظ ايضا وما لا يورثه تان صعوبة في تحمله وقوله اذا
اشتغل الفطل الى اخره مقرر ومبين لعدم ايراثه الا الغنى ولا مخلص هنالك تاكيد في ذلك مؤكد لما قبله
قوله وانما فعل ذلك اي ابتلاءه في ورطة الحيرة وفسر الاحسان بالتكليف لانه وسيلة الى ذلك
التعظيم والتمتع واللام في ليتمكن متعلق بالتكليف وقوله لا يحسن فعله في حقه ابتداء اشار الى
ما ذهب المعتزلة اليه من ان التفضل بالنعم العظيمة المقترنة جائز دون التفضل بالتعظيم فلا بد من
التكليف ليكتسبوا باختيارهم استحقاق الثواب الذي هو منفعة دائمة مقرونة بالتعظيم خالصة عن
شوب كل منغص حتى الامتنان **قوله** من التعظيم اي من حصول التعظيم العظيم مصاحبا للنعم
كانها في متضمن التمتع بالاعين رات والاذن سمعت ولا خطر على بال احد من انواع المستطاب
المستلذات والمشهور في الرواية ولا خطر على قلب بشر وفي متعلقه صيغة مفعول التشديد والتخفيف ايضا
ونعت حال اما لا عين اي تشاء من انواع المشتهيات وقوله فيكسبه عطف على ليتمكن والمستتر فيه للانسان
والبارز لما لا يحسن فعله وقوله لا بالقسر معطوف على ما دل عليه ان شاء اعني بالاختيار ولذلك
اي ولان الغرض من التكليف هو ان يتمكن ويكتسب بالاختيار وقوله متمكنا مريدا امرجحا اي مزيلا
متداحلة في ذلك اي متعلقا بالارادة منه اعني اختياره لما يجر اليه تلك السعادة جميع علل ان اعذار التي من
شانه ان يتمسك بها فانه تعالى نصب ادلة عقلية ونقلية ووعد واوعد لطف ما لا يحصى فلم يبق اللطف
عذرا اصلا فصار حاله في رجحان اختياره للطاعة مع تمكنه من المعصية كحال المرجى منه في رجحان
اختياره للطاعة مع تمكنه من المعصية فكان مصار الارادة تنزع لعبادة ايا اولا فانه بمنزلة الترجي

على ما حققه قوله تشبه عطف على ان تبني وكان الظاهر ان يقول تشبه حال الذي يمكن
بحال المرتجي على صيغة الفاعل لان المشبه هنا هو المعنى المجازي لكلمة لعل الذي يعبر عنه بالارادة
وهو حال الحاكم باقدام متعلق ترجيح الخلق على المشبه به هو معناها الحقيقي الذي يعبر عنه بالترجي وهو فاقام
بالمرتجي متعلق المرجو منه الا انه عدل عن ذلك الظاهر رعاية للادب في ترك التصريح بتشبيه حاله تعالى
بحال غيره اعني المترجي وذكر تشبيه حال الخلق بحال المرتجى على صيغة المفعول وهو في كلامه
منها ما يدل على وجه التشبيه المذكور حاليهما سواء كلا منهما مخير بين ان يفعل وان لا يفعل اذ لا شبهة
انه يظهر من التشبيه المذكور ومقصود ذلك التشبيه المقصود وهو اعني تشبيه ارادته تعالى بالترجي في
ان متعلق كل واحد منهما مترجح بين ان يفعل وان لا يفعل مع رجحان لجانب الفعل كما اشرنا اليه
وقوله العالم الذات اشارة الى مذهبه والمقصود ان مقول العلم بانه حقيقة الترجي اذ لا يتصور
الا ممن لا يعلم حال الامور المستقبلة قوله وعليه ان على ما ذكر من كون لعل مستعارا لمعنى الارادة
قول رب العزة علام الغيوب فان قوله لعلكم تتقون حال من فاعل خلق بناء على ان تلك الاستعارة
في خلقكم مريدا منكم الاتقاء وجعله حالا من مفعوله لبيان لعل على حقيقة الترجي اي خلقكم راجين التقوى
غير سديد اذ لا معنى هنا لرجاء العباد ما يشق عليهم اعني التقوى ايضا يحتاج الى جعلها حالا مقدرة
لان رجاءهم انما يحصل بعد تكامل العقل والتكليف وكذا لا فائدة في جعله حالا من فاعل اعبدوا اي
راجين ان تبلغوا اعلى درجة العبادة اعني التقوى وقد وقع في عبارة البعض ان معنى لعلكم تتقون كي
تتقوا فتوهم بعضهم ان لعل هنا بمعنى كي وليس بشيء بل ما ذكروه بيان للمعنى الحاصل من كيفية ربط
لعل بما قبله بعد الاستعارة التي حققناها هذا وقد نقل البعض عن بعض من عبارة الكتاب ان الاستعارة
المذكورة في لعل تمثيلية فبنى على ذلك جواز اجتماع التبعية والتمثيلية وهذا الخبط فاسد جدا اذ قد مر
المصنف في صدر كلامه بان المشبه به والمستعار منه اصالة هو معنى الترجي ويعلم من ذلك مع باقي
كلامه ان المشبه المستعار له هو الارادة ثم رتب التشبيه والاستعارة فيما بين معنى لعل حقيقة ومعناه
المراد مجازا على ما حققه ولا شك ان كل واحد من الترجي والارادة والمعنى الحقيقي والمجازي لكلمة
لعل معنى مفرد كمعنى الانسان والاسد فلا يكون شيء من طرفي استعارة لعل صورة منتزعة من امور
فلا يكون استعارة تمثيلية لانحصارها فيما بين صورتين منتزعتين من امور على ما قررود
كون استعارة لعل تبعية تمثيلية ناشئة من سوء الفهم والقصور في دقائق الصناعة ورعاية قواعدها
وكذا الحال في استعارات سائر الحروف كاللام وفي وعلى وغيرها فان معاني الحروف ومتعلقات معانيها

معانيها كلها معان مفردة بلا اشتباه على ذي مسكة بل الحال في استعارات الافعال والصفات
كذلك اذ لا شك ان معاني مصادرها معان مفردة قطعا ولعلك تشتهي الآن مزيد تحقيق و
توضيح لما نحن فيه فنقول وبالله العصمة لا يراد بالمفرد في طرفي التشبيه ووجهه ان لا يكون
له جزء اصلا فان الانسان اذا شبه بالاسد في الشجاعة كان تشبيه مفرد بمفرد في معنى واحد بل
يراد بالمفرد ما دل عليه بلفظ مفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه وهذا مما لا يشك فيه من له ادنى
خبرة بعلم البيان ومع ذلك يكون الترجي والغرضية والظرفية والاستعلاء والابتداء والانتهاء ونظائرها
معاني مفردة وكذا جزئياتها المخصوصة التي هي مدلولات الحروف المشهورة وكذا الحال في الضرب
والقتل والختم وسائر المصادر فاذا جرى فيها استعارة تبعية كان المستعار منه معنى مفردا لا
منتزعا من امور متعددة فلا تكون تلك الاستعارة تمثيلية واذا تحققت ذلك فاعلم ان قوله تعالى
اولئك على هدى من ربهم يحتمل وجوها ثلاثة الاول ان يشبه الهدى بالمركوب في الايصال الى المقصد
فيثبت له بعض لوازمه وهو الاعتلاء على طريقة الاستعارة المكنية وهو الذي اختاره السكاكي في
رد الاستعارة التبعية الى المكنية الثاني ان يشبه تمسك المتقين بالهدى باعتلاء الراكب على
مركوبه في التمكن والاستقرار ثم يستعار كلمة على هنا على الطريقة التي قررناها في لعل فتكون
استعارة تبعية الثالث ان يشبه صورة منتزعة من المتقي والهدى وتمسكه به ثابتا مستقرا
بصورة منتزعة من الراكب والمركوب واعتلائه عليه متمكنا منه وعلى هذا ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ
الدالة على الصورة الثانية ويراد بها الصورة الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ استعارة تمثيلية
ولا يكون في شيء من مفردات ذلك المجموع تصرف بحسب هذه الاستعارة بل تكون هي باقية على
حالها كما اعترفوا به كلهم في تقدم رجلا وتؤخر اخرى فهنا استعارة ج في كلمة على حتى تكون تبعية
كما لا استعارة تبعية في تقدم مثلا الا انه اقتصر من تلك الالفاظ على ذكر كلمة على الدالة على الاعتلاء الذي هو العمدة
في الصورة المنتزعة من الراكب والمركوب واستقراره عليه فتدل بمعونة قرائن الاحوال على ان
الالفاظ الدالة على سائر اجزاء هذه الصورة منوية في الارادة فتكون في حكم الملفوظ كما
عرفته فيما سلف ولا امتناع لان يقال استعيرت كلمة على وحدها من هذه الصورة لان هذه الصورة
ليست معنى على ولا متعلق معناها فكيف تستعار هي منها وكذا في قوله ختم الله على قلوبهم ان قصد منه
الى تشبيه قلوبهم باشياء مختومة في امتناع نفوذ شيء فيها وجعل اثبات الختم تنبيها على ذلك كان
من الاستعارة بالكناية وان حمل على ان المشبه به هو المعنى المصدري الحقيقي للختم والمشبه احداث

حال في قلوبهم مانعة عن نفوذ الحق فيها كان طرفا التشبيه مفردين والاستعارة تبعية
وان جعل المشبه به في صورة منتزعة من الشيء والختم الوارد عليه ومنعه صاحبه عن الانتفاع
به والمشبه صورة منتزعة من القلب والحالة الحادثة فيه ومنعها صاحبه ان ينتفع به في الامور
الدينية كان طرفا التشبيه مركبين منتزعين من امور عدة وكانت الاستعارة تمثيلية والمستعار
مجموع الالفاظ الدالة على الصورة المشبه بها الا انه اقتصر منها على لفظ الختم الدال على ما هو العمدة
في هذه الصورة فلا تكون اذن في ختم استعارة تبعية ومن فوائد الاقتصار جواز الحمل على
التبعية والحمل على التمثيلية وقد ذكر في الكشاف هذان الوجهان وسمى اولهما استعارة والثاني
تمثيلا واريد بالاستعارة ما كان في المفرد وبالتمثيل ما كان على سبيل الاستعارة في المركب واذا
تحققت ما اوضحناه لك فاحمل على هذين المثالين ما اشتبه فيه الحال من الحروف والافعال وما اخر من
الوجوه المذكورة ما كان انسب بالمقام وادخل في تحصيل المرام وكن من امرك على بصيرة ولا تتبع
اهواء الذين اذا سمعوا قلدوا واذا فكروا اخطؤا **قوله** فقد رد الاستعارة في معنى الغرض
تلخيص ما قرره في اللام انها موضوعة لغرضية ما بعدها لما قبلها اعني الغرضية المخصوصة المتعلقة
بهما فاذا قلت احسنت اليه ليؤذيك لم تكن اللام باقية على معناها الحقيقي لاستحالة كون الايذاء
غرضا للعاقل من الاحسان بل تكون مستعارة للترتب المخصوص الذي بين الايذاء والاحسان فمعناها
المجازي المراد هنا لمعناها الحقيقي في علم الاستقلال بالمفهومية فلا يتصور جريان التشبيه والاستعارة
فيها اصالة وابتداء بل لا بد ان يشبه اولا ترتب ما ليس مطلوبا من الفعل عليه بالغرضية في مطلق الترتب
ويدخل المشبه في جنس المشبه به حتى صار كانه لفظ الغرضية مستعارا للترتب ما ليس مطلوبا وغرضا
وبذلك يصير الترتب المخصوص الذي هو للايذاء على الاحسان بمنزلة الغرضية المخصوصة فيستعار
اللام منها لذلك الترتب المخصوص على قياس ما عرفته في استعارة لعل **قوله** فتشبيه ترتب
وجوه بين امرين مطلوب الاول منهما الثاني الى شبهه بالغرضية التي هي مطلوبية الثاني بالاول
في الترتب الا انه تسامح في العبارة **قوله** ومن ذلك قوله علت كلمته فالتقطه وذلك لانه استعير فيه
اللام من الغرضية لترتب العداوة والحزن على الالتقاط **قوله** وقد ذكر في قسم العنوان الاظهر
عندي ما ذهب اليه الاخفش من كون رب اسما لا نتفاء لازم حرف الجر عنه وهو التعدية وكونه في
متعلقه بكم وعلى هذا فالمختار عندي ان تعد استعارة اصلية **قال** واعلم ان مدار
قرينة الاستعارة التبعية في الافعال وما يتصل بها اتفاقيد الاستعارة التبعية يكونها في الافعال

وما يتصل بها من الصفات لان قرينة التبعية في الحروف غير منضبطة وقال ان قرينتها على
النسبة الى الفاعل وما عطف عليه لان هذه النسبة هي العمدة في قرينتها وقد تكون القرينة
غيرها كما في قولك قتلت زيدا اذا كان حيا حاضرا اي ضربته ضربا شديدا **قوله** اولى
المفعول الاول اطلق الاول على ما الثاني له لتجنيس مقابلته بقوله اولى الثاني واول بيت ابن
المعتز جمع الحق لنا في امام اي جمع لنا العدل بالانصاف والرافة في امام قتل البخل اي ازاله
افناه واحيى السماح اي اعاشه وابداه فنسبة كل واحد من هذين الفعلين الى المفعول قرينة الاستعارة
فيه **قوله** صبحنا البيت لكعب بن زهير اي وضعنا مكان الصبوح وهو ما يشرب بالغداة قال صبحته صبحا
والخزرجية القبيلة المنسوبة الى خزرج بن حارثة بن ثعلبة من اليمن والاوس اخوه والمرهفات
السيوف المحددة المرققة فقرينة الاستعارة ايقاع الصبح على المفعول الثاني اعني المرهفات وتمام
البيت ابار ذوي ارومتها ذووها اي اهلك اصحاب اصل الخزرجية اصحاب المرهفات وبيت القطامي
هكذا نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد استعار القرى لايصال الاسنة اليهم اعمالهم
والقرينة ايقاع القرى على اللهذميات وهي الطعنات المنسوبة الى اللهذم وهو القاطع من الاسنة او السريع
الاسنة نفسها بان يجعل الياء للمبالغة كما في احمري ودواري وقعدا اي تقطع والزراد من
يصنع الدروع من الزرد بمعنى السرد وهو ادخال الحلق بعضها في بعض **قوله** او الى المجرور
الى الثاني المجرور فالتبشير مستعار للانذار والقرينة النسبة الى قوله بعذاب اليم **قوله** او
الى الجميع يعني به الاكثر فان اسناد القرى الى الرياح يدل على انه مستعار لهبوبها كالشيان وكذا ايدل عليه
ايقاعه على المفعول الاول اعني الرياض وايقاعه على المفعول الثاني اعني الالفاظ والحزن بلاد العرب
وهو في الاصل ما غلظ من الارض ومزهرة حال من الرياض يقال ازهر النبت اذا اظهر زهره واذا اسرى
ظرف للقرى وفي الاجفان متعلق بسرى وقد يقال حقيقة السري هو السير بالليل فعل كل واحد من اسناده
الى النوم وتعليقه بالاجفان على انه مستعار لمجرد الحصول في الليل وعلى هذا كان لفظ الجميع محمولا على
حقيقته لان النسبة الى المجرور قرينة للاستعارة ههنا ايضا وفساده ظاهر اذ لا يخفى على ذي فطانة
ان معنى قوله او الى الجميع هو ان النسبة اليه تكون قرينة لاستعارة واحدة لا لاستعارات متعددة
اذ قد علم ذلك من الامثلة التي اوردها لكل واحد من الجميع واقرب من هذا ما توهم من ان قوله في الاجفان
يتعلق في المعنى بالفعلين على التنازع وان اختلف معناه بحسب المتعلقين **قوله** في هذا الفصل
به قسم الاستعارة التبعية **قوله** ولو انهم جعلوا بريدانه يمكن ان يحكم بانتفاء الاستعارة التبعية

بالكناية وبجعل ... ما يتوهم انه منها داخلا في الاستعارة بالكناية روما للضبط بتقليل الاقسام
فاورد امثلة من الاستعارة التبعية في الافعال وبين كيفية ردها الى الاستعارة المكنية بان
قلب بجعل قرينة التبعية استعارة بالكناية وجعل التبعية قرينة لتلك المكنية وهذا القلب ظاهر
الجريان فيما ذكره وكذا في نحو قوله فبشرهم بعذاب اليم بان يجعل العذاب الاليم استعارة بالكناية
عن النعيم المقيم على طريقة التهكم ويجعل نسبة التبشير اليه قرينة لها وكذا في مثل قوله تعالى ليكون لهم
عدوا وحزنا بان يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط كالمحبة
والتبني ويجعل ادخال اللام قرينة لتلك الاستعارة وكذا قوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل بان
يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف ويجعل ادخال في عليها قرينة لها واما مثل قوله تعالى لعلكم
تتقون فلا يتصور فيه قلب لان القرينة هناك استحالة الترجي عليه تعالى بل يجعل الاتقاء استعارة
بالكناية عن المرجو ويجعل لعل قرينة لها وكذا الا في نحو ربما يود لان القرينة فيه مناسبة حال الكثرة
الوداد بل يجعل الوداد الكثيرة استعارة بالكناية عن القليلة ... بالكثرة ويجعل ذكر رب قرينة لها
وكان حق العبارة ان يكتفي بحرف الشرط في قوله تعالى ولو انهم جعلوا ... جعلوا النحل ...
وجعل ايضا الالاقيان استعارة ليكون معطوفين على فعلوا او الحلين معه في كيفية الرد بالقلب
ومن تتمة ذلك الشرط الذي جوابه قوله لكان اقرب الى الضبط **قوله** فقد تدبرنا فعرفنا ان رد التبعية
الى المكنية مطلقا مردود بما ذكره بعض الفضلاء من انه قد يكون التشبيه في مصدر الفعل مثلا هو
المقصود الاصلي والواضح الجلي ويكون التشبيه في متعلقه تابعا مقصودا بالعرض فيجب ان يكون
الاستعارة هناك تبعية لا مكنية كما في قوله نقريهم الرياح رياض الحزن فان التشبيه بين هبوب الرياح
عليها وتحريكها الازهار هاهنا موجبا لحسن حالها وبقائها وبين القرى ... تشبيه حسن في نفسه وليس الحسن
التشبيه ابتداء بين الرياح والمضيف ولا بين الرياض والضيف ولا بين الالتقاط والطعام نعم يلاحظ
التشبيه بين هذه الامور تبعا لذلك التشبيه فلا يصح في مثله رد التبعية الى المكنية وقد يكون الامر
بالعكس كما في ينقضون عهد الله فان تشبيه العهد بالحبل ... مستقبض وتشبيه ابطال العهد بنقض
الحبل تابع للتشبيه الاول ففي مثله يصح الاكتفاء بالمكنية دون التبعية وقد يكون جريان التشبيه في
مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية فيجوز اختيار كل من التبعية والمكنية كما في قولك نطقت
الحال بكذا وايضا يرد عليه انه صرح فيما بعد بانه اذا جعل الحال استعارة بالكناية كان قرينتها اثبات
نطق امرا وهميا ومن المعلوم ان العلاقة بين ذلك الامر الوهمي وبين النطق الحقيقي ليست الا

الا المشابهة فيلزمه القول بثبوت الاستعارة المصرح بها في الفعل ولا يتصور في ذلك الا بجعل المصدر
فلم يتحقق له مراده وقد يجاب عن هذين بان مقصوده تقليل التبعية لا نفيها بالكلية وليس في
ان لا قرينة الى الاولى انما يحصل نفي التبعية راسا لا بتقليلها الا ترى كيف اسقط التبعية بالكلية
في ضبط اقسام المجاز على رايه كما اسقط هناك المجاز العقلي لذلك **قوله** ومعها عند بعضهم تعليق
العبارة هذا الحد يتناول العبارة المفردة والمركبة فيندرج فيه الاستعارة التمثيلية ولا استعارة
الالفاظ المفردة وقوله على جهة النقل للاثابة يخرج ما استعمل في غير ما وضعت له في اصل اللغة اذا كان
استعمالها فيه بوضع اخر كالصلوة في الاركان المخصوصة ويخرج المجاز المرسل ايضا اذ لا اثابة فيه
لان المقصود بما جعل لها بغاير الموضوع لحيث يقوم مقامه نائبا منابه بادخاله في جنسه بالتاويل
مبالغة في التشبيه ويخرج الكناية من الحد ايضا اذ ليس فيها الاثابة بهذا المعنى فلا حاجة
الى ما رمز اليه المصنف بقوله ولا ازيد على الحكاية من وجوب تقييد الغير بالنسبة الى نوع حقيقته ليخرج عن
الحد مثل لفظ الصلوة مستعملا في معناها الشرعي لوضعه ومن وجوب اعتبار القرينة المانعة
لاخراج الكناية واما تقييد الوضع بالتحقيق فقد عرفت انه مستغنى عنه في هذا الحد ايضا ولا شبهة في
ان الاستعارة المكنية على رايه هو آخر داخلة في حده لان لفظ السبع المذكور بطريق الكناية
في اظفار المنية قد علق على غير ما وضع له الخ واما حد الاكثر للاستعارة المصرح بها بجعل الشي الشي
لاجل المبالغة في التشبيه فقد اورد عليه بجوز بنا اسد من التشبيهات التي حذف منها الاداة
واوردا ايضا على حدهم للتخييلية بجعل الشي للشي لاجل المبالغة في التشبيه انه لا يتناول
التخييلية التي لا تكون تابعة للمكنية كقوله ما ... الملام اذا لم يقصد تشبيه الملام بشي له ماء وانا يرد
هذا عليهم ان لو عدوا مثل ذلك من التخييلية واما الاعتراض بان هذا الحد ليس فيه اشعار باستعمال
اللفظ في غير الموضوع له فانما يتجه عليهم اذا ذهبوا في التخييلية الى اختراع الصورة الوهمية
لكنه من مخترعات السكاكي فظهر ان قوله ولا ازيد على الحكاية ليس فيه مزيد فائدة **قوله**
للقسم السابع والقسم الثامن انما قرن بين هذين القسمين بجواز اجتماعهما في استعارة
واحدة ولتشاركهما في انهما ذكرهما الامام احدهما في الاستعارة وقد يقال ان في قوله اعلم ان الاستعارة
في نحو عندي اسد الخ اشعار بانهما انما يجريان في الاستعارة المصرح بها دون المكنية عنها لكن
الصواب كما ستعرف ان مدار في المكنية على قرينتها اعني اثبات لازم واحد بعد تشبيهها او نسبة
بذكر التعقيب والملحوظ على ان اعتبار التجريد والترشيح انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا تعد قرينة

المترح بها تجريدا ولا قرينة المكنى عنها ترشيحا فقولك رأيت بحرا يتكلم ونشبت أظفار المنية
استعارة مطلقة لا مجردة ولا مرشحة وكأنه جمع الصفات نظرا الى تعدد موارد الاستعارة وإلا
فالصفة الواحدة كافية فيه قوله اذا عقب بذلك اى عقب بأحد الامرين المذكورين قوله
ومتى عقبت بصفات اراد بصفات ملائمة الا انه اختصر في العبارة اعتمادا على ما سبق في قوله ثم
ان قوله ملائم للمستعار منه صفة للمعطوف والمعطوف عليه بالتأويل كأنه قيل ومتى عقب بأحدهما ملائم
وشاورت بالشين المعجمة في الموضعين هو الرواية المعول عليها وكذا جاورت بالحاء المهملة منهما
قرينة للاستعارة وما عداها تجريد في المثالين الاولين وترشيح في الاخيرين ويجوز ان يجعل القرينة
حالية فيصح سارت بالمهملة اى واثبت جاورت بالجيم والشوكة شدة البأس والحدة في السلاح
يقال هو شاكي السلاح وشاك السلاح على القلب وقد يحذف الياء ويجرى الاعراب على الكاف الصقيل المصقول
والعضب السيف القاطع وقوله ما اكثر علومه من قبيل تفريع الكلام في الظاهر وقد يجعل من قبيل الصفات
بتقدير القول وقوله لا تزال تلاطم صفة ثانية لغمرا وقد يتكلف جعله من تفريع الكلام والغمر الكثير
واللبدة بالكسر الشعر المتراكب بين كتفي الاسد والبراثن للسباع كالاصابع للانسان والمخالب اظفار
البراثن والزئير صوت الاسد في صدره ويجوز ان [illegible] مرتفع جدا وتلاطم الامواج ضرب بعضها بعضا
يقال غاض الماء اى قل وغار في الارض وغاضها ونقصها اى كثرة حتى يسال قوله بل الوصف المعنوي
وحده اما تنبيها على ان الصفة الواحدة كافية كما اشرنا واما رعاية لكونه الاصل ظاهرا في المعبرة
قوله كيف كان اى سواء كان وصفا نحويا كما مر او حالا كقولك شاورت [illegible] لك الاسد شاكيا
سلاحه او فعلا مسندا اليه كقولك اهتدى الفلك اليه البحر ذرا او موقعا عليه كقولك قد ملأ الله فلك البحر
بجواهر الفوائد واعلم ان ترشيح الاستعارة باق على حقيقته فلا يعتبر فيه تشبيه واستعارة
ولذلك قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد
والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او ترشيحا لاستعارة الحبل بما يناسبه فاوقع الترشيح قسيما
للاستعارة هذا وقد اعترض على السكاكي بانه لما اعتبر في نحو اظفار المنية صورا وهمية شبيهة بالاظفار
لزمه ان يعتبر مثلا في ترشيح الاستعارة لانه لا يخلو عن الاستعارة التخييلية والترشيح فان اثبات
بعض لوازم المشبه به للمشبه والفرق بينهما ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع
وفي الترشيح باللفظ الموضوع للمشبه به وذلك لا يجدي فرقا معنويا واجيب بان اللازم في
التخييلية قد اقترن بلفظ يلائمه بحسب الظاهر فاحتيج الى توهم امر يمكن اثباته له بحسبه وفي الترشيح

قد اقترن بلفظ يلائمه فلم يحتج فيه الى ذلك فهذا القدر من الفرق الناشئ من اللفظ كاف فيما
ذهب اليه قوله ومبنى الترشيح على تناسي التشبيه لا ينافي اجتماعه مع التجريد المبنى على تذكره
لجواز ان يتناسى التشبيه في بعض الصفات دون بعض قوله بناء على العلو المكاني اى مبنى
عليه نحو المفعول له لينبني وجاز ان يكون مصدرا والمفعول متروكا قوله ويصعد استعارة الصعود
من الارتفاع المكاني وهو ان يظن ان له حاجة في السماء وخص هذا الظن بالجهل لان الذي يخفى
عليه حاله فيظن ان له حاجة في السماء واما غيره فهو يعلم ان الله قد اغناه عما سواه فلا حاجة له
في شيء اصلا فلا يظن به ذلك الظن واللام في لظن لام الابتداء دخلت على المضارع بتقدير قد
ويروى يظن واذا اريد به التبعية التي في يصعد الى المكنية قيل تقدير الكلام ويصعد في المكارم
فيجعل المكارم استعارة بالكناية عن الامكنة المرتفعة ونسبة الصعود اليها قرينة لاستعارتها
وسنو بخت قوم اشراف كانوا ببغداد معا ماهرين في علم النجوم وعلم مصدر اعلمه اياه بالحساب
اى ليس علمهم بالنجوم واحكامها مستندا الى الحساب المتداول فيما بين المنجمين بل الى مشاهدة السماء
وما فيها من النجوم وما لها من الحركات والخواص والاحكام فالاستعارة في قوله سموا اى صعدوا وهو
نصب على الحال اى سامين صاعدين والباء في قوله مترف في المكرمات الصعاب التي يصعب
الوصول اليها متعلق بسموا والترشيح هنا مشاهدة السماء واحوال النجوم فانها بمنزلة الطي لذكر
في استعارة الصعود قوله مبلغ اى السماء موضع بلوغ وضمير لسلفنا راجع الى مبلغ باعتبار المعنى
ولكم للاباء اشارة الى المكرمات الصعاب لا عدمتكم اى لا فقدتكم ولا عدلت بكم بدلا اى ولا ابتغيت من
يقوم مقامكم بعدكم وفي قوله ما سواكم نوع [illegible] نسب الى نفسه الليس والاستعارة
في رقى من رقيت في السلم بالكسر والفتح لغة من يقول في بقى بقى وقوله اعلاكم في السماء ترشيح
وكذا قوله شانئهم البدر هو بيان للكيفية تدرجهم في السمو والرقي من ادنى السيادات اعنى القمر الى
اعلاها اعنى زحل قوله ويلزم من الالزام عطف على ان يبنى وقوله ما لا يليق بيان لنظم التعجب الخ
والتعجب [illegible] ان يلزم المستعار له ما لا يليق الا بالمستعار منه وهو في البيت الاول التعجب وفي
الثاني النهي عن التعجب وفي الثالث عدم البراح اى الزوال والذهاب عن الفلك وفي الرابع استبعاد
المشى [illegible] قوله او ما نزل اى التزاما في جواز تناسي التشبيه وما يتفرع
عليه من البناء والالزام المذكورين وما سرى هؤلاء الشعراء كيف تركوا فيما يعلو امر التشبيه ملتفت
اليه وكيف منعوا حديث الاستعارة بالكلية حتى زعموا ان المستعار له حقيقة المستعار منه فالزموه ما لا يليق

الا بتلك الحقيقة قوله كان لم يجز ان الاستعارة منهم مثلا بالامتاع طلب ولا ادعاء ولا لطيف خيال
اي ولا لا لطيف خيال منها قوله واذ الكانوا الغرض للبلغاء مطلقا لا لهولاء الشعراء فقط واراد بالا صلة
المشبه لانه المقصود في الكلام ظاهرا او اليه يعود الغرض في الباكا متروبا لعزم المشبه به وذلك لانا نبني
كونه اصلا وكون المشبه فرعا نظرا الى وجه الشبه ونقول اعطف على لان لا يمنعوا انهم يسوغون ان يقولوا قوله
في الشمس تشبيه عند الجمهور ولا شك انه وعند البعض استعارة اتفاقا الا ان المقصود بالتمثيل هو الجنب الاخير
وانما اورد الاولين لتوقف المعنى عليهما ولدلالتهما على مكان التشبيه فيه كانه قيل لا عجب تغيير بحسن فاقيم بدر
دونهم كل بدر ان يطلع عليها وقوله انا شمس وانما يطلع الشمس بكرة هو المشتمل على المقصود لكن ظهور معناه
يتوقف على ما اورد قبله وقوله ثم اقرب جواب واذا كانوا والمعنى اذا كانوا مع الاعتراف بالصلح في التشبيه
يجوزون ان لا يبنوا عليه الا على الفرع كما في الامثلة المذكورة فهم مع جعل الاصل في الاستعارة التجويز
ان لا يبنوا عليها الا على الفرع اقرب بل الحاصل انهم في التشبيه يعترفون بمغايرة المشبه للمشبه به
ومع ذلك يجرون عليه احكام المشبه وفي الاستعارة منكرون للمغايرة اياه فيجوزون اجراء تلك
الاحكام عليه اولى قوله واذ قد عرفت اقسام الاستعارة والا اي وان لم يتحقق الاستعارة
تلك الشروط عريت عن الحسن وربما اكتسبت بفقدان الشروط بعض وجوه حسن التشبيه لو قرب في
الاصل لان من شرائطه كونه مقبولا في حقيقة التشبيه وكمال في تحصيل ما علق به وسالما من الابتذال
وانما اقتصر على رعاية جهات حسن التشبيه لاستعارة المصرح بها التحقيقية والاستعارة المكنية لان التخييلية
لا ينظر فيها بحسب نفسها الى تلك الجهات كما سنذكره قوله وان لا تشمها من الاشمام عطف على رعاية اي
وان لا يشم اي الاستعارة واما مقال من جانب اللفظ لان المعنى على التشبيه قطعا ونقل رائحة التشبيه للتقليل
لانه لو زيد عليها بان يبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه الصريح او ضمنا كما في الخيط الابيض
والاسود او بان يذكر وجه الشبه كما في قوله ولاح منهن بروج البدر بعدا اي من قصور مثل بروج في
البعد والعلو لم يبق هناك استعارة بل يعد مثل ذلك تشبيها ولا يبعد ان يقال ان قوله قد زر ازراره على
القمر فيه اشمام من رائحة التشبيه فيخل حسن الاستعارة ولا يخرج الى باب التشبيه لان ذكر المشبه فيه
ليس على وجه يشعر اشعارا بكونه مشبها بل فيه رائحة الاشعار بذلك قوله ولذلك اي ولان
من شرائط حسن الاستعارة ان لا يشم رائحة من التشبيه من جانب اللفظ وصى اي بحسن وانما خص بعض
التوجيه الاستعارة القصر بجبنا لان المذكور فيها لفظ المشبه به والمراد هو المشبه فاذا كان وجه
الشبه جليا بنفسه او مشهورا فيما بين الاقوام ظهر قصد التشبيه وادرك ان المراد هو المشبه والام

ولم يدرك واما الاستعارة المكنية فقد اطلق فيها لفظ المشبه واريد به معناه واثبت له شي
من خواص المشبه به فدل بذلك على تشبيهه به فلا ضير في خفاء وجه الشبه هناك يقال عمي معنى
البيت تعمية اذا اخفيته ومنه المعمى واللغز في كلامه اذا عمى مراده والاسم اللغز على وزن الرطب
قوله كما اذا قلت هذان مثالان من الاستعارة التمثيلية قد ترك فيهما ذكر القرينة ولابد منها
كان يقال في الحمام مثلا والاول ماخوذ من قول الشاعر وان من ادبته في الصبي والثاني مما
ورد من قوله عليه السلم الناس كابل مائة لا تجد فيها راحلة اي الخيار منهم قليل جدا قوله وانما حسن
الاستعارة التخييلية بحسب حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها يعني انها اذا كانت
صورة مخترعة عند تصوير المشبه بصورة المشبه به في الاستعارة المكنية كان حسنها ايضا تبعا
لحسنها ثم اذا انضم الى التخييلية التابعة للمكنية المشاكلة وهو ذكر الشي بلفظ غيره لوقوعه في صحبته
ازداد حسن التخييلية والمراد بانضمام المشاكلة اليها ان يجتمعا في لفظ واحد كما في قوله تعالى
يد الله فوق ايديهم بعد قوله انما يبايعون الله فلفظ الله في يد الله استعارة بالكناية عن مبايع
من الذين يبايعون بالايدي ولفظ اليد استعارة تخييلية اريد به الصورة المخترعة المشبهة باليد
مع ان ذكر اليد في حقه تعالى لاجتماعه مع ذكر الايدي في حق الناس مشاكلة ازداد بها حسن التخييلية
قوله وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها الحكم بالقلة دون النفي لانها قد يحسن الحسن البليغ
على قلة اذا لم تكن تابعة للمكنية كان يقال اظفار المنية الشبيهة بالسبع ونظائرها على ما قد ذكرها
واما قول الطائي اعني ابا تمام لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي فليس التخييلية فيه
تابعة للمكنية ولا هي من ذلك القبيل الذي لا يستحسن اذ ليس في الملام شبه يثبت له ما يستكره كالحنظل
والحوض الآجن ونحوه حتى يشبه به ويخيل الصورة تشبيهه بالماء فانه توهم الملام بلا ملاحظة تشبيهه
بذي ما يستكره شيئا فيقطع به فتوهم سريانه في النفس فاثره فيها واطلق عليه اسم الماء ورشح هذا
الاطلاق بذكر السقي وراعى فيه المشاكلة والازدواج بماء البكاء ومع ذلك كله لا يخفى كونه مستهجنا
مستهجنا في نفسه ولذلك اشار الى ان التخييلية قلما يحسن غير تابعة لكن لا بد في استهجان تلك
التخييلية من اعتبار قيد اخر وهو انها خارجة ايضا عن القبيل الذي لا يستحسن في رعاية جهات
الحسن كلها بل مكنية للتبع كما عرفت وليس قوله تعالى واخفض لهما جناح الذل من قبيل لا تسقني ماء الملام
كما توهمه الطائي على ما نقل عنه لان الطائر عند اشفاقه وتعطفه على اولاده يخفض جناحه ويلقيه على
الارض وكذا عند تعبه ووهنه والانسان عند تواضعه يطأطئ من راسه ويخفض من بدنه فشبه الذل

وتواضعه باحدى حالتي الطائر على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليه قرينة لها
فانه من الامور الملائمة للحالة المشبهة بها على انه يجوز ان يحمل الآية على الاستعارة التمثيلية
هذا واما ما يقال من ان ماء الملام كلجين الماء ففيه ان تشبيه الملام مطلق الماء مستقبح جدا قوله
واما ان الاستعارة مبناها على التشبيه يريد ان مطلق الاستعارة لكونها مبنية على التشبيه اقتضت
مثل انقسام التشبيه باعتبار حال طرفيه والجامع بينهما في الاستناد الى الحس او العقل وكان الاولى به
ان يقول يتنوع الى ستة انواع لا انه تركيب منها طرفاه حسيان والجامع بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك
رأيت شمسا في الحمام اي انسانا شبيها بها في حسن الطلعة ونباهة الشان اما لندرة وقوعه في
الاستعمال وعدم وجدان مثال له في التنزيل واما لاندراجه باعتبار فيما وجهه حسي وباعتبار اخر فيما وجهه
عقلي ومثال للنوع الاول اعني استعارة محسوس لمحسوس بوجه حسي بقوله عز اسمه واشتعل الراس شيبا
فانه استعير فيه النار للشيب بطريق الكناية حيث اسند الاشتعال الذي هو من خواص النار الى الشيب
والجامع بينهما الانبساط مع البياض والاثارة والكل محسوس ثم الاشتعال مع كونه قرينة للمكنية مستعار
لانتشار الشيب بجامع السرعة مع تعذر التلافي فيكون استعارة تحقيقية بين محسوسين بجامع عقلي فيكون
من قبيل النوع الثاني ومثال النوع الاول من الاستعارة المصرح بها قوله تعالى فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار
فانه استعير فيه لفظ العجل الذي هو ولد البقرة للحيوان الذي خلقه الله من حلي القبط بجامع الشكل قوله
فالمستعار له الريح يريد انه شبه الريح الخالية عن انشاء المطر والقاح الشجر بالرجل الذي لا يولد له
واطلق لفظ المشبه اعني الريح واريد المشبه به ادعاء على طريقة الاستعارة بالكناية ودل على ذلك
بان وصف الريح بالعقم الذي هو من خواص المشبه به بالنظر الى المشبه فيقال رجل عقيم كما يقال امرأة
عقيم فالطرفان حسيان والجامع اعني عدم ظهور النتيجة والاثر عقلي هذا ما ذكره واحسن منه ان
يقال في العقيم استعارة مصرح بها تبعية فالمستعار منه ما في الرجل من الصفة التي تمنع من الاحبال
والمستعار له ما في الريح من الصفة المانعة من الانشاء والالقاح والجامع المنع المذكور والطرفان
ايضا عقليان فيكون من قبيل النوع الثالث قوله وكذلك قوله تعالى واية يعني ان قوله نسلخ
منه النهار مثل قوله الريح العقيم في انه استعارة محسوس لمحسوس بجامع عقلي فان المستعار منه ظهور
المسلوخ من جلده والمستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل والمستعار لفظ السلخ الموضوع للاول والطرفان
حسيان والجامع ما يعقل من ترتب احد الامرين على الاخر فان ظهور النهار مترتب على ازالة ظلمة الليل
كما ان ظهور المسلوخ مترتب على كشط الجلد واعترض على ذلك بان سلخ النهار من الليل لا يناسب ظهور النهار

النهار بل ظهور الليل وايضا لو اريد ظهور النهار لقيل فاذا هم مبصرون لان المترتب على ظهور النهار هو الابصار
لا الاظلام اعني الدخول في الظلام فالصواب ان يختار ما ذهب اليه من ان المستعار منه كشط الجلد عن
نحو الشاة والمستعار له ازالة الضوء عن مكان الليل وملقى ظلمته فان الظلمة هي الاصل والنور طار عليها
يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد كشط النهار عن ظلمة الليل فظهرت ظهور المسلوخ بعد سلخ اهابه
والجامع ما ذكر من ترتب امر على اخر واجيب عنه بان السلخ يستعمل تارة بمعنى النزع والكشط كقولك
سلخت الاهاب عن الشاة اي نزعته منها واخرى بمعنى الاخراج والاظهار كقولك سلخت الشاة من الاهاب
اي اخرجتها منه فالمصنف ذهب طريق الشيخ عبد القاهر في حمل الآية على المعنى الثاني لان كلمة المفاجاة
اعني اذا انما تحسن معها على هذا المعنى كما يقال اخرجنا النهار من الليل ففاجانا دخول الليل ولا يحسن
ان يقال نزعنا ضوء النهار ففاجانا دخول الظلام لانه بمنزلة ان يقال كسرت الكوز ففاجاه
الانكسار واما لفظة الفاء فانها تستعمل للتعقيب العرفي وذلك مما يختلف بحسب الامور والعادات فربما
يطول الزمان المتوسط بين شيئين ولا يعد ذلك في العادة مهلة كما في هذه الآية فان مقدار النهار
وان توسط بين اخراجه من الليل وبين دخول الظلمة لكن لما كان دخول الظلام الشامل بعد زوال
بالكلية بالضوء العام امرا غريبا عظيما ينبغي ان لا يحصل الا بعد اضعاف ذلك المقدار لم يعتد به ولم
يعد مهلة بل جعل دخول الليل مفاجئا لاخراج النهار بلا تراخ هذا وقد ايدوا ما بان مفاجاة الاظلام
بعد ظهور النهار واضاءته للعالم يشتمل على نوع غرابة ويقتضي الهرب استقلالا فيكون ادخل في كونها
من مفاجاة ظهور الليل بعد انقضاء النهار وبان ظهور النهار المشرق من الليل المظلم اشبه بظهور
المسلوخ الابيض من الجلد الساتر من ظهور الليل كما لا يخفى وقال الكشف انا نرى من حمل عبارة
الشيخين في المستعار له على الغلبة اي ظهور ظلمة الليل من ضوء النهار غلبه وغلبة ضوئه وان الانسب
ان يقولا اظهار النهار واظهار المسلوخ بابدال لفظ الظهور بالاظهار في الموضعين فالمستعار له
الارض المزخرفة المزينة هذه استعارة بالكناية شبهت الارض المزخرفة المزينة التي ورد عليها
الامور المزيلة لزينتها بالنبات الموثق الناظر الذي ورد عليه ما يزيله ويفنيه واثبت له الحصيد
على انه استعارة تخييلية وقد عد هذا في الكشاف من باب التشبيه حيث قال فجعلناها فجعلنا
زرعها حصيدا شبيها بما يحصد من الزرع في قطعه واستيصاله كان لم تغن زرعها اي كان لم تلبث
ثم قال ولا بد من تقدير المضاف في هذه المواضع والا لم يستقم المعنى والامس مثل في الوقت القريب
قبل كان لم تغن آنفا قوله وكذلك قوله تعالى حصيدا خامدين قد اجتمع هنا استعارتان بالكناية في

لفظ واحد اعني لفظة بهم في جعلناهم حيث شبهوا بالنبات وبالنار في الهلاك والزوال واثبت لهم الحصاد المخصوص بالنبات والخمود المخصوص بالنار وجاز ان يجعل حصيدا من باب التشبيه ففي الكشاف اي جعلناهم مثل الحصيد كما تقول جعلناهم رمادا اي مثل الرماد ولا يجوز ذلك في خامدين اذ ليس لنا قوم خامدون حتى يشبه بهم هولاء لكن جاز ان يجعلا من الاستعارة التصريحية التبعية في الصفة بان يشبه هلاك القوم بحصاد النبت وخمود النار في القطع والاستيصال قوله ومثال الثالث قوله تعالى من بعثنا من مرقدنا ان جعل المرقد بمعنى الرقاد مصدرا فهذه استعارة تصريحية اصلية وان جعل اسم مكان فهذه تصريحية تبعية وقرينة الاستعارة صدور الكلام من الموتى وليس جعل اسم مكان فهذه تصريحية تبعية وقرينة الاستعارة صدور الكلام من الموتى قوله والجامع عدم ظهور الافعال يرد عليه ان هذا الجامع لا يصلح جامعا لانه في المشبه اعني الموت اقوى واشهر فالاولى ان يقال الجامع سهولة تاتي البعث فانها في النوم اظهر واعرف قوله وهو مجئ المسافر بعد مدة هذا العقد يجعل القدوم امرا عقليا والا فالمجئ من قبيل الحركة المحسوسة قوله والجامع وقوع المدح في البين لا شك ان هذا الجامع في قدوم المسافر اشهر وسوء ادائه من الاحد في الجزاء بعد الاهمال وان الاستعارة في قدمنا تصريحية تبعية طرفاها والجامع بينهما كلها عقلية ويرد عليه انه اذا كان قدمنا بمعنى اخذنا في جزاء اعمالهم بعد الاهمال فلا معنى لتعديته بالى فالصواب ان يجعل من قبيل الاستعارة التمثيلية قال في الكشاف ليس هنا قدوم ولا ما يشبه القدوم ولكن مثلت حال هولاء واعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة رحم واغاثة ملهوف وقرى ضيف ومن على اسير وغير ذلك من مكارمهم ومحاسنهم بحال قوم خالفوا سلطانهم واستعصوا عليه فقدم الى اشيائهم وقصد الى ما تحت ايديهم فافسدها ومزقها كل ممزق ولم يترك منها اثرا ولا عثيرا وقدان في قوله في اول عبارته الا ان عرفوا ان الاستعارة التمثيلية لا الاستعارة فيها بسببها اي في بافية على حالها من حقيقة او مجاز وفي آخرها الا ان القدوم قبل على الاستعارة مجاز مرسل عن القصد الموصل الى المقصود لانه مقدمة القدوم والثقلان الانس والجن سميا بذلك اما لانهما ثقلا الارض حتى كالحملة لها واما لانهما مثقلان بالتكليف واما لرزانة آرائهم واقدارهم قوله فالفراغ مبتدا خبره وقع مستعارا والجملتان الاسميتان منها اعتراضيتان لبيان المستعار منه والقرينة وعز سلطانه اعتراض في اعتراض ولفظة ذلك اشارة الى الخلاص عن المهام اي هو امر عقلي وما سبق ان الاخذ في الجزاء عقلي فالطرفان اذن عقليان كما صححت في النسخ المعول عليها واما على تقدير رواية الواو فيجعل ذلك اشارة الى الجامع الذي يدل عليه لفظه وجرح اعني انفراد الفاعل عن المهام

المهام للاخذ في امر واحد قال في الكشاف سنفرغ لكم مستعار من قول الرجل لمن يتهدده سافرغ لك يريد ساتجرد للايقاع بك من كل ما شغلني حتى لا يكون لي شغل سواه والمراد التوفر على النكاية فيه والانتقام ويجوز ان يراد ستنتهي الدنيا وتبلغ آخرها وتنتهي عند ذلك شؤون الخلق التي ارادها بقوله كل يوم هو في شان فلا يبقى الا شان واحد وهو جزاؤكم فجعل ذلك فراغا لهم على طريقة المثل قوله فالغيظ والتغيظ مستعاران يريد ان جهنم لشدة غليانها باهلها وقوة تاثيرها فيهم شبهت بالانسان المغتاظ على غيره البالغ في ايصال الضرر اليه فتوهم لها صورة كصورة الحالة المحققة الوجدانية اعني الحالة الغضبية الباعثة على تلك المبالغة واستعير منها لفظ الغيظ والتغيظ لتلك الحالة المتوهمة فكل منهما استعارة مصرح بها تخييلية تابعة للاستعارة بالكناية يقال فلان تميز غيظا اي يتقطع من شدة غيظه ومعنى سمعوا لها تغيظا سمعوا اصوات تغيظ فان الحالة الغضبية اذا اشتدت لا تخلو عن صوت قوله فالمستعار منه هو امساك اللسان عن الكلام اراد انه شبه سكوت الغضب وانكساره عن الهياج الانتقام بسكوت اللسان وامساكه عن الكلام والجامع بينهما الانتقال من حالة مشتملة على نوع حركة الى حالة اخرى مشتملة على نوع سكون ففي سكت استعارة مصرح بها تبعية وجاز ان يجعل الغضب استعارة بالكناية فسكت تخييلية قرينة المكنية وقد تسامح في قوله والجامع سكون الانسان مع الغضب الى آخره حيث لاحظ في بيان الجامع جانب المستعار له وحده قوله ومن الرابع اي ومن استعارة المحسوس للمعقول قوله تعالى بل نقذف فان القذف هو دفع جسم صلب كالحجر مثلا امر محسوس وايراد الحق على الباطل معقول والجامع هو التاثير المؤدي الى الاهلاك وكذلك الدمغ معقول فان كسر الراس بحيث يصل الى الدماغ ويشق غشاؤه امر محسوس واذهاب الباطل امر معقول والجامع الاهلاك ومعنى بل في بل نقذف هو الاضراب عن اتخاذ اللهو وتنزيه ذاته عن اللعب اي ليس من شاننا ذلك بل هذا وهو ان نغلب الحق الذي من جملته الجد على الباطل الذي من عداده اللهو لنمحقه ونفنيه قوله فاصل المساس هو باللغة المس وهو ان يصل جسم الى جسم بحيث لا يكون بينهما فاصل وهذا امر محسوس شبه به امر معقول هو اصابة الشدة ومقاساتها والجامع الوصول التام قوله والمستعار له التثبيت اي تثبيت الذلة على وجه الاحاطة بهم كانه قيل اثبتت الذلة محيطة بهم احاطة الخيمة او القبة بصاحبها وقيل المستعار منه ضرب الطين على الحائط فالجامع على القول الاول هو الاحاطة وعلى الثاني اللزوم قوله ثم وقع مستعارا لشدة ما نالهم اي وقع مستعارا لانزعاجهم انزعاجا عنيفا بسبب شدة ما نالهم واصابهم والجامع الايقاع في الاضطراب قوله مستعار لتبليغ الرسالة بدل

الامكان والجامع التأثير التام كانه قيل ابن الامر بانه لا يمنع كما لا تمنع صدع الزجاجة قال الفراء اراد فاصدع بالامر اى اظهر دينك يقال صدعت بالحق اذا تكلمت به جهارا قوله ثم رجع مستعارا لذكر الايات التى لذكرها على وجه التكذيب والاستهزاء بها والطعن فيها والجامع التوغل فى التلبس فهو من هذا القبيل الا ان استعارة المحسوس للمعقول قوله فالوادى مستعار للامر الذى تشتغل الكلام فيه من انواع الامور والجامع كون كل من الوادى وذلك الامر مظنة الحيرة والهيمان مصدر هام على وجهه من العشق او غيره وقد استعير للاشتغال بالامر على سبيل التحير والجامع بينهما الجمع وقول هذه الامثلة اشارة الى الخوض والوادى والهيمان قوله ومن الخامس اى ومن استعارة المعقول للمحسوس يقال ريح صرصر اى باردة والعتو تجاوز الحد من فى العقول كالطغيان فاستعير العتو لكثرة كما استعير لطغيان لكثرة الماء وايراد قوله فنبذوه فى النوع الخامس فهو ظاهر لانه من النوع الرابع اعنى استعارة المحسوس للمعقول كما صرح به عبارته قوله ولعل سهى فى البعض نظرا وذلك لان الاستعارة التبعية عنده مردودة الى المكنية واذا ردت اليها فيعلم بعد المثال لما تشبيه كما فى طغى الماء فانه اذا رد الى المكنية كان طرفاه محسوسين وايضا جعل ظهور النهار مستعارا له مختار عبد القاهر كما اشرنا اليه يعنى ان يجد رهوان المستعار له ازالة ضوء النهار من ظلام الليل كما ذهب اليه غيره وايضا جعل وقدمنا الى ما عملوا من باب الاستعارة التمثيلية اظهر من اعتبار الاستعارة فى القدوم كما تحققه وكذا جعل قوله فنبذوه وراء ظهورهم وقوله فى كل واد يهيمون من باب التمثيل سبيل الاستعارة اقرب وجعل القدوم الذى هو مجئ مخصوص بواسطة فيه امرا عقليا مستبعد وانها والنبات والاشجار والثمار امر عقلى متعلق بامور محسوسة وخمود النار انعدام ضوئها فيكون امرا عقليا الاحتيار وان شئت مزيد تفصيل فعليك بالتفتيش عن سائر الامثلة قال الفصل الرابع فيه بحوث من فصول المجاز تذكير الذلك بسبب بعد العهد لطول فصل الاستعارة وقوله عند السابق حال من المبتدأ اعنى كلمة هو والعامل فى الحال شوت الخبر للمبتدأ فانه معنى فعلى يصلح ان يكون عاملا فيها وجعله طرفا له اظهر قوله واما الرفع فمجاز اى حكم مجازى للكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازى فى المجاز المعنوى كما ان الجر حكم اصلى لها بمنزلة المعنى الحقيقى هناك واما المجاز فهو كلمة ربك المجاوز بها حكمها الاصلى الى حكم آخر ولا يعلم ذلك قوله وهو ان يكون الكلمة منقولة الخ او انتهى لله قوله فى المجاز غير المفيد وهو ان يكون الكلمة موضوعة الخ وقوله فى الخالى عن المبالغة فى التشبيه وهو ان يعدى الكلمة عن مفهومها الاصلى الخ فان المجاز فى هذين هو الكلمة بلا شبهة وقد شهد ايضا بما ذكرنا فيما بعد وهو اشتر الكمال فى التعدى

فى التعدى عن الاصل له غير اصل قوله فالاصل واسأل اهل القرية وذلك لان الجماد لا يسأل طلبا للجواب وانما خلق لعدم فى الجماد الشعور والكلام فهو وان كان جائزا الا ان ذلك انما يكون عند خرق العادة اظهارا للمعجزة او الكرامة وليس هذا الكلام فى ذلك المقام قوله فالاصل ليس مثله شئ اذ المقصود نفى ان يكون شئ مثله لا نفى ان يكون شئ مثل مثله فالكاف زائدة وقد تقال الزيادة ههنا اصلا بل قصد نفى مثله بطريق برهانى بيانه ان وجوده تعالى مسلم قطعا فلو كان له مثل لكان لذلك المثل مثل هو ذاته تعالى فثبوت مثله مستلزم لثبوت مثل مثله فنفى اللازم مفضيا الى نفى الملزوم وجاز ان يجوز ان يحمل الكلام على طريقة الكناية فانه اذا نفى المثل عمن يماثله ويكون على اخص اوصافه كان ذلك نفيا للمثل عنه بطريق المبالغة الا ترى انك تقول مثلك لا يبخل مريدا به نفيا البخل عن مخاطبك بلا قصد الى مثل له سواء امكن ام لم يكن قوله استغناء واضحا هو ان لا يظهر لتلك الكلمة فى ذلك الكلام معنى كالباء فى قولك بحسبك زيد لغوى بالقصد كالكاف فى كمثله تعالى وما فى قوله فبما رحمة واما الباء فى خبر ليس فلتأكيد النفى فلا يعد مثله مجازا قوله ويراد فى هذا النوع الى آخره ههنا بحث وهو ان الذى نقلنا من كلام السلف يدل على ان الكلمة المنقولة عن حكمها الاصلى الى غيره يطلق عليها المجاز لتعديها عن ذلك الحكم الاصلى الى غيره وهذا معنى آخر للمجاز غير الذى فسر بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فيكون لفظ المجاز عندهم اما مشتركا بينهما واما مجازا فى المعنى الاخر لاجل المشابهة فى التعدى من امر اصلى الى امر غير اصلى وكان المصنف لم يذكر حد المجاز شاملا لهذا المعنى الاخر لذلك السلف لم يذكروا شاملا له على اختلاف عباراتهم التى نقلها عنهم فيما سبق وتقسيمهم له الى ما هو راجع الى المعنى وما هو راجع الى حكم الكلمة باعتبارنا وليه بما يطلق عليه لفظ المجاز كتقسيمهم اياه الى اللغوى والعقلى فليس هنا تمحل يحال الحمل على السلف سوى اطلاق لفظ المجاز وذلك لا ينافى فيه اصلا هذا وقد فهم من كلام بعض الاصوليين ان لفظ القرية بعد حذف الاهل صار مجازا عنده وان لفظ مثل مستعملا بغير مثل وانهم يسمون مثل ذلك مجازا بالنقصان والزيادة قال الفصل الخامس

فى المجاز العقلى قوله هو الكلام المفاد به اى المركب الذى افيد به خلاف ما ثبت عند المتكلم اى خلاف ما ثبت فى اعتقاده من الحكم فيا فى النسبة فى ذلك الكلام سواء كانت تامة او غير تامة لضرب من التأول اى لنوع من تطلب الموضع الذى يؤول ويرجع اليه تلك النسبة من موضعها الاصلى وانما اعاد لفظ الخلاف لينظر تعلق به بواسطته ولا يبعد عن متعلقه فذكر المصدر اعنى افادة ليتعلق به اللام فى الخلاف والمعنى افادة للمعنى الف لما عند المتكلم بواسطة العقل الا بواسطة وضع

قوله لئلا يمتنع طرده اي طرد الحد بدخول ما ليس من المحدود فيه وذلك لان المراد بما عند العقل ما لا يمتنع عنده وبخلاف ما عند العقل ما يمتنع عنده يدل على ذلك قوله فيما بعد اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة ولا امتناع ان يهزم الامير وحده الجند لا يقال انبات الربيع للبقل غير ممتنع عند العقل والا لم يعتقده عاقل فلا يدخل في قول الجاهل في خلاف ما عند العقل كما لم يدخل في خلاف ما عند المتكلم فلا ينتقض طرد الحد به لانا نقول الانبات من الربيع ممتنع عند العقل بالنظر الصحيح لا بالبداهة فالجاهل بتقصيره في النظر قد غلط وقال بهذا المعنى اشار بقوله وان كان اي كلام الجاهل بل حكمه بخلاف العقل في نفس الامر اي هو مخالف للعقل في نفس الامر وان لم يدرك العقل بديهة مخالفته اياه فقوله في نفس الامر ظرف لمعنى المخالفة هذا وقد اعترض بان قول الجاهل خارج عن الحد بقوله بضرب من التأول لانه انما يقوله عن اعتقاد لا عن تأول فلو قيل بخلاف ما عند العقل لم ينتقض طرد الحد به واجيب عنه بان اخراج شيء واحد عن الحد بقيدين جائز فما عند المتكلم يفيد اخراج قول الجاهل وقال نحو هزم الامير ولضرب من التأول يفيد اخراج قول الجاهل واخراج الكذب كما سيأتي فقد تعرض لكل واحد من هذين القيدين بفائدة واشترك في فائدة اخرى يجوز اسنادها الى كل منهما الا ان اسنادها الى السابق اولى فلذلك اسندها اليه بعض هنا شيء وهو انه كان حق العبارة ح ان يقول ليخرج عن الحد قول الدهري بدل قوله لئلا يمتنع طرده فان امتناع طرد الحد لازم من المعنى الذي ذكره اصلا قوله ولذلك اي ولان المعتبر في المجاز خلاف ما عند المتكلم لا خلاف ما عند العقل قوله او نعلمه بالجزم عطف على تعلموا داخل معه في حيز النفي الذي عم المعطوف والمعطوف عليه كما في قولك ما جاءني زيد او عمرو اي ما جاءني واحد منهما والمعنى لا يحملون نحو شاب الصغير على المجاز الا انتفى العلم والظن معا بكونه مخالفا لاعتقاد القائل بل يحملونه عليه اذا ثبت احدهما اي اذا علموا او ظنوا ان قائل ما قاله عن اعتقاد حملوه على المجاز واذا علموا او ظنوا انه قاله عن اعتقاد حملوه على الحقيقة واذا لم يعلموا ولم يظنوا شيئا منهما ترددوا بين كونه مجازا صادقا وكونه حقيقة كاذبة قوله كله لم اصنع الظاهر انه بنصب كله لعدم الاحتياج الى تقدير ضمير المفعول في لم اصنع مع استقامة الوزن الا انه يفيد نفي العموم لان كلمة كل داخلة في حيز النفي معمولة للفعل المنفي فعدل الشاعر الى الرفع ليفيد عموم النفي المناسب لغرضه فكانه قال لم اصنع شيئا من ذلك الذنب والقنزع واحد القنازع وهي الشعر حوالي الرأس وعن في عن قنزع بمعنى بعد كما في قوله نطيب اي ميز عن الرأس قنزعا بعد قنزع وجذب الليالي مضيها واختلافها يقال جذب الشهر اي مضى عامته ابطئي او اسرعي اما حال من الليالي

بتقدير القول ان معنى لا في جوابها ذلك او يجعل الامر بمعنى الخبر اي تبطئي وتسرع فيفوت ح معنى المخاطبة واما خطاب لها على طريقة الالتفات ابطئي ان شئت ايتها الليالي او اسرعي اذ لا يتفاوت الحال بعد ذلك قوله حين نسب ظرف لقول ابي النجم والاخبار الكشاف فقال جرير ... ذراعين فاجتمر وقوله لكونه مجازا بدل اشتمال لاعادة الجار من قوله لقول ابي النجم والباء في بما استعمله متعلق باستدلوا والمستتر في استتبعه لابي النجم والبارز عائد الى الموصول والمفعول الثاني محذوف اي استتبعه اياه اي جعله تابعا قوله ميز عنه قنزعا من قوله بيان لما والضمير في افناه لابي النجم او للشعر رأسه ومعنى ... والشاهد صفة لقول المذكور يعني قوله افناه قيل الله قوله ولئلا يمتنع عكسه عطف على لئلا يمتنع طرده ولا يقدح ذلك اي ولا يقدح انتفاء الامتناعين في كون كسوة الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند من المجاز العقلي قوله ليحترز به عن الكذب اي عما يقوله المتكلم قاصدا به صدور الكذب عنه فلا يكون مطابقا لاعتقاده بل مخالفا لما عند المتكلم الا انه لترويجه فلا يرتكب فيه تأولا اصلا فيخرج من حد المجاز بقوله بضرب من التأول وجاز مع ذلك ان يكون صادقا مطابقا للواقع قوله ومعنى اذا ادعي ان انبت موضوع يريد انه اذا قدر ان النسبة الى القادر المختار داخلة في مفهوم انبت مثلا بحسب الوضع في اصل اللغة او بحسب وضع اخر طارئ على الوضع اللغوي كان استعمال انبت في غير القادر المختار كما في انبت الربيع اخراجا له عن معناه الموضوع هو له الى معنى اخر فيكون كلمة انبت ح مجازا لغويا اي وضعيا منسوبا الى الوضع مطلقا ولم يكن مجازا عقليا مع ان قولك انبت الربيع يصدق عليه على ذلك التقدير انه كلام مفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول هو تشبيه تلبس الانبات بالربيع بتلبسه بالفاعل المختار فوجب ان يحترز عنه بقيد وان يقيد الخلاف بان كونه خلافا يكون بواسطة العقل لا بواسطة وضع من الاوضاع فقوله او وضع عطف على ادعي اي ومعنى اذا ادعي ان انبت موضوع في اصل اللغة للاستعمال في القادر المختار او ادعي وضع لذلك الاستعمال في عرف عام او خاص والتنكير في قوله وضع يفيد شمول الاوضاع كلها لان النكرة في سياق النفي تعم افرادها ولو عرفه باللام لتبادر منه الوضع اللغوي لانه الاصل السابق على ما عداه وانما قال في وضع اللغة ان ادعي لان طائفة من الناس قد ذهبوا اليه وفي وضع غيرها انما تركب لانه يجوز ان تركب ذلك في الاصطلاحات وان لم يذهب اليه احد قوله ولاجل هذه الصورة اي لاجل انه قد يدعى كون انبت مثلا موضوعا في اللغة للاستعمال في المختار او قد يرتكب وضعه لذلك بعد وضع اللغة يحتاج في الحكم بكون نحو انبت الربيع البقل مجازا عقليا الى بيان ان التقييد بالقادر

المختار ليس معتبر في شيء من الاوضاع فان قلت لا حاجة في ذلك الحكم الى بيان عدم التقييد اذ قد ثبت
عند العقل ان الاثبات لا يصدر الا عن المختار فاذا اسند الى غيره فقد تعدى مكانه الاصلي بحكم العقل
فيكون مجازا عقليا قطعا فان نعوض مع ذلك ان وضعا من الاوضاع قد عينه ايضا للمختار كان مجازا
لغويا مع كونه مجازا عقليا اذ لا منافاة بينهما قلت ان المجاز انما ينسب الى العقل اذا لم يكن هناك تعرض
في امر لغوي الا ترى انهم جعلوا المجاز العقلي مقابلا للغوي وايضا لا فائدة في اعتبار المجاز العقلي على
حدة مع اندراجه في اللغوي قوله فليس يدخل في مفهومها قطعا يعني ان الذي يتعلق به الوضع هو
ان انبت مثل الاثبات لا اثبات الغرب فانه لا اثبات فيه زمان خاص لا الاثبانة فيه زمان مستقبل او
حاضر ولما ان المثبت لها قادر او غيره فلا تعلق لها بالوضع قوله ما نقل عن احد من رواة اللغة متفق
اللغة بالذكر لانها العمدة في الوضع والنقل اطبق ان الوجوه المذكورة جارية ايضا في سائر الاوضاع بلا خفاء
قوله وحكم العقل بان لا بد لها من مؤثر قادر كان سائلا قال ان العقل حاكم بان الافعال لا بد لها من
مؤثر قادر فوجب ان يكون صيغتها موضوعة للاسناد الى القادر ليكون الوضع مطابقا للعقل وانما لم يتعرض
الرواة لنقل هذا القيد اعتمادا على شهادة العقل فاجاب بان حكم العقل بذلك على تقدير تسليمه يقتضي
ان يترك تقييد الافعال به في الوضع استغناء عنه بشهادة العقل فان لم يجعل حكمه بذلك دليلا على ترك
التقييد فلا اقل من ان لا يجعل دليلا على وجوده وانما قلنا على تقدير تسليمه لانا لا نسلم ان العقل يحكم بما ذكر
اذ لا شبهة في ان العقل يجوز صدور الافعال عن القادر بواسطة مؤثر لا يوصف بالقدرة اصلا كالافعال
المتولدة من افعال اخر صادرة عن القادر مثل حركة الخاتم بواسطة حركة اليد على ما تقرر في علم الكلام على
مذهب المعتزلة واذا جوز العقل التاثير من غير القادر بتاتا لم لا يجوز منه استقلالا قوله ومنها
ان نقل لا يشتبه عليك ان لفظ نقل جائز الاستعمال في جميع الافعال ثم ان مصدره مستعمل كثيرا في غير القادر
المختار كما اشار اليه فلذلك خصه بالاستدلال وذكر ان التفاوت بين الفعل ومصدره بمجرد الاقتران
بالزمان فلو كان نقل موضوعا للاستعمال في القادر لكان مصدره ايضا كذلك فيلزم ان يكون قولنا
نقل النار في الماء التسخين ونقل الماء في الحر التبريد ونقل السقمونيا في البدن اسهال الصفراء
مجازا لغويا معلوم مجازيته لكل احد من العارفين بوضع اللغة واحكامه لكن ادعاء ذلك موضع بعيد عن
الانصاف بخلاف ادعائه في اثبات الربيع واحياء الروية واشابة كر الغداة ونظائرها فانه ليس في
تلك المرتبة من البعد عن الانصاف فتامل قوله ومنها ان نحو خلق يعني ان هنا افعالا يحكم
العقل بانها لا تصدر عن فاعلها الا بغير اختيار فلو اعتبر في الوضع انتسابها الى المختار لاعتبر فيه الاختيار

انتساب الاخرى الى غير المختار لعدم الفرق بينهما في رعاية المطابقة الوضع للعقل لكن اعتبار
الانتساب الى غير المختار في مفهوم هذه الافعال مما لم يقل به احد من السلف فلزم ان لا يكون انتساب
الى المختار معتبرا في الافعال الاول قوله لتعدي الحكم فيه عن مكانه الاصلي اراد بالحكم الاسناد
بمعنى النسبة وفي قوله فالحكم في انبت الربيع الخ تسامح لا يخفى اذ الظاهر ان يقال فالحكم في انبت
الربيع البقل مكانه الاصلي هو الله عز وعلا وفي هزم الامير الجند عسكره وانما قال هنا عند العقل
ولم يقل عند العقل كما قال في المثال الاول ايما الى ان العقل غير كاف لتعيين المكان الاصلي
في هزم الامير كما هو كاف في تعيينه في انبت الربيع وقد نبه بقوله لا لغويا لعدم رجوعه الى الوضع على
ان المراد بالمجاز اللغوي ما ينسب الى الوضع مطلقا قوله وكثيرا ما وفي كثير من الزمان يسمى هذا
النوع مجازا حكميا المتعلقة بالحكم اعني الاسناد بمعنى النسبة وذلك لان المتعدي عن مكانه الاصلي في مثل
انبت الربيع هو الاسناد لا شيء من تلك ولذلك جعل بعضهم المجاز والحقيقة العقليين صفتين للاسناد
دون الكلام قوله ومجازا في الاثبات اي في الاسناد الثبوتي والما في فيما ربحت تجارتهم وما
نام ليلي فانما يعد مجازا بناء على ان مقصود اثبات النفي لها على ما قصد نفي الاثبات يرشدك الى ما ذكرنا انهم
فسروهما بجبر وبمبصر في هذا الوصف فانام الليل بل صاحبه او ما ربحت تجارتهم بل ربح ان تجاراتهم لم يعد
مجازا اصلا قوله في انبت الربيع البقل فان العقل يحكم بنفسه باستحالة صدور الانبات عن
الربيع وبان مكان الاصلي هو الفاعل المختار ولا يقدح في استقلال العقل بعلمه بالمكان الاصلي هنا
انه ينظر فيما عنده من المقدمات التي تقتضيها المعرفة كما قرروا ما في نحو هزم الامير الجند وكسا الخليفة
الكعبة فان العقل يجوز صدور الفعل عما اسند اليه ويحتاج في علمه بان مكانه الاصلي هو جند
الامير واتباع الخليفة الى الاستعانة بالعادة لكن ذلك لا يخرج المجاز عن كونه عقليا اذ ليس معنى كونه
عقليا انه علم بنفس العقل وحده بل معناه انه ليس متعلقا بالوضع فلا يجوز الاستعانة في ذلك بالوضع ومجاز
بغير ثم اطلاق اسم العقلي على الاول اليق لكونه اقوى في الانتساب الى العقل وان اطلاق اسم الحكمي
اولا اثباته على الثاني اليق لمجرد تمييزه عن القسم الاول قوله لا يزال يتردد بين اربع صور للعزيز
عليهن اورد عليه انه جعل المجاز العقلي صفة للكلام والمحكوم به فيه يجوز ان يكون جملة كما في قولك
زيد صام نهاره او نهاره صائم والجملة لا توصف على تكونها حقيقة وصيغته ولا مجازا وضعيا الا
اخذ في تعريفها الكلمة فلا يختص المجاز العقلي باعتبار المحكوم عليه والمحكوم به في تلك الصور لا بعد ان
عنه ثم ان باتة ارادها الكلمة في تعريف الحقيقة والمجاز اللغويين الواحد واحد في حكمها وافرد باب الجمل الذي

مرجع اليه المجاز العقلي هو اسناد صام الى النهار او اسناد اسم الفاعل الى ضميره لا اسناد الجملة الفعلية
او الاسمية الى زيد ومن ثمه ترى بعضهم يجعلون المسند في المجاز والحقيقة العقليين الفعل وما يشبهه
من الصفات والمصادر حتى ان مثل زيد انسان لا يوصف بكونه حقيقة او مجازا فان قلت الانحصار في
الصور الاربع باطل قطعا بجواز كون طرفي الاسناد او احدهما كناية قلت قد عرفت الجواب عنه اذ
الحقيقة فلا يبطل الانحصار بها قوله كثير الوقوع في كلام رب العزة يعني على رأي السلف وفيه رد على
من انكر وقوع المجاز في القرآن عقليا كان او لغويا هربا من لزوم كونه تعالى متجوزا او فساده ظاهر
قوله باسناد الافعال هذا الجار متعلق بقال الاول مع ما عطف عليه اي قال هذه الاقوال ملتبسا باسناد
الافعال في هذه الايات كلها الى غير الاشياء التي هذه الافعال لها عند العقل وانما ذكر العقل مع ان
المذكور في الحد هو المتكلم تنبيها على ان العقل هنا مستقل بمعرفة المكان وما في كما ترى كافة وزائدة
مسند الحكم العقلي ومنصوب على انه حال من هذه والعائد اليه في الحال ضمير فيها قوله اذ مكانه الاصلي
اسناد الربح الى اصحاب التجارة يريد ان المكان الاصلي لاسناد الربح اثباتا هو اصحاب التجارة وكذا
الحال في اسناده نفيا اذا كان ما والا بالخزانة كما مر وانما اسند الى التجارة للتلبسها بالفاعل الحقيقي او
لكونها سببا فيه وفي جعله العلم بالايات فاعلا حقيقيا لزيادة الايمان رعاية لمذهبه والحق ان فاعلها
حقيقة هو الله والايات سبب بعيد والعلم بها سبب قريب والشجر كالمادة لايتاء الثمرة والفاعل الحقيقي هو
الله والحرب كالعلة الصورية لوضع اوزارها اي اثقالها من الالات والاسلحة والارض مكان لاخراج
اثقالها من الدفاين والاموات وبالجملة كل ما اسند اليه الفعل في هذه الايات ملتبس بالفاعل الحقيقي في
ملابسة الفعل **قال** ولا يختلجن في ذهنك بعد الفرق بين المجازين كان لغويا فلا بد له من معنى
حقيقي اذا استعمل فيه كان حقيقة وذلك لان الاستعمال في غير الموضوع له فرع لتحقق الموضوع له وان كان عقليا
فلا بد هنا لك من شيء اذا اسند اليه كان حقيقة لان الاسناد الى غير ما هو له فرع لتحقق ما هو له وانما تحقق
الاستعمال في المعنى الموضوع له فليس بواجب كما اشتهر في اصول اللغة وكذا لا يجب تحقق الاسناد الى
ما هو له كما اشار اليه بقوله فاعل في التقدير اذا انت اسندت الفعل اليه وجدت الحكم واقعا في مكانه الاصلي
قوله تكون معقولة عنها هذه الجملة صفة لحقيقة وفي بعض النسخ يكون متعديا عنها اي يكون
المجاز معقولا عن تلك الحقيقة فالجملة ايضا صفة لها الا انها صفة سببية قوله فلا تجوز في الخطاب بصيغة
من البحوث معطوف على لا يختلجن اي لا تجوز في نحو هذه الامثلة ان لا يكون لكل واحد من هذه الافعال
فاعل في التقدير وقد رد بهذا الكلام على الشيخ عبد القاهر حيث ادعى ان ليس من الواجب ان يكون للفعل

للفعل في المجاز العقلي فاعل في التقدير اذ لا نستطيع ان نقول هنا فاعل نقل عنه الفعل الى المسند
الى الحق لو الهوى الوجه قوله ورب لحيني هذه الواو داخلة على المفعول الثاني ليصيرني اي يصيرني
المثل وفائدتها تاكيد لصوق الثاني بالاول على قياس ما قيل في الصفة والجاران اعني الباء واللام
متعلقان بيصير اي تصيرني هواك بحيث يضرب المثل بي لحيني الى الهلاك بسبب هواك وبرني لحيني
فيكون بدلا من بي وقيل الواو عاطفة لاحد الطرفين على الاخر الا انه قدم المعطوف اي يضرب المثل
لحيني وبي قوله ولكن حكم من التحكيم عطف على لا تجوز فيها اي في هذه الامثلة ونظائرها قوله
فاتى ما شئ منصوب في نسخ الرواية على انه مفعول لاقتضى ويجوز الرفع على حذف الضمير اي اقتضاه وعلى
التقديرين فالمعنى اي شيء اقتضاه العقل لصحة استناد هذه الافعال اليه هو الذي اقتضاه العقل
ذلك اي المكان الاصلي وقوله فاذا اقتضى تفصيل للمجمل الذي قبله وقوله فقل جواب لقوله واذا اقتضى
في مربدك وجواب الكل قوله فقل فاعل اقدمني ذلك اي المذكور اولا وهو النفس في فاعل صيرني ويزيد
هذا اي المذكور ثانيا وثالثا وهو الله سبحانه ولقد بالغ المحقق في بذل جهده في تعيين فاعل اقدمني
ولم يأت بشيء يعتد به فان تمسك في ذلك بعضهم في مقارف اللغة فكيف يكون مقدمة لكل
حسن بل هي قادمة لاجل الحق والما قولك حملتني نفسي فمن المجاز اي حملتني خطواتها وارادتها
كذلك قولك حدثتني نفسي حيث جعلها بمنزلة شخص تحدثك الا ترى كيف اضطرب حيث فسر معنى نفسي
لاجل حق لي على فلان بقوله اي قدمت لذلك وفسر معنى حملتني نفسي على الطاعة بقوله اطعت وحيث
قال وحاصله يرجع الى معنى اقدمني قدرتي على القدوم والداعي اليه الحاصل لي عن الصوارف مع ان
القدرة والداعي لا يصلح شيء منهما فاعلا حقيقيا لا وحده ولا مع صاحبه انما الفاعل الحقيقي هو الفاعل
ذو الدواعي كما صرح به والصواب ان يقال ان الواقع هنا ليس الا قدوما صادرا عنك بقدرتك و
داعيك لكنك اخذت الفعل من الاقدام واسندته الى الداعي فان اردت باقدمني معنى حملني
على القدوم كما هو الظاهر كان لفظ اقدم مجازا لغويا ولا مجاز في الاسناد اصلا وان اردت
به معناه الحقيقي فلا بد من تاويل فاما ان يقال شبه الحق بمقدم متوهم في هذه الصورة واولع فيه
حتى ادخل الحق في جنس المقدم وجعل نسبة الاقدام اليه قرينة لذلك فيكون استعارة بالكناية
ولم يكن هناك مجاز عقلي ايضا وبعده ظاهر واما ان يقال قصد المبالغة في مدخلية الحق في وجود
القدوم ففرض هناك اقداما من فاعل متوهم ثم اسند الى الحق فان نقل الاسناد من الفاعل المتوهم الى الفاعل
المجازي كنقل الاسناد من الفاعل الحقيقي اليه في انهما يفيدان المبالغة في ملابسة الفاعل المجازي للفعل

فيكون المجاز في الاسناد لا في الفعل ولا شك ان هذا الفعل ليس له مكان اصلي يجوز اسناده اليه
حقيقة اذ لا فائدة لاسناده الى الفاعل المتوهم بخلاف اسناده الى الحق فانه يفيد المبالغة في الابتداء
للقدوم المحقق كانه موثر فيه ومثل الحال على ذلك في صحبتي ويزيدك ومراد الشيخ ان هذه
الامثلة ليس فيها فاعل يصح ان يسند الفعل اليه لان هذه الافعال كلها مقدرة من فاعل متوهم للفاعل
المذكورة انما المتحقق هنالك هو القدوم والصيرورة وازدياد الحسن مع ما قام من به لكن الامام
الرازي لم يطلع على مراده وقطع بان الفعل لا بد له من فاعل وتبعه السكاكي وايد بان المجاز فرع
فلا بد له من اصل كونها حقيقة منصوب على انه مفعول العلم والظن باقدمني قوله نوعا من العلوم
مر به علم الكلام فانه حقق فيه ما يحتاج اليه الفعل من مباديه وانه لا بد عند المعتزلة في صدوره عن الفا
من داع يدعوه اليه فلا يتصور ح كون الداعي اليه فاعلا حقيقة وقوله متى تاملت وقع تحت طرق
لتزيدك اليه قال واما الحقيقة العقلية قوله ما عند المتكلم اي ما عنده بحسب اعتقاده
نظرا الى الظاهر حاله انه يعتقده فيدخل في الحد نحو قولك جاء زيد معتقدا انه لم يجيء اذا قصدت
ترويجه بحسب الظاهر لغرض لكن فيه نحو زيد انسان مما ليس المسند فيه فعلا ولا ما هو بمعناه . فقيل بطلان
طرد الحد لان مثله لا يسمى حقيقة كما لا يسمى مجازا ايضا ويخرج عنه نحو زيد عدل اذا قصد به انه عدل
مجسم واما اذا قصد به انه ذو عدل او عادل فهو داخل في الحد قوله مع كونها غير معتدين بما في العقل
من الحكم فيهما وذلك لان العقل يحكم بالصحيح كما اشرنا اليه يحكم باستحالة صدور الانبات عن الربيع
وصدور الشفاء عن الطبيب قوله استتبع هناك اشياء منتجة منها ان يقصد
باللفظ في مقام التعريف ما لا يدل عليه اصلا ومنها ان ذلك الحكم ليس مما يحيله عقل الدهري او الجاهل بل
ما قبله وهو الذي غلب على عقله او اخذه بمجرد تقليده لغيره ومنها ان يسمى كل ما يعتقده مبطل معقولا
مقبولا عند العقل وان لا يستحق به الذم عند العقلاء قوله ومن حق هذا البحث الحكمي تقديم
هذا الكلام المتعلق بالمجاز العقلي على تعريف الحقيقة العقلية اولى الا انه اخره ليرتبط به حديث
نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية بعد فراغه من تقرير الكلام في هذا الفصل على رأي
الاصحاب قوله فان اتى فان هذا المجاز لا يتركب الا ذكر كل من النوعين متعلق وشبه بين الفاعل
المجازي والحقيقي في ملابسة الفعل بوجه يعتد به وقد يكون ملابسة للفعل بتوسط حرف كما في
الضلال البعيد والاسلوب الحكيم اذ يقال هو بعيد في ضلاله وحكيم في اسلوبه قوله منع وراي
الانبات بدلا من قوله من نوع تشبيه او بيان له وقوله هو ان الفعل اي مثلا هو انه تسبب المصدرية

من المصدر قوله تنبت الى ما تكون انها من الحماقة والجنون بناء على ظهور انه لغو محض لا وقع
لصحته حقيقة ولا مجازا وكلمة ما في قوله ولما استمع مصدرية والمعنى ولكثرة سماعك منهم في المجاز
العقلي انه مجاز في الاثبات وبما اوهم سماعك اختصاص المجاز الحكمي بالخبر لان لفظ الاثبات
يتبادر منه الايجاب الذي في النسبة الخبرية لكن لا تخصصه بالخبر لان المراد بالاثبات كما مر
اليه الاشارة هو النسبة الثبوتية سواء كانت تامة خبرية او انشائية او غير تامة كالنسبة
الاضافية في مكر الليل والنهار والنسبة الوصفية في جاءني رجل على النسبة التعليقية كما في
قوله يا سارق الليلة اهل الدار ونحو ليطعت امر فلان وكالنسبة التي بين الاسم المشتق
وفاعله نحو صائم في نهاره صائم وكذا قوله شرطنا نا واضل سبيلا فان التمييز ههنا فاعل
المعنى وقوله بعدما افتنعت منزل منزلة الشرط وجوابه فليفعل الدهر والنوائب فهو التدارك
وفرط بمعنى سبق وقوله ان هذه اللوازم مفعول قل قوله واذا تاملت المجاز العقلي وجدت
الحاصل منه الخ بحجة عليه ان يقال فالاولى ان يجعل المجاز العقلي وصفا للاسناد لانه المنقول
عن موضعه الاصلي عند المتكلم وانما يوصف الكلام بالحقيقة تبعا للاسناد وكذا العوارض
الحقيقة العقلية وايضا انما يحتاج الى العقل بلا واسطة قوله والنهي مثاله ان يقول
بعد ما جرى هذا فلا ينبت الربيع شيئا ولا يثمر الاشجار ثمرا فان قلت هل تاول النهي ههنا
بالامر كما اول النفي بالاثبات في ما نام ليله قلت لا حاجة الى ذلك لان النهي يدل على
ان اتيان الفعل ممن نهي عنه متضمن لنسبة ثبوتية في غير موضعها بخلاف النفي اذ لا يدل عليه فلا بد
ان يلاحظ معه ثبوت النفي المنفي عنه فيرجع ما نام الى معنى سهر وما ربحت الى معنى خسر كما مر
وبين الوزير وبناء القصر في ذلك الخ فيما ذكر من الجزء وما عطف عليه قوله والان اني وان
لم يبين تقرير الكلام على رأي الاصحاب فالذي ثبت وتقرر عندي هو نظم هذا النوع
المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكناية قيل انما نشأ اختياره هذا النظم من عبارة الكشاف
حيث قال وقد يسند الى هذه الاشياء على طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمضاهاتها
الفاعل في ملابسة الفعل كما يضاهي الرجل الاسد في جرأته فيستعار له اسمه الا ان صاحب
الكشاف لم يرد ان هنالك استعارة في شيء من طرفي الاسناد بل اراد تشبيه انتقال الاسناد
من محله الاصلي الى محل اخر بالاستعارة الاصطلاحية فقوله المسمى استعارة اراد به
استعارة عقلية لا لغوية قال الشيخ عبد القاهر تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل

ابليس هو التشبيه الذي يفاد بالكاف والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم
حين اعطى الربيع حكم الفاعل في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ابليس في رفع بها الاسم ونصب
الخبر فقد ظهر من كلامه هذا ان التجوز العقلي تشبيه الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي لكنه
ليس هو التشبيه الذي بني عليه الاستعارة اذ المقصود الاصلي في انبت الربيع مثلا هذا الاسناد
الى الربيع لا كونه بمنزلة القادر داخلا في جنسه بطريق الادعاء كما زعمه المص وجعل نسبة الانبات
اليه قرينة لذلك الدخول الادعائي فانه ركيك كما لا يخفى وكذا جعل الامير داخلا في جنس الجند
مستبعد جدا نعم اذا اسند فعل الامير الى بعض خواصه لم يبعد ان يقصد هناك المبالغة في
تشبيهه بالامير حتى كانه هو الا انه اخذ ورد المجاز العقلي مطلقا الى الاستعارة بالكناية
كما اخذ في التبعية ايضا ميلا منه الى تحصيل الضبط بتقليل الاقسام هذا وقد اعترض عليه
بانه ذكر فيما سبق ان المراد من المشبه المذكور في الاستعارة المكنية هو المشبه به فلما نظم
المجاز العقلي في سلكها لزمه ان يكون المراد بعيشة في قوله تع فهو في عيشة راضية صاحبها
وبماء في قوله من ماء دافق فاعل الدفق وان لا يصح الاضافة في نهاره صائم لاستحالة اضافة
الشيء الى نفسه وان لا يكون الامر بالايقاد لهامان في قوله تع اوقد لي يا هامان وان يتوقف
جواز نحو انبت الربيع مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله على الاذن الشرعي واللوازم كلها منتفية
اتفاقا واجيب بان المراد من المشبه في الاستعارة بالكناية هو المشبه به ادعاء لا
حقيقة على ما علم من كلامه فيما مر فالمراد بعيشة حقيقة العيشة لكن مصورة بصورة صاحبها
داخلة في جنسه ادعاء بطريق المبالغة ونصب القرينة وكذا الحال في غيرها وعلى هذا فقد
اندفع المفاسد كلها بانحسام مادتها قوله واني خبره اجعل وما عطف عليه اعني وتنقسم عندي
وبناء اما حال واما مفعول لاجله وايا ما كان فهو متعلق بهما معا اي اجعل المجاز كله لغويا واقسمه
هكذا بانيا او بناء ولفظة هذا صفة لقولي واشارة الى نفي المجاز العقلي بالرد الى المكنية
ولفظة ذلك صفة لقوله واشارة الى نفي الاستعارة التبعية بالرد الى المكنية ايضا ولو قال
وقولي ذاك في المجاز الراجع الى حكم الكلمة اشارة الى نفيه الذي توسط ذكره بين ذينك
النفيين لكان احسن ولفظ هكذا نصب على المصدر والمعتمد بدل منه او بيان له اي انقساما الى معتمد
وغير معتمد وقوله والمعتمد عطف على المستتر لوقوع الفصل وقد عطف عليه قوله والاستعارة وقوله
ولم يتعرض في هذا التقسيم للتجريد والترشيح لانهما في الحقيقة من اوصاف الاستعارة واحوالها التي

من اضافتهما بالذات وقد مر الاشكال الوارد عليه في نظائر الجبال وقوله بتحصيل الاقسام ثلثة
متعلق بمحذوف اي وتنقسم كل من الحقيقة والتخييلية الى قطعية واحتمالية انقساما متلبسا
بتحصيل اقسام ثلثة من انقسامهما لا بتحصيل اقسام اربعة كما يتوهم لان الاحتمالية منهما معا قسم واحد
كما عرفت وقوله حقيقة بالقطع مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف والظرف الواقع في الحد اعني قوله
على ما هو عليه خبر لان الحكم اي كائن على الوجه الذي هو اي الحكم عليه اي على ذلك الوجه وقد عطف على
هذا الخبر قوله واقع موقعه وقوله فاضرب بها شئت كانه اشارة الى ان ما قدم للحقيقة غير جامع
لخروج مثل قول الدهري انبت الربيع البقل وقول الجاهل شفى الطبيب المريض منه لان الحكم
هنا ليس على ما هو عليه في العقل وقد يجاب عنه بان قوله وواقع موقعه عطف تفسير لما قبله
يدل عليه فقدان العاطف في بعض النسخ ولا شك ان الحكم في هذين القولين واقع موقعه
في زعم القائل وانت خبير بان الاولى مع ان يترك السابق ويكتفي بالمتقدم ويقيد بقولنا عند
المتكلم ولعلها يقال من انه اشارة ايضا الى ان مثل قول المعتزلي خلق الله الاعمال كلها
بناء على انه سبب بعيد للخلق وقوله اضل الله الكافر بناء على تمكينه للشيطان من الاضلال داخل في
حد الحقيقة فلا يكون مانعا وخارج عن حد المجاز لان الحكم المفاد ليس بمتجاوز عن موضوعه
الى محله في العقل فلا يكون جامعا فيتجه عليه ان هذا لا يطابق مذهبه فالاولى ان يقال ان
القائل بالقدر اذا قال خلق العبد اعماله بناء على انه محل كان مجازا خارجا عن حد داخلا في
حد الحقيقة على زعم المص قال

الاصل الثالث في علم البيان

في الكناية

الكناية هي ترك التصريح فسر الكناية بالمعنى المصدري ويعلم منه الكناية
بالمعنى المقابل للمجاز كما فسر الاستعارة ايضا بمعناها المصدري ويعلم منه الاستعارة التي هي
قسم من المجاز وأورد في تفسيرها ترك التصريح اشارة الى تقابلهما والى ان الاصل في الكلام هو
التصريح وان في الكناية معنى خفاء وقد مر ان المراد بلازم الشيء ما يتبعه ويردفه ويلزمه اي
ان يكون متعلقا به مصحح للانتقال منه الى متبوعه سواء كان لزومها عقليا او عاديا او اعتقاديا
او ادعائيا والمتبادر من قوله الى ذكر ما يلزمه لينتقل منه من المذكور الى المتروك ان اللازم مراد في
الكناية لكنه ليس مقصودا في نفسه بل قصد به ان ينتقل منه الى الملزوم الذي ترك التصريح بذكره
وهذا مناسب لما سيأتي فيما بعد من ان الكناية يراد بها معناها ومعنى معناها معا ومن ان الكناية
من قبيل الحقيقة ويحتمل ان يريد ان لفظ اللازم المذكور مستعمل في معنى الملزوم المتروك ذكره صريحا

مع جواز ارادة معنى اللازم ايضا وهذا موافق لما سبق من ان اللفظ انما يكون مستعملا فيما هو الغرض الاصلي منه ولما سنذكره عن قريب من ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة وقد سلف منا كلام متعلق بهذا المقام فتذكر واما المثال الثاني قوله ليستفاد منها من طول النجاد ومن اللفظ المذكور طول القامة واما نظيره في العرب بالذكر لانه وقع في كلامهم فلانه نؤوم الضحى كناية عما ذكر من كونها مخدومة غير محتاجة الى السعي قال فاطم نؤوم الضحى لم تنتطق عن تفضل اي لم تشد نطاقها للخدمة بل هي مخدومة وربما جعل نؤوم الضحى في كلام غيرهم كناية عن الغفلة والكسالة قوله من اخفاء وجه التصريح اي اخفاء طريق التصريح ولو قال بدله من اخفاء وجه الدلالة لكان اظهر قوله ودلالة كني عطف على قوله لما فيه وذكر اشارة الى اخفاء وجه التصريح وقوله كيف لم تركب اشارة الى الوجوه الاربعة الواقعة من التراكيب الستة المتصورة من تاليف الحروف الثلثة اذ قد اهمل منها اثنان تقديم اليا باتباع الكاف او النون والكنية علم صدر باب او ام او ابن او بنت والكثر اطلاقها على مسمياتها لم توضع لها ابتداء ومنها نوع خفاء وقيل لها الاسم العلمي اعني الذي وضع على صاحبه ابتداء بلا خفاء فاذا ذكرته كان تصريحا بذكره فلذلك قال من اخفاء وجه التصريح باسمائهم الاعلام واما اللقب فهو علم يقصد به حال اطلاقه مدح او ذم وقد اشرنا في مباحث التعريف بالعلمية الى هذه الاقسام الثلثة قوله ومنها اي ومن قبيل الكناية في العقود الجوائح جمع جائحة وهي الداهية المستاصلة تقول جاحه واجتاحه اذا استاصله والجائحة النازلة من الم بالمكان نزل به ولتضمنه معنى الاستيلاء قال على بنيه لا بني الزمان والمستبطنة على صيغة المفعول من استبطنت الشيء وقطم المراة على وزن عمر فرجها وقيل هي مستعار لهذا المعنى واصله الخشبة المثقوبة التي يجعل فيها الحابك اللحمة حين نسجها وتقال لها بالفارسية تكوك قوله واحترازهم ان يصرحوا بلفظ الكناية فقد احترز هو ايضا عن التصريح بلفظه حيث عبر عنه بمقلوب الكين قلب قوله ان يعني ان مطلق الكناية وان تضمن معنى الخفاء في الجملة كما ذكرنا لكن ليس جميع افرادها في ذلك على سواء بل ربما اتصف بعضها بالقياس الى بعض بالوضوح كما سينكشف لك ذلك في آخر مباحث الكناية حيث بين وجه التسمية هذه الاقسام باسمائها وان وجب كون الكل من مراتب الوضوح بالنسبة الى الخفاء المطلق على ما يقتضيه وكانه اختار لفظ التفاوت اشعارا بهذا التفاوت وان ضمنه معنى الانقسام حيث عداه بالى قوله احدهما ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة اي لا تنافي ارادة المعنى الحقيقي بلفظها اي بلفظ الكناية وهذا الفرق اعني جواز ارادة المعنى الحقيقي في الكناية دون المجاز هو المعتمد في الفرق بينهما

الا ان بعضهم الكتفى بجواز ارادته في الجملة وان امتنعت ارادته في المحل الذي استعملت فيه وعلى هذا يكون قوله ولا ينظر اليهم يوم القيامة كناية عن اهانتهم وترك الانعام عليهم وان لم يمكن النظر منه سبحانه وتعالى وفي الكشاف ان هذا الكلام في حق من يجوز عليه النظر كناية وفي حق من لا يجوز عليه ذلك مجاز على سبيل الكناية فاعتبر في الكناية جواز ارادة المعنى الحقيقي في محل الاستعمال فاذا لم يجز يسمى مجازا متفرعا عن الكناية لان اللفظ قد استعمل في المكنى عنه كثيرا حتى قطع النظر عن المعنى الحقيقي فاستعمل في محل يمتنع ارادته فيه فصار مجازا لوجود القرينة المانعة عن ارادة المعنى الاصلي كما في المجاز المرسل في نحو رعينا الغيث والمجاز المستعار في نحو رايت في الحمام اسدا قوله والمجاز اي وكيف لا ينافي المجاز ارادة المعنى الحقيقي والحال ان المجاز ملزوم لقرينة معاندة للارادة اي منافية لها وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء اي مناف له قوله والثاني ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم اراد باللازم التابع والرديف كما مر ثم ان الانتقال من اللازم الى الملزوم محتاج الى جعله مساويا للملزوم او اخص منه كما سبقت الاشارة اليه وستعرفه في ترجيح الكناية على التصريح لكنه مع ذلك لا يخرج عن كونه تابعا ورديفا وقد عرفت ان كون الانتقال في المجاز من الملزوم الى اللازم محتاج الى التكلف الذي ارتكبه في صدر الفصل قوله لا يخرج عن اقسام ثلثة وذلك لان ما يقصد اليه في الكلام اما منسوب اليه باثبات النسبة كما نشرا او منسوب وامانسبة فالاول يسمى موصوفا والثاني صفة والثالث تخصيص الصفة بالموصوف اي اثباتها له ونفيها عنه فلا تطلب بالكناية الا احد هذه الثلثة وذلك بان يذكر لازمه الذي يردفه لينتقل منه اليه ولفظ الطلب في قوله المطلوب بها نفس الموصوف وطلب نفس الصفة متجوز لان المطلوب بالكناية نفس الموصوف ونفس الصفة لا طلبهما ولهذا تركه في تفصيل هذين القسمين وقال في الثالث منهما ان يخصص الصفة بالموصوف امر يتعلق بهما معا فكل منهما مطلوب هناك في الجملة لكن ليس المطلوب فيه نفسه والمراد بالوصف هو المعنوي لا النعت النحوي قال

القسم الاول في الكناية المطلوب بها نفس الموصوف

لا يخفى عليك ان اقسام المطلوب بالكناية اي اقسام ثلثة فيه قوة اقسام الكناية الى اقسام ثلثة نطلب بها تلك الاقسام وان المراد بقوله القسم الاول والثاني والثالث اقسام الكناية وقد عرفت الوجه في ايراد كلمة في غير مستحسن وقوله عارض مرفوع على انه صفة لاختصاص وانما وصفه بالعروض لان الصفة من حيث هي صفة لا تقبل بحسب اصلها على موصوف معين بل على موصوف ما واراد بالاختصاص ما يعم الحقيقي كما في الواجب والقديم وغير الحقيقي كما اشتهر زيد بالمضيافية مثلا او صار

كاملا فيها بحيث لا يعتد معتبا فيه عبرة وأما حكم بأن الخاصة المفردة تكون كناية قريبة لا

سهولة المأخذ غير محتاجة في جعلها كناية عن موصوفها إلى ضرب واعمال بخلاف الخاصة المركبة

المحتاجة في ذلك إلى أن يتكلف اختصاصها بما ذكر من الضم والتلفيق فلذلك كانت بعيدة

وقوله آخر مفعول تضم أي بأن تضم إلى لازم لازما آخر وآخر **قوله** عن دخول كل اي علامة عن دخول

كل ما عدا مقصود كل فيه أي في ذلك المجموع ولا شك أن كل واحد من الحي ومستوي القامة وعريض

الأظفار مشترك بين الإنسان وغيره والمجموع مختص به ولم يعتبر في هذا القسم وجود الواسطة وعدمها

بين الموصوف والصفة كما في القسم والناطق بالقياس إلى الإنسان بل اعتبر في القسم الثاني

الواسطة وعدمها بين الكناية والمطلوب بها لظهور تفاوتها فيه وجعلها منشأ القرب والبعد فصدر

الكلام بكلمة إن حيث قال إن الكناية في هذا القسم أيضا تقرب تارة وتبعد أخرى بناء على أنه

مظنة لتردد السامع في قبوله الانقسام إلى القريبة والبعيدة كالقسم الأول **قوله** فالقريبة

أي ان تنتقل اللام بحسب المعنى أن يقرأ بالياء على صيغة المبني للمفعول لأن المقصود انتقال

السامع من الكناية الواقعة في كلامك إلى مطلوبك لا انتقالك وقد قيد في نسخة مصححة بتاء الخطاب

قوله من أقرب لوازمه أراد بالأقرب ما ليس بينه وبين ملزومه واسطة أصلا ووصفه بالأقربية

بناء على أنه ما من شيء إلا وله لوازم كثيرة متفاوتة في القرب والبعد بعضها بلا واسطة وبعضها بواسطة

واحدة وبعضها بأكثر على درجات مختلفة يقال رجل مضياف أي كثير الضيافة حسن القيام بأمرها ولزومه

بلا واسطة كثرة الأضياف كما يلزم طول النجاد طول القامة كذلك **قوله** وهو أي ذلك الفرق هو أن

قولنا طويل نجاده كناية ساذجة أي خالصة ليس فيها شائبة تصريح لأن الطويل مسند إلى النجاد

ظاهرا وحقيقة فليس فيه ضمير قطعا وقولنا طويل النجاد كناية مشتملة على تصريح ما وذلك لأن الصفة

لما أضيفت إلى ما بعدها ولا بد لها من فاعل وجب أن يكون مستترا الضمير يعود إلى فلان وهذا نوع

تصريح بنسبة الطول إليه الا ترى انك إذا قلت هند حسن وجهها لم تؤنث الصفة لإسنادها إلى

الفاعل الظاهر المذكور وإذا قلت هند حسنة الوجه أنثت لإسنادها إلى ضمير هند وكذا

الحال في تثنية الصفة وجمعها في قولك طويلا النجاد وهم طوال النجاد وتركهما في قولك هما

طويل نجادهما وهم طويل نجادهم **قوله** وباستحضار ما تقدم أي عطف على بالبحث ووجه الاستعانة

في ذكر ما قبله من السذاجة والاشتمال على تصريح بما تقدم له في الآية أن يقال كما أن قوله من الفجر

أخرج الخيط الأبيض والخيط الأسود من باب الاستعارة إلى باب التشبيه كذلك اعتبار الضمير حال الإضافة

الإضافة أخرج الكناية المذكورة عن كونها ساذجة إلى كونها مشوبة بشيء من التصريح فإن قلت إذا كان

في الطويل ضمير يعود إلى زيد مثلا كان ذلك تصريحا بطوله لا كناية عنه والقياس على الآية يقتضي ذلك

أيضا **قلت** إن اعتبار الضمير فيه مراعاة لحكم لفظي هو احتياج الصفة إلى مرفوع لها وهي في المعنى

مسندة إلى ما أضيفت إليه ومن ثم قيل المسند إلى الضمير هو طول النجاد لا الطول مطلقا فلا تصريح حقيقة بل

هناك شائبة منه وأما البيان في الآية أعني قوله من الفجر فقد أفضى إلى ذكر الطرفين على وجه ينبئ عن

الحمل والتشبيه فلذلك أخرجها عن الاستعارة بالكلية **قوله** تارة يكون واضحا وذلك بأن ينتقل

الذهن من اللازم بلا واسطة إلى المطلوب انتقالا بلا تأمل كما في مثال طول النجاد وكثرة الأضياف وتارة

خفيا وذلك بأن يحتاج في الانتقال إلى نوع تأمل فلا يتيسر لكل أحد بل لمن له حدة نظر كما في الكناية بعريض

القفا عن البلاهة وكما في الكناية بعرض الوسادة عن عرض القفا إذ لا واسطة في شيء منهما بين الكنايتين

من قلة الوضوح وأما إذا كني بعرض الوسادة عن البلاهة فإنها تكون كناية بعيدة بواسطة واحدة

فلا تكون مما نحن فيه وإنما جعل الكناية عن الكناية إذا كانت الثانية مشتهرة جدا ملحقة بالصريح

كعريض القفا فإنه باشتهاره كناية عن البلاهة تنزل منزلة البلاهة وكذلك كثرة الأضياف منزلة

منزلة البلاهة في عدم الخفاء عن كثرة الضيفان بكثرة الرماد عن كثرة إحراق الحطب تحت القدر

قوله بوساطة لوازم متسلسلة اعتبر في البعيدة توسط لوازم متعددة متسلسلة مع تحقق البعد

بواسطة واحدة أيضا نظرا إلى كثرة الأول في الاستعمال كالأمثلة التي أوردها وقلة الثاني كالمثال

الذي أشرنا إليه فلا يلزم أن يكون هناك متوسطة بين القريبة والبعيدة **قوله** ثم من كثرة

الضيفان إلى أنه مضياف أورد كلمة ثم في الانتقال من الوسيلة إلى المقصود لعلمه بتشديد ما أوردها

في الانتقال من بعض الوسائل إلى بعض **قوله** متوصلا بذلك أي بقولك جبان الكلب أو مهزول

الفصيل فإن كل واحد منهما كناية عمن كون من أوقف عليه مضيافا **قوله** وما يك في من عيب كلمة ما

شرطية في محل الرفع على الابتداء وخبرها الجملة الشرطية مع جزائها إلا أن العائد إليها في الشرط وجلع

والمرصد موضع الترقب أي من دار شخص فكل الشخص بمكان الترقب أن يغشاه الكلب إن يطوف

دون الدار والهرير صوت الكلب دون نباحه من قلة صبره على الأذى من برد أو غيره وقيل هو

صوته للعض ونباحه صوته للإعلام ولفظة له مذكورة بعد لفظ الهرير وبعد قوله فيما أيضا

وقد كتب في بعض النسخ على الثانية علامة الضحح دفعا لتوهم الزيادة سهوا وقوله مشعر بأستزادة

خبر فإن جبن الكلب وضمير بأنه راجع إلى من هو غير صد وكذا ضمير وكونها وكون من هو بصدد

كذلك اي موصوفا بكون ساحته مقصد أداني واقاصي شعر بكل شمري بحيث العرى فقوله صاحب
الساحة مظهر في موضع المضمر والمتليات على صيغة الفاعل النوق التي يتلوها اولادها اي يتبعها من
أتلت الناقة فصارت ذات تلو اي تبع والصرف له الطبائع علة غائية للنحر فيكون داعيا اليه
كالتاديب للضرب وقوله مهزال الفصيل جواب لقوله واذا ادعى قول ومن هذا النوع اي ومن
البعيد وقوله فيا بك من قبيل الالتفات استعمل اي بحيث العصوان لدخول الخ لا حاجب يطرد الناس عنه مانع
اي ذات اهل ويقال ايضا دار آهلة اي بها اهلها وعمرت الخراب اعمره عمارة فهو عامر اي معمور كذا في
معنى مدفوق قول والقصال الايدي بلذي القريب ضمن الاتصال معنى التوالي والاتفال بالقريب وقوله
ذلك الانس اشارة الى الانس الذي هو فوق انس القمر بالاسنة الزاهر وهو مصدر آنسنا ولفظة ذلك بعد
أنس صفة له والسدة باب الدار على تسمى مباغيهم اي تبين مطالبهم وهنا كل اشارة الى سدة عبد العزيز
على ما اراد اي على ما اراده من وفور احسان عبد العزيز الى آخره وضمير تراه للكلب وكذا المستتر في تلقه والبارز
للضيف ومع عواهم جملة حالية والوجه في زيادة اللطف التي تكلمها ايا من اجل حبه ايمع انه ليس من شأنه الكلام فيه
غرابة مستملحة ودلالة على ان أنسه بالضيف كان اكثر مما ذكره نصيب قول ومنه اي ومن
هذا النوع البعيد قول ابن هرمة لا أمتع يقال امتعه الله بكذا اذا جعله متمتعا به والعوذ جمع عائذ
وهي الحديثة العهد بالنتاج من الابل والخيل والظباء والفصال جمع فصيل وهو ولد الناقة اذا فصل عن
الام وقريبة الاجل كناية عن سرعة النحر فتمتع بالنصب على جواب النفي والمستتر فيه للعوذ والباء في
بها صلة الاستمتاع والضمير للفصال او ما تستمتع عطف على اياها اي وما تستمتع العوذ من حركات الفصال الذي
قول ويحتمل ان الظاهر كون الباء في بالفصال صلة لا امتع فيكون عبارة عن نحر الفصال كما مر
ويحتمل الكلام ان يجعل الباء للسببية على معنى لا ابقي العوذ بسبب فصالها فيكون عبارة عن نحر العوذ كما
قرر قول نظر لها اي للفصال وفي بعض النسخ نظر الفصال من هذه الجهة اي من جهة سلامتها عن
النحر قول ودل بمعنى لا يبقيها هذا على الوجه الاول تتمة لقوله لا يبقي لها فصالها فالضمير في لا يبقيها
يعود للفصال وعلى الوجه الثاني تتمة لقوله لا ابقي العوذ فالضمير للعوذ **قال القسم الثالث الكناية
المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف** لم يرد بتخصيص الصفة بموصوفها تخصيصها في الثبوت
اعني الحصر بل تخصيصها في الاثبات اعني اثبات الصفة للموصوف وتقييدها به سواء كان هناك قصد الى
حصر او لم يكن وقد سبق نظيره في علم المعاني في اثبات المسند اليه اعني ذكره ويشهد لما ذكرنا انه جعل من
جملة الطريق الى تخصيص الصفة بالموصوف في التصريح نحو قولك سمح ابن الحشرج وحصل السماحة وابن

الحشرج سمح والشبهة في انه لا حصر في شيء من هذه الامثلة قول فيقول بالنصب على انه جواب النفي
والمعنى اراد ان لا يكون تصريح يتسبب الى ان يقولوا لا يجوزان يكون منصوبا معطوفا على لا يصرح لفساد المعنى
وقوله فان الطريق تعليل لاقتضاء التصريح بالتخصيص الخ بان يقال السماحة لابن الحشرج والمروءة له و
الندى له او يقال مثل ذلك مما سيذكره ومعنى حصل السماحة هو معنى سمح فلذلك عده من قبيل الا
التصريح اي قولهم معنى ضرب فعل الضرب وانما جعل الصفة المشبهة وما في حكمها داخلة في معنى الاسناد
لان تضمنها للضمير بواسطة مشابهتها للفعل وفي قوله بتقدير ضمير ابن الحشرج في سمح العائد اليه
اشارة الى ان التصريح المعتبر في هذا المثال لنسبة السماحة الى الضمير لا لنسبة الخبر الى المبتدا
وقوله كما هو متعلق بقوله ان لا يصرح واراد بجميع ما تقدم من الامثلة القسم الثاني من الكناية فان
الوصف في تلك الامثلة مذكورة بطريق الكناية الا ان نسبته الى الموصوف مصرح بها كما اوضحه بقوله اد
ما سبق اي ولم يتعرض لامثلة القسم الاول لان الصفة هناك كالمجد مصرح بها وكذا نسبتها الى موصوفها
الا انه عبر عن الموصوف بطريق الكناية فلا اشتباه فيها اصلا ولم يرد بطويل النجاد خصوصية
هذه العبارة بل اراد به ما ذكره في الكناية عن طول القامة مما يدل على طول النجاد ولذلك الحال في
طويل نجاده وطويل النجاد ففي الاول اضيف النجاد الذي نسبت اليه الطول الى زيد وذلك يجب
المعنى اضافة لطول النجاد اليه وحيث كان طول النجاد عبارة عن طول القامة كان نسبة طول القامة
اليه مصرحا بها وفي الثاني اسند بحسب المعنى طول النجاد الى ضمير زيد كما حققته فيكون تصريحا بنسبة
طول القامة اليه ايضا ولما اسند الانس بحسب المعنى الى الكلب الذي اضيف الى عبد العزيز المكنى
فقط اضيف اليه انس الكلب القائم مقام وفور الاحسان وذلك تصريح بوفور احسانه وقوله اذا صنع
جواب حين اراد ولما لم يقصد هنا معنى الاستفهام جاز ان يكون حين معمولا لصنع اي فانه حين
اراد ان لا يصرح بتخصيص السماحة والمروة والندى صنع صنعا عجيبا وفيه جمع الى بيان لذلك
الصنع العجيب والمتناع في كون الصفات مجموعة في قبة تبعا للموصوف فلذلك كان الكلام محمولا
على الكناية دون المجاز قول ان محلها ذو قبة وفي اكثر النسخ ان محلها محل ذو قبة والمقصود
الاشعار برفعة شان محل تلك الاوصاف متناولا بذلك الى طالبا بكون محلها ذا قبة اختصاص الاوصاف
بابن الحشرج لكونه رفيع الشان ذا قبة ولما لم يتم غرضه بما ذكره جعل القبة مضروبة عليه فانتقل
الذهن ح الى قيام تلك الصفات به قول ومنها اي ومن امثلة القسم الثالث قوله وهو ايضا
لطيف كالمثال الاول والمجد هو الشرف ويقال مما بالآباء والكرم والحسب للرجل في نفسه ولا

في كون الصفة بين الثوبين بتبع الموصوفين كما مر ومنشأ الظن الذي ذكره ان قولهم المجد بين
ثوبيه والكرم بين برديه مشتمل على ضمير الموصوف كاشتمال طويل نجاده عليه وهو فاسد لان الوصف
اعني المجد والكرم مصرح به في قولهم ومكني عنه في طويل نجاده وقد عرفت ايضا ان نسبة طول القامة الى
الموصوف مصرح بها في طويل نجاده كما فصل هنا وليس في قولهم تصريح بنسبة المجد والكرم الى زيد
مثلا اذا لم يسند المجد الى ثوبيه ولا الكرم الى برديه حتى يكون اضافة الثوبين والبردين الى
ضميره تصريحا بنسبتهما اليه كما في طويل نجاده ولو كانت النسبة في قولهم مصرحا بها لخرج قولهم من باب
الكناية بالكلية اذ ليس للثوب مجد يكنى به عن مجد صاحبه كما يكنى بطول النجاد عن طول القامة
فلا كناية في الصفة ولا في النسبة ولو صح ان يقال زيد ماجد برده لكان اسنادا مجازيا لا كناية
قوله وهو الطف وذلك لاشتماله على مزيد مبالغة في مجده باطف وجه قوله ان لابن العميد
مساعي لان اضافة المساعي ومني المكارم اليه يفهم منها ثبوتها له ولما جعلها نظام عقد فيستفاد
من حمل النظام على المساعي مع اضافته الى عقد وكون مناط العقد جيد المجد يعلم من اسند عائد
المجد واهد الجيد فانه يفهم منه ثبوته له بشهادة العقد قوله فنبه بذلك الى بما ذكر من اثبات
المساعي وما يعقبه على عنايته بتزيين المجد ونبه بتزيينه اياه على عنايته بشانه وعلى محبته له
فان الانسان لا يزين شيئا الا اذا اعتنى بشانه واحبه ونبه بذلك على انه ماجد لان غير الماجد
لا يعتني بشان المجد ولا يحبه وقيل لان الرجل بمساعيه انما يزين محلها لا مجدا غيره قوله ولم
ذلك انه لم يقنع في مدحه بالمجد اثبات مجده بالطريق المذكور والظاهر من عبارته ان هناك
كنايتين احدهما عن اثبات المجد له كما قررها والاخرى عن اختصاصه به ومعنى انه جعل حقيقة المجد طالب
جميع افرادها كما يقتضيه المقام الخطابي ادعاء ان يدوم وذلك العقد جيدها فنبه بذلك الى
على طلبها دوام ابقاء ابن العميد ان نظام ذلك العقد مساعيه فلا يتصور دوامه الا بنفعيته
دوام بقائه وقوله حتى احكم متعلق بقوله جعل المجد المعرف اى حتى احكم بما ذكره تخصيص المجد بابن
العميد اى تعيين ثبوته وانتفائه والكره ابلغ تاكيد حيث حصره فيه بعد تخصيصه به قوله حاصل
يعني ان حاصل معنى البيت على ما ذكره وانما قال في المآل لان تزيينه في الظاهر بعقد
مساعيه نظامه الا انه اذا حقق يرجع الى تزيينه ولا شك ان تزيينه من روادف حصوله فصار
كناية عنه كما في قولك تزين الوانه بفلان اذا حصلت له وهذا الحاصل الذي قرره يدل على
ان المقصود الاصلي اثبات المجد له لا حصره فيه قوله اذا ما بيوت بالملامة حلت فيه قلب الاقتضاء

اقتضاه جعل بيتا في المصراع الاول مكونا عليه واصله اذا ما حلت الملامة بيوت وقد يتوهم ان
المذكور في الكتاب من ان البيتونة بمنجاة من اللوم كناية عن صفة العفة واسنادها الى سبيل الكناية
عن تخصيص تلك الصفة بها في الجملة كنايتان على طريقة قولك كثر الرماد في ساحة عمرو كما سيأتي
ويدفعه انه جعل اولا كمال نجاتها عن ان تلام مقصودا اصليا من الكلام على سبيل الكناية لا وسيلة اليه
وانه قال اولا تخصيصا للنجاة عن اللوم بها فظهر ان ليس هناك كناية لا تخصيصها بها وان ما ذكره
اولا من عدم انما اشارة الى معنى كمال النجاة ولذلك عطف عليه براءة ساحتها وكمال نجاتها على طريقة التفسير
فتبصر واستغن في ذلك بقوله فقد انتفى النجاة عن اللوم الاخرى قوله على سبيل الكناية متعلق بابى
بيتين ومقصد جواب حين اراد وقول ابي هانئ عطف على قول الشنفرى قوله فانه اراد ان يجمع الجود
صرح بان في البيت كنايتين في المصراع الاول كناية عن الوصف اعني اجتماع الجود وعدم تفرقه فان هذا
الاجتماع يستلزم ان لا يجوزه جود ولا يخلو منه والا كان متفرقا لا مجتمعا فعبر عن هذا اللازم على وقعه
واسنده الى الجود دلالة على عدم توزعه وفي المصراع الثاني كناية عن تخصيص الجود بالممدوح بجعله
كانسان في محبته من حيث انه يعبر الجود حيث يصير اى يسير حيث يسير وقيل في الاول كناية عن ثقافه
بالجود لانه اذا لم يجزه ولم يحل في مكان دون مكان فانه معه في مكان واحد وفي الثاني كناية عن
لزوم الجود ومعنى الاستدراك دفع توهم المفارقة عنه قوله متوزعا يقوم منه جزء بهذا وجزء
بذاك هذا بيان لمعنى التوزع الذي نفاه ولا شك ان تنكير الوجود في سياق النفي مع المناسب للمقام
لاقتضائه ان لا يجوز عدوه فرد من افراده ولا تحل ايضا دونه وقوله تنبيها تعليل للنفي وبذلك اشار
الى نفي ان يجوز عدوه والمعنى لم يجزه شيء من افراد الجود والا كان فانما يجاوز هناك ما يخالف
سائر الافراد فيلزم التوزع وكذا لم يحل شيء من افراده دونه لمثل ما ذكر فيكون عدم توزعه مستلزما
لكل واحد من عدم الجواز وعدم الحلول فكنى بمجموع العدمين عن عدم توزعه وتفسيره ولك ان تقول
عدم توزعه يستلزم انتفاء المجموع المركب من الجواز والحلول دونه فكنى عنه بنفي هذا المجموع قوله
كناية مفعول اى نفي ان يجوز عدوه للتنبيه المذكور ونفي ان يحل دونه لمثل ذلك التنبيه كناية بذلك الى
بما ذكر من النفيين قوله ثم خصصه اى خصص الجود من بعد ان نفى عنه توزعه وقوله بعد
ان عرفه ظرف ايضا لخصصه وافادة اللام الاستغراق انما هي بمعونة المقام المشتمل على نفي التفرق
بين افراده قوله كناية عن ثبوتها له اى ثبوتها باسرها للممدوح وحده قوله وهذا اى ومن تخصيص
الصفة بجهة مخصوصة بشيء ليكون كناية عن ثبوتها له ومظنة الشيء موقعه ومكانه الذي يظن انه فيه

قوله وليس بذاك اي ليس المظنون بالذي ظن اي مشهورا رابعا اذا الكلام فيه كناية واحدة و
جمع كنايتان في قسمين في المثال المذكور اجتمع اقسامها الثلاثة فيه مثل فلان كثير الرماد في
ساحته العالم اي زيد اذا كان مشتهرا به قوله والثاني تعقيدها اي تعقيد كثرة الرماد بساحة عمرو فانه
كناية عن النسبة الى عمرو قوله واعلم ان الكناية في القسم الثاني والثالث خصهما بالذكر لان الكناية
في القسم الاول المطلق عن الموصوف فوجب ان يكون مذكورا لكناية لا صريحا وقوله فلان يصلي ويزكي
من القسم الثاني لموصوف مذكور لانه كنى فيه بالصلوة والزكوة عن الايمان والمقصود ان فلانا مؤمن
وكذا النبل العنبار كناية عن اليهودية مسبوقة لموصوف مذكور على المراد بالامثلة ما تقدم في القسم الثاني
من قوله فلان طويل نجاده الخ وما تقدم في القسم الثالث من قوله ان السماحة في اخوانه فانما كلها
مسبوقة لموصوفات مذكورة قوله المؤمن هو الذي يصلي ويزكي ولا يؤذي اخاه المسلم المصرح فيه
بكون الايمان لم يكن يصلي وما عطف عليه كناية عن الايمان بل كيف هنا بجعل الايمان في غير المؤذي عن لزومه
الذي هو انتفاء الايمان عن المؤذي مطلقا ومقصده التعريض بمؤذ معين فهذه كناية من القسم الثالث
مسبوقة لموصوف غير مذكور ونظيره هدى للمتقين اذ فسر الغيب بالمعنى المصدري اي الغيبة عن حضرة
النبي صلى الله عليه وسلم اي من جماعة المسلمين اذ قد كنى فيه باختصاص هداية الكتاب بالمتقين الموصوفين
عن لزومه الذي هو انتفاء هدايته عن غيرهم مطلقا ومقصده التعريض بالمنافقين واما اذا فسر الغيب بمعنى
الغائب عن الحواس كالصانع وصفاته واحوال المعاد وغيرها فلا تعريض هنا وان شئت مثالا من القسم
لموصوف غير مذكور قلت الذي لا يؤذي هو الذي يصلي ويزكي قاصدا بجعل الايمان في الذي لا يؤذي
الى نفيه عن المؤذي مطلقا معرضا بمؤذ معين وانت تعلم ان الموصوف اذا لم يكن مذكورا لم يتصور
كون النسبة اليه مصرحا بها فيلزم ح القسم الثاني من الكناية القسم الثالث منها قوله متى
كانت الكناية عرضية اي مسوقة لاجل موصوف غير مذكور على ما عرفت كان اطلاق اسم التعريض عليها
مناسبا لان المقصود منها هو التعريض على ما لم يذكر قوله وان كانت ذات مسافة قريبة تتناول ما
لا واسطة فيه وما فيه واسطة واحدة والرمز الاشارة بالشفة او الحاجب واستشهد بالسبب لان المحاذاة
تقتضي الاخفاء الدال على قرب المسافة والتعبير في ابين للشرف وحسبك ... كما في الحق لا يزال ... كريم
وقوله غير خاف خبره فانه من خفي بالكسر واما المخفي فهو من خفاه اي اخفاه قوله كان اطلاق اسم
الايماء والاشارة عليها مناسبا اما لانه اذا لم يكن فيه زائدة كما في التلويح والرمز تعين الاسم الدال
على مطلق الاشارة واما لان هذا الاسم اذا اطلق تبادر منه القرب والظهور وقيل الاولى ان يكتفى

بخفى الايماء بما فيه شائبة الخفاء فينبغي اسم الاشارة للباين في قوله وكقول البحتري عطف على
كقول ابي تمام مع تخلل الفصل الاجنبي اعني جواب الشرط ولا يخفى ان قوله ظاهر اقوى من قوله غير خاف
والباكر من الغيث على اي بكرة يقال امجل البلد اذا انقطع مطره ويبس ما ... من الكلاء فهو ماجل قال
ابن السكيت ولم يصلوا مجل وتماجا ... ذلك في الشعر وقوله كا ... اقوى في الظهور من قوله ...
اظهر من الجميع وذلك لانه جعل فيه وجود مسلمة فيهم علة لوجود الكريم فيهم فلذلك اكثر خلوهم عنه مع كونه
منهم واما في الاول فقد دل على كرم ابن سعيد بالزيادة المقيدة بحرف الاستقبال وفي الثاني احالة على
رؤية المخاطب وربما يعاند وفي الثالث طلب تشفية اسراف بني حنبل على طريقة الدعاء فجاز ان
يراد طلب جعلهم من الكرام قوله واما قوله انما فضله عما قبله لان تخصيص الوصف فيه على ابلغ وجه واكده
ولانه من الظهور بحيث لا نسبة للجميع اليه والندى هو العطاء والجود صفة راسخة تقتضي افاضة ما ينبغي
لا لعوض فهما مفهومان متغايران فلذلك خولفا خطاب للاثنين يقال تبدلت الشيء بالاخر اي اخذته
بدلا من الاخر والمشهد المحضر والمطلب وعزي صيغة المتكلم على بناء المجهول من عزاه حمله على
العزاء وهو الصبر ومسافة يوم اي مقداره مستعار من المكان وثم تيلوه عطف على اقمنا وقوله في
افادة متعلق من حيث المعنى بالظرف الواقع خبرا بعد الفاء التي وقعت جوابا لاما اعني قوله
على ما نرى قال واعلم ان التعريض تارة تكون الخ لم يرد بقوله واردت المخاطب ومع
المخاطب انسانا اخر وبقوله وان لم ترد الا غير المخاطب انه يجوز لك ان تريد تارة بغير المخاطب في آذيتني
فستعرف المخاطب وغيره معا فتكون كناية وتريد به اخرى غير المخاطب وحده فتكون مجازا وليس
بين المخاطب وغيره لزوم يعتبر في الكناية او المجاز بل المراد ان قولك آذيتني فستعرف كلام يدل
عرفا على تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذي مطلقا فان اريد به تهديد
المخاطب مع تهديد مؤذ آخر كان كناية وان اريد به تهديد غيره فقط كان مجازا مركبا ولم يتعرض
هنا للقرينة في المجاز لشهرة امرها بل تعرض لها في الكناية حيث قال معتمدا على قرائن الاحوال
لان هذه الصورة ظاهرة ظهورا تاما في مجرد الحقيقة الصريحة اعني تهديد المخاطب وحده فقد
ظهر ان التعريض يجامع في الصدق كلا من الكناية والمجاز الصادقين بدونه فبينه وبين كل منهما
عموم من وجه هذا ما فهمه من كلامه وان شئت حقيقة الحال فاستمع لما نذكره قال صاحب الكشاف
فان قلت اي فرق بين الكناية والتعريض قلت الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له
والتعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك ولانظر الى

الكلام الى عرض يدل على الغرض ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما تريد وقال ابن الاثير في المثل السائر
الكناية ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد والمركب
والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي او المجازي بل من جهة التلويح والاشارة
فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له
حقيقة ولا مجازا وانما فهم المعنى من عرض اللفظ اي جانبه هذه عبارتهما فنقول المقصود مما ذكر
في الكشاف هو الفرق بين الكناية والتعريض كما صرح به في السؤال فلا ينتقض ما ذكره في حد الكناية
بالمجاز وقد علم من كلامه في الفرق ان الكناية مستعملة في غير ما وضعت له وان اللفظ في التعريض
مستعمل في معنى دل بذلك المعنى على معنى آخر لم يذكر فلم يكن اللفظ هناك مستعملا في المعنى الآخر
الذي هو المعرض به والا كان المعنى الآخر مذكورا بذلك اللفظ المستعمل فيه بل دل على المعنى الآخر
بذلك المعنى المذكور بمعونة السياق ولذلك قال كانه امالة الكلام الى عرض اي جانب واشار به الى وجه
اشتقاق التعريض ولا شك ان المعنى المستعمل فيه يكون واقعا تلقاء الكلام على طريق الالتفات
لا في جانب منه حتى يمال الكلام اليه وكذا كلام ابن الاثير يدل بصريحه على ان المعنى التعريضي لم يستعمل
اللفظ فيه بل هو مدلول عليه اشارة وسياقا فاذا الصواب ما حققه بعض الفضلاء من ان اللفظ المستعمل
فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابلها المجاز واما الكناية فمستعملة فيما لم يوضع له اصالة في
الموضوع له تبعا والتعريض يجامع في الوجود كلا من هذه الثلثة وذلك بان يقصد بنفس اللفظ معنا
حقيقيا او مجازيا او كنائيا ويدل بسياقه على المعنى المعرض به فلا يوصف اللفظ بالقياس الى المعنى التعريضي
بحقيقة ولا مجاز ولا كناية لفقدان استعمال اللفظ فيه مع كونه معتبرا في حدود هذه الثلثة فلا يكون
اللفظ بالقياس الى معناه الحقيقي او المجازي او المكنى عنه تعريضا بل لا بد ان يكون هناك معنى آخر
فاذا قلت المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده واردت به التعريض فالمعنى الاصلي انحصار
الاسلام فيمن سلموا منه والمعنى المكنى عنه المستلزم للمعنى الاصلي هو انتفاء الاسلام عن الموذي مطلقا
وهو المقصود من اللفظ استعمالا واما المعنى المعرض به المقصود من الكلام سياقا فهو نفي الاسلام عن
الموذي المعين وقس على ذلك حال الحقيقة والمجاز اذا قصد بهما التعريض ثم ان المجاز قد يصير حقيقة عرفية
بكثرة الاستعمال ولا يخرج بذلك عن كونه مجازا بحسب اصله وكذلك الكناية قد تصير بكثرة الاستعمال في
المكنى عنه بمنزلة التصريح كان اللفظ بازائه فلا يلاحظ هناك المعنى الاصلي بل يستعمل حيث لا يتصور
فيه المعنى الاصلي اصلا كالاستواء على العرش وبسط اليد اذا استعملا في شانه تعالى ولا يخرج بذلك عن كونه

كناية في اصله وان سمي مجازا متفرعا على الكناية وكذلك التعريض قد يصير بحيث يكون
الالتفات فيه الى المعنى المعرض به كانه المقصود الاصلي الذي استعمل فيه اللفظ ولا يخرج بذلك عن
كونه تعريضا في اصله كقوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به فانه تعريض بانه كان يجب عليهم ان يومنوا به قبل
كل احد وهذا المعنى المعرض به هو المقصود الاصلي هنا دون المعنى الحقيقي واذا تحققت ما تلوناه
علمت ان قوله التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز لم يرد به ان اللفظ في المعنى
التعريضي قد يكون كناية وقد يكون مجازا كما توهمه وشيد مبانيه ان اللفظ اذا دل على معنى
دلالة صحيحة فلا بد ان يكون حقيقة فيه او مجازا او كناية فان هذا منقوض بمستتبعات
التراكيب المستفادة منها على سبيل التبعية كما مر تقريره وهو منقوض ايضا بالمعنى المعرض به فانه وان كان
مقصودا اصالة الا انه مدلول عليه بالسياق لا باستعمال اللفظ فيه كما عرفته بل اراد ان التعريض قد
يكون على طريقة الكناية في ان يقصد به المعنيان معا وقد يكون على طريقة المجاز بان يقصد
المعنى التعريضي وحده فقولك آذيتني فستعرف اذا اردت به تهديدهما معا كان على طريقة الكناية
الا ان تهديد المخاطب مراد باللفظ استعمالا وتهديد غيره سياقا واذا اردت به تهديد غيره فقط
وهو المعنى المعرض به كان على طريقة المجاز ولا يخرج بذلك عن كونه تعريضا كما حققته وللتنبيه على
هذا المعنى المراد للفظ على سبيل في الموضعين فتنبه قوله فتامل لعله تامل الحال الذي
اوردناه للتعريض وعلى هذا الذي ذكرناه فيه فقس حال سائر الامثلة وفرعها عليه فقد تمكنت على هو
الاصل يعني ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية واخرى على سبيل المجاز قال
واعلم ان ارباب البلاغة واصحاب الصناعة للمعاني مطبقون نبه الاطباق على ما ذكره الارباب
البلاغة المكتسبة اعني علماء البيان ظاهر واما ارباب البلاغة السليقية فهم ايضا مطبقون على
ذلك بحسب المعنى لانهم كانوا يعلمون هذه المعاني مجملة ويعتبرونها في موارد الكلام وان لم
يعلموا هذه الاصطلاحات وتفاصيلها وابلغ من المبالغة لا من البلاغة اي المجاز اكمل في قوة الدلالة
على ما اريد به من الحقيقة على ما اريد بها وقوله ذاكرا حال من ضمير قولك والملزوم الذي هو شاهد
وان لم يكن مرادا بحسب المعنى الا ان لفظه مذكور فاذا قيل رعينا الغيث فكانه قيل هناك
غيث يشابه نبات رعيناه وانما قال باعتبار واحد لانه اذا تعدد الاعتبار كالعادة والعقل مثلا
لم يكن هناك استحالة بل جاز ان يكون ملزوما بحسب احدهما وغير ملزوم بحسب الاخر قوله احدهما ان

في التصريح بالتشبيه اعترافا بكون المشبه اكمل يعني ليس في الاستعارة هذا الاعتراف بل ادعاء
ان المشبه من جنس المشبه به والكامل ان يكون شيئا غيره فلا يتصور تفاوت في وجه الشبه **قوله**
نظرا لما تقدم حكم اولا بان السبب في كون الكناية اوقع من الافصاح هو نظير ما تقدم في المجاز نظرا الى ان
الانتقال في الكناية من اللازم ثم اضرب عنه بقوله بل بعينه نظرا الى ما عقبه من بيان ان الانتقال فيها
ايضا من الملزوم بنوع تصرف وذلك لان اللازم ما لم يعتبر معه ما يصير به مساويا للملزوم المعين ولم
يمنع انتقال اليه لاستحالة الانتقال من العام بما هو عام الى الخاص وقد سبق تحقيق الكلام فيما سلف والواو
في قوله ومع الافصاح للعطف وقوله مدعى لا بينة عطف على قوله مدعى ببينة والظرفان اعني معها ومع الافصاح معمولان
للمعطوف عليه والمعطوف **قوله** في هذين الاصلين اي المجاز والكناية وخصهما بالذكر لانه قد تقرر فيهما
كلام السلف ورتب منها انواع وفصل الانواع بما كان يليق بها وطبق بعضها بالبعض ووفي كل واحد من التفريع
الترتيب والتذييل والتطبيق حقه على الوجه الذي يوجبه محقق صناعة البيان ولم يكن الامثال هذه التفريعات
في اصل التشبيه لان مباحثه كانت مستوفاة مرتبة على ما ينبغي في كلامهم فاشار الى ان ما اورده
في هذين الاصلين محمود عند ذوي البصائر وقصارهم ان لا تتجاوز اخذ كل ما ذكره من اثر شك قلمه
نوع لشماله وفوائده في كلامهم مغمورة السلف اي موضع قدح وطعن فيهم ولا فضلا له عليهم لانهم كانوا
محترزين عن الطعن فعلوا ما يفي به القوة البشرية ومهدوا لنا موائد فوائدهم فلزمنا ان نقررها احسن
تقرير ونرتبها ابلغ ترتيب ونطبقها افضل تطبيق ونضيف اليها ما يزداد حسنها ورونقها فالفضل لهم
ونحن متعددون لهم ومتقيدون بحبالهم **قوله** كما لا تواطر في لغة ان يزل من زل عند الشيء اذا
فاته وانما يستبدع ذلك اي يعد بدعا هو التشبه بمن ترجى عزه اي امضاء على نمط وكلمة تلك صفة لما ذكر
وقوله ثم لم يعدوا الاستبعاد واصول الفن ما يبتني عليه جزئياته وقواعد الاصول ما يبتني هي عليه
والضمير في ابوابها وفصولها وتفاريعها للاصول في وفي امثلتها وبها للتفاريع وحدها او مع
الاصول وفي ملاقطها وملاقطها للامثلة وفي بها للامثلة ايضا او للملاقط ومع ذلك بعث متعلق بقوله
في اخترعه وما عطف عليه وضمير تعيينها للشعب او لهذا النوع باعتبار ما وقع حالا منه اعني اي بنى
قوله نقلوا خبر كما نواضع تعبير عن لفظ قد واذا كان ظرف لقوله ونبئ لي اذ ذاك الاختراع
حاصل **قوله** واما بعد فان خلاصة الاصلين هذا ضبط اجمالي لما فصل من مباحث الاصلين
ومثل ذلك يسمى فذلكة عند الحساب وعلم لم يتعرض هنا ايضا لخلاصة التشبيه لكونها منقحة مضبوطة

مضبوطة وقوله لا يعيد التشبيه الا بالوضع اشارة الى رد الدلالة الذاتية **قوله** فالاول هو الحقيقة
في المفرد اراد به ما يقابل الحقيقة في الجملة اعني الاسناد وكذا الحال في قوله والثاني هو المجاز
في المفرد **قوله** ولا بد للثالث الذي هو الكناية من دلالة حال العلم بان معنى معناها مراد
ايضا ولولاها لم يعلم الا قصد معناها وحده فاذا قلت مثلا فلان كثير الرماد في معرض المدح كناية
عن كونه مضيافا يخالف ما اذا قلته في مقام الحقيقة في قوله انشد كان في كونهما حقيقتين تناول
الحقيقة التي اريد بها معناها وحده اعني الحقيقة الصريحة وما اريد به معناها ومعنى معناها معا
الكناية فانها داخلة في الحقيقة المفسرة بما يراد بها معناها الاصلي بلا تقييد بعدم ارادة غيره
كما اشير اليه في حد الحقيقة وقد صرح هنا بان المعنى الاصلي مراد في الكناية قطعا وقد مر في كلام
والمجاز المرسل عن الخالي عن المبالغة في التشبيه فيكون غير المقيد داخلا فيه كما سيصرح به واثبات
هو مختص بالمشبه به المشبه في مثل قولك نطقت الحال اذا حمل على المكنية ونسبة اليه في مثل قولك
مخالب المنية **قوله** دون رابعا اشارة الى ما اختاره من رد المجاز العقلي الى الاستعارة بالكناية
فليس عنده مجاز عقلي بل المجاز كله عنده لغوي وقوله على وفق عقلك وعلمك اشارة الى ان المعتبر
موافقة ما عند المتكلم وفي لغة كما قرر وفي عبارته اشعار بان الاسناد هو المتصف بالحقيقة والمجاز
العقليين اصالة وقوله بافادة متلازم على صيغة اسم المفعول هو الرواية ومعناه اللازم وفي بعض
النسخ على صيغة اسم الفاعل ومعناه الملزوم وكلاهما صحيح بحسب المعنى فان مبنى الكناية على الانتقال
من اللازم الى الملزوم وفاقا لها الانتقال من الملزوم الى اللازم **قوله** والاولى اي الحقيقة في
الجملة المعروفة بافادة لازم داخله في الكناية لانها تكون كناية عن النسبة فاذا قلت نجى جميلها
من اللوم قاصدا به افادة نجاته عنه كان كناية عن النسبة واذا قلت نجت عن اللوم كان
تصريحا بها فالحقيقة في الجملة على قياس الحقيقة في المفرد تنقسم الى التصريح والكناية **قوله** واذ
قد عرفنا قد يتوهم انه بالتشديد من التعريف والصواب انه بالتخفيف من المعرفة كما يشهد له قوله
وحصل لنا العلم بتفاوت التشبيه وقوله وقضينا الوطر عن كمال الاطلاع بتشديد الطاء مقصوده
بهذا الكلام التنبيه على ضبط يتوصل به الى شروعه في تعريف البلاغة كانه قال لما فرغنا عن معرفة مقاصد
علم البيان بعد فراغنا عن معرفة خواص التراكيب في علم المعاني حان لنا ان نبين ونوضح
البلاغة التي يتوصل بهذين العلمين الى ضبطها وبين المقصودة منها **قوله** وعرفنا منهما اي من
الحقيقة في المفرد والحقيقة في الجملة التصريح والكناية **قوله** ومن الاصلية والتبعية على انه

الا ان نظرنا الكلام في عبارات الكتاب
يختص بالمشدد كما وقع في بعض النسخ

لما ذكرنا وذكر ان المناسب تعريف البلاغة
على الوجه الذي ذكره وما فاله يصح به
المعنى الظهور كونه مرادا

الاصحاب دون رأيا اشارة الى ما اختاره من رد التبعية الى المكنية وقوله الا الضعف والقوة
اشارة الى مراتب التشبيه المذكورة في مباحثه وانما تعرض للتشبيه في هذا الضبط لكونه
مذكورا في حد البلاغة وبهذا يعلم انه من مقاصد علم البيان حقيقة لا الاستعارة والتشبيه المرسل ما ليس
تمثيلا والتمثيل الساذج ما ليس على سبيل الاستعارة **قال** فنقول البلاغة هي بلوغ
المتكلم هذا تعريف البلاغة المتكلم لا البلاغة الكلام اي هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني بتراكيبه
حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب المذكورة في علم المعاني حقها وبايراد انواع التشبيه
والمجاز والكناية المعلومة في علم البيان على وجهها فالمراد بالتراكيب التي اضاف اليها الخواص هنا
ما فسره في صدر المقدمة بالتراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة بعد اضافة الخواص اليها وليس مؤله
هناك ومن ثم تراكيب البلغاء داخلا في تعريفها بل هو حكم على تلك التراكيب بانه يصدق عليها تراكيب البلغاء
بمعنى انهما متساويان صدقا لا انهما متحدان مفهوما فلا يلزم ح ان يكون مفهوم البلغاء ماخوذا في
تعريف البلاغة حتى يرد عليه انه تعريف دوري ضرورة ان مفهوم البلغاء يتوقف معرفته على معرفة البلاغة
فيحتاج الى ان يجاب عنه بان معرفة البلغاء تتوقف على معرفة البلاغة بوجه ما لا على معرفتها بهذا الوجه
وقد يجاب ايضا بان المراد بالتراكيب هنا تراكيب المتكلم وليس بشيء اذ لم يعرف لها خواص حتى تضاف
اليها الا نعال كيف يتصور توفية المتكلم خواص تراكيب غيره حقها الا ان نقول انه لا يريد بها انه
يوفيها حقها بحسب اشخاصها بل بحسب انواعها على معنى انه يورد تراكيبه مشتملة على امثال تلك الخواص
الموجودة في تراكيب غيره اشتمالا على ما يليق بها هناك وكذا الحال في ايراد تلك الانواع على وجهها في التراكيب
المتكلم مفهومة من قوله تأدية المعاني كما اشرنا اليه لا من قوله خواص التراكيب **قال** ولها
اعني البلاغة يريد بها بلاغة الكلام المفهومة من حد بلاغة المتكلم اعني كون الكلام بحيث توفى فيه
خواص التراكيب حقها واورد فيه انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها وعدم تراخي نادى طرفيها
عبارة عن غاية البعد بينهما وما ذكر من التباين بين الطرفين والتفاوت في البلاغة على
مراتب بينهما تتفاوت الحصر انما هو بحسب التفاوت في معرفة مقتضيات الاحوال ومقتضياتها والاقتدار على
رعايتها كما هو حقها وبحسب التفاوت في معرفة انواع التشبيهات والمجازات والكنايات والقدرة
على ايرادها على وجهها وقد اشير فيما سبق الى ان مجرد الاحاطة بقواعد هذين العلمين لا يفيد ذلك
بل لا بد معها من فضل الهي وحد بليغ ومع ذلك فهناك ايضا مراتب من الرعاية والايراد المذكورين
لا يفي بها علم البشر اصلا ولا تدخل تحت قدرته قطعا وهي المسماة بحد الاعجاز اي المرتبة التي تعجز

بعجز البشر عن الاتيان بمثلها وهذه المرتبة تشتمل على شيئين الاول الطرف الاعلى من البلاغة
اعني ما ينتهي اليه البلاغة ولا يتصور تجاوزها اياه والثاني ما يقرب من الطرف الاعلى اعني
المراتب العلية التي تتقاصر القوى البشرية عنها ايضا الا ترى ان آيات الكلام المجيد باسرها
في مرتبة الاعجاز مع كونها متفاوتة في طبقات البلاغة ولقد احسن من **قال**
در بیان ودر فصاحت کی بود یکسان سخن ٭ گرچه گوینده بود چون جاحظ و چون اصمعی
در کلام ایزد بیچون که وحی منزل است ٭ کی بود تبت یدا چون قیل یا ارض ابلعی
واما الطرف الادنى من بلاغة الكلام اعني قدرا من البلاغة اذا انتقص منه شيء التحق ذلك
الكلام باصوات الحيوانات كما ذكره في صدر الكتاب فهو مع ما يقرب منه من المراتب النازلة داخلة
تحت قدرة البشر فقد ظهر بما تقرر انه لم يرد بتوفية الخواص حقها وبايراد تلك الانواع
على وجهها توفية الحقوق باسرها وايراد الوجوه بتمامها بل ما يصدق عليه في الجملة انه توفية
الحق وايراد الوجه **قال** يدرك ولا يمكن وصفه يريد به ان الاعجاز مع كونه مدركا لنا
لا يمكننا ان نصفه ونعبر عنه بما يدركه به غيرنا سواء كان تعبيرا تحديديا او تنبيهيا وذلك
لغاية لطفه ودقته وشبهه في قصور الوصف عنه بامرين احدهما وجداني اعني استقامة
الوزن في الشعر فانا ندركها وجدانا بلا شبهة ويقصر عبارتنا عن كشف حقيقتها والثاني
حسي اعني الملاحة فانا نحس بها ونعجز عن وصفها لغيرنا **قال** ومدرك الاعجاز عندي هو
الذوق ليس الا اي انما يدرك به الاعجاز هو القوة الذوقية التي تدرك بها دقائق الكلام ووجوه
محاسنه اللطيفة لا التحديد ولا التعبير على وجه التنبيه ولا امر آخر يستقل بادراك الاعجاز
ثم الذوق ان كان فطريا سليقيا فذاك والا احتيج في اكتسابه الى طول خدمة هذين العلمين و
اذا تأيد الفطرة بقواعد الكتاب فهو الغاية في ادراك الاعجاز **قال** ثم للبلاغة يعني
ان الاعجاز نفسه وان لم يمكن وصفه وكشفه بحيث يدرك به لكن الامور المؤدية الى كون
الكلام معجزا اعني وجوها من البلاغة قد يحتجب عنك باثباتها ربما تيسر كشفها واماطة اللثام عنها
لتصير مجلوة عليك فتتقوى بذلك في وقفك على مشاهدة الاعجاز وقد اشار بما ذكره الى ما اختاره
في آخر التكملة من ان وجه الاعجاز هو امر من جنس البلاغة والفصاحة كما يجده ارباب الذوق
لا ما ذهب اليه بعضهم من الصرفة اي صرف الله سبحانه دواعي العرب عن معارضته مع قدرتهم عليها

او من وروده على اسلوب مباين للاساليب كلامهم في خطبهم واشعارهم لا سيما في مطالع السور
ومقاطع الآي مثل يؤمنون يعلمون يفقهون او من سلامته مع طوله جدا عن التناقض او من
اشتماله على الغيوب فهذه اقوال خمسة في وجه الاعجاز للاسلاف والصواب منها ما اختاره
كما قرر هنالك **قوله** واما الفصاحة لما بين البلاغة واشار الى طرفيها والمراتب التي بينهما
كان مظنة لتردد السامعين في امر الفصاحة انها ماذا فناسب ذلك ان يتصدر بكلمة اهتمام
انه قسم ما يطلق عليه الفصاحة بالاشتراك الى قسمين وفسر كلا منهما على حدة وجعل خلوص اللفظ
عن التعقيد راجعا الى المعنى لانه بالنظر الى افادته اياه وفي قوله خلوص الكلام اشارة الى
ماخذ الاشتقاق والمناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي يقال فصح اللبن اذا اخذت
رغوته وذهب لباؤه وفصح الاعجمي اذا خلصت عبارته عن اللكنة واللحن وقيد الكلمة
في تعريف الفصاحة الراجعة الى اللفظ بكونها عربية لان الكلام في فصاحة الفاظ وذكر
لكونها عربية اصلية علامة تعرف بها واراد بكون الكلمة ادور على السنتهم واكثر في استعمالهم
كثرة دورانها واستعمالها الا ان يكون هنالك كلمة اخرى بمعناها هي اقل منها دورانا واستعمالا
فانه غير واجب وكذا اراد بقوله اجرى ان تكون الكلمة جارية جريانا تاما على قوانين اللغة
سالمة عن مخالفة القياس اللغوي كفك الادغام في الاجلل مثلا والمولد من لا يكون عربيا محضا
وما احدثه المولدون كالترمذة والكوب للآجر الذي هو معرب وما اخطات فيه العامة
كثيرة مشهورة وسلامة الكلمة عن تنافر الحروف ان لا يثقل على اللسان التلفظ بها مثاليها
ثقلا متناهيا او غير متناه كما مر والمرجع في هذا الى الذوق السليم لا الى قرب مخارج الحروف
او بعدها ولا الى ترتيبها في الصعود والنزول والسلامة عن تنافر الكلمات معتبرة في فصاحة
الكلام ومرجعه الذوق ايضا وهو كالاول ينقسم الى ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر
حرب قبر والى ما هو غير متناه فيه كقوله كريم متى امدحه امدحه والورى معي فان هذا التكرار مع الجمع بين
الحاء والهاء موجب للتنافر بخلاف قوله نعم فسبحه **قوله** ان يعثر صاحبه فكرك اي يجعل
فكرك عاثرا من العبارة في منصرفها اي موضع تصرف فكرك وتشتيك طريقك الى المعنى بجعله تحوشك
وبوعر مذهبك اي يجعل موضع ذهابك نحو المعنى وعرا اي صعبا شديد المسالك حتى يقسم
اي صاحب الكلام فكرك وبوزعه وتشعب ظنك الى ما هو مراده بحيث يتحير في التوصل الى المعنى

المعنى الذي اراده **قوله** وما مثله يمدح ابرهيم بن هشام بن المغيرة المخزومي خال عبد الملك
بن مروان ومحصل معناه ليس مثل الممدوح في الفضل والكمال الا ابن اخته هشام الخليفة فمثله ام
والناس خبره وحي بدل من مثله وقد فصل بينهما باجنبي والا مملكا استثناء من حي قدم عليه
فوجب نصبه وابو امه اي الملك مبتدأ وابوه اي ابو الممدوح خبره وقد فصل بينهما بحي كما فصل بالخبر
بين حي وصفته اعني يقاربه فاجتماع هذه الامور المخالفة للاصول مع جوازها اتفاقا صار الكلام معقدا
بحيث لا يفهم معناه من لا يعلم قصته **قوله** او كقول الشيخ تمام هو في ما زياد وابنه بابك فرجا
في زمن المعتصم بالله فصلب بابك بعد صلب ابنه فقال لقد شفا الاحشاء من برجاتها ان صار
بابك جار ما زيار ثانيا اي هو يعني بابك ثاني المصلوب الاول في كبد السماء اي في جوها ولم
يكن ذلك الثاني كاثنين اي كثاني اثنين فحذف المضاف وجعل ثاني بدلا من ذلك المحذوف فلا
يكون من تقديم المضاف اليه على المضاف الا انه صار الكلام معقدا والمراد بثاني اثنين ثاني الغار
النبي صلى الله عليه وسلم وابو بكر رضي الله عنه وانما نفى المماثلة فقصد الى اثبات التضادة لانهما كانا على
نصرة احكام الدين وهذين قد اجتمعا على افساد امر المسلمين والمعاطف جمع معطف وهو موضع
العطف اي الميل عن سواء الطريق ومنه منعطف الوادي والمنار العلم ينصب علامة للطريق يقال
تبينت الشيء اي علمته بينا والوجهة بكسر الواو وضمها الجهة التي يتوجه اليها والطية النية
والمنزل الذي يطوي اليه الطريق يقال مضى لطيته اي لنيته التي انتواها وبعدت عنا طيته
اي المنزل الذي انتواه **قوله** واذ قد وقفت على البلاغة وعلى الفصاحة المعنوية واللفظية
وانما ذكرا لظاهر ان يقال فانا اذكر جوابا لاذ وقعت على ما في اكثر النسخ والا فموضع معرب
عنوته وقد فصل البحث في هذه الآية ما ذكره صاحب الكشاف مجملا وزاد عليه نكتا وما عسى معقول
الكشف وبسترها صلة اي الكشف لك في هذه الآية الحجاب الذي يستر وجوه البلاغة والفصاحة
وكلمة عسى متجهة اشعارا بان كون تلك الوجوه مستورة عنك بحجاب امر محتمل في الجملة لا لك
بعدا حاطتك بقواعد هذين العلمين ينبغي ان تجلي تلك الوجوه بلا حجاب **قوله** ثم ان عدك
نعم انك بعد مشاهدة هذه الوجوه ان ساعدك اي اعانك الذوق ادركت من هذه الآية
الاعجاز الذي ادرك من تحدوا بها وفي هذا اشارة الى ما سبق من ان للبلاغة وجوها يمكن كشف
اللثام عنها واما نفس الاعجاز فلا تدرك الا بالذوق روي انهم كانوا قد علقوا القصائد السبع على
باب الكعبة يقولون لا تنزل لها حتى تطلع على ما هو افصح منها وكانوا يعدون في افصحية ما

ينزل من آيات القرآن حتى نزلت هذه الآية فلم يبق لهم طريق الى العناد واذعنوا لها
فقوله ما قدا ذكر من تحدثوا بما شارة الى هذه القصة ق‍ــ اما النظر فيها من جهة علم
البيان قدم النظر فيها من هذه الجهة لان ما فيها من اللطائف البيانية اشرف وادق والطف
ق‍ــ وما يتصل بها اى بالمجاز والاستعارة والكناية من القرينة والترشيح والتعريض
الظاهر انه عطف على ما بعد من وداخل في بيان كلمة ما وقيل هو عطف على ما فيها وقوله فنقول
خبر لقوله اما النظر وفيه تسامح لا يضر بالمقصود ق‍ــ ان نبين معنى اردنا اى معنى هذا الكلام
الخ وقوله فانه قد ابلغ من ان يقال فرددناه وقس على ذلك فلا نقطع تغاض فتفضى فاستوت
والطوفان المطر والماء الغالب يغشى كل شيء يقال غاض الماء اذا اقل وغاره وغاضه الله متعدى
ولا يتعدى والجودى جبل بالموصل يقول ابتنا عطف على اردنا وقوله بنى الكلام جواب لما اراد
ق‍ــ على تشبيه المراد اى المراد منه اعنى الذى اريد منه ان يتعلق بفعل وهو هنا الارض
والسماء فحذف الجار واوصل الفعل الى الضمير فاستتر فيه كما في لفظ المشترك فان اصله
المشترك فيه والمعنى انه شبه الارض والسماء بالمأمور الذى لا يتأتى منه لكمال خوفه من الامر
العصيان وهذا التشبيه هو المصحح للنداء كما سيأتى ق‍ــ وتشبيه تكوين المراد اراد بلفظ
المراد هنا معناه الظاهر اعنى ما اريد من المراد منه وهو الذى عبر عنه بالبلع والاقلاع والمخالف
معنى المراد فى الموضعين اعاد الظاهر وهذا التشبيه مصحح لايراد صيغة الامر وتتمة للتشبيه الاول
كانهما تشبيه واحد كما ينبه عليه وقوله فى تكون المقصود متعلق بالنا فقد واشارة الى وجه الشبه
وهو كون المقصود تماما تعلق به سريعا مع غاية السهولة على القاصد وقوله تصويرا تعليل لبناء
الكلام على التشبيهين اى بنى الكلام عليهما تصويرا لاقتداره العظيم وان السموات الخ اجزء وانما صح
عطف هذه الاجرام على السموات والارض لتغاير المفهوم وان كانت الذات متحدة وقوله كانها عقلاء
فى موقع الحال من المستتر فى تابعة وتحتم بذل المجهود عطف على وجوب الانقياد وتصوروا عطف على
عزته والضمير فى سرادقها للجلالة والافنية جمع فناء الدار والكاف فى كما يلوح وكما يرد للقرآن
وقوله لا تلتفت تاكيد وتقرير لما تقدمه وقوله لا شارة ليس معمولا للتلقى والاوجب نصبه على التشبيه بالمفعول
بل هو خبر لا وبغير الامضاء متعلق بالخبر ق‍ــ ثم بنى على تشبيهه هذا اراد به مجموع التشبيهين المذكورين
وليس يلزم من بناء نظم الكلام عليهما ان يكون جميع ما فسر به قوله اعنى قوله فقال جل وعلا الخ
مبنيا عليهما بل يكفى بناء البعض عليهما اذا لم يكن الكلام ملتبسا فقوله تع قيل مجاز مرسل عن الارادة

الارادة كانه قيل اريد ان يرد ما انفجر من الارض وان ينقطع طوفان السماء وصح هذا التعبير
لان الارادة سبب لوقوع الفعل فى الجملة وليس هذا المجاز مبنيا على ما ذكر من التشبيهين كما لا يخفى
وقرينة هذا المجاز كون المقول خطاب الجماد اذ يصح ان يراد حصول شيء متعلق بالجماد ولا يصح
ان يقال له قول وخطاب الارض والسماء على سبيل الاستعارة بالكناية مبنى على التشبيه الاول اعنى
تشبيه المراد منه بالمأمور الموصوف بتلك الصفة فانه اثبت هنا للمشبه بعض ما هو من خواص المشبه به
اعنى الخطاب والنداء وقد يقال انه اراد ان الاستعارة هنا تصريحية تبعية فى حرف النداء
بناء على تشبيه تعلق الارادة بالمراد منه بتعلق النداء والخطاب بالمنادى المخاطب وليس بشيء
اذ لا يحسن هذا التشبيه ابتداء بل تبعا للتشبيه الاول فكيف يجعل اصلا المتبوع على ان قوله
للتشبيه المذكور يدفع الحمل على هذا المعنى وقوله ثم استعار لغور الماء عطف على فقال العرثم قال
وان لم يكن هو ولا قوله ثم استعار الماء مبنيا على احد التشبيهين المذكورين كما ان قوله فقال
كذلك على ما مر ولا محذور فى ذلك الخ لا الباس فى شيء منها كما مر ولا يجوز عطفه على بنى الكلام
ولا على ثم بنى لان قوله ثم امر على سبيل الاستعارة للشبه المتقدم ذكره تتمة لتفسير قوله ثم بنى على
تشبيهه بلا شبهة وجعل البلع مستعارا للنشف الارض الماء كما فى الكشاف اولى مما ذكره اذ لا فعل
للارض فى غور الماء كما للشخص فى البلع وانما قيد بقوله فى المطعوم لان البلع حقيقة
وانما قولك بلعت الماء وابتلعت الريق فمن قبيل المجاز ثم ان هذه الاستعارة على مذهب السلف
فيكون ابلغ استعارة تصريحية تبعية ومع ذلك يكون بحسب اللفظ قرينة للاستعارة بالكناية
فى الماء كما فى ينقضون عهد الله واما عنده فينبغى ان يكون البلع باقيا على حقيقته
كالانبات فى انبت الربيع وهو بعيد او يجعل استعارة لامر متوهم كما فى نطقت الحال فيلزمه
القول بالاستعارة التبعية كما مر وانما جعل قرينة استعارة الماء للغذاء لفظ ابلعى باعتبار
اصل وضعه لان معناه المراد هنا اعنى غور الماء او نشفه ليس من خواص المشبه به اعنى الغذاء
ق‍ــ للشبه المقدم ذكره اى التشبيه الثانى وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجزم النافذ
فى لفظ ابلعى باعتبار جوهره استعارة لغور الماء وباعتبار صورته اعنى كونه صيغة امر استعارة
اخرى لتكوين المراد وباعتبار كونه امر خطاب ترشيح لاستعارة النداء يعنى الاستعارة المكنية
التى فى المنادى فان قرينتها النداء وما زاد على قرينة المكنية يكون ترشيحا لها كما اشير اليه
وانما جعل النداء استعارة تصريحية تبعية حتى يكون الامر ترشيحا لها فقد عرفت ما فيه

مستعار

قوله تشبيها لاتصال الماء بالارض باتصال الملك بالمالك فيه تصريح بان المجاز هنا لغوي في
الهيئة الاضافية الدالة على الاختصاص الملكي لا عقلي في النسبة الاضافية كما توهم ولهذا
جعل الخطاب فيما بعد ترشيحا لهذه الاستعارة من حيث ان الخطاب يدل على صلوح الارض للمالكية
قوله للتشبيه بينهما في عدم ما كان بعيد كان من المطر او الفعل قوله لمثل ما تقدم في ابلعي
يريد ان الامر هنا ايضا على سبيل الاستعارة للتشبيه المتقدم ذكره وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجزم
النافذ وان الخطاب في الامر ترشيح لاستعارة النداء قوله ثم قال وغيض الماء الخ يريد ان
الفعل اذا تعين له فاعل بعينه استتبع ذلك ان يترك ذكره ويبنى الفعل للمفعول ويذكر ما هو ثم
لذلك الفعل على صيغة المبني للفاعل ويسند الى ذلك المفعول فيكون كناية عن تخصيص الصفة التي هي
الفعل الموصوفها قوله وقال بعدا عطف على استوت السفينة وقوله سلوكا مفعول له لعدم التصريح اي
ترك التصريح بفاعل هذه الافعال كلها سلوكا وقوله ان تلك الامور الخ بيان لسبيل الكناية او تعليل
لسلوكها بتقدير اللام اي سلك سبيلها لان تلك الامور العظام لا تتأتى الا من فاعل معين فلا مجال
لذهاب الوهم الى غيره قوله او يكون تسوية وفي بعض النسخ او ان يكون وهو عطف على ان يكون
غيره وانما غير الاسلوب حيث لم يقل واستوت السفينة لان الفعل هنا كان مبنيا للفاعل
بخلاف ما تقدم والاضافة في واقرانها ان جعل السفينة قارة ساكنة الى المفعول وفي اقرانه الى
الفاعل اي الغير وثم ختم عطف على ثم قال يريد انه عرض بدعاء الهلاك على قوم نوح بان سالكي
مسلكهم يستحقون مثل هذا الاهلاك والدعاء عليهم وانما قال ظلمهم لانفسهم لا غير لان مضرة
التكذيب راجعة اليهم لاحقة بهم لاستعلام الغير بهم وقوله ختم مصدر ختم وانما كان ختم الاظهار
للهلاك السخط ولجهة استحقاقهم اياه اي السخط لان الدعاء بالهلاك بعد هلاكهم والوصف بالظلم
يدلان على السخط العظيم واستحقاقهم اياه لكونهم ظالمين قوله وان قيامه عطف على مكان
السخط اي واظهار لان قيامة الطوفان وتلك الصورة الهائلة في اهلاكهم ما كانت الا لظلمهم
كما يشعر به تعليق الحكم بوصف يناسبه قوله وهو النظر في فائدة كل كلمة منها اي في
الاية والمراد بيان الخواص المستفادة من مفرداتها باعتبار انها واقعة فيها فكثرة استعمالها
سبب لاختيارها على اخواتها وكذا لانها على بعد المنادى سبب لاختيارها على اي والهمزة والعزة
الغلبة والجبروت الكبرياء والقهر وهو ان الامر الذي يستدعيه مقام اظهار العظمة تعالى ان لا يتهاون
اي استحقره واضافة الارض الى نفسه تقتضي تشريفها للارض وتكريما لها فتركها لذا التهاون ولم

يقل يا ايتها الارض مع كثرته في نداء اسماء الاجناس قصدا الى الاختصار والاحتراز عن
تكلف التنبيه المشعر بالغفلة التي لا تناسب ذلك المقام ولفظ الارض اخصر واكثر ورودا في الاستعمال
من الغبراء والمقلة ولفظ السماء من الخضراء والمظلة وفي اختيار لفظ السماء رعاية المطابقة
ايضا لانها بهذا الاسم شهرت مقابلة للارض وانما كان حظ التجانس بين ابلعي واقلعي اوفر لان
همزة الوصل ان اعتبرت تساويا في عدد الحروف والا تقاربا فيه بخلاف ابلعي ولا يشتبه على
ذي خبرة بقواعد البلاغة ان ذكر التجنيس والمطابقة على سبيل التبعية لذلك علم المعاني قوله
اي لا تستلزم انه لان لا تستلزم قوله نظرا الى مقام ورود الامر يعني ان اطلاق البلع عن
ذكر المفعول في مقام عظمة الامر المهيب وكمال الانقياد المامور يقتضي ان يبتلع الارض كل ما كان
عليها من الجبال والبحار وغيرها ولما علم ان المراد بلع الماء وحده علم ان المقصود بالاقلاع امساك
السماء عن ارسال الماء فلم يذكر متعلق ابلعي اختصارا واحترازا عن الحشو المستغنى عنه
قوله وهو ان الاختصار للاحتراز عن الحشو هو السبب في ترك ذكر حصول المامور به
بعد الامر لان مقام الكبرياء وكمال الانقياد يغني عن ذكره الذي ربما اوهم امكان المخالفة
قوله والاستغناء بحرف التعريف عن ذلك الا ان بدلا من المضاف اليه كما هو مذهب
الكوفية واما لانها تغني غناء الاضافة في الاشارة الى المعهود واختير استوت على سويت
مع كونه انسب باخواته المبنية للمفعول اعتبارا لكون الفعل المقابل للاستقرار اعني الجريان
منسوبا الى السفينة على صيغة المبني للفاعل في قوله وهي تجري بهم مع ان استوت اخصر من
سويت واختير المصدر اعني بعدا على ليبعد القوم طلبا للتاكيد معنى الفعل بالمصدر مع
الاختصار في العبارة وهو نزول بعدا وحده منزلة ليبعدوا بعدا مع فائدة اخرى هي
الدلالة على استحقاق الهلاك بذكر اللام واطلاق الظلم عن متعلقه في مقام المبالغة يفيد تناول
كل نوع فيدخل فيه ظلمهم على انفسهم لزيادة التنبيه على ان تكذيبهم للرسل ظلم على فظاعة سوء
اختيارهم في التكذيب من حيث ان تكذيبهم للرسل ظلم على انفسهم لان ضرره يعود اليهم جريا تعليل
لتقديم النداء ومعضدا تعليل لجريا او لتقدم متيقنا بالتعليل الاول وبذلك اشار الى ان الجري على
مقتضى اللازم فمن كان مامورا حقيقة والمقصود ترشيح الاستعارة المكنية في الارض والسماء
حيث شبهتا بالمامور ثم سلك معهما الطريقة التي تسلك معه قوله لابتداء الطوفان منها الا
من الارض حيث فار تنورها اولا قوله ثم اتبعها اي اتبع وجعل قوله وغيض الماء تابعا للامر
الارض والسماء لاتصاله بقصة الماء كلا بينه وانما قيد الماء بالنازل من السماء وان كان في

الآية مطابق لان ابتلاع الارض ما هو اتم من قوله ابلعي ماءك ثم اتبعها اي اتبع غيض الماء ما هو المقصود الاصلي من القصة ثم اتبع ذكر المقصود حديث السفينة لتاخره عنه في الوجود ثم ختم القصة بالتعريض
الذي سبق تحقيقه قوله من جانبي البلاغة اي علم المعاني الباحث عن خواص التراكيب وعلم البيان
الكاشف عن انواع التشبيه والمجاز والكناية قوله ملفتة مبينة تماما على صيغة المفعول في نسخ
الرواية والالتواء الاعوجاج واشاكة الطريق جعله ذا شوك والمراد المطلوب من زاد الكلام وتمام
طلبه بل اي او بمعنى اضراب عن قوله لا تغيب والتطلسا بق في الموضعين بضم التاء هو المطابق للدراية
والرواية المعول عليها وجعله من التسابق بحذف احدى التائين المضارع وهم وقوله سبق الى فهمك اشارة الى
ان المعنى يصل الى القلب قبل استقرار اللفظ في الاذن قوله عربية اي اصلية مستعملة استعمالا
كثيرا على السنة فصحائهم ليست مما احدثه المولدون او اوقفت فيه العامة جارية على قوانين اللغة
سليمة عن تنافر الحروف والكلمات بعيدة عن البشاعة اي الكراهة في السمع يقال شيء بشع اي كريه
الطعم وعذبة اللسان بالتحريك طرفه والاسلة المستدق من اللسان قوله ولقد تشان
التنزيل لعجيب من شانه واشتماله على نكت لا تحصى ولذلك تنبه بقوله لا يتامل العالم الخ واراد به
التنبيه على ان كثرة اللطائف ليست مخصوصة بهذه الآية بل هي عامة لا بآية وان الآية المذكورة ليست
مقصورة على ما ذكر من النكت قوله لا تسع اي تلك اللطائف الحصر بسبب الحصر وبرفعه
وتذكير الفعل اي لا يسع الحصر تلك اللطائف قوله لان المقصود انه لم اذكر جميع ما ادركت من لطائفها
لان المقصود لم يكن الا تحرير الارشاد وكيفيته اي كيفية اجتناء ثمرات العلمين والى ان العلم
في باب التفسير بعد علم اصول الدين اي الكلام اذ لا بد منه في تاويل المتشابهات ورد ها الى المحكمات
العمدة الكبرى في معرفة معاني القرآن اقرا منهما اي من هذين العلمين ودرس منها اي من علم المعاني
والبيان والطرفان اعني في باب التفسير بعد علم الاصول متعلقان باقرا على انما اقرا من كل علم
باب التفسير بعد علم الاصول وجاز ان يتعلقا بمعنى النفي المستفاد من لا علم وانتظ اقرا وما عطف عليه
مرفوعا على انه خبر لا وصفة لاسمها محلا والخبر محذوف كما على رواية النصب الوصفية قوله
ولا اكشف للقناع عن وجه اعجازه اراد به كشف القناع عن وجوه البلاغة القرآنية والتفصيل وسبق قولهم
لا ادراك نفس الاعجاز بالذوق فلا بناء فيما مر من ان الاعجاز لا يمكن وصفه بحيث يدرك بخصوصيته
ويعرف حقيقته قوله وهو الذي وحد الضمير لانه راجع الى علم المعاني فان البيان شعبة منه او الى
علم المعاني والبيان اعني ان يقدر للفظ العلم مفردا مضافا اليهما كما قررناه آنفا على رواية منهما بدل

منهما وتوفيقه كلام رب العزة حقه من البلاغة من حيث انه يعرف به كونه في اسنى طبقاتها والتاويل
صرف اللفظ عن ظاهره بمرجح اقوى والتفسير الكشف كما يدل عليه اللفظ بظاهره وقيل التاويل
هو احد محتملي التفسير الذي هو الكشف عن ظاهره او باطنه وقيل التفسير ما يتعلق بالرواية والتاويل
ما يتعلق بالدراية ورونق السيف ماؤه وحسنه ومنه رونق الضحى قد غمضت حقها اي نقصته
وغبنته من ضنائه حقه اي ظلمه فيه ونقصه واستلبت على صيغة المبني للمفعول من استلبته
الشيء اذا اخذته منه بغتة قوله اني وقعت بفتح الهمزة اي لان وقعت او بان وقعت فاخذوا
بها اي سلكوا بها في ما خذ اي مسالك مردودة وحملوها على محامل اي معان غير مقصودة والعويل
رفع الصوت بالبكاء وقيل مثل ويح الا انها كلمة عذاب يقال فلان على ويل من كذا اي يقول يا
ويلي من امر كذا كان الآيات بسبب ما اخذتم ترفع اصواتها بالبكاء وبسبب محامل تقول يا ويلا من
هذه الجهلة قوله ثم مع متعلق بلا ترى انهم مع ما ثبت لهذا العلم اي علم البلاغة المتناول
للعلمين من الشرف الظاهر والفضل الباهر اي الغالب على كثير من العلوم لان غايته كشف الغطاء
عن وجوه الاعجاز المؤدي الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم المشتمل على سعادة الدارين لا ترى
علما اسوا حالا منه وذلك لقلة المعتنين بشانه وكثرة الناهين من جوانبه واركانه والضيم الظلم
مني اي ابتلي ودس مه خسف اي اولاه ذلا وكلفه مشقة واشار الى قلة من يعتني به بقوله
اين الذي مهد له قواعد يؤسس عليها ورتب له شواهد يستشهد عليها وبين له حدودا و
رسوما يكشف بها عن وجوهها النظرية ووضع لها اصولا وقوانين تبتني عليها مسائله الفرعية
وجمع له حججا وبراهين قطعية يستدل بها على احكامها الكسبية واشار الى كثرة تفرقه بين
ايدي المتغلبة بقوله وشراذم والرجل جمع راجل والخيل الفرسان قوله على ان هو علم وايادي سبا
اي اولاد سبا بن يشجب بن يعرب بن قحطان ارسل الله عليهم سيل العرم فتفرقوا في
البلاد ولحق غسان بالشام وانمار بيثرب والازد بعمان وصاروا علما في التفرق فقال
ذهبوا ايدي سبا وتفرقوا ايدي سبا والقبائح تذهب من مطلع الشمس والدبور ما يقابلها
بل تشمخ اي انظر صفحات اكثر ابواب اصول الفقه من الحقيقة والمجاز والصريح والكناية وغيرها فانها
من هذا العلم وقد تولاها صاحب الاصول وعدها وعدها اي عد غيرها مما ذكرنا منه بعدا فانك
تجد كثيرا من مباحث هذا العلم متفرقة في كتب النحو والتفاسير قوله ولكن الله استدرك عما
ابتلي به هذا العلم من الضيم والتفرق انه لم يوفق الله سبحانه لجمع متفرقاته واصلاح شانه احدا قبلي

لكنه عسى ان يوفقني لذلك حيث وفقني لتحريك القلم فيه فاقوم باموجبه على ما ينبغي واذ وقف
شرط جزاؤه عسى والجملة خبر لكن وان تعطلت قد صحح في بعض نسخ الرواية صيغة المبني للمفعول في
المثل اعط القوس باريها اي ناحتها ومقلمها يضرب في تفويض الشيء الى من يعرفه ويقوم باصلاحه
والحول الحيلة والقوة ايضا **قال** واذ قد تقرر ان مرجع البلاغة على المعاني
والبيان وبنوعي الفصاحة المعنوية واللفظية والحلة بالضم ازار ورداء ولا تطلق على ثوب واحد
قوله لقصد تحسين الكلام يريد ان تلك الوجوه تفيد الكلام حسنا تابعا للبلاغة والفصاحة
خارجا عما هو حسن ذاتي للكلام البليغ الفصيح يدل على ذلك قوله وترقيه اعلى درجات التحسين وفي قوله
فلا علينا اي لا باس علينا دلالة صريحة على ان الوجوه المخصوصة لا مدخل لها في الاحتراز عن الخطاء في
تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره اذ لو كانت كذلك لوجب ان يفصل كسائر اجزاء علم البلاغة
فلا يجوز ان يحمل الاستحسان في حد علم المعاني على المحسنات البديعية كما حققناه هنالك فذكره
للمطابقة والتجنيس في اثناء نكت الاية من حيث النظر في علم المعاني على سبيل الاستطراد والتبعية
كما اشرنا اليه **قوله** وهي ان تجمع بين متضادين اي متقابلين في الجملة وانما سمي الجمع بينهما
مطابقة اذ فيه انواع توافق وتطابق بينهما من طابقت بين الشيئين اذا جعلت احدهما على طبق
الاخر اي وفقه فبين الابكاء والاضحاك مطابقة وكذا بين الاماتة والاحياء وبين الاغناء والمنع
وبين الاعزاز والاذلال وبين الضحك والبكاء وبين القلة والكثرة وبين الايقاظ والرقود
اي تجمع بين شيئين متوافقين لم يرد بالتوافق ههنا التناسب بل خلاف التضاد سواء كان هناك
تناسب اولا كما بين الضحك والقلة وبين البكاء والكثرة مثلا ولا بد في الكلام من تقدير معطوف في
مقابلة او اكثر اي وبين ضديهما او اضدادها **قوله** ثم اذا شرط ههنا اي اذا اعتبرت فيما بين
المتوافقين او اكثر شرطا اي قيدا اعتبرت ضده لذلك القيد هناك اي فيما بين ضديهما او اضدادها
وعلى هذا يخرج عن المقابلة نحو قوله ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا وافتح الكفر والافلاس بالرجل
اذ لم يعتبر في الكفر والافلاس ضد الاجتماع بل المعنى على اعتبار الاجتماع ويدخل فيها نحو قوله تعالى فليضحكوا
قليلا وليبكوا كثيرا اذ ليس هناك شرط في شيء من الطرفين ففيه مقابلة واحدة بين مجموع الضحك والقلة
ومجموع البكاء والكثرة وان كان فيه مطابقتان كما عرفت **قوله** اعطى اي حقوق ماله واتقى الله فلم
يعصه وصدق بالملة الحسنى اي بدين الاسلام او بالمثوبة الحسنى وهي الجنة فسنيسره للخصلة
لليسرى [illegible] وتوفقه حتى يكون الطاعة ايسر الامور عليه **قوله** واستغنى اي بالزهد

زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه فلم يتقه او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق وبهذا
الاعتبار اعني كون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء كان الاستغناء ضد الاتقاء فسنيسره
للعسرى اي نخذله حتى يكون الطاعة اعسر شيء عليه او نهيئه لطريق الخير باليسرى لان عاقبتها اليسر
ولطريق الشر بالعسرى لان عاقبتها العسر **قوله** وهو التعبير اشارة الى ان التيسير للعسرى
تعبير في المعنى **قوله** وهي ان تذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته فان كان بين ذلك الشيء
والغير علاقة مجوزة للتجوز من العلاقات المشهورة فلا اشكال وتكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن
كما بين السيئة وجزائها وان لم تكن كما بين الطبخ والخياطة فلا بد ان يجعل الوقوع في الصحبة علاقة
مصححة للمجاز في الجملة والا فلا وجه للتعبير به عنه والاقتراح السؤال على الارتجال وتجد مجزوم جوابا للامر
من اجاد الشيء صيره جيدا اطبخوا اي خيطوا عبر به عنه لوقوعه في صحبته تحقيقا واما قوله تعالى صبغة الله
تطهير الله على انه مصدر مؤكد لقوله آمنا بالله فقد وقع في صحبة الصبغ تقديرا وذلك ان النصارى
كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه المعمودية ويجعلون ذلك تطهيرا لهم واذا فعل الواحد منهم
بولده ذلك قال الان صار نصرانيا حقا فقيل للمسلمين قولوا صبغنا الله بالايمان صبغة وطهرنا به
تطهيرا لا مثل صبغتكم وتطهيركم اي النصارى وجزاء الاعتداء على قطعا فجعل اعتداء مشاكلة و
المكر الحيلة في ايصال المضرة الى الغير من حيث لا يشعر به فلا يطلق على فعله تعالى الا بطريق المشاكلة
وكذا لا يطلق لفظ النفس عليه وان اريد به الذات الا مشاكلة وفي قوله بل يداه مبسوطتان مشاكلة
مع قول اليهود يد الله مغلولة ومع قوله غلت ايديهم كما ذكره لكن التحقيق ان بسط اليدين كناية عن
الجود التام ولما لم يمكن هنا المعنى الاصلي كان مجازا متفرعا على الكناية كما مر فلا مشاكلة و
اطلاق السيئة على جزائها مشاكلة ايضا وقد يقال هو سيئة في اللغة حقيقة لانه من ساءه
يسوءه **قوله** وهي عبارة عن الجمع بين المتشابهات وذلك على قسمين الاول ان نذكر معاني
متشابهة بالفاظها كقوله تعالى والشمس والقمر بحسبان وقول البحتري في صفة الابل الانضاء كالقسي
المعطفات بل الاسهم مبرية بل الاوتار الثاني ان يذكر معاني غير متشابهة بالفاظها او
متشابهة كقول المعري وحرف اي ناقة ضامر كنون اي حوت في الصغر والنحافة او
كحرف النون في التقوس والانحناء مخت راء هو اسم فاعل من رأيته اذا ضربت رئته والال
اسم فاعل من دلوت الناقة رفقت بها وسيرتها سيرا رويدا يؤم اي يقصد ذلك الحرف الرسم اي
اثر الديار غيره النقط اي غيرها الناقط على الرسوم من المطر والاوسط ان ابتداء القسم الثاني في

ايهام مراعاة النظير لان هذه الامور انما تكون متشابهة حقيقة اذا اريد بالحرف حروف الهجاء اعني النون
والراء والدال الحروف المخصوصة وبالنقط ايقاع النقطة على الحرف قوله وهو ان تزاوج
بان توقع الازدواج بين معنيين واقعين في الشرط والجزاء بان ترتب امرا واحدا على
كل منهما كما رتب لجاجته على الشرط اعني نهي الناهي ولجاج الهوى اي ازدياده ولزومه وعلى الجزاء اعني
اصاخ اي المحبوب الى الواشي اي النمام الذي يشي الحديث ويزينه لجاج الهجر قوله وهو ان تلف
وقيد الضمير الراجع الى اللف والنشر لانهما معا نوع واحد من المحسنات المعنوية وقال بين شيئين
اكتفاء بالاقل لظهور جريان اللف والنشر لانهما في الاكثر ايضا كقوله فعل المدام ولونها ومذاقها
في مقلتيه ووجنتيه وريقه والذكر متناول الاجمالي في كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من
كان هودا او نصارى والتفصيلي نحو قد يكون النشر مرتبا ترتيب اللف كما في البيت المذكور
وفي قوله تعالى جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا وقد يكون على عكس ترتيبه كما في قوله
كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا وقد يكون مشوشا وقوله من غير
تعيين صفة لمصدر تتبعهما اي اتباعا كائنا بلا تعيين وثقة مفعول له لترك التعيين لا يقال قد تعين
الضمير المجرور في لتسكنوا فيه للعود الى الليل فلا يكون الآية من باب اللف والنشر لانا نقول هذا
التعيين انما هو بحسب المعنى دون اللفظ فان ذلك الضمير صالح للعود الى النهار من حيث اللفظ
فلا تعيين لفظا ايضا قوله وهو ان تدخل شيئين فصاعدا في نوع واحد اي في امر كلي يجمعهما
ورواية الكتاب ان الشباب بكسر الهمزة وفيه ان قوله علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب
فالهمزة مفتوحة وانما كانت هذه الامور مفسدة عظيمة لان الشباب داع الى اتباع الهوى والفراغ
هو انتفاء الموانع عن ارتكابه والجدة اسباب يتوصل بها اليه فاذا اجتمعت كانت غاية في المفسدة
والآية مثال لادخال شيئين اعني المال والبنين في حكم واحد اعني زينة الحيوة الدنيا كما ان
البيت مثال لادخال ما هو اكثر في حكم واحد فالتمثيل نشر معكوس قوله فتوقع بينهما تباينا كما
اوقع الشاعر بين نوال الغمام ونوال الامير وهما من نوع واحد تباينا بكون الاول قطرة ماء
والثاني بدرة عين قوله ثم تضيف الى كل واحد من الجزئين والاجزاء على التعيين
ما هو له عندك بهذا امتاز التقسيم عن اللف والنشر اذ لا اضافة على التعيين هناك فان قلت من
اين التعيين في قوله فهذا طويل وهذا قصير فان كل واحد منهما يصلح للاشارة الى كل واحد من جزئي
قوله دبيان قلت من حيث ان اصل اسم الاشارة ان تقارنه اشارة حسية معينة لما اريد به

به فان اشتبه الحال على السامع لم يعتبر في حصول التعيين قوله كانه شبه الصدغ والخلق
بالمسك فهذا جمع بينهما وقد جعل وجه الشبه في الاول السواد وفي الثاني الطيب فهذا تفريق بينهما قوله
وهو ان تجمع امور كثيرة تحت حكم اي تجمع ما فوق الواحد من الامور تحت حكم واحد يشملها ثم تقسم اي
توقع التقسيم في اجزاء تلك الامور الكثيرة بان تضيف الى كل منها ما هو له عندك والمصطاف موضع الاقامة
بالصيف والمرتبع موضع الاقامة في الربيع قوله فهي كونها خالصة للممدوح اذ لم يرد بكونه ايضا مصطافا
له ومرتبعا مجرد سكناه فيها بل اراد انتفاعه بما فيها بحيث يتصرف خالصة له فقد جمع الكل في حكم واحد ثم
قسم في البيت الثاني بان اضاف السبي الى المنكوحات والقتل الى الاولاد والنهب الى الاموال والاحراق
الى الزروع وعبر عن المنكوحات والاولاد بكلمة ما استحقارا لهما وتوفيقا في العبارة بينهما وبين
جمعوا وما زرعوا قوله قوم اذا حاربوا قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء
ونفع الاولياء ثم جمعهما في البيت الثاني تحت حكم واحد هو السجية اي الغريزة التي جبل عليها الانسان
والخلائق جمع خليقة بمعنى الطبيعة والخلق والمراد بالبدع محدثات الاخلاق قوله وقد يجمع
مع التفريق والتقسيم لم يعتبر مفهومه لظهوره مما سبق واشار بقوله كما اذا دخل على الخطاب
الى ان المثال من اشعاره وقد جمع فيه محيا الحبيب وحال المحب في التشبيه بالنار وفرق بان وجه
الشبه في الاول الضوء وفي الثاني الحرق ثم قسم بان اضاف الى المحيا الاختيال اي التكبر والدلال واضاف
الى الحال الاختلال الحال قوله وكذا ان يلحق بهذا القبيل اي بالجمع مع التفريق والتقسيم فان
قوله لا تكلم نفس اي لا تتكلم جمع لجميع اهل الموقف فان الضمير لا تكلم يوم يأتي الله اليهم وقوله فمنهم شقي
وسعيد تفريق لهم بايقاع التباين بينهم الا انه ليس تفريقا باعتبار جهة الادخال في عدم التكلم فلذلك
قال وكذا ان يلحق بهذا القبيل ولم يقل ومنه وقوله فاما الذين شقوا واما الذين سعدوا تقسيم
اذ قد اضيف فيه الى كل فريق من الشقي والسعيد ما له من عذاب النار ونعيم الجنة والاستثناء
بقوله الا ما شاء ربك محمول على ظاهره في حق اهل النار لان فساق المؤمنين يخرجون منها
واما في حق اهل الجنة فيحمل على ان لهم نعيما اخر فوق نعيم الجنة كلقاء الله سبحانه ونيل رضوانه
فليسوا مقصورين ابدا على نعيمها ولدفع توهم انقطاع نعيم الجنة باجراء الاستثناء على ظاهره
كما في الاول عقب بقوله عطاء غير مجذوذ اي غير مقطوع ولا خلل في النظم بسبب اختلاف الاستثناءين
اذ قد نصبت القرينة على اجراء الثاني على خلاف ظاهره واما ما يقال من ان الثاني ايضا محمول
على ظاهره لان فساق المؤمنين الذين سعدوا بالايمان وان شقوا بالمعاصي قد فارقوا الجنة

ايام العذاب فلا يكونون مخلدين في الجنة من وقت دخول اهل الجنة الجنة فان الخلود في
زمان لا ينقض آخره ينتقض قوله ايضا فلبث شيء لان خلود كل شخص في الجنة انما يتصور بعد
دخوله فيها فلا يقع استثناء الفساق من حكم الخلود باعتبار ما مضى من زمان دخول غيرهم فيها
وايضا جعل الفساق داخلين في الاشقياء والسعداء باعتبارين خلاف نظام الآية اذ قد
فرق فيها بين اهل الموقف بالشقاوة والسعادة وذهب صاحب الكشاف الى ان الاستثناء
الاول للثاني لان اهل النار لهم عقوبات اخر كالزمهرير ولدغ الحيات والعقارب فليسوا مقصورين
على التعذيب بالنار بل ينقلون من نوع من العذاب الى نوع آخر منه قوله وهو ان يكون للفظ
معنيان قريب وبعيد في الاستعمال والقرب والبعد نظرا الى المعنيين بحسب التبادر الى الذهن
سواء كانا حقيقيين او مجازيين او مختلفين قوله ويذكر بالنصب على صيغة المبني للمفعول اي
يذكر ذلك اللفظ لايقاع المعنى القريب في وهم السامع في ابتداء الحال الى ان يظهر له في المآل بالتأمل
او بالقرينة المتأخرة ان المراد باللفظ هو المعنى البعيد كما في البيت فان الشاعر اوهم باول
كلامه اركاب العدو على الافراس الدهم اي السود من قولهم فرس ادهم اي اسود مع ان المراد تعذيبهم
بالدهم اي القيود من الحديد ووضعها على ارجلهم كما يدل عليه قوله خلعنا عليهم اي البسناهم بسبب
الطعان ملابس حمراء من الدماء والمعنى القريب لقوله الرحمن على العرش استوى هو الجلوس
والاستقرار فاذا استوى انسان من معك على الفلك لكنه ممتنع في حقه تع فيظهر ان المراد اما استيلاء
عليه مجازا كما يقال استوى عمر على العراق اي استولى عليه واما الملك على طريقة الكناية والمعنى القريب
لقوله والارض جميعا قبضته الى هوان الارض مقبوضة في كفه وان السموات مطويات بيده
اليمنى ولما لم يكن الجوارح في حقه تع وجب ان يحمل القبضة على الشيء القليل المسخر واليمين على
القدرة القاهرة او يجعل الكلامان من باب التمثيل والتصوير لاقتداره تع عليهما وكونهما تحت تصرفه
كيف شاء والاخير احسن ومتشابهات القرآن كاليد والوجه واتيان الرب ومجيئه الى غير ذلك مما
لا ينفع معنا من هذا القبيل اي من باب الايهام لتبادر معانيها القريبة الى الفهم مع ان المراد بها
معانيها البعيدة التي لا يعلمها الا الله والراسخون في العلم على المذهب المختار عند جمهور
المتأخرين او لا يعلمها الا الله وحده على رأي اكثر السلف ولذا قال واكثر المتشابهات لان بعضها
مما يساق الذهن الى معناه المراد بلا تكلف معتد به كقوله تع بل يداه مبسوطتان قوله ومنه
تاكيد المدح بما يشبه الذم لم يفسره لانه استغنى باسمه عن تفسيره وقوله هو البدل اثبات لصفة قبل

عقبه باداة الاستثناء اوهم السامع قبل ان ينطق بما بعدها انه يثبت له شيئا آخر من صفات الذم
فلما وليها صفة مدح اخرى تأكد ذلك المدح بما يشبه الذم تأكدا انما كان لانه اراد ان يثبت له صفة ذم
فلم يجد اليه سبيلا وكلمة الا هنا للانقطاع بمعنى الاستدراك ومسوغه سعة رده ولكن صرح فيه وقد تأكيد
الذم بما يشبه المدح على قياس ما تقدم كقولك فلان جاهل الا انه فاسق وقد يجري مثل هذا
التأكيد فيما ليس مدحا ولا ذما كقوله تع ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف فانه تعليق
بالمحال اي لا تحل لكم ما نكح آباؤكم غير ما سلف فالحقوهن ان امكنكم قوله وهو ايراد الكلام محتملا
لوجهين مختلفين اي احتمالا على سواء فلا يتناول الايهام واعتبر بعضهم كون المعنيين مختلفين
غاية الاختلاف اي كونهما متضادين حتى قال فالمحبب كون احدهما مدحا والآخر ذما كما روي عن
بشار انه قال في خياط اعور خاط لي عمرو قباء ليت عينيه سواء قلت شعرا ليس يدرى اهو مدح ام هجاء
فان قوله ليت عينيه سواء يحتمل تمني صحة العين العوراء اعني تساوي العينين في الابصار وتمني [illegible]
تساويهما في العمى قوله والمتشابهات من القرآن مدخل في هذا النوع باعتبار يعني باعتبار
احتمالها معنيين مختلفين وان لم يكونا متضادين فالاحتمال ولا متضادين بكون احدهما
مدحا والآخر ذما قوله ولا احب تسميته بالتجاهل وذلك لوروده في كلامه تع وتقدس قوله
اذاك اي اذاك الحمار الوحشي الموصوف في الابيات السابقة يشبه ناقتي ام ثور وحشي ما لوشي
اكرع اي منقش قوائمه بنقوش والوان مختلفة يقال وشيت الثوب وشيا اي نقشته
والاكرع مستدق الساق من الغنم والبقر وتمامه مسفع الخد غاد ناشط شبب والمسفع
الاسود والغادي الذي يذهب غدوة والناشط الخارج من ارض الى اخرى نشاطا والشبب
المسن من ثيران الوحش الذي انتهى اسنانه وقال بعد عدة ابيات اذاك ام خاضب بالسي
مرتعه ابو ثلاثين امسى وهو منقلب اذاك الثور الوحشي يشبه ناقتي ام خاضب اي ذكر من
النعام اكل الربيع فاحمر ظنبوباه او اصفرا والسي الارض المستوية ابو ثلاثين اي ذو
ثلاثين فرخا والمنقلب الراجع فشبه ذو الرمة ناقته بالاشياء المذكورة واورد الهمزة
وام في هذه التشبيهات تجاهلا واظهارا للتحيرة في وصفها لشدة العدو وقد مر الكلام
في قول الخارجية والآية المذكورة فان قلت قد سبق في علم المعاني بحث التجاهل وانه
من سحر البلاغة فكيف يعد من الوجوه المحسنة البديعية الخارجة عن البلاغة وكذا الحال
في الالتفات والاعتراض ايضا فانه من باب الاطناب قطعا اجيب بان اشتراك العلوم في

المسائل جائز بل واقع كما بين في موضعه والاستحالة فيه انه اذا قصد بها الالتفات مثلا رعاية مقتضى
الحال كان موجبا للكلام حسنا ذاتيا داخلا في حد البلاغة واذا اتى به في مقام لا يقتضيه ولا
يدفعه كان موجبا له حسنا خارجا عن البلاغة قوله ومنه الاعتراض نبه بذكر الادراج على
انه يجب ان يكون في اثناء كلام واحد او بين كلامين متصلين معنى كما يشعر به تسميته بالحشو ايضا
ونبه باطلاق قوله ما يتم المعنى بدونه على انه قد يكون جملة سواء كان لها محل من الاعراب ام لا
وغير جملة ايضا كالمثال الاول اعني غير مفسدها وهو حال من صوب الربيع وهو نزول المطر فيه عن
بها بين الفعل ومفعوله دفعا لايهام خلاف المقصود والديمة المطر الذي لا رعد فيه ولا برق
واقله ثلث النهار او ثلث الليل وقوله وما عرفي على بهن جملة وصفت معترضة مع الواو
بين القسم وجوابه لتاكيد تعظيم المقسم به والبطل الباطل والاكارع جمع اكرع جمع كراع وهو اسم جمع
الخيل والمراد هنا جماعات الناس وقوله لازال عيبا اعتراض بين اسم ان وخبرها للدعاء وقوله
ولن تفعلوا جملة معترضة بين الشرط وجزائه للتنبيه على انكم لن تفعلوا اعني اتيانهم بمثل القرآن
غير مقدور لهم وقوله وانه لقسم عظيم جملة معترضة بين القسم وجوابه للدلالة على عظم القسم وقوله
لو تعلمون اعتراض في اعتراض بين الموصوف وصفته للاشعار بعدم علمهم بعظم القسم وتحقيق لما
اقسم به عليه وكلمة لا في لا اقسم مزيدة ومواقع النجوم مساقطها ومغاربها قوله الا انه
كيف مدحه بالشجاعة على وجه استتبع مدحه بكمال السخاء وجلال القدر وذلك لان تهنئة
الدنيا انما تكون بخلوده يدل على انهم يستفيدون منه مالا ويرتفعون بجاهه مقدارا
والا فلا معنى لتهنئتهم به وفاعل يوضح مستتر راجع الى قوله لهنئت اي يوضح لك ما ذكرته اذا
قصدته الى غير ذلك اذ ليس فيه الا المدح بالشجاعة نعم ربما يفهم من ذكر الاعمار فيهما دون
الاموال انه كان قاصدا بذلك اصلاح الناس ونظام احوالهم لا جمع المقتنيات الفانية قوله
مثل ريا وريا فانهما متحدان في المعنى مع قلة حروف هذا غاض وغيض على ان الاول مخفف
الثاني مشدد ولو قيل غيض وغيض على البناء للمفعول منهما لكان انسب بما تقدم في الآية
ولا شك ان تعليل اللفظ ولا تقليله اذا صادفا موقعهما اوجبا حسنا في الكلام لا انهما من
المحسنات الراجعة الى اللفظ دون المعنى فذكرهما هنا تعسف ظاهر قوله ويتفرع عليهما
على تعليل اللفظ ولا تقليله الايجاز والاطناب فقد سبق ان اعتبارهما بالاصالة انما هو
في الجمل وقد يجريان فيما بين غيرها ايضا قال ومن القسم الثاني اي الراجع

الى اللفظ التجنيس وفسره بتشابه الكلمتين في اللفظ واراد بالكلمتين معنى اللفظين
لجواز تركب احد المتجانسين كما سنذكره واراد بتشابههما تشابههما على وجه مخصوص
يعرف تفصيله بتعديد انواعه المعتبرة فمنها التام وذلك بان يتفقا حروفا وحركات
وسكنات وانما تفاوتا في المعنى فالرحبة الاولى فناء الدار والثانية بمعنى
ومنها الناقص وهو ان يختلف المتجانسان في الهيئة الحاصلة من الحركات والسكنات دون
الصورة فقيل المراد الصورة النوعية فان الحروف انواع متميزة بصورها النوعية
فالمعنى دون الحروف وهذا وان كان قريبا بحسب المعنى الا ان فهمه من عبارته بعيد
جدا وقيل المراد الصورة الخطية فان المختلفين في الخط دون الهيئة من قبيل التام
كما سيأتي واذا اختلف في الهيئة والصورة معا كنحو قلنا على صيغة الامر والجام
فليس بتام فان اعتبر في الناقص ان لا يكون فيه اختلاف الصورة اصلا كما هو الظاهر من
العبارة لم يكن ناقصا ايضا وان قيل المعتبر في الناقص اختلاف الهيئة دون الصورة
سواء كانت مختلفة او لا كان ناقصا ثم ان الاختلاف في البرد والبرد بحسب اختلاف الحركة
ضما وفتحا والاختلاف بين الشرك وهو حبالة الصياد والشرك بمعنى الاشراك انما هو
اختلاف حركة الشين فتحا وكسرا واختلاف حال الراء حركة وسكونا والاختلاف بين
المفرط من الافراط والمفرط من التفريط بحسب اختلاف حال الفاء حركة وسكونا و
اختلاف حال الراء تخفيفا وتشديدا الا ان الحرف المشدد في الصورة الخطية كالمخفف
عد حرفا واحدا لا حرفين فلذلك جعل مفرط والمفرط كالشرك والشرك متفقين في المادة
مختلفين في الهيئة فاعلم ذلك حتى لا يشكل عليك الحال في عدهما من المختلفين في الهيئة
فقط ومن ههنا يعرف ان المراد ايضا بالصورة فيما تقدم هو الخطية لا النوعية قوله
وهو ان يختلفا بزيادة حرف وذلك اما في الاول كقولك ما في كما او في الوسط نحو جدي
اي حظي وجهدي اي اجتهادي حتى كاجتهادي وقد عرفت ان المشدد كالمخفف فلا اختلاف
بينهما الا بزيادة الهاء او في الآخر نحو كاسب وكاسبه الاول اسم فاعل من كسب قوله
التجنيس المضارع والمطرف اي تسميته بهما شتى وقيل المضارع ان يختلفا بحرفين متقاربين
المخرج معتبر في الكل فالاختلاف بحرف واحد اما في الاول كما مر من دمس الظلام اذا
وطامس من طمس الطريق اذا درس والمخرج فقال بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس واما في الاو

نحو حبيب وهو ما يرمى في النار وحبيب وهو ما يعدّ من المفاخر وفي الآخر نحو كثب بمعنى قرب وكثم
وهو بمعنى الشرف يقال كثمه من اللامراء صرفه او بمعنى سعة البطن او الشبع فالاكثم يطلق على
البطين والشبعان ايضا ولم يعتبر هذا التقسيم في الحرفين بل اورد مثالا من المتخالفين بحرفين
في الوسط ومعنى حسنني جعلني حسن الخط او القد قوله وهو ان يختلفا لا مع التقارب هذه
العبارة تتناول الاختلاف بحرف واحد وبحرفين الا انه لم يمثل الا للاول قوله سمي تجنيس
تصحيف وذلك لانه قد يصحف احدهما بالآخر وتجنيس خط ايضا لتشابههما في صورة الخط الا
ان التجنيس التصحيفي والخطي وهو ان يشابه اللفظان في الكتابة يوجد في غير اللاحق ايضا
والعائث من العيث وهو الافساد قوله اذا وردا على نحو قولهم اي اذا ورد المتجانسان
بحيث يكون احدهما ضميما للآخر لصيغة به سمي ذلك التجنيس مزدوجا ومكررا ومرددا
سواء كان بينهما تجنيس تام مثل وجد وجد ودلج ودلج او تجنيس لاحق مثل هيتون لتيتون
وسبأ بنبأ او تجنيس ناقص مثل نغم ونعم ودسم وسم قوله سمي تجنيسا مشوشا
وذلك لانه لما لم يكن كل من المتجانسين صاحبه بحرفين متقاربين في المخرج توهم ان التجنيس مطرف
وليس كذلك لعدم كون الحرفين مجتمعين وحيث كان الحرفان الاخيران منهما اعني العين والعين
متفقين في صورة الخط تخيل انه تجنيس خط وليس لاختلاف الحرفين الاولين اعني
اللام والراء في صورة الكتابة وقيل لو كانت عينا الكلمتين متحدتين لكان تجنيس تصحيف
او لاتماما لكان مضارعا وعد بحاديه صغعان فلذلك سمي مشوشا قوله سمي متشابها لاتفاق
المتجانسين الجناس التام في الخط وان اختلفا في التركيب والافراد فان الاول مركب من
اي لم يكن صاحب هبة والثاني مفرد اسم فاعل من ذهب وان تخالفا في الخط ايضا سمي
التجنيس مفروقا لافتراقهما في صورة الكتابة فان قيل كان قوله جام لنا مركبا من اسم
غيرها كذلك جاملنا مركب من الفعل والمفعول جيب تاء قلت بان كون احد المتجانسين مركبا
لا ينافي كون الآخر ايضا مركبا واخرهما اسمي وغيرها لا يعدان لفظا واحدا لا حقيقة ولا عرفا
بخلاف الفعل والمفعول المتصل مع استتار فاعله كجاملنا فانهما يعدان في العرف لفظا واحدا
قوله ويلحق بالتجنيس شيئان احدهما ان يجمع بين اللفظين شبه
الاشتقاق وهو ما يشبه الاشتقاق وليس به فان قال اجوف واوي من القول والقالين
ناقص يائي من قلا يقليه اذا ابغضه وكذا الجنى منقوص يائي من جنيت والجنة مضاعف

مضاعف من جنه اي ستره فليس بين اللفظين في كل واحد من المثالين رجوع الى اصل
واحد في الاشتقاق الا انه قد يتوهم ذلك في بادي الرأي والثاني ان يكون اللفظان
راجعين في الاشتقاق الى اصل واحد فان قم ماخوذ من قام والقيم فيعل منه والريحان
بمعنى النبت المعروف او الرزق ماخوذ من الروح والراحة اذ لم يوجد في اللغة تركيب
الراء مع الياء والحاء فالريح اصله الواو ومعنى قوله فروح وريحان فرحمة وسعة رزق
قوله من جهات الحسن غير اسلوب الكلام في باقي الاقسام فعنونها بجهات الحسن ولم
يقل ومن القسم الثاني او ومنه تفننا في العبارة واراد بالكلمتين المكررتين ما يتحد معناهما
وبالمتجانسين ما يتم اقسامهما وبالملحقين ما يتم الملحق بسبب الاشتقاق او شبهه قوله
كما اذا قلت اورد مثالا من عند نفسه يتكرر الوقوع الكلمة الاخرى في احد مواضعها الخمسة
وقد بينا فيش في عد الخامس من رد العجز على الصدر اذ لا صدارة لحشو المصراع الثاني
والرواية في مشتهر فتح الهاء من اشتهره الناس هكذا وقد جاء اشتهر بمعنى وضح وظهر
قوله والاحسن في هذا النوع ان لا يرجع الصدر والعجز الى التكرار اي لا يكون الكلمتان
مكررتين بل اما متجانستين او ملحقتين بهما وانما كان هذا احسن لحصول الافادة في
صورة الاعادة قوله ومن جهات الحسن القلب هو على قسمين قلب الكل وهو ان يكون
حروف احد اللفظين معكوسة الترتيب بتمامها في اللفظ الآخر كالفتح والحتف وقلب
البعض وهو ان يعكس ترتيب بعض حروفه في الآخر كالعورات جمع عورة بمعنى العيب
والروعات جمع روعة وهي الخوف ومثال المقلوب المجنح الذي جعل كجناحين قول
الشاعر لاح انوار الهدى من كفه في كل حال والمقلوب المستوي هو ان يكون مجموع كلمتين
او اكثر في شعر او غيره بحيث اذا عكس ترتيب حروفه حصل ذلك المجموع بعينه ففي غير الشعر
نحو قولك كيل مليك وخان اذا ناخ وقوله تعالى وربك فكبر وفي الشعر اما في بيت كقول
الحريري اس ارملا اذا عرا وارع اذا المرء اسا فانه اذا قلب حروفه كان الحاصل عينه
واما في مصراع كقول الآخر سر فلا كبا بك الفرس اس امر من آساه او اساه اي اعطاه
والارمل من لا زوجة له عرا اي اتى والم بك طالبا منك معروفا وارع امر من رعاه حفظه واسا
اما من اسوت الجرح اي داويته واما من اسوت بينهم اي اصلحت وقد يجعل مقصورا من
اساء او مغيرا من اسي بالكسر اذا حزن يقال كبا لوجهه يكبو كبوا اذا سقط قوله ومن

جهات الحسن الاسجاع جمع السجع فقصدا الى الكلمات التي في اواخر الفقر بمنزلة القوافي من
النظم ولو تبدله بالسجع وشبهه بالتقفية لكان انسب مما تقدم وما تاخر من ايراد المحسنات
البديعية بالمعاني المصدرية والقافية على المذهب الاصح من آخر حرف في البيت الى
اول ساكن يليه مع حركة المتحرك الذي هو قبل ذلك الساكن وقيل هي مع ذلك المتحرك ايضا
وقيل هي الكلمة الاخيرة من البيت وقد يطلق القافية على الروي وهو الحرف الذي يبنى
عليه الشعر وينسب اليه فيقال قصيدة لامية او رائية ولم يطلق الاسجاع على فواصل القرآن
تادبا لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوه والترصيع في اللغة ان يجعل في احد جانبي
العقد من اللآلي مثل ما في الجانب الآخر وفي الاصطلاح هو ان يكون جميع ما في احدى
القرينتين من الالفاظ او اكثرها فيهما مساوية الاوزان مع اتفاقه الاعجاز او مقاربة الاوزان
والاعجاز لما يقابله في القرينة الاخرى فمثال المساواة في الوزن والتقفية في جميع الالفاظ قوله تع
ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم لان ثم في
العطف اعني ثم في المثال الاول والواو في المثال الثاني لا مقابل لهما في القرينة الاولى و
مثال تساوي الوزن والتقفية في بعض الالفاظ وتقاربهما في بعضها قوله وآتيناهما الى آخره
فان آتيناهما يقارب هديناهما في الوزن والمستقيم يقارب المستبين في التقفية قوله واصل
الحسن في جميع ذلك اي في جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ توابع للمعاني
وذلك بان يترك المعاني على سجيتها فتكتسي من الالفاظ ما يليق بها فيحسن اللفظ والمعنى
جميعا واذا جعلت المعاني تابعة للالفاظ بان قصدا الى تحصيل المحسنات اللفظية وجعل ذلك
مقصودا اصليا جاءت الالفاظ متكلفة وتشوهت وجوه المعاني وكانت كخلل من
خشب في غمد من ذهب وقد شعف بعض المتاخرين من الكتاب والشعراء برعاية المحسنات
اللفظية البديعية حتى خيل اليه انه اذا جمع عدة منها في كلامه فلا باس بعد ان يقع
مقصوده منه في عمياء ويوقع سامعه من طلبه في خبط عشواء وقد تعالى اشار بقوله
جميع ذلك الى جميع ما ذكر من المحسنات المعنوية واللفظية فان زيادة الاهتمام برعاية
المطابقة او المقابلة مثلا قد تذهب بماء الكلام وتوجب الخلل في الانتظام الا ان قوله
ان تكون الالفاظ توابع للمعاني منع الحمل على هذا المعنى وكذا منعه تفسيره لما ذكره اولا بقوله
اعني ان لا تكون الالفاظ متكلفة اي ما تيا بها مع كلفة ومشقة قوله ودور الاعجاب منها

هنا الى فن البديع انواعا من المحسنات مثل كون جميع الحروف من الكلام منقوطة كقول
الحريري فتنتني فجننتني بتجن يفتن غب تجن او غير منقوطة كخطبته الحمد لله
الممدوح الاسماء المحمود الآلاء او كون بعضها منقوطا والبعض الاخر غير منقوط وذلك
اما بان يكون كلمة منقوطة واخرى غير منقوطة كرسالته الخيفاء الكرم ثبت الله جيش
سعودك يزين واللوم غض الدهر جفن حسودك يشين واما بان يكون حرف منقوطا واخر
غير منقوط كرسالته الرقطاء اخلاق سيدنا تحب وبعقوته يلب والخيفاء تحريكا ان
يكون احدى عينيه سوداء والاخرى زرقاء والرقطة ان يكون في الشاة نقط سود وبيض
ولا يخفى ان النقط وعدمه راجع الى الخط دون اللفظ وكذا ما يعتبر من اتصال
حروف الكلمات ويسمى الموصل كما في قوله فتنتني البيت وانفصالها ويسمى المنقطع كقول
الوطواط وادرك ان دار ودود دراود درا وورد اوما اختصر المصنف الكلام في المحسنات
البديعية وفوض استخراجها اليك لما يغناه في ذلك لان مباحثها مستوفاة في
كتب اخر فعليك بها ان لم تقتدر على استخراجها قوله واذ قد تحققت اي اذ قد علمت
ما وجه التحقيق بما ذكر في المقدمة من حدي العلمين وتما ضبط وفصل في الفصلين من
معاقدهما ومسائلهما ان علم المعاني هو معرفة خواص تراكيب الكلام وان علم البيان هو معرفة
صياغات المعاني في صور مختلفة وتاديتها بطرق مختلفة وانما وحد لفظ العلم
المضاف اليهما اشارة الى قوة الارتباط بينهما وكون البيان شعبة من المعاني
وبين غاية العلمين وهنا لتيقن بها ان معرفة الخواص والصياغات الى توفية مقامات
الكلام حقها اي باعتبارها تقتضيها من الخواص ويناسبها من الصياغات مع ان الغاية
المذكورة في المقدمة من الاحتراز عن الخطاء في التطبيق والمطابقة بناء على ان المقصود
الاصلي هو الاتيان بالصواب اعني التوفية التي ذكرها والاحتراز عن الخطاء وسيلة الى
تلك التوفية ولما كانت الوسيلة اظهر في بادي الراي جعلها غاية هناك ثم ذكر ههنا
ما هو الحقيقة وقيد التوفية بحسب ما يفي به قوة ذكائك اي ما شئت لان ذلك هو المقدور المطلوب
من تحصيل هذين العلمين قوله وهذا اي علم جملة حالية ولفظ علم منون وان مقام
الاستدلال مفعوله وعلمت جواب اذ قد تحققت والمقصود بيان انه يجب علينا ان يشرع في
تكملة علم البلاغة وذلك ان من جملة مقامات الكلام مقام الاستدلال على المطالب التصديقية

المتوقفة على تصورات اطرافها المحتاجة الى الحد فلزم صاحب علم المعاني والبيان
معرفة الخواص الاستدلالية ومعرفة تأديتها بالطرق المتفاوتة فن وضع الاستلزام
والمصنف لما انتصب لافادة هذا العلم وجب عليه ان لا يعتني بشيء هو من جملته فوجب ان
يورد في كتابه علم الاستدلال المشتمل على علم الحد لانه جزء من علم البلاغة كما صرح فيما مر
وحققه هنا • وهذا آخر ما يسر الله تعالى بمنه ولطفه من كشف فوائد هذا العلم
ونظم فرائده • ونسأل الله سبحانه ان ينفع به المسترشدين وان يجعله ذخرا لنا يوم الدين •

قد تهيأ فراغ البنان عن تسويد هذه الاوراق المملوءة بما هو خلاصة الافكار ونقاوة
الاسرار • روح الله روح مصنفه وشكر مساعي مؤلفه للعبد الضعيف الغريب السائل
رحمة الله المجيب • يحيى بن محمد بن الحسين بن شمس الطبيب • البيهقي مولدا وجارا
البخارزي محتدا ونجارا • اطلعه الله على مكامن مقاصده • وحفظه من مكايد حاسده
بالمدرسة الفيروزية • لازال جناب بابها محفوظا عن الرزية • الواقعة بظاهر قبة
الاسلام هراة • دامت مصونة عن الآفات • وقت استواء الشمس من مستهل شوال
سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة • من هجرة اشرف البرية • عليه وعلى
آله وصحبه السلام والتحية • والحمد لله على نعمه
العظام ومنحه الكرام •